371
يناير
2010





انهيار الرأسمالية

أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود

تأليف: أولريش شيفر

ترجمة: د. عدنان عباس علي

عالم المعرفة

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978 بإشراف أحمد مشاري العدواني 1923-1990

371

انهيار الرأسمالية

أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود

تأليف: أولريش شيفر

ترجمة: د. عدنان عباس علي



يناير 2010



سلسلة شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

سعر النسخة

الكويت ودول الخليج	دينار كويتي
الدول العربية	ما يعادل دولارا أمريكيا
خارج الوطن العربي	أربعة دولارات أمريكية

الاشتراكات

دولة الكويت

للأفراد	15 د.ك
للمؤسسات	25 د.ك

دول الخليج

للأفراد	17 د.ك
للمؤسسات	30 د.ك

الدول العربية

للأفراد	25 دولارا أمريكيا
للمؤسسات	50 دولارا أمريكيا

خارج الوطن العربي

للأفراد	50 دولارا أمريكيا
للمؤسسات	100 دولار أمريكي

تسدد الاشتراكات مقدما بحوالة مصرفية باسم المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب وترسل على العنوان التالي:
السيد الأمين العام
للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
ص. ب: 28613 - الصفاة
الرمز البريدي 13147
دولة الكويت
تليفون: 22431704 (965)
فاكس: 22431229 (965)
www.kuwaitculture.org.kw

ISBN 978 - 99906 - 0 - 297 - 5

رقم الإيداع (2009/040)

العنوان الأصلي للكتاب

Der Crash des Kapitalismus

Warum die entfesselte Marktwirtschaft scheitert

by

Ulrich Schäfer

Campus Verlag, Frankfurt 2009.

This book was originally published in German in 2009.
This translation is published by arrangment with Campus Verlag.

طُبع من هذا الكتاب ثلاثة وأربعون ألف نسخة

المحرم 1431 هـ - يناير 2010

المحتوى

مقدمة

«لقد أخذنا على عاتقنا تبيان ما يتعين عمله لوضع حد للانهيار السائد، كما سنحاول رسم صورة للمخاطر التي تحيط بنا»

المؤلف

تبلورت فكرة تأليف هذا الكتاب في ربيع العام 2008، أي حينما كانت الأزمة العالمية لاتزال في بداياتها الأولى. فحتى ذلك الحين لم تتعرض البورصات بعدُ لزلزال عالمي الأبعاد، ولم يعصف بأسواق المال انهيار ذو بال. وكان كثير من المتخصصين قد زعموا، وقتذاك، أننا قد خلّفنا وراءنا أوخم العواقب، وأن الصدمات ستكون عما قريب نسيا منسيا. وكان دعاة الرأي المخالف لهذا الزعم عملة نادرة آنذاك. بيد أن المرء، الذي أصغى بأذن واعية ونظر إلى الأمور بعين فاحصة، كان يرى في الساحة مراقبين واقتصاديين ومصرفيين آخرين فزعين يحذرون من اندلاع كارثة مفجعة، اندلاع كارثة لن تقتصر على بلد واحد أو إقليم معين، بل ستتخذ أبعادا عالمية بكل تأكيد.

وتطورت الأمور بالصيغة التي تنبأ بها هؤلاء المراقبون والاقتصاديون والمصرفيون فعلا، لا بل تطورت الأمور بنحو أسوأ بكثير. ففي خريف العام 2008 انهارت أسواق المال بنحو لم يعرفه العالم منذ العام 1929، انهارت بنحو صار حقيقة ملموسة في كل أرجاء

المعمورة. ومن نافلة القول تأكيد أن هذا الانهيار لم يبلغ نهايته بعدُ. فالاقتصاد العالمي يتحرك في اتجاه المنحدر بشكل لولبي؛ مشرفا على عتبة انكماش مثير للفزع، إنه يقف على حافة ثانية أكبر أزمة اقتصادية عرفها التاريخ الحديث. أين بدأت البوادر الأولى لهذا الانهيار؟ وكيف واصلت هذه البوادر مسيرتها؟ ولماذا لم تقف في وجهها الجهات القادرة على الحيلولة دون استمرارها؟ أعني رؤساء المصارف التجارية والحكومات ومحافظي المصارف المركزية والسلطات المكلفة بالرقابة على المصارف وبيوت المال. فأزمة النظام الرأسمالي طفت على السطح، أولا، في تسعينيات القرن العشرين، في الاقتصاديات الناشئة. وبلغت هذه الأزمة الذروة في الدول الصناعية في مطلع الألفية الثالثة، وذلك حين انهارت أسهم الشركات المتخصصة في التكنولوجيات الجديدة. ومنذ ربيع العام 2007 أخذت الأزمة المالية تزعزع اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية برمته. وتعاظمت هذه الأزمة في العام 2008 فاتخذت أبعادا عالمية. إننا نسعى في مؤلفنا هذا إلى شرح العوامل التي قادتنا إلى هذه الكارثة. لقد أخذنا على عاتقنا تبيان ما يتعين عمله لوضع حد للانهيار السائد، كما سنحاول رسم صورة للمخاطر التي تحيط بنا.

فهل نحن على أبواب تدهور اقتصادي طويل المدى؟ هل سنسقط في الهاوية مع سقوط نظامنا المصرفي؟ هل ستعصف بالعالم، ثانية، الويلات التي عصفت به في ثلاثينيات القرن العشرين؟ هل سترتفع البطالة إلى المعدلات التي بلغتها إبان أزمة الكساد الكبير؟ نعم، إن هذا هو الأمر المتوقع إذا أخفقت الحكومات في مواجهة الأزمة الراهنة، وإذا أخفق رؤساء المصارف والمؤسسات الصناعية في حل المشكلات التي تواجههم، وإذا ظل المواطنون على ما هم عليه من فزع. وربما اعتقد البعض أننا نرسم مشهدا متشائما أكثر من اللازم وعاريا من الصحة. فحينما بدأنا تأليف هذا الكتاب قبل بضعة أشهر، بدا العديد من التنبؤات الواردة فيه أمورا مستحيلة التحقق، لكن واقع الحال يشهد على أننا لم نبالغ قط؛ فتطور الأحداث أثبت صدق هذه التنبؤات.

إن الاقتصاد، الذي عرفناه حتى الآن، انهار في خريف العام 2008 بكل تأكيد. إن العالم سيتخذ شكلا مختلفا في المستقبل، سيطفو على السطح نظام عالمي جديد بكل تأكيد، سيتبلور اقتصاد سوق جديد، سيتبلور اقتصاد سوق قائم على مبادئ العدالة الاجتماعية. أو دعنا نقل: إن هذا هو الأمل الذي يراودنا.

أولريش شيفر

نوفمبر 2008

I

الرأسمالية قاب قوسين من الهاوية

«لقــد علمتنا أزمة الكســاد الكبير أن الســوق غير قادرة على تسوية الأمر. لكن هذه الحقيقة مضى عليهــا ثمانون عاما. وفي يوم من الأيام لم يكن هناك بد من أن تختفي هذه الحقيقة من الذاكرة»

وفق ما قاله العام 2008
جوزيف ستيغليتس
الاقتصادي الحاصل على جائزة نوبل

«إن مجتمعنــا، الذي ينطوي على نوافذ يســتطيع البعض المروق من خلالها نحو الأعلى، لاتزال فيه نوافذ يسقط منها كثيرون نحو الهاوية»
المؤلف

يمكن الوقــوف على ويــلات الانهيار والنتائــج التــي ترتبــت عليه مــن خلال الإحصائيــات الموثقــة. فماركوس غرابكا (Markus Grabka)، الخبيــر لدى المعهد الألماني للبحــوث الاقتصادية (Deutsches Institut für Wirtschaftsforschung, DIW)، ليــس في حاجة إلى أكثــر من إلقاء نظرة

سريعة، على البيانات المخزنة في جهاز الكمبيوتر، لكي يحيط علما بمدى الهزة العظيمة التي خلَّفها اقتصاد السوق المحررة من القيود في المجتمع الألماني. كما أنه يستطيع، من مكتبه الكائن في وسط برلين، التعرف على ما تركته الأزمة العظيمة من تفكك في بنية المجتمع، وعلى ماهية الفئات التي تعرضت أكثر من غيرها للمعاناة والويلات. إن غرابكا - الذي هو واحد من أشهر العاملين في ألمانيا في مجال البحوث المختصة بتوزيع الدخول والثروات - يلمس، منذ سنوات كثيرة، ومن كثب، تعمق التباين بين الأغنياء والفقراء: ففي حين استطاع العشرة في المائة من المواطنين المنعمين تحقيق ارتفاعات متسارعة فيما يحصلون عليه من دخول، أمسى لزاما على العشرة في المائة من الفئات الموجودة في أدنى السلم الاجتماعي تدبير متطلبات العيش بدخول أدنى من الدخول التي كانوا يحصلون عليها في مطلع التسعينيات. وفيما تراكمت لدى العشرة في المائة من المواطنين الموجودين في أعلى السلم الاجتماعي ثروة تساوي ستين في المائة من ثروة المجتمع، ثروة تشتمل على أموال نقدية وأوراق مالية وعقارات، ظل نصف المجتمع لا يمتلك شيئا منها إلا القليل. ووفق ما يقوله غرابكا، فإن التطور المتحقق منذ العام 2000 مدعاة لـ «الفزع» حقا وحقيقة. «فحتى نهاية القرن العشرين، كانت اللامساواة في توزيع الدخول هينة، إلى حد ما، في ألمانيا، لكن الأمر تغير في السنوات الخمس الأخيرة، فألمانيا تخطت كثيرا من البلدان في هذا المضمار؛ فاللامساواة تفاقمت بشكل مفزع في بلادنا».

وكان هذا التطور قد صار حقيقة ملموسة في الزمن السابق على انهيار المصارف واندلاع الصدمة العظيمة التي عصفت بأسواق المال أخيرا. وهل يعني هذا كله أن الأمور كلها ستسير نحو الأسوأ؟ وهل سيبلغ بر الأمان أولئك الأفراد فقط، الذين حصلوا لأنفسهم، أصلا، على الكثير؟ وهل ستكون البلوى من نصيب أولئك المواطنين الذين كانوا، في السنوات الأخيرة، يجرون لاهثين وراء لقمة العيش؟ ومهما اختلف المرء بشأن الجواب عن هذه الأسئلة، فإن ثمة حقيقة لا اختلاف عليها أبدا: وهي أن العصر الذهبي، الذي تمتعت به البلدان الصناعية الغربية منذ التسعينيات، قد

صار في ذمة التاريخ، قد مضى وولى وبلغ النهاية. ففي خريف العام 2008 انتهت، بنحو مفاجئ، حقبة الهناءة وحسن الحظ، فقد انهارت سوق المال، وذهب مع الريح الحلم بازدهار مستديم. فالزلزال الذي ضرب البورصات في خريف 2008، فاق كل الزلازل التي عصفت بها حتى الآن، وكانت هزة أوخم من كل الهزات التي مرت بها أسـواق المال منذ اندلاع الكساد الكبير وانتهاء الحـرب العالمية الثانية. إن النظام الرأسـمالي المحرر من القيود يقف الآن على عتبة الهاوية. لقد صرنا شهود عيان على اندلاع حدث بعيد الأبعاد، شـهود عيان على تحول تاريخي، تحـول قد يكون أكثر وخامة من التحول الذي شـاهدناه عقب الحادي عشـر من سبتمبر العام 2001. إن الدولة تقـاوم أزمة ما عاد في الإمكان ضبطها إلا بصعوبة. فالدولة تنقذ مصرفا تلو الآخر، وتؤمم الواحد بعد الآخر. إنها تضخ في الاقتصاد مبالغ لا قـدرة لنا على تصور عظمتها. وعلـى الرغم من كل ما تبذل الدولة من جهود، فإن نجاحها في وقف الانهيار يظل في علم الغيب.

ولكن، ما معنى هذه الحقائق بالنسـبة إلى الدخول التي نقتات منها وإلى فرص عملنا وما لدينا من ثروات؟ ماذا سـيبقى لنا؟ وما الخسائر التي سـنتكبدها؟ هل نحن علـى عتبة عصر المصائب والرزايا وسـوء الطالع والشقاء؟

إن الطبقة الوسـطى، على وجه الخصوص، هي التي سـتذوق مرارة هذا التحـول العظيم. إنها القلب النابض في المجتمع. فهي الركيزة التي يسـتند إليها الاقتصاد الوطنـي، وهي الحصيلة التـي أفرزها اقتصاد السـوق أصلا. لكن هذا القلب النابض بالنشـاطات الاقتصادية أمسى ينزف دما منذ سـنوات عديدة. فبينما كان عدد أبناء الطبقة الوسـطى في العام 2000 يبلغ في ألمانيا 49 مليون مواطن، تراجع هذا العدد بعد سبع سنوات من هذا التاريخ بمقدار بلغ خمسة ملايين مواطن، أي تراجع بأكثر من عشرة في المائة. وجزء ضئيل من هؤلاء استطاع أن يرتقي إلى مرتبة أعلى، والجزء الأعظـم منهم انحدر إلى مصاف الثلث الأخير من السـلم الاجتماعي. وضيَّع هؤلاء الخاسرون فرص عملهم أو أنهم ضحوا بجزء من أجرهم، أو باعتهم شركاتهم لشركات أخرى تدفع أجرا لا يكاد

يســد الرمق. وإذا كان أبناء الطبقة الوســطى لم يتنعموا بنِعَم الازدهار الاقتصــادي في كثير مــن الأحيان، فإنهم صــاروا الآن المواطَنين الذين يعانون المصائب. إن العاصفة التي هبت رياحها الهوجاء على أسواق المال، والركــود الاقتصادي الذي نجم عن هذه العاصفة، سيسـببان في أوروبا والولايــات المتحدة الأمريكية، ضياع ملايــين من فرص العمل المتواضعة وفرص العمل المهمة، ملايين من فرص العمل ذات الأجور المتدنية وفرص العمل ذات الأجور المرتفعة.

إن الفزع من التدهور والانحطاط ينشر ظلاله في كل البلدان الصناعية: في فرنسا وبريطانيا وفي إيطاليا والنمسا، وفي سويسرا والولايات المتحدة الأمريكية، وفي بلدان صاعدة حديثا من قبيل الصين وروسيا. بهذا المعنى، فإن الفزع من التدهور والانحطاط قد سار بخطى حثيثة، وانتقل من الفئات الموجودة على هامش المجتمع إلى الفئات التي تحتل مكانة مركزية في البنية الاجتماعيــة. إن المواطنين يتابعــون بكل وجل عنف القــوة التي تتفتح بها طاقات النظام الرأسمالي، والكيفية التي تختل بها عرى هذا النظام، حينما تنهار وتختفي عن الأنظار مؤسسات مالية عملاقة، وذلك لأنها بددت آلاف المليارات من اليورو في أســواق رأس المال، مؤسســات مالية كانت مفخرة البلــدان في يوم من الأيام. إنهم يشــاهدون بأم أعينهم كيف ينتقل الانهيار إلى القطاع الصناعي عامة، وإلى الطبقة الوســطى على وجه الخصوص. إنهم شهود عيان على الحيرة التي تنتاب الدولة وهي تبذل قصارى جهدها لوقف التدهور. إن أبناء الطبقة الوســطى يشعرون منذ سنوات عديدة بأن الركب قد تجاوزهم. وفي حين تتخلف الطبقة الوســطى عن الركب، تتكون «طبقــة عولمية»، طبقة تنال أرقى تعليم وتحصل على أفضل الرواتب، طبقة وطنها العالم كله. إن انهيار أسواق المال يمكن أن يسحب البساط من تحت أقدام الطبقة الوســطى. وقد صار المواطنون ضحية انهيار لم يكن لهم دور في اندلاعه، انهيار لا قدرة لهم على النجاة منه.

وتكمن جذور أكبر أزمة اقتصادية يشهدها العالم منذ ثلاثينيات القرن العشــرين في قلب الرأسمالية: في أسواق المال. وأمست هذه الأزمة تنشر ظلالهــا على أناس ظنوا حتى ذلك الحين أنهم بمنأى عن المخاطر. وبينما

تعهـد، في ماضي الزمن، صانع المعجزة الاقتصادية لودفيغ أرهارد (*) بتحقيق «الرفاهية للجميع»، أكد الرئيس الأمريكي جون أف كنيدي أن «التيار سيحمل القوارب كلها نحو الأعلى». بيد أن تيار الرأسمالية المحررة من القيود والتوجيه صار يدمر قوارب أكثر فأكثر؛ فعدد القوارب التي تهلك غرقا في خضم عاصفة العولمة في تزايد مستمر. ولهذه الأسباب ما عاد كثير من المواطنين يصدقون تحقق الرفاهية التي وعدتهم بها فئات معينة من الاقتصاديين والسياسيين ورجال الأعمال ومجموعات الضغط التي همها الأول هو الدفاع عن مصالح فئات معينة (اللوبي)، فهؤلاء جميعا لم يكفوا قط عن الإشادة بمحاسن اقتصاد السوق العولمية. فالمواطنون لم يعودوا يثقون بأن المنافسة في الأسواق العالمية والمباراة الضارية في البورصات تسبغ النفع عليهم أيضا. إن عدد المواطنين النافرين من اقتصاد السوق في تزايد مستمر. أضف إلى هذا أن هؤلاء المواطنين قد صاروا يتحفظون عن الإطار السياسي المناسب لاقتصاد السوق، وعن الديموقراطية أيضا؛ وأنهم يشيحون بوجوههم عن الأحزاب السياسية، ويتخلفون عن المشاركة في الانتخابات، ويعتزلون المجتمع. فهم يشعرون بأنهم باتوا بلا عون وسند، باتوا يشعرون بأن الدولة تعير اهتمامها للآخرين فقط وليس لهم، وبأن المشاريع الصناعية لم تعد ترى مأواها في الوطن، بل في كل أرجاء المعمورة، وبأن السوق، التي يُفترض فيها أن تحقق لهم الرفاهية، قد أخذت تتصرف، في كثير من الأحيان، بوحشية لا تعرف الرحمة.

ولا يمكن للمرء أن يتجاهل التحذيرات المتعالية، فوزير المالية الألماني شتاينبروك (Peer Steinbrück) يحذر من «أزمة الشرعية» في المجتمع الغربي. ويعترف رئيس الجمهورية الألمانية هورست كوهلير (Horst Köhler) «بتصاعد مشاعر الذعر المخيمة على الشريحة الوسطى». وعلى الصعيد نفسه، يقر الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي (Nicolas Sarkozy) بوجود «فزع متزايد من العولمة». ويصور واحد من أشهر الاقتصاديين في الولايات المتحدة، أعني لورنس سامرز (Lawrence Summers)، واقع الحال فيقول

(*) أول وزير للاقتصاد في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية [المترجم].

بالحرف الواحد: «إننا نشـــهد فزعا من اقتصاد السوق المحررة من القيود مـــا كـان له وجـــود قط، لا قبل انهيار الجدار (*) ولا في الزمن الســـابق على انهياره».

لقد صرنا نشـــهد كل هـــذه التحولات، وإن كانت الرأســـمالية قد بدت لنا قبل فترة قصيرة من الزمن أقوى منها في أي عصر مضى؛ فالرأسمالية، التي عرفناها قبل تحرير اقتصاد الســـوق من القيود، بدت المنتصر الذي لا يجارى في صراع الأنظمة، فهي هزمت الاشتراكية وتغلغلت في كل أرجاء المعمورة: من أمريكا وحتى آسيا، ومن أوروبا الغربية إلى آخر زاوية من زوايا المعسكر الشرقي سابقا. ومن نافلة القول الإشارة إلى أن هذه الرأسمالية قد حققت لسكان الدول الصناعية، ولكثيرين من مواطني الاقتصاديات الناشئة رفاهية لا مثيل لها في أي عصر من عصور الزمن الغابر. فكثيرون صاروا في وضع أفضل من الوضع الذي كانوا عليه قبل ثلاثين أو أربعين عاما. فوفق الأرقام المشـــيرة إلى الوضع العام، أمسى هؤلاء المواطنون يتمتعون بمستوى معيشي أفضل من المستوى الذي كان دارجا في الزمن العصيب، الزمن الذي تلا الحرب العالمية الثانية مباشرة، أو الذي نشـــر ظلاله بعد انهيار جدار برلين. فســـواء تعلق الأمر باســـتخدام شبكة الإنترنت أوبالوســـائل الجديدة لتخزين المعلومات (USB-Stick)، وسواء تعلق الأمر بالرحلات الســـياحية إلى جزر الكناري أو بتناول الطعام في المطعم الإيطالـــي، فإن هذه النعم ما كان لهـــا أن توجد في عالم تنغلق فيه الدول على نفسها. أضف إلى هذا وذاك ظهور غوغل أو مايكروسوفت، ونايكي أو أديداس، وأيكيا أو اتش آند أم، فهذه المســـتجدات ما كانت لتظهر على الســـاحة وترتقي إلى ما ارتقت إليه من غير وجود الرأسمالية عالمية الأبعاد. ولأننا صرنا نتغذى بنحو أفضل، ولأننا أصبح لدينا أطباء أكثر مهارة، لذا صرنا نعيش عمرا أطول من العمر الذي كنا نعيشه في الستينيات، كما أصبحنا نسافر في ربوع المعمورة بنحو أسرع؛ فالسفر إلى تونس أو مصر أو تايلاند أو إندونيسيا أو بلدان البحر الكاريبي أمســـى أسرع من أي وقت مضى. لقد تحول العالم إلى قرية مركزها أوروبا. ومن ناحية أخرى، صار في وسعنا، نحن أبناء هذا المركز، السياحة في ربوع أوروبا بكل حرية وبلا حواجز حدودية وبلا تأشيرات مرور أو تفتيش.

(*) جدار برلين. [المترجم].

وفي سياق هذا كله، ارتقى ملايين المواطنين إلى مراتب أعلى: ارتقوا من الشريحة الدنيا إلى الشريحة الوسطى، ومن الشريحة الوسطى إلى الشريحة الأعلى. وأثبت مجتمعنا أنه لا يتصف بالتحجر. فمَنْ جهد وثابر، استطاع أن يقطع شوطا معتبرا إلى غايته. ومَنْ ارتقى إلى مصاف أعلى، لم يهبط، في أغلب الحالات، إلى الوضع الذي كان عليه في السابق. على صعيد آخر، كان ذلك الذي لم يحالفه الحظ ولم يفلح في تحقيق ما يصبو إليه، واثقا بأن الدولة ستعينه على أموره وستساعده على تكرار محاولة الارتقاء. بهذا المعنى، كاد النظام يكون نموذجا لا تشوبه شائبة، ففي حين تتكفل دولة الرعاية الاجتماعية بتأمين متطلبات العيش للجميع، تحدد دولة القانون القواعد المتحكمة في عمل الاقتصاد. وكان هذا النظام قد حقق نصرا عظيما عقب الحرب العالمية الثانية، فبفضله ارتقت ألمانيا المدمَّرة إلى ثالث أمة صناعية في العالم، وإلى أكبر أمة مصدرة. وكان لودفيغ أرهارد - أول وزير للاقتصاد - وألفريد مولر آرمارك - وزير الدولة للشؤون الاقتصادية وأستاذ الاقتصاد في جامعة مونستر - قد أطلقا على هذا النموذج مصطلح «اقتصاد السوق المتكفلة بالرعاية الاجتماعية» (Soziale Marktwirtschaft). وتطورت في أغلب البلدان الأوروبية ضروب مشابهة لهذا النموذج من نماذج الرأسمالية المروضة.

لكن اقتصاد السوق المتكفلة بالرعاية الاجتماعية استُعيض عنها بنموذج جديد يتصف بالوحشية والأنانية، ويطلب من بني البشر ما لا طاقة لهم به: نموذج اقتصاد السوق المحررة من القيود. فقواعد هذا النموذج لا تحددها الدولة، بل تمليها المشاريع العملاقة وأسواق المال. ففي الثلاثين عاما المنصرمة كفت الدولة ومعها السياسيون المنتخبون وفق قواعد الديموقراطية من التدخل في عمل اقتصاد السوق تاركة قوى السوق تصول وتجول بالنحو الذي يطيب لها، أي أن الدولة والسياسيين تركوا الاقتصاد الوطني توجهه حفنة رجال تهيمن على الشركات العملاقة والمصارف ولا تتمتع بأي شرعية ديموقراطية. ومنذ ذلك الحين، أطلقت الرأسمالية العنان لطاقاتها الجامحة، لطاقاتها المعظمة للرفاهية من ناحية، والمدمرة لوحدة المجتمع من ناحية ثانية. إن هذه الطاقات غيرت نمط حياتنا بنحو متسارع حقا وحقيقة.

مخاطر تحف بالشريحة الوسطى

إن العالم الجديد، الذي نحيا في كنفه، يختلف عن العالم الذي عرفناه قديما، فهو عالم يصعب علينا إدراك كنهه، إنه عالم مثير للحيرة والارتباك، فكل شيء فيه له علاقة وثيقة بالأشياء الأخرى: البورصة في شانغهاي على علاقة متينة بمثيلتها في نيويورك، والقروض والعقارات الأمريكية على صلة وثيقة بالمدخرات الألمانية، وفرصة العمل في فيتنام وثيقة العلاقة بفرصة العمل في برلين أو في ولاية بافاريا الألمانية، والين الياباني على ارتباط متين بالعملة الصينية Yuan. أضف إلى هذا أن العالم الجديد قد أمسى أكثر سرعة، وأن الأفكار والأخبار - ومشاعر الذعر من أزمات البورصات أيضا - تنتقل الآن بسرعة الضوء. فما يحدث في آخر طرف من أطراف العالم نلمس أثره لدينا خلال ثوانٍ معدودة. ولكن، وقبل هذا وذاك، فإن العالم الجديد يكافئ ويعاقب وفق قواعد أخرى. من ناحية أخرى، فإن مجتمعنا، الذي ينطوي على نوافذ يستطيع البعض المروق من خلالها نحو الأعلى، لاتزال فيه نوافذ يسقط منها كثيرون نحو الهاوية. فمَنْ يعتقد أنه قد اجتاز الصعاب وحقق ما كان يحلم به، قد يرى نفسه، بين ليلة وضحاها، في زمرة الخاسرين ثانية؛ وذلك لأن الرأسمالية العولمية تقضي على فرص العمل بلا هوادة. وهكذا، وبنحو مفاجئ، أمست الجوانب البشعة في اقتصاد السوق لا تلاحق، فقط، أصحاب الدخول المنخفضة والعاملين غير المؤهلين تأهيلا جيدا، بل تنشر ظلالها على الجمهور العريض أيضا. وإذا كان أبناء الطبقة الوسطى قد حققوا لأنفسهم الكثير، فإنهم يخشون في اليوم الراهن أن يخسروا مكاسبهم ثانية: دار السكن وفرصة العمل والثروة ومكانتهم الاجتماعية. وبينما ينحدر البعض صوب الهاوية ببطء وبنحو يكاد يكون غير ملحوظ، يسقط الآخرون في الهاوية بنحو مفاجئ وسريع. من ناحية أخرى، تكاثرت العقبات التي تحول دون ارتقاء أبناء الطبقة الوسطى إلى مصاف أعلى في السلم الاجتماعي.

ففي اليوم الراهن، لا تضيع منا فرص العمل البسيط فقط، بل فرص العمل المخصصة للعاملين من ذوي الاختصاصات ذات الأهمية الكبيرة، علما أن فرص العمل هذه إما تنتقل إلى العالم الخارجي وإما تُلغى كلية. وإذا كانت

الأجور ترتفع بوتيرة معينة، فإن الأسعار في المتاجر ترتفع بوتائر أسرع. وفي حين صار الخطاب السائد في المصانع والشركات يتصف بنبرة فظة، يزداد فظاظة الضغط الذي يمارسه قادة ومديرو المشاريع على العاملين. فنوكيا (Nokia)، الشركة الفنلندية المنتجة للهواتف المحمولة، تغلق أبواب مصنعها في مدينة بوخوم الألمانية بين ليلة وضحاها، على الرغم من أنها حققت ربحا زاد على سبعة مليارات يورو. وهكذا خسر 2300 عامل فرص عملهم لا لشيء إلا لأن الشركة العملاقة قد فضلت نقل الإنتاج إلى رومانيا حيث الأجور أدنى. وفي مدينة نورمبرغ أغلقت الشركة السويدية أليكترولوكس (Electrolux) أبواب المصنع الألماني ذي التاريخ الحافل AEG؛ وذلك لأنها فضلت إنتاج غسالات الملابس والأواني في أوروبا الشرقية. وتنتهج الشركات الصناعية الألمانية، أيضا، هذا الأسلوب. فالشركة المنتجة للسيارات BMW ألغت 3 آلاف فرصة عمل، وسرحت 5 آلاف عامل كانت قد استأجرتهم من شركات أخرى ليعملوا لديها بلا عقود عمل. وسيحذو حذوها منتجو السيارات الآخرون، فبسبب الأزمة الراهنة في أسواق المال، يزمع هؤلاء أيضا إجراء تقليص كبير لفرص العمل. وسرحت سيمنز (Siemens) – كبرى الشركات الصناعية في ألمانيا – 6400 عامل كان أغلبهم يعمل في الأقسام الإدارية على وجه الخصوص. وبرر رئيس سيمنز بيتر لوشير (Peter Löscher) تسريح الأيدي العاملة بحجة مفادها أن الشركة قررت التخلص من «طبقة الوحل» المتراكمة لديها.

ولكن، ما طبقة الوحل هذه التي يريد قادة الشركات التخلص منها؟ المقصود بها أولئك الأفراد العاديون المستخدمون في الأقسام الإدارية، إنهم مديرو الأقسام والساهرون على أداء الأعمال المكتبية اليومية، أي أنهم أولئك الذين يعملون في المستويات القيادية الدنيا والوسطى. ويجلس هؤلاء في المكاتب المكيفة وليس في مواقع الإنتاج الخانقة للأنفاس، إنهم يسهرون على أداء الأعمال الروتينية التي تحولت الآن إلى أعمال تُنجز بالكمبيوتر، فهم يحجزون تذاكر السفر ويسددون فواتير الدين المستحقة، ويقبعون بالقرب من مراكز القوة والسلطان ولا علاقة مباشرة لهم بمواقع الإنتاج والأسواق في أغلب الأحيان. إن طبقة الوحل هذه موجودة في المصرف

الألماني «دويتشــه بنك» (Deutsche Bank) وفي شركة فولكس فاغن وفي مؤسســات التلكوم (Telekom) والبريد وسكك الحديد الألمانية. وفي وسع المرء أن يســمي هؤلاء الأفراد بالشريحة الوسطى. فهؤلاء الأفراد والعمال الفنيون والحرفيون يشــكلون جزءا معتبرا من القلب الذي يحيا به المجتمع. وما عاد يخفى على هؤلاء جميعا أن العولمة لا تقف عند أبواب مواقع الإنتاج فقط، بل هي تؤدي إلى القضاء على وظائف المستخدمين في المكاتب أيضا. إن احتمال اســتحداث فرص عمل جديدة في قطاعــات وفروع اقتصادية أخرى - ســواء في ألمانيا أو في مناح أخرى من أوروبا - لا جدوى منه من وجهة نظر أولئك الذين لن تكون هناك حاجة إلى معارفهم وقدراتهم.

بيد أن فرص العمل ليســت الأمر الوحيــد الذي يتبدد من يوم إلى آخر في اقتصاد السوق المحررة من القيود؛ ففي بعض الأحيان تنسحب المصارف أيضا مــن العقود التي أبرمتها. فمن حين إلى آخر نعثر في صندوق البريد الخاص بنا على رســالة موجهة من جهة لا نعرف عنها شــيئا، من صندوق استثماري أنجلو - سكسوني يريد، في أغلب الحالات، إبلاغنا أننا من الآن فصاعدا قد غدونا ملزمين بتســديد أقســاط القرض العقاري له مباشرة، وليس للمصــرف الذي منحنا القرض والذي كنــا نتعامل معه طوال الزمن الماضي. إن رســالة من هذا القبيل ليســت بالأمر المستغرب، ففي السنوات الأخيرة توســعت، بنحو انفجاري، المتاجرة بعقود الدين. فكثير من المصارف تبيع لطرف ثالث القروض التي كانت قد منحتها ســابقا للأفراد، غير آبهة بأنها بهذا الصنيع إنما تورط زبائنها بالدخول في معمعة أسواق المال العالمية. وهكذا، وبينما تعين على الملايين من أصحاب العقارات التحول إلى مصرف آخر، خسر كثير من الأفراد دار سكناهم على الرغم من تسديدهم الأقساط المســتحقة عليهم. فصناديق الاستثمار المالي شردتهم من منازلهم بأساليب وحشــية وباعت منازلهم في أســواق المزاد العلني بالإكراه. ولا تحدث هذه الأمور في الولايات المتحدة فقط، بل في ألمانيا أيضا.

ونشــرت إفرازات اقتصاد الســوق المحــررة من القيــود ظلالها على حياتنــا العائلية بهوادة كأنها ضيف غير مرحب بــه. فلكي يدخل أطفالنا معمعة الســوق المعولمة بخطى أســرع، تعين عليهم أن يســتوعبوا، بنجاح،

مواد الدراســـة الثانوية خلال ثماني سنوات وليس خلال تسعة أعوام كما كان دارجا فيما مضى من الزمن. بهذا المعنى، انحطت حقبة الشــباب إلى ســنوات تعليم مثيرة للتوتر والإرهاق. وهكذا، لم تعد لدى التلميذ ساعات الفــراغ الضرورية لتعلم العــزف على البيانو أو ممارســة الرياضة؛ ففي المســاء على التلميذ أن يبذل قصارى جهده لدراســة الموضوعات التي لم يستوعبها في النهار. وتنتقد الجمعيات والاتحادات ذات العلاقة بالشؤون الاقتصادية نظامنا المدرســي، منذ التسعينيات، مشيرة إلى أن هذا النظام لا يتمتــع بالكفــاءة المطلوبة، وأنه بحاجة إلى «الرشــاقة» التي يتصف بها الإنتــاج الصناعي (lean production). ويســبب هذا كلــه نتائج وخيمة: فكثير من المدارس لا تفلح إلا بصعوبة في تنظيم جداول مدرسية تستغرق نهــارا كاملا، فثمة نقــص كبير في عدد المقاصف ومقار قضاء ســاعات الفــراغ والتربويين. أضف إلى هذا أن كثيرا من الآباء والأمهات يشــعرون بأنهم مطالبــون بتحقيق ما لا طاقة لهم به، إذ يتعين عليهم النهوض بدور المدرسين والمعلمين. علاوة على هذا، ينتاب كثيرا من الطلبة القلق والخوف من عدم اجتياز الامتحانات النهائية.

علــى صعيــد آخر، يــكاد النظام المالــي يقوض أســس الاقتصاديات الوطنيــة، أي أنــه يكاد يقــوض الينبوع الــذي يزوده بالمــال. فالبورصات والمصارف تترنح، وذلك لأنها أفرطت في النشــاطات الجســيمة المخاطر. من هنــا، لا عجب أن تنهار أجزاء عريضة من أســواق التمويل، وأن يخيم الفــزع على صغار وكبار المدخرين، وأن يبذلــوا قصارى جهدهم لإنقاذ ما لم يعــودوا قادرين على إنقاذه: ما يمتلكون من نقــود وثروات ورفاهية. إن الأزمــة المالية، التي اندلعت في الولايــات المتحدة الأمريكية في ربيع العام 2007، تحولت إلى خطر ماحق يهدد الاقتصاد العالمي برمته. فقد انفجرت «فقاعة عظيمة» (Super-Bubble) وفق التعبير الذي اســتخدمه المضارب المعروف جورج زوروس (George Soros). وفي ســياق هذه الأزمة انهارت أشهر المؤسســات المالية العملاقة، الواحدة تلو الأخرى. كما وصلت أسعار الأســهم إلى الحضيض. وخيم الفزع على المستثمرين، فأخذوا يتفادون كل ما قد ينطوي على خطر، أخــذوا يتفادون حتى المجالات التي تنطوي على

خطر محدود. إنهم ما عادوا يثقون بغير سندات الدين الحكومية أو بالنقد السائل. وتحاول الحكومات إنقاذ ما تستطيع إنقاذه: فهي تضخ مقادير عظيمة من الأموال في مؤسسات التمويل المنهارة، وتحفز المصارف المركزية باستمرار للقيام بمحاولات عديدة لإنقاذ هذه المؤسسات، وتفتش، بحيرة عظيمة، عن قواعد جديدة لعمل النظام المالي الذي خرج من قبضتها قبل سنوات عديدة.

لقد صارت أسواق المال قاب قوسين أو أدنى من الانهيار الكلي والتام. ومن نافلة القول أن نؤكد هنا أن انهيارا من هذا القبيل لن تظل آثاره مقتصرة على البورصة فقط. ففي نهاية المطاف سيخسر ملايين المواطنين فرص عملهم، ويتحولون إلى فقراء لا قدرة لهم على سد متطلبات رمق العيش. فالصناعة المالية خلقت، من خلال ما طورت في البورصات من وسائل معقدة، قنابل خطيرة قادرة على إحداث دمار شامل، إذ وفق وجهة نظر المضارب العالمي الناجح ورن بوفيت (Warren Buffett) «فإن أحد الأمور التي لا يمكن السكوت عنها هو أن تؤدي مقامرات مالية من هذا القبيل إلى تدمير مئات الآلاف من فرص العمل وتدمير فروع إنتاجية تتمتع في الواقع بالعافية وتشكل العمود الفقري للقطاع الصناعي».

على صعيد آخر تزيح الهزة، التي عصفت أخيرا بأسواق المال، الستار عن المدى الذي تغلغل فيه اقتصاد السوق المحررة من القيود في جميع خصائص حياتنا. فهو أفرز تحولات عظيمة وبسيطة، وتافهة ومثيرة، بينة ومستترة، تحولات تجعل حياتنا أكثر انقباضا، تحولات تدفع المواطنين، ليس في ألمانيا فقط، بل في أغلب الدول الصناعية الكبرى، إلى أن يشعروا بالفزع من الرأسمالية. وحتى سنوات وجيزة كان هناك شعور دفين فقط، شعور ما كان المرء قادرا على التعبير عنه بالكلمات. وهذا ليس بالأمر المستغرب؛ فقائمة المنتفعين من العولمة كانت أطول من قائمة الخاسرين. وكادت ألمانيا تبز الدول الأخرى قاطبة من حيث المكاسب التي جنتها من تحرير الأسواق من القيود والحواجز. فهي كانت أكبر مصدر إلى العالم. فنحو 40 في المائة من مجموع الناتج القومي المتحقق في ألمانيا سنويا إنما هو ذو علاقة متينة بالتصدير. من ناحية أخرى، فإن الثلاثين شركة العملاقة في ألمانيا –

بدءا من الشركات المنتجة للسيارات، مرورا بالصناعات الكيميائية والمنتجة للآلات والمكائن - تحقق من خلال معاملاتها مع العالم الخارجي نحو ثلاثة أرباع الربح الذي تجنيه. وبفضل نجاحها في التصدير، استطاعت ألمانيا أن تقيم لنفسها شبكة رعاية اجتماعية معتبرة، شبكة تكاد لا تقل شأنا عن الشبكة السائدة في الدول الإسكندنافية. فعلى خلفية هذه الشبكة، ما كان الفرد الألماني في حاجة إلى الخوف من نوائب الزمن: فدولة الرعاية الاجتماعية تمد يدها لكل مَنْ كُتب عليه أن يكون من الخاسرين.

وتأسيسا على هذه الحقائق، يمكن القول إن الألمان كانوا في رغد من العيش. ولهذا السبب لم يجد، حتى ذلك الحين، السياسيون والاقتصاديون ووسائل الإعلام صعوبة في دمغ منتقدي النظام الاقتصادي السائد بأنهم معتوهون يذيعون الأوهام، وأنهم أناس ساذجون لا يريدون إدراك عظمة النعم التي تفرزها آليات السوق. وبقدرٍ ما كان هؤلاء الناس ساذجين فعلا: فبعض منتقدي اقتصاد السوق كانوا يظهرون فعلا بمظهر مثاليين غير مسايرين للدنيا، فهم يحلمون بالعودة إلى عالم يمن عليهم بالدفء والحنان ويحيطهم بالشفقة والإحسان، يحلمون بعالم ما كان له وجود قط بالصيغة التي يحلمون بها. ومع هذا، فإن من حقائق الأمور أن عدد المواطنين المرتابين من قوى السوق قد أمسى الآن في تزايد مستمر. وللتدليل على هذا التزايد يكفينا أن نستشهد بالاستطلاع الذي أجرته الصحيفة الاقتصادية Financial Times في مايو 2007 بهدف التعرف على آراء المواطنين في الدول الصناعية في النظام الرأسمالي. كانت نتيجة استطلاع الرأي على النحو التالي: تعتقد الأغلبية العظمى من مواطني الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا وإسبانيا أن العولمة خطر يتهددهم. وعشرون في المائة منهم فقط يعتقدون أن التجارة العالمية تحقق لبلادهم المنافع. وفي ألمانيا وفرنسا وإسبانيا وإيطاليا أكد تسعون في المائة من الأفراد المستطلعة آراؤهم أنهم يتمنون أن تحمي الدولة الاقتصاد الوطني بفاعلية أكبر.

على صعيد آخر، أعلن نحو ثلثي المواطنين تذمرهم من الرواتب العالية التي يحصل عليها قادة الشركات. ونسبة أكبر من المواطنين (في ألمانيا 91 في المائة، في فرنسا 85 في المائة، في الولايات المتحدة 75 في المائة من

الأفراد) ترى، شاكيةً، أن التباين بين الأغنياء والفقراء في تزايد متواصل. وتطالـــب أكثرية المواطنين بضرورة زيادة الضرائب على الأغنياء وخفضها بالنسبة إلى أصحاب الدخول المنخفضة. كما يتزايد عدد المواطنين الذين يمنون أنفســـهم بوجود نظـــام بديل من نظام اقتصاد الســـوق المحررة من القيود. نعم، إنهم يمنون أنفســـهم بالتحول إلـــى نظام آخر، وإن كانوا غير قادرين على رسم صورة دقيقة للنظام الذي ينشدونه. إنهم يحلمون بانتهاج طريق ثالثة تقع بين الرأســـمالية والاشـــتراكية، طريق تضمن لهم حريتهم وتحقق لهم، في الوقت ذاته، مساواة أكبر وأمانا واستقرارا أكثر.

وطغـــى الفزع على الألمان علـــى وجه الخصوص: فأربعة وعشـــرون في المائـــة، فقط، من الألمان، يعتقدون «أننا لانزال متمســـكين باقتصاد الســـوق المتكفلـــة بالرعاية الاجتماعية». والجدير بالذكـــر أن الأمر كان على العكس قبـــل ثمانية أعوام، ففي ذلك الحين أكدت أكثرية المواطنين أننا نســـير على هدي اقتصاد الســـوق المتكفل بالرعاية الاجتماعية. مـــن ناحية أخرى، أكد ثلاث عشـــرة في المائة، فقط، من المواطنين أنهم يعتقدون أن توزيع الدخول والثروات يتســـم بالعدالة، إنهم يعتقدون ذلك حتى إن كان عدد العاطلين عن العمل قد بلغ، في العام 2008، أدنى مســـتوى له خلال الأربعة عشـــر عاما الأخيرة، وخلافا لهذه النســـبة المنخفضة نســـبيا، يعتقـــد 73 في المائة من المواطنين أن توزيع الثروات لا يتسم بالعدالة بأي حال من الأحوال. والملاحظ أن نســـبتي المتظلمين من التوزيع والمؤيدين له كانتا لاتزالان متساويتين حتى العام 1995. ويرى كثيرون أن البؤس الذي يعانونه يكمن ســـببه في العولمة. وكان معهد آلنســـباخ (Allensbach) قد استطلع آراء المواطنين الألمان بشأن التطـــورات التي يربطونها بالعولمة. وكان جـــواب 74 في المائة من المواطنين هـــو أن العولمة تؤدي إلـــى نقل فرص العمل إلى العالـــم الخارجي. وبين 64 فـــي المائة أن العولمة تقضي على فرص العمل. وقال 54 في المائة بأن العولمة تتســـبب في تقويض أسس شـــبكة الرعاية الاجتماعية. وفي الواقع، لا يجوز لنا أن نســـتغرب من هذا الجواب؛ فالمواطنون يلمسون لمس اليد أن الرفاهية لا تحقق نفعا للفقراء، بل هي تذهب لمصلحة أفراد آخرين، لمصلحة الأغنياء الذين يعيشون حياة راضية في منازلهم الفاخرة؛ لمصلحة قادة المشاريع الذين

يحصلون على رواتب سنوية تبلغ الملايين؛ لمصلحة الأثرياء الذين خزنوا ثرواتهم في الواحات الضريبية أو في الاقتصاديات الناشئة في آسيا وفي أوروبا الشرقية، أي في البلدان التي صارت بمنزلة الخصم الجديد في الرهان العالمي على الفوز بالرفاهية.

الهوة تزداد اتساعا

لا يمر يوم من غير أن نلمس التناقضات التي ينطوي عليها اقتصاد السوق المحررة من القيود. إننا نشهد من كثب كيف تُولِّد الرأسماليةُ المحررةُ من القيود فائزين ومندحرين، وكيف تجازي بلا حساب وتعاقب بلا رحمة، وكيف تؤدي إلى تزايد هوة التفاوت بين الفقراء والأغنياء اتساعا. فما من أحد يشك في أن الهوة الفاصلة بين شرائح المجتمع المختلفة قد أخذت تزداد اتساعا.

التفاوت في توزيع الدخول

إن أجور العمال ورواتب المستخدمين العاديين صارت ترتفع بنحو بطيء جدا. وعندما يأخذ المرء التضخم بنظر الاعتبار، يظهر له بوضوح أن القوة الشرائية المتاحة في العام 2008 للجمهور العريض في ألمانيا قد أمست أدنى من المستوى الذي كانت عليه في مطلع التسعينيات. وارتفعت، في الوقت ذاته، دخول الشريحة العليا بنحو متسارع. فالشخص الذي ينتمي إلى العُشر الواقع في أدنى السلم الاجتماعي تعين عليه العام 2006 مواصلة العيش بدخل أدنى من الدخل الذي كان متاحا له قبل أربعة عشر عاما بنسبة بلغت، في المتوسط، 13 في المائة. أما بالنسبة إلى الشخص الذي ينتمي إلى ذلك العشر من السكان، الذي هو في عداد أغنى الأغنياء، فإن الملاحظ هو أن صافي دخله الحقيقي قد ارتفع، في الفترة الزمنية نفسها، بنسبة بلغت 31 في المائة، وفق البيانات التي نشرها المعهد الألماني للبحوث الاقتصادية (Deutsches Institut für Wirtschaftsforschung, DIW). وطبقا لحسابات هذا المعهد، فإن ثروة 650 مواطنا من المواطنين الأغنياء تزداد، سنويا، بمقدار 15 مليون يورو في المتوسط، وإن ثروة 65 شخصا

منهم ترتفع، مع مرور كل عام، بمقدار يبلغ، في المتوسط، 48 مليون يورو. ومن مسلمات الأمور أن تعاظم التفاوت يؤدي، لا محالة، إلى تمزيق وحدة المجتمع، فمع ازدياد غضب المحرومين، يزداد المجتمع تفككا.

وإذا أمعنا النظر في الواقع القائم في الولايات المتحدة الأمريكية، يظهر لنا بوضوح أن التفاوت بين أصحاب الدخول العالية والدخول المنخفضة أكثر اتساعا. ففي مطلع الثمانينيات كانت النسبة القائمة بين دخل الفرد الواحد من رؤساء الشركات الأمريكية ودخل العامل العادي تبلغ أربعين إلى واحد في المتوسط. في نهاية التسعينيات كانت هذه النسبة قد بلغت أربعمائة إلى واحد، أي أن دخل رئيس الشركة كان أعلى من دخل العامل العادي بمقدار يبلغ 400 مرة. وازداد التفاوت وخصوصا في الوقت الراهن، فدخل بعض رؤساء الشركات صار أعلى من دخل المستخدم العادي بأربعة آلاف مرة. من ناحية أخرى، فإن دخول الثلاثة عشر ألف عائلة – التي تدخل في عداد أغنى العائلات – تساوي مجموع الدخول التي يحصل عليها عشرون مليونا من الأسر الفقيرة. ويقف المرء على الإجحاف العظيم الذي تنطوي عليه هذه الدخول الهائلة، حينما يرنو ببصره إلى الأفق الأبعد أي حينما يأخذ في الاعتبار أن 2،7 مليار من سكان المعمورة مجبرون على العيش بأقل من دولار أمريكي واحد في اليوم.

التفاوت في توزيع الثروات

إن التفاوت في توزيع الثروات أعظم بكثير من التفاوت في توزيع الدخول. ففي ألمانيا تتركز الثروة بيد شريحة اجتماعية ضئيلة العدد بنحو بيِّن. فالأغنياء يقطنون في الأحياء السكنية الراقية، ويمتعون أنفسهم بمحاسن العيش في الفيلات الفاخرة، ويتنقلون في الشوارع والطرقات بسيارات تهفو إليها قلوب الجميع. أما الأحياء الهامشية، فإنها مأوى المعدمين والمحرومين، أي أنها، من ناحية، مأوى العاطلين عن العمل، الذين لا يمتلكون شيئا ما عدا الديون، ومن ناحية أخرى، ملجأ أولئك الأفراد الذين كانوا سيموتون جوعا لولا حصولهم على المعونة الحكومية. ووفق مقاييس الحكومة الألمانية نفسها فإن 13 في المائة من السكان يعانون الفقر. ولولا مخصصات الرعاية الاجتماعية لكان عدد الفقراء قد ارتفع إلى الضعف.

وكان المعهد الألماني للبحوث الاقتصادية (DIW) قد أشار بالأرقام إلى عمق تفاوت توزيع الثروات في ألمانيا. فوفق بيانات المعهد المذكور بلغ مجموع الثروة في ألمانيا خمسة آلاف وأربعمائة مليار يورو العام 2007. وتعني هذه القيمة المذهلة أن نصيب الفرد الواحد من الثروة قد بلغ وقتذاك 81 ألف يورو. ولكن، أينطوي متوسط القيمة على معنى ذي بال؟ أيمكننا أن نعير أهمية لنصيب الفرد الواحد من السكان في سياق ما نحن في صدد الحديث عنه؟ فواقع الحال يشهد أن نحو 60 في المائة من الثروة الألمانية تتركز بيد شريحة اجتماعية تشكل العُشر الأول في السلم الاجتماعي. وعلى الصعيد ذاته، فإن العشر الأخير في السلم الاجتماعي لا يمتلك - عمليا - لا أموالا منقولة ولا أموالا غير منقولة، وأنه لن يستطيع اللحاق بالعُشر الغني أبدا. ونحن لا نرجم بالغيب إذا قلنا إن هذا التوزيع ينطوي على قوة تفجيرية تهدد كيان المجتمع. نقول هذا مع علمنا أن كثيرين لا يريدون تصديق هذه الحقيقة.

وتتسم الأوضاع في الولايات المتحدة الأمريكية بتفاوت أكثر تطرفا. أضف إلى هذا، أن في الاقتصاديات الناشئة، أيضا، تزداد عمقا الهوة الفاصلة بين الطبقة العليا وباقي المجتمع بنحو متسارع. فحاصل جمع الثروة التي يمتلكها 1125 ملياردير في العالم، أي كل أولئك الأغنياء الذين جاء ذكرهم في القائمة التي نشرتها مجلة فوربس (Forbes) العام 2008، يبين لنا أن قيمة هذه الثروة قد بلغت أربعة آلاف وأربعمائة مليار دولار أمريكي. وتأسيسا على هذه القيمة، يمكن القول إن 1125 من أغنى الأغنياء يمتلكون ثروة تساوي - على وجه التقريب - مجمل الدخول التي يحصل عليها في عام واحد نحو ثلاثة مليارات مواطن، أي التي يحصل عليها مجمل سكان الهند وباكستان وبنغلاديش وتايلاند وماليزيا وفيتنام والفلبين والقارة الأفريقية برمتها.

اتساع رقعة التفاوت في توزيع المخاطر

يؤكد الاقتصاديون، بشغف بيِّن، أن المخاطر هي الجانب الآخر للفرص العظيمة التي تتيحها الرأسمالية للمواطنين. فالشخص، الذي يتطلع إلى تحقيق الربح الوفير، يجب أن يأخذ بالاعتبار أنه قد يخسر كثيرا أيضا. بيد أن واقع الحال يشهد أن المخاطر تتوزع في اقتصاد السوق المحررة من

القيود بنحو غير متساو جملة وتفصيلا. فحينما يقترف أحد رؤساء الشركات العملاقة خطأ معينا، فإنه ليس في حاجة، في الظروف العادية، إلى الخوف من مغبة الوقوع في الهاوية. فالشخص الذي يتبوأ مركزا قياديا يصر، في أغلب الأحيان، على توقيع عقد مع الشركة المعنية يضمن له، منذ البداية، مكافأة سخية عند تسريحه. أضف إلى هذا أن هؤلاء الأفراد غالبا ما تتوافر لهم عقود تأمين ضد المسؤوليات المدنية، أي ضد المسؤوليات المالية التي قد تطالبهم بها الشركة جزاء ما ارتكبوا من أخطاء أو مخالفات.

من ناحية أخرى، فإن العاملين هم الذين يتحملون أخطاء قادة الشركات. فعندما قصَّرت قيادة شركة سيمنز في تقصي النتائج التي ستترتب على بيعها الفرع المتخصص في إنتاج الهواتف المحمولة إلى الشركة التايوانية BenQ، خسر، بعد عام من إتمام تلك الصفقة، 3 آلاف مواطن فرص عملهم. وإذا أمعنا النظر في الظروف السائدة حاليا من هذا المنظور، فإننا نلاحظ، بلا ريب، أمورا أكثر وخامة. فجميع المواطنين أُلزموا بتحمل الأعباء المالية التي ترتبت على الأخطاء التي ارتكبها رؤساء المصارف: فبكثير من مليارات الضرائب التي دفعها المواطنون، تلافت الدولة ما كانت المؤسسات المالية العملاقة قد بددته من مليارات كثيرة كانت تخص المواطنين أنفسهم. أضف إلى هذا كله، أن ملايين من بني البشر سيفقدون فرص عملهم على خلفية الأزمة العالمية الراهنة، على الرغم من أن هؤلاء المواطنين ما كان لهم أي دور في المقامرة التي درج عليها المضاربون طوال السنوات الماضية.

التفاوت في توزيع فرص التعليم

إن الشخص المتمتع بالمرونة الكافية وبالمستوى التعليمي الجيد يستطيع التحرك في الاقتصاد المعولم بيسر وسهولة. أما الشخص الذي لا تتوافر له هذه الخصائص، فإن هذا هو الذي يتخلف، بسرعة فائقة، عن الركب. وبالتالي، فإن مَنْ لديه الإمكانات المناسبة، يرسل أطفاله، في كثير من الأحيان، إلى مؤسسات التعليم الخاصة وليس إلى رياض الأطفال أو المدارس أو الجامعات الحكومية. فالخيارات المتاحة له في تزايد مستمر. ومن نافلة القول التأكيد هنا أن هذه الخيارات متاحة لأولئك الأفراد فقط الذين يحصلون على الدخول الجيدة. فتكلفة بعض المدارس الخاصة تصل، في بعض الأحيان، إلى نحو 1500 يورو في

السـنة. أما مَنْ يرسل أبناءه إلى جامعة من جامعات الصفوة الممتازة في فرنسـا أو بريطانيا أو فـي الولايات المتحدة الأمريكيـة، فإنه يدفع 50 ألف يورو. أما بالنسـبة إلى الآخرين، أي بالنسبة إلى جميع أولئك الذين لا قـدرة لهم على تحمل هـذه الأعباء المالية الضخمـة، فإنهم مجبرون على إرسـال أبنائهم إلى المدارس الحكومية المكتظة فيها قاعات الدرس بالطلبـة والمتدهورة أبنيتها والتي يتولـى التدريس فيها معلمون تراجعت رغبتهـم في العطاء كثيرا. فالدولة تبخـل في إنفاق المال على أهم مورد مستقبلي: على تعليم مواطنيها.

الاقتصاديات الناشئة ترنو ببصرها صوب الصناعة الألمانية

خـلال عقود عديـدة من الزمـن كانت البلـدان الصناعيـة تقف في مقدمـة الركـب، فإنتاجهـا الوطني كان يتفـوق بأضعاف المـرات على ما تنتجه الاقتصاديات الناشـئة. غير أن هذه الحالـة تغيرت مع ارتقاء بلدان مـن قبيل الصين والهند وروسـيا. فالمليارات من بني البشـر القاطنين في الـدول الصاعدة حديثا يرنون ببصرهم صوب ما لدى الدول الصناعية من فـرص عمل، إنهم يريدون الاسـتحواذ على مصانعها وشـركاتها. فالروس يبتاعون مصانع بناء السـفن الألمانية أو شركات البناء والتشييد في النمسا، والصينيـون يسـتحوذون على المصارف في لندن أو فـي نيويورك، والعرب يبدون اهتماما بمصانـع الطائرات الأوروبية والموانـئ البحرية الأمريكية، والهنود يشـترون مصانع الصلب والحديد في فرنسـا ومصانع السـيارات في بريطانيا. بهذا المعنى، فإن الدول الصاعدة حديثا تتطلع إلى الاستحواذ علـى كل ما كان الغرب يتباهى به ويفتخر به. وفي سـياق مسـاعيها هذه، تنتهـج هذه الـدول، في كثير من الأحيان، نظاما رأسـماليا من نوع خاص: رأسـمالية توجهها حكومات مستبدة. ومع أن هذه الدول تنتفع من المنافسة العالميـة، غير أنها، هي ذاتهـا، تغلق اقتصادياتها في وجه هذه المنافسـة. من ناحية أخرى، تسـيطر على القطاعات الاقتصادية الرئيسـية في هذه الدول الشـركات الحكومية العملاقة أو الشـركات المرتبطة بالحكومة من خلال علاقات وطيـدة. وفي غضون ذلك، تبذل الشـركات وصناديق المال السيادية - المكلفة بإدارة الاحتياطيات الأجنبية - قصارى جهدها للمشاركة

في السوق العالمية. والجدير بالذكر أن الدول الصاعدة أمست، بما تنتهج من نظام رأسمالي تسيطر عليه الدولة، تعرض على العالم نموذجا نقيضا للنظام الاقتصادي الليبرالي السائد في الغرب.

السياسة الحائرة

إن اليمينيين واليساريين من المتلاعبين بمشاعر العامة كانوا في مقدمة الأطراف التي تبنت هموم المواطنين. فبخطاباتهم الرنانة وكلماتهم المعسولة يدغدغ وأولئك هؤلاء مشاعر الناس البسطاء ويعاهدونهم على أنهم سيغيرون جميع المناحي وسينجزونها بنحو أفضل. وتزداد انطلاءً، من يوم إلى آخر، خدعة الحلول الساذجة، التي يمنون بها العامة. فمَنْ هو ذا الذي يريد الوقوف، من كثب، على مصدر المليارات التي لا مندوحة للمتلاعبين بمشاعر العامة من إنفاقها على ما يذيعون على الملأ من برامج اقتصادية واجتماعية؟ مَنْ سيمعن النظر في الأسلوب الذي سيسلكه المتطرفون حيال الشركات العملاقة التي يريدون تأميمها، أي تحويل مِلْكيتها إلى مِلْكية حكومية صرفة؟ ومَنْ هو ذا الذي سيدرك بيسر مغزى أن تنعزل الأمم بعضها عن البعض الآخر، وتقيم الحواجز في وجه التجارة الخارجية وتتحول، ثانية، إلى تكتلات تجارية منكفئة على نفسها؟

على صعيد آخر، فإن الأحزاب السياسية التقليدية أمست، هي الأخرى أيضا، تُصدر ردود فعل تنم عن رغبة في مسايرة الأمور. فهي تشعر بالفزع المخيم على الناخبين. فبينما كانت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركيل، تؤمن إيمانا عميقا بقوى السوق حين كانت تتزعم المعارضة، أشاحت بوجهها الآن عن تنفيذ أفكار الإصلاحات المتطرفة بالكامل. فمارغريت تاتشر الألمانية تحولت إلى نسخة أنثوية للمستشار السابق، فيلي براند. فميركيل، التي عارضت، على مدى زمن طويل، تدخل الدولة، تبشر حاليا بضرورة تدخل الدولة في شؤون الاقتصاد. فهي تفرض، وبإلحاح من الحزب الاشتراكي، حدا أدنى للأجور، وذلك لحماية العاملين في المصالح البريدية وفي مجال البناء والتشييد وتنظيف العمارات من مغبة منافسة الأيدي العاملة الزهيدة الأجور. كما أمست تؤيد تشريع قانون تُراد منه حماية الشركات الألمانية

العملاقة من استحواذ مستثمرين أجانب عليها. أضف إلى هذا أنها قد أممت المطابع العاملة في خدمة الدولة وتبذل قصارى جهدها لترويض أسواق المال. وكانت ميركيل قد صورت ما طرأ على مواقفها من تحول، حين قالت: «لقد كان الشعار المرفوع على مدى طويل من الزمن: اتركوا الأمور كلها للأسواق. أما الآن، فإن المرء قد توصل إلى تصور مخالف لحسن الحظ». ويفكر الآخرون من رؤساء الدول والحكومات الأوروبية بنوع مشابه. فعلى سبيل المثال، يؤكد الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي أن العولمة تميل، الآن، إلى أن تكون «خطرا وليس نعمة». كما ترفض الحكومة الإيطالية، التي يرأسها السياسي اليميني سيلفيو بيرلسكوني، «الإيمان المتطرف بقوى السوق». أضف إلى هذا، أن دول الاتحاد الأوروبي قد عقدت العزم على التكاتف لتطوير قواعد صارمة لأسواق المال العالمية. ومع أن الأمريكيين قد عملوا، في السابق، كل ما في وسعهم من أجل تحرير النظام الرأسمالي من كل القيود، فإنهم يحثون الأوروبيين، الآن، على المشاركة في وضع القيود على عمل النظام الرأسمالي، فالأمريكيون يسيرون منذ نهاية العام 2008 في اتجاه معاكس للاتجاه الذي ساروا فيه في السابق، إنهم يريدون الآن «توسيع رقعة التدخل الحكومي» (big government). وأعلن الرئيس الأمريكي الجديد أوباما عزم الولايات المتحدة الأمريكية على إحداث تحول في السياسة الاقتصادية - وعلى إخضاع أسواق المال لقيود صارمة. فقد قال أوباما بالحرف الواحد: «إننا نواجه أعظم تحدٍ في حياتنا».

غير أن هذا كله لا يجوز أن يحجب عن ناظرينا أن أحدا من هؤلاء القادة ليس لديه برنامج شامل لمواجهة الانهيار. فالحكومات تحاول، يائسة، الحد من قوى السوق، وذلك من خلال قوانين وردود فعل تحاول إصلاح الحال بأساليب خطيرة، ومن خلال قدر يسير من الحماية التجارية. ومع أنها قد عقدت العزم على التخفيف من حدة التحولات، لكنها تقف حائرة حيال الخطوات التي يتعين عليها اتخاذها. فهي تحاول العثور على قواعد جديدة، على أسلوب يضمن ترويض السوق من غير تعطيل القوى العاملة فيه. فالرأسمالية تعمل بنجاح، فقط، حينما تحظى بتأييد الأغلبية الساحقة من المواطنين وحينما لا تؤدي إلى تفكك المجتمع وتدميره. والديموقراطية،

أيضـــا، تزدهر وتواصل الحياة، فقط، عندما يشــعر المواطنون بأن النتائج التي تولدت عن الديموقراطية وعن إطارها الاقتصادي، اقتصاد الســوق، تتصف بالعدالة.

ولكــن، ما البديل المناسـب لاقتصاد الســوق المحررة مــن القيود؟ وما الأساليب المناسبة لترويض الرأسمالية وللانتفاع، في الوقت ذاته، من قواها الضرورية لرفع مســتوى الرفاهية؟ ما القواعد الضرورية لازدهار الاقتصاد والديموقراطية في آن واحد؟ إن هذه الأســئلة هي الموضوعات التي سيدور حولها الجدل في الســنوات المقبلة. إن الحلول التي ســتُتخذ في هذا الشأن ستقرر مســتقبلنا، ستقرر طبيعة المجتمع الذي سنعيش في كنفه وخصائص الدولة التي سنستظل بظلها. من هنا، فإن هذه المسائل هي الموضوعات التي يــدور حولها هذا الكتاب أيضا. فهو يبين الأســباب التــي دعت الدولة إلى الانسحاب، شــيئا فشيئا، من توجيه قوى الأســواق وتفضيلها ترك الساحة للرأسمالية الجديدة. إنه يبين كيف ازدهر اقتصاد السوق في الحقب الماضية، والعوامل التي كانت سببا في تعرض الرأسمالية للأزمة العالمية الراهنة.

ويحاول الكتاب الإجابة عن السؤال الأساسي الذي سيطرحه السياسيون والمواطنون وقادة المؤسسات الاقتصادية على أنفسهم في السنوات المقبلة: ماذا يمكن عمله، وماذا يتعين فعله، وماذا ينبغي إنجازه لكي لا يدمر اقتصاد الســوق نفسه بنفسه؟ ما الصفة الجديدة التي لا مندوحة للرأسمالية عن تبنيهــا لكي تكون قادرة علــى مواصلة الحياة؟ ومــا المتطلبات الضرورية لتحقيق اقتصاد سوق يتكفل، فعلا، بالرعاية الاجتماعية؟

وقبل كل هذا وذاك، أهناك مستقبل مضمون للرأسمالية أصلا؟



2

منظرو الرأسمالية الجديدة

«إن الاقتصاديين يتنصلون من التزاماتهم حين لا يقولون لنا، في أوقات الأعاصير، أكثر من أن البحر سيعود إلى الهدوء حين يكون الإعصار قد ولّى عنا وانتهى».

جون ماينارد كينز

اقتصادي بريطاني، 1923

إن اقتصاد السوق المحررة من القيود لم ينشأ بنحو عفوي. كما أنه لم يتبلور بفعل مؤامرة حاكتها، سرا، الشركات العملاقة والمصارف. إنه، في المقام الأول، الحصيلة التي أفرزتها قرارات سياسية كثيرة، قرارات لم يستطع كثير من المواطنين إدراك مغزاها والإحاطة بالأبعاد التي تترتب عليها. فعلى مدى ما يقرب من خمسة وثلاثين عاما دأبت البرلمانات والحكومات على تحرير الاقتصاد من القيود؛ فهؤلاء جميعا تكاتفوا على فتح أبواب أسواق المال على مصاريعها وتجريد النقابات العمالية

«جسد ممثلو مدرسة شيكاغو في الثمانينيات والتسعينيات الصورة الدقيقة لليبرالي المحدث الذي لا يعرف الرحمة ولا يكن العطف للضعفاء. فهم لا يرفضون وجود الدولة القوية فقط، بل يطالبون بضرورة أن تصبح الدولة بلا أهمية أصلا»

المؤلف

من بأسـها، وخفض الضرائب وخصخصة الشـركات الحكومية. وهكذا، وشيئا فشـيئا، انسـحبت الدولة من التدخل في الاقتصاد تاركة الساحة للسوق وقواها الذاتية.

وكان السياسـيون يطبقون الإرشادات التي قدمها لهم اقتصاديون كانوا ينثـرون من حولهم وعودا براقة، وعودا تقول: «لو حررتم السـوق فعلا من القيود التي تكبلها، فإنكم سـتحققون مزيدا من الرفاهية لشـعوبكم. إنكم لـو تركتم قوى الرأسـمالية تتفتـح وتعمل بأقصى طاقاتها، فسـتضمنون لاقتصادياتكـم الوطنية أن تنمو، ليس بأسـرع من الوتيـرة التي تنمو بها حاليا فقط، بل وبأسـرع من كل الوتائر التي تدور في خلدكم. ولو أفلحتم فعلا في الحد من التدخل الحكومي، الذي شـل اقتصادياتكم الوطنية في الستينيات والسبعينيات، فإنكم ستضمنون لأوطانكم تحقق مزيد من النمو الاقتصـادي. وتولى اقتصاديان، يتصفان بنزعة وعقيدة محافظة على نحو شديد، تبيان الاتجاه الذي ينبغي على الحكومات أن تسلكه من أجل تحقيق هـذه الطموحات: الأول هـو ميلتون فريدمان، وهو مـن مواطني الولايات المتحدة الأمريكية، وتولى التدريس في جامعة شـيكاغو، وفاز بجائزة نوبل للعلوم الاقتصاديـة في العام 1976. أما الثاني، فهو فريدرش آوغوسـت هايك النمسـاوي الذي فاز في العام 1974 بجائزة نوبل للعلوم الاقتصادية أيضا، وتولى التدريس في لندن وشـيكاغو وفـي مدينة فرايبورغ الألمانية. إن هذيـن الاقتصاديين هما المنظران الأولان لاقتصاد السـوق المحررة من القيـود، هذا النظـام الاقتصادي الذي نحيا في كنفه اليـوم. وبأفكارهما الجديدة أزاح الاثنان من الساحة اقتصاديا آخر كان قد جاء بأفكار تخالف عقيدتهما، واعتنق نزعة تتناقض مع نزعتهما، فهو ليبرالي، يبتهج بالحياة. والملاحظ هو أن نظريته بشأن الدولة القوية، القادرة على توجيه الاقتصاد، قد غدت حديث الساعة ثانية. وما هذا الاقتصادي إلا جون ماينارد كينز.

فريدمان وهايك.. المبشران باقتصاد السوق المحررة من القيود

كان ذلك اليوم هو الخامس عشـر من أغسـطس من العام 2000 حين وقف ميلتـون فريدمان يلقي، من خلف شـباك منزله، نظرة على سـطوح عمارات وأبنية سان فرانسيسكو. وراح ابن الثامنة والثمانين من العمر يدور

ببصره بين الخليج والموجات التي تداعبها الرياح، وبين المراكب الشراعية وجزيرة الكتراز Alcatraz التي كانت فيما مضى من الزمن سجنا. وامتد، إلى اليسار منها، جسر غولدن غيت Golden Gate Bridge، هذا الجسر الذي هو بمنزلة الباب الحديدي الموصل إلى المحيط الهادئ. وفي ناحية اليمين، امتد جسر أوكلاند بي Oakland Bay Bridge، ذلك الجسر الحديدي الذي يتصف بلونه الأزرق الرمادي. وراحت المنازل الخشبية، الواقعة على هضاب مدينة سان فرانسيسكو، تتلألأ ابتهاجا بأشعة الشمس المشرقة عليها.

وطول قامة الرجل، الذي ما كان له، في الربع الأخير من القرن العشرين، نظير يضاهيه من حيث دوره المتطرف في صياغة الأفكار المؤمنة بكفاءة السوق، نحو متر ونصف المتر؛ وكان فريدمان قد ترك شيكاغو، المدينة التي درس وبحث في جامعتها، في الثمانينيات، وانتقل إلى هنا ليسكن في أحد الطوابق العلوية من طوابق العمارة الشاهقة، المطلة على واحد من أعلى تلال سان فرانسيسكو. وتبلغ مساحة مأواه، هذا المأوى الذي أراد فريدمان أن يقضي فيه ما تبقى له من العمر، نحو 200 متر مربع. وعلق فريدمان على أحد جدران صالة الاستقبال وثيقة منحه جائزة نوبل في العام 1976. وانتصب إلى جوار هذه الوثيقة تمثال نصفي يجسد ملامحه الشخصية. وكانت زوجته روز، الاقتصادية المرموقة أيضا، تقف في المطبخ لتعد طعام العشاء. ولم تظهر روز للزائرين إلا مرة واحدة وقصيرة. فهي غادرت صالة الضيوف، من دون أن تنبس بكلمة، حال انتهائها من تقديم المشروبات لهم. وهناك، في وادي السيليكون Silicon Valley، كان الجميع، في هذا اليوم المشرق من أيام أغسطس، واثقين من استدامة الازدهار الذي نشر ظلاله، حينذاك، على الاقتصاد الجديد، على قطاع المعلومات والتكنولوجيا الحديثة (New Economy). بهذا المعنى، ما كان هناك أحد يتصور أن هذا الازدهار سيبلغ نهايته المفزعة بعد بضعة شهور لا غير. وكانت شركات الإنترنت لديها اعتقاد أن عصرا اقتصاديا جديدا قد اندلع، وأنها أمست تعيش «ازدهارا لا نظير له في التاريخ بالقطع»، وفق ما قالته مجلة وايرد Wired. وآمن فريدمان، أيضا، باندلاع هذا العصر الذهبي. فهو كان قد أكد لضيوفه أن اقتصاد السوق المحررة

من القيود غير معرض للفشـــل بأي حال من الأحوال، وأن بني البشـــر لن يتمردوا على الرأسمالية أبدا. وأنهم لن يروا، أبدا، أن قوى السوق المحررة من القيـــود قد أفرطت في غلوائها. لا، لن يعتقدوا ذلك أبدا، وفق ما كان يكرره المرة تلو الأخرى.

إن السوق ليســت العدو الحقيقي، كما أكد فريدمان لضيوفه أن دولة الرعايـــة الاجتماعية هي هذا العدو، فالدولة هي التي تتســـبب في شـــل الاقتصاد وفي تثبيط النمو، إنها عائق يقف في وجه المواطنين. ولهذا السبب طالب فريدمان بضرورة أن تكف الدولة، بأكبر قدر ممكن، عن التدخل في شؤون الأسواق. وأن الدولة ينبغي عليها أن تفرض على مواطنيها معدلات ضريبية لا تتعدى 10 أو 15 في المائة في أقصى الحالات. فالكنيسة كانت تجبي من أتباعها العُشْـــرَ فقط. ويؤكد فريدمان أن هذه النسب الضريبية تكفي لتمويل الوظائف والمهمات الحكومية: لتمويل الجيش وجهاز الشرطة والنظام القضائي والجهاز الإداري المتســـم بالرشاقة. إن هذه، فقط، هي الوظائـــف والمهمات التي يراد من الحكومة النهـــوض بها. أما بقية الأمور فإن الســـوق هي التي تتولى شأنها. ووفق تصورات فريدمان، فإن المجتمع ليس في حاجـــة حتى إلى مصرف مركزي. فالكمبيوتـــر قادر على تزويد الاقتصاد بما يحتاج إليه من سيولة نقدية. ومن نافلة القول التأكيد هنا أن إيمان فريدمان بالسوق يكاد يكون إيمانا ساذجا. وحين يعترض المرء عليه برأي مفـــاده أن هذا الضمور المتطرف لوظائـــف الدولة لا يمكن أن يكون عمليا بـــأي حال من الأحوال، يرد فريدمان قائـــلا: «يا صاحبي، إنك من المستسلمين لاستبدادية الوضع القائم». فعلى كل واحد منا «أن يتصور، ولو مرة واحدة فقط، ما هو ممكن التحقق في ظل شروط أخرى».

ومـــن أجل تحقق هذه الشـــروط، ناضل فريدمان دائمـــا وأبدا، ناضل من أجل تحقيق هذه الشـــروط في أثناء زياراته لألمانيا، أيضا، وفي سياق نقاشـــاته مع لودفيغ أرهارد. بيد أن فريدمان اســـتقى معلوماته عن ألمانيا الراهنـــة، ألمانيا العـــام 2000، من الصحافة اليوميـــة فقط؛ فهو كان قد قرأ أن المستشـــار الاشـــتراكي غيرهارد شـــرودر قد غير كثيرا من ملامح ألمانيـــا، وأنه خفَّض الإنفاق الحكومي، وقلص شـــبكة الرعاية الاجتماعية،

ونفذ إصلاحا ضريبيا شــجاعا. واســتغرب فريدمان أن تطبِّق أفكارَه في ألمانيا والسويد الحكوماتُ اليسارية، بالذات، وليست الحكومات المحافظة. وخمن فريدمان «أن اندفاع اليساريين إلى تنفيذ هذه الإصلاحات الصعبة قد يكمن في وثوقهم بأن هذه الإصلاحات لن تتســبب في أن يتخلى عنهم مؤيدوهم الذين دأبوا، عادة، على انتخابهم».

وتتأتى شــهرة فريدمان من كتاب كان قد ألفه هو وآنا شفارتس (Anna Schwartz) عــام 1963، أعنــي المؤلَّف المســمى: تاريخ نقــدي للولايات المتحــدة (A Monetary History of the United States). وكان قد بحث، في هذا المؤلَّف، الأخطاء التي ارتكبها السياسيون في الحقبة التي اندلعت فيها الأزمة الاقتصادية الكبرى. ووفق وجهة نظره، فإن هذه الأخطاء كانت عظيمة حقا وحقيقة. فهو يؤكد أن الدولة كانت قد أقحمت نفسها في كثير من الأمور، وأن السياســة النقدية كانت خطأ في خطأ. ويرى فريدمان في السياســة النقدية مفتاح النجاح الاقتصادي. فحين ينتهج المصرف المركزي سياســة خاطئة ويضخ فــي الاقتصاد كمية نقدية تفوق الكمية المناســبة، فــإن هذا يؤدي لا محالة إلى التضخم. على صعيد آخر، يؤكد فريدمان أن السياســة لا قدرة لها على التحكم في النمو الاقتصادي على نحو مباشر؛ وأن هذا الموضوع من اختصاص قوى السوق في المقام الأول.

وكان فريدمان قد تمتع بصيت أكثر شيوعا - وأبعد مدى من حيث التأثير - حين تحول إلى مستشــار اقتصادي - وعندما ســافر إلى شيلي في العام 1975 بدعوة وجهها إليه الجنرال أوغسطو بينوشيه (Augusto Pinochet). كان هذا الدكتاتور يتطلع إلى العثور على شخص عليم بالسياسة الاقتصادية الواجب انتهاجها لإنقاذ البلاد مما أصابها من إعياء ووهن. واقترح فريدمان حلين: إما إخضاع المريض لصدمة قوية لا تعرف الرحمة ولا الحل الوســط، وإما ترك المريض يقضي نحبه. ورفض الدكتاتور ترك المريض يقضي نحبه، واختــار العلاج بالصدمة القويــة. وهكذا راح الدكتاتــور يخفض الضرائب المُحصَّلة من الأفراد والشركات والمفروضة على السلع والخدمات المتاجر بها مع العالم الخارجي. كما خصخص المئات من الشركات والمؤسسات الحكومية، وألغــى النقابات العمالية والمعــدل الأدنى للأجر الذي يتعين أن يحصل عليه

العامل الأجير، وفتح أبواب القطاع المالي على مصاريعها. وشهدت شيلي، إثر هذه الخطوات، انتعاشا اقتصاديا قويا فعلا. بيد أن البلاد تعيَّن عليها أن تدفع ثمنا عظيما لقاء هذا الانتعاش: فقد ازدادت اتساعا رقعة التباين بين الفقر والغنى بنحو عظيم التسارع.

ومنذ هذا الحين، ما انفك أستاذ الاقتصاد في جامعة شيكاغو يُعتبر من أكثر ممثلي المدرسة الليبرالية المحدثة تطرفا؛ أي تلك المدرسة الاقتصادية التي يُعبِّر اقتصاد السوق المحررة من القيود عن أفكارها ومراميها بنحو حرفي. وفي يوم من الأيام الغابرة كانت الليبرالية المحدثة وليدة تجارب كانت تثير الشكوك بجدوى رأسمالية «دعه يعمل دعه يمر»، أي الرأسمالية التي تقاوم تدخّل الحكومة في الشؤون الاقتصادية بمقدار يزيد على القدر الضروري لحفظ الأمن الداخلي والخارجي ولصيانة حقوق المِلكية الشخصية. أما في اليوم الراهن، فإن الليبرالية المحدثة باتت، في قاموس المناوئين للعولمة، مصطلحا مشحونا بالمعاني السلبية. فمصطلح ليبرالي محدث صار ينطبق على كل الذين عقدوا العزم على تقليص دور دولة الرعاية الاجتماعية، وحتى على أولئك الذين عقدوا العزم على تقليص هذا الدور بمقدار ضئيل لا غير ويطالبون بخصخصة الشركات الحكومية التي لا أمل في إصلاح أوضاعها. من ناحية أخرى، ما برح مصطلح ليبرالي محدث يستخدم للتشنيع على كل المطالبين بخفض الضرائب، أي للتشنيع حتى على المطالبين بخفض الضرائب ببضع نقاط مئوية ليس إلاّ. بهذا المعنى، أمسى مصطلح ليبرالي محدث مصطلحا يشير إلى سياسة صار يُقال عنها زعما بأنها أمست أداة تخدم مصالح السوق فقط.

لكن واقع الحال يشهد على أن آباء الليبرالية المحدثة قد فكروا بشيء آخر حينما اجتمعوا في باريس في أغسطس 1938 للمرة الأولى في التاريخ. وكان العالم، وقتذاك، يقف على عتبة حرب ثانية، ولايزال يعاني ويلات الأزمة الاقتصادية العظيمة، وتسوده مشاعر اليأس والقنوط. فبسياستها الزائفة كانت الحكومات قد زادت الطين بلة وتسببت في التصعيد من وخامة الكساد الكبير الذي خيم على الاقتصاد العالمي في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين. فبدلا من التوسع في الإنفاق الحكومي كانت

الحكومات قد قلصت هذا الإنفاق؛ وبدلا من اتخاذ التدابير الضرورية لإنعاش التجارة الخارجية، كانت الحكومات قد زادت من قيمة معدلات الضرائب الجمركية. وبدلا من خفض معدلات الفائدة على نحو قوي وفعال، دأبت المصارف المركزية على زيادة معدلات الفائدة. وعلى خلفية هذه التطورات اجتمع، آنذاك، في الشارع الباريسي المسمى 26 Rue Montpensier خبيرا من أساتذة الاقتصاد ومن رجالات الصناعة، وذلك للبحث في الدروس المستخلصة من الانهيار المخيم على الاقتصاد العالمي. وأراد المجتمعون تكريم الكاتب الأمريكي والتر ليبمان، فأطلقوا على حلقتهم الدراسية اسم «حلقة والتر ليبمان» (Colloquium Walter Lippmann). وشارك في هذه الحلقة الدراسية مشاهير الاقتصاديين الناطقين بالألمانية: فريدرش أوغست فون هايك (Friedrich August von Hayek) ولودفيغ فون ميسيس (Ludwig von Mises) من النمسا وألكسندر روستوف (Alexander Rüstow) وفلهلم ربكه (Wilhelm Röpke) من ألمانيا.

وحتى ذلك الحين كان المجتمعون يؤمنون إيمانا أكيدا بأن لدى السوق القوى الضرورية لأن تشفي نفسها بنفسها، كان المجتمعون واثقين بكفاءة اليد الخفية وقدرتها على المواءمة بين العرض والطلب على نحو فيه خير الجميع. بيد أن الأمر الذي ما كان يمكن تجاهله هو أن النظرية الليبرالية التي تُعلي من دور السوق قد قادت، في عقود الزمن المنصرمة، إلى كارثة عظيمة فعلا. فالدولة الضعيفة ما كانت لتتوافر لها الوسائل الضرورية لمواجهة القوة العظيمة التي باتت الشركات والصناعات تتمتع بها، والسياسة قد تحولت إلى فريسة تتلقفها أيادي مجموعات تدافع عن مصالحها الخاصة بما تمتلك من نفوذ وجبروت عظيمين، كانت قد تحولت إلى دمية تحركها السوق على النحو الذي يروق لها. بهذا المعنى، فإن نظرية «دعه يعمل، دعه يمر»، أي نظرية النشاط الاقتصادي المحرر من التدخل الحكومي، قد بان بطلانها على نحو لا مجال فيه للاختلاف أو الجدل. من هنا، كان المجتمعون في باريس يعون وعيا تاما أن الواجب يقتضي منهم أن يطوروا النظرية الليبرالية. فالسوق بمفردها تعجز عن تحقيق ما هو منشود، إنها في حاجة ماسة إلى قواعد واضحة يمكن لقوى

المنافســة الخلاقة أن تعمل في إطارها. فالواجب يقتضي أن تحول الدولة دون هيمنــة لاعب واحد على هذه الســوق أو تلــك، أي أن تمنع الاحتكار ولا تســمح بتأســيس اتحادات تضمن لبعض المنتجين التخفيف من وطأة المنافسة فيما بينهم [الكارتل].

وكان الاقتصادي الألماني روســتوف قد نحت مصطلحا رآه يناســب الليبراليــة بثوبهــا الجديــد. إذ إنه أطلــق عليها مصطلــح «الليبرالية المحدثــة» (Neoliberalismus)، وكان روســتوف قد دعا من قبل، وعلى وجــه التحديد في المؤتمر الذي عقدته «جمعية السياســة الاجتماعية» (Verein für Socialpolitik) في العام 1932 في مدينة دريســدن، إلى ضرورة انتهاج درب وسط، إلى ضرورة انتهاج سبيل ثالث يقع بين سياسة «دعه يعمل دعه يمر»، وسياســة التدخل الحكومي التي عاشتها البلدان المختلفــة في العشــرينيات والثلاثينيات. فهو كان قد قــال حرفيا: «إن الليبرالية الجديدة، التي ندعو إليها اليوم، أنا وزملائي، تطالب بضرورة وجــود دولة قوية، دولة فوق الاقتصاد وفوق المصالح الفردية، دولة تتبوأ المكان الذي يليق بها أن تتبوأه».

وكانت الحرب العالمية قد تسببت في تشتت شمل المفكرين الليبراليين المحدثين في مختلف ربوع العالم. لكن الاقتصادي النمســاوي فريدرش فون هايك جمع شملهم ثانية؛ فبعد مرور عامين على انتهاء الحرب وجه هايك الدعوة إلى 38 اقتصاديا وفيلسوفا وسياسيا لحضور اجتماع التأم شــمله في مونت بليرين (Mont Pèlerin)، المنطقة الجبلية الواقعة على شاطئ بحيرة جنيف في سويســرا. وهايك مفكر متطرف في عقيدته. وكان قد ألّف إبان الحرب كتابا دان فيه الاشتراكية والاشتراكية النازية، أعني مؤلفه: «الطريق إلــى العبودية» (Der Weg zur Knechtschaft). ويزعــم هايك فــي مؤلَّفه هــذا أن كل الصيغ القائمة علــى التخطيط الاقتصــادي تفضي إلــى الدولة الاســتبدادية. وحينما نشــرت المجلة الأمريكيــة المســماة Reader's Digest فقرات من هــذا الكتاب، صار هايك، بين ليلة وضحاها، أشــهر من نار على علم. وإلى جانب أســباب أخرى عديــدة، كان هايك قد غدا العدو اللدود لكل اليســاريين حينما

زعـم، على وجه الخصوص، أن «العدالــة الاجتماعية» موضوع لا يجوز للمرء أن يشغل نفسه به. ويدرج هايك، في مؤلّف آخر له، 160 اسما من مسـميات يرد فيها مصطلح «اجتماعي»؛ ويرفض هايك هذه التسميات جملة وتفصيلا.

وعلـى قمـة الجبل المذكور أُسسـت في أيـام عيد الفصـح من العام 1947 جمعية شـاء لها القدر أن تتحول، مع مرور السـنين، إلى واحدة من أهـم منتديات العالم، أعني: جمعية مونـت بليرين (Die Mont-Pèlerin-Gesellschaft). وشارك في أول اجتماعات الجمعية كثير من العلماء الذين سبق لهم أن شاركوا في الحلقة الدراسية التي التأم شملها في باريس باسم «حلقة والتر ليبمان» (Colloquium Walter Lippmann) في العام 1938. واستغرقت نقاشات المجتمعين في مونت بليرين حول الموضوعات المختلفة المطروحة للنقاش عشرة أيام. ويرى المرء في الصور الفوتوغرافية الخاصة باللقاء المذكور فريدمان وهو يرنو ببصره، بإمعان واضح، إلى سـماء جبال الألب. وكان لودفيغ أرهـارد، صانع المعجزة الاقتصادية في ألمانيا، واحدا مـن المجتمعين. فهو، أيضا، ليبرالي محـدث، وإن كانت وجهات نظره في بعض المناحي تختلف عن وجهات نظر هايك وفريدمان. وكانت آراء جمعية مونـت بليرين قد أثرت في حياة البشـرية بعمـق لا يقل عن التأثير الذي أفرزه الناقل الآلي الذي اخترعه هنري فورد الذي شـاع اسـتخدامه في إنتاج السـيارات، أو اختراع بيل غيتـس برنامج وندوز Windows. وظلت هذه الجمعية الاقتصاديـة مجهولة لدى الجمهور العام حتى بعدما حصل ثمانيـة مـن أعضائها على جائـزة نوبل. ولا يفوتنا أن نشـير هنا إلى أن جمعيـة مونت بليرين تكاد تعمل، من وجهة نظر بعض المتفرجين عليها من خارج صفوفها، على نحو تآمري: ففي حين يرى فيها البعض حكومة عالمية تعمل في الخفاء، يقارنها البعض الآخر بالمحفل الماسـوني، حتى إن كانت هذه الجمعية ليست سوى منتدى يلم شمل علماء متحمسين لعقيدتهم.

بيد أن المفكرين الليبراليين المحدثين ما عادوا، في اليوم الراهن، يشـكلون كتلة واحدة متراصة الصفوف. فلم يدم الأمر طويلا، حتى توزعوا على ثلاث مـدارس مختلفة. فهم يختلفون بشـأن دور الدولة في الحياة الاقتصادية،

ومـدى إيمانهم بقدرات السـوق على تحقيق النتائـج المطلوبة منها. فمقارنة بالآخرين من الليبراليين المحدثين، تحبذ مدرسـة فرايبورغ (*)، التي أسسها فالتر أويكن وزملاؤه الآخرون، قيام الدولة بممارسـة أوسـع دور ممكن. فوفق وجهة نظر هذه المدرسـة، على الدولة أن تمنع الاحتكار وألا تسـمح بتأسـيس اتحادات تضمـن لبعض المنتجين التخفيف من وطأة المنافسـة السـائدة فيما بينهـم [الكارتل]. كما تطالب هذه المدرسـة الدولة بانتهاج سياسـة اجتماعية «موائمة لمتطلبات الأسـواق». ووفق ما قاله أويكن فإن «سياسـة توزيع الدخول والثروات هي أحد العناصر المهمة في السياسـة الاقتصاديـة». ويواصـل أويكن حديثه فيقول مؤكـدا أن «موضوع العدالة الاجتماعيـة أمر لا يجوز للمرء أن يقلل من شـأنه أبدا». وكان أويكن قد أشـار في الحقب التالية إلى أن مصطلح الليبرالية المحدثة تعبير «متحيز وغير مصيب». وجاوز موقف روبكه وروستوف موقف أويكن، إذ إن الاثنين تخاصما مع جمعية مونت بليرين وفضلا الانسحاب منها في الخمسينيات. وكبديل عن مصطلح الليبرالية المحدثة فضلت مدرسة فرايبورغ أن تصف نفسها بالمدرسة الأوردو ليبرالية (**): ووفق وجهة نظر هذه المدرسة ينبغي للدولة أن تعمل بكل إصرار من أجل خلق البيئة الضرورية لتحقيق أوسـع مدى ممكن من المنافسـة. ووفق وجهة النظر هذه، كانت مدرسة فرايبورغ قد وضعت الأسس العامة لاقتصاد السوق المتكفلة بالرعاية الاجتماعية.

وتبنت مدرسـة شـيكاغو، في بادئ الأمر، عقيدة مشـابهة للعقيدة التي تبنتها مدرسـة فرايبـورغ؛ ففرانك نايـت (Frank Knight)، مؤسـس هذه المدرسة، ناهض أيضا الرأسـمالية الصرفة، الرأسمالية بصبغتها المتطرفة. بيد أن الاقتصاديين التالين عليه، أعني فريدمان ومَنْ سـواه من الاقتصاديين الداعـين إلى الليبرالية المحدثة، كانوا أقل تحفظا: فهم يلعنون الدولة ويعلون من شـأن السـوق ويجعلونها المحور الذي تدور حولـه أفكارهم. على صعيد

(*) نُسـبت هذه المدرسـة إلى مدينة فرايبورغ، وذلك لأن فالتر أويكن كان أستاذا للاقتصاد في جامعة هذه المدينة التي تقع على الحدود الألمانية - السويسرية - الفرنسية مباشرة. [المترجم].

(**) أوردو (Ordo): كلمـة لاتينيـة تعني النظام الإلهي. ومع أن الاقتصادي الألماني فلهلم ريكه لم يكن أحد ممثلي هذا المذهب على نحو وثيق، غير أنه، كان قد عبر عن طبيعة النظام الأوردو ليبرالي على نحو دقيق حينما قال: «مقصدُ الاقتصاد هو الإنسـانُ، ومقصدُ الإنسـان هو طاعة الله» [المترجم].

آخر، فالنمساوية، المؤسسة من قبل هايك وأستاذه لودفيغ فون ميسس، نادت أيضا بترك كل الأمور للأسـواق، وللأسواق فقط. فوفق وجهة نظره، فإن كل أنواع التدخلات الحكومية تؤدي، لا محالة، إلى نتائج مضرة. فالحرية تشكل، بالنسبة إلى هايك، الشرط الضروري لتحقيق الرفاهية في البلدان المختلفة. وعلى خلفية هذا التقييم، يؤكد هايك أن الحرية يجب الدفاع عنها «بكل شجاعة ونظريا وعقائديا»، وأنه لا يجوز بأي حال من الأحوال، «التنازل عن شيء منها تلبية لوجهات نظر تنطلق من متطلبات عملية».

وانتشرت، ابتداء من منتصف السبعينيات، أفكار فريدمان وهايك في كثير من بلدان العالم. وطبقت مارغريت تاتشر نظرياتهما بعدما غدت رئيسة وزراء بريطانيا في العام 1987. كما تبنى رونالد ريغان أفكار ما يسمى «صبيان شيكاغو» حينما أصبح رئيس الإدارة الأمريكية في العام 1981. وطبق كثير من الاقتصاديات الناشئة أفكار منظري الليبرالية المحدثة وتعاليم ثورتهم المضادة. وهكذا جسد ممثلو مدرسة شيكاغو في الثمانينيات والتسعينيات الصورة الدقيقة لليبرالي المحدث الذي لا يعرف الرحمة ولا يكن العطف للضعفاء. فهم لا يرفضون وجود الدولة القوية فقط، بل يطالبون بضرورة أن تصبح الدولة بلا أهمية أصلا. هم لا يرفضون كل الصيغ الرامية إلى تضييق فاعلية الأسواق فقط، بل هم يريدون، أيضا، أن تتمتع الأسواق بأكبر قدر ممكن من الحرية. وغني عن البيان أن نظريات فريدمان وهايك وأفكار أنصارهما ما عادت لها علاقة وثيقة بالنظريات والأفكار التي نوقشت في العام 1938 في باريس. فهم لا يرون أي ضرورة تحتم وجود «دولة فوق الاقتصاد وفوق المصالح الفردية». وهكذا، وبدلا من هذا، تراهم يعودون إلى الليبرالية التقليدية، الليبرالية الكلاسيكية، التي صاغ أسسها آدم سميث - الفيلسوف البريطاني الذي وضع أسس علم الاقتصاد في القرن الثامن عشر - والتي ظلت تهيمن على الساحة حتى القرن التاسع عشر.

ومنذ وفاة فريدمان في نوفمبر من العام 2006، تعالت الانتقادات الموجهة إلى نظرياته المتحيزة. فقد كتب باول كروغمان (Paul Krugman)، الاقتصادي الأمريكي الحائز جائزة نوبل في العام 2007، مقالة يؤكد

فيها أن فريدمان «قد جانب الصواب حينما زعم أن السوق تعمل بالكفاءة المنشودة دائما وأبدا، وأنها، هي وحدها، تؤدي وظيفتها على النحو المطلوب». ويواصل كروغمان نقده فيقول إن فريدمان قد تسبب، بوجهة نظره هذه، في خلق أخطاء سياسية عظيمة الخطر. فانطلاقا من أفكاره أسرع كثير من البلدان النامية في رفع العوائق من أمام حركة رؤوس المال الأجنبية، واندفعت البلدان الصناعية، أيضا، اندفاعا جموحا إلى تحرير اقتصادياتها من القيود وخصخصة المشاريع الحكومية وشبه الحكومية. ويواصل كروغمان شكواه فيقول إن «فريدمان قد أسهم، بأفكاره الرامية إلى تطبيق ليبرالية صرفة في خلق مناخ فكري يغطي فيه الإيمان بكفاءة السوق وازدراء دور الحكومات على حقائق الأمور في كثير من الأحيان». ومن نافلة القول التأكيد هنا أن فريدمان وهايك قد خانا العقيدة الأساسية في الليبرالية المحدثة، أعني العقيدة التي تؤكد ضرورة وجود «دولة فوق الاقتصاد وفوق المصالح الفردية»، أي أنهما خانا تلك العقيدة التي ما كانت تختلف، في عدد من المناحي، عن الأفكار التي أعرب عنها جون ماينارد كينز (John Maynard Keynes).

كينز - اللاعب الغريم

إن من حق المرء، فعلا، أن يزعم أن قلة فقط من بني البشر تستطيع مضاهاة الاقتصادي البريطاني جون ماينارد كينز من حيث تعدد مواهبه. فهو ألَّف كتبا يُعد أحدها من أهم الكتب التي ألَّفها عالم اقتصادي، وشيد، في الوقت ذاته، مسرحا معتبرا. ومع أنه عمل موظفا في وزارة الخزانة البريطانية وخدم بوظيفته هذه التاج البريطاني، فإنه راح يشنع على التصورات الأخلاقية السائدة في المملكة المتحدة. وكان مغرما بالنساء، وبالرجال أيضا. ومع أنه كان يهاجم المضاربة بحجة أنها يمكن أن تلحق بالاقتصاد أفدح الأضرار، فإنه استطاع أن يجني من المضاربة في البورصة ثروة كبيرة. فوفق اعترافه الصريح أمام اللجنة الحكومية المكلفة بوضع الخطط الضرورية لإنقاذ الاقتصاد العالمي من شرور أزمة الكساد الكبير، يحلل كينز المضاربة ويصفها بأنها «موضوع له علاقة

بالغرائز الوحشية في المقام الأول». ويواصل كينز حديثه فيقول: «إني على علم أكيد بما أتحدث عنه، فأنا، شخصيا، مارست هذه اللعبة في السنوات العشر الماضية».

وخلافا لفريدمان وهايك، يؤمن كينز إيمانا أكيدا بأهمية الدولة القوية، القادرة على توجيه الاقتصاد الوطني. إنه من أنصار الدولة التي تتدخل لوضع حد للكساد ولإنعاش النشاط الاقتصادي. وكان أسلوبه في التفكير قد صاغته البطالة الواسعة التي عانت ويلاتها، في الثلاثينيات، جماهير المواطنين. فكينز شهد من كثب كيف خسر الأوروبيون والأمريكيون فرص عملهم بعد انهيار البورصات العالمية في العام 1929، وكيف انهارت النشاطات الاقتصادية انهيارا فظيعا. ولاحظ كينز أن المأساة السائدة لا يمكن تفسيرها من خلال النظرية الاقتصادية التقليدية، أي الكلاسيكية. فهذه النظرية تقول إن الأسواق، كل الأسواق، لا بد من أن تحقق حالة التوازن على المدى الطويل، وإن الحقيقة تنطبق على سوق العمل أيضا. ولكن، ما معنى الأمد الطويل هاهنا؟ ويستهزئ كينز، عن حق، بوجهة النظر هذه فيقول: «في الأمد الطويل، إننا جميعا سنكون في عداد الأموات».

ولا يعير كينز اهتماما يذكر لما يراه الآخرون الصواب بعينه. فهو يشكك في كل شيء، يشكك، أيضا، في مفاوضات السلام التالية على انتهاء الحرب العالمية الأولى. وفي سياق هذه المفاوضات، التي شارك فيها بصفته ممثل وزارة الخزانة البريطانية، تعرَّف كينز من كثب على رجل كانت الأحاديث العميقة معه قد أسرت قلبه، أعني: كارل ميلشيور (Carl Melchior). فهذا المصرفي اليهودي، المتحدر من مدينة هامبورغ، كان يترأس الوفد الألماني في هذه المفاوضات. ونشر كينز فيما بعد مقالة كان عنوانها: الدكتور ميلشيور: عدو مهزوم. ولم يكف كينز خلال هذه المفاوضات الجارية في باريس وترير (Trier)، المدينة الألمانية وسبا (Spa)، المدينة البلجيكية، عن التحذير من مغبة تعويضات الحرب الباهظة التي كان المنتصرون يصرون على فرضها على ألمانيا. فهو يتخوف من أن تتسبب التعويضات الباهظة في انهيار الاقتصاد الألماني كلية، ويرى احتمال أن يؤدي الانهيار الاقتصادي في ألمانيا إلى كارثة تنشر ظلالها على أوروبا برمتها، أي أنه كان قد حذر من خطر أكدت الأيام

التاليــة مصداقيتــه على نحو وخيــم العواقب (*)، ولأن كينــز وقف، في هذه المفاوضــات، إلى جانب المندحرين في الحرب العالمية الأولى ودافع عنهم، لذا اغتاظ منه المنتصرون وقامت قيامتهم ضده. ولأن كينز لم يســتطع أن يفرض تصوراته على الأطراف المنتصرة. لذا استقال من مهمته قبل انتهاء المفاوضات بفتــرة وجيزة وعكف على تأليف ذلك الكتاب الذي ســيحقق له صيتا عالميا: الآثار الاقتصادية للسلام (The Economic Consequences of the Peace).

وكما هي الحال في مناســبات أخرى عديدة، أقام كينز، في هذا المؤلف أيضا، الدليــل علــى أنه لا يحيد أبدا عما يؤمن به، وأنه لا يرضى لنفســه مســايرة التصورات التي تبدو له زائفة.

إن أزمة الكساد الكبير الذي خيم على الاقتصاد العالمي أثبتت مصداقية كل المناحي التي تنبأ بها كينز. فهو كان على ثقة أكيدة بأن الكساد الكبير لا يمكن تفسيره من خلال النظريات الليبرالية التي أكل الدهر عليها وشرب. فهذه النظريات كانت تزعم أن الاقتصاد يحقق مســتوى التشــغيل الكامل للأيدي العاملة على نحو عفوي في المنظور طويل المدى، وطالما كانت الأجور مرنــة وقابلة للانخفاض بالقدر المناســب. بيد أن الأمور تطورت على نحو عكسي إبان أزمة الكساد الكبير: فبينما انخفضت معدلات الأجور في ألمانيا وفي الولايات المتحدة الأمريكية بنســبة بلغت 25 في المائة، وفي بريطانيا بنســبة بلغت 7 في المائة، ارتفع عدد العاطلين عن العمل بنحو مثير للفزع. فقد اكتظت الشــوارع بالملايين من المواطنــين العاطلين عن العمل. فمعدل البطالة كان قد بلغ في ألمانيا 30 في المائة؛ وفي الولايات المتحدة الأمريكية 25 في المائة؛ وفي بريطانيا 22 في المائة. ولكن، هل هناك تفســير معقول لانخفاض معدل الأجور وارتفاع معدل البطالة في آن واحد؟ لقد استخلص كينز نتيجة تؤكد إمكان «تحقق التوازن في ظل البطالة».

ففــي حالة من هذا القبيل، تحرص المشــاريع على الاحتفاظ بما لديها من ســيولة نقدية. إنها لا ترغب في زيادة عدد العاملين لديها، وذلك لأنها لا تطمئن إلى ما يضمره المستقبل من أحداث وتطورات. فأصحاب المشاريع

(*) يقصد المؤلف أن انهيار الاقتصاد الألماني من جراء التعويضات الهائلة التي فرضها المنتصرون في الحرب العالمية الأولى على ألمانيا، قد أســهم في وصول الحزب النازي إلى ســدة الحكم، ثم اندلاع الحرب العالمية الثانية. [المترجم].

يتوسعون في تشغيل الأيدي العاملة، فقط، في حالة تأكدهم من أنهم قادرون على تصريف البضائع التي سينتجونها. المهم هاهنا، إذن، ليس هو معدل الأجر الذي يتعين عليهم دفعه إلى العاملين، بل الطلب السلعي الذي يتوقعونه. وبهذا النحو يصبح الطلب السلعي هو العامل الحاسم بالنسبة إلى كينز: فالاقتصاد يصل إلى حالة التشغيل الكامل فقط في حالة ارتفاع الطلب السلعي إلى المستوى المناسب. أما إذا امتنع المستهلكون وأصحاب المشاريع عن إنفاق أموالهم فزعا من تردي الوضع الاقتصادي، فلا مندوحة، عندئذ، من أن تتدخل الدولة وتنفق أموالا متزايدة، وذلك بغية التغلب على الروح المتشائمة الناشرة ظلالها على المجتمع.

وعلى خلفية هذه التصورات، يرفض كينز الدولة المثالية المتسقة مع تصورات الليبراليين، أي يرفض فكرة ألا تتدخل الدولة في الشأن الاقتصادي. وهكذا راح كينز - ومعه فريق من شبان يطلقون على أنفسهم لقب «الحلقة» (The Circus) - يطور نموذجه المضاد القائم على وجود الدولة القوية، وذلك في أحد أهم مؤلفاته، أعني المؤلف الذي نشره في العام 1936 بعنوان: «النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود» (The General Theory of Employment, Interest and Money)، وتنبع نصيحة كينز من فكرة تقوم على منطق واضح وسليم، ومقنع أيضا: فالدولة مطالبة بأن تزيد من إنفاقها في عصور الكساد، وأن تقلص هذا الإنفاق في حقب الازدهار. بهذا المعنى، فإن الحكومة مطالبة بأن تتعاون يدها مع اليد الخفية المنظمة لنشاطات الأسواق، وأن تحل في مكانها إذا ما تطلبت الأمور ذلك. ولا مانع من أن تمول الدولة إنفاقها المتزايد من خلال القروض. غير أن الاقتراض يجب أن يظل أسلوبا استثنائيا وليس وضعا دائما. فالواجب يقتضي من الدولة أن تسدد ما في ذمتها من قروض، فسرعان ما يطرأ تحسن على الوضع الاقتصادي.

وكان خروج كينز على الفكر المألوف قد أعطى الآخرين الفرصة المناسبة لكي يتهكموا عليه ويستهزئوا به. فعن ونستون تشرشل - السياسي الذي تبوأ لاحقا منصب رئيس وزراء بريطانيا - ينقل الرواة أنه قال: «حينما تسأل ثلاثة اقتصاديين عن آرائهم بشأن موضوع معين، فإنك تحصل على أربعة أجوبة مختلفة، اثنان منها من بنات أفكار الأستاذ كينز». بيد أن نظرية كينز

بشأن الدولة المتدخلة في توجيه الأسواق والنشاطات الاقتصادية سرعان ما طُبِّقت بنجاح: فقد طبقهـا الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت، وذلك في سياق تعهده بتنفيذ سياسة «الاتفاق الجديد» (New Deal) كبرنامج قادر على تمكين الاقتصاد الأمريكي من تخطي الكساد الكبير المخيم على الاقتصاد العالمي. وتضمنت هذه السياسة شق الشوارع وبناء المساكن والجسور والسدود ودفع رواتب تقاعدية للموظفين، وتأسيس شركات للتأمين ضد البطالة، وخفض المعدلات الضريبية المفروضة على الفقراء، وزيادة هذه المعدلات بالنسبة إلى أصحاب الثروة والدخول العالية.

وفي الحقب التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، طُبِّقت أفكار كينز في أوروبا أيضا. فالحكومة الائتلافية، المشكّلة في ألمانيا من الحزبين الكبيرين، الحزب المسيحي والحزب الاشتراكي الديموقراطي، سارت، بدءا من العام 1966، على هدى الأفكار الكينزية على نحو حرفي تقريبا. فقد تكاتف وزير الاقتصاد كارل شيلر (من الحزب الاشتراكي) ووزير المالية فرانتس يوسف شتراوس (من الحزب المسيحي) وراحا ينفذان ما أسمياه برنامج «توجيه الاقتصاد انطلاقا من المستوى الكلي» (Globalsteuerung)، قاصدين بذلك: قدرة الدولة على توجيه الاقتصاد الوطني في الاتجاه الصحيح. وكان شيلر قد طبق هذه السياسة في الحقبة التي تسلم فيها الائتلاف الاشتراكي الليبرالي مقاليد الحكم في ألمانيا بدءا من العام 1969. وعموما يمكن القول إن الإيمان بقدرة الدولة على توجيه النشاطات الاقتصادية قد انتشر، منذ مطلع سبعينيات القرن العشرين، في مجمل العالم الغربي تقريبا. بل إن الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون ذهب مذهبا أبعد، فقد قال في العام 1971: «ما من شك في أننا، جميعا، كينزيون». وقصد نيكسون بعبارة «أننا» الأمم الصناعية الكبرى، أي الأممَ ذات الشأن العظيم في الاقتصاد العالمي، أي الألمان والفرنسيين واليابانيين والأمريكيين، أيضا، طبعا. فكل هذه الأمم كانت قد أخذت تنعش اقتصادها الوطني من خلال البرامج الحكومية.

إن فكرة الدولة التدخلية ظلت تسيطر على كينز حتى وفاته، ظلت تسيطر عليه حتى عندما أصبح موظفا في وزارة الخزانة البريطانية في العام 1944. وكان كينز قد ترأس الوفد البريطاني المكلف بتمثيل بريطانيا

في المفاوضات الدائرة في بريتون وودز (Bretton Woods)، القرية الجبلية الواقعة في الشمال الشرقي من الولايات المتحدة الأمريكية. وشارك في هذه المفاوضات 730 مندوبا مثلوا 44 بلدا، وذلك بهدف تأسيس نظام مالي جديد للعالم. وكان الجميع على بينة من أن العالم في حاجة إلى نظام مستقر لا يؤدي إلى النتائج المفزعة التي أدى إليها النظام الاقتصادي الحر القائم على الأفكار الليبرالية الصرفة التي سيطرت على العالم في الحقب الأخيرة من القرن التاسع عشر والتصورات التي عمت العالم في مطلع القرن العشرين. وكان كينز واحدا من النجمين اللذين تألقا في هذه المفاوضات: فقد شاركه وكيل وزارة الخزانة الأمريكية هاري ديكستر وايت (Harry Dexter White) في تبوؤ مكان الصدارة في هذه المفاوضات.

وكان الاثنان قد أمعنا النظر في السنوات السابقة في الخطوات اللازمة لإضفاء الاستقرار على الاقتصاد العالمي في الحقبة التالية للحرب العالمية. وبينما كان وايت ينادي بضرورة إنشاء صندوق لتعزيز الاستقرار (Stabilization Fund)، كان كينز يطالب بتأسيس اتحاد دولي للمقاصة (Clearing Union) يناط به توجيه تدفقات رؤوس المال بين الدول.

ووافق المتفاوضون على حل وسط في نهاية المطاف: فقد اتُفق على أن تنتهج دول العالم نظام أسعار الصرف الثابتة، أي على أن تحدد، مستقبلا، الحكومات والمصارف المركزية، وليس المتاجرون في البورصات، القيم الخارجية للعملات المختلفة. وكان كينز على اقتناع تام «بضرورة وضع القيود على تدفقات رأس المال». وأعرب وايت عن رأي مشابه، فقد أكد أن تقييد حركة رأس المال يخدم «مصلحة كل الشعوب». وعلى خلفية وجهات النظر هذه، اتفق المندوبون على إنشاء مؤسستين يناط بهما الإشراف على عمل النظام الاقتصادي: صندوق النقد الدولي باعتباره المؤسسة المكلفة بمساعدة الدول العاجزة عن تسديد ما في ذمتها من ديون. والبنك الدولي بصفته المصرف المخصص للمشكلات التي يعانيها الفقراء والجياع. وكان من مسلمات الأمور أن يتولى كينز منصب أول رئيس للبنك العالمي. غير أنه لم يمارس هذه الوظيفة قط، فقد توفي في أبريل من العام 1948 بالسكتة القلبية عن عمر يناهز 62 عاما.

إن أفكار كينز بخصوص قيام الدولة بدور نشط في الحياة الاقتصادية كان لها دور فعال في رسم خصائص السياسة الاقتصادية التي انتهجتها بلدان العالم في العقدين التاليين للحرب العالمية الثانية؛ ففي الزمن التالي على هذين العقدين، استرشد السياسيون بأفكار منظري الليبرالية المحدثة. فقد أقصوا الدولة عن أداء دور نشط في الحياة الاقتصادية، وعملوا كل ما في وسعهم من أجل تحرير السوق من كل توجيه حكومي. كما راح السياسيون يؤكدون، بلا كلل أو ملل، أن الاقتصاد ينمو على نحو أسرع وأفضل، كلما كانت الدولة أقل تدخلا في الحياة الاقتصادية.



3

الطريق إلى اقتصاد السوق المحررة من القيود

«الحكومة لا تحل مشكلتنا، إنها هي نفسها أصل المشكلة».

رونالد ريغان، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، 1981

«إن محاولة علاج المرض البريطاني من خلال الوصفة الاشتراكية على شبه كبير بمحاولة علاج الشخص المصاب بسرطان الدم من خلال ترك دمه ينزف»

مارغريت تاتشر

إن تحرير اقتصاد السوق من القيود كان ثورة فرضتها الحكومات على المجتمعات. فهذه الثورة اندلعت في مطلع السبعينيات في الولايات المتحدة الأمريكية اولا، وانتقلت شرارتها، من ثم، إلى بريطانيا وإلى بقية القارة الأوروبية لاحقا، وشملت، من ثم، كل الدول الديموقراطية وبلدان الاقتصاديات الصاعدة وما سوى هذه البلدان من دول لا تعرف الديموقراطية لا من قريب ولا من بعيد. إن هذه الثورة غيرت العالم، غيرت طرائق حياتنا وملامح مجتمعنا. وكانت هذه الثورة الحصيلة التي

أفرزتهـــا قرارات سياســـية لا تعد ولا تحصى. فهي نجمـــت عن ترتيبات أمـــرت الحكومات بتنفيذها. ولم يدرك الناخبـــون حقيقة ما جرى إلا في وقت متأخر جدا. وفي بادئ الأمر بذل السياسيون، والمحافظون منهم على وجه الخصوص، قصارى جهدهم لتحرير الأســـواق من التوجيه الحكومي؛ ولـــم يدم الأمر طويلا حتى انضمت إليهم أطراف سياســـية ذات توجهات اشـــتراكية ديموقراطية. وهكـــذا، وبدَفْعَـــات قوية، تطـــورت، منذ مطلع سبعينيات القرن العشرين، الرأسمالية المحررة من القيود الحكومية.

فمحاولـــة الحكومة التدخل حتى في صغائـــر الأمور الاقتصادية باءت بالفشل، قبل فترة وجيزة من اندلاع التوجهات العازمة على أن تحذو حذو المنهج الليبرالي الصرف. والاعتقاد الأخرق الذي ســـاد في خمســـينيات وستينيات القرن العشـــرين، أعني الاعتقاد أن كل شيء قابل للتحقيق، لم يحقـــق نموا أكبر، بل أفرز في نهاية المطاف نموا كان دون النمو المنشـــود. فالحكومات كانت قد أســـاءت استخدام الأفكار الصائبة التي أعرب عنها كينز بخصـــوص أهمية تدخل الدولة في الشـــأن الاقتصادي: ففي حقب الركـــود، زادت الحكومات إنفاقها على الأشـــغال العامة لإنعاش الاقتصاد الوطني، لكنها أحجمت، في حقب الازدهار، عن ادخار شـــيء من إيراداتها المتزايدة، على الرغم من علمها بأن هذا الادخار هو الســـلاح الذي يتعين عليها التســـلح به لمواجهة حقبة الركود المقبلة. وعلى خلفية فهمها الزائف لحقيقـــة الكينزية، ألقت الحكومات على كاهل دولـــة الرعاية الاجتماعية أعباء لا قدرة لها على تحملها، وشـــلت عملية النمو الاقتصادي، وتســـببت في ارتفاع مستويات الأسعار بمعدلات كبيرة.

ولهذه الأســـباب مجتمعة عـــاش العالم ثورة مضـــادة للفكر الكينزي. فالسوق أقصت الدولة عن مكان الصدارة وأعطت الرأسمالية المحررة من القيود الفرصة المناســـبة لأن تتبلور أكثر فأكثر. فبضع من الحكومات ومن السياســـيين دأبوا، بلا انقطاع، على بذل قصارى جهدهم لدفع عجلة هذا التطور إلى الأمام. إن هذه الحكومات وهؤلاء السياســـيين كانوا قد غدوا بمنزلة القدوة التي يحذو حذوها الآخرون: فريتشـــارد نيكســـون يسحب البساط من تحت قدمي نظام المال العالمي، ومارغريت تاتشر تنهي سلطان

النقابات العمالية، ورونالد ريغان يخفض الضرائب بمعدلات كبيرة، وهلموت كول يخصخص المشاريع الحكومية ويرفع الحواجز من أمام السوق الأوروبية المشتركة، وغيرهارد شرودر، المستشار الألماني الاشتراكي، ينكث بالوعد بأن دولة الرعاية الاجتماعية هي الملاذ الذي يستطيع المواطنون الالتجاء إليه في أوقات المحن.

ريتشارد نيكسون - الانقلاب على أسواق المال

إن المرء يستطيع أن يحدد بدقة ساعة ومكان ميلاد اقتصاد السوق المحررة من القيود: ففي الساعة الثامنة من مساء يوم الأحد المصادف الخامس عشر من أغسطس من العام 1971، وفق توقيت واشنطن العاصمة، جلس ريتشارد ميلهوس نيكسون (Richard Milhous Nixon) في حجرة صغيرة من حجر البيت الأبيض، ماسكا بيده مخطوطة تسبب محتواها في تغيير مجرى الأمور في العالم. وما خلا نيكسون وبضعة من مساعديه، ما كان أحد في خارج واشنطن يعلم، حتى هذه الساعة، أن الرئيس الأمريكي السابع والثلاثين قد هيأ نفسه لأن يذيع على العالم، من خلال الشبكة المرئية، بيانا يتضمن قرارا تاريخيا. وكان قد اجتمع بمساعديه في منتجع كامب دافيد (Camp David) على مدى ثلاثة أيام متداولا معهم الخطوات اللازمة لوقف انهيار الاقتصاد الأمريكي: فالأسعار في ارتفاع متواصل، وجماهير العاطلين عن العمل في تزايد دائم، والبورصات تترنح بلا انقطاع، والدولار الأمريكي، العملة التي كانت مفخرة الأمة الأمريكية في يوم من الأيام، أشرفت على الهاوية. فما السبيل للخروج من هذه المآزق الفادحة؟

جلس الناس أمام شاشات التلفزيون يستمعون إلى خطاب نيكسون قلقين، فزعين: فنيكسون يخاطبهم قائلا بأنه تحدث إليهم، في السنوات الأخيرة، تكرارا ومرارا، عن الحرب في فيتنام؛ غير أن هذه الحرب قد أشرفت على نهايتها الآن. من هنا، فإن لدى أمريكا الآن «فرصة فريدة» كي تحقق لجيل كامل من المواطنين «السلام والرفاهية». لكن هذا الهدف لا يمكن التوصل إليه إلا إذا تغلبت أمريكا على الأزمة المخيمة

علـى اقتصادها. من هنـا، فإن الرئيس الأمريكي قـد اتخذ قرارا يقضي بعدم جواز ارتفاع الأجور والأسـعار خلال التسـعين يوما المقبلة، فهو يريد الحيلولـة دون «نهب» خيرات المواطنين من خلال التضخم. كما قرر فرض ضريبة اسـتثنائية على الاسـتيراد بنسـبة 10 في المائـة، هادفا من هذه الضريبة الاسـتثنائية إلى حفز المواطنين على شـراء السـلع الوطنية على وجـه الخصـوص. والأهم من هذا وذاك، هو أن نيسـكون قـد تخلى عن تعهد الولايات المتحـدة الأمريكية بتحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب لغير المقيمين. بهذا القرار كان أقوى رجل في العالم قد قوض أركان نظام أسعار الصرف الثابتة، هذا النظام الذي أسـبغ الاستقرار على الاقتصاد العالمي على مدى ربع قرن من الزمن، وسـاهم في خلق ازدهار اقتصادي مشهود. غير أن تفكير نيكسـون كان يتمحور في هذه الساعة حول مصلحة أمريكا لا غير: إنه يريد الحد من سلطان المضاربين الذين باتوا يهاجمون الدولار. «فهؤلاء الأفراد» يقول نيسـكون مزمجرا غضبا، «إنهـم يقتاتون من فتات الأزمة وإنهم، بصنيعهم هذا، يساهمون في نشأة وتصعيد هذه الأزمات».

وكانـت حزمة الإجراءات المقرة من الرئيس قد أخذت العالم على حين غرة، وإن كانـت آثارها تمتد إلى العالم أجمع. وصارت كتب التاريخ تطلق على هذه الإجراءات مصطلح «صدمة نيكسـون». فـي بادئ الأمر، أعلن الأوروبيـون واليابانيـون احتجاجهم، في المقام الأول علـى قيام الولايات المتحدة الأمريكية فرض ضريبة اسـتثنائية على الواردات السـلعية: فهذه الأطـراف كانت تفزع من أن تنتهـج الولايات المتحدة الأمريكية سياسـة تجارية حمائية، أي أن تنتهج سياسـة تسعى إلى حماية الاقتصاد الوطني من مغبة المنافسة الأجنبية. غير أن المستقبل أثبت أن قرار نيكسون تقويض نظام أسـعار الصـرف الثابتة قد كان أبعد مـدى (*)؛ فحتى ذلك الحين، كانت أسعار صرف العملات الرئيسية (المارك الألماني والجنيه البريطاني والفرنك الفرنسـي والليرة الإيطالية) ترتبط بالـدولار الأمريكي ارتباطا وثيقا. فما نلاحظه في الوقت الراهن من تقلبات دائمة في سـعر صرف اليورو مقابل الدولار، أو سـعر صرف الدولار مقابل الين الياباني مثلا، ما

(*) لاحظ أن أسـعار الصرف لم تكن ثابتة بنحو مطلق. فترتيبات صندوق النقد الدولي أجازت تعديل الأسعار إذا توافرت ظروف خاصة تقتضي هذا التغيير. [المترجم].

كان وضعــا مألوفا آنذاك. من ناحية أخــرى، كان الأمريكيون، حتى ذلك الحــين، قد تعهدوا بأن يحولوا الدولار إلــى ذهب عند الطلب. وكان وزير الخزانة هنري فولر (Henry Fowler) قد استخدم صورة مجازية لوصف العلاقة بين الدولار الورقي والذهب، فقد أكد على أن «الذهب هو الشمس والدولار هو القمر، وأن المسافة فيما بينهما ثابتة لا تتغير مطلقا».

وعلى مدى عقدين من الزمن، عمل نظام أســعار الصرف الثابتة على خير ما يرام، ونشر الاستقرار في الاقتصاد العالمي، وصان أسواق المال من التعرض لشطط وإسراف مبالغ فيهما. فقد ظل المرء يعمل بأسعار صرف كان قــد تم الاتفاق عليها قبل زمن طويل نســبيا: فالألماني دأب على دفع أربعة ماركات ألمانية لقاء الدولار الواحد. ودأب المصرف المركزي الأمريكي علــى بيع أوقية الذهب الصافي بخمســة وثلاثين دولارا. وكانت ألمانيا قد انتهجت، في الزمن الســابق، نظام قاعدة الذهب (Goldstandard)، فهي كانت قد عملت بهذا النظام منذ العام 1871. أما بريطانيا، فإنها ســبقت ألمانيا فــي هذا المضمار، إذ إنهــا طبقت نظام قاعــدة الذهب منذ العام 1817. وكانت المصارف المركزيــة - حالها في ذلك حال المصرف المركزي الأمريكي منــذ العام 1945 - تحتفظ بكمية متواضعة من الذهب مقارنة بالنقود الورقية والمعدنية المتداولة؛ فهذا الجزء كان يكفي لإسباغ الاستقرار على أسعار صرف العملة.

بيد أن نظام بريتون وودز تعرض لرجات قوية في نهاية الســتينيات. فالأمريكيون كانوا قد دأبوا على طبع مزيد من الدولارات الأمريكية بغية تمويــل حربهم المكلفة في فيتنام. فهم صاروا يغرقون الأســواق بعملتهم. لكنهــم، ومع مرور الأيــام، أصبحوا يواجهون صعوبــات جمة في العثور علــى من يرضى بالاحتفاظ بعملتهــم. فكثير من الأطراف المتوافر لديها الدولار تتطلع إلى تحويل الدولار إلى الذهب، ففيما بات الدولار يخســر قيمته بوتائر ســريعة، أصبحت عمــلات أخرى، من قبيل المارك الألماني، تســجل ارتفاعا متواصلا في قيمتها. ولهذا الســبب، أخذ الأمريكيون، بدءا من العام 1968، يستجيبون لطلبات المصارف المركزية فقط لصرف قيمــة العملة الورقية بالذهب؛ غير أن هــذا التدبير لم يجد نفعا أيضا.

فاحتياطي الذهب المُخزن في خزائن فورت نوكس (Fort Knox) صار يتآكل من يوم إلى آخر، وأشرف على النفاد. وهكذا أشرف نظام أسعار الصرف، المصمم من قبل كينز، ينهار ببطء وبنحو أكيد. وهكذا لم يبق، في الخامس عشر من أغسطس من العام 1971، أمام نيكسون سوى الاعتراف بأن النظام النقدي القائم على أسعار صرف مثبتة مقابل الدولار قد قضى نحبه.

وخيمت الحيرة على الدول الصناعية الأخرى: فهي أُخذت على حين غرة حين سمعت بقرار الرئيس الأمريكي في صبيحة اليوم التالي. وأغلقت الحكومات في ألمانيا وفرنسا وبريطانيا واليابان بورصات العملات الأجنبية في بلادها، واجتمع أعضاء كل واحدة من هذه الحكومات لمناقشة الوضع الجديد. وقطع المستشار الألماني فيلي براند إجازته السنوية حال سماعه بالخبر، وعاد إلى بون للتداول مع وزير الاقتصاد كارل شيلر. على صعيد آخر، رفض عديد من المصارف الأوروبية، في الأيام التالية، تحويل الدولار إلى عملاتها الوطنية، وذلك لأنها ما عادت تعلم بماهية القيمة الفعلية للدولار. وكانت الدول الأوروبية قد بذلت قصارى جهدها لإعادة الحياة إلى نظام أسعار الصرف الثابتة. غير أن هذه الجهود باءت بالفشل في نهاية المطاف، ولم تستطع الحيلولة دون بلوغ هذا النظام نهايته المحتومة في العام 1973.

إن النهاية المفاجئة، التي ألمت بنظام بريتون وودز، علامة تشير إلى بزوغ فجر ما صار يُعرف بالعولمة في اليوم الراهن. فالقرار الذي اتخذه نيكسون من طرف واحد، مهد، بلا وعي من نيكسون، الطريق لاندلاع تطور غيّر ملامح الاقتصاد العالمي في الخمسة والثلاثين عاما التالية: فقد تحررت أسواق المال من التوجيه الحكومي وخلخلت الدول الصناعية أسس الحماية الجمركية التي كانت قد أنشأتها عقب تعرض الاقتصاد العالمي لأزمة الكساد الكبير. كما عكفت على فتح أبواب مصارفها للمستثمرين الأجانب وشركات الخدمات المصرفية غير الوطنية. ولم يدم الأمر طويلا حتى حذت حذوها، في هذا المضمار، بلدان الاقتصادات الناشئة.

وتسابقت بقية العالم على تطبيق نهج أمريكي آخر: فإبان إدارة نيكسون بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تنفذ، أيضا، عملية تحرير واسعة لقطاعات اقتصادية أخرى خضعت، حتى ذلك الحين، لرقابة حكومية صارمة. وكان الأمريكيون يأملون أن يحققوا، من خلال هذه الإجراءات، نموا متزايدا وتوسعا كبيرا في خلق فرص العمل، وإقبالا أكثر على الشروع بالاستثمارات. وكانوا يراهنون على أن السوق النشطة قادرة على تحقيق أمور كثيرة لا قدرة للدولة الخاملة على تحقيقها، وعلى أنه لا مندوحة عن تقويض سلطان الشركات الاحتكارية الدائبة على بيع بضائع سيئة الجودة بأثمان مرتفعة. وهكذا أكرهت وزارة العدل الأمريكية، بقرار قضائي، الشركة العملاقة العاملة في مجال شبكات الهاتف AT&T على تفتيت نفسها. فسعي واشنطن إلى خلق أكبر منافسة ممكنة في قطاع الاتصالات الهاتفية مكن كل فرد من استخدام الهاتف بأدنى سعر ممكن، وساعد على انتشار استخدام الهاتف الخلوي [الهاتف المحمول] وشبكة الإنترنت فيما بعد. أضف إلى هذا، أن الأمريكيين قد حرروا قطاع النقل الجوي ووكالات الشحن والشركات العاملة في مجال الطاقة بلا هوادة، وعملوا كل ما بمستطاعهم من أجل تعزيز المنافسة في هذه المجالات والقطاعات الاقتصادية.

وهكذا، اندلعت حقبة التحرير والخصخصة بالنحو الذي تمناه ميلتون فريدمان وجماعته من «صبيان» مدرسة شيكاغو. وحذت حكومات بقية العالم حذو الولايات المتحدة الأمريكية وراحت تتخلى عن شركاتها ومشاريعها الاحتكارية اعتقادا منها أنها لم تعد بحاجة إليها. وبصنيعها هذا، عززت الحكومات المختلفة المنافسة بنحو قوي وعريض، وساعدت على تحقيق رفاهية أكبر. بيد أن الدولة تسرعت، في أحيان عديدة، في التخلي عما كانت تقوم به من مهام. فالدولة، التي تركت السوق تعمل بمطلق حريتها، لم تضع قواعد مناسبة لعمل السوق ولم تخلق المؤسسات الضرورية القادرة على فرض رقابة معقولة على عمل الأسواق. وبنهجها هذا زرعت الحكومات بذور ما نشهده في كثير من البلدان حاليا من تمرد على سياسة الخصخصة.

وفي أسواق رأس المال على وجه الخصوص، بانت، بنحو ساطع، وبنحو لا مثيل له في أي قطاع آخر، التحولات المفزعة التي أفرزها تراجع دور الدولة في الشأن الاقتصادي. فحتى مطلع السبعينيات كانت المشاريع الإنتاجية هي التي تهيمن على الاقتصاد. أما المصارف، فإن دورها كان ذا طبيعة خدمية لا غير. فهي تزود القطاع الإنتاجي بالنقد الذي تحصل عليه من المدخرين. وهكذا، وخلافا لما هو سائد حاليا، ما كانت المصارف تهيمن على العالم بنحو خفي. فالمنتج الراغب في اقتراض رأس المال، كان عليه التوجه، بطلبه هذا، إلى أحد المصارف العاملة في وطنه، وليس إلى مصرف يعمل في العالم الأجنبي. فشركة دايملر بنز الألمانية تقترض من المصرف الألماني «دويتشه بنك» وليس من المصرف الأمريكي تشيس مانهاتن Chase Manhattan. أضف إلى هذا أن هذه الشركة المنتجة للسيارات، أعني دايملر بنز، كانت تستدين بالمارك الألماني وليس بالدولار الأمريكي وأنها كانت تعرض أسهمها للبيع في بورصة فرانكفورت، أي في بورصة ألمانية، وليس في بورصة نيويورك (New York Stock Exchange).

على صعيد آخر، كانت الدولة حتى ذلك الحين هي التي تحدد لأسواق المال ما يجوز لها فعله وما لا يجوز لها ممارسته. فالمصارف كانت تخضع لرقابة صارمة. فالحكومات والمصارف المركزية كانت تسعى بإصرار، إلى التحكم، بنحو دقيق إن أمكن، بمقدار الكمية النقدية التي تتحصل عليها المشاريع من المصارف. ولم يكن هذا المسعى أمرا اعتباطيا، فالحكومات والمصارف المركزية كانت تريد من خلاله تحقيق نمو متوازن في الاقتصاد وإضفاء الاستقرار على مستويات الأسعار. وحتى معدلات سعر الفائدة نفسها ما كان يجوز للمصارف تحديد مستواها. ففي ألمانيا كان وزير الاقتصاد، حتى الستينيات، هو الذي يحدد الشروط العامة الواجبة مراعاتها في هذا الشأن. أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن التعليمات الحكومية المرهوبة الجانب والمسماة Regulation Q حددت لبيوت المال معدلات الفائدة التي يتعين عليها العمل بموجبها. وكانت الولايات الأمريكية أكثر من ألمانيا صرامة في هذا الموضوع؛ فالمصارف الأمريكية ما كان مسموحا لها بأن تدفع أي فوائد على ما لديها من حسابات جارية تخص زبائنها.

لقد تغيرت هذه الأمور جمعاء بعد صدمة نيكسون. فلم يتخلخل الإطار الصارم، فقط، الذي كان يحدد لأسواق الصرف الأجنبي طرائق عملها، بل تخلخل هذا الإطار بالنسبة إلى مجمل أسواق المال. فالدول تخلت عن الرقابة المفروضة على تدفقات رأس المال، وألغت القواعد الصارمة السارية في البورصات. أضف إلى هذا أن الشركات العملاقة قد أمست، في اليوم الراهن، تختار بمحض إرادتها المكان الذي تُسجل فيه أسهمها؛ فهذا المكان يمكن أن يكون فرانكفورت أو نيويورك؛ يمكن أن يكون لندن أو أمستردام. إن كل شيء صار ممكن التحقق. فالشركات والمستثمرون يستطيعون، بلا عائق يعوقهم، المتاجرة بالدولار الأمريكي واليورو والجنيه والين. إن أسعار الصرف الأجنبي، التي كانت حتى العام 1971 لا تتقلب إلا بنسبة طفيفة، غدت الآن عرضة لتقلبات فادحة. من هنا، لا غرو أن تصبح البورصات، الآن، حلبة تستقطب المضاربين، حلبة يتم التعامل فيها بأكثر من 3 تريليونات دولار أمريكي في اليوم الواحد - أي بنحو 90 ضعفا مقارنة بحجم التجارة السلعية العالمية. من ناحية أخرى، ارتفع حجم المعاملات في بورصات الصرف الأجنبي إلى أربعة أضعاف القيمة التي سجلها العام 1992، وارتفع بين العامين 2004 و2007 فقط بمقدار الثلثين. وكان بنك التسويات الدولية قد علق على هذا الارتفاع فقال عنه حرفيا بأنه «ارتفاع لا مثيل له في التاريخ أبدا». وعلى خلفية هذا الارتفاع لا مندوحة للمرء عن الإقرار بأن بورصات الصرف الأجنبي والاقتصاد الحقيقي [أي القطاعات الإنتاجية، المترجم] تكاد تنعدم بينهما الروابط في اليوم الراهن.

فأسواق المال تتطور، حاليا، إلى حلبة للجشع ومكان لتحقيق الربح بأقصى سرعة. فالمصارف تعرض في الأسواق أدوات مالية مفعمة بالمخاطر، وما خلا بضعة أفراد، ما عاد أحد يفهم مغزى هذه الأدوات وكنهها. وانتشر، في السبعينيات، التعامل بما يسمى بالمشتقات. وما هذه المشتقات إلا بضائع مالية تُشتق قيمتها من التطور الذي يطرأ على قيمة أوراق مالية أخرى. وكانت المشتقات، في مطلع نزولها إلى الأسواق، غاية في البساطة. فهي لم تكن، حينذاك، أكثر من معاملات

اجلة، معاملات يتفق فيها طرفان على بيع سهم أو برميل نفط أو طن من القمح وما سوى ذلك من سلع بعد بضعة أسابيع بسعر متفق عليه في اليوم الحاضر. وبهذا النحو، كان بوسع المشاريع تفادي ما يطرأ على أسعار المواد الأولية من تقلبات: المزارعون، على سبيل المثال، يستطيعون، من خلال المعاملات الآجلة، بيع منتجاتهم بأسعار مضمونة. كما جرى تطوير الخيارات. ويمكن تعريف الخيارات بأنها عقد بين طرفين يلتزم فيه مشتري الخيار الحق في شراء أصل معين أو كمية من سلعة محددة بسعر معين وفي موعد محدد في المستقبل؛ والأمر الذي تجدر الإشارة إليه هو أن المشتري قد يشتري وقد لا يشتري الأصل أو السلعة، فالأمر يتوقف على رغبة أحد الطرفين (*).

وازداد التعامل بهذه البضائع المالية مع مرور الأيام، وظهرت في الأسواق، منذ الثمانينيات، بضائع مالية أخرى تزداد تعقيدا من يوم إلى آخر. وفي كثير من الأحيان لا تسبر السلطات المكلفة بالرقابة غور هذه البضائع المالية، أو لنقل أنها نادرا ما تفقه مغزى ما يبتدعه خيال الصبيان الأنيقين العاملين في لندن أو في الوول ستريت، المركز المالي في نيويورك. وأخذت المصارف تبيع ما يسمى بـ «المبادلات» (Swaps) (**)، أي الأدوات الجديدة التي يستطيع الناشطون في الأسواق، من خلالها، مبادلة المخاطر التي تنطوي عليها المعاملات المتعلقة بأسعار الفائدة والصرف الأجنبي. كما

(*) ما يقوله المؤلف هاهنا ينطبق على الخيارات المتعارف عليها في ألمانيا. ففي الولايات المتحدة الأمريكية يحق للمشتري شراء الأصل أو السلعة المتفق عليها قبل حلول الموعد المحدد. والخيارات التي تحدث عنها المؤلف هي خيارات الشراء (Call option)، بيد أن ثمة نوعا آخر من الخيارات: خيارات البيع (Put option). والأمر المهم هو أن مشتري الخيار يدفع إلى بائع الخيار مبلغا من المال مكافأة له على تعهده ببيع الأصل في المستقبل بالسعر المتفق عليه. أما في عمليات خيارات البيع فإن مشتري الخيار يدفع إلى بائع الخيار مبلغا من المال مكافأة له على تعهده بشراء الأصل أو السلعة في المستقبل بالسعر المتفق عليه. والأصل في خيارات الشراء هو اعتقاد مشتري الخيار أن سعر الأصل أو السلعة سيكون في الفترة المتعاقد عليها أعلى من السعر المتعاقد عليه مضافا إليه طبعا المبلغ الذي دفعه له بائع الخيار. أما خيارات البيع فإنها تكمن في تكهن بائع الخيار بأن السعر الحالي للأصل أو السلعة مضافا إليه المبلغ الذي حصل عليه من مشتري الخيار أعلى من السعر المستقبلي. [المترجم].

(**) تسمى هذه المعاملات مبادلات، وذلك لأن طالب التأمين يتكفل بدفع أقساط معينة مقابل الأقساط التي تدفعها له شركة التأمين في حال عجز المقترض عن خدمة ما بذمته من قروض. [المترجم].

دأبـت المصارف على تصدير أوراق ماليـة مكفولة بقروض عالية المخاطر [أي المشكوك في قيام المقترضين بتسديدها، المترجم] وبيعها، من ثم، في أسـواق المال كبضائع ماليـة من أجود الأنواع ومضمونـة من كل الوجوه. وهكذا أخذت تظهر في الأسواق بضائع مالية ما كانت معروفة في السابق قط، أعني بدأت تظهر مشتقات غريبة الأسماء من قبيل: Collateralized Debt Obligations (CDOs) (سـندات دين مضمونة بالقروض المضمونة بالعقـارات) وAsset Backed Securities (ABS) (سـندات مضمونـة بالأصول) وMortgage-Backed-Securities (MBS) (سـندات مضمونة برهـن العقار). وتتخفى خلف هذه المسـميات حزم قروض صارت تجوب العالم كله، وتنتقل من مسـتثمر إلى آخر، وتتحول شـيئا فشيئا إلى قنبلة موقوتة، اتضح، من خلال أزمة المال العالمية، أنها كانت قنبلة عظيمة الطاقة التفجيرية. ومهما كانت الحال، فالأمر البين هو أن قيمة المشـتقات، التي جابـت النظام المالي العالمي في العام 2007، قد وصلت إلى 592 تريليون دولار أمريكي؛ أي أنها بلغت عشـرة أضعاف قيمة السلع والخدمات التي ينتجها مجمل سـكان المعمورة عاما بعد عام - وستة أضعاف القيمة التي كانت قد بلغتها هذه المشتقات قبل سبعة أعوام.

على صعيد آخر، تزداد، بلا انقطاع، السـرعة التي تعمل بها أسـواق المال. فأجهزة الكومبيوتر تزداد طاقة وسـرعة بنحو متواصل وتسـتخدم تكنولوجيا تتطور مـن يوم إلى آخر بخطوات عظيمة. من هنا، لا غرو في أن تتـم الآن المعامـلات التجارية، التي كانت تتم، في سـابق الزمن، عبر الرسـائل البريدية أو بواسطة الفاكس، بسـرعة الضوء وأن يتمكن رجال الأعمال المتاجرة بالمليارات والتعاقد والوفاء بمسـتلزمات عقودهم خلال ثوان معدودة. فبفضل شبكة الإنترنت وأجهزة الكمبيوتر العظيمة التطور، صار بمسـتطاعهم الإحاطـة علما، في كل لحظة يشـاءون، بالقيمة التي وصلت إليها أوراقهم التجارية. فقد صار بمستطاعهم التعرف، في غضون ثوان معدودة، على أسـعار هذه الأوراق وعلى حجم تداولها في الأسـواق، على عرضها والطلب عليها، وعلى احتسـاب القيمة المتوقع أن تصل إليها (Chart) فـي اليوم التالي وخلال السـنوات الخمسـة المقبلـة. كما صار

بمستطاع الأفراد العاديين استخدام حساباتهم المدرجة في شبكة الإنترنت للتعرف، في الحال، على الأسعار السائدة في البورصات وللمشاركة في المراهنة السائدة في كازينوهات القمار العالمية.

إن هذه الثورة خلقت عشرات الآلاف من المؤسسات الجديدة الناشطة في أسواق المال، أعني مؤسسات من قبيل صناديق الاستثمار وصناديق المعاشات التقاعدية وصناديق المخاطر (أو التحوط كما تسمى أيضا). فهذه الصناديق ينافس بعضها البعض الآخر على استقطاب المستثمرين الخواص وعلى الاستحواذ على المشاريع. كما أنها تتاجر بأسهم الشركات وبالقروض وبأوراق مالية غاية في التعقيد. من هنا، لا غرو أن تتمتع هذه الصناديق بسلطان عظيم. فعلى سبيل المثال، يدير الصندوق الأمريكي Calpers، المختص بالإشراف على المعاشات التقاعدية الخاصة بالمعلمين وموظفي جهاز الشرطة في كاليفورنيا، ثروة تبلغ قيمتها 250 مليار دولار أمريكي، أي أنه تتوافر له ثروة مكنته من أن يستحوذ على حصص في مئات من المشروعات، ومن أن يكون له حق في تقرير مصير أغلبها. إن صناديق المعاشات التقاعدية تستحوذ، بمفردها، على أكثر من خمسين في المائة من أسهم ألف شركة تندرج ضمن قائمة كبرى الشركات الأمريكية. ومهما كانت الحال، فالأمر البين هو أن هذه الصناديق، أعني صناديق المعاشات التقاعدية وصناديق التحوط، ما كانت ستظهر على الساحة أبدا، لو لم تُنفذ عملية التحرير الواسعة في أسواق رأس المال.

إن الولايات المتحدة الأمريكية هي الرائد الفعلي لعملية تحرير القطاع المالي. ولم يدم الأمر طويلا حتى راحت البلدان الأخرى ترفع القيود عن الأسواق. ففي العام 1986 شهدت بريطانيا انطلاقة أكبر تحول يطرأ فيها على أسواق المال. فحكومة مارغريت تاتشر ألغت، بضربة واحدة، القواعد التقليدية السائدة في البورصات وفتحت أبواب المركز المالي في لندن على مصاريعها للمصارف الأجنبية. وهكذا، وخطوة بعد أخرى، راحت المؤسسات الأجنبية تبتلع بيوت المال والشركات الأهلية العريقة، أعني بيوت مال وشركات من قبيل Warburg وFlemings

وKleinwort Benson. وبعد مضي سنوات وجيزة تحولت لندن إلى خصم يضاهي الوول ستريت من حيث القوة والتاثير. لا بل تفوق مركز لندن المالي على الوول ستريت في اليوم الراهن: فلندن تبز الوول ستريت من حيث حجم التداول في أسهم الشركات، ومن حيث عدد المصارف الأجنبية المستوطنة في لندن، ومن حيث عدد الشركات المسجلة في بورصتها. أضف إلى هذا أن بيوت المال العاملة في مركز لندن المالي قد خلقت عشرات الآلاف من فرص عمل تدر رواتب معتبرة. ونشر الازدهار المعتبر الذي مر به مركز لندن المالي ظلاله الوافرة على المطاعم والمحال التجارية وعلى العاملين في قطاع الخدمات. إن ارتقاء بريطانيا، الحديث، إلى قوة اقتصادية تؤخذ بالحسبان، ما كان سيتحقق لو لم يتوافر لبريطانيا ما يتوافر لها من شركات عملاقة تعمل في القطاع المالي؛ فهذه الشركات حققت أكثر من عُشر مجمل الإنتاج الوطني. من هنا، لا غرو أن تعترض بريطانيا على كل محاولة ترمي إلى الحد من التحرير الذي تتمتع به أسواق المال حاليا.

غير أن عملية التحرير سارت، في ألمانيا، بخطى متئدة. فقد اتخذ المصرف المركزي الألماني، على وجه الخصوص، موقفا شديد التحفظ من تحرير سوق المال. فالمكلفون بالحفاظ على قيمة المارك الألماني كانوا يخشون من أن تفقد سياستهم النقدية فاعليتها حينما تتوافر المصارف على منافذ للتمويل والاستثمار غير المنافذ التي يتحكم بها المصرف المركزي الألماني. فهل يستطيع المصرف المركزي التحكم في أسعار الفائدة، حينما تمنح المصارف قروضا بأسعار فائدة متغيرة؟ هل تستطيع سلطة الإصدار النقدي التحكم في الكمية النقدية، حينما تسمح، هي ذاتها، للمشروعات الوطنية بالاقتراض بالمارك الألماني أو بالدولار الأمريكي أو بالجنيه الإسترليني؟ وهكذا، وبتردد ملحوظ، راحت ألمانيا في الثمانينيات تحرر سوق التمويل. وفي العام 1990 - أي في وقت متأخر نسبيا، وبعد ثمانية أعوام من تأسيس بورصة للمعاملات الآجلة في لندن، أسست ألمانيا بورصة للمعاملات الآجلة، أي بورصة للمعاملات ذات العلاقة بالعقود الآجلة والخيارات المختلفة. بيد أنها تشجعت في التسعينيات

فأزالـــت كل العقبات المفروضة على ســـوق المال؛ فهـــي ما كانت تريد أن تتخلف عن ركب لندن ونيويورك. وهكذا راحت الحكومة الألمانية تُشـــرع قانونا تلو الآخر لتحرير سوق المال. وبنحو لم يدرك أهميته الرأي العام، فتحت الحكومة أبواب ســـوق المال الألمانية على مصاريعها للمســـتثمرين الأجانب، بما في ذلك صناديق التحوط، التي تســـتثمر أموالها، في كثير من الأحيان، في مجالات تتسم بأشد المخاطر.

إن أســـواق المال أمست، في اليوم الراهن، من أكثر الأسواق انفتاحا على العالم. ففي العام 2000 كان مجموع المال الذي ضخه المســـتثمرون الخواص والمصارف والصناديق في أسواق مال المعمورة قد بلغ في العام الواحد أربعة أضعاف المجموع الذي شـــهده العالم في العام 1990. وهكذا أمسى وسطاء زبائـــن المصارف يواجهون فيضا هائلا مـــن البضائع المالية. فهؤلاء ما عادوا يختارون بين دفاتر التوفير والحســـابات الجارية وســـندات الدين الحكومي فقـــط، بل صار عليهم، أيضـــا، أن يختاروا بين المســـتقبليات (Futurres)(*) وســـندات الدين بلا فائـــدة (Zero-bonds)(**) وما ســـوى ذلك من ملايين الأســـهم المتداولة في مختلف بورصات العالـــم وسنـــدات ديـــن لا يقل عددها عن عدد أســـهم الشـــركات، أي صار عليهم، أيضا، الاختيار بين أوراق مالية مصطنعة، يراهن من خلالها المستثمرون على التطور الذي سيطرأ مستقبلا على أســـعار كل من الأوراق المالية ومؤشـــرات البورصات والمواد الأولية، أو يراهنـــون من خلالها حتى على أســـعار المواد الغذائيـــة. إن خبراء الكيمياء الســـحرية من العاملين لدى المصارف المختلطة ابتدعوا لابتكاراتهم الجنونية تســـميات لا يفقه معناها إلا الراسخون في العلم، تسميات من قبيل -Twin Win-Ikarus أو Expander-Zertifikate أو Multi-Double-Express أو

(*) معاملات آجلة يجري تداولها في البورصات للتأمين ضد تقلبات أسعار الصرف الأجنبي أو أسعار الأسهم أو معدلات الفائدة. [المترجم].

(**) ســـندات دين مشتقة من أذونات على الخزانة، كانت بيوت المال قد اشترتها وأودعتها لدى شركات الأمان كضمان لسندات الدين الجديدة التي أصدرتها بيوت المال بناء على ما اشترت من أذونات الخزانة. والشـــيء المميز لهذه العمليات يكمن في قيام بيوت المال بفصل قسيمة الفائدة عـــن أذونات الخزينة وبيعها هي الأخرى أيضا كســـندات دين وبمعزل عن ســـند الدين الأصلي، الأمر الذي أدى إلى تحويل الأذونات على الخزانة من ســـندات دين بفائدة ثابتة إلى سندات دين من دون فائدة. [المترجم].

Korrider-Bonus-Zertifikat. علـــى خلفيـــة هذا كلـــه، لا مراء في أن المرء الراغب في كبح جموح أســـواق المال لا مندوحة له عن أن يأخذ في الاعتبار: أن مئـــات الملايين من المســـتثمرين الخواص، أي مئات الملايين من بســـطاء المواطنين، الذين اســـتثمروا مدخراتهم على أمـــل أن تنفعهم هذه المدخرات في اليوم الأســـود وعند بلوغهم سن العجز، يشاركون في كازينو القمار هذا بلا وعي منهم بالمخاطر المحيطة بمدخراتهم.

والأمر الذي لا خلاف عليه هو أن أسواق المال تنطوي على ما هو جيد أيضا. فهي ســـاهمت، في عقود الزمن الأخيرة، في تسريع نمو الاقتصاد العالمي. كما أنها زودت المشروعات بالأموال التي تحتاجها لتمويل نشاطها الإنتاجي. غير أن هذا الجانب الايجابي ليس هو كل ما في الأمر: فمقارنة بحقبة نظام بريتون وودز، القائم على أســـعار الصرف الثابتة، فإن النظام المالي، الســـائد في اليوم الراهن، أكثر بكثير عرضة للشـــطط والانجراف نحو الهاوية. فالعديد من الدراســـات تبـــين بجلاء أن احتمال تعرض هذا البلد أو ذاك للأزمة قد تضاعف في اليوم الراهن مقارنة بالاحتمال الذي كان سائدا في العام 1973. أضف إلى هذا أن الهزات التي تعصف بأسواق المـــال قد أخذت تزداد انتشـــارا وتكرارا وذلك، مـــن ناحية، لأن المصارف وصناديق الاستثمار والمستثمرين قد صاروا، بفضل تكنولوجيا الكومبيوتر الحديثة، قادرين على التحرك في الحال، ومن ناحية أخرى، لأن الفزع قد أمسى ينشر ظلاله على كل بقاع المعمورة خلال دقائق معدودة.

وبهذا المعنى، تحولت أسواق المال إلى خطر يتهدد الاقتصاد الحقيقي، الاقتصـــاد الإنتاجي. فهـــي تترك، حقا، آثارا نافعة علـــى تطور الاقتصاد الحقيقـــي – لكنها تترك، أيضا، آثارا ضارة على هذا التطور. فهي تحولت إلـــى كازينو للقمار جذاب فعلا بأضوائه المتوهجـــة. إن اللاعبين في هذا الكازينو يمكن أن يقوضوا أركان شركات عملاقة ومتوسطة، إذا ما خسروا الرهان. لا بل قد يتســـببون في زعزعة الاســـتقرار في دول بأكملها. وكان آرثر برونز (Arthur F. Bruns)، محافظ البنك المركزي في إدارة ريتشارد نيكســـون قد تنبأ في الســـبعينيات باندلاع هذه المخاطـــر. فوفق تنبؤاته، «يؤدي تحرير أســـواق المال إلى شقاء الإنسانية بكل تأكيد». وبعد ثلاثين

عاما من التأريخ المذكور، ما كان بوسع خليفته باول فولكر (Paul Volker) غيـر التأكيد على صدقية هـذا التنبؤ: ففولكر، الذي أمسـى واحدا من أهم المستشـارين الاقتصاديين في إدارة بـاراك أوباما، هاجم أمام النادي الاقتصادي في نيويورك (Economic Club of New York)، في أبريل من العام 2008، النظام المالي إذ قال حرفيا: «إنه لمن الصعب جدا الزعم بأن النظام الجديد قد حقق منافع ذات بال». فالنظام المالي يتصف بالشمولية والاضطـراب وينطوي علـى مخاطر جمة. «أي، وبعبـارة واحدة، إن هذا النظـام المالي لم ينجح في اجتياز الاختبار علـى الرغم من توافر لاعبين موهوبين له، وعلى الرغم من التسهيلات العظيمة التي تمتع بها».

مارغريت تاتشر - تجريد النقابات العمالية من سلطانها

إن عالم مارغريت تاتشـر واضح المعالم. فهو لا يعرف غير الأمرين: الأسـود والأبيض، والخير والشـر، والاشـتراكية - التي تريد القضاء عليها من الجذور - ومجتمع مكون من راسماليين لا غير، عقدت العزم على خلقه.

وعالـم الخير، الذي يتراءى لناظري تاتشـر هو عالـم فريدرش فون هايك. فهذا الاقتصادي النمسـاوي كان أهم المفكرين الذين استرشـدت «المرأة الحديدية» بآرائهم. وكان هايك قد قدم دراسة يشرح فيها الطريقة التي يتعين على المحافظين انتهاجها ليغيروا أوضاع بلادهم من الأسـاس. وكان قد شجع تاتشر، من خلال رسائل وجهها إليها بنحو شخصي ورسائل أخـرى وجهها إليها من خـلال صفحات الجريدة اللندنيـة Times، على ضـرورة إصلاح حال الدولة بنحو جذري وعلى إلغاء الدعم المالي وتقليص مدفوعات الرعاية الاجتماعية وخفض معدلات الفائدة والعمل على وصول معـدل التضخم إلى الصفر. ويشـير هايك، الذي كان قد بلغ الثمانين من العمر وقتذاك، على تاتشر بألا تذعن لمشورة الـ«wets» (الجبناء). فالمطلوب منها هو «إقصاء هؤلاء، الاشتراكيين زعما، من حكومتها». ولم يحتل هايك مكانا في قلب تاتشـر وحسب، بل، أيضا، في حقيبة اليد التي تستخدمها تاتشر في الحياة اليومية. فحينما اعترض واحد من هؤلاء «الجبناء» على

برامـــج الإصـــلاح المتطرفة في أحد المؤتمرات الحزبية، أخرجت تاتشـــر، من حقيبتها هذه، مؤلف هايك «دســـتور الحريـــة» (Die Verfassung der Freiheit) وراحت تنادي: «إن هذا هو ما نؤمن به».

والشـــر، كل الشـــر، يتأتى فـــي عالـــم تاتشـــــر مـــن آرثر ســـكارغيل (Arthur Scargill)، هذا الرجل الذي كان رئيس نقابة العاملين في المناجم (National Union Mineworkers, NUM). وكان ســـكارغيل شـــيوعيا وقائدا عماليا يقود أكثر النقابات العمالية ســـطوة فـــي بريطانيا. وكانت نقابـــة عمال المناجم (NUM) قد نجحت في العام 1974 في إكراه إدوارد هيـــث (Edward Heath) – آخـــر رئيس وزراء محافظ فـــي بريطانيا قبل تاتشـــر – على الاســـتقالة من منصبه. وكان عمال المناجم قد أضربوا عن العمل مدة 25 أســـبوعا، وأكرهوا هيث على إجراء انتخابات عامة جديدة كان قد خســـرها في نهاية المطاف. وبعد نجاحها في انتزاع الســـلطة من يد حزب العمال في العام 1979، كانت تاتشر تتشفى للانتقام وأخذ الثأر مـــن النقابة العمالية. فهي عقدت العزم على إذلال النقابات العمالية التي كانت قد شـــلت الحياة في البلاد بإضراباتها غير القانونية. ورتبت تاتشر الأمـــور اللازمة لهذا الهدف بنحو محكم وبعد بحث وتدقيق. وهكذا، وبعد بضعة أسابيع من تسلمها زمام الحكم في البلاد، شرعت حكومتها «قانون العمل» (Employment Act) اللازم لكســـر طوق سلطان القادة النقابيين. وجرى بعد ذلك تشريع أربعة قوانين أخرى، تريد الحكومة من خلالها أولا منع الناشـــطين النقابيين من تشجيع العمال على ممارسة الإضرابات غير القانونيـــة، أي تمنعهم من المناداة بالإضراب من غير أن تقوم باســـتطلاع رأي العمـــال، وثانيا حظر قيام العمال بالإضراب عـــن العمل تلبية لطلب نقابـــة معينة بضـــرورة مؤازرة الإضراب الذي تنظمـــه نقابة أخرى، وثالثا منع إكراه المشـــروعات على تشغيل العمال المنضوين تحت راية التنظيمات النقابية فقط.

إن هـــذه القوانين جزء من الثورة المحافظة، التي فرضتها تاتشـــر على البلاد. إنها جانب واحد من جوانب تجربة رأســـمالية لم يســـبق لأي دولة صناعية أن شهدت مثيلا لها من قبل. ومهما كانت الحال، فإن الأمر الذي

لا شك فيه هو أن بريطانيا كانت «رجل أوروبا المريض» حينما وصلت تاتشر إلى مقر الحكم في الـ Downing Srtect 10. فالصناعة كانت في تدهور متواصل والفقر يزداد اتساعا والأسعار في ارتفاع مستمر. وكانت البلاد قد مرت بـ «شتاء السخط» (Winter of discontent)، ففي هذا الشتاء عانى كثير من البريطانيين من البرد والجوع. وكان العمال المضربون عن العمل قد أوصلوا البلاد إلى حافة الهاوية، وتركوا المدن تغرق في بحر القمامة. من ناحية أخرى جرى تطبيق نظام التموين على استهلاك الطاقة الكهربائية، وتوقفت عن التحرك حافلات النقل العام والقطارات العاملة تحت الأرض ولم تعد المستشفيات يتوافر لها الطعام الضروري لسد حاجة المصابين بالسرطان.

وكانت تاتشر واثقة من أن هذا كله قد عكس النتائج المترتبة على سياسة اقتصادية زائفة، سياسة اقتصادية تراهن في المقام الأول على قوة الدولة وليس على قوة السوق. ومن يتوخى الحقيقة، لا مندوحة له عن الاعتراف بأن الأمر قد كان على هذا النحو فعلا: فالبريطانيون تمسكوا، على مدى ثلاثة عقود من الزمن، بنظام بال من انظمة الرعاية الاجتماعية وأمموا مصانع مختلفة ووجهوا الاقتصاد من خلال الدعم المالي. وكانت مارغريت تاتشر قد وصفت الحالة وصفا دقيقا، حين قالت في مذكراتها: «إن محاولة علاج المرض البريطاني من خلال الوصفة الاشتراكية على شبه كبير بمحاولة علاج الشخص المصاب بسرطان الدم من خلال ترك دمه ينزف».

وعلى خلفية هذه الوقائع والحقائق، أخضعت رئيسة الوزراء المملكة إلى العلاج بالصدمة. ففي خلال فترة وجيزة من الزمن باعت تاتشر عشرات المشروعات الحكومية: مصانع الغاز وشركة الخطوط الجوية البريطانية ومصانع بريتش لايلند (British Leyland) لإنتاج السيارات ومؤسسة السكك الحديد British Rail والشركة الوطنية للبترول British Nation Oil Corporation. كما خصخصت ملايين الشقق السكنية ورفضت أن تمنح الشركات والمشاريع دعما ماليا. من ناحية أخرى، خفضت تاتشر المعدلات الضريبية المفروضة على أصحاب الدخول العالية وضاعفت

معدل الضريبة المفروضة على المبيعات، على الرغم من علمها أن مضاعفة معـــدل هذه الضريبة ســـهم يصيب أصحاب الدخـــول المتواضعة بالدرجة الأولـــى. كما أجبـــرت المصرف المركزي على زيادة معـــدل الفائدة إلى 17 فـــي المائـــة، وذلك للحد من ارتفاع الأســـعار. ولقد دخلت هذه السياســـة الاقتصادية الصارمة، هذه السياســـة التي لا تعرف الحل الوسط، التاريخ باسم «التاتشرية» (Thatcherismus).

وأخيرا، وفي الســـادس من مارس من العام 1984، اقدمت تاتشر على شن هجومها الكاسح على سكارغيل وعمال المناجم. ففي هذا اليوم أعلنت السلطات الحكومية المشـــرفة على إدارة مناجم الفحم عزمها على إغلاق 20 منجمـــا من المناجـــم الحكومية البالغ عددهـــا 176 منجما. وكان هذا القرار يهدد بضياع 20 ألف فرصة عمل. وكان قد بان للعيان ان خمســـين من المناجم الأخرى مهددة بالإغلاق أيضا في الأمد المتوســـط. وســـرعان ما دعا ســـكارغيل عمال المناجم إلى الإضراب عن العمل. فهو عقد العزم على تحدي قوانين العمل الجديدة، أي التي شرعتها حكومة تاتشر. وهكذا اندلع نزاع لم تشهد بريطانيا مثيلا له طوال التاريخ. فقد وضع المضربون عن العمل المتاريس واســـتخدموا العنف لإعاقة العمال غير المشاركين في الإضـــراب عن الدخـــول إلى المناجم، وراحوا يرمـــون من يعترض طريقهم بالقناني الزجاجية والحجارة ويحولون أعمدة الشـــبكة التلفونية ســـلاحا يستخدمونه في مصادماتهم مع أجهزة الشرطة.

لكن تاتشـــر كانت قد عقدت العزم على وقف «ســـلطان الرعاع»؛ فهي تطلق على ســـكارغيل لقب «الرئيس الماركســـي»، وتـــرى أن المضربين عن العمل ليسوا إلا «العدو الداخلي». واتهم العديد من السياسيين المحافظين قادة النقابات العمالية بأنهم يريـــدون تحويل بريطانيا «إلى دولة وضيعة، بائسة، على غرار دول المعسكر الشرقي». وكانت الحكومة قد أعدت العدة من قبل، فخزنت احتياطيا كبيرا من الفحم لكســـر طوق الإضراب المتوقع اندلاعـــه بعد إعلان تصفيـــة بعض المناجم ومضت قدما في ســـد حاجة البلاد إلـــى الطاقة، جزئيا على أدنى تقدير، من خـــلال البترول والطاقة النووية. بيد أن القائد العمالي لم يكن أقل عنادا من تاتشر. فهو لا يوافق

حتى على إغلاق منجم واحد من مناجم البلاد. وراح سكارغيل يصف رئيسة الوزراء البريطانية بأنها «بلوتونيوم أشقر» (*) - يهدد السلم العالمي. وكان هدفه هو «طرد المشعوذة تاتشر من الـ Downing Street».

وبعد إضراب عن العمل دام 51 أسبوعا، خضع سكارغيل للأمر الواقع وأعلن الاستسلام. فرفاقه العمال صاروا يؤيدونه على مضض. من ناحية أخرى، رجع الآلاف من العاملين إلى مواقع عملهم في المناجم المختلفة مرهقين مفلسين ماديا. ولأن المضربين عن العمل ما كانوا يحصلون على أجرهم، لذا خسر كل واحد منهم 9000 جنيه في المتوسط. من هنا، لا عجب أن تتراكم عليهم الديون وأن يبيعوا جزءا معتبرا مما يملكون. وكان موقف الحكومة يختلف كلية عن موقف التنظيم النقابي. فبمناسبة حلول أعياد الميلاد، صرفت الحكومة لكل عامل لا يشارك بالإضراب مكافأة بلغ مقدارها 1400 جنيه. أضف إلى هذا أنها حررت هؤلاء العمال من دفع الضرائب على مدى الأشهر الثلاثة المقبلة. وبهذه التسهيلات كسرت الحكومة إرادة المضربين عن العمل. وهكذا أعلن مندوبو نقابة عمال مناجم الفحم (NUM)، في سياق مفاوضات أجروها مع الحكومة عن موافقتهم على إنهاء الإضراب بلا شرط.

وكانت حصيلة هذا الصراع هي: اعتقال 9000 عامل من العمال المضربين عن العمل، وإصابة 1400 عامل وشرطي بجروح كان بعضها في منتهى الخطورة. كما قضى نحبهم خمسة من المواطنين كان من بينهم عاملان من عمال مناجم الفحم ماتوا منتحرين بفعل شعورهم بالإحباط. أضف إلى هذا أن الإضراب كان قد كلف البلاد خسائر مادية بلغت قيمتها 3 مليارات جنيه، أي كلفت البلاد خسائر مادية بلغت ثلاثة أضعاف الخسائر التي تكبدتها البلاد في حرب جزر الفولكلاند التي كانت تاتشر قد شنتها قبل عامين من ذلك التاريخ على الأرجنتين. وعلقت تاتشر على هذه الخسائر فقالت: «إن كل جنيه، خسرناه في هذا الإضراب، كان استثمارا لخير الشعب». وكانت رئيسة الوزراء قد رأت أنها حققت الهدف الذي كانت تتطلع إلى تحقيقه: فهي كسرت شوكة النقابات العمالية البريطانية

(*) البلوتونيوم عنصر فلزي إشعاعي النشاط شبيه، كيميائيا، باليورانيوم ويستخدم في صنع القنابل الذرية. [المترجم].

التي كان عددها يزيد على 500 نقابة. على صعيد آخر، خسرت نقابة عمال مناجم الفحم (NUM) أكثر من ثلاثة أرباع أعضائها. ففي حين بلغ عدد هؤلاء الأعضاء، فيما مضى من الزمن، 230 ألف عامل، انخفض هذا العدد في نهاية حكم تاتشر إلى 38 ألف عامل. وخسرت النقابات الأخرى جمهورا كبيرا من الأعضاء. وهكذا انخفض عدد أيام الإضرابات العمالية إلى عُشر ما كان سائدا من قبل في القطاعات الاقتصادية الرئيسية.

وكان الفشل العظيم، الذي أُصيب به عمال مناجم الفحم، قد أفرز نتائج تجاوز تأثيرها حدود بريطانيا. فهو سرع بتقويض سلطان النقابات العمالية عالميا أيضا. فتاتشر أبانت للحكومات والشركات في بلدان العالم الأخرى أن بالإمكان، فعلا، ردع سلطان النقابات أي أن بالإمكان تحرير الاقتصاد من نزوات قادة عماليين متطرفين. غير أن تاتشر أسرفت في تخطي الحدود: فأسلوبها المتطرف كسر ظهر النقابات العمالية. أضف إلى هذا أنها أذلت ممثلي العمال. فهي صرحت لهم بأن وجودهم يضر أكثر مما ينفع، وأنهم لن يحققوا شيئا حتى إن اتصفت اعتراضاتهم بالشرعية. لقد أبانت تاتشر للنقابات العمالية أن النصر سيكون لرأس المال في كل صراع يحتدم بينه وبين العمل.

وعلى الرغم مما أجرت من عمليات إصلاح، لم تفلح تاتشر في إنعاش الاقتصاد البريطاني من كبوته. حقا نجحت تاتشر في خفض العجز في الموازنة الحكومية؛ وتمكنت من الحد من التضخم الذي كان معدله قد بلغ، في مطلع تسلمها حكم البلاد، 18 في المائة. فبفضل سياستها انخفض معدل التضخم إلى أقل من 4 في المائة في العام 1986، وحقق الاقتصاد في منتصف الثمانينيات معدل نمو بلغ نحو 4 في المائة. بيد أن البلاد عادت إلى كبوتها في نهاية ذلك العقد من الزمن، وارتفعت الأسعار بمعدلات تتراوح بين 8 و9 في المائة في كل عام، كما تدهورت الصناعة التي كانت – فيما مضى من الزمن – المفخرة التي يعتز بها البريطانيون؛ فالعديد من مصانع الصلب والحديد أغلقت أبوابها، والترسانة البحرية صارت لا تكاد تحصل على عقود جديدة، والصناعة المعدنية أخذت تعلن الإفلاس وصناعة الدراجات البخارية والسيارات، التي كانت تنتج سيارات

تهفو إليها القلوب - أعني منتجات من قبيل جاغوار (Jaguar) ورولز رويس (Rolls-Royce) وتريومف (Triumph) ونورتون (Norton) - قد أصبحت معروضة للبيـــع. وتدهورت في المدن، في هذه الحقبـــة من الزمن، أحياء ســـكنية لا تعد ولا تحصى. ففي هذه الأحياء أخذت البطالة، ومعها الفقر في كثير من الأحيان، تنتشـــر بنحو متواصل. وكان منتقدو تاتشر يتهمونها بأنها تســـببت في تمزيق وحدة المجتمع، أي أنهم كانـــوا يتهمونها بأمر ما كانـــت تاتشـــر تفهم مغزاه. فهي ردت على هذا الاتهـــام بأن ما هو موجود ليس سوى «أفراد، أفراد من نساء ورجال، وعائلات».

وظلت «السيدة الحديدية» صلبة في خطابها وعنيدة في انتهاج مسلكها. فتاتشـــر كانت تعلم علم اليقين أنها ليســـت وحيدة في الساحة. فانقلابها المحافـــظ كان جزءا من ثورة انطلقت شـــرارتها، بنحو متزامن تقريبا، في الولايات المتحدة الأمريكية. فبعد ســـنتين من تسلم تاتشر مقاليد الحكم، تســـلم مقاليد الحكم في واشـــنطن رجل لا يقل عنهـــا إصرارا على تنفيذ حزمة كبيرة من الإصلاحات: رونالد ريغان.

رونالد ريغان - قائد الثورة الضريبية

لقد دار الأمر في الوهلة الأولى حول منحنى بســـيط يشـــبه شـــكله شكل واحد من التـــلال التي يعرفها كل واحد منـــا. وكان الاقتصادي الأمريكي آرثر لافر (Arthur Lafer) قد رســـم، في نهاية السبعينيات، هذا المنحنى في أحد مطاعم واشنطن على منديل من الورق في بادئ الأمر. وأراد لافر من رســـمه هذا المنحنى، إرشاد صديقين، كانا بصحبته، إلى سبب حصول الدولـــة على أمـــوال أكثر - وليس أقل - حينما تخفـــض الضرائب. ويبدأ منحنى لافر من اليســـار انطلاقا من ضريبة يبلغ معدلها الصفر: أي حين لا تفرض الدولة أي ضريبة على المواطنين. ومن هذه النقطة يبدأ المنحنى [منحنى حصيلة الدولة من الإيرادات الضريبية. المترجم] بالارتفاع ارتفاعا قويـــا، ويأخذ، من ثم، بالارتفاع بنحو متباطئ إلى أن يبلغ القمة: إن معدل الضريبـــة المتحقق عند القمة يحقق للدولة أكبر كمية ممكنة من الإيرادات الضريبيـــة. ويرى لافر أن أغلبيـــة دول العالم تنطبق عليها النقاط الواقعة

إلـــى اليمين من المنحنـــى - أي إن الدول تفرض علـــى مواطنيها معدلات ضريبية مســـرفة في الارتفاع. ففي هذا الجانب ينحدر المنحنى ببطء أولا وبنحو ســـريع من ثـــم. ومغزى هذا كله هو: أن النشـــاط الاقتصادي يكون أكثر ركودا وحاصلات الدولة من الضرائب تكون أدنى. كلما كانت المعدلات الضريبيـــة أعلى. وعند معدل ضريبـــي يصل إلى مائة في المائة لا تحصل الدولة على أي إيرادات ضريبية.

ولـــم يأخذ الاقتصاديـــون الآخرون منحنى الاقتصادي الشـــاب مأخذ الجـــد في الوهلة الأولـــى. فهم كانوا يســـتهزئون بنظريتـــه. بيد أن أحد المعلقـــين في الـ Wall Street Journal كان يؤمن بصدق نظرية لافر. فهذا المعلـــق الصحافي كان، أيضـــا، متأكدا من أن خفض المعـــدلات الضريبية هو العلاج الناجع لإنعاش النشـــاطات الاقتصاديـــة وإصلاح حال الموازنة الحكومية. وهكذا، نظم هذا المعلق الصحافي لقاء شـــارك فيه مستشـــارو رونالد ريغان، الرجل الذي كان يتقلد منصب حاكم ولاية كاليفورنيا ويتطلع إلـــى الوصول إلى البيت الأبيض رئيســـا للولايات المتحدة الأمريكية. وبعد فترة قصيرة من الزمن زار رونالد ريغان الاقتصادي الشاب لافر في منزله الواقع في سان ديغو (San Diego). وكان عضو الحزب الجمهوري رونالد ريغـــان يتطلـــع للعثور على موضوع يبرز من خلاله فـــي حملته الانتخابية. ولتوضيح الأمر يرســـم لافر منحناه ثانيـــة. وفهم ريغان، في الحال، مغزى المبدأ، وكانت بســـاطة المنحنى، الذي سيكون، لاحقا، مادة من مواد الكتب المدرسية المتخصصة بالعلوم الاقتصادية، قد سحرت لبه فعلا.

وهكذا، ارتقى لافر، الاقتصادي الذي ما كان قد وصل بعدُ إلى الأربعين من العمر، ليصبح أهم المستشـــارين الاقتصاديين الذين يعملون مع مرشح الحـــزب الجمهوري لمنصب الرئيس الأمريكـــي. إن هذا الاقتصادي، الذي كان يمـــارس التدريس في جامعـــة كاليفورنيا الجنوبيـــة (University of Southern California)، غدا، هو ومنظرو مدرسة شيكاغو، الينبوع الذي فاضت منه أيديولوجية ثورة ستسمى لاحقا باسم الرئيس الأربعين للولايات المتحـــدة الأمريكية: ثورة ريغان. وينتمي لافر إلى جناح متطرف من أجنحة الليبرالية المحدثة، أعني جناحا يدعو إلى ما يسمى بسياسة جانب العرض

(Supply-Side-Economy). ويؤمن دعاة سياســة جانب العرض بالمنطق الساذج القائل بأن المشروعات تنتج أكثر، كلما كانت الدولة أقل تدخلا في شؤون السوق. وتأسيسا على هذا المنطق، وخلافا لمنطق النظرية الكينزية، يرى هؤلاء المنظرون أن الواجب يقتضي من السياســة الاقتصادية أن تعير اهتمامها إلى جانب العرض فقط وليس إلى جانب الطلب. وهكذا، وإيمانا منه بصدق هذه النظرية، تعهد ريغان بأنه ســيعمل كل ما بمســتطاعه من أجل الحد من تدخل الدولة في شؤون الأسواق. وآمن الأمريكيون بصواب الشــعار الذي رفعه حاكم كاليفورنيا ذو المواهب الســاحرة. وووصل ريغان إلى البيت الأبيض في يناير من العام 1981، أي بعد مرور أقل من عامين على فوز تاتشر بالانتخابات. وكما هي الحال في بريطانيا، كان الليبراليون المحدثــون قد وصلوا، أيضا، إلى مقاليد الحكم في أكبر أمة اقتصادية في العالم قاطبة.

حقا إن ريغان كان أكثر من تاتشــر استعدادا للتنازل عن بعض وجهات نظره. غير أن هذه الحقيقة لا يجوز أن تحجب عن أنظارنا حقيقة أن ريغان وتاتشر نادرا ما كان بينهما اختلاف من حيث الروح المحافظة التي سادت خطابها السياســي. فقد عقد الاثنان، الرئيس الأمريكي ورئيســة الوزراء البريطانية، العزم على قطع دابر سياسة إعادة توزيع الدخول والثروة التي انتهجها الســابقون عليهم في الحكم. فهما يراهنان على السوق، اعتقادا منهمــا بأن الســوق أكثر من الدولة قــدرة على تحقيق التوزيع المنشــود. وكان ريغان قــد عرض على الكونغرس، بعد مضي أربعة أســابيع، فقط، على تســلمه مقاليد الحكــم، حزمة إصلاحات، أعني البرنامج المســمى: America's New Beginning: A Program for Economic Recovery (الانطلاقة الأمريكية الجديدة - برنامــج لعودة الازدهار إلى الاقتصاد). وكان ريغان يتطلع إلى تحقيق كل الأمور في وقت واحد - أي إنه كان يريد تحقيــق ما لا قدرة لــه على تحقيقه في وقت واحد، فهو يريد، وعلى مدى ثلاث مراحل، خفض العبء الضريبي بنســبة تبلغ 25 في المائة؛ كما يريد خفض العجز في الموازنة الحكومية وتوقف الدولة عن الاقتراض. كما يريد تحريــر الاقتصاد من كل القيود والحد من تدخــل الأجهزة البيروقراطية

ووضع حد لارتفاع الأسعار، فتآكل القوة الشرائية للنقود يشكل إحدى المعضلات الرئيسية التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية، فهذا التآكل كان قد شل الاقتصاد في السبعينيات.

ونجح الرئيس الجديد بسرعة فائقة في كسب موافقة الكونغرس على برنامجه لإصلاح النظام الضريبي. كما نجح في إلغاء العديد من القوانين التي كانت تنطوي على قيود تحد من حرية الاقتصاد وفي خلخلة التعليمات الحكومية الخاصة بشبكات الهواتف وشبكات الإذاعات المرئية التي تنقل برامجها عبر الكيبلات وبشركات الحافلات التي يستخدمها الأفراد في تنقلهم وبالملاحة البحرية. على صعيد آخر، رفع المصرف المركزي معدلات الفائدة رغبة منه في دعم سياسة ريغان الرامية إلى وقف التضخم في البلاد. ولكن، ما الثمن الذي ينبغي دفعه لقاء هذه الإصلاحات؟ لقد تعين على الأمريكيين، في مطلع الثمانينيات، أن يدفعوا على ما في ذمتهم من قروض فوائد كانت معدلاتها قد تجاوزت كل المعدلات التي سادت في البلاد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. فالمواطن الراغب في بناء دار سكن بقرض يتعين عليه تسديده خلال ثلاثين عاما، كان مجبرا على أن يدفع للمصرف، الذي أقرضه المبلغ، فوائد يصل معدلها إلى نحو 19 في المائة. ولأن معدلات الفائدة المرتفعة قد شلت النشاط الاستثماري وصدت المواطنين عن أخذ القروض لتمويل حاجاتهم المختلفة، لذا خيم الركود على الاقتصاد. ولم يسبب هذا الركود أي ذعر لدى مستشاري ريغان، فهم واثقون كل الوثوق بصدق أفكار ميلتون فريدمان. فبالنسبة إلى هذا الأستاذ العامل في جامعة شيكاغو، يشكل استقرار قيمة النقد الشرط الرئيسي لتمكين الاقتصاد من النمو. وعلى خلفية وجهة النظر هذه، أهناك مبرر يدعو إلى الاهتمام بضياع بضع مئات الآلاف من فرص العمل؟ كلا، ليس هناك مبرر يدعو إلى الفزع من ارتفاع معدل البطالة، وفق العقيدة التي يتبناها مستشارو ريغان، فبعد عام أو عامين ستغدو هذه البطالة من مخلفات التاريخ.

غير أن الفكرة، التي زعمت أن خفض المعدلات الضريبية يحقق للموازنة الحكومية إيرادات ضريبية تقدر بمليارات الدولارات، هي التي غدت من مخلفات التاريخ. فالتطور الذي ساد على أرض الواقع، أبان،

بجلاء، أن إيرادات الدولة من الضرائب قد انخفضت باطراد، وأن العجز في الموازنة الحكومية قد ارتفع بنحو متواصل. فالمراحل الثلاث التي استغرقتها إصلاحات النظام الضريبي كلفت وزارة الخزانة 700 مليار دولار أمريكي. على صعيد آخر، ارتفع الإنفاق الحكومي بنحو متسارع. فريغان ما كان يريد محاربة البيروقراطية الأمريكية فقط، بل والدولة السوفييتية أيضا. ولهذا السبب، راح ريغان يزيد الإنفاق الحكومي على التسليح إلى ضعف المستوى الذي كان عليه هذا الإنفاق قبل ثمانية أعوام، فقد دأب على شراء حاملات الطائرات والدبابات والطائرات المقاتلة. وأعلن ريغان في مارس من العام 1983 أن الولايات المتحدة الأمريكية قد عقدت العزم على إنشاء نظام دفاعي قادر على التصدي للصواريخ الروسية. وكان هذا النظام الدفاعي قد دخل التاريخ باسم «حرب النجوم»، ونشر ظلاله على الموازنة الحكومية بصفته بندا لا قدرة للإيرادات الضريبية على تمويله. وتمين على ريغان، في وقت مبكر، أي في السنة الثالثة من حكمه، أن يستدين ما يزيد على 200 مليار دولار أمريكي، أي نحو أربعة أضعاف المبلغ الذي دابت على اقتراضه إدارة جيمي كارتر، الرئيس السابق عليه. وتجدر الإشارة إلى أن اقتراض 200 مليار دولار كان يعادل أكثر من 6 في المائة من إجمالي الناتج القومي الأمريكي، أي إنه كان قد بلغ معدلا يُعتبر، وفق القواعد المتفق عليها في الاتحاد الأوروبي، مخالفة تستلزم فرض غرامة مالية جسيمة على الدولة المخالفة.

إن السياسة المسرفة، التي انتهجها ريغان، تركته يتخبط في كثير من الأمور. فهو يتعهد بإنجاز أمور ما كان قادرا على تمويلها قط. وهكذا ارتفعت مديونية الحكومة الأمريكية إلى مقدار ما كان له مثيل منذ الحرب العالمية الثانية. وبفعل هذه الضائقة المالية، بفعل هذه السياسة القائمة على التمويل بالعجز، كانت أمريكا قد بدأت اقتراض رؤوس الأموال من كل العالم. فمن ناحية ينفق ريغان الأموال على سياسته الدفاعية بسخاء مسرف، ومن ناحية أخرى، يأبى اتخاذ أي تدبير يزيد من إيرادات الدولة. وهكذا خيب ريغان آمال منظري سياسة جانب العرض الذين كانوا قد

أشاروا عليه بضرورة انتهاج سياسة صارمة لضبط الإنفاق. وكان لافر قد انتقد ثورة ريغان مشيرا إلى أن هذه الثورة «قد وقفت في منتصف الطريق حيرى لا تدري ما هي فاعلة».

وشارك في حكومة ريغان منظر آخر من منظري سياسة جانب العرض، أعني دافيد ستوكمان (David Stockman). وكان ريغان قد نصب ستوكمان، الذي كان وقتذاك في الرابعة والثلاثين من العمر، رئيسا لـ «مكتب الإدارة والموازنة» (Office of Management and Budget, OMB)(*). وستوكمان واحد من المؤيدين المتحمسين لأفكار فريدرش فون هايك، إنه ليبرالي محدث حتى العظم، إنه طموح، ومتطرف لا يعرف الحل الوسط. وكان قد علق على الثورة الريغانية فيما بعد، فكتب في أحد مؤلفاته قائلا: «وبقدر فهمي لثورة ريغان، فإنها تحتم هجمة شرسة على دولة الرعاية الاجتماعية الأمريكية. فبهذا النحو فقط، سيكون بالإمكان تمويل الخفض الكبير للضرائب. ومعنى هذا هو أن الثورة الحقيقية في السياسة الاقتصادية لا مندوحة لها عن مصارعة جيوش المنتفعين من أعطيات واشنطن -أعني الحاصلين على مدفوعات الرعاية الاجتماعية والمحاربين القدماء والمزارعين والمعلمين والموظفين والعاملين في قطاع البناء وغيرهم كثيرين». من هنا، فإنه، وبصفته رئيسا لمكتب الإدارة والموازنة، يحبذ انتهاج سياسة صارمة لا تعرف المهادنة، فهو يتحدث عن وجهة نظره قائلا: «وكانت خطتي تراهن على تسديد الضربة السريعة، الموجعة، بغية تحقيق التعافي طويل المدى». وبعد مرور أربع سنوات ونصف السنة على تنصيبه رئيسا لمكتب الإدارة والموازنة، قدم ستوكمان استقالته من منصبه هذا مفعما بمشاعر الإحباط.

(*) هذا المكتب أنشئ في العام ١٩٢١. وكان اسمه، من قبل أن يعمد الرئيس نيكسون إلى تغييره في العام ١٩٧٠ «مكتب الموازنة» (Bureau of Budget). وتكمن وظيفة هذا المكتب، في المقام الأول، في صوغ المقترحات التي يعرضها الرئيس على الكونغرس بشأن الموازنة الحكومية. ولسنا بحاجة إلى أن نسهب كثيرا في التأكيد على أن وظيفة هذا المكتب لا تقتصر على تنسيق ما تقدمه الوزارات المختلفة من تصورات بشأن الموازنات الخاصة بها، بل هي تتضمن أيضا - خاصة بقدر تعلق الأمر بتقليص الإنفاق - الحق في المشاركة بصوغ الاقتراحات المقدمة بخصوص قوانين الموازنة المختلفة. ويحظى «مكتب الإدارة والموازنة» بأهمية كبيرة بالنسبة إلى الرئيس، وذلك لأنه هو المصدر الذي يزوده بالمعلومات الخاصة بقوانين الموازنة المقترحة من قبل الوزارات المختلفة. [المترجم].

ومع أن ريغان قد أسـهب في الحديث عن «الدولة الرشـيقة»، لم يحقـق هـذه الدولة قط. وبدلا مـن هذا خفض ريغـان، عقب إعادة انتخابه في العام 1984، الضرائب مرة أخرى. وواصل خفض المعدلات الضريبيـة المفروضة على أصحـاب الدخول العاليـة تلبية لتطلعات أولئـك الأمريكيين الذيـن انتخبوه: ففي مطلـع الثمانينيات كان على الأغنياء أن يدفعوا للدولة ضرائب تصل نسـبتها إلى 70 في المائة من الدخـول التي يحصلون عليهـا، وبعد أول إصلاح ضريبي ينفذه ريغان كانت هذه النسـبة قد انخفضت إلى 50 في المائة، وإلى 28 في المائة في نهاية المطاف. وألغى ريغان، في الوقت ذاته، مختلف التسـهيلات، وأغلـق العديد مـن منافذ التهرب الضريبي. وتجدر الإشـارة إلى أن الديموقراطيـين، الذيـن كانوا يهيمنون علـى الكونغرس وقتذاك، قد فرضـوا على المشـروعات أن تدفع ضرائب بقيمـة 120 مليار دولار خلال السـنوات الخمس المقبلة.

إن الإصلاحـات الضريبيـة، المنفـذة مـن قبل ريغـان، نالت إعجاب المحافظـين في كافة أرجاء المعمورة. فالحكومات، سـواء في ألمانيا أو في الهند أو في فرنسـا، حذت حـذو ريغان، فعكفت، في السـنوات التالية، على خفض معدلات الضريبة. ففي نهاية الثمانينيات ومطلع التسـعينيات خفضـت حكومة هلموت كـول (Helmut Kohl) الضرائب المفروضة على المواطنين والمشـروعات. وحتى يومنا الراهن، لايزال كثير من السياسـيين يستشهدون، بنحو مباشر أو غير مباشر، بلافر. فحينما خفضت الحكومة الألمانية المشـكّلة من الحزب الاشـتراكي الديموقراطـي وحزب الخضر الضرائب في العام 2000، كان وزير المالية الاشتراكي هانس آيشل (Hans Eichel) يزعم، بكل إصرار، أن «خفض الضرائب يمول نفسه بنفسه». كما أكد على وجهات النظر هذه باول كيرشـهوف (Paul Kirschhof)، أسـتاذ القانون في جامعة هايدلبيرغ، والمختص بالتشـريعات الضريبية على وجه الخصوص. ولم يسأل أي واحد من القوم عن المسار الدقيق لمنحى لافر. لم يسأل أحد من القوم عن ماهية الوضع الذي يتحقق عنده المعدل الضريبي الأمثل، المعـدل الضريبي الذي يحقق للدولة أعلـى الإيرادات الضريبية:

أتكــون قيمة هذا المعدل 45 في المائة؟ أو 35 في المائة؟ أو 25 في المائة؟ فالاعتقاد بأن الضرائب المنخفضة تحقق النفع المنشــود دائما وأبدا روض جميع القوم وكبح جماحهم.

وهكــذا، فحينما غادر ريغان البيــت الأبيض بعد إقامتــه فيه ثمانية أعوام، كان عدد العاطلين عن العمل قد انخفض بنحو ملموس: فقد جرى اســتحداث 17 مليون فرصة عمل جديدة؛ كما نما الاقتصاد الوطني بنحو 3 فــي المائة وانخفض معدل التضخم من 13.5 إلى 4.1 في المائة. غير أن هذه النجاحات لا يجوز أن تحجب عن أنظارنا النتائج السلبية التي خلفتها هذه السياســة. فقــد ازدادت حدة التباين الاجتماعــي بنحو مثير للفزع: فالأغنيــاء ازدادوا ثراء من جراء تخفيــض العبء الضرائبي عن كواهلهم. أضــف إلى هذا أن الدولة كانت قد أشــرفت على الإفــلاس. ففي نهاية الحقبــة الثانية من حكم ريغان للبلاد كان الدين العام قد ارتفع إلى ضعف المقدار الذي كان عليه في العام 1981، أي عند تسلم ريغان مقاليد الحكم في الولايــات المتحدة الأمريكية. فمديونية واشــنطن كانت قد بلغت، في تلك الحقبة، أكثر من 2 تريليون دولار أمريكي. فبقدر تعلق الأمر بالتمويل بالعجز، بز ريغان الرؤســاء السابقين عليه كافة. وكان العالم الخارجي هو الــذي مول الجزء الأعظم من المال المقترض. ومنذ الحرب العالمية الأولى، كانت هذه هي المرة الأولى التي يستورد فيها الأمريكيون رأس المال من أجل دعــم اقتصادهم الوطني. لقد تحولت الولايات المتحدة الأمريكية في عهد ريغان من دائن إلى مدين: فالعجز في الموازنة الحكومية وميزان الحســاب الجاري كان قد وصل، حينذاك، إلى أعلى مستوياته.

وكان ســتوكمان قد لاحظ فــي وقت مبكر، في العــام 1986 على وجه التعيين، استحالة تحمل الاقتصاد هذه المديونية في الأمد الطويل: «ففي يوم من الأيام، لا بد أن تتبدد ثقة المســتثمرين الأجانب بنقدنا المتناقص القيمــة وبرخائنا الممول من خــلال القروض. إن ناقوس الخطر يدق بلا رحمــة بنا». ولفترة وجيــزة من الزمن، إبان حكم الرئيــس بيل كلينتون، امتنــع الأمريكيون، فعلا، عن مواصلة الاســتدانة. لكــن الرئيس جورج بــوش [الابن] ســرعان ما عاد إلــى النهج الذي انتهجــه ريغان من قبل.

وهكذا، تجلى في العام 2007 صدق تحذير ستوكمان المفزع: ففي هذا العام انفجرت الفقاعة التي قادت البلاد إلى الركود الاقتصادي وتركت الاقتصاد العالمي يترنح.

هلموت كول - التصفية الكبرى

إنه يحذو حذو ريغان، إنه يسير على خطى تاتشر - أضف إلى هذا أنه يحيط علما بأحداث العصور الغابرة. فلأن هلموت كول مؤرخ متخصص، تراه شغوفا بالاستشهاد بوقائع التاريخ. وكان المستشار الألماني هلموت كول قد أعلن في الثالث والعشرين من أبريل من العام 1998 من فوق منصة البرلمان: نعم، إن هذا أمر ممكن التحقق بلا أدنى ريب. وكان كول يقصد هاهنا «قرارا هو أحد أهم القرارات التي اتخذت طوال القرن كله». فقد عزم المرء على إلغاء المارك الألماني - العملة التي كانت عنوانا على المعجزة الاقتصادية التي حققتها ألمانيا عقب الانهيار العظيم الذي عصف بها إبان الحرب العالمية الثانية - والاستعاضة عنها بعملة جديدة كان وزير المالية قد أطلق عليها «اليورو». وفي هذا اليوم كان كول قد قضى في الحكم قرابة 16 عاما. فهو تسلم مقاليد الحكم في ألمانيا في العام 1982، أي في وقت كان فيه ريغان يتولى الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية ومارغريت تاتشر تترأس الوزارة في بريطانيا. وسعى كول إلى أن يحذو حذوهما بكل تأكيد. من ناحية أخرى، فإنه كان قاب قوسين من إنشاء عملة جديدة، من اتخاذ إجراء بعيد التداعيات. فقد قال كول في بيان حكومي: «إن القرار الذي سنتخذه في هذا اليوم يحدد، بنحو جوهري، ما إذا كان بوسع الأجيال القادمة في ألمانيا وأوروبا أن تعيش بسلام دائم وتتمتع بحرية أكيدة، وتنعم بالاستقرار الاجتماعي والرفاهية الاقتصادية أيضا». وكانت الأغلبية العظمى من أعضاء مجلس البرلمان تشارك كول في وجهة نظره هذه: فقد صوت 575 برلمانيا لمصلحة العملة الأوروبية الموحدة، اليورو، و35 ضد هذه العملة وامتنع خمسة عن التصويت.

وبعد مضي ثلاث سنوات ونصف السنة، في الأول من يناير من العام 2002، أصبح اليورو عملة يستخدمها، لأول مرة في التاريخ، 300 مليون مواطن أوروبي في حياتهم اليومية - وهكذا اختفى الفرنك الفرنسي والليرة

الإيطالية والشلن النمساوي والمارك الألماني، وما سوى ذلك من عملات كانت دولها قد انضمت إلى الاتحاد النقدي الأوروبي. وكان اليورو عملة مثيرة للجدل: فمجموعة من وسائل الإعلام والسياسيين كانت تلعن اليورو وتعتبره «نقدا فيه ما في لغة الإسبرانتو (*) (Esperanto) من خصائص». وكان بعض الاقتصاديين قد رجع إلى المحكمة الدستورية ليقدم شكوى ضد اليورو. وكانت الصحيفة الواسعة الانتشار Bild-Zeitung قد تباكت على «عملتنا الألمانية الرائعة». وحذرت صحيفة Frankfurter Allgemeine Zeitung من العملة الجديدة زاعمة أن الاتحاد النقدي الأوروبي «مشروع عظيم الخطر». وحتى رؤساء المصارف المركزية ما كانوا مبتهجين بهذه العملة: فحينما اجتمع، في ربيع العام 1988، رؤساء الدول والحكومات، في مدينة هانوفر الألمانية، ليناقشوا، لأول مرة في التاريخ، مشروع العملة الموحدة، اتصل رئيس المصرف المركزي الألماني كارل أوتو بول (Karl-Otto Pöhl) هاتفيا بزميله الهولندي فيم دويزنبيرغ (Wim Duisenberg) ليسأله غاضبا: «هل لديك علم بفحوى القرار الذي اتفق عليه المجانين؟».

إن القرار الذي اتخذه «المجانين» غير أوروبا بنحو كبير. فهو جعل أوروبا عرضة لمنافسة عالمية لم تشهد، في أي يوم مضى، شبيها لها من حيث الشدة والعواقب. فمنذ الأول من يناير العام 2002 صارت بالإمكان مقارنة الأسعار ومعدلات الأجور السائدة في مجمل القارة، أي صار بوسع الزبائن أن يشتروا السلع بأسعار أدنى، وأصبح بمستطاع المشروعات أن تنتج السلع بتكلفة أقل. على صعيد آخر، نشأت سوق مال عظيمة الأبعاد، نشأت سوق يتعامل فيها الجميع بالعملة نفسها: يتعاملون بالعملة نفسها سواء كانوا مستثمرين أو مصارف أو مشروعات. وصارت نسيا منسيا، المعاملات، باهظة التكلفة، التي كان يتعين التعاقد عليها للتأمين ضد مخاطر تقلبات أسعار الصرف الأجنبي. وفيما كانت المصارف، في سابق الزمن، تعمل داخل حدود الوطن الأم فقط، فإنها صارت، فجأة، تتوسع في خارج وطنها وتشتري هذا المصرف المنافس أو ذلك، وتؤسس، هنا وهناك، العديد من الفروع.

(*) لغة الإسبرانتو (Esperanto)، هي لغة اخترعها طبيب العيون الروسي لودفيك لازارس زمنهوف، لتسهيل وتعزيز التواصل بين الناس من مختلف البلدان. وكان ذلك في أواخر سبعينيات وأوائل ثمانينيات القرن التاسع عشر. [المحررة].

إن اليورو أكبر مغامرة اقتصادية عرفها التاريخ. فمن خلاله خسرت الحكومات جزءا معتبرا مما لديها من تأثير: فهي ما عادت تستطيع خفض قيمة عملاتها الوطنية لدعم التصدير أو للتخفيف من وطأة الركود الاقتصادي. لقد أزاح اليورو الستار بلا هوادة عن كل مناحي الضعف في دول منطقة اليورو. فهو أجبر دول الاتحاد النقدي على تسريع تنفيذ الإصلاحات المناسبة. فلكي تنجح الدول في مواجهة المنافسة على الأسواق، تعين عليها تحرير أسواق العمل، وخفض الضرائب والرسوم، والتخفيف من شدة القيود التي تفرضها الدولة على الاقتصاد. من ناحية أخرى تعين على هذه الدول ضبط مديونيتها. «إن اليورو» وفق ما قاله كول لأعضاء البرلمان الألماني، «يزيح الستار عما في ميزانيات الدول من عجز، ويجبر الحكومات على تنفيذ الإجراءات المستحقة منذ أمد طويل. إن هذه الحقائق تحتم على الدول أن تكيف نفسها مع الواقع الجديد».

منافسة أشد وضغط أكبر وتحرير اشمل للأسواق: إن هذه هي الفكرة التي يقوم عليها اليورو - وهي واحدة من الأفكار الأساسية التي تهتدي بها أوروبا. ففي الخمسينيات والستينيات كانت المنافسة تتم في حدود ضيقة. بيد أن المواطن الأوروبي صار في العام 1987 شاهدا على تجلي فكرة الاتحاد، ففي هذا العام تدارست الدول المشاركة فيما كان يسمى الجماعة الأوروبية (EG) ملف اوروبا الموحدة، وتعهدت بإزالة الحدود القائمة بينها: تعهدت برفع الحواجز الحدودية من أمام الأفراد والسلع. وتطلعت الدول الاثنتا عشرة، المشاركة في الجماعة الأوروبية، إلى أن تفلح في نهاية العام 1992 في إنشاء سوق مشتركة، «تضمن للسلع والأفراد والخدمات ورأس المال التنقل في ربوعها بكل حرية». بهذا المعنى، فإن هذه الدول خلقت، للمشروعات والمصارف والمستثمرين، وللعاملين بأجر أيضا، منطقة اقتصادية موحدة ما كان العالم قد شهد مثيلا لها قط: ففي السوق المشتركة، القائمة بين دول الجماعة الأوروبية، يقطن سكان يزيد عددهم على سكان الولايات المتحدة الأمريكية، وتُنتج سلعا وخدمات تفوق قيمتها قيمة ما تنتجه الأمة الأمريكية. واشتمل الملف الأوروبي على 282 مادة. وكان نائب

رئيس مفوضية المجموعة الأوروبية كارل هاينس نارس (Karl-Heinz Narjes) قد وصف هذه السوق المشتركة بأنها «أعظم عملية تحرير في التاريخ الاقتصادي».

وصارت أوروبا، منذ ذلك الحين، تعمل بنحو مختلف. فالشاحنات تجتاز القارة بسرعة أكبر، وما عاد يتعين عليها الانتظار ساعات وساعات على الحدود، كما اختفت المعايير الكثيرة والمقاييس المختلفة التي سادت في دول الجماعة الأوروبية (EG). أضف إلى هذا وذاك، أنه صار بوسع المصارف وشركات التأمين أن تندمج وأن تؤسس فروعا لها في أي مكان تريد. على صعيد آخر، صارت الحكومات مجبرة على إعلان المناقصات الخاصة بالمشروعات العامة في مجمل أوروبا وليس في الوطن الأم فقط. من ناحية أخرى، تم تحرير أسواق التأمين والنقل والطاقة والاتصالات من القيود الحكومية. وقضت كثير من الشركات الاحتكارية المملوكة من قبل الدولة نحبها. ومن نافلة القول التأكيد هنا على أن اختفاء هذه الشركات الاحتكارية قد انطوى، بالنسبة إلى المواطنين، على نفع كبير في الحالات العامة، وأنه لم يسبب الضرر لهم إلا في حالات نادرة.

وأعادت ألمانيا أيضا النظر في دور الدولة. فكول فرض انسحاب الدولة من المشروعات: «فكلما كانت مساحة انسحاب الدولة من الشأن الاقتصادي أكبر، كانت أعظم كفاءة للنظام الاقتصادي. بهذا المعنى، فإننا لا نريد للدولة نشاطا اقتصاديا أكبر، بل أقل». وفق ما قاله كول في بيانه الحكومي عقب انتخابات العام 1983. واندلعت، على خلفية هذا التقييم، موجة خصخصة شملت مختلف القطاعات: فقد باعت الحكومة الاتحادية حصتها في شركة فولكس فاغن وأسهمها في الشركتين العملاقتين العاملتين في مجال الطاقة VEBA وVIAG (اللتين اندمجتا فيما بعد فتكونت منهما شركة Eon). كما خصخصت الحكومة شركة Salzgitter للصلب والحديد والمصرف العقاري Depfa، الذي انهار بعدما عصفت به انعكاسات أزمة سوق المال في العام 2008، ومحطات البنزين العاملة على الطرق السريعة. بهذا النحو انسحبت الدولة من مشروعات ما عاد لها شأن فيها.

غير أن التحولات التي مرت بها مؤسسة البريد الاتحادية كانت أعظم من كل التحولات التي مرت به المؤسسات الأخرى، وحققت للمستهلكين منافع عظيمة فعلا. فعلى مدى أربعة عقود من الزمن كانت مؤسسة البريد الاتحادية تحدد، بمفردها، الشروط التي يخضع لها المواطنون الألمان عندما يريدون التحدث عبر الهاتف أو يرسلون خطابا بريديا. وكانت هذه المؤسسة تملي على المواطنين نوعية ما يستخدمون في منازلهم من أجهزة هاتف، أعني الأجهزة القبيحة ذات القرص الدوار. وكانت مؤسسة البريد الاتحادية تحتكر السوق، فهي لا منافس لها أبدا. وحتى التسعينيات، كان في مجلس الوزراء وزير مختص، فقط، بإدارة شؤون هذه المؤسسة الخاملة، أعني ما كان يسمى آنذاك وزير البريد. وكانت الدول الأخرى قد سبقت ألمانيا في مضمار تحرير سوق الاتصالات الهاتفية. فالولايات المتحدة الأمريكية كسرت، في منتصف الثمانينيات، شوكة الشركة العملاقة AT&T، هذه الشركة التي كانت تحتكر لنفسها خدمات الاتصالات الهاتفية منذ العام 1913. وهكذا صارت AT&T تواجه، في مطلع التسعينيات، سوقا تعمل فيها 600 شركة منافسة. وجرى في العام 1984 خصخصة شركة الاتصالات البريطانية British Telekom أيضا. فالحكومة البريطانية كانت قد حولتها، حينذاك، إلى شركة مساهمة يجري تداول أسهمها في بورصة لندن. وفي العام 1985 حذا اليابانيون حذو بريطانيا، وحولوا شركتهم العملاقة المختصة بخدمات الاتصالات NTT إلى شركة مساهمة. وسرعان ما اندلعت منافسة قوية شاركت فيها عشرات الشركات، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى تحقق خفض كبير في رسوم المكالمات الهاتفية.

ومع أن ألمانيا تتصف بالبطء في بت ماهية الإجراءات الواجب تنفيذها، لكنها أكثر إتقانا ودقة في تنفيذ ما تقر من إجراءات. فالحكومة الاتحادية فضلت التأني ورأت، في العام 1989، أن الإجراء الصائب يكمن في تجزئة مؤسسة البريد، مرحليا على أدنى تقدير، إلى ثلاثة قطاعات: الخدمات البريدية والمصرف التجاري «بوست بنك» (Postbank) وشركة للاتصالات. بيد أن هذه الإجراءات لا يجوز أن تحجب عن أنظارنا حقيقة

أن مؤسسة البريد قد ظلت حتى ذلك الحين مؤسسة حكومية تسري عليها ما يسري على المؤسسات العامة من قواعد. بيد أن ما يسمى بـ «البرنامج الرقم واحد لإصلاح مؤسسة البريد» أتاح للشركات الخاصة فرصة للعمل في سوق الاتصالات الخلوية. إن برنامج الإصلاح الرقم اثنين هو الذي حقق في العام 1995 التحول المطلوب، فتنفيذا لما جاء في هذا البرنامج تحولت القطاعات الثلاثة، التي تولدت عن مؤسسة البريد الاتحادية إلى شركات مساهمة؛ فبعد مضي عام واحد تقريبا جرى تسجيل شركة التلكوم الألمانية في البورصة. ولأن منافسين جددا دخلوا سوق الاتصالات، لذا انخفضت رسوم المكالمات الهاتفية بنحو عظيم فعلا: فالمواطن الألماني صار يدفع عن مكالماته الهاتفية عُشر المبلغ الذي كانت مؤسسة البريد الاتحادية تتقاضاه منه.

إن سياسة الخصخصة، التي نفذها هلموت كول، قلبت رأسا على عقب، في ألمانيا، التطور الذي ضربت جذوره في النصف الثاني من القرن التاسع عشر: فمنذ ذلك الحين كانت الدولة الألمانية تُجيز لنفسها امتلاك المشروعات الاقتصادية. ففي وقت مبكر، في العام 1876، دأب مستشار الإمبراطورية الألمانية أوتو فون بسمارك (Otto von Bismarck) على الحديث عن «ضرورة تأميم السكك الحديد»، أي أنه تحدث، وقتذاك، عن ضرورة تأميم السكك التي لم تنجح الحكومة حتى الآن - أي بعد مضي أكثر من 130 عاما على حديث بسمارك - في إنجاز عملية خصخصتها. ومهما كانت الحال، فالأمر الذي لا خلاف عليه هو أن السكك الحديد ومناجم الفحم وصناعة الصلب والحديد وصناعة المعدات الحربية قد خضعت لسلطان الحكومة في الإمبراطورية الألمانية. أضف إلى هذا أن حكومة تلك الحقبة هي التي كانت تزود المجتمع بحاجته من الغاز والكهرباء والماء. من ناحية أخرى لمت حكومة فايمار (*) وحكومة الدولة النازية شمل

(*) «جمهورية فايمار» هي أول جمهورية ديموقراطية ألمانية أعقبت انهيار الحكم القيصري بعد اندحار ألمانيا في الحرب العالمية الأولى. وامتد عمر هذه الجمهورية من العام ١٩١٩ إلى العام ١٩٣٣. وكانت برلين هي عاصمة هذه الجمهورية، وجاءت تسميتها «جمهورية فايمار» من اسم المدينة الألمانية «فايمار»، التي انعقد فيها البرلمان الوطني الذي شرع لألمانيا دستورا ديموقراطيا جديدا. وانهارت هذه الجمهورية عقب تسلم هتلر زمام الحكم في ألمانيا العام ١٩٣٣ [المترجم]

المشاريع الحكومية المختلفة وخلقت منها شركات حكومية عملاقة، كان منها على سبيل المثال وليس الحصر، شركة المنتجات الكيميائية IG Farben وشركة فولكس فاغن المتخصصة بإنتاج السيارات (Volkswagen). واحتفظت الدولة لنفسها، بعد الحرب العالمية الثانية، بملكية العديد من الشركات. وجاء في البرنامج الذي نشره في العام 1947 الحزب المسيحي (CDU)، [أي الحزب ذو النزعة المحافظة، المترجم] أن الحزب يريد أن «يضع حدا للمساعي الرامية إلى تحقيق الربح والسلطان الرأسماليين» وأنه لهذا السبب يتطلع إلى تأميم المناجم واقتصاد الطاقة وما سوى ذلك من صناعات استراتيجية. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الحزب قد تراجع عن وجهة نظره هذه بعد فترة وجيزة من إعلانها. كما تخلى الحزب الاشتراكي الديموقراطي (SPD)، في وقت متأخر نسبيا، في العام 1959 على وجه التحديد، عن مطالبته بضرورة تأميم أهم صناعات البلاد، فقد جاء في البرنامج الذي أقره الحزب في العام 1959 في غوديسبيرغ (Godesberger Programm): «إن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج يجب أن تحظى بحماية ورعاية الدولة، ما دامت لا تعيق خلق نظام اجتماعي عادل».

غير أن الدولة الألمانية تخلت عن ملكيتها للمشروعات بتردد ملحوظ في بادئ الأمر. فهي اكتفت في العام 1959 بالتخلي عن ملكيتها لشركة Preussag، هذه الشركة التي صار اسمها TUI في اليوم الراهن، وباعت في العام 1961 أسهمها في شركة فولكس فاغن، وفي العام 1965 نحو نصف ما لديها من أسهم في شركة VEBA. ومن هذه الأمثلة يتبين لنا بجلاء أن أرهارد نفسه ما كان راغبا في التخلي كلية عن ملكية المشروعات. وينطبق الأمر ذاته على المستشارين الاشتراكيين فيلي براند وهلموت شمت. فما حدث في هذه الحقبة كان تطورا يتناقض كلية مع متطلبات سياسة الخصخصة: ففي السبعينيات مضت الدولة في بناء المساكن لذوي الدخول المتواضعة، وأخذت بلديات المدن والقرى تبني المجموعات السكنية والأحياء الجديدة، أي أن الدولة كانت قد عقدت العزم على الظهور بمظهر «فاعل خير» لا يكتفي بتأمين المواطنين ضد البطالة والمرض فقط، بل ويوفر لهم، من خلال مشروعاته المختصة ببناء المساكن، الشقق السكنية

أيضا. ولكن، سرعان ما اتضح أن دولة الرعاية الاجتماعية تكفلت بأداء ما لا طاقة لها على النهوض به - ليس في مجال بناء الشقق السكنية فقط، بل وفي مجالات أخرى أيضا. فكثير من المهام، التي اضطلعت الدولة بأدائها، جرى تمويله من خلال القروض.

إن كثيرا من هذه الشقق السكنية معروض للبيع حاليا. فبما أن البلديات تعاني ضائقة مادية كبيرة، لذا لا مندوحة لها عن التخلي عن ملكية هذه الشقق. ومن حين إلى آخر، تقع هذه الشقق في فخ هذا المستثمر المالي أو ذاك: فعلى سبيل المثال باعت ولاية فستفاليا (Nordrhein - Westfalen) في يونيو العام 2008 نحو 93 ألف شقة سكنية للمستثمر الأمريكي المسمى صندوق وايت هول (Whitehall). واحتجت جمعية المستأجرين على بيع هذه الشقق، «لذلك المستثمر، على وجه الخصوص، الذي هو ليس إلا جرادة تريد التهام كل ما تستطيع التهامه من أرباح». بيد أن المواطنين كانوا أكثر غضبا، حينما تناهى إلى سمعهم أن مدينة دريسدن قد باعت في العام 2006 للشركة الأمريكية فورترس (Fortress) 47600 شقة سكنية. وكانت هذه الصفقة فرصة مناسبة لأن تتخلص دريسدن من كل ما بذمتها من ديون، ولأن يكتسب مواطنو ألمانيا الشرقية تجربة جديدة تضاف إلى التجارب التي مروا بها عقب توحيد الدولتين الألمانيتين. ففي التسعينيات شهد هؤلاء المواطنون بأم أعينهم الأساليب التي انتهجتها المؤسسة المكلفة بالوصاية على ثمانية الآلاف والخمسمائة مصنع في ألمانيا الشرقية. فهذه المؤسسة باعت المئات من هذه المصانع بأبخس الأثمان، وفككت الآلاف منها وتسببت في تسريح مئات الآلاف من العاملين في هذه المصانع.

كما باءت بالفشل عمليات أخرى من عمليات الخصخصة. فمحطات البنزين العاملة على الطرق السريعة انتقلت ملكيتها من مستثمر مالي إلى آخر بلا انقطاع. على صعيد آخر، رفض رئيس الجمهورية التصديق على قانون يجيز للحكومة بيع المؤسسة المكلفة بالسيطرة على حركة الملاحة الجوية، وذلك اعتقادا منه أن هذا القانون يشكل مخالفة صريحة لروح الدستور. من ناحية أخرى، أُممت ثانية المطبعة الحكومية المتخصصة بطباعة جوازات السفر والهويات والأوراق النقدية. ومن جانب آخر، تخلت

الحكومة، حتى هذا الحين على أدنى تقدير، عن خصخصة السكك الحديد وتحويلها إلى شركة مساهمة. وعموما، يمكن القول إن نشوة بيع أملاك الدولة قد تبخرت بنحو كبير. فقد تعزز الاقتناع بأن الدولة تستطيع بيع كثير مما هي ليست بحاجة إليه، لكنها أيضا، تستطيع إنجاز مهام كثيرة لا قدرة للاقتصاد الخاص على إنجازها بنحو أفضل. فسواء تعلق الأمر بإنتاج الصلب والحديد والسيارات والطاقة أو بالاتصالات الهاتفية، الأمر الذي لا خلاف عليه هو أن شركات القطاع الخاص أفضل قدرة على إنجاز هذه المهام. أما الدولة، فإنها مطالبة بالتركيز على تلك المهمات التي هي من صلب اختصاصها، وفي كثير من الأحيان من صلب وظيفتها السيادية، أعني مهمات من قبيل: إدارة السجون والسيطرة على حركة الملاحة الجوية وحماية الحدود وتزويد المواطنين بالهويات وجوازات السفر وما سوى ذلك من مهمات مشابهة.

وكان خليفة كول يفكر بنحو مشابه بقدر تعلق الأمر بما نحن في صدد الحديث عنه: فغيرهارد شرودر (Gerhard Schröder) أيضا أنجز، خلال حكمه البلاد، العديد من عمليات الخصخصة وتخلى عن جزء كبير من الأسهم التي تمتلكها الدولة في شركة البريد وشركة الاتصالات الألمانية وميناء فرانكفورت الجوي. أضف إلى هذا أن شرودر قد نجح في تنفيذ إصلاح ضريبي حاول كول تنفيذه في السنة الأخيرة من حكمه، لكن محاولته باءت بالفشل - فبرنامج الإصلاح هذا كان، بالنسبة إلى المواطنين، والمشروعات على وجه الخصوص، هدية بلغت قيمتها بضعة مليارات من اليورو.

غيرهارد شرودر - رفيق اشتراكي يتعاطف مع أصحاب رأس المال

إنها واحدة من القصص النادرة التي كثيرا ما تتناقلها الألسن في قاعات البورصات؛ إنها واحدة من القصص التي لا يدري المرء إن كانت حقيقة واقعة أم أنها من محض الخيال. ففي الحادي والعشرين من ديسمبر من العام 1999 تهامس المتعاملون في الوول ستريت بأن الحكومة في ألمانيا تعد العدة لتنفيذ مشروع عظيم لتخفيض الضرائب بمقدار يصل إلى مليارات

الماركات الألمانية هدية منها للمصارف وشـركات التأمين. واتصل، هاتفيا، في حدود الساعة الرابعة من عصر ذلك اليوم أحد السماسرة العاملين في البورصـة بتوماس مايـر (Thomas Mayer) – كبير الاقتصاديين العاملين في أوروبا لدى غولدمان سـاكس (Goldman Sachs) – ليسـأله عما إذا كان قد سـمع شيئا عن عزم الحكومة الألمانية تقديم هدية كبيرة للشركات والمشروعات على شكل تخفيض كبير في العبء الضريبي. بيد أن المواطنين في ألمانيا ما كان لديهم علم بشيء من هذا القبيل.

ومهما كانت الحال، فالأمر الأكيد هو أن المستشار غيرهارد شرودر ووزير المالية هانس آيشل قد عرضا، قبل ثلاثين ساعة من تهامس السماسرة في الوول ستريت بالإشاعة، أكبر إصلاح ضريبي عرفته ألمانيا الاتحادية عبر التأريخ. فهما كانا يريدان تخفيف العبء الضريبي عن كاهل المواطنين بنحو 70 مليار مارك ألماني، أي تخفيفه عن كاهل العاملين بأجر والمسـتخدمين والحرفيين وأصحاب الصناعات الصغيرة والمتوسطة والشركات العملاقة أيضا. وكان المراد هو تخفيض المعدل الضريبي الخاص بأصحاب الدخول المتدنيـة من 23،9 إلى 15 في المائة، ومن 53 إلى 45 في المائة بالنسـبة إلـى أصحاب الدخول العالية. وكانت هـذه التوجهات تخالف مضمون ما أعلنه الحزب الاشتراكي الديموقراطي في حملته الانتخابية. بيد أن الثورة الحقيقية لا تكمن في مقدار الخفض المراد تحقيقه، بل فيما كتبه شـرودر وآيشل بين السطور.

فقد وردت بين السـطور جملة أحدثـت انقلابا في الاقتصاد الألماني. فهذه الجملة أهم بكثير من كل الإصلاحات الأخرى، التي نفذتها الحكومة الائتلافية المكونة من الاشـتراكيين والخضر، في مجال نظام التأمين على المعاشـات التقاعدية، وفي مجال المدفوعات التحويلية التي يحصل عليها العاطلـون – في الأجـل الطويل – عن العمـل (Hartz IV)؛ فهذه الجملة أقرت بأن: «الأرباح الناشـئة عن قيام شـركة مسـاهمة ببيع ما لديها من أسهم في شركة مساهمة أخرى، لا تخضع للضريبة». ومغزى هذه الجملة هو أن الشـركات العملاقة، التي تبيع جزءا من المشروعات التابعة لها، ما عادت مكلفة بدفع ضريبة على ما حققت من إيرادات. فشـرودر وآيشـل

يفتحان هنا الأبواب على مصاريعها من أمام الشركات العملاقة لأن تبيع وتشتري، بلا تحمل أي عبء ضريبي، شركات أخرى تُشغل عشرات الآلاف من العمال. وهكذا، وعلى خلفية قرار شرودر وآيشل، راحت الشركات العملاقة تراهن على بيع وشراء المشروعات كما لو كانت في صالة قمار عظيمة.

وبعدما وضع السمسار في بورصة نيويورك سماعة الهاتف في مكانها، حاول ماير التحدث إلى أحد معارفه في وزارة المالية الألمانية. غير أن هذا ما كان بالإمكان الاهتداء إلى مكانه. في اليوم التالي، في صبيحة يوم الخميس، تمكن ماير فعلا من التحدث إليه. وكان هذا الموظف قد أكد لماير أن الإشاعة المتداولة حقيقة لا مجال للشك في صدقيتها. وسرعان ما اتقدت الحماسة في البورصات. ففي خلال بضع دقائق ارتفعت أسهم المصرف الألماني دويتشه بنك Deutsche Bank وشركة التأمين العملاقة Allianz وDresdner Bank وشركة إعادة التأمين Münchner Rück بمقادير تراوحت بين 10 و12 في المائة، لا بل بلغت نحو 15 في المائة في بعض الأحيان. وليس ثمة شك في أننا هنا إزاء ارتفاع جنوني في أسعار أسهم الشركات. واستبشر المستثمرون خيرا بالتدبير الذي اتخذه شرودر وآيشل وبمستقبل ألمانيا الزاهر.

وكان هذا التدبير قد أنهى التشابكات وعلاقات التبعية المتبادلة التي كانت من الملامح التي اتسم بها الاقتصاد الألماني منذ عقود عديدة من الزمن. فهذه التشابكات والعلاقات المتبادلة خلقت شبكة محكمة تتكون من مجالس مديرين ومجالس إدارة تسود بين أعضائها أواصر صداقة حميمة وعلاقات تضمن ألا يفرط الواحد منهم بالآخر إلا ما ندر، ويبرمون، خفية، اتفاقيات لا تنسجم مع متطلبات المنافسة الحقيقية، وذلك رغبة منهم في إعفاء مشروعاتهم من تنفيذ التحولات الضرورية. فهذه الشبكة المحكمة تخيم على كبرى مصارف ألمانيا وعلى كبرى شركات التأمين الألمانية. فهذه المصارف والشركات ليس لديها حصص في مشروعات لا تعد ولا تحصى فقط، بل هي متشابكة فيما بينها تشابكا لا يتيح للإنسان العادي معرفة من هو الأصل ومن هو الشقيق والتابع والحليف في هذه الشبكة.

إن سلطان هذا الكارتل هو الأمر الذي قرر الحزب الاشتراكي الديموقراطي تفكيك عراه وكسر طوقه. وليس ثمة شك في أن هذا الإجراء قد انطوى على نفع كبير. بيد أن الأمر الأكيد ايضا هو أن النهج الذي سار فيه شرودر وآيشل ليس بالنهج المعتاد: فهما لا يفرضان شيئا معينا على المصارف والشركات، بل يراهنان على كفاءة السوق. فهما يريدان، من خلال الإعفاء الضريبي المذكور حفز المصارف والشركات إلى بيع ما لديها من أسهم في المشروعات الأخرى. وبهذا الإعفاء الضريبي حقق الاثنان ما لم يجرؤ على التفكير فيه حتى أكثر قادة المشروعات جسارة وإفراطا في الأمل. فهؤلاء كانوا يتوقعون أن تفرض الحكومة على الإيرادات التي يحققونها من بيع المشروعات التابعة معدلا ضريبيا يبلغ 30 في المائة، أو 20 في المائة في أفضل الأحوال. وهكذا، لم يستطع هؤلاء القادة تصديق ما تناهى إلى سمعهم من خبر يفيد بأن الحكومة قد أعفتهم مائة في المائة من دفع الضريبة على هذه الإيرادات. وفي الواقع، فإن الحكومة ما كانت بحاجة إلى هذا الإعفاء لحفز الشركات العملاقة على بيع حصصها في المشروعات الأخرى. لقد نفذت الحكومة ما هو أكثر من التدبير الواجب.

ومهما كانت الحال، فقد تخلت الشركات العملاقة، في بادئ الأمر بتردد ملحوظ ومن ثم بخطى متسارعة، عن حصصها في المشروعات الشقيقة والتابعة. فقد راحت الشركات العملاقة تبيع ما كانت تمتلكه منذ عشرات السنين، وصارت تعلي من شأن تعظيم قيمة أسهمها (Shareholder - Value)، أي من شأن المبدأ الذي يفرض عليها أن تعمل كل ما بوسعها لرفع قيمة أسهمها إلى أعلى قدر ممكن. على صعيد آخر، كان الإعفاء الضريبي إشارة تفيد بأن على الشركات والمشروعات أن تفكر، من الآن فصاعدا، بمصلحتها في المقام الأول، وليس بمصلحة العاملين لديها أو بمصلحة الوطن الأم. ومن يمعن النظر في طبيعة الشركات الموجودة حاليا في ألمانيا، يلاحظ بيسر أن هذه الشركات قد أمست أكثر رشاقة من قبل، وأكثر استقلالية أيضا. فالمؤسسات الثلاث Deutsche Bank وDresdner Bank وAllianz باعت أغلبية ما لديها من حصص في المشروعات الأخرى؛ وحذت حذوها الشركات العملاقة الثلاث الأخرى، فهذه أيضا باعت كثيرا مما لديها من حصص في المشروعات الشقيقة والتابعة.

وبإعفائهما الشــركات من دفع الضريبة المذكورة، ساهم شرودر وآيشل في ظهور طراز جديد من قيادات الشــركات: في ظهور قيادات تهتم، في المقام الأول، بإدارة المحافظ الاســتثمارية، قادة لا يفقهون كثيرا في طبيعة الســلع التي ينتجونها؛ لكنهم خبراء حقيقيون في أمثل الطرق التي ينبغي بهم سلوكها عند بيع أو شراء مشروع معين. إن القائد المهتم بإدارة المحفظة الاســتثمارية ذو طبيعة معاكسة للطبيعة التي جُبل عليها، سابقا، أصحابُ الشــركات، أعني أولئك الذين كانوا يرون أنهم يتحملون مسؤولية عظيمة حيال العاملين لديهم وحيال عائلات هؤلاء العاملين. إن القائد المهتم بإدارة المحفظة الاســتثمارية لا تحركه العواطف ولا يعير أهمية لغير سعر السهم في المقام الأول. إنه لا يهتم بصيانة الســمعة الحسنة التي حازتها الشركة على مدى أجيال كثيرة. فبالنســبة إليه، فإن الأمر الأهم من هذه السمعة هو أن تقوم شــركة للدعايــة والإعلان بالتوصل إلى اســم طنان، مجهول المغزى، لشركته التي انتُزعت منها مشروعاتها الشقيقة والتابعة.

وشــجع الإعفاء الضريبي المذكور على ظهور شيء جديد في الساحة: فمن خلال هذا الإعفاء حفز شــرودر وآيشــل على أن تظهر في الســاحة الألمانية تلك المؤسســات، على وجه الخصوص، التي شبهها رئيس الحزب الاشــتراكي الديموقراطي فرانس مونتفيرنك (Franz Müntefering) في العام 2005 بـ «الجراد» (*). فهذه المؤسســات رأت، بين ليلة وضحاها، أن شراء مشــروع ألماني وإصلاح حال هذا المشروع وبيعه، بعد بضع سنوات، مــن غير تحمل أي عبء ضريبي، إنما هــي عملية تنطوي على نفع وفير. وكان هذا «الجراد» قد عشش في شركات متوسطة الحجم من قبيل شركة Grohe المتخصصــة بإنتاج لوازم الحمامات والمطابخ أو من قبيل شــركة Märklin المتخصصــة بإنتــاج قطارات مصغرة مســتوحاة من القطارات المتعارف عليها. كما اشــترت هذه المؤسسات «الجراد» شركات متخصصة فــي إنتاج الملابس من قبيل شــركة Boss المشــهورة، وراحــت تتطلع إلى شــراء شركات عملاقة مسجلة في الداكس (Dax)، أي في مؤشر بورصة فرانكفورت المشــتمل على أكبر ثلاثين شــركة في ألمانيــا. وكان صندوق

(*) أي صناديق المخاطر أو التحوط كما تسمى أيضا. [المترجم].

المخاطر البريطاني The Children's Investment Fund، والمسمى اختصارا «TCI»، قد اشترى جزءا من أسهم شركة البورصة الألمانية (Die Deutsche Börse) وأصر بنجاح على تنحية رئيس مجلس المديرين ورئيس مجلس الإدارة من منصبيهما. من ناحية أخرى نجحت شركة Blackstone الأمريكية في إبرام صفقة بلغت قيمتها بضعة مليارات من اليورو. فبموجب هذه الصفقة، باعت الحكومة الألمانية قسما من الأسهم التي تمتلكها في شركة التلكوم الألمانية. وإذا كان تحقيق الربح المنشود يحتم تسريح عشرات الآلاف من العاملين، فإن المستثمرين الماليين لا يتوانون لحظة واحدة في تنفيذ هذا الإجراء. من هنا، لا غرو أن تزداد حياة العاملين معاناة من يوم إلى آخر. فشركات «الجراد» ترى، أيضا، أن مصلحتها فوق الجميع. وعلى خلفية هذه الحقائق، لا عجب أن تضعف، بنحو متواصل، علاقات الترابط بين الاقتصاد والعمال الساهرين على خدمته.

وبصفته سياسيا يريد إصلاح الوضع القائم، لا يتمسك شرودر بمنهج واحد عن عقيدة وإيمان. فهو لا يعير أهمية للنظريات المهيمنة على الساحة - لا يعير أهمية لأفكار كينز بشأن الدولة التدخلية، هذه الأفكار التي يؤمن بها غريمه أوسكار لافونتين، ولا لنموذج فريدمان القائم على ضرورة تدخل الدولة بأدنى قدر ممكن، أي النموذج الذي تبناه كثير من أعضاء الحزبين المسيحيين (Union) والحزب الليبرالي (FDP). فالمستشار شرودر ينظر تارة صوب اليسار وتارة أخرى ناحية اليمين، وذلك تلبية لمتطلبات الاستمرار في الحكم ووفق توجهات الرأي العام. أي، وبعبارة واحدة، أنه مصلح بلا أساس أيديولوجي. وربما كانت الواقعة التي حدثت في إحدى أمسيات ديسمبر من العام 1998، أعني الواقعة التي حدثت على هامش اجتماع مجلس الاتحاد الأوروبي في فينا، خير شاهد على ما نقول. ففي أمسية اليوم الأول من أيام المداولات التي أجراها أعضاء الاتحاد الأوروبي، جلس شرودر ومعه وزير المالية لافونتين ووزير الدولة للشؤون المالية هاينر فلاسبك (Heiner Flassbeck) في بار فندق أمبريال. وبعد برهة وجيزة، انضم إليهم بضعة من أصحاب مشروعات متوسطة، كانوا قد عادوا لفورهم من سهرة قضوها في أوبرا المدينة. وسرعان ما ناداهم شرودر، وفي ذهنه

لافونتين وفلاسبك قائلا: «اشرحوا لهذين السياسيين اللذين يقيمان الأمور من وجهة نظر التحليل الاقتصادي الكلي (macro economics) المشكلات التي تعاني منها المشروعات الألمانية متوسطة الحجم». والتحليل الاقتصادي الكلي ما كان يستقطب نظر شرودر. فهو، خلافا للافونتين وفلاسبك، ما كان يعتقد أن واجبه يحتم عليه ترويض أسواق المال العالمية. إنه يفضل الاهتمام بالمشروعات متوسطة الحجم وبالتواصل مع رؤساء مجالس الإدارة، وهو يمسك السيجار بيد، وباليد الأخرى كأسا ملؤها النبيذ الأحمر. من هنا، فإن السعادة غمرت شرودر حينما استقال لافونتين في مارس من العام 1999. فمن الآن فصاعدا، لم يعد ثمة عائق يعيقه عن أن يكون رفيقا اشتراكيا يتعاطف مع أصحاب رأس المال، من أن يكون رفيقا يتصرف تصرفا وليد اللحظة والساعة، تارة مع هذا الطرف وتارة أخرى مع الطرف الآخر.

ويكمن السبب الذي يدعو شرودر إلى التأرجح بين التيارات المختلفة في السببين التاليين. السبب الأول هو أن شرودر غير واثق بما إذا كان حزبه سيدعمه في كل الظروف. فكلما ازداد تأرجحه بين وظيفته كمستشار ودوره كرئيس للحزب الاشتراكي، كانت أعظم شكوك الجناح اليساري في الحزب بشأن نوايا شرودر الحقيقية. فاليساريون بحاجة إلى شخصية تجسد تطلعاتهم بنحو واضح لا غبار عليه، بحاجة إلى شخصية شبيهة بشخصية لافونتين؛ ومن نافلة القول الإشارة هنا إلى أن شرودر لم يستطع، قط، تجسيد هذه الشخصية. من هنا ازداد التذمر من سياسته. أما السبب الثاني، فإنه يكمن في أن شرودر كان ملزما بمسايرة حزب الاتحاد المسيحي ذي الأغلبية في مجلس الاتحاد(*)، أغلبية تفوقت بصوت واحد فقط في بادئ الأمر، وبالعديد من الأصوات فيما بعد. فهو كان مجبرا على تنفيذ الحلول الوسط؛ فمن دون الحلول الوسط ما كان شرودر قادرا حتى على تنفيذ مشروع واحد من مشاريعه الإصلاحية.

وعلى الرغم من الاعتراضات الكثيرة، واصل شرودر مساعيه الإصلاحية وهو مكبل بالحرج الذي يسببه له الوضع القائم. فسعيه إلى تنفيذ ما نفذ من إصلاح ضريبي عكس، في الواقع، حاجة الحزب

(*) أي المجلس الممثل للولايات الألمانية المختلفة والذي هو شكل من أشكال مجالس الشيوخ أو الأعيان في كثير من دول العالم. [المترجم].

الاشتراكي إلى برنامج يتفادى من خلاله سلسلة الخسائر التي مني بها في انتخابات الولايات المختلفة. ولهذا السبب، بالذات، راح الرفاق اليساريون يناقشون، في صيف العام 1999، إمكانية إعادة تشريع تلك الضريبة على الثروة، التي كانت المحكمة الدستورية قد أفتت بعدم شرعيتها في ماضي الزمن. إن شرودر ما كان يفكر، في تلك الأيام، بالصراع الطبقي، بل كان يركز اهتمامه على استقطاب الناخبين من خلال التخفيضات الضريبية.

وجاء، من ثم، دور إصلاح نظام المعاشات التقاعدية. فواقع الحال أثبت أن تعهد نوربت بلوم (Norbet Blüm) – وزير العمل في حكومة كول - بأن «المعاشات التقاعدية مضمونة مائة في المائة» لا يقوم على أساس متين بالمرة. فكل المؤشرات أبانت بشكل قاطع أن عدد المتقاعدين يتفوق على عدد دافعي أقساط التأمين الاجتماعي، وأن هذا التفوق سيزداد وخامة مع مرور الأيام. وعلى خلفية هذا التطور، اختارت حكومة شرودر الائتلافية أن تحذو حذو البرنامج الذي نفذه السويديون: فهي خفضت معاشات التقاعد المدفوعة من صندوق الضمان الاجتماعي الحكومي ومنحت المواطنين تسهيلات ضريبية تحفزهم على التعاقد مع شركات التأمين الخاصة للحصول على معاشات تقاعدية إضافية، دخلت التاريخ باسم «معاشات ريستر»، نسبة إلى وزير العمل فالتر ريستر (Walter Riester). وبهذا النحو بدأ الحزب الاشتراكي على وجه الخصوص بتنفيذ تحول جذري لم تكن له سابقة قط في ألمانيا: فقد تخلت الدولة عن تعهدها بتأمين متطلبات الحياة الكريمة لكل الأفراد وطوال الحياة. فالمواطنون صاروا مجبرين على اتخاذ التدابير الشخصية لتأمين مستقبلهم. ومهما كانت الحال، فإن معاشات ريستر التقاعدية الخاصة بالعمال والمستخدمين، ومعاشات رورب – نسبة إلى عضو المجلس الاستشاري لدى الحكومة الاتحادية بيرت رورب (Bert Rürup) – الخاصة بأصحاب المهن الحرة، قد أمست، منذ ذلك الحين، من جملة البضائع المالية الأساسية التي تبيعها المؤسسات المالية المتخصصة بهذا الشأن. وهكذا أجبر الحزب الاشتراكي، على وجه الخصوص، المواطنين الألمان على إمعان النظر في الفرص المتاحة لاستثمار أموالهم: فقد صار عليهم أن يختاروا ما بين استثمار أقساط التأمين في صناديق الاستثمار أو في أسهم الشركات أو على هيئة تأمين على الحياة، أو في صيغة معاشات ريستر أو رورب.

وصار يُطلق على الثورة الثالثة التي قادتها حكومة شرودر اسم هارتس (Hartz) أو بالأحـرى: هارتس واحد إلـى هارتس أربعة. والملاحظ هو أن هذه الإصلاحات الخاصة بسوق العمل لم تكن سوى حصيلة الحل الوسط لا غير. وكانت هذه التدابير الإصلاحية من بنات أفكار بيتر هارتس (Peter Hartz)، رئيس اللجنة التي كلفتها الحكومة بإيجاد الحلول الناجعة لإصلاح الحال في سـوق العمل. ويعمل بيتر هارتس، في الأحوال العادية، رئيسـا لدائرة شـؤون العاملين في شـركة فولكس فاكن. وكان الرفاق في الحزب الاشـتراكي قد أخبروا المواطنين بنصف الحقيقة فـي الحملة الانتخابية التـي خاضوها من قبل، أي فـي صيف العام 2002. فقد أخفوا عنهم أن الموازنة الحكومية تعاني عجزا يبلغ 20 مليار يورو. من هنا، فقد كان على شرودر وآيشـال أن يعثرا على أسلوب يمكنهما من التعامل مع هذا العجز بنجاح. وعلى خلفية هذا المسـعى، نشـأت الخطة المسـماة «برنامج العام 2010» (Agenda 2010). وفـي بادئ الأمر، أي مـن قبل أن يُطلق عليها هذا العنوان، كانت هذه الخطة مجرد برنامج تقشـفي. وكيفما اتفق، فبعد برهة وجيزة من الزمن، أي بعدما عُرفت هذه الخطة ببرنامج العام 2010، فإنها أثارت لدى المواطنين حنقا لم يثره لديهم أي إجراء آخر.

وكانـت فكـرة هذه الخطة قد ولـدت في مكتب المستشـار في الأيام المتأخرة من خريف العام 2002. ففي ذلك الزمن كان الاقتصاد في وضع متأزم والبورصة في حال لا تحمد عليها والمعنويات في المشاريع قد تدنت إلى مستويات مثيرة للفزع. وما كان للمستشار بد من العثور على مخرج من هذا الوضع المتردي. وفي غضون هذا الوضع، سرب المقربون من المستشار في نهاية العام 2002 ومطلع العام 2003 إلى وسـائل الإعلام ورقة عمل تتضمن الخطوط العريضة لإصلاحات لا علاقة لها البتة بالتعهدات التي قطعها على نفسـه الحزب الاشـتراكي. وكيفما اتفق، ففي الرابع عشـر مـن مارس من العام 2003 عرض شـرودر على البرلمان الاتحادي برنامج 2010. ففي تمام الساعة التاسـعة من صباح ذلك اليوم تقدم شرودر إلى المنصة، وبيده مخطوطة كان قد انكب على كتابتها، طوال الليلة المنصرمة، وزير مكتب المستشـار فرانك فالتر شتاين ماير وبضعة أفراد درجوا على

كتابة خطابات المستشار. وكان شرودر قد أدخل التعديلات على المخطوطة المرة تلو المرة، واقتصر خطابه على تناول الموضوعات الجوهرية: على تناول الإصلاحات القادرة على تغيير أوضاع البلاد بنحو جذري. وكان شرودر قد شطب شرح الأسباب التي تجعل هذه الإصلاحات أمرا لا مفر منه. ويا ليته كان قد احتفظ بهذا الشرح في خطابه. فربما كان قد نجح في إقناع الألمان بأهمية خططه.

بدلا من هذا، ترك المستشار الوقائع تتحدث عن نفسها. فقد أعلن أنه سيعرض على الملأ برنامجا لإصلاح النظام الصحي يفرض على المواطنين تضحيات أكبر – وغني عن البيان أن المستشار كان قد أعلن برنامجا لم يفلح في تحقيقه قط. كما أعلن عزمه على خلخلة قانون العمل الذي يفرض على أرباب العمل أن يلتزموا بمدة إخطار معينة من قبل أن يسرحوا العامل، وعلى تبسيط الضريبة التي تفرضها البلديات على أرباح الشركات والمهنيين – علما أن المستشار قد نجح في تنفيذ الأمرين على الرغم من الاعتراضات القوية التي حاولت صده عن مشروعه هذا. من ناحية أخرى، كان المستشار قد أعلن إصرار حكومته على تغيير الوضع القائم في سوق العمل تغييرا جوهريا – وهو إعلان بمشروع كان قد تسبب في تنحيته عن السلطة في ألمانيا بنحو نهائي. وبغض النظر عن هذا كله، فإن شرودر واصل حديثه قائلا: «إننا سنخفض ما تتحمله الدولة من مدفوعات تحويلية وسنشجع الأفراد على أن يتحملوا قسطا كبيرا من المسؤولية، وأن يتدبروا شأنهم بأنفسهم». وليس بخاف أن هذه الكلمات ما كانت تنطوي على أي لهجة منبرية، أو خطاب طنان رنان.

ولم ينطل مغزى كلمات شرودر على غالبية المواطنين. فهؤلاء لمسوا لمس اليد القسوة التي انتابت خطابه وبرنامجه 2010. وكانت النقابات العمالية والجناح اليساري في الحزب الاشتراكي قد اتخذوا موقفا مناوئا لم يفلح شرودر في السيطرة عليه إلا بعد جهد جهيد. بيد أن هذه الجهود لم تستطع الحيلولة دون إقدام العديد من أعضاء الحزب الاشتراكي على ترك الحزب والتحول إلى التنظيمات المتمردة التي سيتألف منها، لاحقا، حزب اليسار (Die Linkspartei). وكان شرودر قد أكره البلاد وحزبه في صيف العام

2005، أي قبل انتهاء الدورة التشريعية، على خوض انتخابات جديدة، يتبين من خلالها بجلاء ما إذا كانت أغلبية المواطنين لاتزال تدعم برامجه الإصلاحية. لكن مشروعه هذا باء بالفشل في نهاية المطاف. فهو خسر الانتخابات وتنحى عن السلطة وتسلمت أنجيلا ميركيل (Angela Merkel)، زمام الحكم في ألمانيا في خريف العام 2005، واستطاعت تحقيق نفع كبير من الإصلاحات التي نفذتها حكومة شرودر الائتلافية، ففيما زاد عدد العاطلين عن العمل على 5 ملايين عامل في فبراير من العام 2005، انخفض هذا العدد في أكتوبر من العام 2008 إلى أقل من ثلاثة ملايين عامل.

إن شرودر لم يكن في وضع أفضل من الوضع الذي يعيشه كثير من المصلحين المتطرفين. فبينما هم على اقتناع تام بأنهم ينفذون ما يجب تنفيذه، عجزوا عن خطب ود غالبية الناخبين. فهم لا يستطيعون مواصلة البقاء في الحكم إلى أن تعطي مشاريعهم الإصلاحية ثمارها. فالمواطنون يأخذون الجانب المؤلم في هذه الإصلاحات، وليس الفرص الكبيرة التي تنطوي عليها مشاريع الإصلاح. وفي أول سنتين من حكمه للبلاد استطاع شرودر تجاهل هذه الحقيقة، فألمانيا عاشت حقبة ازدهار اقتصادي ملحوظ: فقد جرى تأسيس المئات من الشركات المساهمة الفتية، وحققت أسعار أسهم الشركات ارتفاعات كبيرة، ونما الاقتصاد بمعدلات معتبرة وكسبت الشركات العملاقة أرباحا طائلة. فالعالم كان يعيش، حينذاك، حقبة الاقتصاد الجديد (New Economy)، أي حقبة ازدهرت فيها الرأسمالية ازدهارا رائعا حقا وحقيقة.



4

ازدهار الرأسمالية

«نحن قادة العالم بلا منازع»
بيل كلينتون
رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، 1998

«الجميع واثقون بأن خط المسيرة لن يكون غير المضي قدما وحث الخطى نحو مصاف أعلى. ومع أن هذا الاعتقاد ليس إلا ضلالا أثبتت الأيام زيفه، فإن بني البشر يستسلمون له، تماما كما استسلموا للاقتصاد الجديد»
المؤلف

لقد كانت الحقبة عصرا ذهبيا حقا وحقيقة، كانت مرحلة ازدهار اقتصادي بدا وكأنه سيدوم ردحا طويلا من الزمن، ونشوة ما كان حد يحدها، وإسرافا في التطلعات إلى أبعد الحدود. فبتشجيع من السياسة، حققت الرأسمالية - في التسعينيات وفي مطلع الألفية الجديدة - ازدهارا عظيما بكل معنى الكلمة. وكان البعض من الاقتصاديين قد أعلنوا اندلاع عصر جديد: عصر الاقتصاد الجديد، اقتصاد التكنولوجيا الجديدة والاتصالات الحديثة، زاعمين أن هذا الاقتصاد سيحقق ازدهارا مستديما بكل تأكيد.

وكانت التكنولوجيا الجديـــدة، تكنولوجيا الإنترنت من ناحية والتكنولوجيا البيولوجية من ناحية أخرى، قد ســحرت البشـــرية. وهكذا شـــهد العالم تأسيس شركات بنحو لم يشهده في السابق قط. وكانت أسعار أسهم كثير من هذه الشـــركات قد ارتفعت إلى أربعة أضعاف خلال برهة قصيرة من الزمن. ومع أن بعض شـــركات الإنترنت كانت غاية في التواضع من حيث الحجم، فإن قيمتها كانت قد أمســـت، بين ليلـــة وضحاها، أكثر من قيمة بعض الشـــركات الصناعية العملاقة. وبدا الأمر وكأن أســـواق المال باتت تخلـــق مليارات ومليارات، مـــن اليورو أو الدولار، من لا شـــيء. واغتنمت الشـــركات العملاقة والمصـــارف المختلفة الفرصة فراحـــت تمول عمليات عظيمة تشـــتري الشركات في سياقها شـــركات أخرى. على صعيد آخر، عاش العالم - بتشـــجيع من المصارف الاستثمارية - حميا عمليات اندماج لم يشـــهد العالم لها مثيلا منذ عشرات السنين. وكان المال الوفير قد خلق لاعبين جددا يتمتعون بســـلطان عظيم في أسواق المال: فصناديق المخاطر تراهن على المســـتقبل من خلال أدوات مالية غاية في الشمولية والتعقيد، ومؤسســـات «الجراد» تقتنص المشاريع بغية شرائها أولا، وتفكيكها من ثم، وبيعها لاحقا بأســـعار تحقق ربحا وفيرا. وبعبـــارة واحدة، يمكن القول إن العصر الجديد كان عصر جشـــع لا يعرف الحدود وحقبة إيمان راسخ بأن المرء قادر على تحقيق الأرباح بأسرع وقت ممكن. وأظن أن من نافلة القول الإشارة هنا إلى المخاطر التي تتولد عن إيمان من هذا القبيل.

الحلم بالازدهار الخالد

حينمـــا كان مـــارك أندريســـين (Marc Andreessen) لايـــزال طالبا عاديا من طلبة جامعة إلينوي الواقعة في المنطقة الحدودية بين شـــيكاغو وأنديانابوليس، فإنه كان يكســـب أجرا لا يزيد إلا قليلا على الحد الأدنى من الأجر السائد في الولايات المتحدة الأمريكية: فبأجر يعادل 6.85 يورو عن ساعة العمل الواحدة، كان أندريسين يعمل، هو وزميله أريك باينا (Eric Bina)، في مركز استخدامات الكمبيوتر المتقدم على تطوير برامج جديدة (Software)، وكان الطالبان يجهدان حتى ســـاعات متأخرة من الليل، غير

أن ما توصلا إليه كان شـيئا يختلف كلية عما كانـا يريدان التوصل إليه: فقد توصلا إلى برنامج يجعل شبكة الإنترنت تبث بالألوان وليس بالأسود والأبيض. وكان أندريسـين وباينا قد طورا أول برنامج يستخدم في شبكة الإنترنت لتنظيم المعلومات وللعثور والاطلاع على هذه المعلومات (internet browser)، وكان هـذا الحدث تجديـدا غيَّر نظام الحياة تغييرا لا يتحقق إلا مرة أو مرتين في كل عقد من السنين.

وبعد سـنتين من هذا الحدث، في صبيحة التاسـع من أغسـطس من العام 1995، بات أندريسـين غنيا بنحو ما كان يخطر على باله. فكما هي العادة انكب أندريسين على جهاز الكمبيوتر حتى الساعة الثالثة فجرا. وفي الساعة الحادية عشرة من صباح ذلك اليوم نهض أندريسين من فراشه وراح يشغل جهاز الكمبيوتر. ولم يصدق ما تراه عيناه حينما دخل على الصفحة المختصة بتقديم أسـعار الأسهم في البورصات، أعني Quote.com. فسعر السـهم الواحد من أسهم شركة نت سـكيب Netscape سجل 71 دولارا. وكانت شـركة نت سكيب، الشـركة التي هو مالكها، قد جرى إدراجها في البورصـة في صبيحة ذلك اليوم، وكانت هذه هـي المرة الأولى التي تجرؤ فيها شـركة من شركات الإنترنت على تسـجيل نفسها في البورصة. وقبل أيام وجيزة من ذلك اليوم، كانت مصارف الاستثمار قد عرضت سهم شركته بسـعر لم يزد على 14 دولارا أمريكيا. بيد أن المستثمرين كانوا مستعدين، فـي أول يوم جرى فيه بيع الأسـهم في البورصـة، على دفع 30 و40 و50 دولارا أمريكيا عن السهم الواحد. وفي هذه اللحظة صارت قيمة شركة نت سكيب تزيد على ملياري دولار أمريكي، يمتلك منها الطالب الجامعي سابقا 58 مليون دولار أمريكي.

إنه لأمر جنوني، أمر جنونـي بكل معنى الكلمـة. إن هـذا الجنـون لا يصدقه حتى أكثر سماسرة البورصات تجربة وحنكة. فلم تكد تظهر، في السـاحة، الشـركة الفتية، الجريئة، التي لا يزيد عمرها على ستة عشـر شهرا ولا يزيد عدد العاملين فيها على المائة عامل، حتى صارت، فجأة، أكثر قيمة من شـركة عملاقة تسـتخدم الافـا من العمال. وفي الواقع، فإن شـركة نت سـكيب ما كانت تقدم لسماسرة البورصة أكثر

من أمل ورهان على المستقبل. فمع أن شركة أندريسين ما كانت، حتى ذلك الحين، تحقق أي ربح يذكر ولم تزد قيمة مبيعاتها على 20 مليون دولار أمريكي، فإنها كانت قد جسدت، بالبرنامج الذي طورته لخدمات شبكة الإنترنت، نجاحا كان واحدا من أعظم النجاحات التي شهدتها البورصات. وهكذا ارتفع سعر السهم الواحد من أسهم الشركة إلى أربعة أضعاف السعر الذي كان سائدا قبل بضعة شهور، وارتفعت ثروة أندريسين، في نهاية ذلك العام، إلى 200 مليون دولار أمريكي.

ومنذ ذلك الحين، صار التاسع من أغسطس من العام 1995 يوم ميلاد الاقتصاد الجديد (New Economy)، ذلك الاقتصاد، الذي يقال عنه زعما، إن القواعد الموروثة لم تعد تسري عليه. ويؤكد كهنة هذا الاقتصاد أننا إزاء تحول من عصر إلى عصر آخر، إزاء تحول إلى عصر مفعم بالهناءة والأمل المشرق. وما يقال عن الاقتصاد الجديد ليس بالأمر الجديد، فهو كان قد قيل عن كل العصور التي شهدت تحقق اختراع غيَّر مجريات الحياة الاقتصادية. ففي العشرينيات قيل عن المذياع والطائرة نفس ما يقال الآن عن شبكة الإنترنت، فهذه الاختراعات، جمعاء، دفعت بني البشر، دوما، إلى أن يسرحوا بخيالهم. ولأن الجميع عرضة للإصابة بعدوى هذا الحماس المسرف، لذا لا أحد يمعن النظر في صدقية مزاعم هؤلاء الكهنة، لا أحد يتحقق من المخاطر التي تنجم عن هذا الحماس. فالجميع واثقون بأن خط المسيرة لن يكون غير المضي قدما وحث الخطى نحو مصاف أعلى. ومع أن هذا الاعتقاد ليس إلا ضلالا أثبتت الأيام زيفه، فإن بني البشر يستسلمون له، تماما كما استسلموا للاقتصاد الجديد.

في هذا العصر الجنوني لا تتحدد مسيرة الحياة الاقتصادية من خلال المصانع ذات التاريخ الحافل بالأمجاد، بل من خلال الشركات الفتية المتخذة من كراجات السيارات ورشة للعمل. في الاقتصاد الجديد لا يحدد إيقاع المسيرة سادة يرتدون بدلا غامقة الألوان، بل يحددها شباب تخرجوا من فورهم في الجامعات، شباب لا ينتعلون غير أحذية الرياضة، ولا يتهيبون من ركوب المخاطر ولا يخافون من العمل على تنفيذ أفكار مسرفة في التطلعات. إن هؤلاء الشباب يعلمون، منذ البداية، أي

في لحظة تأسيس شــركاتهم، أنهم سيحولون شــركاتهم، بعد سنتين أو ثلاث ســنوات، إلى شركات مساهمة يجري تداول أسهمها في البورصة. وهكذا تطور الاقتصاد الجديد بســرعة لا تتــرك للمتابع لحظة واحدة لكي يســترد أنفاسه. وبعد ســنتين فقط من تأسيس «نت سكيب»، جرى إدراج شــركة ياهو (Yahoo) في البورصة أيضا. وحتى ذلك الحين كانت هذه الشركة المختصة بخدمات الإنترنت نكرة لا يعرفها إلا عدد قليل من الأفــراد، ولا يزيد عدد العاملين فيها على 46 مســتخدما. بيد أن هذه الشــركة التي أنشــأها طالبان من طلبة الدكتوراه في جامعة ستانفورد، تحولت، بعد أربعة أعوام فقط، إلى شــركة تشغل 1200 مستخدم وذات قيمة تقدر بنحو 97 مليار يورو، أي أن قيمتها كانت قد صارت، في ذروة ازدهار بورصات العالم، تعادل مجموع قيمة شــركـات الفولكـس فاغـن وVEBA وBASF وMetro وLufthansa. وتواصلت المسيرة فظهرت، من ثم، شركات أخرى من قبيل شركة بيع الكتب من خلال شبكة الإنترنت (Amazon) التي وصلت قيمتها بعد أربعة أعوام من تأسيســها إلى 23.3 مليار يورو، وشــركة المزاد عبر شبكة الإنترنت (Ebay) التي بلغت قيمتها بعد أربع سنين من إنشائها نحو 15 مليار يورو.

وحذت حذو هذه الشــركات، في الولايات المتحدة الأمريكية أولا وفي أوروبا وآســيا لاحقا، المئاتُ من الشركات المختصة بمسائل الإنترنت. ومع أن هذه الشركات قد قدمت لبني البشر أمورا خارقة فعلا، فإنها لم تقدم لمشــتري أســهمها ضمانات أو أرباحا. ولكن، ما قيمة الضمانات والأرباح فــي هذا العصــر الجنوني؟ إن هذه أمــور ما عادت لهــا أهمية في هذا العصر. فقواعد التقييم التقليدية صارت بالية وأكل الدهر عليها وشرب. الخيــال الجامح فقط هــو الأمر الذي يقرر الأمور. ومــا يجري بيعه هنا هو الأمــل لا غير. فما يراه الجميع، في هذه الأشــهر، هو الغد ليس إلا، هو المســتقبل وليس اليوم الحاضر أو اليوم المنصــرم. إن الجميع واثقون مــن أن فــي الإمكان تكاثر المال بلا حد محدود. «فالتاريخ لم يشــهد قط عصرا تكاثرت فيه الثروات بالســرعة التي تكاثرت بها الثروات حينذاك»، وفــق ما يقوله آلن برينكلي (Alan Brinkley)، أســتاذ التاريخ في جامعة

كولومبيا في نيويورك. «حقا استطاع، في مطلع القرن العشرين، كثير من بني البشر تحقيق ثروات عظيمة في سياق حياتهم المديدة، أعني أفرادا من قبيل ملوك شركات السكك الحديد وأباطرة شركات البترول والصلب والحديد. غير أن هذا كله لا يذكر مقارنة بأولئك الأفراد الذين يمتلكون بضع مئات الآلاف من الدولارات الأمريكية في بادئ الأمر، ويسجلون شركاتهم في البورصة في اليوم التالي ويصبحون، بين ليلة وضحاها، من أصحاب المليارات».

واستسلم الألمان، أيضا، إلى هذا الجنون. فمثل من غاب عنهم الوعي، راح القوم يشترون أسهم الشركات بنهم غير مسبوق، فأسهم الشركات بدت لهم وكأنها ذهب العصر الجديد. فبينما سجل في العام 1997 في ألمانيا، 36 شركة جديدة في البورصة، ارتفع هذا العدد في العام 1999 إلى 194. وفجأة صار ملايين من المواطنين الألمان يعتقدون أن في الإمكان تحقيق الثراء بلا عمل أو بذل جهد كبير. وليس ثمة شك أبدا في أن البعض منهم قد تحوَّل إلى مليونير، أعني أولئك الذين اغتنموا فرصة ازدهار شركات التكنولوجيا الحديثة وجنوا مالا وفيرا من ذلك الجنون، أعني أولئك المسرفين في أناقتهم والذين توافرت لهم أيد من ذهب حينما اشتروا ما اشتروا من أسهم شركات مختلفة، شركات ما كان أحد قد سمع بها قبل بضعة شهور، أعني شركات من قبيل Brokat أو TV Loonland أو Pixelpark. وكما كانت الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، أنجبت من لا شيء، البورصات الألمانية أيضا، كثيرا من أصحاب المليارات، أنجبت الأخوين هافا (Haffa) اللذين امتلكت شركتهما المسماة EM.TV حقوق بث برامج تلفزيونية مخصصة للأطفال، وغيرهارد شميد (Gerhard Schmid) الذي احتال على المواطنين وأسس شركة سلبت المواطنين ملايين لا تعد ولا تحصى، وشتيفان شامباخ (Stephan Schambach) الذي طور برنامج الكمبيوتر المسمى Intershop، أي ذلك البرنامج الذي يصلح لتأسيس محلات تجارية في شبكة الإنترنت بأسرع من البرق. فهؤلاء، جميعا، سجلوا شركاتهم فيما كان يسمى «السوق الجديدة» أي تلك السوق التي جرى افتتاحها في فرانكفورت في مطلع العام 1997 وذلك بوصفها

فرعا يتبع البورصة الألمانية ومخصصا لتداول أسهم شركات التكنولوجيا الحديثة والاتصالات الجديدة فقط. إن هؤلاء جميعا، كسبوا مليارات من اليورو حينما ارتفع سعر أسهم شركاتهم إلى عشرة أضعاف في الوهلة الأولى وإلى مئات الأضعاف فيما بعد.

ونجح ملايين من المواطنين الألمان في زيادة ثرواتهم على أضعاف القيمة التي كانت عليها من قبل. وكانوا يتزاحمون امام شبابيك المصارف وذلك من أجل شراء أسهم الشركات التي أُدرجت حديثا في البورصات المختلفة. إنهم يشترون أسهم شركات متخصصة بالإنترنت وتعمل في ورش هي أشبه بالدكاكين والأكشاك أو أسهم شركات التكنولوجيا البيولوجية. أي أنهم كانوا يشترون أسهم شركات لا يعرفون عنها شيئا ابدا. وكانت أسعار بعض الأسهم قد حققت ارتفاعات بلغت 30 و40، لا بل و50 في المائة في يوم واحد. وكان سعر السهم الواحد من أسهم شركة التلكوم الألمانية قد ارتفع خلال أقل من أربعة أعوام إلى سبعة أضعاف. وحاز ثمانية ملايين مواطن ألماني أسهما من هذه الشركة أو تلك، وكان 2.5 مليون منهم قد دخلوا حديثا في زمرة المساهمين. وكان هؤلاء يقامرون على أسعار الأسهم من خلال ما في مكاتب عملهم من أجهزة كمبيوتر. وكانت الشائعات المتعلقة بتطور البورصة حديث الساعة بالنسبة إلى هؤلاء الأفراد، فهم يناقشونها ويتجادلون بشأنها في كل المناسبات تقريبا. في حفلاتهم أو في زياراتهم الخاصة. وحتى صحف صفراء من قبيل صحيفة Bild-Zeitung، باتت تنصح قراءها بأن يستثمروا أموالهم في أسهم الشركات. إن الأمر كان يدور أولا وأخيرا حول شيء واحد لا غير: اشتروا! اشتروا كل ما تستطيعون شراءه! اشتروا قبل أن تفوتكم الفرصة الذهبية.

وكان الممولون قد ساهموا في هذا التطور في البورصات، فهؤلاء انتهجوا أسلوبا جديدا في إنشاء الشركات الكبرى. فالشركات العازمة على المغامرة بما لديها من رأسمال (venture capital) كانت تتطلع بشغف كبير إلى تمويل الراغبين في تأسيس شركة جديدة بالرأسمال الضروري. وكانت هذه الشركات تساند المشروعات الجديدة عمليا ومعنويا، وذلك لأنها تريد لهذه المشروعات تحقيق النمو السريع

والتسجيل في البورصة في أسرع وقت ممكن. ولم يكن النجاح حليف كل هذه المشروعات. غير أن المشروعات التي نجحت، في تحقيق الهدف المنشود، حققت المال الوفير فعلا. ومهما كانت الحال، فإن الصناديق الجيدة كانت تحقق أرباحا تبلغ 40 أو 50 في المائة. وكان فالك شتراشيك (Falk Strascheg)، مؤسس شركة Münchner Technologieholding قد عبر عن الحقيقة بعينها حينما قال: «إن معدلات الربحية هذه تتحقق عادة في الاتجار بالمخدرات فقط».

ولم يشهد أي مكان آخر في العالم منافسة بين العازمين على المغامرة برأسمالهم، بكثافة المنافسة التي سادت في ساند هيل (Sand Hill Road)، هذا الشارع الواقع في وادي السيليكون، وفي مينلو بارك Menlo Park على وجه التحديد. فهذا الشارع المتواضع المظهر كان مأوى أربعمائة شركة من الشركات المغامرة بما لديها من رأسمال. وكان من بين هذه الشركات شركات ذائعة الصيت في قطاع التمويل المالي. وهكذا، كان الراغبون في تأسيس شركات جديدة يقطعون الشارع ذهابا وإيابا مفتشين عن أفضل عرض مالي. وكانت المفاوضات تتم، في أغلب الأحيان، في مطعم صاخب اسمه Buck's، وكان هذا المطعم مزينا بنحو يتفق مع الأجواء المميزة للوادي الواقع إلى الجنوب من سان فرانسيسكو، فإلى الأعلى من بوفيه المطعم تدلى رأس بقرة وانتصبت خلف الخزانة دمية تجسد امرأة ارتدت ملابس مصنوعة من جلد الثعبان. ووفق ما يقوله الرواة، فإن مارك أندريسين وجيم كلارك، مؤسسي نت سكيب، قد اتفقا في هذا المطعم مع إحدى الشركات المغامرة بما لديها من رأسمال على شروط تمويل شركتهما الجديدة.

وتستخدم الشركات العازمة على المغامرة بما لديها من رأسمال بضعة خبراء متخصصين في إسداء المشورة للشركات الفتية، وبضعة أخرى من الخبراء في توظيف الأموال. وإذا كانت هذه الشركات قد استثمرت في الشركات الفتية 3.5 مليار دولار أمريكي في العام 1990، فإنها استثمرت في هذه الشركات العام 1999 رؤوس أموال بلغت قيمتها 104 مليارات دولار أمريكي. إن هذه الشركات كانت بمنزلة الغربال

الذي ينتقي الشركات المناسبة لمتطلبات الاقتصاد الجديد. وتكاد لا توجد شركة أخرى نجحت نجاح Kleiner Perkins Caufield & Byers في انتقاء الجواهر المنشودة. إن هذا الصندوق، المسمى اختصارا KPCB، والذي جرى تأسيسه العام 1972، اكتشف وساند مشروعات ذائعة الصيت من قبيل Amazon وAOL وCompaq وGoogle وLotus وNetscap وSun Microsystems. وتتصرف شركة KPCB، وما شابهها من الشركات الأخرى، كما لو كانت في صالة قمار. فكل شركة من هذه الشركات تراهن، في ان واحد، على عشرات الشركات، وذلك لأنها تعلم جيدا أن واحدة أو اثنتين من هذه الشركات ستفلح في تحقيق النجاح وستحقق أكبر إيراد مالي، خصوصا حينما تسجل في البورصة. وهكذا، نجحت شركات راس المال المغامر بالحصول على ربح يبلغ أضعاف الرأسمال الذي غامرت به. ويشير جيم كلارك، الشريك المؤسس لشركة نت سكيب، إلى أهمية التسجيل في البورصة، فيقول: «من غير التسجيل في البورصة لا توجد انطلاقات كبيرة. فالتسجيل في البورصة هو قوة الدفع القادرة على تحويل الأحلام إلى حقائق ملموسة».

إن التحولات الناجمة عن الاقتصاد الجديد تخطت بكثير شركات الإنترنت: فالثورة في مجال الإنترنت أدت إلى ارتفاع الإنتاجية في قطاعات اقتصادية أخرى أيضا. فقد أخذت المشاريع تستثمر الأموال في شراء حاسبات جديدة وفي مد خطوط اتصالات جديدة وفي تكنولوجيا الاتصالات الجديدة. فكلما كانت الكمبيوترات أسرع في أداء العمليات، وكان بيع البضائع عبر شبكة الويب العالمية اسهل، وتمت العمليات في المكاتب والمصانع بسرعة أكبر، كان الإنتاج في المصانع أكبر. وكانت هذه الدفعة القوية في الإنتاجية قد أسبغت على الولايات المتحدة الأمريكية ازدهارا اقتصاديا ما كان له مثيل: ففي العام 1997 كان عدد العاطلين عن العمل يبلغ نحو 4 في المائة، أي أنه كان قد بلغ أدنى مستوى له منذ مطلع السبعينيات. وبعد سنتين من هذا العام، أعلن الإحصائيون أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تمتعت بالازدهار الاقتصادي للعام

التاســع على التوالي. لقد دام الازدهار الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكيــة زمنا لم يكن له مثيل منذ أزمة الكســاد الكبير الذي عصف بالاقتصاد العالمي.

أضف إلى هذا أن الاقتصاديين كانوا قد أشاروا إلى ظاهرة غير عادية: فقد بدت الأمور وكأن التضخم قد غاب عن الساحة كلية - أي بدت وكأنه قــد ولت بغيــر رجعة تلك الرزية التــي كانت تنهي كل ازدهــار اقتصادي. فقد جرت العادة على أن ترتفع معدلات الأجور ومســتويات الأسعار، حالما تتســم الأيدي العاملة بالندرة وعندما تكون الطاقات الإنتاجية في المصانع مستنفدة بالكامل. غير أن الأمر لم يكن على هذا النسق في حقبة الاقتصاد الجديد؛ ففي هــذه الحقبة من الزمن ما كان هناك أي أثر للتضخم. وكان الاقتصاديون قد فســروا الظاهرة من خلال الإشــارة إلى ارتفاع الإنتاجية بمعــدلات كبيرة، فهذا الارتفاع مكن المشــاريع من إنتــاج بضائع أكثر. كما أنهم فســروا هذه الظاهرة من خلال المنافســة القوية التــي اندلعت على مســتوى العالم أجمع. فالمنتج الذي يطلب ســعرا أعلى من السعر السائد لدى المنافســين، يفقد زبائنه بكل تأكيــد ويدفعهم إلى التوجه إلى المنتجين المنافسين وشــراء ما يحتاجون من بضائع بأسعار أدنى من أسعاره. وخلب هــذا الوضع لــب الاقتصاديين: فهم صاروا شــهودا علــى تحقق اقتصاد سحري، اقتصاد ينمو، على ما يظهر، بنحو مستديم ولا ترتفع فيه مستويات الأســعار إلا ما ندر. وهللت المجلة الاقتصادية الأمريكية Business Week غبطــة ورضا فكتبت قائلة: We have here the magic bullet (لدينا الآن الرصاصة السحرية).

وما كان هناك أحد يشك في هذه النظرية، ما كان هناك أحد يرى ضرورة للتســاؤل: أيمكن فعلا تحقق ازدهار مســتديم؟ أيمكن فعلا تجاوز التقلبات الدورية في النشاط الاقتصادي بنحو نهائي؟ نعم، هذا كله من الأمور الممكنة التحقــق، وفق جواب دعاة الاقتصاد الجديد. نعم، هذا كله من الحقائق التي لا غبــار عليها، وفق مزاعم الصحف والمجــلات المختلفة. وكان الاقتصاديان يوناتان إيتــون (Jonathan Eaton) وصامويل كورتوم (Samuel S. Kortum) قد توصلا حسابيا إلى أن الاقتصاد العالمي يستطيع النمو في كل عام بنقطة

مئوية أكثر من النمو الذي حققه في السابق، فيما لو واصل التقدم التكنولوجي وعمليات الابتكار والتجديد انتشارها السريع في ربوع المعمورة. وكان هاري دنت (Harry Dent)، الخبير الأمريكي المختص بالبحث في شؤون المستقبل قد تنبأ في مؤلفه الموسوم The Roaring of 2000s (الازدهار في الألفية الجديدة) أن الازدهار سيدوم طوال الألفية الجديدة.

لقد عاش العالم، آنذاك، نشوة جماعية. فقادة الشركات والمستثمرون والمواطنون العاديون لم يدر في خلدهم أن ديمومة هذا الازدهار تتوقف على مدى قدرة الازدهار نفسه على تغذية نفسه بنفسه: على استمرار الروايات الساحرة المؤكدة على انتصار الاقتصاد الجديد؛ والحماس الذي ينشأ عن الإسراف في الحماس. وفي أوروبا أيضا، هذه القارة العتيقة التي بدت وكأنها قد تحجرت منذ أمد طويل، اختفت، آنذاك، العقلانية. فالبيانات، التي نشرها الإحصائيون، بدت وكأنها دليل قاطع يبرر سيطرة النشوة على الجميع. ففي ذروة ازدهار الاقتصاد الجديد سجل الاقتصاد الألماني نموا بلغ 3 في المائة، وانخفض عدد العاطلين عن العمل بنحو ملموس؛ ولم ترتفع الأسعار إلا قليلا. وهكذا، وفجأة، بات الأوروبيون على ثقة تامة بأن اقتصادهم قد أشرف على تحقيق نمو متسارع شبيه بالنمو المتحقق في الولايات المتحدة الأمريكية. لا بل أسرف البعض منهم في الأماني والطموحات، فتصور أن الاتحاد الأوروبي صار قاب قوسين أو أدنى من التفوق على الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها قوة اقتصادية عظمى. وكانت مجلة شتيرن (Stern) الألمانية قد نشرت عنوانا يعبر بنحو دقيق عن تصورات ذلك الزمن الأهوج: «والآن حان أوان السنوات السبع السمان» (*).

أصلِح حال المشروع، اعرضه للبيع، أو أغلق أبوابه نهائيا - نظرية تعظيم قيمة الأسهم

إن جاك ويلش (Jack Welch)، الذي يعتبر واحدا من أنجح رؤساء الشركات، عايش كثيرا من سنوات الرخاء والازدهار. فبصفته رئيس شركة جنرال إليكتريك (General Electric) حقق ويلش أرباحا فاقت قيمتها

(*) إشارة إلى قصة يوسف عليه السلام، وجوابه حين سئل عن مغزى حلم فرعون بالبقرات السبع السمان والبقرات السبع العجاف [المترجم].

قيمة الأرباح التي حققها أغلب زملائه من رؤساء الشركات. فهو حول الشركة العملاقة، المتخصصة في إنتاج مصانع توليد الطاقة الكهربائية والتوربينات ومحركات الطائرات، والمالكة لشبكة التلفزيون «إن بي سي» (NBC)، إلى أثمن شركة على مستوى العالم أجمع، فقد بلغت قيمتها في البورصة 400 مليار دولار أمريكي. وكانت المجلة الاقتصادية الأمريكية «فورتون» (Fortune) قد أسبغت عليه لقب «رجل أعمال القرن».

وفي نهاية التسعينيات، كان على المرء الراغب في زيارة ويلش في نيويورك أن يعبر، وهو قادم من الشارع المسمى Fifth Avenue ميدان روكفلر (Rockefeller Plaza). ويقف الزائر السالك هذا الطريق قبالة تمثال ذهبي لأحد أبناء آلهة الإغريق: تمثال يجسد بروميثيوس (Prometheus) وهو يقدم النار إلى بني البشر. ومنذ العام 1940 تشمخ من خلف التمثال البناية الرئيسية من مجمع روكفلر (Rockefeller Center)، وتتميز هذه البناية بكثرة ما فيها من زخرفة. فقد تأثرت هندستها بالطراز الفني الذي نشأ في فرنسا العام 1925 (Art-déco). وفي بادئ الأمر، كانت الخطة تقتضي أن تنشأ في هذا المكان دار الأوبرا، غير أن أزمة الكساد الكبير الذي عصفت بالاقتصاد العالمي العام 1929 حالت دون تحقيق هذا المشروع. وهكذا شيد هنا جون روكفلر الثاني، ابن إمبراطور الصناعة البترولية الشهير، كاتدرائية من كاتدرائيات الرأسمالية. ويقع مكتب ويلش في الطابق 51 من هذه البناية. ويبدا ويلش، وقد خلع سترته وشمر عن ساعديه وراح يتكئ بظهره على المقعد، غاية في اللطف والدماثة. وويلش ذو عينين صغيرتين براقتين يقظتين. وحينما يهجم عليه زواره بأسئلة فظة، يزداد ويلش يقظة وحماسا ويمضي قائلا وهو يضحك بملء شدقيه: Hey guys, I love you. You want to fight «أيها الفتيان، إني أحبكم، فأنتم تريدون العراك». ويبرر ويلش، عن طيب خاطر، سبب كسبه 30 مليون دولار أمريكي في السنة، أي كسبه دخلا يبلغ 700 إلى 800 ضعف الدخل الذي يحصل عليه العامل في شركة «جنرال إليكتريك». ويفسر ويلش هذه الحقيقة بقول مفاده: إن هذا هو منطق السوق، فكل واحد يحصل على الدخل الذي يستحقه.

ويواصل ويلش تبريره فيقول: «إننا لا ننزل إلى الشارع وبيدنا المسدس لنرغم الناس على العمل في المصنع». ويسهب ويلش في الحديث لكي يبرر شعاره الشهير: Fix it, sell it or close it «أصلِحْ حال المشروع، اعرضه للبيع أو أغلق أبوابه نهائيا»، ويواصل ويلش حديثه فيقول: «إذا أنت لم تصلح حال مشروعك في الوقت المناسب، فإنك ستقف أمام حطام لا قيمة له. وعندئذ لا مندوحة لك عن أن تتصرف بكل قسوة ووحشية».

وكان ويلش قد قلب «جنرال إلكتريك» رأسا على عقب، وبنحو لم يجرؤ عليه أي واحد من الرؤساء السابقين له في إدارة الشركة. وويلش رئيس لا يعرف الرفق أو الهوادة. فهو خفض عدد مجالات العمل، التي تنشط فيها الشركة، من 350 إلى 12 مجالا. وكان قد أوصى المسؤولين في الشركة بضرورة تسريح 10 في المائة من العاملين في كل عام والاستعاضة عنهم بقوى عمل جديدة، وذلك لضمان أن تعمل شركة جنرال إليكتريك بأعلى كفاءة ممكنة. وهكذا، سُرِّح نصف الأربعمائة ألف عامل، الذين كانوا يعملون في الشركة عند تسلم ويلش زمام القيادة. ويطلق عليه منتقدوه لقب «جاك النيوتروني» (Neotronen-Jack) قاصدين بذلك أنه فتك بالمصانع وبالعاملين فتك القنبلة النيوترونية، فالمصانع وعمالها لم يبق منهم غير الجدران. لكن مريديه يحتفون به باعتباره بطلا. فاسمه صار عنوانا «على قصة حافلة بالنجاحات»، وفق ما يقوله رون زومر (Ron Sommer)، الرئيس السابق لشركة التلتكوم الألمانية. ويعترف طواعية هاينرش فون بيرر (Heinrich von Pierer)، الرئيس السابق لشركة سيمنز (Siemens) بكفاءة ويلش فيقول إن «جاك ويلش المقياس الذي نقيس من خلاله مقدار إنجازاتنا».

وكان ويلش عنوانا على نظرية تكن كل الاحتقار للمشاعر الإنسانية. إنه العنوان الصادق على النظرية التي اتسعت انتشارا في التسعينيات: أعني نظرية تعظيم قيمة الأسهم (Shareholder-Value)، فهذه النظرة تقيّم عمل رؤساء الشركات من منظور واحد ومن خلال هدف محدد: قيمة أسهم الشركة يجب أن ترتفع بأسرع معدل ممكن. ومعنى هذا هو أن رئيس الشركة المهتم بتعظيم قيمة الأسهم لا يجوز له أن يأخذ

في الاعتبار الرزايا الإنسانية الناتجة عن تسريحه آلاف العاملين. فهو مكلف بالعمل على تعظيم قيمة الأسهم فقط. وتعم الفرحة البورصات، على وجه الخصوص، حينما يتناهى إلى سمعها أن رؤساء الشركات قد سرحوا قسما من العاملين لديهم. وتنعكس هذه الغبطة في ارتفاع قيمة أسهم هذه الشركات في البورصات. ويسبغ هذا المنطق الشاذ النفع الوفير على قادة الشركات على وجه الخصوص، فمكافأتهم المالية تتم من خلال خيارات الأسهم في المقام الأول.

وابتكر هذه النظرية الفظة مواطن أمريكي مختص بعلم الاقتصاد اسمه ألفريد رابابورت (Alfred Rappaport)، فهذا الأستاذ الجامعي أذاع هذه النظرية في كتاب له نشره العام 1986 بعنوان: «تعظيم الأسهم: معيار لقيادة الشركات». وكانت هذه النظرية قد خلبت لب قادة الشركات الأمريكية في بادئ الأمر، أي في التسعينيات. وانتشر، من ثم، في أوروبا أيضا، الاعتقاد الساذج أن النجاح في البورصة هو المطلوب أولا وأخيرا. فعلى خلفية هذا الاعتقاد أعلن يورغين شريمب (Jürgen Schrempp)، رئيس مجلس المديرين لدى شركة دايملر كرايسلر أن شركته ملزمة بتحقق الربح، والربح في المقام الأول، والربح أولا وأخيرا. وأكد رئيس الشركة العملاقة في مجال إنتاج الطاقة VEBA أولريش هارتمان (Ulrich Hartmann) أن «ثقافتنا وتوجهاتنا تحتم على كل واحد في الشركة أن يفكر بنحو يتفق مع متطلبات سوق رأس المال». ومع مرور الأيام، استسلم أغلب قادة الشركات الألمانية إلى هذه النظرية من دون أن يختبروا مغزاها ومن غير أن يسألوا عن مدى صدقيتها. بيد أنهم سرعان ما وثقوا بأن قيمة السهم ترتفع في البورصة ارتفاعا قويا حينما يسرحون قسما من العاملين ويزودون مصانعهم بالإنسان الآلي وما سوى ذلك من آلات ومعدات. بهذا المعنى، استسلم رؤساء الشركات العملاقة لما تمليه عليهم أسواق المال ولما يفرضه عليهم المحللون في البورصات، الذين لا يتركون فرصة من غير أن يطرحوا الأسئلة المحرجة ولما تأمر به الصناديق العملاقة التي تدير المليارات وتتدخل بشكل مسرف في شؤون الشركات.

وفي حين صار كثير من قادة الشركات يتصرفون، لهذا السبب، بسرعة بالغة لا تترك لهم فرصة لاسترداد أنفاسهم، صار آخرون منهم أكثر إيغالا في الوحشية. فهم يبذلون قصارى جهدهم لتحسين صورة ما يقدمون من بيانات، صاروا يشترون ويبيعون بعض أجزاء المشروعات في فترات زمنية لا تتعدى الأشهر في بعض الأحيان، صاروا يعتقدون أنهم مكلفون بإدارة المحافظ الاستثمارية لا غير. وكان الفرنسي جان ماري ميسييه (Jean-Marie Messier) واحدا من هؤلاء المحظوظين. فهو قلب شركة Général des Eaux رأسا على عقب فجعل منها شركة عملاقة ذائعة الصيت في مجال الإعلام، جعل منها ثانية أكبر شركة في العالم في هذا المجال. فهو اشترى شركة Universal العاملة في هوليود وحول اسم هذه الشركة العملاقة البالغة من العمر 150 عاما إلى Vivendi Universal، ويعرب ميسييه في مذكراته عن اعتقاده أنه كان «بطل العالم» (Maitre du Monde) في هذا المضمار. غير أن أصحاب الشأن طردوا هذا «البطل» من الشركة في يوليو من العام 2002، وذلك لأنه كان قد تسبب في انخفاض قيمة الشركة في البورصة بمقدار بلغ 70 مليار يورو. على صعيد آخر، راح الادعاء العام يحقق معه بتهمة تزوير ميزانية الشركة. وهكذا انهارت هذه الإمبراطورية المصطنعة بالسرعة نفسها التي أنشأ فيها ميسييه هذه الإمبراطورية.

وكان ألبرت دانلاب (Albert Dunlap) أكثر فظاظة في أفعاله. فعلى خلفية الجهود التي بذلها لإصلاح حال كثير من الشركات الأمريكية، قلص دانلاب فرص العمل بلا رحمة أو هوادة. وكان يردد بلا انقطاع أن «المشروعات الاقتصادية ليست مؤسسات للرعاية الاجتماعية. إن الأمر يدور هنا حول الربح أولا وأخيرا. وهكذا، فإن من لا يريد إدراك هذه الحقيقة، لا خيار لنا غير طرده من بين صفوفنا». وكان الأمريكيون يطلقون عليه لقب «المنشار الجبار». ومهما كانت الحال، فهو كان قد تولى إصلاح حال مختلف الشركات المتخصصة في إنتاج الحاجات المنزلية، أعني شركات من قبيل Lily-Tulip وScott Paper وSunbeam، وكان دانلاب قد سرَّح ثلث العاملين لدى شركة Scott، البالغ عددهم 11 ألف عامل، وطرد في

شـــركة Sunbeam نصف العاملين البالغ عددهم 12 ألف عامل، كما أغلق أبــواب 12 مصنعا من أصل 18 مصنعا كانت تديرها شـــركة Sunbeam، وكان دانلاب قد أشـــار إلى أســـلوبه في الإصلاح، فقال: «اهجم بكل قوة! اهجم هجوما كاسحا! إن هذا هو مفهومي للعلاج بالصدمة». غير أنه هو نفسه ســـرعان ما طُرد من وظيفته شر طردة. ف «المنشار الجبار» كان قد زوَّر البيانات. وهكذا منعته السلطة المكلفة بالرقابة على البورصة منعا باتا من أن يتبوأ، ثانية، مكان القيادة في شركة من الشركات الأمريكية.

إن ميسييه ودانلاب، ومَن هم مِن طينتهم من رجال الأعمال، هم القوم الذين يتركون الناس يفزعون من رأسمالية تعظيم الأسهم. فوحشية هؤلاء الناس من رجال الأعمال تبين بجلاء: أن الشـــخص الذي لا يحدوه شـــيء آخر غير كسب رضا البورصة، يتجاهل أن الوظيفة التي ينبغي بالمشـــروعات أن تمارسها، إنما تكمن في إنتاج السلع الجيدة وتوفير فرص العمل للمواطنين. بهذا المعنى، فإن الشـــخص الذي يثق وثوقا أعمى بما يقولـــه له المحللون المختصون بالبورصات وبما يردده على سمعه قادة صناديق المخاطر، يخسر سريعا الجسور التي تربطه بأولئك الناس الذين هم غاية في الأهمية بالنســـبة إلى نجاح هذا المشـــروع أو ذاك. من هنا، يرى فريدموند مالك (Fredmund Malik)، الأســـتاذ في جامعة سانت غالن السويسرية والذي يعتبر واحدا من مشاهير استشاريي الشركات، أن سذاجة نظرية تعظيم الأسهم «لا تختلف عن سذاجة المقامرين الذين يؤكدون أن الربح حليفهم دائما وأبدا».

إن قادة الشـــركات، المؤمنين بنظرية تعظيم الأسهم، يحركهم، في نهاية المطاف، الأمران التاليان فقط: التهافت على كسب الأرباح، والتهافت على دمج الشـــركات بنحو متصاعد. وليس ثمة شـــك في أن البعض من هؤلاء يصابون بجنون العظمة.

نتائج جنون العظمة - عصر الاندماجات العملاقة

إن ســـتيف كيز (Steve Case)، رئيس مجلس إدارة كبرى الشركات الأمريكية الناشـــطة في مجال الإنترنـــت AOL، عمل على مدى أربعة أشـــهر لتحقيـــق ما حققه في هـــذا اليوم. فهو كان قـــد التقى، خفية،

مرارا وتكرارا غيرالد ليفين (Gerald Levin)، رئيس شركة تايم وورنر (Time Warrner) التي تعد واحدة من كبريات إمبراطوريات العالم في مجال الإعــلام. فهما كانا قد تفاوضا في باريس وفي شــنغهاي وفي منــزل ريفي يقع في الولاية الأمريكية فرجينيا. وبهدوء بين وبعيدا عن الأنظــار كان الرجلان قد اتفقا على دمج شــركتيهما، أي على تحقيق أعظــم عملية اندماج شــهدها العالم حتى ذلك الحين. وفي العاشــر من يناير من العــام 2000، أعلن القائدان على الملأ مضمون ما اتفقا عليــه. وكانت الفرحة قد طغت على كيز فــراح يرقص رقصة هوجاء، ويقفز على خشبة المسرح قفزات جنونية طربا بما أعلنه هو وزميله من فورهمــا. كما راح يعانق جيرالد ليفين عناقــا حارا، فهو ما عاد قادرا على ضبط نفســه وإخفاء فرحته العارمة. وعلــى خلفية هذا الإنجاز آســبغت المجلة الأمريكية (Business Week) في صفحة الغلاف لقب «رجل أعمال القرن» على كيز.

فقائد شركة AOL حقق أمرا استثنائيا من حيث عظمته: فلأول مرة في التاريخ تفلح شركة من شركات الاقتصاد الجديد (New Economy) في الاستحواذ على شركة عملاقة كانت بارزة الشهرة في الزمن السابق على تأســيس شــركات التكنولوجيا الحديثــة (Old Economy). نعم، لأول مــرة في التاريخ أزاحت واحدة من شــركات الإنترنت الســتار عن التحولات التي طرأت على توزيع الســلطة في الاقتصاد. فالصغير التهم الكبير، والصاعد من فوره ابتلع ذلك الذي كان يقف كالطود الشامخ منذ آمد طويل. فشــركة AOL لا يزيد عمرها على 15 عاما ولا يزيد عدد العاملين لديها على بضعة آلاف عامل، أما تايم وورنر، فإنها كانت تتمتع بتاريخ طويل حافل بالأحداث والإنجازات، وتشغل 82 ألف عامل وتحقق إيرادا يبلغ 26.8 مليار دولار أمريكي، أي ما يقرب من ســتة أضعاف ما تحققه AOL.

غير أن شــركة الإنترنت كانت تمتلك ميزة ما كانت تمتلكها الشــركة الأخرى: فهي لا تدفع سعر الشراء البالغ 162 مليار دولار أمريكي نقدا، أي أنها ليســت في حاجة إلى اقتراض المبلغ من أحد المصارف لتســديد

فاتورة الشـــراء، بل هي تســـتطيع تسديد ما في ذمتها من مبلغ من خلال نقد جديد، من خلال نقد تســـتطيع التوســـع في إصـــداره بالنحو الذي يطيب لها، من خلال الأســـهم. إن هذا الشـــكل الجديد من أشكال النقد الورقي غيَّر ميزان القوى: فمن يفلحْ في تعظيم قيمة أســـهمه بالســـرعة المطلوبة، يستطع شراء كل مشروع آخر. ما تقيمه البورصة تقييما عاليا، لـــن يكون فـــي حاجة إلى اســـتدانة رأس المال، لن يكون فـــي حاجة إلى القروض المصرفية. فهو يســـتطيع تسديد الفاتورة بما لديه من رأسمال. من هنا، لم تشـــعر AOL بضائقة مالية حين تعين عليها تســـديد فاتورة تايم وورنر: فقيمة شـــركة الإنترنت المتواضعة الحجم تبلغ، في البورصة، ضعف قيمة الشركة العملاقة في مجال الإعلام. ولو كان كيز قد أعرب، قبل ســـنتين، عن نيته شراء تايم وورنر، لكان قد غدا أضحوكة، فأنى له أن يحصل على قرض يســـدد من خلاله فاتـــورة هذا المبلغ العظيم. غير أن الأمر كان قد تغيير تغيرا جوهريا في تلك الحقبة. فبفضل الازدهار، الذي عم البورصات، باتت الشركات المساهمة الآن قادرة على الاستحواذ على منافسيها من غير أن تضطر إلى الاقتراض، لقد أمسى باستطاعتها الاســـتيلاء على أسواق جديدة، من غير حاجة إلى التضرع لكسب عطف مؤسسات التسليف.

إن إفراط قادة الشـــركة لم يعد يعرف حدا. فهم يبتاعون الشركات، الواحدة بعد الأخرى، بنهم لا يحده حد. وفي هذا كله، فإنهم لا يبتاعون صغائر الأمور فقط، إنهم يشـــترون هذه الشـــركة أو تلك لا لشيء، في أغلـــب الأحيان، إلا لأنهم يريدون بَزَّ غريم كان قد اســـتحوذ على غريم آخر. فالإحصائيون ســـجلوا، في العام 1999 فقـــط، 476 عملية من عمليات الاستحواذ الكبرى، أي عمليات اندماج بلغت قيمة الواحدة منها أكثر من مليار دولار أمريكي. وكانت عمليات الاســـتحواذ هذه قد بلغت قيمتها 3.8 تريليون دولار أمريكي. وهكذا كان عدد عمليات الاستحواذ الكبـــرى قد ارتفع إلى أكثر من الضعـــف في غضون 3 أعوام فقط. إن مطمـــح قادة الشـــركات كان يكمن في النمو والتوســـع أكثر فأكثر، كان يكمن في التوسع إلى أبعد الحدود، وبأي ثمن كان. فهم يريدون لأنفسهم

الجاه والسلطان ولشـــركاتهم الهيمنة على أكبر قدر من الأسواق. إنهم يريدون تعظيم الربح وســعر الأســهم - وماهيتهم السنوية ومكافآتهم المالية أيضا. لقد انتشر الجنون في مجالس المديرين حقا وحقيقة.

وبعد ثلاثة أســابيع من الصفقة العظيمة التي تمت بين AOL وتايم وورنر، ســجل رجل آخر من «رجال أعمال القرن الحادي والعشــرين» نصرا أكبر. والرجل المعني هنا اســمه كريس جينــت (Christ Gent). ويعمــل هذا الرجل، المتميز بنظارته الســميكة وباســتخدامه الحمالة لشــد بنطاله، رئيسا للشــركة البريطانية الناشطة في مجال التلفونات الخليوية فودافــون (Vodafone Airtouch). وكان جينت قد أعلن، في ليلــة الرابع/ الخامس من فبراير من العــام 2000، أنه كان في مدينة دســلدورف وأجرى مفاوضات مكثفة في مقر شــركة Mannesmann بشأن رغبة «فودافون» في الاستحواذ على هذه الشركة العملاقة، التي كان قد مضى على تأسيســها أكثر من مائة وعشــرة أعوام، لقاء مبلغ خيالــي بلــغ 372 مليار مارك ألمانــي، أي ما يعــادل 188 مليار دولار أمريكــي. وكان هذا المبلغ قد حطم كل الأرقام القياســية المســجلة في عمليــات الاندماجــات العالمية. وظل هذا الرقم القياســي حالة فريدة حتى اليوم الحاضر. والأمر الذي تتعين ملاحظته هو أن «فودافون» قد سددت أغلى فاتورة استحواذ في التاريخ من خلال الأسهم أيضا.

وأخــذت الحوادث تتلاحق: ففي الســابع مــن فبراير ابتلع الشــركة الأمريكية العملاقة الناشــطة في مجال صناعــة العقاقير الطبية Pfizer خصمها اللدود Warner-Lambert لقاء 89 مليار دولار أمريكي - أي كانت قد تحققت رابعة أكبر عملية اســتحواذ في التاريخ. واندمجت في الرابع عشــر من فبراير من العام 2000 الشــركة الناشــطة في صناعة الطاقة VEBA مع VIAG لتؤسســا معا «Eon»: الشركة التي تحتل المرتبة الثالثة في قائمة كبرى الشركات الألمانية. وأعلن، في السابع من مارس، المصرفان الألمانيان Deutsche Bank وDresdner Bank رغبتهما في الاندماج ليكونا مصرفــا عملاقا تبلغ قيمــة ميزانيته 2.5 تريليون مــارك ألماني. بيد أن هذا المشروع فشل بعد أربعة أسابيع من إعلانه. واشترت الشركة الألمانية

-الأمريكية المختصة بإنتاج السيارات دايملر/كرايسلر حصة في الغريم الياباني نيسان Nissan. وهكذا واصلت عمليات الاستحواذ السير بخطى متسارعة. ولم يدم الأمر طويلا حتى شعر قادة الشركات بِدُوارٍ من شدة سرعة أراجيح عمليات الدمج.

ولم تؤدِّ المصالح الشخصية لقادة الشركات، فقط، الدور الحاسم في عمليات الدمج هذه. فالأمر كانت له علاقة، أيضا، بذلك الحجم الذي كانت الشركات تريد الوصول إليه. فمن ينتج أكثر، يستطع التمتع بمنافع الإنتاج الكبير (economies of scale) أيضا، أي بخفض تكاليف الوحدة الواحدة من الإنتاج. أضف إلى هذا، أن من لديه حصة أكبر في السوق، يستطع إقصاء منافسيه من تلك السوق. فالشركة التي لا تنتج في أوروبا أو في الولايات المتحدة فقط، بل وفي آسيا أيضا، تكون، بلا شك، أسرع في إيصال منتجاتها إلى الزبائن عامة، إلى الزبائن في «الأسواق الناشئة» (Emerging Markets) على وجه الخصوص، أي في الدول الصاعدة المتميزة بوجود أسواق عظيمة السعة.

ولا تتم عمليات الدمج بالكمال الذي يتفق مع الخطط الجسورة التي تدور في خلد أعضاء مجالس المديرين والاستشاريين ورؤساء المصارف الاستثمارية. فعلى الورق لا يصعب كثيرا احتساب المبالغ التي يمكن ادخارها من خلال عمليات الاندماج. غير أنه ليس بالأمر اليسير في عمليات الدمج هذه تلافي الثقافات المتعددة السائدة في الشركات المختلفة منذ زمن طويل. فبنو البشر لا يمكن نقلهم، بيسر، من مكان إلى آخر، كما لو كانوا آلات ومعدات. من ناحية أخرى، فإن قادة الشركات الجبارة الجديدة غالبا ما يكونون، بعد إتمام الدمج، مشغولين بأنفسهم، بقيادة جهاز إداري ضخم وبحل احتكاكات تدور حول توزيع القوى. ويشهد عديد من الوقائع على أن إحراز هذه الشركة أو تلك الحجم الديناصوري هو ليس أفضل الحلول دائما وأبدا. إن العكس هو الصحيح: فضخامة الحجم غالبا ما تكون هي المشكلة بعينها. فقد أبانت الدراسات المختلفة أن أغلب عمليات الاندماج لم تحقق النفع المتوخى منها: فثلثا عمليات الاندماج ما كانت ناجحة وفق ما أعلنته الشركة الاستشارية Bain & Company.

ولعل اندماج الشـــركتين المتخصصتين في إنتاج الســـيارات دايملر بنز وكرايسلر خير مثال على الفشل الذي نحن في سياق الحديث عنه. فمع أن رئيس دايملر يورغين شريمب قد هلل في سبتمبر من العام 1998 لعملية الدمج، واصفا إياها بأنها «عرس ســـماوي»، وبأنها ســـتفضي إلى «شركة ستتفوق على كل شـــركات العالم، الناشطة في مجال إنتاج السيارات، من حيث الحجم والقدرة علـــى التجديد والابتكار، ومن حيث الربحية أيضا»، لكن المتعاملين في البورصات لم يشـــاركوا شـــريمب في هذا التقييم قط: فأســـهم دايملر - كرايســـلر خســـرت نحو ثلاثة أرباع قيمتها في الأعوام الخمسة التالية على عملية الاندماج. وبعد تسع سنين من «العرس السماوي» اعترف الطرفان بفشل مسعاهما ووقعا على وثيقة الطلاق. وعادت دايملر إلى اســـم دايملر ثانية، وجرى بيع كرايسلر للمستثمر Cerberus. ولم تكن حـــال AOL Time Warner أفضـــل. فهـــذه الشـــركة العملاقة في مجال الإعلام خسرت في غضون الأربعة والعشرين شهرا الأولى أكثر من نصف قيمتهـــا في البورصة. على صعيد آخر، لـــم تعد الأرباح تنمو بالنحو الذي كان متحققا حين كانت شـــركة AOL لاتزال تتمتع بالاســـتقلال. وهكذا، غيرت هذه الشركة اسمها أيضا: غيرته إلى تايم وورنر.

كما لم تتم عملية الاســـتحواذ على Mannesmann بالطريقة التي كان مخططا لها. فبعد بضعة أســـابيع شـــاعت فضيحة كان لها صدى واسع: فـــكلاوس أســـر (Klaus Esser) - الرجل الذي قـــاد Mannesmann في الزمن الســـابق على عملية الاســـتحواذ - حصل، لقاء تخليه عن منصبه، علـــى 30 مليون مـــارك ألماني، وحصل ثلاثة من أعضـــاء مجلس المديرين وأحد عشـــر من كبار العاملين في المؤسســـة على مـــا مجموعه 30 مليون مارك ألماني أيضا. ونظـــرت المحاكم في هذه الفضيحة التي غدت عنوانا ساطعا على جشـــع قادة الشركات. وبرر كلاوس أســـر حصوله على هذه المكافأة «الملوكية» بزعـــم مفاده أنه نجح في تحقيق ارتفاع عظيم في ثروة مالكي أســـهم Mannesmann، وأن الزيـــادات المضاعفة التي طرأت على سعر الأســـهم قد تحققت بفضل قيادته الحكيمة ومواقفه الثابتة في صد عمليـــات الاســـتحواذ الرخيصة. وكيفما اتفق، فإن مـــن حقائق الأمور أن

قيمة Mannesmann كانت تبلغ 120 مليار مارك ألماني، حين شاع في البورصة أن فودافون تريد الاستحواذ على الشركة الألمانية، وأن فودافون قد اشترتها، في نهاية المطاف، بما قيمته ثلاثة أضعاف القيمة التي كان متعارفا عليها قبل ثلاثة أشهر. وكان كلاوس أسر قد انتفع كثيرا من الوضع الذي ساد، آنذاك، في البورصة: فالمعركة على Mannesmann اندلعت في زمن كان مؤشر البورصة الألمانية (مؤشر الداكس) قد أشرف على بلوغ الذروة، وأنه كان قد حقق، في غضون أربعة أشهر، ارتفاعا بلغ 50 في المائة. فبعد برهة وجيزة من إتمام صفقة الاستحواذ لم يتدهور مؤشر الداكس فقط، بل قيمة أسهم فودافون أيضا. ففي غضون عامين خسرت أسهم فودافون ثلثي قيمتها.

ومع أن السياسيين تذمروا كثيرا من حصول كلاوس أسر وجماعته على ملايين الماركات الألمانية، فإنهم لم يحركوا ساكنا للوقوف في وجه عملية الاستحواذ. فغيرهارد شرودر حال، حين كان رئيس وزراء ولاية سكسونيا السفلى (Niedersachsen)، دون وقوع كونتينتال، الشركة المنتجة لإطارات السيارات، في أيدي مجموعة من الإيطاليين، ودون استحواذ مجموعة أخرى من النمساويين على شركة Preussag Stahl، بيد أن شرودر لم يقف في وجه الاستحواذ على شركة Mannesmann بعدما أصبح مستشار ألمانيا، فألمانيا، وفق ما قاله شرودر حينذاك، «بلد يؤمن بالانفتاح الاقتصادي، وبالتالي فإنه يفتح أبوابه للشركات الأجنبية الراغبة في شراء هذه الشركة أو تلك من الشركات الألمانية». ومعنى هذا أن ألمانيا تفتح أبوابها أمام جميع عمليات الاستحواذ المدبرة من قبل مصارف الاستثمار، أي من قبل أفراد من طينة الأمريكي فرانك كواترون (Frank Quattron).

سادة العالم - صعود مصارف الاستثمار

إن فرانك كواترون مرتزق عصري. فهذا المصرفي المختص بعمليات الاستثمار يقيم في بالو آلتو (Palo Alto) بكاليفورنيا ويعمل لمن يدفع أكثر. ولدى كواترون كتيبة مشاة تساعده في مهامه. ودرج كواترون على اصطحاب هذه الكتيبة معه حيثما يعمل، وذلك تعبيرا عن شكره

وولائه لهم. فحينما انتقل كواترون، في العام 1996، من مورغان ستانلي (Morgan Stanley) إلى المصرف الألماني «دويتشه بنك»، التحق به نحو 20 من أتباعه المخلصين. وبعد عامين ترك كواترون عمله من جديد ومعه نحو 100 من المريدين. وكانت قد انتشرت إشاعة تفيد بأن المصرف السويسري العملاق قد عرض عليه عقد عمل يقضي بدفع راتب يبلغ 435 مليون مارك ألماني عن السنوات الثلاث المقبلة. ويبرر كواترون هذا الراتب الخيالي، فيقول: «إن الأمور العظيمة تتحقق على أيدينا، وليس على أيدي أولئك الفتيان القابعين في مكاتب المديرين التنفيذيين».

إن الخبراء في مصارف الاستثمار، الذين هم من طينته، يرون في أنفسهم (Masters of Universe) (سادة العالم)، علما أن هذا المصطلح قد صاغه توم وولف (Tom Wolfe) في روايته الشهيرة Fegefeuer der Eitelkeitcn (مطهر الغرور). فهؤلاء الأفراد واثقون بصواب مسعاهم. إنهم يعتقدون أن لديهم الحل القويم لمواجهة كل المعضلات وجميع مشكلات العالم أيضا. أضف إلى هذا، أنهم كثيرا ما يكونون مغرورين بأنفسهم ومتجبرين متعجرفين. كما أنهم يحصلون على رواتب لا قدرة للإنسان العادي على تخيلها. فالبعض منهم يحصل، وهو لايزال في الثلاثين من عمره، على دخل لا يحصل عليه هذا المدير التنفيذي أو ذاك من العمل طوال حياته.

وكما فعل شيرمان مك كوي (Sherman McCoy)، بطل رواية توم وولف، فإن كواترون، أيضا، على أهبة الاستعداد لتحقيق الصفقات العظيمة: فهو يرشد شركات، ما سمع أحد عنها شيئا حتى الآن، إلى أسلم طريق يوصلها إلى البورصة. كما أنه يتولى تدبير متطلبات عمليات الاندماج الكبرى. وكان كواترون، في التسعينيات، قد بلغ من الأهمية بمكان، بحيث نادرا ما كان أحد يتجاوزه، ما كان أحد يتجاوزه في وادي السليكون على أدنى تقدير. وعلى خلفية هذه الحقائق، منحه المصرف الألماني «دويتشه بنك» حريات واسعة. وفي الواقع، فإن «كتيبة» بالو آلتو ما كانت تأتلف مع ثقافة الأعمال الدارجة في المصرف الألماني منذ كثير من عقود الزمن: فكواترون وكتيبته يتصرفون بسرعة البرق، أي يتصرفون بنحو كثيرا ما يبدو، للمصرفي

التقليــدي، تصرفا أهوج لا تــروي فيه ولا تؤدة. لكنهــم، مع هذا، حققوا للمصــرف أرباحا كبيرة فعلا. كما أنهم أرشــدوا المصرف الألماني المذكور إلــى أبواب عالم فســيح، كان غريبا عنه على مــدى زمن طويل، إلى عالم الصيرفة المتخصصة بالاستثمار المالي (Investmentbanking).

وخلافــا للمصــارف التجارية، المصــارف التقليديــة، تعمل مصارف الاستثمار بروؤس أموال مقترضة في المقام الأول. فهي لا يتوافر لها زبائن يحتفظون لديها بودائعهم أو بحســاباتهم الجارية. إن مصارف الاســتثمار تســتدين ما تحتاج إليه من أموال من أســواق المال. إنها تستدين مليارات ومليارات من المال حتى التخمة، وذلك لكي تكون قادرة على التوســع فيما تقوم به من نشــاط فــي كازينو القمار العالمي. فمقابــل كل دولار أمريكي تعود ملكيته إليها، تستدين بعض هذه المصارف 30 أو 40 دولارا أمريكيا. ومعنى هذا، أن هذه المصارف تعمل وفق «رافعة مالية» (Leverage) مفرطة في الارتفاع. وهكذا، فبينما تســتطيع هذه المصارف، من خلال الاستدانة العظيمة، تحقيق أعظم الأرباح، فإنها تكون، في الوقت ذاته، عرضة لأشد المخاطر، إذا تدهورت الأوضاع في أسواق المال.

وهيمنت المصارف الاســتثمارية الأمريكية على هذه النشاطات على مدى طويل من الزمن، هيمنت عليها مؤسسات من قبيل غولدمان ساكس (Goldman Sachs) ومورغان ســتانلي وميريل لينش (Merrill Lynch) وجي بي مورغان (J. P. Morgan) وسالومون سمث بارني (Salomon Smith Barney) أو بير ستيرنز (Bear Stearns). فمن غير الاستعانة بواحد من هؤلاء، ما كان المرء قادرا على عقد صفقة استحواذ على هذه الشركة أو تلك، ومن غير واحد من هؤلاء ما كان ليتطور ما نراه حاليا من بضائع مالية حديثة، من غير واحد من هؤلاء لم يكن، قط، بمســتطاع الرأسمالية المحررة من القيود أن تحقق ما حققت من تطور عاصف.

ونشــأت مصارف الاســتثمار على خلفية أزمة الكساد الكبير التي عصفت بالاقتصاد العالمي في عشــرينيات وثلاثينيات القرن العشرين. ففي هذه الحقبة من الزمن أفلســت بيوت المال بالجملة. ولهذا السبب، أقر الكونغرس الأمريكي القانون المسمى Glass-Steagall Act، وبفرض

هذا القانون تجزأت المصارف الكبرى الشاملة، أي المصارف التي كانت خدماتها لا تقتصر على معاملات الادخار والاقتراض الخاصة بزبائنها، بل شملت أيضا نشاطات استثمارية مالية. وهكذا تعين على المصارف إما أن تكون مصارف مختصة بتدبير معاملات الادخار والاقتراض العادية، أو مصارف تزاول النشاطات الاستثمارية المالية فقط. وأرادت واشنطن، من خلال هذا التشريع، منع المصارف من المقامرة بودائع زبائنها. ومع أن هذا القانون جرى تشريعه بنوايا سليمة، فإنه كان سببا، في نهاية المطاف، لإفراط مصارف الاستثمار في المراهنة على عمليات بالغة الخطورة.

ومنذ هذا الحين، فإن مصارف الاستثمار ما عادت ملزمة بمراعاة مصالح صغار المدخرين، وما عادت تعرف رادعا يكبح جماح رغبتها للمضاربة. وخلافا للمصارف التجارية، لم تعد مصارف الاستثمار تخضع لرقابة مصرفية صارمة. فالمصرف المركزي الأمريكي غير مسؤول عنها. وهكذا صارت بيوت المال الناشطة في «وول ستريت» تخضع لقيود واهية إلى حد ما، وتستطيع تحقيق أعظم الأرباح. ولم يغير من هذه الحقيقة شيئا إقدام الرئيس كلينتون في العام 1999 على إلغاء القانون المذكور، أعني Glass-Steagall Act. فمن خلال هذا الإجراء، ألغى الرئيس كلينتون، في سياق عملية التحرير الاقتصادي الواسعة، الحد الفاصل بين المصارف التجارية ومصارف الاستثمار. ومن الآن فصاعدا صارت مزاولة النشاطات الاستثمارية المالية مسموحا بها لجميع المصارف، بلا استثناء. وكان هذا الإجراء سببا في خلق تحول عظيم. فسرعان ما عقدت المصارف التجارية العزم على الاستحواذ على بيوت الاستثمار الأمريكية، فمصرف Chase Manhatten يستحوذ على جي بي مورغان والمصرف الألماني «دويتشه بنك» يشتري Bankers Trust. وكانت المصارف الاستثمارية قد ردت، من جانبها، على هذه الهجمة، وذلك من خلال استراتيجية تتسم بمخاطر كبيرة: فقد أنشأت أقساما لإدارة الصفقات الخاصة بها وراحت تضارب، ليس بأموال زبائنها فقط، كما جرت العادة، بل بأموالها أيضا. أي أن هذه المصارف

أمست تتصرف كأنها صناديق مخاطر (Hedgefonds) تسعى إلى تحقيق أعظم الأرباح، والمخاطرة إلى قصد الحدود. ولم يأبه أحد من أولي الشأن بهذا التطور قط.

فواشنطن تعاطفت، منذ عقود كثيرة من الزمن، مع «صبيان العصر الذهبي» الناشطين في «وول ستريت» وكانت تدعمهم بقدر كبير. فمصارف الاستثمار هي التي تتولى تزويد الاقتصاد الأمريكي بالمال الذي يحتاج إليه، هي التي تسد حاجته المتزايدة إلى المال. أضف إلى هذا، أن توليها تدبير المال المطلوب قد دعم النمو الاقتصادي بنحو أكيد. وكانت لدى المصارف علاقات وثيقة جدا بالسياسيين، وذلك لأنها كانت تمن عليهم بتبرعات سخية جدا. وسواء تعلق الأمر بالديموقراطيين أو بالجمهوريين، فإن الجميع لم يصلوا إلى البيت الأبيض إلا بفضل الدعم المالي الذي قدمه لهم «وول ستريت»، ففي هذا الشارع ينشط أكثر المتبرعين سخاء. وللتعبير عن شكرها اهتمت الحكومة والسلطة التشريعية، أي الكونغرس، بأن تعمل مصارف الاستثمار بلا منغصات وبلا قيود ذات بال. وفي المقابل، دأبت «وول ستريت»، طواعية، وعن طيب خاطر، على إعارة واشنطن أفضل ما لديها من رجال أعمال، حين تطلب منها الحكومة ذلك، فرونالد ريغان استعار دونالد ريغان (Donald Regan)، وزير الخزانة في حكومته، من ميريل لينش، وجورج بوش (الأب) اختار نيكولاس برادي (Nicolas Brady) من صفوف ديلون ريد (Dillon Read)، وبيل كلينتون جعل من روبرت روبين (Robert Robin)، رئيس غولدمان ساكس، راعيا لأسواق المال، واستعان جورج بوش (الابن) أيضا بغولدمان ساكس؛ فبعدما فشل في تعيين اثنين من رجالات الصناعة، أسند بوش (الابن) منصب وزير الخزانة إلى هنري بولسون (Henry Paulson)، رئيس أهم مصارف الاستثمار في العالم قاطبة: غولدمان ساكس.

إن هؤلاء الرجال كانوا الملوك الفعليين في صفقات الاستحواذ. وكان هؤلاء الملوك قد ساهموا، بدءا من مطلع التسعينيات، في العديد من صفقات الاستحواذ التي شهدتها ألمانيا آنذاك، فسواء تعلق الأمر بالجهود التي بذلتها فودافون للاستحواذ على Mannesmann أو باندماج دايملر

وكرايسلر، فإن هؤلاء الملوك كانوا حاضرين دوما. إن غولدمان ساكس، المؤسسة التي أنشأها العام 1869 المهاجر الألماني ماركوس ساكس، تتقن صفقات الاندماج والاستحواذ إتقانا تاما. وكان هذا المصرف قد أنجز، في عام واحد، في العام 1999، صفقات اندماج واستحواذ بلغت قيمتها أكثر من ثلاثة تريليونات مارك ألماني، أي أنه أنجز صفقات ديناصورية لا يضاهيه في حجمها وعددها أي مصرف استثماري آخر. ويقع مكتب فرع هذا المصرف في أعلى طوابق برج معرض فرانكفورت الدولي، أي في ثانية أعلى عمارات المدينة. ويوجه ألكسندر ديبليوس (Alexander Dibelius) من هذا المكتب المعاملات الخاصة بروسيا والنمسا أيضا. ويتسم هذا الرجل بسرعة الحركة سواء بصفته مصرفيا أو رياضيا مواظبا على التزلج على الجليد. ودأب هذا الرجل، منذ سنوات عديدة، على أن يكسب، في المنتدى الاقتصادي بدافوس، الرهان الذي ينظمه الناشر الألماني هوبرت بوردا (Hubert Burda) لاختيار رجال الأعمال المتميزين. وربما لا يضاهيه أحد من زملائه في ما لديه من علاقات واسعة. وتبقى هذه الحقيقة قائمة حتى إن تواضع وصرح بأنه لا يرى، بأي حال من الأحوال، أن له ولغولدمان ساكس دورا فعالا في صنع عمليات الاندماج والاستحواذ. فالمصرفي الساكن في فيلا الأديب توماس مان (Thomas Mann) يقول بكل تواضع: «إن دورنا يكمن في تهيئة الفرصة لالتقاء العرض بالطلب».

وفي التسعينيات عزم المصرف الألماني «دويتشه بنك»، أيضا، على الدخول إلى حلبة هذا النشاط المربح. فهذا المصرف، الذي هو أكبر مؤسسات التمويل في ألمانيا، ما عاد يقنع بكونه أهم مؤسسة مالية في ألمانيا، بل تطلع لأن يرتقي إلى مراتب اللاعبين العالميين (global player). لقد عزم هذا المصرف، الواقع مقره في فرانكفورت، على المشاركة في المتاجرة المتسارعة في المشتقات والخيارات والعملات، وفي الرهان على عمليات الاندماج والاستحواذ أيضا. لقد تطلع مصرف «دويتشه بنك» إلى كسر طوق هيمنة «وول ستريت» واحتلال المرتبة الأولى في قائمة مصارف الاستثمار. وكان هذا المصرف قد اشترى في العام 1989، أي في وقت مبكر، أيام كان يترأسه ألفريد هيرهاوزن (Alfred Herrhausen) - الرجل الذي اغتالته، بعد فترة وجيزة من تقلده هذا

المنصب، عناصر من تنظيم الألوية الحمراء المسمى اختصارا RAF [*]- بيت الاستثمار البريطاني مورغان غرينفيل (Morgan Grenfell). وفي منتصف التسعينيات أفلح المصرف الألماني في تحقيق تحول مهم، إذ نجح في إغراء المئات من المصرفيين، ذوي الوزن الكبير، بترك مصارفهم والعمل لديه. وكان الألمان قد رفعوا رواتب المصرفيين الشباب إلى الضعف، علما أن هذه الرواتب كانت عظيمة القيمة أصلا. وهكذا، انتقلت مجموعات عريضة من جبهة إلى أخرى مصطحبة معها زبائنها. وفي مرة من المرات سحب «دويتشه بنك»، من غريمه ING-Barings، في دفعة واحدة، 44 من خيرة ما لدى هذا الغريم من خبراء في أسواق الأسهم. وكان ING-Barings قد صرح بأن خصمه الألماني قد تسبب في وصول الرواتب إلى «مستويات جنونية». ووفق التقديرات التي أعلنت عنها الوكالة الاستشارية Russel Reynolds Associates، ارتفعت في العام 1998، رواتب كبار الموظفين العاملين في الوول ستريت إلى ثلاثة أضعاف، وفي ألمانيا إلى سبعة أضعاف ما كانت عليه العام 1990.

ومن نافلة القول تأكيد أن المصرفيين العاملين في بيوت الاستثمار قد ابتهجوا أيما ابتهاج بالمكافآت الدسمة. فهم يرون في هذه المكافآت تعويضا مجزيا عن عمل يمارسونه على مدى 90 إلى 100 ساعة في الأسبوع، ولا يترك لهم فرصة للتمتع بالحياة الخاصة. فهم تحت تصرف رئيسهم على مدار الساعة، ويقفون على أهبة الاستعداد للسفر حول العالم، وحيثما كان الزبون موجودا. ويبلغ راتب الموظف الكبير في مصرف الاستثمار بضع مئات الآلاف من الدولارات الأمريكية، أضف إلى هذا المكافآت الدسمة التي يحصلون عليها في كل عام. ففي العام 2000 كانت المصارف الأمريكية، بمفردها، قد دفعت إلى كبار موظفيها أكثر من 13 مليار دولار أمريكي. بهذا المعنى، فإن هذا القطاع كان ينجب في كل عام أغنياء جدا يمتلكون الملايين. ففي «وول ستريت» يحصل أكثر من مائة مصرفي على دخل يزيد على 10 ملايين دولار. من هنا، لا عجب أن تتحول الاحتفالات، التي ينظمها كبار موظفي مصارف

(*) تنظيم الألوية الحمراء Red Army Faction، هو جماعة يسارية مسلحة، أسست عام 1970 ومارست ما اعتبرته مقاومة ضد الدولة الفاشية بعمليات قتل وتفجير. وصل عدد ضحاياها إلى 34 قتيلا، بخلاف الجرحى. بدأت محاكمة أعضائها في عام 1993، وحُلت رسميا في أبريل 1998. [المحررة].

الاستثمار، بمناسبة تسلمهم ما يسمى مكافأة الموسم، إلى احتفالات خرافية. فالبعض منهم يسكب على رأسه، في نوادي لندن أو نيويورك، قنينة من أغلى أنواع الشمبانيا.

ولم يدخل دويتشـــه بنك، بمفرده في حلبة هذه المعاملات، فمؤسسات المال الأخرى، استقطبها، أيضا، في التسعينيات، بريق عمليات الاستحواذ. فقد ابتلع المصرف الألماني Dredner Bank بيتي المال Kleinwort Benson وWasserstein Perella. واســـتولى المصرف المســـمى الاتحاد السويسري للبنوك UBS على بيت المال البريطاني العريق S. G. Warburg، واستحوذ المصرف الأمريكي العملاق سيتي غروب (Citigroup) على Smith Barney. وحتى المصارف المكلفة بتقـــديم الخدمات للولايات الألمانية المختلفة، Die Landesbanken، أعنـــي مصارف من قبيل مصرف WestLB، راحت، هي الأخرى أيضا، تســـتأجر المئات من المصرفيين المتخصصين في الاستثمار المالـــي. لقـــد ورطت هذه المصارف نفســـها في مجالات عمل ليســـت من اختصاصها أصـــلا، فمصارف الولايات الألمانيـــة، Die Landesbanken، كانت مكلفة برعاية المشـــروعات المحلية والإقليمية، أي المشروعات العاملة في ولايـــات مـــن قبيـــل Bayern وNordrhein-Westfallen أوSachsen وبتحقيـــق أربـــاح لخير حكومـــات الولايـــات المختلفة، بهـــذا المعنى، فإن الحكومـــات لم تكلفهـــا، أبدا، بالمقامرة علـــى أوراق مالية مجهولة المصدر وعظيمة المخاطر.

وانتقـــل أديســـون ميتشـــل (Edison Mitchell) مـــن ميريل لينش إلى دويتشـــه بنك ليس حبا فـــي المال فقط. ويتميز ميتشـــل بعلاقاته الواســـعة. فهو يعتبر واحدا من كبار النجوم الســـاطعة في قطاع المال. ومهمـــا كانت الحال، فقد كلف المصرف الألماني ميتشـــل بقيادة قســـم «الأســـواق العالميـــة» (Global Markets) المقيم فـــي لندن. واصطحب ميتشـــل معه كتيبة مرتزقة مكونة من نحـــو 50 عنصرا. وكان الزملاء العاملـــون في فرانكفورت ينظرون إلى هذه الكتيبة بعين الريبة. وعلقت الصحيفة الألمانية Frankfurter Allgemeine Zeitung على استخدام ميتشـــل وصحبـــه فكتبـــت: «إن ولاء هـــؤلاء العاملين ما عـــاد يختص

بالمصرف، بل هو مرهون بالتطور الذي يطرأ على مستوى أسعار أسهم «دويتشـــه بنك»، أي هو مرهون بالمصدر الذي يفيض عنه جزء كبير من الرواتـــب التي يحصلـــون عليها». وبنحو متزامن تقريبا، ينتقل يوســـف آكرمان (Josef Ackermann) من المصرف السويســـري Credit Suisse إلى مصرف «دويتشـــه بنـــك»، ليتولى فيه إدارة الصيرفة الاســـتثمارية (Investmentbanking). وربما كان ميتشـــل أكثـــر العاملين مع آكرمان طموحا. فوفق ما يقول الرواة، فإن ميتشـــل رد على سمسار سأله، في قاعة البورصة، عن اسمه، أن اسمه هو ببساطة: «إله» (*).

وفـــي الواقـــع، فإن ميتشـــل يفي بمـــا كان قد عاهد عليـــه: فهو يرفع مصرف «دويتشه بنك» إلى مصاف المصارف العالمية في المتاجرة بعمليات الاكتتاب في ســـندات الدين المصدرة من قبل الشـــركات والحكومات وفي المتاجرة بالعملات والمشتقات والمعادن الثمينة. لقد غدا «دويتشه بنك» في الثمانينيـــات أكبر متاجر بالعملات على مســـتوى العالم أجمع، فهو يهيمن على 20 في المائة من حجم هذه الســـوق. كما احتل «دويتشه بنك» المرتبة الرابعة في المعاملات العظيمة الأرباح، أعني في المعاملات الخاصة بعمليات الاستحواذ والاندماج. وكان الموظفون الناشطون في مجالات الاستثمارات المالية هم الســـادة المهيمنين، خفية، على المصـــرف، فهم يحققون له أكبر جـــزء من أرباحـــه ويحصلون على رواتب تزيد علـــى الرواتب التي يحصل عليها المديرون التنفيذيون أنفســـهم. أضـــف إلى هذا أن «الفتية» الأنيقين قد مدوا يد المســـاعدة إلى تلك المؤسســـات أيضا، التـــي رأى فيها أنصار الرأســـمالية المحررة من القيود نعمة من منن القـــدر، واعتبرها أعداؤها هولا ما بعده هول، وجرادا يلتهم كل ما يقع عليه.

هجوم الجراد

إن مكتب عضو مجلـــس البرلمان الألماني فرانـــس مونتفيرينغ (Franz Müntefering) لا يتميز بمساحة ذات بال. فهو يتسع لطاولة للكتابة وأخرى للمـــداولات وبضعـــة رفوف لا غير. وتوجد في أحد الرفوف وثيقة تشـــير

(*) يقصد إلها من آلهة الإغريق. [المترجم].

إلى زيارة منجم للفحم الحجري تديره شركة Deutsche Steinkohle AG وصـورة فوتوغرافية يظهر فيها مونتفيرينغ في حديث مع بضعة من عمال المنجم. وفي طابق أدنى، يطل أيضا على السفارة الروسية، احتل المستشار السـابق غيرهارد شرودر عددا من القاعات الواسعة المفتوحة بعضها على بعض. وهـذا ليس بالأمر المسـتغرب، فمونتفيرينـغ، الرفيق في الحزب الاشتراكي، ما كان يعير اهتماما للتمتع بمباهج الترف والنعيم. وحتى بعد أن أصبح، لأول مرة، رئيس الحزب الاشتراكي الديموقراطي الألماني، أعني فـي الفترة الواقعة بين العامين 2004 و2005، ظل مونتفيرينغ متمسـكا بالعيش بالبسـاطة المعهودة. وحين كان يدون أفـكاره على الورق، فإنه ما كان يسـتخدم الكمبيوتر قط، بـل كان يكتب على طابعة من ماركة «أريكا» (Erika) تقادم عهدها.

وعلـى طابعـة أريكا هذه كتبـت، في نوفمبر من العـام 2004، جملة سـتتداولها الألسـن في الأيام التالية. ففي خطاب له، في النقاشات التي دارت في برلين، وفي رحاب مؤسسة فريدرش أبيرت الخيرية (Friedrich-Ebert-Stiftung) حـول برنامج الحزب الاشـتراكي، حذر مونتفيرينغ من خطر «أسـراب الجراد التي لا يحاسبها أحد على أفعالها المدمرة، أفعالها التـي يقاس مدى نجاحها على مدار زمن لا يتعدى ربع العام والتي تمتص الجوهر وتلتهم المشروعات حتى العظم». وما عاد مونتفيرينغ يتذكر الدافع الذي دفعه إلى اسـتعارة صورة أسـراب الجراد التي تتحدث عنها الكتب الدينية. وكان قد رد على سـؤال الشخص الجالس قبالته بجواب ينم عن إمعـان نظر وحيرة في الوقـت ذاته، فقد قال وقد علـت محياه علامات الاستغراب: «ربما تعود هذه الاستعارة إلى تربيتي الكاثوليكية».

والأمر الذي يثير اسـتغرابه في اليوم الراهن، هو أن وجهة نظره هذه لم تحـظ باهتمام يذكر فـي الوهلة الأولى؛ فخطابه العائـد إلى نوفمبر العام 2004 ظل بلا صدى ذي بال، حتى بعدما نشـر الحزب الاشـتراكي نص الخطاب ضمن النشـرات التي يصدرها تباعا. وبعد نصف عام، في أبريل من العام 2005، عاد مونتفيرينغ واسـتخدم، في سـياق مقابلة مع صحيفـة Bild am Sonntag صورة الجراد ثانيـة. وكان الصدى عظيما

فعلا في هذه المرة. وهاجم الخصوم رئيس الحزب الاشتراكي هجوما لا هوادة فيه. ووصف رئيس اتحاد رجال العمل ديتر هونت (Dieter Hundt) الهجوم على الرأسمالية بأنه «يجافي الواقع بنحو مثير». واتهم رئيس اتحاد الصناعيين يورغين تومان (Jürgen Thumann) مونتفيرينغ بأنه أثار الريب والظنون حول اقتصاد السوق.

وفي الأسابيع التالية، كان الجميع يتطلعون إلى الحديث مع مونتفيرينغ: الناشطون في الاستثمار المالي ورجال الأعمال المحرجون وأعضاء النقابات العمالية والمديرون التنفيذيون في المصارف. ومع أن البعض من هؤلاء الأفراد قد وبخه في العلن، فإنهم كانوا وفق ما يقوله مونتفيرينغ، يقولون له في الأحاديث الخاصة: «نعم، إنك على حق». ولم يغير مونتفيرينغ موقفه من «أسراب الجراد» حتى بعد مضي ثلاثة أعوام على إدانته لها، فهو واثق كل الثقة بأن طرحه الموضوع للنقاش كان الصواب بعينه، إن المواطنين يأتون إلينا غاضبين من وحشية الرأسمالية. إن مهمتنا، كسياسيين، تقتضي منا الإشارة إلى هذا الغضب وإلى مناقشة أسبابه علانية، وربما بلهجة تتسم بالتطرف بعض الشيء. إن سوق المال في أمس الحاجة إلى القواعد والقيود. فالسياسة لا يجوز أن تترك الاقتصاد يرمي أمام بابها الحطام بغية حملها على إزالته. وكان مونتفيرينغ قد شهد بأم عينه، في موطنه فستفاليا، الدمار الذي لحق بالمشروعات التي عششت فيها واحدة من الجراد، فهو يقول معلقا: «لقد أثارت هذه الحقيقة حنقي». ويمضي قائلا: «ليس من المعقول أبدا التضحية بمشروع معين لا لشيء سوى الرغبة في الحصول على الربح السريع».

إن أسراب الجراد هذه أمست سيئة الصيت عن حق. فخلافا للمشروعات الخاصة، أي التي تمتلكها هذه الأسرة أو تلك، توظف أسراب الجراد رؤوس أموالها لأمد قصير في أكثر الأحيان. فهي تريد، من خلال استثماراتها المالية، جني أكبر ربح ممكن حالا وليس في يوم من الأيام، والاستحواذ على أعظم ربح، في أقصر وقت ممكن، وبلا أي مراعاة لمصلحة العاملين في المشروع المعني. وتهتم أسراب الجراد بريع الاستثمار (return on investmnet) في المقام الأول، بمعدل الربح المتحقق

من الاستثمار، وليس بفرص العمل. من هنا، لا غرو أن يجني هذا السراب ثـــروات طائلة في كثير من الأحيان، لا بـــل إن بعضها صارت لديه ثروات لا يتخيلهـــا الإنســـان العادي أبدا. إن مديري هـــذه الصناديق المغامرة بما لديها من رأسمال، هذه الصناديق المسماة Private-Equity، أعني مديرين من قبيل ســـتيفين شفارتســـمان (Stephen Schwarzman) من بلاكستون (Blackstone) أو هنري كرافيس (Henry Kravis) من KKR، يجنون من المضاربة على المشروعات مئات الملايين من الدولارات في كل عام، وصاروا يمتلكون ثروات تقدر بمليارات الدولارات الأمريكية.

والمبدأ، الذي يتصرف وفقه هؤلاء المستثمرون الماليون، هو على شاكلة واحدة في أغلب الأحيان: إنهم يتطلعون إلى شـــراء مشروعات مقيمة في الأســـواق بأدنى مـــن قيمتها الحقيقية أو - بقدر تعلق الأمر بمشـــروعات تمتلكها هذه العائلة أو تلك - إلى شراء مشروعات ليس ثمة شخص معين مرشـــح لقيادتها. ويمول هؤلاء المستثمرون ثلثي إلى ثلاثة أرباع المبلغ الذي يحتاجون إليه للاســـتحواذ على المشـــروعات من الاقتراض. ويحمل هؤلاء المستثمرون المشروع الذي استحوذوا عليه عبء تسديد الديون. وبعد فترة تتراوح بين ثلاثة وســـتة أعوام ينسحب ســـرب الجراد من المشروع، وذلك إما من خلال بيعه لمســـتثمر آخر، أو من خلال تحويله إلى شركة مساهمة مدرجة في البورصة، حين يتبين لها أن الأمور تبشر بالخير الوفير.

لهذا الســـبب كـــرر رئيس الحـــزب الاشـــتراكي الديموقراطي ورفاقه هجومهـــم في ربيع العام 2005، فلجنـــة التخطيط التابعة لما لدى الحزب من كتلة برلمانية قدمت قائمة تبين المواقع التي اجتاحتها أســـراب الجراد وحصـــدت فيها الأخضر واليابس. وتبين هذه القائمة أن أســـراب الجراد قد اجتاحت آلاف المشروعات الألمانية، والمشروعات متوسطة الحجم على وجه الخصـــوص، وأنها اجتاحت في 32 مرة مشـــروعات عملاقة أيضا. وكان من جملة المشـــروعات التي حصدتها أسراب الجراد منتج النظارات رودنســـتوك (Rodenstock) وأونغر (Unger)، الشـــركة التي تدير فروعا لتصليح السيارات وبيع الأدوات الاحتياطية، وشبكة ProSieben-Sat1 للبث التلفزيوني، وشركة المواد الكيميائية Celanese، ويحمل هؤلاء المستثمرون

أسـماء براقة من قبيـل Cerberus (كلب الجحيم) وبلاكسـتون وبيرميرا (Permira) أو من قبيل Carlyle. وفي ألمانيا، يعمل لدى هذه المؤسسـات، المهتمة بتوظيف ما تحت تصرفها من رسـاميل تسـعى إلى المغامرة، نحو 400 ألف عامل. وبهذا العدد، تدخل هذه المؤسسـات في عداد أكبر أرباب العمل الألمان، وفق البيانات التي أعلنها العاملون بمعية مونتفيرينغ.

ومع أن البعض من مؤسسات الاستثمار المالي يتصرف بنحو بشع وفظ، فإن علينا أن نأخذ في الاعتبار أن ثمة مؤسسات أخرى لا تنطبق عليها هذه الصفات مطلقا، كما هو واضح من القائمة التي أعلنها الحزب الاشتراكي. فهـذه القائمة تشـير إلى منتـج أجهـزة الكمبيوتر وينكور نيكسـدورف (Wincor Nixdorf) للدلالـة علـى هـذه الحقيقـة. ففي العـام 1999 استحوذت مؤسستا الاسـتثمار الأمريكيتان KKR وغولدمان ساكس على شركة وينكور نيكسدورف وأصلحتا حالها إصلاحا جيدا جعلها، بعد مضي خمسـة أعوام، تقف على قدميها بكل ثبات. ووفرت وينكور نيكسـدورف، بقيادة مالكيها الجدد، 1600 فرصة عمل إضافية، وحققت أرباحا جيدة. واستطاعت، بعد انسحاب المسـتثمرين منها، أن تضمن لنفسها مكانا في قائمة الشركات المدرجة في البورصة.

بيد أن ثمة سـببا آخـر يجعل نقد الحزب الاشـتراكي الديموقراطي لأسراب الجراد يتصف بالتناقض، فالاشتراكيون الديموقراطيون هم الذين أغروا كثيرا من هذه الأسـراب باجتيـاح ألمانيا. فبعدما أصبح مونتفيرينغ وزيرا للمواصلات في أكتوبر من العام 1998، كان هو نفسـه الرجل الذي تكفل ببيع مطاعم الطرقات السريعة Tank&Rast إلى ثلاثة من مستثمري الأموال. من ناحية أخرى، باعت، في نهاية 2004، المؤسسة المكلفة بتأمين معاشات المستخدمين التقاعدية - وهي مؤسسة تدخل ضمن اختصاصات وزيرة تنتمي إلى الحزب الاشـتراكي الديموقراطي - نحو 80 ألف شـقة سـكنية إلى شـركة فورتريس (Fortress)، وذلك رغبة منها في تحسـين قدرات المؤسسـة المذكورة على صرف معاشـات التقاعـد. وحتى حكومة ولاية برلين الائتلافية، أعني المكونة من الحزب الاشـتراكي الديموقراطي وحزب اليسـار، لم تجد غضاضة من مد يدها إلى المسـتثمرين الماليين،

ففي صيف العام 2000 باعت هذه الحكومة 60 ألفا، من الشقق السكنية الموجودة تحت تصرفها، إلى اتحاد مكون من سيربيروس (Cerberus) وغولدمان ساكس.

كما فتح عضو الحزب الاشتراكي الديموقراطي ووزير المالية الاتحادي هانس آيشل، الأبواب على مصاريعها أمام أسراب الجراد. ففي نوفمبر العام 2000 باع آيشل مطبعة الحكومة الاتحادية، أي المطبعة المكلفة بطبع جوازات السفر والبطاقات الشخصية والأوراق النقدية، للصندوق البريطاني المسمى آباكس (Apax)، ومع أن الاتفاق كان يقضي بأن يدفع الصندوق مبلغا مقداره مليار يورو، فإن الدولة الألمانية أقرضت، عن طيب خاطر، الجزء الأعظم من قيمة الصفقة. وكان هذا القرض قد توزع على النحو التالي: 500 مليون يورو قدمها المصرف التابع لحكومة ولاية هسن (die Hessische Landesbank)، و225 مليون يورو قدمتها الحكومة الاتحادية. وسرعان ما أثقل آباكس كاهل المطبعة بأعباء القرض الذي اشتراها به، أي أن المطبعة المبيعة قد مولت، بنفسها، عملية الاستحواذ عليها. ولم يدم الأمر طويلا حتى أصاب الوهن المطبعة، ففي صيف العام 2002، أي بعد مضي أقل من عامين على خصخصتها، انهارت المطبعة بفعل المديونية العظيمة التي أثقلت كاهلها. وبسرعة البرق باع آباكس القسم المختص بطبع الأوراق النقدية وجوازات السفر إلى مكتب محاماة لقاء يورو واحد لا غير. ومن أصل الأربعة آلاف عامل لم يبق سوى نحو الثلث منهم فقط. من هنا، لا غرو أن تصبح المطبعة الحكومية عنوانا ساطعا على عمليات الخصخصة الفاشلة، وأن يعاد تأميمها، ثانية، في سبتمبر من العام 2008.

كما لم يتصف بالتؤدة السلوك الذي انتهجه المستثمرون الماليون بيرميرا وKKP في سياق عملية استحواذهم على شبكة البث التلفزيوني ProSiebenSat1. فهذان كانا قد قلصا بنحو كثيف هيئة التحرير وفرضا على المؤسسة ربحية فاقت قدراتها بكثير. على صعيد آخر، امتص هذا المستثمر المالي أو ذاك دم عشرات المشروعات المتوسطة الحجم. ويعلق ميشائيل كيلر (Keller)، رئيس شركة Klein & Co – هذه الشركة التي تُعتبر كبرى الشركات

الألمانية المتخصصة في تقديم المشـــورة لمن يرغب في الاستحواذ على مشروع معـــين – على هـــذه التصرفات فيقـــول إن هذه الســـلوكيات لا تعكس قاعدة عامة: «فخمس وتســـعون في المائة من المســـتثمرين الماليين يعملون بأســـلوب حصيف وبنهج محترم، أي أن خمسا في المائة منهم فقط لا يعملون وفق هذا الأســـلوب ولا وفق هذا المنهج. إن هؤلاء هم أســـراب الجراد حقا وحقيقة». ويؤكد أن البعض من هؤلاء الغزاة لا يتوانى في ابتزاز ضحاياه. فعندما يتعثر المشـــروع ويمـــر بأزمة، يهدد البعض منهم، من حين إلـــى آخر، بأنهم يفكرون في الاتصال بالادعاء العام وإعلامه أن المشـــروع يماطل في إعلان الإفلاس. وهكذا، فلو امتلكت المؤسسات الاستثمارية السلطان فعلا، لكانت قد تصرفت بنحو وحشي ولسرحت العاملين أيضا. لكن هذه التداعيات حالات استثنائية، وفق تأكيدات كيلر، فاستحواذ المستثمر على هذا المشروع أو ذاك، أو مشاركته في قيادته، نعمة لا يجوز تجاهلها. فهو يغذي المشروع برأسمال إضافي ويمن عليه بعقود جديدة، وبمهام جديدة أيضا.

وظهرت أســـراب الجراد على الســـاحة الألمانية أول مرة وبأعداد كبيرة، عندمـــا خفضت حكومة ائتلاف الحزبين الاشـــتراكي والخضر الضرائب في العام 2001. فمنذ هذا الحين، صار في وســـع مؤسســـات الاســـتثمار المالي شـــراء وبيع المشـــروعات الألمانية من غير أن يترتـــب عليها دفع ضرائب على مـــا تحقق من إيرادات. أمـــا في الولايات المتحدة الأمريكيـــة وبريطانيا، فإن المستحوذين على المشاريع ظهروا على الساحة في وقت سابق على ظهورهم في الســـاحة الألمانية. إنهم يتمتعون، في هذين البلدين أيضا، بتسهيلات ضريبية كبيـــرة. ففي بريطانيا يدفع المســـتثمرون الماليون مـــن أرباحهم ضرائب تبلغ 10 فـــي المائة فقط، أي يدفعون مبلغا يدعو إلى الســـخرية فعلا. على صعيد آخر، صار ســـدس العمال البريطانيين يعملون لدى مشـــروع تعود ملكيته إلى المؤسســـات المغامرة برؤوس أموال الأفراد المساهمين فيها (Private-Quity). ولا تشـــكل بريطانيا حالة اســـتثنائية هاهنا، ففي بقـــاع العالم الأخرى يعمل كثير من العاملين في خدمة أســـراب الجراد. فالمستثمر الأمريكي بلاكستون يستخدم 400 ألف عامل، أي يستخدم عمالا يزيد عددهم على عدد العاملين لدى شركة سيمنز.

وعلى الرغم من إفراطها في ممارسة المغامرات، أمست مؤسسات الاستثمار المالي، الآن، تحظى بسمعة حسنة. فعلى سبيل المثال فتح وزير الاقتصاد السابق فيرنر مولر في العام 2008 أبواب الشركة المكلف بقيادتها أمام أحد أسراب الجراد، رغبة منه في ترويض شركته على مواجهة ضغوط أسواق المال، علما أن هذه الشركة كانت تُعتبر، في سابق الزمن، بمنزلة شركة حكومية، وذلك لأنها كانت تحصل على معونات حكومية تبلغ مليارات اليورو. وكانت الشركة تمتلك عشرات مناجم الفحم الحجري، وتستخدم مئات الآلاف من عمال المناجم. وكان مولر قد أعاد، بنحو جذري، هيكلة الشركة، التي كان اسمها في السابق Deutsche Steinkohle AG، فباع بعض المشروعات التابعة لها، وأضاف إليها مشروعات أخرى، وأصر على تصفية نشاطاتها في مجال استخراج الفحم الحجري. وفي مساعيه هذه، حصل مولر من أحد المستثمرين الماليين على مساعدة قيمة، إذ دفعت الشركة البريطانية 2.4 مليار يورو لقاء حيازتها ربع قيمة الشركة. وفي اليوم التالي، نشر مولر إعلانا احتل صفحة كاملة من صحف الجرائد اليومية رحب فيه بالشريك الجديد، على لسان جرادة تقول: رب ضارة نافعة.

النهاية المؤقتة للتاريخ

لقد استمر عصر ازدهار الرأسمالية أكثر من عقد ونصف العقد من السنين. والأمر البين هو أن المستثمرين الماليين ومصارف الاستثمار والبورصات وأسواق رأس المال قد غيروا نمط عمل الاقتصاد وأدخلوا تغييرات مهمة على المجتمع. وتزامن هذا التحول مع تحول تاريخي، مع نهاية الاشتراكية. فقد انهار المعسكر الشرقي وتفكك الاتحاد السوفييتي وأفلس الاقتصاد المخطط، وتردى في الهاوية النموذجُ الاقتصادي القائم على أفكار كارل ماركس. وكان أنصار اقتصاد السوق الحرة قد هللوا لهذه التحولات ورأوا فيها الدليل القاطع على صواب عقيدتهم، وراحوا يتصرفون وكأن الرأسمالية خالية من العيوب، وكأن قواعدها سليمة تتفق اتفاقا تاما مع روح العصر الجديد.

وبدا الأمر، فعلا، كأن انتصار الرأسمالية قد تحقق على كل الجبهات. من هنا، وبعد مضي ما يقرب من العامين على انهيار جدار برلين، راح الكاتب السياسي الأمريكي فرنسيس فوكوياما (Francis Fukuyama) يعلن، في كتاب له واسع الشهرة، «نهاية التاريخ». وعلى مدى سبعة عقود من الزمن ظل معسكرا الاشتراكية والرأسمالية يتنافسان أشد المنافسة - بيد أن النصر كان، في نهاية المطاف، حليف اقتصاد السوق وإطاره السياسي: الديموقراطية، فقد أثبت الواقع أنهما أكثر خفة على الحركة، وأثبت قدما في التكيف مع متطلبات التفوق وفي إحراز النصر في الحرب الباردة الدائرة بين النظامين. وأكد فوكوياما أن الديموقراطية الليبرالية قد انتصرت انتصارا لا رجعة فيه، وأنها كانت النهاية المنطقية لعملية طويلة حددت معالم نهاية التاريخ. وكان فوكوياما قد تنبأ، بنحو ينطوي على شيء من الإسراف، «بنهاية تطور الإنسانية أيديولوجيا، وأن الديموقراطية الليبرالية المتعارف عليها في العالم الغربي ستكون صيغة الحكم النهائية على مستوى العالم أجمع».

إن انهيار الاشتراكية كان خير شاهد على أن الاقتصاد المقود مركزيا لا ينجح عند التطبيق، لا ينجح في الأمد الطويل على أدنى تقدير، فالاشتراكية تحاول الظهور بمظهر النظام الخالي من الأزمات التي تمر بها الرأسمالية بنحو معتاد. وفي مسعاها هذا، قد تفلح الاشتراكية في إرجاء ظهور هذه الأزمات، بيد أنها ما كانت تستطيع كبت مفعول هذه الأزمات قط. وكان الثمن، الذي أُجبر المواطنون والقطاع الإنتاجي على دفعه، باهظا فعلا، فالاقتصاد المخطط لم ينمُ بالسرعة التي نما بها اقتصاد السوق، ولم يحقق حتى جزءا من الرخاء الذي حققه النظام الرأسمالي. أضف إلى هذا أن المشروعات كانت في وضع يُرثى له، وأن المجتمع كان يفتقر إلى الطبقة الوسطى على وجه الخصوص، أي كان يفتقر إلى تلك الطبقة التي كانت تشكل عماد المجتمع في العالم الغربي. من هنا، لا عجب أن يشيح العالم بوجهه، في التسعينيات، عن النموذج الاشتراكي، وأن تتحول البلدان الاشتراكية صوب الرأسمالية، وتأخذ بالنصائح التي كان يقدمها لها الاقتصاديون المؤمنون بالليبرالية المحدثة.

واجتاح بلدان الاقتصاديات الناشئة آلاف المستشارين ليقدموا لها نصيحة مفادها: عليكم أن تفتحوا أبواب أسواقكم وأن تعيدوا هيكلة أجهزة دولكم. وكان هؤلاء المستشارون يحملون تحت آباطهم بعضا من الكتب المدرسية الغربية ليعرضوا ما فيها من حلول بسيطة التطبيق. ونجح هؤلاء الخبراء في أمريكا اللاتينية وفي أوروبا الشرقية في إيجاد نظام لم يكونوا قادرين على إيجاده بنحو حرفي وبالتمام والكمال في أغلب البلدان الغربية: الرأسمالية الصرفة. وكان المبشرون باقتصاد السوق المحررة من القيود خبراء يعملون لمصلحة منظمات دولية، كانوا مصرفيين شبابا واستشاريين يقدمون خبراتهم للشركات المختلفة، ويسهرون، فيما سوى ذلك، على إعادة هيكلة هذه الشركة المساهمة أو تلك، أعني أنهم كانوا اقتصاديين من طينة جفري ساكس (Jeffrey Sachs).

وكان هذا الخبير، المقيم في شيكاغو، قد قال عن نفسه إنه «اقتصادي مختص بعلاج اقتصاديات دب المرض في أحشائها»، وأنه يعالج مرضاه بالصدمة طلبا للشفاء السريع، مع علمه أن هذا العلاج يسبب لهم آلاما مبرحة. وبدءا من منتصف الثمانينيات، جاب ساكس مختلف ربوع المعمورة بصفته واحدا من حملة راية الليبرالية المحدثة. وكانت نصيحته للحكومة التي تطلب الرشد منه هي: عليكم أن تستقطبوا رأس المال الأجنبي، وتفتحوا أذرعكم للترحيب بالمشروعات الأجنبية، وأن تحرروا الأسعار من القيود، وأن تخفضوا معدلات الضرائب وتضبطوا حالة الموازنة الحكومية، وأن تمتنعوا عن التدخل في الشأن الاقتصادي. ومارس ساكس أولى مهامه التبشيرية في العام 1985، وذلك حينما زار وفد بوليفي جامعة شيكاغو. وبثقة عالية بالنفس، اقترح ساكس العلاج المطلوب لوقف تضخم بلغت معدلاته 100 في المائة. وسرعان ما دعاه أعضاء الوفد البوليفي، باسم حكومتهم، إلى زيارة بلادهم. ونصح ساكس الحكومة البوليفية بضرورة رفع سعر البترول، وذلك لأن هذا الإجراء يضمن لها تحسين وضعها المالي والكف عن التوسع في الإصدار النقدي كحل لتسديد ما بذمتها من ديون. ويا للعجب، فبعد برهة من الزمن، قصيرة نسبيا، اختفى التضخم كلية.

ومنذ تلك الحقبة، صار ساكس خبيرا ينشد نصيحته الجميع. فقد زار الأرجنتين وفنزويلا والبيرو والهند. وزار، في ربيع العام 1989، بولندا واجتمع بقيادة النقابة العمالية Solidarnsc، واستخدم ساكس في إحدى الليالي جهاز كمبيوتر يخص Gazeta Wyborcza، الصحيفة الناطقة باسم النقابة العمالية، ليدون عليه الخطوط العريضة الواجب تنفيذها لتحويل البلد صوب اقتصاد السوق. وكانت هذه الخطوط العريضة قد نالت شهرة واسعة وصار يطلق عليها «خطة ساكس». وكان الخبير الاقتصادي قد نصح بضرورة عدم التدخل في التحولات التي ستطرأ على الأسعار، وبضرورة اتخاذ التدابير الضرورية لتأمين استقرار قيمة العملة في سوق الصرف الأجنبي. وكإجراء أولي يضمن تسهيل متطلبات الخطة جمع ساكس من العالم الغربي تبرعات بلغت مليار دولار أمريكي. وجرى، في أول يناير من العام 1990، تنفيذ بنود «خطة ساكس»، وبعد بضعة أسابيع من هذا التاريخ ارتفعت الأسعار إلى خمسة أضعاف ما كانت عليه في السابق، واختفت السوق السوداء كلية. وهكذا، وبإصرار وتطرف لا مثيل لهما في بقية دول أوروبا الشرقية، شمرت بولندا عن ساعديها لتطبق النظام الرأسمالي.

وبعد فترة قصيرة، تحول ساكس صوب روسيا، حيث راح وبمعيته مجموعة زملاء له من جامعة هارفرد يضع هنا أيضا خطة تضع روسيا، بين ليلة وضحاها، على درب اقتصاد السوق. ولأن الرئيس الجديد بوريس يلسين (Boris Jelzin) يعتد برأي ساكس، لذا فإنه اصطفى الخبير الأمريكي مستشارا اقتصاديا له. وعلى الرغم من هذا، لم ينجح ساكس، في روسيا، في تنفيذ جميع الخطوات التي كان يراها ضرورية. فقد باءت بالفشل خطته القاضية بتحويل ملكية المشروعات من ملكية حكومية إلى ملكية موزعة على أبناء الشعب، أي الخطة التي حصل بموجبها، في العام 1992، كل مواطن روسي على سند يخوله شراء حصة في المشروعات الحكومية بقيمة تبلغ عشرة آلاف روبل. فبما أن الروس ما كانوا قادرين على الإحاطة بمغزى هذا الإجراء، لذا راحوا يقايضون السندات التي حصلوا عليها بالمواد الغذائية أو أنهم تنازلوا عنها لمصلحة رؤسائهم في العمل.

وتمكنت حفنة صغيرة، ذات سلطان عظيم في الحكومة، من الاستحواذ على هذه السندات واستخدامها للاستيلاء على المصانع الحكومية بأبخس الأثمان. وهكذا، تطور في روسيا نظام كاسر يجمع بين بقايا الاقتصاد المخطط والملامح الأولية لاقتصاد سوق أُطلق لها العنان حقا وحقيقة.

ولم يكن جفري ساكس، وغيره من أساتذة الجامعات، في بلدان مختلفة، هم فقط الذين تنقلوا بين البلدان بغية التبشير بالرأسمالية، فالاقتصاديون العاملون في صندوق النقد الدولي صاروا، أيضا، مبشرين يجوبون دول المعسكر الشرقي، سابقا، وآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية لنشر الرأسمالية. فصندوق النقد الدولي، تلك المؤسسة التي جرى تكليفها، في العصور الغابرة، بصيانة أسواق المال من التعرض للأزمات، تحول، في السبعينيات والثمانينيات، إلى داعية من دعاة اقتصاد السوق المحررة من القيود. وكان الصندوق يغري الدول بالمال وبالقروض الميسرة، زاعما أنه يمنح هذه الأموال حبا في مساعدتها. بيد أن الواقع يشهد أن الصندوق كان يريد من هذه المساعدات أن تكون سبيلا للوصاية على هذه الدول، فالدول المدينة تحصل على المليارات، فقط، في حال انصياعها لشروط صارمة، تلزمها بتحقيق التوازن في موازنتها الحكومية وخصخصة مشروعاتها وتحرير تجارتها الخارجية وخفض المعدلات الضريبية. ويسري ما قلناه هنا على أولئك الاقتصاديين أيضا، الذين يعملون لدى البنك العالمي، هذا البنك الذي يقع مقره في بناية تقابل البناية التي يعمل فيها موظفو صندوق النقد الدولي. ويتحدث منتقدو المؤسستين عن «اتفاق واشنطن»، أي عن تلك السياسة التي تملي على الدول تنفيذ إصلاحات غاية في التطرف، ولا تعير أي اهتمام لما يعانيه المواطنون من أعباء ترتبط بهذه الإصلاحات.

وهكذا، وبفضل المبشرين القادمين من العالم الغربي، أخذت مبادئ السوق مطلقة العنان، تنتشر من أوروبا الغربية إلى أوروبا الشرقية، ومن أمريكا الشمالية إلى أمريكا الجنوبية، ومن الولايات المتحدة الأمريكية إلى آسيا. وعلى خلفية هذه الحقيقة، راحت دول النمور في جنوب شرقي آسيا - أعني تايلاند وماليزيا وسنغافورة وإندونيسيا وهونغ كونغ - وبلدان

أمريكا الجنوبية أيضا (أعني المكسيك على سبيل المثال وليس الحصر) تفتح أسواقها لمواجهة المنافسة العالمية. وكانت هذه الدول تستبشر خيرا اعتقادا منها أن رأس المال الأجنبي سيتدفق عليها بغزارة، معززا بذلك نموها الاقتصادي. بيد أن هذه الدول ما كانت ترى أي مؤشر يشير إلى أنها على وشك مواجهة عاصفة هوجاء.



5

الأزمة في فصلها الأول: الاقتصادات الناشئة تترنح

«لقد بذلنا، على مدى ثلاثين أو أربعين عاما، قصارى جهدنا لتمكين بلداننا من إحراز التقدم، والآن يأتي إلينا أحدهم، مختالا، متغطرسا، ومعه بضعة مليارات من الدولارات، ليهدم في غضون أسبوعين كل ما أنجزنا».

مهاتير محمد
رئيس وزراء ماليزيا، 1997

في منتصف التسعينيات، ترنحت، لأول مرة، الرأسمالية [المحررة من القيود، المترجم]. وكانت رياح الأزمة قد هبت في مكان ناء عن الدول الصناعية الغربية. فالأزمة نشرت ظلالها، في بادئ الأمر، في تلك الاقتصادات الناشئة، التي كانت قد أسرفت، بعض الشيء، في تنفيذ عملية الانفتاح الاقتصادي. وفي العام 1994

«كان انهيار المكسيك قد أبان للعالم، ولأول مرة في التاريخ، مدى هشاشة الأوضاع الاقتصادية في دول الاقتصادات الناشئة، الاقتصادات التي كانت قد نالت إعجاب العالم في ماضي الزمن»
المؤلف

انهار الوضع في المكسيك، وبعد ثلاثة أعوام من هذا التاريخ أخذت تترنح، في جنوب شـــرقي آسيا، بلدان النمور أيضا. وكان المستثمرون قد تجاهلوا كل التحذيـــرات، فضخوا أموالا طائلة في الدول المتســـارعة النمو. وحين انفجرت، في جنوب شـــرقي آسيا، الفقاعة في أسواق الأسهم والعقارات، ذُعر هؤلاء المســـتثمرون ففروا بملياراتهم. وكان فرارهم هذا قد تســـبب، بـــدوره، في التصعيد مـــن عملية الانهيار. وكان البعـــض من الاقتصادات المتدهورة قد طلب من خبراء صندوق النقد الدولي مد يد المساعدة ثانية. وفضـــل البعض الآخر انتهاج الدرب الذي ترســـمه لهـــم تصوراتهم وليس تصورات الأطراف الأجنبية: فهـــم رفضوا أفكار الليبرالية المحدثة وآثروا وضع الضوابط الضرورية لحماية ما لديهم من أسواق رأسمال. كما تلقى الغرب، أيضا، إشـــارة إنذار بينة: ففي الأســـابيع الأخيرة من صيف العام 1998 انهـــار أكبر صناديـــق التحوط - أو المخاطر كمـــا يقال أيضا - في العالم أجمع، أعني الصندوق المسمى اختصارا: «أل تي سي أم» (LTCM)، ومـــن خلال ما أجـــرى من عملية إنقـــاذ درامية، نجح المصـــرف المركزي الأمريكي، في الحيلولة دون انهيار النظام المالي العالمي. وبعد فترة وجيزة من هذه الأحداث، نسي السياسيون والمصرفيون والمتعاملون في البورصات مـــا حدث وتحولوا صوب أعمالهم اليومية: فما كان واحد منهم يصدق أن مـــا حدث لم يكن ســـوى نذر أزمة عظيمة، أزمة الرأســـمالية [المحررة من القيود، وليس أزمة يمر بها هذا البلد أو ذاك، المترجم].

في بادئ الأمر انهارت المكسيك، ولكن على أي بلد ستدور الدوائر لاحقا؟

إن راش ليمبـــو (Rush Limbaugh)، مقـــدم البرامـــج فـــي الإذاعـــة المســـموعة، ينطبق عليه ما يسميه المرء عادة الصخرة العظيمة. فبرنامجه الأسبوعي، الذي تبثه الإذاعة عبر الموجة المتوسطة، يكاد يحظى بالقدسية فـــي الولايـــات المتحدة الأمريكيـــة؛ فعشـــرون مليون مواطن يســـتمعون، أســـبوعيا، إلى برنامجه وذلك للإصغاء إلى الهجوم الذي يشنه، المذيع ذو العقيـــدة المحافظة، الموغلة في التطـــرف، على الجبناء في البيت الأبيض، على المتخاذلين في الكونغرس. ويصغي المستمعون، بأعصاب مشدودة، إلى

أحاديـــث ليمبو مع ربات البيوت القاطنات في أواســـط غربي البلاد، ومع عمال المصانع في ميشيغان، أو مع المتقاعدين من أبناء فلوريدا. فهو يشرح لهم ما في العالم من أحداث وتداعيات. وينقســـم عالم ليمبو إلى عالمين لا ثالث لهما: إلى خير أو شر، إلى صديق مخلص أو عدو شرير.

لكن الأمر اختلف في يناير من العام 1995، ففي أحد أسابيع هذا الشهر لم يتحدث المذيع مع مواطن عادي من المواطنين الأمريكيين، بل مع ثاني أكثر رجال الســلطة سطوة في واشنطن: مع آلن غرينسبان (Alan Greenspan)، مع رئيس ســلطة الإصدار النقدي، أي رئيس المصــرف المركزي الأمريكي. وعلى مدى عشر دقائق، بذل غرينسبان جهودا كبيرة لأن يشرح للمذيع مغزى تنفيــذ الحكومة عملية الإنقــاذ الكبيرة، أي مغزى قيام واشــنطن وصندوق النقد الدولي بإقراض المكسيك 40 مليار دولار أمريكي للحيلولة دون إعلان الحكومة المكسيكية الإفلاس. وأكد غرينسبان، في سياق هذه المحادثة أن من واجب الكونغرس «أن يحول دون انهيار المكســيك، وذلك لأن انهيارها ستكون له تداعيــات عظيمة على بقية العالم». غير أن ليمبو لم يقتنع بهذا التبرير؛ فوفــق وجهة نظره، أيهتم أحد منا بما يحدث في المكســيك؟ أيعير أحد منا اهتمامه إلى البيزو (Peso)، العملة المكســيكية؟ وعلى خلفية تصوراته هذه، راح ليمبو، يقول، عبر الأثير، لمســتمعيه، فيما بعد، إن «الرئيس بيل كلينتون قــد عقد العزم على تبذير أموالكم وتضييع حقوقكم». على صعيد آخر، فإن أغلب أعضــاء الكونغرس أعربوا، أيضا، عن تحفظهم حيال منح المكســيك المليارات من الدولارات. فممثلو الشــعب كانت تســاورهم الشــكوك في أن المســاعدة العاجلة ســتكون، في المقام الأول، لمصلحــة المصارف العاملة في «وول ســتريت» وزبائن هذه المصارف. فالمراد من هذه المســاعدة هو «إنقاذ أصحاب المليارات»، كما قال بتذمر شــديد السناتور الديموقراطي أرنيست هولينغز (Ernest Hollings).

وما من شــك في أن الأمــر ما كان يدور حول المناحــي التي تدور في ذهن المعارضين. فكلينتون وغرينســبان يريدان تشييد سد منيع قادر على الوقوف في وجه زلزال تسونامي، وما نشأ عنه من فيضان صارت أمواجه تجري بخطى حثيثة صوب بلدان الاقتصادات الناشــئة - وصوب البلدان

الصناعية أيضا. فسيل الطوفان لن يغمر «وول ستريت» فقط، بل سيغمر، أيضا، الشارع العام، أي السواد الأعظم، وما لدى هؤلاء الناس البسطاء من فرص عمل ومدخرات. غير أن أعضاء الكونغرس لا يريدون تصديق هذه التأكيدات. فهم لا يريدون تبذير الأموال التي يمكنهم تخصيصها لبناء المدارس والجامعات أو المصانع، أي تخصيصها للأمور التي تزيد من رفاهية ناخبيهم. هم لا يصدقون أن سياستهم الخارجية تواجه تحديا من طينة جديدة. فالأمر هنا لا يدور حول نشر قوات عسكرية في بقعة من بقاع العالم، ولا حول ردع دولة من الدول الخارجة على القانون، بل يدور حول الحيلولة دون انهيار النظام المالي العالمي.

وكان هذا الخطر قد نشأ في بلد كان اقتصاده قدوة حسنة على مدى حقبة طويلة من الزمن: في المكسيك، البلد الذي شهدت له منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) قبل فترة وجيزة من نشأة الخطر، في خريف العام 1994 على وجه التحديد، «بأنه يحقق نموا اقتصاديا معتبرا». وقبل سبعة أشهر من هذا التاريخ، ضمت الدول الصناعية المكسيك إلى مجموعة الدول المنضوية تحت راية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتصبح العضو الخامس والعشرين في هذا المنتدى. وقبل عام فقط من ذلك التاريخ، انضمت المكسيك إلى اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)، أي إلى منطقة تجارية عظيمة تمتد من أمريكا الوسطى إلى ألاسكا. وما كان الرئيس كلينتون ليترك فرصة لا يشيد فيها بالازدهار الاقتصادي المتحقق في البلد الجار. وعلى خلفية كل هذه الشهادات الإيجابية، لا غرو أن يستثمر الأمريكيون أموالهم في المكسيك بسخاء وطمأنينة، أن يستثمروها في أسهم الشركات التي امتلكتها الحكومة سابقا، وفي شراء سندات دين تحقق لهم فوائد تتراوح بين 15 و50 في المائة، أي تحقق لهم فوائد خيالية، مقارنة بمعدلات فائدة تتراوح، في الولايات المتحدة الأمريكية، بين 3 و4 في المائة. وكانت الحكومة المكسيكية قد اغتنمت، بحنكة كبيرة، الفرص الجيدة التي تقدمها لها أسواق المال المحررة من القيود. فإذا كانت دول الاقتصادات الناشئة قد دأبت، فيما مضى من الزمن، على التوسل لدى المصارف الغربية عسى أن تتكرم

عليهـــا وتعطيها قرضا، فإنها ما عادت، آنذاك، تحتاج إلى أكثر من تجزئة ديونها إلى مئات الآلاف من الأوراق المالية وبيع هذه الأوراق في البورصات كســندات دين مكسيكية. وفعلا، لم يدم الأمر طويلا حتى راحت المكسيك تجني مليارات الدولارات من البورصات.

لكن حلم المكسيك بتحقيق نمو اقتصادي مستديم ومثير للعجب، كان قد ذهب مع الريح قبل أربعة أيام فقط، من أيام الاحتفال بعيد ميلاد السيد المسيح: فقد تعين على الرئيس الجديد أرنستو زيديلو دي ليون (Ernesto Zedillio de León)، أن يخفض ســعر العملة بعد عشـــرين يوما، فقط، من تسلمه مقاليد الحكم في المكسيك، وذلك لأن المستثمرين الأجانب ما كانوا يثقون بالمستقبل المشرق الذي تنبأ به الأجانب من سياسيين واقتصاديين ومعلقين في وسائل الإعلام، بل كانت تراودهم الشكوك حول مستقبل المكسيك، لذا فإنهم فضلوا أن يفروا بجزء من أموالهم إلى خارج المكسيك. فقد لاحظوا من كثب أن القروض الأجنبية هي التي مولت النمو الاقتصادي، وأن الحكومة المكســيكية لن تســتطيع، بيسر، تسديد مـــا بذمتها من ديون. وهكذا انخفض رصيـــد المصرف المركزي من الاحتياطي الأجنبي إلى النصف في غضـــون الفترة القصيرة الواقعة بين فبراير ونوفمبر من العام 1994، أي أنه كان قد انخفض إلى أقل من 15 مليار دولار أمريكي. وكان خفض قيمة العملة المكسيكية يعني أن المستثمرين الأجانب قد خسروا، في دفعـــة واحدة، 15 في المائة من ثرواتهم. لذا فإنهم صاروا الآن مذعورين وأكثر مـــن المذعورين، صاروا الآن يرون أن الفرار الســـريع هو الحل الوحيد. وهكذا ســحب هؤلاء مزيدا من الأموال تاركين المكســيك تتخبط في فوضى لم تشهد البلاد لها مثيل في ســـابق الزمن. فقد انهارت البورصة وتزايد انخفاض قيمة العملة بنحو سريع. وتظاهر عشرات الآلاف من المواطنين في شوارع العاصمة المكسيكية احتجاجا على ارتفاع الأسعار، ولأن انخفاض قيمة العملة الوطنية قد تسبب في إفلاس آلاف المصانع والشركات.

وكان انهيار المكسيك قد أبان للعالم، ولأول مرة في التاريخ، مدى هشاشة الأوضاع الاقتصادية في دول الاقتصادات الناشئة، الاقتصادات التي كانت قد نالت إعجاب العالم في ماضي الزمن. فهذه الدول الآسيوية والأوروبية الشـــرقية والأمريكية اللاتينية فتحت الأبواب على مصاريعها أمام السوق

العالمية، وأزالت الحواجز الجمركية، ورحبت ترحيبا حارا وغير مشـــروط بالمستثمرين الأجانب. وإذا كان البعض من هذه الدول قد امتنع عن إنجاز هذه الإجراءات طواعية، فإن صندوق النقد الدولي أو الغرب مارسا عليها الضغط المناســب للســير قدما في تحقيق هذه الإجــراءات. والواقع، أن هذه البلدان لم تكن، ولأســباب عديدة، مهيــأة لانتهاج اقتصاد يقوم على أركان ســوق مطلقة العنان. إنها كانت بأمس الحاجــة إلى التؤدة والمرونة عنــد قيامهــا بتحرير اقتصادها من القيود الحكوميــة. من هنا، لا عجب أن تســبب الأسواق الحرة أشد الأضرار للمكسيك. فالمستثمرون الدوليون وما لديهم من «أموال ساخنة» أي أموال تنشد الربح السريع، أثاروا البلبلة والارتباك في الاقتصاد المكسيكي. فتارة تراهم يضخون مليارات ومليارات من الأموال في هذا الاقتصاد، وتارة أخرى، تراهم يسحبون أموالهم بنحو مفاجئ وبلا ســابق إنذار، أي أنهم كانوا يتركــون البلد يتأرجح بين الأمل والخيبة. ومهما كانت الحال، فقد بان جليا أن المكسيك لا تستطيع التعامل مع الانهيار بلا عون خارجي.

من هنا، فقد أعلنت الحكومة الأمريكية، في الثاني من يناير، أول خطة إنقــاذ تنوي تنفيذها بمشــاركة بعض الدول الأخــرى. وكانت هذه الخطة تقضي بأن تحصل المكســيك على 18 مليار دولار أمريكي لمساعدتها على الوفاء بتســديد الديون المستحقة عليها. غير أن هذا الإجراء ما كان كافيا لتهدئة الأســواق. لذا رفع الرئيــس كلينتون، في الثاني عشــر من يناير، مقدار المســاعدة المالية إلى 40 مليار دولار أمريكي. وتعقدت الأمور أكثر حينمــا رفض الكونغرس الموافقة على صرف هذا المبلغ. فثمانون في المائة مــن المواطنــين الأمريكيين كانوا ضد تقديم هذا العــون، أضف إلى هذا، أن اســتطلاعات الرأي تؤدي دورا عظيم الأهمية في السياسة الأمريكية. وهكــذا، وفيما ترك نواب الشــعب البيت الأبيض فــي حيرة وحرج، كانت الأزمة في المكسيك تنشر عدواها في بلدان أخرى. فما كادت الأزمة تحكم قبضتها على المكســيك، حتى انهارت بورصات بونس آيرس وســاو باولو. وفــي الهند أيضا خيم الفزع على المســتثمرين. وامتدت تداعيات الزلزال فشــملت حتى البلــدان النائية، أعنــي بلدانا من قبيل إســبانيا وإيطاليا

والسويد: فقد تعرضت عملات هذه البلدان أيضا لضغوط لا يستهان بها. واستخدم المصرفيون، لوصف هذه الآثار والتداعيات، مصطلح «أثر تَكيلا» (Tequila-Effekt) في إشارة منهم إلى المشروب الكحولي الواسع الانتشار في المكسيك.

في يوم الاثنين، المصادف 31 يناير كانت المكسيك قاب قوسين أو أدنى من الإعسار عن تسديد الديون المستحقة عليها. فإذا لم تحصل البلاد على معونة أجنبية، فلن يكون أمامها خيار غير إعلان الإفلاس. ولمواجهة الموقف، أرسلت الحكومة المكسيكية إلى الحكومة الأمريكية، في مساء ذلك اليوم نداء استغاثة وطلبا يناشدها النجدة. وكان كبير موظفي البيت الأبيض ليون بانيتا (Leon Panetta) ووزير الخزانة روبرت روبين (Robert Robin) يعلمان جيدا، عند وصول طلب النجدة، أن الكونغرس لن يستجيب لنداء الاستغاثة. لقد كانا يعلمان جيدا أن الظرف يتطلب منهما التحرك السريع. ولذا فقد انزوى الاثنان في مكتب بانيتا، في البيت الأبيض، في نحو الساعة الحادية عشرة والنصف مساء ليتداولا الأمر، بعدما طلبا من مكتب الخدمات في البيت الأبيض أن يزودهما بيتزا كبيرة عليها الفطر والفلفل الحار. وكان روبين، الرئيس السابق لمصرف الاستثمار غولدمان ساكس، قد اعتقد، قبل بضعة أسابيع من هذا اليوم، أن السوق هي التي ستدبر الأمر وتحل المشكلة. غير أن الأسواق كانت أعجز ما تكون عن حل المشكلة؛ لا بل كانت الأسواق قد زادت الطين بلة.

وبعد برهة انضم إليهما الرئيس كلينتون، الذي كان قد عاد من فوره من عشاء دعته إليه الجمعية الوطنية لحكام الولايات (National Governors Association). وفي الوقت الذي كان فيه الاثنان يلتهمان البيتزا، تبلورت بنود خطة تقضي بأن يدبر كلينتون 20 مليارا من الميزانية القادر على التصرف بها من غير الحصول على موافقة الكونغرس، وأن يشارك في الخطة بنك التسويات الدولية، أي المصرف الذي هو بمنزلة مصرف المصارف المركزية، بعشرة مليارات. وكان الجميع واثقين بأن المبلغ لا يسد الحاجة؛ لذا أرسل الرجال الثلاثة وكيل وزير الخزانة لورنس سامرز (Lawrence Summers) إلى مقر

صندوق النقد الدولي الذي لا يبعد عنهم سوى ثلاثة شوارع فقط. ويتميز سومرز بأنه اقتصادي موهوب وعظيم الثقة بالنفس. وتولى سامرز عمليه التفاوض مع رئيس صندوق النقد الدولي ميشيل كامديسو (Michel Camdessus) الفرنسي المنطوي على نفسه. وحصل سامرز، في الساعة الخامسة من صبيحة ذلك اليوم، على ما كان يريد الحصول عليه من كامديسو: 17.8 مليار دولار أمريكي. ووافق كامديسو على صرف هذا المبلغ من غير الرجوع إلى المديرين التنفيذيين في الصندوق - أي أنه نفذ إجراء ما كانت له سابقة في تاريخ الصندوق قط.

وهكذا، وفي غضون ست ساعات فقط، كان كلينتون وروبين وبانيتا قد دبروا نحو 50 مليار دولار أمريكي. وحتى ذلك الحين، ما كان العالم قد شهد قرضا بهذا المقدار أبدا. لكن الحقيقة تقول، أيضا، إن الوضع في أسواق المال المحررة من القيود والتوجيهات الحكومية ما كان، في سابق الزمن، قد تردى بالنحو الذي تردى به آنذاك، أي في الأسابيع التي اندلعت فيها الأزمة في المكسيك. وكان كامديسو قد برر تصرفه بحجة مفادها أن الأمر كان يدور حول التعامل مع «كارثة عالمية حقا وحقيقة»؛ ويواصل كامديسو حديثه فيقول: «لقد كانت هذه الأزمة أول أزمة عظيمة تعصف بعالمنا الجديد، عالم الأسواق المعولمة».

ومهما كانت الحال، فبعد عامين لا غير هزت العالم أزمة أعظم خطرا. وكانت الأزمة الجديدة قد اندلعت في الطرف الآخر من العالم، في العاصمة التايلندية بانكوك. وانطلاقا من هناك، مضت الأزمة تنشر ظلالها على بلدان الاقتصادات الناشئة. ولم يدم الأمر طويلا، حتى وصلت تداعيات الأزمة إلى أوروبا وأمريكا أيضا. وقد اتسمت هذه الأزمة، أيضا، بخصائص تُرشحها لأن تكون كارثة عالمية الأبعاد.

تبدد الازدهار في دول النمور

لقد تسلل المهاجمون إلى بانكوك بعدما غَشِيَتها الظلمة. ولم ير هؤلاءَ المهاجمين أحدٌ؛ لا من الناس العاملين في المطابخ المتناثرة على قوارع الشوارع والطرقات ولا من العاملين في المحال التجارية ولا سائقي سيارات

الأجرة. وكانت أجهزة الكمبيوتر المستخدمة كصلة وصل تربط بين السماسرة العاملين في مصارف عتيدة تقيم في لندن ونيويورك وفرانكفورت هي الهدف الذي تسلل إليه هؤلاء المهاجمون، في هذا اليوم، يوم الثالث عشر من مايو من العام 1997. وتكونت الذخيرة الحية التي استخدمها المهاجمون من أرقام كثيرة غادرة. ففي هذه الليلة، شن السماسرة المتعاملون بعملات بلدان العالم قاطبة هجوما شرسا على العملة التايلندية، على البات (Baht)، وكان عدوهم رجلا دأب، إلى هذا الحين، على الاعتقاد أن النية الحسنة هي من طبيعة بني البشر: ريرنجاي ماراكانوند (Rerngchai Marakanond)، محافظ المصرف المركزي التايلندي. وقال الرجل: «إن المهاجمين سيقتلوننا بلا أدنى شك»، حينما أخبره العاملون معه بما يشاهدونه على أجهزة الكمبيوتر من عمليات بيع للعملة التايلندية: 50 مليون بات، 100 مليون بات، 200 مليون بات - إن المضاربين يبيعون كل ما يستطيعون بيعه من العملة التايلندية، يبيعون البات كأنه كان من فضلات البضائع التافهة. إنهم عازمون على مواصلة الضغط على قيمة العملة وإجبار الحكومة التايلندية على إنهاء ارتباط قيمتها بقيمة الدولار الأمريكي، على إنهاء الارتباط الذي أسبغ على تايلند الطمأنينة والاستقرار ردحا طويلا من الزمن.

حقا، كان المصرف المركزي التايلندي يحتفظ في خزائنه باحتياطي أجنبي يبلغ 36 مليار دولار أمريكي، غير أن المهاجمين القادمين من الغرب، أي صناديق المخاطر والمصارف المختلفة، يمتلكون عتادا يفوق ما لدى تايلند من عتاد. وهكذا، وفي تلك الليلة فقط، بدد المصرف المركزي التايلندي من عتاده 6.3 مليارات دولار أمريكي. غير أن هذه العملية الدفاعية لم تجد نفعا في صد الهجوم. وبعد إغفاءة قصيرة اجتمع، في صبيحة اليوم التالي ريرنجاي بمساعديه ثانية، وذلك لمناقشة ما آل إليه الوضع. وكانت روحهم المعنوية تتأرجح بين الغضب والفزع، بين الرعب والخوف. وبكى البعض منهم، كما أكد ريرنجاي في سياق التقرير الذي قدمه، فيما بعد، إلى لجنة من اللجان العاملة في مجلس البرلمان. ولم يخفف المهاجمون من شدة هجومهم في هذا اليوم أيضا. فالمصارف وصناديق المخاطر لا تعرف

الرحمة أبدا. فهي تواصل عرض البات في السوق بكميات أكثر فأكثر؛ إنها على أهبة الاستعداد للمنازلة إلى أقصى حد. إنها تريد تحطيم مصرف تايلند المركزي، تماما كما فعل جورج سوروس (George Soros)، المضارب الذي كان يُعتبر أحد أشهر المضاربين في العالم، مع المصرف المركزي البريطاني في العام 1992، حين أجبره على التخلي عن مشاركة الجنيه بالنظام النقدي الأوروبي. وهكذا باع سماسرة ريرنجاي، في هذا اليوم 10 مليارات دولار أمريكي على أمل أن يصد هذا الإجراء الهجوم الذي تتعرض له عملتهم الوطنية. لكن هذا الإجراء ذهب مع الريح أيضا.

وكان رئيس المصرف التايلندي يشعر بأنه لن يفلح أبدا في كسب المعركة. ولهذا السبب، وشعورا منه بعظمة المخاطر التي يواجهها، لم يجد بدا من اللجوء إلى آلن غرينسبان، رئيس المصرف المركزي الأمريكي (بنك الاحتياطي الفدرالي) طالبا منه أن يضع حدا لتصرفات صناديق المخاطر والمصارف المختلفة. وناشده محذرا بأن انهيار العملة التايلندية ستكون له تداعيات خطيرة، ليس بالنسبة إلى تايلند وحسب، ولا إلى آسيا فقط، بل بالنسبة إلى مجمل أسواق المال العالمية أيضا. كما بعث رسالة بذات المعنى إلى رئيس المصرف المركزي الألماني هانس تيتماير (Hans Tietmeyer)، موضحا له أن المصرف الألماني «الدويتشه بنك» يشارك، أيضا، في الهجوم الذي تتعرض له بلاده. وسرعان ما رد عليه تيتماير مستوضحا عن ماهية هذا المصرف الألماني ولبرهة من الزمن ساور التايلنديين الأمل في أنهم على وشك الحصول على العون الذي يتطلعون إليه. غير أن رد واشنطن خيب كل آمالهم. فلم يرد غرينسبان نفسه على طلبهم، بل رد عليهم واحد من موظفيه. وكانت الطامة أكبر حين أشار هذا الموظف إلى أن عليهم أن يتركوا حل المشكلة إلى الأسواق. وهكذا، وعلى خلفية هذه المواقف اتضح لريرنجاي، في الحال، أنه يخوض المعركة وحيدا.

وعلى مدى ستة أسابيع، بذل ريرنجاي ومساعدوه قصارى جهدهم، واستخدموا كل ما في جعبتهم. فقد وضعوا القيود على التعامل بالعملة الوطنية وحظروا على المصارف الوطنية بيع العملة التايلندية للأجانب. وبهذه الإجراءات، وفي هذا اليوم على وجه الخصوص، كانوا قد سببوا شيئا

من الخسارة لصناديق المخاطر. لكنهم ما كانوا، بهذه الإجراءات، قادرين على الحيلولة دون تفاقم الفزع بين مواطني البلاد. فالتايلنديون أخذوا يحولون ما لديهم من عملة محلية إلى الدولار الأمريكي. فالمشروعات والمستثمرون وأصحاب الودائع النقدية يريدون حماية ثروتهم من التبدد والضياع. ولم يأبه المواطنون بحقيقة أنهم، بتصرفهم هذا، إنما يلحقون الضرر بأنفسهم، وأنهم يزيدون من تفاقم الحيرة التي يواجهها ريرنجاي ومساعدوه.

في الثاني من يوليو اتضح جليا أن المصرف المركزي التايلندي قد خسر المعركة بنحو لا رجعة فيه. فرئيس المصرف المركزي ومساعدوه أنفقوا جل ما لديهم من احتياطي أجنبي بلا جدوى. ولذا طلب ريرنجاي، في الساعة الثالثة صباحا، حضور أهم مصرفيي البلاد ليخبرهم بأن المصرف المركزي قد أفلس، وأن تايلند كلها قد أفلست أيضا. وعلى خلفية هذا الإفلاس ألغى ريرنجاي ارتباط قيمة العملة التايلندية بقيمة الدولار الأمريكي. وسرعان ما تحولت تايلند إلى دمية تلهو بها الأسواق. وفي غضون بضع ساعات خسر الباث نحو 20 في المائة من قيمته. وهلل الغزاة في لندن ونيويورك وفرانكفورت بما حققوا من نصر. فقد أثبتوا، من جديد، أنهم أعظم سلطانا من أغلب الحكومات. وقوضوا – إلى حين من الزمن – أسس الحلم بازدهار اقتصادي عظيم في دول النمور. وتوجهوا، وقد أخذ الجشع منهم كل مأخذ، صوب دول أخرى: فقد ركزوا هجومهم، في الأسابيع التالية، على الفلبين وإندونيسيا وماليزيا وهونغ كونغ، محاولين تركيع عملاتها. وكانوا قد دأبوا على انتهاج الأسلوب نفسه. فهم يذيعون على الملأ تقارير تحليلية تفيد بأن حكومة هذا البلد أو ذاك تواجه معضلات مستعصية، وتزعم، زورا وبهتانا، أنها على وشك خفض قيمة عملة البلاد. وتؤدي هذه الإشاعات إلى زيادة عدد الأفراد الذين يشاركونهم في المضاربة على عملة البلد المعني، وإلى دفع المغرر بهم إلى بيع مزيد مما لديهم من أموال بثمن بخس.

وبهذا النحو اندلعت، فعلا، الأزمة الاقتصادية في آسيا. فالحمى التي أصابت تايلند، انتقلت عدواها من بلد إلى آخر في الحال، أخذت تدب في جسم هذا الاقتصاد تارة وفي جسم الاقتصاد الآخر تارة أخرى. وعلى ما يبدو، ما كان هناك دواء ناجع يقي من شرور هذه العدوى. وتولدت

عن الأزمة الاقتصادية في آسيا مآس محدودة التداعيات وأخرى عظيمة النتائج. فهي تسببت في إفلاس المئات من المصارف وعشرات الآلاف من المشروعات؛ كما تسببت في طرد عدد لا يستهان به من الوزراء، وفي استقالة عديد من الحكومات. أضف إلى هذا أنها كانت قد تسببت في خسارة ملايين من الأفراد فرص عملهم، وأنها حولتهم، بين ليلة وضحاها، إلى فقراء مُعدمين، بعدما كانوا قد استبشروا خيرا بالرفاهية التي أخذت تلوح لهم بيدها. وتشهد أحداث العامين 1997 و1998 على عمق التشابك الجديد بين أسواق المال الدولية، وعلى أن الأزمة صارت بمنزلة عدوى تصيب البلدان الواحد تلو الآخر، وعلى أنها تستطيع الانتقال من بلدان الاقتصادات الناشئة إلى الدول الصناعية بسرعة خاطفة. فكبار المستثمرين والمصارف وشركات التأمين وصناديق المخاطر ما عادوا يعرفون قيمة للحدود الدولية. فهؤلاء، جميعا، يتحركون في كل أرجاء المعمورة، ويتعاملون بأدوات مالية غاية في الشمولية والتعقيد، يتعاملون بأدوات مالية تحقق لهم وحدهم الخير الوفير، وليس للبلدان المعنية.

وعانت دول الاقتصادات الناشئة من تداعيات الأزمة عناء كبيرا. وبدا الأمر وكأنه قد تم التعرف على السبب الحقيقي للانهيار الذي عصف بهذه الدول، إنه: جورج سوروس ومن كان على شاكلته من «المضاربين المستهترين»، كما قال رئيس وزراء ماليزيا مهاتير محمد في يوليو من العام 1997؛ فهؤلاء هم الذين يتسببون في انهيار هذا الاقتصاد أو ذاك بالكامل. ويواصل مهاتير هجومه قائلا إن سوروس ومن كان على شاكلته يمتلكون المال الوفير، ولكن ليس لديهم ذرة من ضمير (*). ويمضي مهاتير قائلا إن المتاجرة بالعملات الأجنبية أمر «غير ضروري وغير مثمر وغير

(*) على ما يبدو انطوت عمليات المضاربة على أبعاد سياسية أيضا. فرابطة دول جنوب آسيا (Association of South-East Asian Nations, ASEAN) كانت قد اتهمت جورج سوروس بأنه كان، لأسباب سياسية، أحد العناصر الرئيسية المسببة للأزمة التي عصفت بعملاتها. وكان سوروس قد اعترف، طواعية، بأنه كان يحاول الحيلولة دون انضمام بورما إلى الرابطة. فالرابطة كانت قد أعربت، آنذاك، عن رغبتها باشتراك بورما في عضويتها. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد أعربت عن تحفظها بشأن هذه العضوية بحجة عدم احترام بورما لحقوق الإنسان. غير أن الرابطة ضمت، في نهاية المطاف، بورما إلى صفوفها على الرغم من اعتراض الإدارة الأمريكية. [المترجم].

أخلاقي. ولذا، لا مندوحة عن الوقوف في وجهها واعتبارها عملا غير مشروع». ورد سوروس في الحال. فقد أكد على أنه بريء مما حدث، وأن صندوق المخاطر العائد إليه لم يتاجر، في يونيو ويوليو من العام 1997، بالبات التايلندي إلا ما ندر. وبهذه التبريرات ألقى سوروس مسؤولية الأزمة على عاتق الآخرين: فسبب الأزمة لا يكمن في نشاطاته، بل في إفراط دول النمور في الاستدانة من العالم الخارجي بغية تمويل تطلعات تفوق إمكاناتها بكثير. فهذا الإفراط في المديونية هو الأمر الذي أغرى البعض بممارسة المضاربة.

وليس ثمة شك في أن الحق مع كلتا وجهتي النظر. فالمضاربون أزاحوا الستار، على أعنف ما يكون، عن مناحي الضعف السائدة في البلدان الصاعدة حديثا. فهم وضعوا أصابعهم في جرح متقيح وزادوه اتساعا من غير إبداء أي اهتمام بالنتائج الاجتماعية الناتجة عن فعلهم هذا، من غير اهتمام بما سيفرزه هجومهم من تداعيات بالنسبة إلى اقتصاد ومجتمع البلد الذي هو مدار هجمتهم. من ناحية أخرى، لا مجال للشك في أن دول النمور قد رحبت بالمهاجمين في بادئ الأمر. فهذه الدول ساورتها الآمال في أن تصل، خلال بضع سنوات، إلى المصاف التي وصل إليها الغرب من خلال جهود جبارة بذلها على مدى عقود كثيرة من الزمن. وفي هذا كله، كانت دول النمور تعتقد أن تهيئة اقتصاداتها للتحول صوب الرأسمالية المطلقة العنان هي النهج القويم للوصول إلى الهدف المنشود، وأن رخاءها سيظل مستديما، وأنها ما عليها سوى اتباع إرشادات الغرب.

إن ارتقاء بلدان الازدهار الاقتصادي الآسيوية بدأ في منتصف الثمانينيات، أي بدأ حينما أقدمت اليابان على رفع قيمة عملتها. فالين القوي سمح لليابانيين أن يزيدوا من استيراد السلع المنتجة في بلدان الجوار. وسرعان ما شعرت هذه البلدان بازدهار يعم اقتصادها الذي بات ينمو بمعدلات تتراوح بين 8 و9 في المائة، لا بل بات ينمو بمعدل وصل، في بعض الأحيان، إلى 10 في المائة. وهكذا، بدت الأمور وكأن هذه الدول تحقق أعجوبة اقتصادية. ولم يدم الأمر طويلا حتى بدت هذه الدول وكأنها صرعة العصر الجديد. فقد أخذت صناديق المعاشات التقاعدية

والمصارف وصناديق الأسهم تضخ مزيدا ومزيدا من رأس المال في هذا الإقليم من العالم، أخذت تضخ المزيد والمزيد من رأس المال في بلدان ما كانت مهيأة لاستقبال المليارات القادمة إليها من العالم الغربي. فالمصارف يخيم عليها الوهن وسلطات الرقابة المصرفية بأمس الحاجة إلى مزيد من العاملين والتشريعات القانونية لا تلبي متطلبات الرأسمالية المطلقة العنان. أضف إلى هذا وذاك، أن دول النمور قد ألغت الرقابة على الصرف الأجنبي، أي إنها ألغت تلك الرقابة التي كانت، حتى ذلك الوقت، الأسلوب الناجع لحماية عملات تلك الدول من أطماع المضاربين. على صعيد آخر، فتحت هذه الدول أسواقها المالية نزولا على الضغوط التي مارسها عليها صندوق النقد الدولي والأمريكيون واليابانيون والأوروبيون.

وكانت دول النمور تستقطب أنظار أولئك المستثمرين، على وجه الخصوص، الذين يتطلعون للحصول على الربح السريع. فهؤلاء المضاربون يفرون بأموالهم حالما تطفو على السطح بوادر الخطر. إنهم يتطلعون إلى الحصول على معدلات الربحية البالغة، في هذه البلدان، عشرة في المائة وأكثر. ومن نافلة القول التأكيد هنا على أن معدلات الربحية هذه تتحقق، فقط، في حال بقاء قيمة العملات مرتبطة ارتباطا وثيقا بقيمة الدولار. من هنا، لا عجب أن ترتفع قيمة الأموال المصدرة إلى الاقتصاديات الناشئة والبلدان النامية إلى خمسة أضعاف القيمة التي سجلتها قبل سبع سنوات: فقيمة رؤوس الأموال التي ضخها المستثمرون في دول الاقتصادات الناشئة والبلدان النامية ارتفع من 42 مليار دولار أمريكي في العام 1990 إلى 256 مليار دولار أمريكي في العام 1997. وكانت حصة دول النمور من هذه الأموال قد وصلت إلى نحو الثلثين.

كما أخذت دول الاقتصادات الناشئة، نفسها، تتمتع بمحاسن حرية رؤوس الأموال على التنقل عبر الحدود: فقد صار بوسعها الاقتراض من العالم الخارجي بأسعار فائدة مغرية وذلك بغية استثمار هذه الأموال في المصانع والعقارات. فهذه البلدان كانت تدفع في الدول الصناعية، معدلات فائدة تقل كثيرا عن المعدلات السائدة لديها. وكانت هذه القروض الميسرة قد عززت، فعلا، النمو في هذه البلدان، غير أنها تسببت، أيضا، في نشأة

فقاعــة معتبرة فيهــا: ففي المدن الكبرى تنامى عدد العمارات الشــاهقة، المخصصــة للمكاتب وعدد العمارات الســكنية والفنادق، من غير أن يكون هناك طلب عليها. كما مضت الشــركات المختلطة قدما في شراء مصانع لا تحقق أي أرباح. على صعيد آخر، واصلت الحكومات الاقتراض محملة نفســها مديونية لا قدرة لهــا على الوفاء بأعبائها. وفي ســياق هذا كله، كانت البورصات تســجل ارتفاعات متواصلة، وأرقاما قياســية متلاحقة. وكان السياسيون يمنون شعوبهم باندلاع عصر ذهبي ويتحدثون، بحماسة، عن النموذج الآســيوي - وعن سعيهم إلى التفوق، عما قريب، على الغرب. وعكست المجلة الاقتصادية Eastern Economic Journal هذه التطلعات، فكتبت قائلة: «إن جنوب شرقي آسيا يعيش صيغة حديثة من صيغ النشوة التي مرت بها كاليفورنيا في حقبة اكتشاف الذهب فيها».

غير أن «نشوة الذهب» كانت قد أصبحت من مخلفات التاريخ في العام 1997. فقد ســاورت المســتثمرين الشــكوك حول ما إذا كانت دول النمور ستستطيع مواصلة النمو المستدام فعلا. وعلى خلفية هذه الشكوك، سحب المســتثمرون جزءا من ملياراتهم متسببين في إحداث رجة قوية للعملات. وكانت تايلند البلد الأول الذي هبت عليه رياح العاصفة الهوجاء. وبعد ستة أسابيع فقدت إندونيسيا، أيضا، السيطرة على عملتها. وبعد ثلاثة أسابيع أخرى انهار البيزو الفلبيني. وفي أكتوبر 1997، خسر مؤشر بورصة هونغ كونغ، في غضون خمســة أيام، ما يقرب من ربع قيمته. وفي نوفمبر، بدت الأمور وكأن الأزمة الآســيوية ستنتشــر ظلالها على الصين واليابان أيضا. ففي طوكيو انهار عديد من المصارف. وكان من بين هذه المصارف عاشــر أكبر المصارف اليابانية. وفي ديسمبر، نجح المضاربون في تركيع نمر آخر من نمور آســيا: كوريا الجنوبية. فبفعــل الهجوم المروع انهار انهيارا مريعا ســعر صرف العملة الكوريــة الـ «وان» Won وهكــذا، تعين على حكومة سيئول أن تتضرع طلبا للنجدة من العالم الخارجي. ووقف العالم الخارجي معها فعــلا، فقد جرى الاتفاق بين صندوق النقــد الدولي والبنك العالمي والعديد من الدول الصناعية على تقديم مساعدة مالية غاية في الضخامة إلى كوريا الجنوبية.

غيـــر أن كل هـــذه الإجراءات ما كانت قادرة علـــى وقف الانهيار. فقد واصلت العملات في آســـيا ترنحها وأســـعار أسهم الشـــركات انخفاضها والنشـــاطات الاقتصادية تدهورها. فإجمالي النـــاتج القومي تراجع، في تايلند بنســـبة بلغت نحو 10 في المائة، وفي إندونيسيا بنحو 14 في المائة في غضون عام واحد. وواصلت الأزمة الآســـيوية أعمالها التخريبية على مدى عامـــين آخرين، مخلفة وراءها آثار عاصفـــة هوجاء ما كانت تخطر علـــى بال المواطنين في جنوب شـــرقي آســـيا ولا على بـــال كبار موظفي صندوق النقـــد الدولي. وكانت الكارثة قد دفعـــت المواطنين إلى التظاهر في الشـــوارع، معلنين ســـخطهم على حكوماتهم وعلى الأعمال التخريبية التي مارســـتها، في بلدانهم، المصارف وصناديق الاستثمار الأجنبية. وكان البعـــض من المواطنـــين قد رأوا في هذه المصـــارف والصناديق طابورا من طوابير الاســـتعمار الحديث، طابور أناس جشعين، مرادهم الحصول على الربح الســـريع واستغلال البلدان المحتلة حتى العظم.

وكان وكيل وزير المالية في اليابان آيزوكه ساكاكيبارا (Eisuke Sakakibara) قد أكد في يناير من العام 1998 على «أن الأزمة ليســـت أزمة آســـيوية، بل هي أزمة النظام الرأســـمالي العالمي». ومهما كانت الحال، الأمر الذي لا شك فيه هو أن الأزمة التي شـــهدتها دول جنوب شرقي آسيا لم تكن سوى الحلقة الأولى من سلســـلة حلقات أخرى. فبعد مرور نصـــف عام من اندلاع الأزمة، وصلت أمواجها الهادرة إلى «وول ســـتريت». فقد ترنح أكبر صناديق المخاطر في العالم أجمع وأوشك على دفع عالم المال إلى الهاوية.

LTCM - صندوق مخاطر يسبب للعالم صدمة جبارة

إن المســـافر، الذي يبدأ رحلته في نيويورك من محطة القطار المسماة Grand Central Station، يصل إلـــى محطة Greenwich في كونكتيكات (Connecticut) بعد 37 دقيقة. وكانت هذه المدينة، المطلة على خليج لونغ آيلند Long Island Sound، قد غدت منذ الثمانينيات، أحد أحب الأماكن التي يلجـــأ إليها المصرفيون العاملون في «وول ســـتريت». وحتى منتصف التســـعينيات ما كان واحد من بني البشـــر يتصور أن في هذه المدينة، وفي

العمارة رقم 600 من العمارات الواقعة في الشارع المسمى ستيمبوت Steamboat، تقيم شركة كادت تسبب لأسواق المال العالمية الانهيار التام. وتكاد هذه الشركة تكون مثالا فريدا على سرعة الارتقاء في سوق المال، وسرعة التدهور والانهيار في هذه السوق. بهذا المعنى، فإن هذه الشركة تجسد المخاطر التي تنشأ عن الرأسمالية عالمية الأبعاد وتعبر، بنحو دقيق، عن معاني الغرور والجشع. وما المقصود هنا سوى: شركة Long-Term Capital Mangement، المسماة اختصارا: أل تي سي أم. علما أن مؤسس هذه الشركة هو جون ميريويذر (John Meriwether).

وما شركة «أل تي سي أم» سوى صندوق استثمار يغامر بما لديه من رأسمال، نادٍ للمقامرة يشارك فيه الخواص من الأفراد الجشعين، نادٍ للمقامرة يجمع أمواله ليس من ثروات الخواص فقط، بل ومن المصارف وشركات التأمين المضاربة على الحصول على معدلات ربحية تفوق بكثير المعدلات السائدة في الأسواق. وخلافا لصناديق الاستثمار العادية، يشارك في صناديق المخاطر بضع من عشرات المستثمرين عادة. فهي لا تقبل إلا مشاركين يساهمون بالعديد من ملايين الدولارات. أضف إلى هذا، أن هذه الصناديق تقيم، رسميا، في واحدة من الواحات الضريبية المختلفة التي لا تعير أي اهتمام للرقابة الحكومية، أعني واحات ضريبية من قبيل جزر الكيمن (Cayman) في البحر الكاريبي، هذه الجزر التي تقيم فيها شركة «أل تي سي أم» من الناحية القانونية.

إن هذه الصناديق المغامرة تريد تحقيق أقصى الأرباح في أسرع وقت ممكن. ولهذا السبب تراها تستدين من المصارف أموالا تصل إلى أضعاف الأموال التي تجمعها من المستثمرين المساهمين فيها. فبهذا النحو تستطيع هذه الصناديق رفع قيمة الأموال التي تغامر بها في كازينو المال العالمية إلى عشرة أضعاف، لا بل إلى عشرين ضعفا مقارنة بحجم الأموال المشاركة في الصندوق المعني. وفي نهاية الثمانينيات كان عدد نوادي القمار هذه لا يتجاوز المائة. أما في نهاية التسعينيات، فإن عدد صناديق المخاطر هذه ارتفع، وفق تخمينات السلطات الأمريكية المكلفة بالرقابة على البورصات، إلى نحو ثلاثة آلاف، وفي العام 2008 إلى ما يقرب من عشرة الآلاف.

وكان صندوق «أل تي سي أم» قد فاق كل الصناديق الأخرى من حيث وحشية ما انتهج من أساليب. وفي العام 1998 استقطب هذا الصندوق ودائع بلغت قيمتها 4.7 مليار دولار أمريكي وتحصل على قروض وصلت قيمتها إلى 120 مليار دولار أمريكي. واستثمر ميريويذر هذه المبالغ الهائلة في أدوات مالية ليست عالية المخاطر فقط، بل وتتعلق بها، من ناحية أخرى، أوراق مالية تصل قيمتها إلى 1،5 تريليون دولار أمريكي. بهذا المعنى، فإن صندوق المخاطر المقيم في الشارع المسمى Steamboat Road كان يتعامل بمبالغ تفوق قيمة الإنتاج الذي تحققه النمسا أو إسبانيا في العام الواحد. إنه كان أكبر صندوق مخاطر في العالم حقا وحقيقة.

وحقق «أل تي سي أم» نجاحا ملموسا في بادئ الأمر. وكانت مجلة Forbes قد أطلقت على ميريويذر لقب «خبير الكيمياء السحرية»، أما مجلة Business Week، فإنها وصفته بأنه «رجل أعمال عظيم». وكان أحد الأمريكيين العاملين في مجال الاستثمار المالي قد قال عنه: «إنه ليس إله من آلهة الإغريق، إنه على الدرب لأن يكون واحدا منهم». وميريويذر، الرجل المؤمن بالعقيدة الكاثوليكية إيمانا راسخا والذي سبق له أن ذهب حاجا إلى مدينة لورد (Lourdes) في فرنسا ومدينة فاطيما (Fatima) في البرتغال، يُعتبر مغامرا شجاعا. وتأسيسا على مغامرته كاد ميريويذر أن يصل إلى أعلى وظيفة في قيادة مصرف الاستثمار سالومون (Salomon) غير أن فضيحة، طفت على السطح في العام 1991، حالت دون ذلك، فقد تبين أن أحد السماسرة في قسمه قد زور معاملات تدور حول سندات الدَين الحكومي. وهكذا تعين على السمسار أن ينهي عمله في المصرف، ومع ميريويذر أيضا. وبعد برهة واصل ميريويذر نشاطاته الاقتصادية عاقدا العزم على أن يتحدى الجميع. فقد أسس ميريويذر صندوقا فاق كل الصناديق الأخرى من حيث جسارته على المغامرة.

وكان قد جمع من حوله كل ما يستطيع جمعه من المصرفيين ذوي الخبرة الكبيرة في مجالات الاستثمار المالي، بما في ذلك كثير من الزملاء الذين عملوا معه في مصرف سالومون. كما شغل كبار الأساتذة الجامعيين المختصين بشؤون المال، أساتذة كان بينهم ميرتون سكولز Myrton Scholes

وروبرت ميرتـــون Robert Merton علما أن الاثنين كانا قد طورا في العام 1973، معادلة يســتطيع من خلالها المســتثمرون والمصارف احتساب سعر الخيــارات. وبفضل هذه المعادلـــة، حصل الاثنان على جائـــزة نوبل للعلوم الاقتصادية في العام 1997، أي بعد عامين من عملهما لدى LTCM. وبدت المعادلة، التي طورها الأســتاذان الجامعيان، كما لو كانت معادلة تحدد، من خلال الكومبيوتر، النشـــاط المالي الناجح مائة في المائة. فميريويذر يراهن على تلك الأوراق المالية، التي تطورت أســعارها، حتى الآن، بنحو متوازٍ، أي التي ظلت أســعارها تتطور محافظة على ما بينها من تفاوت. فإذا اكتشف الكمبيوتر، أن أســعار اثنين من سندات الدين هذه، قد أمست تتطور، الآن، بنحو مختلف، أي إذا اكتشـــف أن التفاوت القائم بينها قد طرأ عليه تغير، يضرب صندوق «أل تي ســي أم» ضربته في الحال. فالصندوق يراهن على أن التفاوت، المعهود بين الســعرين، ســيعود إلى ســابق قيمته. وإذا توافر للمرء برامج الكمبيوتر المناســبة، فإن هذه الصفقة يمكن تطبيقها على كل أنواع الاســتثمار المالي، على: القروض والمبادلات (Swaps) والأوراق المالية المصـــدرة بضمانة القروض الممنوحة (توريق القـــروض، Securitization) وعلى أسهم الشركات أخيرا وليس آخرا. ففي كل هذه الأنواع من مجالات الاســتثمار المالي، أي بقدر تعلق الأمر بعموم الأوراق المالية، يتغير التفاوت القائم بين الأســعار بمقادير تصل إلى بضعة أعشـــار المائـــة. بهذا المعنى، فـــإن المضارب يســتطيع أن يجني ربحا وفيرا وســـريعا، حين ينتهز فرصة التقلبات التي تطرأ على التفاوت القائم بين الأسعار المعنية. وتطلق صناديق الاســتثمار لقب «علم الصواريخ» على هذا الأســلوب من أســاليب تحقيق الربح السريع بلا مجازفات كبيرة.

وَيَعِـــدُ «علماء الصواريخ» قادة الصناديق وعـــودا كاذبة، فيزعمون أنهم يســتطيعون، مـــن خلال ما طوروا مـــن برامج كمبيوتر، التنبـــؤ بنحو دقيق جدا بالتطورات التي ســتمر بها البورصة مستقبلا، وأنه بالإمكان، بالتالي، الســيطرة على كل المخاطر، كل المخاطر بلا اســتثناء. ولا مراء في أن قادة الصناديـــق يهللون فرحا بهذه البشـــائر. فهم يتطلعون إلـــى جني أكبر ربح ممكن. ومـــن حقائق الأمور أن جشـــعهم هذا قد دفعهم إلـــى أن يضاربوا

إلى أقصى حد: فهم ورطوا أنفسهم في صفقات لا يمكن السيطرة على مخاطرها أبدا. وما كانت هذه الصفقات خطرا يهدد صناديقهم فقط، بل كانت خطرا يهدد دول برمتها ومصارف مختلفة، ويهدد، في أسوأ الحالات - كما تبين مما طرأ على صندوق «أل تي سي أم» - النظام المالي العالمي.

وكان صندوق «أل تي سي أم» قد جمع رؤوس الأموال من أثرياء الأمريكيين ومن القروض المصرفية ومن المشروعات المختلفة ومن الصناديق الأخرى ومن المصارف المركزية أيضا. وحصلت الأطراف، التي تركت أموالها تحت تصرف «أل تي سي أم»، على تعهد فقط، يقضي بأن الصندوق سيحقق للجميع الربح الوفير. ولم يخبر ميريويذر وخبراؤه هذه الأطراف بالأسلوب الذي سينتهجونه عند استثمار هذه الأموال، وذلك لأنهم أرادوا الحيلولة دون قيام الآخرين بمحاكاة استراتيجيتهم. ولم تشعر المصارف بضيق من هذا التصرف. كما لم تسأل عما إذا كان ميريويذر قد حصل على قروض من أطراف أخرى. فهم كانوا واثقين من أن ميريويذر أدرى بما يتعين عليه فعله. فهو كان واحدا منهم، كان مضاربا عبقريا.

وظلت هذه اللعبة الخطرة تسير على خير ما يرام على مدى أربعة أعوام. ودأب ميريويذر وخبراؤه على أن يجلسوا في مكاتبهم مرتدين الملابس الكاكي وقمصانا بنصف كم، وعلى استخدام اليخت، في أوقات الفراغ، لصيد السمك في خليج لونغ آيلند Long Island Sound. وكان الأستاذان الجامعيان العاملان لدى «أل تي سي أم» قد حققا معدل ربحية بلغ 43 في المائة في العام 1995 و41 في المائة في العام 1996. ولكن، وعلى حين غرة، حدث ما لم يأخذه العالمان المختصان بشؤون المال في الحسبان: ففي صيف العام 1998 غمرت أمواج الأزمة الآسيوية روسيا أيضا. فموسكو لم تعد قادرة على خدمة ما بذمتها من ديون إلا بالكاد. ونشرت الصعاب التي مرت بها روسيا ظلالها على البورصات: فقد أخذ المستثمرون يفرون بأموالهم من الأوراق المالية المحفوفة بالمخاطر مفضلين عليها الأوراق المأمونة. وبهذا المعنى، فقد حدث في الأسواق تطور كان على الضد تماما مما احتسبه جهاز الكمبيوتر. وكانت النتائج عظيمة الخطر فعلا: فحتى منتصف أغسطس خسر صندوق «أل تي سي أم» مليار دولار أمريكي. ومع أن ميريويذر حاول

الحصول على أموال جديـــدة لتثبيت مركزه المالي، غير أن انهيار البورصات في الحادي والثلاثين من أغسطس ثانية، قوض كل الآمال. فخلال الأسبوعين التاليين خســر ميريويذر ما يزيد على المليــاري دولار أمريكي. وهكذا ذابت ثروة صندوق «أل تي سي أم» بسرعة فائقة.

وكان بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك، أي الفرع المحلي للمصرف المركــزي الأمريكــي، يتابع ترنح صنــدوق المخاطر بقلق بــين وهم كبير. فأصحاب الشأن في بنك الاحتياطي الفدرالي يدركون جيدا أن انهيار هذا الصندوق يمكن أن يكون عظيم الخطر بالنســبة إلى أسواق المال العالمية. ولهذا الســبب، وفي منتصف ســبتمبر على وجه التحديد، عزم المسؤولون في بنك الاحتياطي الفدرالي، في نيويورك، على فحص الأمور بنحو دقيق: على معرفة حجم المبالغ التي استدانها ميريويذر من المصارف؟ «ولم يستطع أي واحد من المطلعين أن يقدر مقدار المديونية. وهذا بالذات، هو الســبب الذي جعــل من عملية الانهيار هذه حدثا عظيــم الخطورة»، وفق ما رواه لاحقا أحد كبار المصرفيين. وفي الســاعة الســابعة والنصف من صبيحة الثاني والعشــرين من سبتمبر اســتدعى بنك الاحتياطي الفدرالي خمسة من قادة المصرفيين، كان من بينهم رئيسا مجالس المديرين التنفيذيين لدى جي. بي. مورغان وميريل لينش، ليناقشــهم فــي الأمر. على صعيد آخر، كان المســؤولون في بنك الاحتياطي الفدرالي قد أرســلوا لجان من خبراء مهمتهم إجراء كشــف على حســابات «أل تي ســي أم». وجرى، في مساء ذلك اليوم، اســتدعاء ســتة مصرفيين آخرين. فالآن صار بيِّنا أن صندوق المخاطر هذا لن يفلح في تســديد ما بذمته من اســتحقاقات مالية، حتى إذا بــاع كل ما لديه من أوراق مالية. وعندمــا دعا رئيس بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك جي. مكدونو J. McDonough إلى عقد جولة ثالثة مــن المداولات، كانت الأمور قد بدت وكأنها تبشــر بحل قريب، وأن المنقذ قد يقف على أهبة الاســتعداد لتقديم العون المنشود: فقد أعرب المستثمر الكبيــر ورن بافيت Warrwn Buffett عن عزمه على شــراء صندوق «أل تي ســي أم». لكن هذه الصفقة فشــلت بعد ســاعتين ونصف الساعة من اعلانها. ولاتزال أســباب فشلها خفية حتى اليوم الحاضر. فهل كان سبب

الفشـــل يعود إلى أن بافيت أراد إبعاد ميريويذر وشركائه من الصندوق؟ أم أنه كان يكمن في رغبة مؤســـس صندوق «أل تي سي أم» في الحيلولة دون استحواذ بافيت على الصندوق؟

وهكذا، وبفضل إصرار المصرف المركزي، تعين على القادة المصرفيين، مـــن ثم، مواصلة الجهود لإيجاد الحل الشـــافي. وتجادل وتخاصم الرجال كثيـــرا. وكان التوتر باديا على الجميع. لكنهم شـــاركوا، في نهاية المطاف، بتقديم دعـــم مالي تراوحت قيمتـــه بين 100 مليـــون و350 مليون دولار أمريكي؛ كما شـــاركت ثلاث مؤسســـات أوروبية، كان من ضمنها المصرف الألماني «الدويتشـــه بنك»، بعملية الإنقاذ هذه. وكان مصرف الاستثمار بير ستيرنز (Bear Stearns) قد رفض، بكل إصرار المشاركة في إنقاذ «أل تي ســـي أم». فقد أرســـل رئيس هذا المصرف جيمس كاين (James Cayne) إلـــى زملائه خبرا مفاده أنه يرفض رفضا قاطعا تحمل مزيد من المخاطر. وكان موقفـــه هذا قد أثار حنـــق القادة المصرفيين عليـــه. ووفق ما كتبته صحيفـــة Financial Times فـــي يونيو من العـــام 2007، أي بعد مضي بضع ســـنوات على القضية، فإن دافيد كومانسكي (David Komansky)، أحد كبار العاملين في مصرف الاســـتثمار ميريل لينش، كان، لهذا السبب، على وشك الاشتباك باليد مع كاين. ومن مصادفات القدر، أن يرفض بير ستيرنز المشاركة في أعظم عملية إنقاذ عرفها التاريخ آنذاك، فبعد مضي أقل من عقد واحد من الزمن صار بير ســـتيرنز نفسه بأمس الحاجة إلى من ينقذه من الإفلاس.

وللحيلولة دون انهيار «أل تي سي أم» ونظام المال العالمي، قدمت المصارف العشـــرة 3.6 مليار دولار أمريكي. وفي الوقت ذاته، أوكلت هذه المصارف إلى ميريويذر مهمة تصفية ما تبقى من شركته. غير أن الرجل، الذي فشل في إدارة شـــؤون الصندوق، لا قدرة له على التخلي عن المغامرة. فبعد عام واحد فقط، أسس ميريويذر، ثانية، صندوقا جديدا أطلق عليه اسم JWM Partners. وانتهج الصندوق الجديد الأسلوب ذاته الذي انتهجه في السابق صندوق المخاطر «أل تي ســـي أم»: فبواســـطة ما لديه من أجهزة كمبيوتر يكتشـــف ميريويذر الاختلافات غيـــر العادية بين أســـعار الأوراق المالية،

ويراهن بكثير من المال على أن أسعار الأوراق المالية ستعود إلى مستواها المعتاد لا محالة. ويتعرض ميريويذر، في ربيع العام 2008، للإفلاس والتعثر من جديد. فخلال الأشهر الثلاثة الأولى من ذلك العام خسر صندوق JWM نسبة 31 في المائة [من رأسماله، المترجم]. فالصندوق كان قد خسر رهانه على سندات دين مصدرة من الحكومة اليابانية. وهكذا، تعين على ميريويذر أن يبعث رسالة إلى المستثمرين في الصندوق يعترف فيها صاغرا: «وهكذا، خفضنا تخفيضا كبيرا من شدة المخاطر التي اتسمت بها المحفظة الاستثمارية حتى الآن».

ومنذ ذلك اليوم المصادف الثالث والعشرين من سبتمبر 1998، حفرت الحروف «أل تي سي أم» نفسها حفرا عميقا في ذاكرة الصناعة المالية. فالبعض راح يقول إن انهيار الصندوق كان تحذيرا كشف للجميع: عن عظمة المخاطر التي تحف بكل من يفرط في تمويل المضاربة من خلال رؤوس أموال مقترضة. وراح البعض الآخر، بالمقابل، يؤكد أن عملية الإنقاذ قد تسببت في تحقيق عكس ما كان مطلوبا منها: فمن الآن فصاعدا صارت المصارف والصناديق تشعر بالأمان، وذلك لأنها باتت تعتقد أن الدولة ستنقذها في نهاية المطاف. وفي الواقع، فقد كان لزاما على أولي الشأن أن يتوقفوا، بعد عملية الإنقاذ هذه، برهة من الزمن، ليمعنوا النظر فيما هو مطلوب منهم. كان لزاما عليهم أن يعيدوا النظر في القواعد المتحكمة في النظام المالي العالمي. غير أن الواقع يشهد على أن أولي الشأن لم تتوافر لديهم الإرادة لاتخاذ الإجراءات اللازمة. وينطبق الأمر ذاته على الرئيس الأمريكي أيضا.

الدروس التي استخلصها البعض والعبر التي استنتجها البعض الآخر

في السادس من أكتوبر من العام 1998 افتتح وليم جيفرسون كلينتون، في واشنطن، الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي. وكان قد مضى أسبوعان على عملية إنقاذ «أل تي سي أم»، كان قد مضى أسبوعان تعاظم فيهما الفزع من التعرض لركود اقتصادي شديد، أسبوعان خيم فيهما الفزع على المستثمرين. وحتى صندوق النقد الدولي

نفسه، هذه المؤسسة التي دأبت، عادة، على إذاعة البشائر المتفائلة، قد أمسى ينفخ في بوق الفزع: فالاقتصاد العالمي سينمو، بعد الأزمة في آسيا، بنصف السرعة التي كانت متوقعة في الأصل، وفق ما أعلنه صندوق النقد الدولي آنذاك.

وتحدث، في هذا اليوم، الرئيس الثاني والأربعون للولايات المتحدة الأمريكية، بالأسلوب نفسه الذي درج عليه دائما وأبدا: تحدث بلهجة منبرية، تشيد بعظمة النعم التي حققتها الرأسمالية. «فاقتصاد السوق، المتحقق على المستوى العالمي حقق لمليارات من بني البشر حياة أفضل» كما قال الرئيس الأمريكي في ذلك اليوم؛ فالحرية الاقتصادية والسياسية انتشرت في مختلف بقاع المعمورة. وأن هذه الحرية تتعرض، الآن، لمخاطر لا يستهان بها؛ فقد تعرض كثير من الشعوب لهزة قوية، وعاد الفقر وأحكم قبضته على ملايين البشر في آسيا ثانية. من هنا، فقد حان الأوان لتحديث النظام المالي، ومضى الرئيس الأمريكي قائلا للمصرفيين ولوزراء المالية ولمحافظي المصارف المركزية: «إننا بحاجة إلى رد حاسم على الأزمة الحالية ولخطة ذكية للتعامل مع متطلبات المستقبل».

ولم تتغير كثيرا لهجة هذا الخطاب في المنتدى الاقتصادي العالمي الذي التأم شمله، في دافوس، بعد ثلاثة أشهر ونصف الشهر من ذلك اليوم المشهود، أعني ذلك المنتدى الذي يُعقد سنويا في الجبال السويسرية، كملتقى يجتمع فيه كبار القوم من رجالات الاقتصاد والسياسة. وكان رئيس الجمهورية الألمانية رومان هرتسوغ (Roman Herzog) قد ناشد قادة الاقتصاد أن يتحملوا قسطا أوفر من المسؤولية. فالاقتصاد بحاجة إلى معايير جديدة «تضمن استعادة الثقة بكفاءة الأسواق». وقال المستشار الألماني غيرهارد شرودر بأن «ثمة حاجة ماسة لخلق نظام يفي بمتطلبات العدالة»، وذلك منعا لسقوط أمم بأكملها في هاوية الخراب. وأكد رئيس الوزراء الكندي جان كريتيان (Jean Chrétien) أن «الواجب يقتضي منا إنشاء هندسة عالمية الأبعاد قادرة على الحيلولة دون اندلاع انهيار مماثل في المستقبل. إننا بأمس الحاجة إلى إصلاح يضع للنظام المصرفي معايير دولية».

وأعطى السياسيون الانطباع بأنهم يريدون، فعلا، إخضاع الرأسمالية لقواعد جديدة. ففي حين راح السياسيون المحافظون يؤكدون، بلا كلل أو ملل، أن الواجب يقتضي خلق نظام جديد للاقتصاد العالمي، تحدث السياسيون المؤمنون بالاشتراكية الديموقراطية، أعني سياسيين من قبيل غيرهارد شرودر وتوني بلير، عن ضرورة انتهاج طريق ثالثة، طريق تمر بين الرأسمالية والاشتراكية. بيد أن هذه الكلمات النبيلة لم تتبعها سوى أفعال ضئيلة. فالماضون قدما في تحرير اقتصاد السوق من كل القيود ما كانوا يريدون اتخاذ إجراء يغير الواقع القائم بنحو ذي بال. أما إذا كان المرء لا يريد سوى اتخاذ بضعة إجراءات تزيد الرأسمالية زينة وبهاء، فإنهم ما كانوا يعترضون على اتخاذ هذه الإجراءات أبدا. ولكن، ماذا عن الإجراء الذي يجدد الرأسمالية تجديدا جذريا؟ إن الأمم الصناعية هي التي وقفت في وجه هذا الإجراء. كما وقف ضد هذا الإجراء صندوق النقد الدولي والبنك العالمي أيضا، أي ممثلو المؤسستين اللتين التزمتا التزاما صارما بما يسمى «اتفاق واشنطن». فتلك، جميعا، ما كانت تريد الأخذ بالاعتبار، أولا أن رأسمالية التسعينيات قد اختلفت عن رأسمالية السبعينيات والثمانينيات، وثانيا، أن هذه الرأسمالية قد أخذت تسير بخطى متزايدة السرعة وتعمل بوحشية متعاظمة، وثالثا، أن أسواق المال قد أمست أكثر ترابطا وأمتن تشابكا، ورابعا، أن القواعد التي تعمل في ظلها الرأسمالية العالمية لا مندوحة لها عن أن تكيف نفسها مع هذه التحولات.

نعم، بدلا من الاعتراف بحقيقة هذه التحولات والعمل على تحقيق متطلباتها، أذاعت الدول السبع الكبرى على العالم بيانات مطولة تفصح عن نواياها الطيبة، لكنها لا تتعهد بتنفيذ شيء محدد. على صعيد آخر، قدم وزراء المال تقارير تتحدث عما يمكن فعله، «لتعزيز هندسة أسواق المال الدولية، بيد أنها لا تشير أبدا إلى ما جرى تنفيذه فعلا في هذا المضمار. فالنص، الذي اتفقوا عليه في العشرين من يونيو 1999 في مدينة كولون الألمانية، كان مليئا بالعموميات وبمسلمات الأمور من ناحية ويثير السخرية من ناحية أخرى، فقد ورد فيه: «إن وجود نظام مالي دولي يعمل بكفاءة عالية أمر غاية في الأهمية بالنسبة إلى تحقيق التخصيص

الأمثـل للمدخرات والاسـتثمارات العالميـة». وتضمن البند العاشـر من التقريـر فكـرة صيغت كأنها كانت كشـفا لم يتوصل إليـه أحد من قبل: «إن تطور الشـروط التنظيمية العالمية الخاصة بالنظام الاقتصادي والمالي يعكس التحولات التي يمر بها الاقتصاد العالمي، ويجسد عملية مستديمة، لا تتوقف أبدا». واسمع، ما يقولونه في البند الثاني والعشرين من التقرير: «إن السـنتين الأخيرتين أبانتا لنا بجلاء أن المسـتثمرين والمولين يميلون، في سـياق جهودهم للحصـول على معدلات ربحية أعلى، إلى الاسـتهانة بالمخاطر». إن من يقرأ هذا الكلام لا يسـعه إلا أن يقول بأن الجماعة قد سكتت دهرا، ثم نطقت بما هو من مسلمات الأمور.

وعلى ما يبدو اسـتهان وزراء المال في مجموعة الدول السبع (G7) بالمخاطـر التي تنبع من اقتصاد السـوق المطلقـة العنان. فهم يعززون لدى قـارئ تقريرهم الانطباع بأن الانهيارات في آسـيا كان بالإمكان تلافيها مـن خلال بضعة تدابيـر هينة. ويتحدث هـؤلاء الوزراء عن ضرورة انتهاج «هندسـة جديدة لسـوق المال العالمية». غير أنهم، على الرغـم من هذا، يكتفون بترك الخرائط الضرورية في عهدة رسـام لا حول له ولا قوة. ومن مسلمات الأمور أن الأمريكيين والبريطانيين، على وجه الخصوص، هم الذين دأبوا على إحباط كل المحاولات الرامية إلى وضـع قواعد تضبط عمل النظام الرأسـمالي. فهؤلاء يريدون حماية «وول سـتريت» ومركز لندن المالي، يريدون حماية ما لديهم من صروح تجسد الرأسمالية حقا وحقيقة. وكان هؤلاء قد تركوا الحكومة الألمانية ووزيري المالية السابقين، أوسـكار لافونتين وهانس آيشـل، يتحدثـون بـلا أذن تصغي إلى مـا يقولون. وكان لافونتين، ويعـون من وكيله في الوزارة هاينر فلاسـبيك (Heiner Flassbeck)، يتطلع إلى قلب مجمل نظام أسعار الصرف رأسا على عقب وإخضاع اليورو والدولار الأمريكي والـين الياباني إلى نظام يُجيز لأسـعار صرف هـذه العملات التقلب ضمن حدود ثابتة؛ لكن هذا المسعى أحبطه الأمريكيون والبريطانيون. ومع أن آيشـل ما كان يريد إحـداث تغيير جذري من هذا القبيل، غير أنه رجع أيضا بخفي حنين.

لقد رفض المصرفيون الناشطون في «وول ستريت» وفي مركز لندن المالي كل تدخل في شؤونهم. وما كان يصعب على هؤلاء كسب تأييد الحكومات في واشنطن ولندن لرغباتهم. ولعل صندوق «أل تي سي أم» خير مثال على هذه الحقيقة - فالحكومتان لم تأخذا أي درس من انهيار هذا الصندوق. وكان الرئيس كلينتون قد شكل، في خريف العام 1998 - وبكثير من التطبيل والتزمير - لجنة كلفها، فعلا، بتقصي خلفيات انهيار صندوق المخاطر هذا. وتكونت هذه اللجنة من وزير الخزانة روبرت روبين ورئيس البنك المركزي آلن غرينسبان ورئيس لجنة الرقابة على البورصات، أو بتعبير أكثر دقة، رئيس لجنة الأوراق المالية والصرف الأجنبي، آرثر ليفيت (Arthur Levitt) وكانت هذه اللجنة - المسماة رسميا «لجنة العمل المكلفة من قبل الرئيس بدراسة الوضع في سوق المال» (Presiden's Working Group on Financial) - قد قدمت بعد مضي ستة أشهر على تشكيلها، تقريرا من 140 صفحة، يصور بنحو دقيق الأخطاء التي أفضت إلى هلاك صندوق «أل تي سي أم»، فوفق وجهة نظرها فإن السبب الرئيسي يكمن في الثقة العمياء التي منحتها المصارف للصندوق. فهي منحته القروض، بسخاء كبير، على الرغم من «عدم إحاطتها إحاطة دقيقا بماهية ومدى المخاطر التي يراهن عليها صندوق أل تي سي أم». ويمضي التقرير قائلا بأن صناديق المخاطر يمكن «أن تشكل تهديدا لمجمل السوق». وفي أماكن أخرى من تقريرهم، يشير روبين وغرينسبان وليفيت إلى أن صناديق المخاطر تختلف عن المصارف وصناديق الاستثمار، وذلك لأنها لا تخضع للرقابة الحكومية. ولكن، هل حركت هذه الحقيقة ساكنا؟ لا، أبدا!!

والأدهى من هذا هو أن لجنة العمل راحت تحذر من التدخل المباشر في شؤون هذه الصناديق وذلك «لأن التدخل الحكومي المباشر قد يدفع هذه المؤسسات إلى الاستيطان في الخارج». من هنا، فإن الحل الأفضل، وفق وجهة نظرها، يكمن في انتباه المصارف إلى مقدار القروض التي تمنحها إلى أفراد من طينة ميريويذر. كما يتعين أيضا، «نشر معلومات دورية ودقيقة عن صناديق المخاطر». وهل تحقق شيء من هذه الأمور؟ لا،

أبدا! فالسياسيون كانوا مصرين على رعاية «وول ستريت». وكان المستشار الألماني السابق هلموت شمت (Helmut Schmidt) قد أعرب، بعد عشر سنوات، عن غضبه من وجهات النظر هذه فقال: «في حين يخضع كل صندوق ادخار صغير في القرية الألمانية الصغيرة بينبيرغ (Pinneberg) للرقابة الحكومية، لا تخضع أكبر صناديق المخاطر في العالم لرقابة مشابهة للرقابة المفروضة على صندوق الادخار في بينبيرغ».

وواصل صندوق النقد الدولي، في التسعينيات، مسيرته بالنحو الذي درج عليه من قبل. ففي سياق الأزمة الآسيوية فرض رئيس صندوق النقد الدولي ميشيل كامديسو، ومساعدوه من الاقتصاديين، على البلدان المعنية الخضوع للعلاج بالصدمة، أي فرض على هذه البلدان العلاج الذي درج على فرضه دائما وأبدا. وكان كامديسو قد زعم أن الانهيار في الشرق الأقصى بين بجلاء أن الانفتاح الاقتصادي يجب أن «يمضي قدما وبكثافة أكبر»، وأن دول النمور لم تكن، بأي حال من الأحوال، ضحية عملية تحرير سريعة»، بل كانت ضحية ما فيها من تشابك متين بين الدولة والاقتصاد وما يسودها من اقتصاد تسيطر عليه العلاقات العائلية والرشوة. وليس ثمة شك في صدقية وجهتي النظر: فإذا كانت سيطرة العلاقات العائلية على الاقتصاد واحدة من المشكلات، فإن التحرير السريع لأسواق المال كان مشكلة أخرى بكل تأكيد. غير أن قادة الصناديق في واشنطن يرون الخطأ الذي يرتكبه الآخرون فقط، وليس الخطأ الذي ارتكبوه هم أنفسهم أيضا. وهكذا، راح صندوق النقد الدولي يطالب، بلا ملل، الدول المنهارة بضرورة تقليص إنفاقها ورفع معدلات الضرائب والمضي قدما في خصخصة المشروعات وزيادة معدلات الفائدة للحد من التضخم. ولكن، ماذا عن النشاطات الاقتصادية؟ ألا تشكل الإجراءات المفروضة على هذه الدول خنقا أكيدا للنشاط الاقتصادي؟ إن هذا أمر لا قيمة له في منظور صندوق النقد الدولي! وماذا عن فرص العمل التي ستخسرها أعداد متزايدة من المواطنين؟ إن هذا أمر لا قدرة للصندوق على تغييره! وماذا عن مئات الآلاف التي خرجت متظاهرة ضد المستعمرين الجدد القادمين من واشنطن؟ إن هذا أمر يأسف له الصندوق طبعا!

وكيفما اتفق، فالدول المنهارة ما كانت لديها خيارات كثيرة: إنها كانت مجبرة على الركوع أمام صندوق النقد الدولي. فمن غير مليارات الصندوق، ستعاني هذه الدول من الإفلاس؛ من غير المساعدة العاجلة، ما كانت هذه الدول قادرة على خدمة ما بذمتها من ديون. فالمستثمرون الخواص كانوا قد فروا بأموالهم. وفي بادئ الأمر، حصلت تايلاند على قرض عاجل: على 17.2 مليار دولار أمريكي قدمها لها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومؤسسات دولية أخرى في أغسطس من العام 1997، أي بعد مرور سبعة أسابيع على انهيار البات. وفي نوفمبر 1997 طلبت إندونيسيا - البلد الذي كان لايزال يخضع لحكم الرجل الطاعن في السن سوهارتو - العون من صندوق النقد الدولي. ولم يدم الأمر طويلا حتى حصلت منه إندونيسيا قرضا بلغت قيمته 14.9 مليار دولار أمريكي. وفي الرابع من ديسمبر 1997، وافق صندوق النقد الدولي، من ثم، على أكبر مساعدة قدمها حتى ذلك الحين: فقد منح كوريا الجنوبية قرضا بلغت قيمته 55 مليار دولار أمريكي. وكان هذا القرض، أيضا، مصحوبا بشروط قاسية.

غير أن بلدا واحدا رفض رفضا قاطعا الانصياع لشروط صندوق النقد الدولي: ماليزيا. فرئيس الوزراء مهاتير استخلص دروسه الخاصة من الزلزال الذي ضرب في أسواق المال. ففي الأول من سبتمبر من 1998 قطع مهاتير العلاقات المالية القائمة مع باقي العالم: فقد أجبر المستثمرين الأجانب على الإبقاء على رؤوس أموالهم في البلاد لفترة لا تقل عن عام على أدنى تقدير. على صعيد آخر، مكنت القيود المفروضة على تنقل رأس المال مهاتير من الإبقاء على معدلات سعر الفائدة في مستويات متدنية ومن المحافظة على استقرار سعر صرف العملة الوطنية. وبهذا النحو، استطاعت ماليزيا تفادي حدوث ارتفاع كبير في معدلات البطالة. وبعد نصف عام خفف مهاتير من شدة القيود المفروضة على تنقل رأس المال. وبعد مضي ستة أشهر أخرى ألغى هذه القيود. وبعد مضي ثلاثة أعوام، اعترف صندوق النقد الدولي نفسه، بأن القيود المفروضة على حركة رأس المال يمكن أن تكون ذات نفع كبير في الجهود التي تُبذل من أجل حماية

النفس من كيد المضاربين. فوفق ما قاله الرئيس السابق لصندوق النقد الدولي هورست كوهلر (Horst Köhler) فإن «لكل بلد الحق في أن يختار لنفسه السرعة التي ينتهجها للانفتاح على أسواق المال الدولية وماهية الخطوات التي يتخذها لتحقيق هذا الانفتاح».

غير أن الأخذ بهذا الرأي جاء متأخرا. جاء متأخرا كثيرا، ولم يؤدِ إلى استنتاجات ذات بال. فلم يبذل أحد جهدا جادا لترويض الرأسمالية المطلقة العنان؛ لم يجرؤ أحد على التشكيك بصواب المبادئ السائدة. إن عدم المبالاة، التي سيطرت على السياسيين وقادة الاقتصاد في البلدان الصناعية، كانت وخيمة حقا وحقيقة. فهؤلاء ظلوا، بعد مضي ما يقرب من عشر سنوات على انهيار الاشتراكية، مستسلمين لمشاعر انتصار النظام الرأسمالي على النظام الاشتراكي. وهكذا، سار العالم، في نهاية الألفية الثانية ومطلع الألفية الثالثة، بخطى حثيثة صوب الأزمة التالية. وتعزز الشعور بالنصر من خلال الانهيار الذي عصف باقتصادات دول النمور. فرؤوس الأموال غادرت بلدان الاقتصادات الناشئة وعادت إلى أمريكا وأوروبا. عادت لتخلق في هذه المناحي من العالم الازدهار المحموم الذي مر به الاقتصاد الجديد، أي قطاع التكنولوجيا الحديثة. فكما هو معروف، فإن هذا الازدهار انتهى، في آخر المطاف، نهاية كان لها دوي عظيم.



6

الأزمة في فصلها الثاني: نهاية اقتصاد تكنولوجيا المعلومات ومؤسسات الإنترنت (الاقتصاد الجديد)

«إن الحاجة الماسة إلى إصلاح النظام المالي العالمي ذهبت، في هذه المرة أيضا، مع الريح. فالحكومات والمؤسسات الدولية لم تبذل أي جهدٍ لتغيير القواعد الأساسية بنحو جوهري. من هنا، فإن ثمة احتمالا كبيرا لأن نشهد، في المستقبل، أزمات أخرى».

باول كروغمان
الاقتصادي الحائز جائزة نوبل، 1999

«إن تطور أسواق المال ما عادت له علاقة بتطور الاقتصاد الحقيقي، أي الاقتصاد الإنتاجي: ففي سابق الزمن كانت أسواق المال تزود الصناعة بما تحتاج إليه من قروض؛ أما في اليوم الحاضر، فإنها تهيمن على الاقتصاد العالمي وتجبر المشاريع على تنفيذ التغيرات التي تفرضها عليها»
المؤلف

على مدى عام واحد، استتب الوضع في اقتصاد السوق مطلقة العنان: على مدى عام كامل، اعتقد الجميع أنهم في مأمنٍ من المخاطر: فمع ارتفاع أسعار أسهم الشركات بنحوٍ متواصل، تعززت الطمأنينة

أيضا. ومن نافلة القول التأكيد على أن اثني عشر شهرا تجسد دهرا طويلا في عالم تعمه النشوة بالسرعة نفسها التي يخيم بها عليه الفزع، في عالم ينتشر فيه الشعور بالغبطة بالسرعة نفسها التي ينتشر بها الذعر. ففي العام 2000 انهار انهيارا مروعا الاقتصاد الجديد، اقتصاد التكنولوجيا الحديثة. فقد تدهورت أسعار أسهم الشركات فبلغت الحضيض، وانهارت آلاف من شركات استقطبت كثيرا من أموال المستثمرين. وفي خلال بضعة أشهر، تبددت مليارات من الدولارات الأمريكية. فالبعض من أصحاب القسمة والنصيب استغلوا جشع المستثمرين لمآربهم الإجرامية، فهم زوروا موازناتهم وزوقوا البيانات الحسابية. وردت السياسة على هذه الظاهرة بأن شرعت مجموعة قوانين صارمة. بيد أن هذه القوانين لم تجدِ نفعا. فالسياسة شرعت القوانين غير المناسبة. ولأول مرة يعم السخط من وحشية الرأسمالية فئات اجتماعية عريضة. وكان احتجاج مناهضي العولمة قد تفجر في وقت مبكر، في العام 1999، وذلك على هامش اجتماع منظمة التجارة العالمية في مدينة سيتل (Seattle). بيد أن الحكومات والشركات لم تأخذ هذا الاحتجاج مأخذ الجد. وهكذا، واصل المتكفلون بإطلاق العنان لاقتصاد السوق انتهاج المساعي التي واظبوا على انتهاجها حتى ذلك الوقت، متطلعين إلى الازدهار الاقتصادي المقبل، إلى ازدهار البورصات ثانية.

الانفجار الكبير - انفجرت الفقاعة التي نشأت في أسعار أسهم الشركات الناشطة في مجال الإنترنت

لقد بدا الرجل، الذي خرج، من أمام بورصة فرانكفورت، من سيارة فضية اللون من نوع Porsche، كأنه ينتمي إلى عالم آخر: فأولريش شوماخر (Ulrich Schumacher) كان قد أقبل بملابس لا يرتديها عادة إلا المشاركون في سباقات السيارات من الدرجة الأولى: ملابس مطلية بلون فضي ومكتوب عليها العديد من شعارات الدعاية والإعلان. لقد أقبل شوماخر ضاحكا مغتبطا. فاليوم هو يومه المشهود. ففي هذا اليوم سيجري تداول أسهم شركة إنفينيون (Infineon) في البورصة. وكان رئيس

هذه الشـــركة المنتجة لشـــرائح الذاكرة المســـتخدمة في أجهزة الكمبيوتر، هـــذا الرئيس الذي يطلق عليه العاملون في الشـــركة لقب «the maniac» (المهـــووس)، قد ارتأى أن يحتفـــل بهذا اليوم المشـــهود بكثير من التطبيل والتزمير. وكان شـــوماخر قد عرض أســـهم شركة إنفينيون على المواطنين الألمان كأنها أفضل أوراق مالية شـــهدها التاريخ. وكان شـــوماخر قد حول هذه الشركة التابعة للشركة العملاقة سيمنز من شركة متدهورة إلى منارة مضيئة في عالم الاقتصاد الجديد. لقد خلق هذا الرجل أســـطورة تبشـــر بجني المال الوفير. وبهذه البشـــارة دفع شـــوماخر الألمان إلى أن يتحمسوا لهذه الأوراق المالية حماسة المجذوبين. فقد احتشد على شبابيك المصارف المختلفة ملايين من المواطنين، آملين أن يكونوا في الركب حينما يجري في البورصة تداول أســـهم الشركة التي يرأســـها شوماخر. فهم واثقون وثوقا أكيدا بأن ســـعر الأسهم ســـيرتفع، في أول يوم من أيام تداول الأسهم في البورصـــة، ارتفاعا عظيمـــا لن يقل، أبدا، عن الارتفاعـــات العظيمة التي كانت أســـعار الأســـهم الأخرى قد ســـجلتها في أول يوم من أيام تداولها فـــي البورصة، التي كانت قد ســـجلتها في ذلك العصـــر المجنون. وهكذا، كان الاكتتاب في أســـهم شـــركة إنفينيون قد فاق كمية الأســـهم المعروضة بثلاثـــة وثلاثين ضعفا؛ أي أن الأغلبية العظمى لم تســـتطع الحصول على الأسهم التي كانوا يريدون الحصول عليها في أول يوم من أيام تداولها في البورصة. لقد ضاعت عليهم فرصة المشاركة في السعر الذي ارتفع بنسبة بلغت 115 في المائة في أول يوم من أيام التداول.

بيد أن الحظ كان، في نهاية المطاف، حليف أولئك، الذين لم يستطيعوا المشـــاركة في المراهنة على أســـهم إنفينيون. فلم يكد يجري تداول أسهم الشـــركة في البورصة، حتى خمـــدت، في البورصات، جذوة الحماســـة. فالازدهـــار العظيـــم الذي عم أســـهم الشـــركات، كان قد بلغ، قبل ســـتة أيام فقط، في الســـابع من مـــارس من العام 2000 علـــى وجه التحديد، نهايته المحتومة بهدوء وبلا ضجيج. وشـــاء القـــدر أن يتزامن انتهاء جنون البورصـــات مع آخر يوم من أيام الكرنفال. غير أن هذا التحول لم يلحظه أحد. فمؤشـــر الداكس، أي مؤشر بورصة فرانكفورت، كان قد ارتفع، في

هـــذا اليوم، إلى 8136 نقطة. واطمأن الجميع: فقد ســـجل الداكس رقما قياســـيا جديدا، ووثقوا بأنه سيسجل، في اليوم التالي، رقما قياسيا آخر. غيـــر أن اليوم التالي كان شـــاهدا على بدء تدهور أســـعار الأســـهم. فقد أخذ الهواء يتســـرب من الفقاعة العظيمة السائدة في البورصات، وأخذت أركان الاقتصـــاد الجديد تنهار بنحو أكيـــد، أخذ ينهار هذا الصرح القائم على تصورات جريئة ووعود زائفة وحماسة مبالغ فيها. فمؤشر النيماكس (Nemax)، أي المؤشـــر الرئيسي الخاص بأسهم الشـــركات الناشطة في مجـــال التكنولوجيا المتقدمة، تراجع، خـــلال عام واحد بمقدار بلغ 1652 نقطـــة ليصل على 8559؛ وانخفض مؤشـــر البورصة الأمريكية المختصة بالتكنولوجيا المتقدمة من 5049 إلى 1650 نقطة. وأسهم شركة إنفينيون، أيضا، خسرت، خلال عامين، ثلاثة أرباع قيمتها.

لقـــد كان الانهيار أمـــرا لا مناص منه. فالمســـتثمرون كانوا، في حقبة الاقتصاد الجديد، قد تجاهلوا كل المقاييس والمعايير. فهم اشتروا شركات مـــا كان لها مســـتقبل قط. واحتفوا بأبطال، ما كانـــوا أبطالا قط. ووثقوا بإرشادات خبراء في شؤون الأسهم، تبين أنهم ما كانوا خبراء، بل نصابين لا ضميـــر لهم. في نهاية المطاف، استســـلم هؤلاء المســـتثمرون للجشـــع، والجشـــع فقط. وكان هذا الجشـــع هو العامل الذي مكن بعض الشركات الصغيرة من أن تســـجل، في البورصات، قيمة تفوق بكثير قيمة شـــركات مملوكة من قبل الدول وتشـــغل مئات الآلاف من العاملين. إن هذا الجشع هو العامل الذي تسبب في جعل قيمة أسهم الشركات تنمو بمعدلات تفوق، بكثير، معدلات نمو إجمالي الناتج القومي. وكان هذا الجشـــع قد ســـيطر علـــى كل قطاعات المجتمع: ســـيطر على الأغنيـــاء القابعين في فيلاتهم الفاخرة، وعلى الموظفين والمســـتخدمين، وعلى الطلاب الجامعيين. وحتى الصحيفة الشـــعبية، صحيفة Bild-Zeitung، لم تجد مناصا من إرشـــاد قرائها إلى ضرورة شـــراء أسهم الشركات: فقد كتبت هذه الصحيفة، التي تعتمد الإثارة، بالخطوط العريضة: «هل بوسعي، أنا أيضا، أن أكون واحدا من الأغنياء؟». وكان الخبراء قد رأوا في هذا الإرشاد مؤشرا واضحا على أن الارتفاع المتواصل في أســـعار الأسهم قد أشرف على النهاية. فالخبراء

متأكــدون من أن التجــارب الطويلة تبين أن ناقــوس الخطر يدق حال ما يشتري الأسهم أفراد لا يفقهون شيئا في ما اشتروا. وباستهجان ملحوظ، يطلق هؤلاء الخبراء على صفقات الشــراء هذه مصطلح «الازدهار الممول بأموال الخادمات في المنازل».

لكــن ثمة مؤشــرات أخرى تنذر بقــرب تعرض البورصــات للانهيار. ويتحقق أحد هذه المؤشرات، حين لا يكون بالإمكان تفسير المستويات التي تصل إليها أســعار الأســهم من خلال القواعد المستخدمة عادة في تقدير قيمة المشــروعات. فأنّى للمرء أن يفســر ارتفاع قيمة شركة AOL بنسبة تبلغ 55 ألفا في المائة خلال ثمانية أعوام فقط؟ أنّى للمرء أن يفسر وصول قيمة بروكات (Brokat)، الشــركة الصغيرة الناشطة في جنوب ألمانيا، إلى 4 مليارات مارك ألماني؟ أنّى للمرء أن يحتســب النســبة القائمة بين سعر الســهم ومقدار الربح المتحقق في شركة تنشــط في مجال الإنترنت، إذا كانت هذه الشــركة لم تحقق أي ربح، أي درجت على تحقيق خسائر كبيرة لا غير؟

وينطلق الخبراء من مؤشر آخر يرشدهم إلى قرب تعرض أسعار الأسهم للانهيــار: حين يضارب عدد متزايد من بني البشــر بأموال مقترضة. أي حين يقترض المضاربون مزيدا من الأموال بغية شــراء مزيد من الأســهم، وحين يرهنون جزءا من محفظتهم المالية رغبة في الحصول على القروض. فقياسا بقيمة الناتج القومي، اقترض الأهالي من المستثمرين الأمريكيين ما يقرب من قيمة الأموال التي كانوا قد اقترضوها قبل اندلاع أزمة الكســاد الكبير في العام 1929. وفي ألمانيا أيضا، استخدم عدد متزايد من زبائن المصــارف محافظهــم المالية وكأنها بطاقة من البطاقات المســتخدمة في أجهزة الســحب الآلي. وكانت مجلة دير شبيغل (Der Spiegel) قد نشرت مقالة قيمة تحذر من مغبة هذا «السلوك الخطر»، فقد جاء فيها: «إن هذه الفقاعة ســتنفجر خلال أسبوعين، أو شــهرين أو عامين»، وفق ما تنبأ به الكاتــب غابور شــتاينغارت (Gabor Steingart). غير أن انفجار الفقاعة لم يتحقق بعد أســبوعين، بل بعد خمسة أسابيع: ففي مارس خسر مؤشر نــازداك (Nasdaq) – أي مؤشــر البورصة التي يجــري فيها تداول أغلب

أسهم الشركات الناشـطة في مجال التكنولوجيا الحديثة - 15 في المائة من قيمته في غضون سبعة أيام. وفي غضون الفترة الزمنية نفسها، خسر مؤشر ما كان يسمى بالسوق الجديدة، أي مؤشر البورصة التي يجري فيها تداول أسهم الشركات الناشـطة في مجالات المعلومات والاتصالات، نحو 20 في المائة من قيمته. وكان قد بان للجميع، أن الانهيار، الذي ما كان في الحسبان قط، قد أضحى حقيقة واقعة. وهكذا، ما عاد المرء يعقد أي أمل على تلك الشركات التي كانت قيمتها محط أنظار الجميع بالأمس القريب. فالاقتصـاد الجديد، اقتصاد التكنولوجيـا الحديثة، انهار من قبل أن يرى بزوغ شمس الازدهار المنشود.

وتجاهل الجميع هذه الحقيقة في بادئ الأمر. فالشركات، التي سعت، فـي ربيع العام 2000، إلى عرض أسـهمها للتداول في البورصة، واصلت الإشـادة بأسـهمها بلا كلل أو ملل. وكان رئيس شـركة التلكـوم الألمانية (Telekom) رون زومر، (Ron Sommer)، قد سـبح بخياله، وراح يتحدث، بعبـارات رنانة، عن «التاء المكعبة»، قاصدا بذلك ثلاث عمليات اكتتاب في البورصـة: فقد عقد العـزم على بيع 10 في المائة من أسـهم T-Online كخطوة أولى، مؤكدا على لسان العاملين لديه، أن الاكتتاب في هذه الأسهم «يكاد يكون اسـتثمارا بلا أي خطـر»، وأراد زومر، في خطوة ثانية، تمكين عامة المواطنين من شـراء حزمة معتبرة من أسـهم التلكـوم. كما كان قد تطلع إلى تصريف أسـهم T-Mobile في نهاية ذلـك العام. وبتجاهل تام لحقيقـة الوضع، راحت، أيضـا، الصحف والمجـلات الاقتصادية توصي بضرورة الاستثمار في أسهم الشركات. فمجلة Capital، على سبيل المثال، كتبـت في أبريل من العام 2000 أنه «آن الأوان لأن تهدأ ثائرة الخوف من الانهيار الكبير، ولأن يقوم المسـتثمرون الأذكياء بخفض ما في محافظهم الاستثمارية من أسهم في الشركات التقليدية وتطعيم هذه المحافظ بمزيد من أسهم الاقتصاد الجديد».

لكن المسـتثمرين الأذكياء، تيقنـوا، أيضا، في أواخـر الصيف ومطلع الخريف: أن هذه هي ليسـت اللحظة المناسبة لشراء الأسهم، بل هي آخر لحظة لبيع الأسـهم وتفادي التعرض لخسارة كثير من المال المستثمر. فما

تحقق في حقبة ازدهار الاقتصاد الجديد، يتحقق أيضا حين تبدأ أسعار الأسهم بالانخفاض - يتحقق أيضا ولكن بالاتجاه المعاكس. وكانت أسعار بعض الأسهم قد انخفضت، في غضون بضع ساعات، بثلاثين أو أربعين في المائة. وجرى التخلي عن أسهم شركات كانت القلوب تهفو إليها على الرغم مما كانت تحقق من خسائر. وتحول كثير من المستثمرين في الأسهم، الذين اعتقدوا حتى برهة وجيزة من الزمن بأنهم قد باتوا من أغنياء القوم، إلى فقراء معدمين: فقد ذهبت ثرواتهم مع الريح بين ليلة وضحاها.

كما ذهبت مع الريح، تلك الفكرة أيضا، التي كانت بمنزلة عنوان على الاقتصاد الجديد، أعني الزعم بأن الركود والانهيار قد صارا من مخلفات الماضي السحيق وأن الازدهار سيظل متحققا بنحو مستديم. وأحجم أولئك الذين يملكون أسهما، عن إنفاق المال بالسخاء الذي درجوا عليه، أي أنهم صاروا يفضلون تقليص إنفاقهم على السلع الاستهلاكية. وأدى هذا التحول، من ناحيته، إلى التأثير سلبا في النشاطات الاقتصادية. أضف إلى هذا أن كثيرا من الشركات الناشطة في مجال الإنترنت قد سرحت عشرات الآلاف من العاملين لديها. ولأن العديد من الشركات العملاقة قد ألغت فرص عمل كثيرة تكيفا مع الطلب السلعي المتراجع، لذا تحتم على أعداد متزايدة من العمال التجمهر أمام مكاتب العمل أملا في الحصول على فرصة عمل جديدة. على صعيد آخر، خفض المصرف المركزي الأمريكي، بنك الاحتياطي الفدرالي، أسعار الفائدة على أمل أن يكون هذا الإجراء خطوة إيجابية للحيلولة دون ركود النشاطات الاقتصادية. غير أن بنك الاحتياطي الفدرالي ما كان يستطيع، بهذا الإجراء، أكثر من إرجاء موعد اندلاع الانهيار.

لكن شيئا آخر طفا على السطح حينما انهار الاقتصاد الجديد: لقد تبين أن قصص النجاح الباهرة لم تكن سوى زور وبهتان، وأن العديد من رجالات الأعمال الذين وثق بهم المواطنون واطمأنوا إلى نواياهم، لم يكونوا في واقع الحال سوى محتالين نصابين. ولم يتقن أحدٌ من رجال الأعمال هذا النصب والاحتيال بالنحو الذي أتقنته الشركة المقيمة في تكساس، هذه الشركة التي كانت تمتلك أمتن العلاقات بالرئيس الأمريكي، أعني شركة إنرون (Enron).

محتالون ومفلسون - للرأسمالية، أيضا، ووترغيت خاصة بها

ألا ما أحسن حال ذلك المرء الذي لديه أصدقاء مخلصون! أصدقاء من طينة جورج بوش [الابن]. فحين بلغ كينيث لاي (Kenneth Lay) الخامسة والخمسين من العمر، كتب إليه صديقه بوش رسالة لطيفة المغزى، يداعبه فيها قائلا: «بالنسبة إلى الأصدقاء القدامى، الأمر المحزن هو أن السنين تتقادم عليهم». ويواصل بوش الكتابة قائلا: «أعني أصدقاء من مثلك. أصدقاء بلغوا الخامسة والخمسين من العمر، زغرودة! فهذا العمر عمر متقدم فعلا. ولكن، لنحمد الله على أن لديك هذه الزوجة الشابة الجميلة». ويضيف بوش قائلا، بأنه هو وقرينته لورا يعتزان كثيرا بالصداقة التي تربط بينهم وبين كينيث لاي وزوجته.

وأعرب كينيث لاي، مؤسس الشركة العملاقة الناشطة في قطاع الطاقة في هيوستن، عن شكره، على هذه الملاطفات، من خلال التبرع بكثير من المال: فقد كان قد تبرع بأكثر من 550 ألف دولار أمريكي لتمكين بوش من أن يصبح حاكم ولاية تكساس أولا ورئيس الولايات المتحدة الأمريكية لاحقا. ومن أجل وصول المرشح الجمهوري إلى البيت الأبيض، لم يتبرع أي شخص آخر بمقدار المال الذي تبرع به لاي. أضف إلى هذا أن جورج بوش ومساعديه قد استخدموا أربع عشرة مرةً طائرةً خاصة كانت إنرون قد وضعتها تحت تصرفهم طوال الحملة الانتخابية. وكان المتبرع السخي كينيث لاي ورئيس شركة إنرون جفري سكيلينغ (Jeffrey Skilling) من جملة أولئك الأفراد الذي حضروا في العشرين من يناير من العام 2001 تنصيب بوش رئيسا للولايات المتحدة في حفل اتسم بالأبهة والفخفخة. وكان كل واحد منهما قد تبرع بمائة ألف دولار أمريكي مساهمة منه في تكاليف الاحتفالات التي شهدتها واشنطن في ذلك اليوم.

وبعد عشرة أشهر فقط، في الثاني من ديسمبر العام 2001، أفلست شركة إنرون. وكان هذا الإفلاس أكبر تفليسة شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية طوال تاريخها. فسابعة كبرى شركات البلاد قامرت في صفقات مالية عظيمة الخطر وزورت بياناتها الحسابية. فإنرون أعلنت أرباحا ما كان لها وجود، وأحالت ديونا مستحقة عليها إلى عالم من نسج الخيال،

إلى عالم لا وجود له، أصلا، في موازنتها المعلنة رسميا. إن ارتقاء وانهيار إنرون حدثٌ رمزَ، بنحو دقيق، إلى الشطط الذي عم قطاعات واسعة من الاقتصاد في نهاية التسعينيات. ففي كل بقاع العالم، كان قادة الشركات واثقين من أن النمو الاقتصادي ما عاد حد يحده. في كل بقاع العالم، كان قادة الشركات يحاولون امتصاص آخر قطرة دم في شركاتهم – وبطرق غير شرعية من حين إلى آخر. وكان قادة شركة إنرون قد تسببوا في اندلاع أعظم فضيحة اقتصادية في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية. وكانت هذه الفضيحة قد أمست موضوعا يهتم به نواب الادعاء العام والمحاكم والمسؤولون عن الرقابة على البورصات واللجان المتخصصة في الكونغرس. ودخل المتورطون في هذه الفضيحة السجن. وعلقت الصحف الأمريكية على هذه الفضيحة قائلة إن «للرأسمالية، أيضا، ووترغيت خاصة بها».

وإلى حين إفلاسها، كانت إنرون واحدة من ألمع شركات البلاد. كانت الحبيب المفضل لدى الناشطين في البورصات. كانت إمبراطورية تتألق سناء في عالم الاقتصاد. فالسماسرة المحنكون العاملون في إنرون ما كانوا يراهنون على البترول والغاز والطاقة الكهربائية فقط، بل كانوا يقامرون بكل أنواع المشتقات. وكان هؤلاء السماسرة قد حققوا، بأعمالهم هذه، زيادة كبيرة في ثروة الشركة العملاقة. فهم كانوا يتعاملون بكميات من الطاقة الكهربائية والبترول، كان لها وجود حقيقي على شاشات الكمبيوتر فقط، كميات يجري الوفاء بها بعد عام من التعاقد عليها – أو بعد 29 عاما من تاريخ إبرام العقود الخاصة بها. كما كانوا مواظبين، بلا انقطاع، على اختراع أساليب جديدة تضمن كسب المال الوفير من خلال أدوات مالية غاية في التعقيد.

وفي ماضي الزمن، كانت إنرون شركة مستقيمة، متخصصة بالطاقة الكهربائية والغاز؛ غير أن رئيس هذه الشركة العملاقة لأي كان قد حول شركته إلى ماكينة نقود تدور بسرعة تتزايد بلا انقطاع. وكان قد عقد العزم على جعل إنرون أكبر شركة عملاقة في العالم قاطبة، على جعل إنرون قدوة للعالم أجمع. وكان لاي قد قال في هذا السياق: «لقد كنا الاقتصاد الجديد من قبل أن يصبح هذا الاقتصاد حديث الناس». وكان لاي على معرفة جيدة باغتنام الحريات التي أسفر عنا تحرير سوق الطاقة. أضف إلى هذا أن

لاي كان قد شَغَّلَ آلافا من العاملين - الذين كان جلهم من الشبان - وأجاز لهم أن يعملوا بكامل الحرية، ماداموا يزيدون من قيمة أسهم الشركة. وكان لاي قد أعطى هذه الكتيبة من العاملين الانطباع بأنها تعمل في مشروع جديد يختلف اختلافا جذريا عن المشاريع العادية. ودرج السماسرة على الجلوس في بناية بيضاوية الشكل تقع في مدينة هيوستن. وكان الواحد منهم يلتقي زميله في النادي الصحي الخاص بالشركة، أو عند تناوله القهوة في مقهى خاص بالشركة تديرها الشركة العالمية المتخصصة بإدارة المقاهي Starbucks. أضف إلى هذا، أن بناية شركة إنرون كانت تحتوي على محل لغسل الملابس وعيادة طبية وخدمات لغسل السيارات.

وفي خريف العام 2001 تداعت أركان هذه الإمبراطورية المزعومة. وقبل بضعة أسابيع من الإفلاس، باع قادة الشركة العملاقة عشرات الآلاف مما لديهم من خيارات في الأسهم وحصلوا، للمرة الأخيرة، على ثروات كبيرة. وعلى ما يبدو، كان هؤلاء قد أدركوا أن إمبراطوريتهم قد أوشكت على الانهيار كلية. بيد أن المستخدمين العاديين ما كان لديهم علم بالخطر الذي صار يحف بشركتهم، وبالتالي فإن الخراب أخذهم على حين غرة. فرواتبهم التقاعدية جرى استثمارها في أسهم إنرون، هذه الأسهم التي انخفض سعرها من 90 دولارا أمريكيا إلى بضعة سنتات لا غير. وإذا كان البعض منهم قد خسر عشرات الآلاف من الدولارات من جراء إفلاس إنرون، فإن البعض الآخر خسر مئات الآلاف من الدولارات. من هنا، لا غرو أن يتناقل الناس، في طول البلاد وعرضها، قصص الخداع والنصب التي تعرض لها العاملون.

وكان هناك أمر آخر صدم الأمريكيين: قوة التشابك بين إنرون والجهاز الحكومي في واشنطن. فالعلاقات التي نسجت خيوطها هذه الشركة ما كان بإمكانها أن تكون أقوى مما كانت عليه قط. فمنذ العام 1990، كانت شركة الطاقة هذه قد تبرعت لمجموعة، من السياسيين في واشنطن، بنحو 6 ملايين من الدولارات الأمريكية. فقد حصل نصف أعضاء مجلس النواب وثلاثة أرباع مجلس الشيوخ على دعم مالي من الشركة المقيمة في هيوستن. من هنا، لا غرو أن يخفف الكونغرس، في التسعينيات، من شدة القواعد المفروضة على المتاجرة بالطاقة الكهربائية. وعقب انتخاب بوش،

احتل سياسيون جمهوريون، سبق لهم العمل في إنرون على مدى زمن طويل، مناصب غاية في الأهمية في الإدارة الأمريكية: فرئيس قسم الإدارة، في إنرون، لورنس ليندسي (Lawrence Lindsey)، أصبح كبير مستشاري الرئيس للشؤون الاقتصادية؛ وروبرت زوليك (Robert Zolick)، المستشار السابق لشركة إنرون غدا المكلف الأمريكي بشؤون التجارة؛ وتوماس وايت (Thomas White)، رئيس مجلس المديرين التنفيذيين لدى إنرون، تقلد منصب وزير الدفاع. ونادرا ما أقامت إحدى الحكومات الأمريكية علاقات بهذه المتانة مع شركة واحدة. من ناحية أخرى، شارك لاي في اختيار الرئيس الجديد لهيئة الرقابة على سوق الطاقة، أي شارك في اختيار الرئيس الجديد المكلف بالرقابة على شركته. وعقب الانتخابات الأمريكية، اجتمع قادة شركة إنرون ست مرات بنائب الرئيس ديك تشيني (Dick Cheney) وذلك للتداول بشأن السياسة الواجب تنفيذها، مستقبلا، في مسائل الطاقة.

ومثلما ظلت الارتباطات السياسية، التي أقامتها إنرون، خفية عن الأنظار، ظلت خفية عن الأنظار تلك الشبكة الواسعة أيضا، التي كانت إمبراطورية إنرون قد نسجت خيوطها. فخبراؤها المتخصصون بالتحايل المالي أسسوا أكثر من 4000 «شركة»، ما كان لها أي وجود في الحسابات الختامية. ولم تكن هذه «الشركات» أكثر من عالم من نسج الخيال، عالم كان يُراد منه تزويق البيانات الحسابية الخاصة بالشركة. وكانت أغلب هذه الشركات الوهمية تقيم في جزر الكيمن Cayman Islands – أي في الجزر التي تندرج ضمن الواحات الضريبية الواقعة في البحر الكاريبي – وتحمل أسماء براقة تُذكر السامع بالأفلام السينمائية الدائرة حول حرب النجوم: Jedi أو Chewco أو Raptor. ووفق المصطلح الدارج في القطاع المالي، فإن اسم هذا النوع من الشركات هو «Specail Purpose Vehicles» (شركات ذات أغراض خاصة). والمراد من هذه الشركات هو التستر على الوضع الحقيقي للشركة مقابل المصارف والمساهمين ومكاتب الضريبة. وكان هناك مسخرون يُحسنون، للوهلة الأولى على أدنى تقدير، إحباط المساعي الرامية إلى إثبات وجود علاقة مباشرة بين إنرون وهذه المنشآت. وفي الواقع، فإن أغلب هؤلاء المسخرين كانوا موظفين في الشركة العملاقة، كانوا، في بعض الأحيان، أقرباء هؤلاء الموظفين، أو زوجاتهم.

وكان رئيس القسم المالي في إنرون أندرو فاستو(Andrew Fastow) قد أدى الدور الرئيسي في نشأة هذه الإمبراطورية الخفية. وللوهلة الأولى لا يبدو فاستو من طينة المجرمين أبدا. فزوجته سليلة أسرة تُعتبر من أرقى أسر هيوستن؛ كما أنه كان يعطي الانطباع بأنه رب أسرة يعمل بلا كلل أو ملل من أجل تدبير شؤون أسرته. غير أن فاستو كان يتقن شيئا آخر، كان يحيط علما بالأسلوب المناسب لخديعة سلطات الرقابة. فحين أخذت الديون تتراكم على إنرون، شرع فاستو في العام 1999 في تأسيس شركتين من طينة الشركات ذات الأغراض الخاصة «Special Purpose Vehicales». وكان قد أطلق اسم LJM Cayman على الأولى واسم LJM2 Co-Investment على الثانية - علما أن هذه التسميات لم تكن سوى الحروف التي تبدأ بها أسماء زوجته لينا (Lena) وابنيه جيفري (Jeffrey) ومايكل (Michael). ورأى فاستو في هاتين المنشأتين الوسيلة المثلى لحل مشكلة الديون المتراكمة في ذمة إنرون: فالمطلوب منهما أن تتحملا الديون المتراكمة في ذمة إنرون وأن تقامرا على صفقات غاية في الخطورة، وتتكفلا بتحويل الأرباح إلى الشركة الأم.

لكن سرعان ما تبين أن الشركتين التابعتين ليستا سوى خطر يتهدد إنرون. فالشروط المكتوبة بين سطور العقود كانت تقر بأن الشركة العملاقة هي التي تتحمل، في نهاية المطاف، الخسائر التي تسفر عن النشاطات التي تمارسها المنشأتان. وكانت شيرون وتكينز (Sherron Watkins) قد تنبأت، في وقت مبكر، بالكارثة التي ستحل بإنرون. فهي كتبت، في أغسطس من العام 2001، رسالة «إيميل» تحذر فيها لاي وتؤكد له فيها أن إنرون ستنهار بكل تأكيد من جراء «العديد من الفضائح المحاسبية». لكن لاي لم يحرك ساكنا. وفي أحد اجتماعات لاي بالمحللين الماليين، ألح أحد الحاضرين في السؤال عن أوضاع الشركة. غير أن لاي لم يأبه بما قاله الرجل، بل نهره بعبارات سوقية يندى لها الجبين. وبعد بضعة أشهر من ذلك اليوم أفلست شركة إنرون إفلاسا مريعا.

إن فضيحة إنرون لم تكن حدثا فريدا. فالصفقات غير المشروعة وتزوير الحسابات الختامية والميزانيات كانت أمورا شائعة في الاقتصاد الجديد. ففي العام 2002، اعترفت مئات الشركات الأمريكية بأنها كانت تزور بياناتها

الحسابية. وكانت العشرات من هذه الشركات قد أعلنت إفلاسها. وكانت ثانية أكبر شركة أمريكية في مجال الاتصالات الهاتفية، أعني MCI Worldcom، قد اعترفت صراحة بأنها أخطأت في حساباتها الختامية بنحو 3،8 مليارات دولار أمريكي. وإذا كان رئيس الشركة بيرني إيبيرز (Bernie Ebbers) بطل عصر الاتصالات في ما مضى من الزمن، فإنه أصبح الآن شاهدا على انهيار شركته العملاقة. وبعد بضعة أيام من هذا الانهيار، اعتقلت السلطات رجل العمل العصامي جون ريغاز (John Rigas) وأبناءه، وذلك لأنهم كانوا قد نهبوا أموال شركة أديلفيا (Adelphia)، هذه الشركة التي كانت سادسة كبرى الشركات الأمريكية المختصة بالبث التلفزيوني عبر الكيبلات. ودفعت الشركة التكاليف التي ترتبت على إقدام ريغاز على شراء فيلا وعدد من الشقق الفاخرة، وترتبت على إنشائه ملعبا لرياضة الجولف بتكلفة بلغت 13 مليون دولار أمريكي، وعلى سفر أسرته إلى أفريقيا في رحلة سفاري. وكان دينس كوزلوسكي (Denis Kozlowski)، رئيس الشركة العملاقة Tyco، قد سرق، أيضا، مئات الملايين من أموال المساهمين. أضف إلى هذا، أن هذا الرجل كان قد أنفق من أموال الشركة 13 مليون دولار على صفقة واحدة فقط: لشراء لوحات من رسم رينوار (Renoir) ومونيه (Monet). وجرف تيار الفضائح حتى مارثا ستيوارت (Martha Stewart)، هذه السيدة التي كانت محبوبة ربات البيوت في أمريكا. فهذه السيدة، التي كانت تقدم العديد من البرامج التلفزيونية وتكتب في العديد من الصحف والمجلات ريبورتاجات صقلت أسلوب الحياة في الضواحي الواقعة على هامش المدن الأمريكية، افتضح أمرها بعدما تبين أنها كانت تستغل المعلومات التي تصل إلى سمعها بحكم المهنة لأغراضها الخاصة ولجني مزيد من الأرباح.

وشعر الأمريكيون بصدمة مروعة من هذه العمليات الإجرامية. ولأنهم كانوا قد احتفوا بقادة شركاتهم احتفاءهم بكبار نجوم السينما، كانت خيبة ظنهم عظيمة فعلا حينما وصلت إلى سمعهم قصص النصب والاحتيال. من هنا، لا غرو في أن يثق 38 في المائة فقط من المواطنين باقتصاد السوق في العام 2002 - أي إن هذه الثقة قد وصلت إلى أدنى مستوياتها على مر التاريخ. «إن الأزمة الراهنة هي أزمة تضرب جذورها في أساس القيم

الأخلاقية السائدة في الرأسمالية الأمريكية»، وفق ما كتبه، محذرا، مارك كوبر (Mark Cooper)، القيادي في المنظمة الأمريكية للدفاع عن حقوق المستهلكين. وعلى الصعيد نفسه، تحدث الاقتصادي باول كروغمان عن وجود «نقطة تحول في المنظور الذي ينظر الأمريكيون من خلاله إلى أنفسهم».

لكن واقع الحال يشهد على أن المشكلات الأخلاقية لا تخيم على رجالات الأعمال الأمريكيين فقط. ففي أوروبا أيضا، كان السلب والنهب من العلامات المميزة لكثير من الصفقات التي شهدتها البورصات. فبالنصب والاحتيال، تمكن بعض رجال الأعمال، في أوروبا أيضا، من جني ثروات طائلة. ووقف إلى جانب هؤلاء المحتالين عديد من خبراء الاستثمار لدى المصارف ومختلف المحللين الماليين وعدد من صحافيين مريبين أخذوا على عاتقهم تأليف القصص عن النجاحات المزعومة التي حققتها هذه الشركة أو تلك في البورصة. فشركة Comroad، على سبيل المثال، الشركة المختصة بتكنولوجيا الأجهزة التي ترشد سائقي السيارات إلى الهدف الذي ينشدونه - كانت الأمل الكبير في السوق التي يجري فيها تداول أسهم شركات التكنولوجيا الحديثة. غير أن الواقع أبان بجلاء أن النصب والاحتيال كانا من صفات أغلب الصفقات التي تبجح بها رئيس الشركة بودو شنابل (Bodo Schnabel)؛ فهو كان يختلق قصصا مفادها أن زبائن في هونغ كونغ اشتروا، من حين إلى آخر، 97 في المائة من السلع التي تنتجها شركة Comroad. والأمر اللافت للنظر هو أن أحدا لم يثر الشكوك حول هذه القصص، أن أحدا من المكلفين بتدقيق الحسابات الختامية لم يطعن في صدقية هذه الحسابات. وينطبق الأمر ذاته على شركة Infomatec أيضا. فهذه الشركة دأبت على إعلان صفقات تبين في ما بعد أن جلها لم يكن سوى «أضغاث أحلام ونشاطات تافهة»، كما قال رئيس المحكمة. وكانت البيانات المزيفة، التي نشرتها هذه الشركة، قد أدت إلى وصول سعر أسهمها إلى 290 يورو. وبعدما انكشف الزيف هبط سعر السهم إلى 4 سنتات، أي أن المستثمرين في أسهم هذه الشركة قد سُلبت منهم أموال بلغت قيمتها نحو 250 مليون يورو. وكان ألكسندر هيفله (Alexander Häfle) قد حُكم عليه بالسجن عامين وتسعة أشهر. وحُكم على شريكه في الجريمة غيرهارد هارلوس (Gerhard Harlos) بالسجن عامين ولكن مع وقف التنفيذ.

لكن قرار الحكـم بحق توماس وفلوريان هافا (Thomas and Florian Haffa)، الأخوين اللذين أسسا شركة الأفلام والبث التلفزيوني EM.TV، كان أخـف وطـأة بكثير. وعموما يمكن القول، بأن هذه الشـركة قد بزت كل الشـركات الألمانية من حيث اغتنامها النعم التي جاد بها الجنون الذي صاحب الاقتصـاد الجديد. فالأخوان هافا درجـا على التمتع بالحفلات الصاخبة وعلـى توجيه الدعوة، أيام مهرجان الفيلـم في مدينة كان، إلى مشـاهير العاملين في مجال الأفلام لزيارتهما والتمتع معهما بنعم الحياة مـن فوق متن يختهما الراسـي في الميناء. وكان ارتقاء الأخوين أسـطورة فعلا: ففي أكتوبر من العام 1997 حالف الحظ الأخوين ونجحا في إدراج شركتهما في البورصة. بعد ذلك بعامين ونصف العام بلغت قيمة شركتهما 14 مليار يورو - أي أكثر من قيمة شركة الخطوط الجوية الألمانية لوفتهانزا، هذه الشـركة ذات الأسـطول الجوي العظيم. وكانت شـركة EM.TV قد درجت على شـراء كل ما هو معروض للبيع: حقوق بث مسلسـل الأطفال Biene Maja، وما لدى عملاق الأفلام ليو كيرش من أرشـيف لمسلسلات الأطفال، كما اشـتروا شـركة جيم هينسـون (Jim Henson Company) المنتجـة لمسلسـل Muppets ونصف حقوق بث مسـابقات الدرجة الأولى للسـيارات. وكان رئيس الشـركة توماس هافا قد قال في مرة من المرات: «إني أتطلـع إلى أن أصبح بارونا من بارونات وسـائل الإعلام». وكان من حقه أن يتطلع إلى بلوغ هدفه المنشـود؛ فشركته كانت قد أُدرجت لفورها في مؤشـر البورصة الألمانية الداكس، هذا المؤشـر الذي يُعد جبل الآلهة [الأولمب] بالنسبة إلى الشركات المساهمة.

ولكن، وبعد مرور بضعة أشـهر فقط، أخذت شركة EM.TV تتعثر في تسديد الديون المستحقة عليها. وما كان هناك أحد يستطيع التكهن بالمكان الذي اختفت فيه الأموال. واعترف الأخوان، في ديسمبر من العام 2000، بأن الربح الذي سيحققانه سيبلغ 25 مليون يورو فقط، وليس 300 مليون يـورو، كما سـبق لهما أن أعلنا. وبعد بضعة أشـهر أخـرى، تبين أن هذا التنبؤ زائف أيضا: ففي الربيع، أعلنت الشركة عن خسارة بلغت 1،4 مليار يورو. وهكذا، ذهب مع الريح حلم الأخوين، ومعه، أيضا، ثروات عشـرات

الآلاف من صغار المستثمرين. وكان الادعاء العام قد أحال الأخوين إلى القضاء بتهمة الاحتيال بغية زيادة سعر أسهم الشركة «والنصب المتعمد» عند عرض الوضع السائد في الشركة. وكانت محكمة الدرجة الثانية في ميونخ قد نظرت في القضية وأصدرت حكما يقضي بأن يدفع الأخوان غرامة مالية تبلغ 1,4 مليون يورو بالنسبة إلى توماس هافا و240 ألف يورو بالنسبة إلى أخيه فلوريان. ولايزال الأخوان ينفيان نفيا قاطعا أنهما قد تلاعبا بالبيانات الحسابية وزوقاها.

بيد أن أمريكا أكثر صرامة في الاقتصاص من الأبطال المزعومين: فالسلطات القضائية حكمت على دينس كوزلوسكي، الرئيس السابق لشركة Tyco، بالسجن لمدة تبلغ 25 عاما؛ وحكمت على بيرني أيبيرز، الرئيس السابق لمجلس المديرين التنفيذيين في شركة MCI، بالسجن لمدة بلغت 25 عاما أيضا. وتعين على جون ريغاز، مؤسس شركة أديلفيا (Adelphia)، المختصة بالبث التلفزيوني عبر الكيبلات، أن يقضي 15 عاما في السجن. وأدان المحلفون كينث لاي أيضا. بيد أن هذا الرجل، الذي أسس شركة إنرون، لم يمتد به العمر ليعيش لحظة الإعلان لقرار الحكم: فقد مات بالجلطة القلبية في يوليو العام 2006، أي قبل الإعلان عن قرار الحكم ببضعة أشهر. وكان القاضي قد أبطل قرار الإدانة، وذلك لأن لاي لم يعد قادرا على استئناف قرار الإدانة. غير أن القاضي لم ير أي إمكانية للرحمة بشريك لاي في عمليات النصب والاحتيال، أعني جيفري سكيلينغ: فالقاضي رأى أن تصرفات سكيلينغ قد «حكمت على مئات، لا بل على آلاف من المواطنين، لأن يقضوا حياتهم فقراء معوزين». وهكذا دخل سكيلينغ السجن ليقضي فيه 24 عاما.

معركة سياتل - نشأة حركة مضادة

تسعة أشهر قضوها في التخطيط لهجومهم. فهم استأجروا العديد من الكنائس والمدارس وبيوت الشباب وصالات كبيرة، استأجروا حتى الملعب الرياضي. واتفقوا على ما هم عازمون عليه من خلال شبكة الإنترنت ورسائل البريد الإلكترونية ومن خلال الهواتف المحمولة. لقد عقدوا العزم

على مكافحة العولمة بالسلع التي أنتجتها العولمة. وهاهم يجلسون الآن في شوارع ودروب سياتل - فلم يعد ثمة منفذ للمرور. وما عاد أحد يستطيع الدخول إلى مقر المؤتمر أو الخروج منه. وكان الهجوم قد بدأ في تمام الساعة التاسعة من صبيحة يوم الثلاثاء المصادف الثلاثين من نوفمبر. في هذه الساعة من ذلك اليوم بدأت معركة سياتل، بدأت المعركة على العولمة.

كان عشرات الآلاف من المتظاهرين قد وصلوا إلى المدينة الكبرى الواقعة في الشمال الغربي من الولايات المتحدة الأمريكية. ويندر أن تكون هناك مدينة أمريكية أخرى تستطيع منافسة سياتل من حيث انفتاحها على التجارة العالمية، ومن حيث أسلوبها في التسامح والتمتع بالحياة الهادئة. ويقيم في هذه المدينة عملاق برامج الكمبيوتر مايكروسوفت والشركة المنتجة للطائرات بوينغ. ومن سياتل انطلقت شركة المقاهي Starbucks لتغزو العالم وتحقق النجاحات الباهرة. في هذه المدينة، المعروفة بتلالها الجميلة ومينائها الكبير وخليجها الواسع المتألق، عقد وزراء 137 دولة العزم على التفاوض بشأن عقد اتفاقية جديدة، شاملة، للتجارة. وكانت منظمة التجارة العالمية قد ارتأت ضرورة الاتفاق على قواعد جديدة للتجارة العالمية بالسلع، ارتأت ضرورة إلغاء آخر ما هو موجود من عقبات تعيق التجارة، وأكدت على أهمية تسهيل تصدير الخضراوات والحبوب، ودعت إلى المضي قدما في المتاجرة بحقوق البراءة وإلى تسهيل شراء هذه الشركة أو تلك وهذا المصنع أو ذاك. غير أنه تعين على المندوبين المكلفين بالتفاوض في مسائل التجارة الخارجية أن يعترفوا، في هذا اليوم الممطر، بأن ثمة طرفا لديه قوة أعظم من قوة السلطات الحكومية: المتظاهرون.

وكان المتظاهرون المحاصرون مقر المؤتمر خليطا من الناس. كانوا خليطا ربما كان تعداده 50 ألفا، وربما 70 ألفا. فلا علم لأحد بعدد المتظاهرين بنحو دقيق. وفيما تنكر البعض منهم في زي سلحفاة، تنكر البعض الآخر في زي فَراشَات. وضمت جموع المتظاهرين العديد من الهنود الحمر القادمين من جبال البيرو، ونقابيين عماليين قادمين من الوسط الغربي من الولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيين يدافعون عن سمك الدلفين، ومزارعين فرنسيين ومئات من الشباب الجامعي. وربض المتظاهرون في

تقاطعات الطرقات وعلى قارعات الشـــوارع متحدين سلطانا حكوميا بدا وكأنه يتأهب لخوض حرب دامية: فرجال الشـــرطة ارتدوا ملابس الميدان ووضعوا على رؤوســـهم قبعات فولاذية وأمسكوا بأيديهم الهراوات، وكلهم أمل بأن هذه التجهيزات ستمكنهم من الدفاع عن مقر المؤتمر. وبدا رجال الشرطة كأنهم قد شاركوا من فورهم في الفيلم الأسطوري حرب النجوم. إنهم عقدوا العزم على الدفاع عن حفل ما عاد له وجود: فجلســـة الافتتاح أُلغيت، والمفاوضات جرى تأجيلها والجدول الزمني ذهب مع الريح.

ووقـــف رجال الشـــرطة والمتظاهرون وجها لوجه على مدى ســـاعات. وكان المتظاهرون يهتفون بشعارات تنادي بسقوط منظمة التجارة العالمية. وراحـــت الشـــرطة تراقب ما يحدث أمامها مـــن صخب وضوضاء بصمت مطبق. وعلى حين غرة ضربت الشرطة ضربتها. فشخص ما أصدر إليهم الأمر بضرورة إخلاء الطريق من أمام الموفدين. وأخذت الشـــرطة تهاجم المتظاهريـــن بغاز الفلفل وبرصـــاص من المطاط، وتزيحهم من الشـــوارع مستخدمة كل وسائل العنف. فقد أخذوا يتقدمون بعرباتهم المدرعة. وكان المرهوبون من المتظاهرين قد ولوا فارين. غير أنه بين المحتجين سلميا، على العولمة، كان هناك بضع عشـــرات من شباب ارتدوا ملابس سوداء وتقنعوا بقلنســـوات ونظارات داكنة اللون؛ وكانت هذه المجموعة من المتظاهرين قد جاءت من الولاية الأمريكية أوريغون.

وحـــين ضربت الســـلطة الحكومية ضربتهـــا، رد المتظاهـــرون الصاع صاعين. فقد أخذ الفوضويون يحطمون واجهات المحال التجارية وأكشاك الهاتـــف؛ كما هجموا علـــى مطاعم مكدونالـــد، ونهبـــوا محتويات الفرع التابـــع إلى شـــركة Nike – للملابس. وكان هـــؤلاء الفوضويون قد تركوا بصماتهم على جدران البنايات الشـــاهقة، إذ كتبوا عليها الحرف A إشارة إلى حركتهم الفوضويـــة: Anarcho. وتجرأ كثير من طلبة الكليات فنهبوا محتويات مقهى Starbucks وشاركوا في الاشتباكات التي دارت على مدى ســـاعات كثيرة. وأعلن عمدة ســـياتل، في مساء ذلك اليوم، حالة الطوارئ وأمر أجهزة الشـــرطة بتمشيط منطقة وســـط المدينة، عمارة بعد عمارة، لإخلائهـــا من المتظاهريـــن. كما طلب العون من الحـــرس الوطني وفرض

منع التجوال ليلا. لكن التظاهرات استمرت في اليوم الثاني، وفي اليوم الثالث أيضا. وكانت محطات التلفزيون تبث أخبار الاشتباكات على مدار الساعة. وجاء الرئيس بيل كلينتون إلى سياتل وأدان أولئك المتظاهرين الذين استخدموا العنف، ودافع عن الأغلبية التي احتجت سلميا، وذلك لأن هؤلاء «يمثلون»، وفق ما قاله الرئيس كلينتون، «ملايين من مواطنين أرادوا طرح ما يدور بخلدهم من أسئلة».

وحين انتهى مؤتمر منظمة التجارة العالمية بلا اتخاذ أي قرار ذي بال، تأكد المعادون للعولمة من أنهم حققوا ما كانوا يتطلعون إليه. فمن خلال احتجاجاتهم نجح هؤلاء، لأول مرة، في استرعاء وعي الرأي العام. نجحوا، إلى حين من الزمن، في الوقوف في وجه مسيرة تحرير الاقتصاد العالمي. وغدت سياتل، منذ هذا الحين، المكان الذي تمخض عن حركة عقدت العزم على مقاومة سلطان الشركات العملاقة والمصارف المختلفة. حركة عقدت العزم على الوقوف في وجه الفجور السائد في أسواق المال. حركة عقدت العزم على إدانة التفاوت السائد بين مستويات معيشة فئات المجتمع المختلفة. وليس لدى هذه الحركة المضادة منهج واضح لماهية الملامح التي ينبغي بالعالم الجديد أن يتصف بها. بيد أنها واثقة من أن بالإمكان خلق عالم آخر غير العالم القائم. وإذا كانت هذه الحركة المضادة تطالب بتجريد الأسواق من هيمنتها على الحياة، فإن أعضاءها غير متفقين على كيفية الوصول إلى هذا الهدف.

فالمتظاهرون ينقسمون إلى كتل مختلفة. ينقسمون إلى واقعيين وخياليين، إلى شيوعيين وطوباويين، إلى حمقى وعقلاء. ويؤمن البعض منهم بصواب سياسة الحماية التجارية، مؤكدين بذلك على أنهم المعادون الحقيقيون للعولمة؛ ويؤكد البعض الآخر - وهؤلاء هم الأغلبية - على أنهم يعترضون على بعض المناحي السائدة في العولمة. ومن صفات هذه الأغلبية أن أعضاءها عمليون. وأنهم يقتدون بجوزيف ستيغليتس (Joseph Stiglitz)، الاقتصادي الحائز جائزة نوبل ومؤلف كتاب «ظلال العولمة» وباقتصاديين آخرين يؤكدون أن العولمة واقتصاد السوق أمور حسنة من حيث الجوهر، لكن قواعدهما هي الأمور التي يجب تغييرها بنحو يضمن انتفاع الجميع منهما.

ونشــأت بدايات الحركة المضادة في منتصف التسعينيات، وذلك حين تفاوضــت فــي باريس الدول الأعضــاء في منظمة التعــاون الاقتصادي والتنمية (OECD) - المنظمة التي تجمع شــمل الدول الصناعية الكبرى - حول إبرام اتفاقية دولية بخصوص الاســتثمار الأجنبي (Multilateral Agreement on Investment, MAI). ولم يلحظ أحد، آنذاك، أن مندوبي الدول الأعضاء فــي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد أعدوا العدة للتوقيع على اتفاقية تمنح الشــركات الغربية العملاقة الحرية للاستحواذ على ما تشــاء من شــركات ومصانع العالم أجمع. فهــذه الاتفاقية كانت تريد إكراه الدول على منح كل الشــركات التي تستثمر في اقتصادها، أي بغض النظر عن هوية الوطن الأم لهذه الشــركة، التســهيلات الضريبية والإعانات النقدية نفســها. لا بل ذهبت هذه الاتفاقية مذهبا أبعد؛ فهي أرادت أن تعطي الشركات الأممية الحق في رفع دعوى قضائية ضد الدول المضيفة لها حين تخســر ثروتها من جراء اندلاع حرب أو حركة عصيان. بيــد أن بعض المنظمات غيــر الحكومية أزاحت الســتار عن المفاوضات السرية، وراحت تذيع عبر شبكة الإنترنت مسودات الاتفاقية. وكانت هذه المنظمات قد قالت محذرة: «هاهنا يجري الاتفاق على ميثاق حقوق خاص بالشركات الأممية».

ونشأت، خلال بضعة أشهر، جبهة تندد بهذه الاتفاقية. وقاومت مئات مــن المنظمات غيــر الحكومية في أمريكا الشــمالية وفرنســا ونيوزيلندا «بيان الأممية الرأســمالية، الجديد» وفق الوصف الذي أطلقته الصحيفة الفرنســية Le Monde diplomatique في ســياق حديثها عن هذا الاتفاقيــة (*). وفي ربيع العام 1998، نجح، المناهضون للاتفاقية الدولية الخاصة بالاستثمار الأجنبي في إجبار المتفاوضين على تعليق المفاوضات. فقــد نجحوا في إثارة النزاعات بين الأطراف التي كانت تتفاوض في مقر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المحاط بالأســلاك الشائكة. واحتفل الخمسمائة متظاهر، المحتشدون في أرض معشبة تقع بجوار مقر المنظمة، بالنجاح الذي حققوه.

(*) لاحظ أن الصحيفة تشــير هاهنا إلى «البيان الشــيوعي» الذي كتبه كارل ماركس وفريدرش أنغلس العام 1848، إيذانا باندلاع الصراع الطبقي والثورة الأممية ضد الرأسمالية. [المترجم].

وبعد بضعة أشـــهر فقط، أسس الصحافيون العاملون لدى Le Monde diplomatique وبمعية صحف ومجلات يســارية أخـــرى ونقابات عمالية مختلفة، منظمة أطلقوا عليها عنوانا مطولا مفاده: «Association pour la Taxation des Tranactions financières pour I'Aide aux Citoyennes et citoyens» (أي «الجمعيـــة الداعية إلى زيادة رفاهية المواطنين من خلال فرض ضريبة على التدفقات المالية»). على صعيد آخر، أيدت منظمة أتاك (ATTAC) فرض ضريبة توبين على الصفقات الخاصة بالصرف الأجنبي، هذه الضريبة المسماة باســم مبتدعها، باسم الاقتصادي الأمريكي جيمس توبـــين (James Tobin). والمراد من هذه الضريبة هو المســاعدة على كبح جماح أسواق المال. وكانت مجلة Lc Monde diplomatique قد أيدت هذه الضريبة في مقالة أدانت فيها، بحماســـة قوية، ما في أسواق المال من قوة مدمــرة. وكانت الصحيفة قد حذرت من ســيادة «قانون الغاب»؛ وكرد فعل على هذا التحذير وصلتها أكثر من 4000 رسالة من قراء يؤيدون موقفها. وهكذا، وعلى خلفية هذا التأييد، قرر الصحافيون إنشاء منظمة أتاك.

وقــد يتصور بعض الناطقين باللغات الأوروبيــة أن أتاك تعني الهجوم على ذوي الســلطان، وذلك لمــا بين المعنيين من تقارب بالنطق. وشــهدت الوقائع التالية على أن في هذا التصور شــيئا من الصواب. فحيثما يجتمع رؤســاء دول وحكومات العالم للتداول بشــأن مســيرة العولمــة، فإن أتاك حاضرة. فأتاك تنظم التظاهرات وتتخذ التدابير اللازمة لنقل المتظاهرين بالحافلات أو بالقطــارات أو بالطائرات، وتجهزهــم بالبيارق واللافتات وتكتب البيانات. فســواء تعلق الأمر باجتماعات القمة في منظمة التجارة الدوليــة، أو المنتديــات الخاصة بالاقتصــاد العالمــي، أو اجتماعات قادة دول الاتحــاد الأوروبي، فإن مؤيدي أتــاك يحرجون، في كل هذه اللقاءات والمؤتمرات، السياسة والشركات العملاقة. وبنحو نادر المثال، تُحسن أتاك التعبير عن الغضب الذي ينتاب كثيرا من بني البشر من جراء العولمة.

وصار لدى التنظيم تسعون ألف عضو ينتشرون في خمسين بلدا. وكما تختلف بلدانهم، تختلف، أيضا، مواقفهم: فالفرنســيون، في الغالب، أكثر من الألمــان تطرفا؛ والبلجيكيون يتطلعون صوب أمــور تختلف عن الأمور

التي يتطلع إليها البرازيليون؛ والبرازيليون، من ناحيتهم، يهتمون بمناح غير المناحي التي يركز عليها المكسيكيون. ومهما كانت الحال، فإن بيرنار كاسين (Bernard Cassen)، الصحافي الفرنسي وأحد مؤسسي أتاك، يؤكد قائلا: «إننا ضد كل مناحي الهيمنة الليبرالية المحدثة. إننا نتطلع إلى التخلي كلية عن العولمة (Rollback)». من ناحية أخرى، يقول فيليب هيرسيل (Philip Hersel)، العضو الألماني في أتاك والخبير السابق في شؤون سوق المال: «إننا لا نريد تقويض الرأسمالية، إننا نسعى إلى تغيير هيكلها فقط». بيد أن الرجل الذي ترتكز عليه أتاك، أعني الاقتصادي الأمريكي الحاصل على جائزة نوبل جيمس توبين، يؤكد أنه غير سعيد بصلة الوصل هذه. «إن هؤلاء يستغلون اسمي لمآربهم» وفق ما قاله توبين في سياق حوار أجرته معه مجلة دير شبيغل الألمانية في العام 2001؛ ومضى توبين، وهو في الثالثة والثمانين من العمر، يقول «لا رابط يربطني، لا من قريب ولا من بعيد، بهذه الثلة المتمردة المعادية للعولمة». فهو يؤيد التجارة الحرة وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي - أي يؤيد كل ما يناهضه أعداء العولمة.

وكيفما اتفق، فالأمر الذي لا يخالطه الشك هو أن معركة سياتل كانت قد حظيت بالاهتمام الواسع في الولايات المتحدة الأمريكية في المقام الأول. أما في أوروبا، فإن الرأي العام اهتم بحركة منتقدي العولمة بعد عام ونصف من معركة سياتل، في سياق الاجتماع الذي عقده قادة الدول في العام 2001 في جنوه، للبحث في المسائل المتعلقة بالاقتصاد العالمي. ففي هذه المدينة الإيطالية حاول المتظاهرون، أيضا، إحباط الاجتماع. بيد أن ثمة اختلافا في هذه المرة، فقد لقي واحد من المتظاهرين حتفه: لقي الشاب البالغ من العمر 23 عاما، كارلو جيولياني (Carlo Giuliani) حتفه، وذلك حينما سدد إليه شرطي يبلغ من العمر 20 عاما رصاصة أصابته في الرأس. ووفق ما تقوله الرواية، فإن جيولياني كان، من قبل، قد هشم الزجاج الخلفي لإحدى سيارات الشرطة مستخدما جهازا لإطفاء الحريق. وكان الشرطي قد برر إطلاقه النار بحجة الدفاع عن النفس. وكيفما اتفق، فالأمر الذي لا خلاف عليه هو أن جيولياني قد غدا شهيدا بالنسبة إلى منتقدي العولمة.

ومنذ ذلـك الحين، لم يطرأ التغيير على مؤتمـرات القمة المخصصة للبحـث في مسـائل الاقتصاد العالمـي فقط. فمـن الآن فصاعدا صار رؤسـاء الدول والحكومات يعقدون اجتماعاتهم فـي فنادق نائية تقع في الجبـال أو في هذه الجزيرة أو تلك. علـى صعيد آخر، فتح هؤلاء القادة باب مؤتمراتهم بعض الشـيء، وذلك لتدخل من خلالها أصوات منتقدي العولمة، لتدخل منها نداءات بونو (Bono)، المغني الشبابي الإيرلندي الذي واظب على المشـاركة في كل الاحتجاجات، مطالبا بضرورة زيادة معونات التنميـة. وفي المنتدى الاقتصادي العالمـي أيضا، ما عاد ممثلو المنظمات غير الحكومية متفرجين يقفون خلف الأسـوار، بل صاروا مشـاركين لهم حـق إبداء الرأي في النقاشـات الدائرة في دافـوس. لا بل حدث ما هو أكثر من هذا، فقد طرحت على بسـاط البحـث هاهنا الموضوعات التي تشـغل بـال منتقدي العولمة. مـن هنا، لا عجب أن يـرى بعض الضيوف المشـاركين دوما فـي أعمال هذا المنتدى، أعني ضيوفا من قبيل الناشـر الألمانـي هوبرت بوردا (Hubert Burda)، أن دافوس صارت «تمعن الفكر في موضوعات جديدة».

بيد أن الأمر الواضح هو أن أغلب المتسـلطين علـى العالم لم يعربوا، مع بداية الألفية الجديـدة، عما هو أكثر من إمعان الفكر في الموضوعات الجديـدة. وينطبق الأمر ذاته على السياسـيين أيضا. فهم يضيقون ذرعا بمراوغـات وإفـلاس الاقتصاد الجديد، ويعربون عـن غضبهم من تزوير الحسـابات الختامية، هذا التزوير الذي سـبب الشـقاء لكثير من صغار المسـتثمرين، لكنهـم، مع هذا، لا يسـتخلصون، من كل هـذه التجاوزات، الدروس القويمة. وإذا ما صادف أن اسـتخلصوا، في يوم من الأيام، هذا الدرس أو ذاك، فإن هذه الدروس غالبا ما تكون زائفة.

هل جرى استخلاص للدروس؟ وأي دروس يا ترى؟

لقـد اعتقد الرجال، الذين اجتمعوا في الثلاثين من يونيو العام 2002 فـي «القاعة الغربيـة» (West Room) من قاعات البيـت الأبيض، بأنهم قد أنجزوا أمرا عظيم الشـأن. وكان رئيس الولايـات المتحدة الأمريكية،

جورج بوش قد جمع من حوله السياسيين من ذوي النفوذ في واشنطن، حين أراد التوقيع على القانون المسمى «Public Company Accounting Reform and Investor Protection Act of 2002» (أي قانون العام 2002 لإصلاح النظام المحاسبي في الشركات المساهمة حفاظا على مصلحة المستثمرين»). فقد كان قد دعا، إلى حضور ساعة التوقيع على هذا القانون، كلا من المدعي العام جون آشكروفت (John Ashcroft) ورئيس هيئة الرقابة على البورصات هارفي بيت (Harvey Pitt) والسناتور السابق توماس داشلي (Thomas Daschle). ووقف، في مكان منزوٍ بعض الشيء، عضوا الكونغرس اللذان صاغا هذا القانون الذي سيُعرف باسميهما فيما بعد، أعني السناتور الديموقراطي باول ساربانيس (Paul S. Sarbanes) وعضو المجلس النيابي مايكل أوكسلي (Michael G. Oxley).

وكان قد مضى أسبوعان، فقط، على اعتراف MCI Worldcom، ثانية كبرى شركات الاتصالات الهاتفية في البلاد، بما ارتكبت من عمليات نصب وخداع: فالشركة زوقت ميزانيتها بالعديد من مليارات الدولارات الأمريكية. وهكذا، وبعد انهيار إنرون، شهدت الولايات المتحدة الأمريكية، الآن، أي خلال بضعة أشهر فقط، ثانية كبرى الفضائح التي تورطت بها شركات البلاد. وكان المراد من القانون، الذي كان بوش يزمع التوقيع عليه في اليوم المذكور، أعني القانون المسمى Sarbanes - OxleyAct، أن يكون وسيلة لردع أعمال النصب والاحتيال. وأعلن بوش، في حينه، «أن زمن المعايير الواهية وعمليات النصب والاحتيال قد مضى وانقضى؛ وما عاد بمستطاع واحد من مجالس المديرين في الشركات العملاقة التحرك خارج القانون أو بمنأى عنه».

وكانت القواعد، التي أقرها القانون، صارمة فعلا: فرؤساء الشركات العملاقة صاروا يتحملون، بنحو شخصي، المسؤولية عن سلامة الحسابات الختامية؛ أي ما عاد بمستطاعهم تحميل الموظفين أو المدققين القانونيين المسؤولية عن سلامة الحسابات الختامية. وإذا صادف أن تجرأ واحد من رؤساء الشركات وقام فعلا بعملية نصب أو تزوير، فإن عليه أن يعد العدة لتلقي عقوبات أكثر، من قبل، صرامة. أضف إلى هذا، أن الشركات صارت مجبرة على تحسين أساليب الرقابة

الداخلية وعلى تغيير المدققين القانونيين بنحو منتظم. على صعيد آخر، ما عاد جائزا للمدققين القانونيين العمل كمستشارين في الشركات التي يدققون حساباتها - أي ما عاد جائزا لهم أن يمارسوا ما كانوا قد مارسوه في شركة إنرون. علاوة على هذا، تعين زيادة الأموال المخصصة للجنة الأمريكية المكلفة بالرقابة على البورصات، أي لجنة الأوراق المالية والصرف الأجنبي (Securities and Exchange Commission, SEC).

وأرادت أمريكا، بهذا القانون، أن تعرض على العالم ما لديها من قوة وإرادة. فالسياسيون في واشنطن عقدوا العزم على اتخاذ موقف صارم حيال الجرائم التي يرتكبها البعض من رجال الأعمال. عقدوا العزم على تطهير الاقتصاد من تلك الشركات ومن ذلك البعض من رجال الأعمال، الذين يسيئون للمعاني النبيلة التي تنطوي عليها الرأسمالية. وفي هذا كله يكمن الشأن الجليل الذي يجسده هذا القانون - يكمن الشأن الجليل الذي دأبت أمريكا على الوفاء به دائما وأبدا حين يكون المطلوب منها المحافظة على القيم والمعايير الأمريكية. وبقدر تعلق الأمر بما نحن في صدد الحديث عنه، فإن المقصود هاهنا هو: قيم السوق الحرة والأخلاق القويمة وحسن السلوك في الحياة الاقتصادية.

وقبل التوقيع على القانون بثلاثة أسابيع، كان بوش قد أبى الموافقة على القانون. فالرئيس كان، حتى ذلك الحين، قد حذا حذو رجال الأعمال الذين كانوا يحذرونه من مغبة تكبيل الاقتصاد بقيد صارم. كما ركن الرئيس إلى أيديولوجيته المحافظة، هذه الأيديولوجية التي كانت تقول إن على الدولة أن تمتنع عن التدخل في الشأن الاقتصادي. وربما أدت، أيضا، علاقات بوش المتينة بشركة إنرون دورا في رهبته من التوقيع على قانون يعادي شركة إنرون. ولكن، وبعدما انهارت شركة MCI Worldcom، انهار أيضا عناد بوش وموقفه المعادي للقانون: فالآن صارت مصداقية مجمل الاقتصاد الأمريكي في خطر. وهكذا، راح أعضاء الكونغرس يناقشون القانون ويصادقون عليه بأقصى سرعة. وفجأة راح بوش يؤكد أن هذا القانون «أعمق الإصلاحات التي طرأت على سلوكيات الشركات الأمريكية منذ عهد فرانكلين روزفلت (Franklin Delano Roosevelt)».

غير أن هذه الإشـــادة لا يجوز أن تحجب عن أنظارنا حقيقة أن قانون ساربانيس - أوكسلي قد تجاهل المشــكلة الحقيقية المخيمة على اقتصاد الســـوق المحررة من القيود. فهــذا القانون كان على شــبه كبير بالقوانين والالتزامات الطوعية التي جرى إقرارها في دول أخرى. فكبرى الشركات المســاهمة فــي ألمانيا كانت قد اتفقــت على قانون شــرف يقضي بإدارة الشركات بنحو سليم (Corporate-Governance-Kodex). وعلى الصعيد نفســه، كان مجلــس البرلـــان الألماني قد شـــرع مجموعة قوانين تســهل للمســتثمرين إقامة الدعوى على قادة الشركات المحتالين وتجبر الشركات على تقديم حسابات ختامية سليمة من الأخطاء والعيوب. والأمر الواضح هو أن كل عمليات الإصلاح هذه تســتهدف تلك الشركات، فقط، المتداولة أســهمها في البورصات. بهذا المعنى، فإن هذه الإصلاحات تجاهلت كليةً ذلــك القطاع الاقتصادي الـــذي صار، في الواقع، بــؤرة الخطر الأعظم: النظـــام المالي وما يضم من بضائع مالية غامضة؛ وما فيه من عالم خاص تصول وتجول فيه مصارف الاســتثمار، وما نشــأ في أحشائه من شركات ذات أغــراض خاصة (Specail Purpose Vehicles)، وما تطور في رحابه العريض من مشتقات لا تعد ولا تحصى.

إن بــوش ومناصريه يلفون ويــدورون حول العموميات؛ إنهم يســعون جاهديــن إلى تجنب الدخول إلى وول ســتريت. فكمــا حدث عقب انهيار LTCM، لا أحــد يهتم بما إذا كان الواجــب يقتضي منهم وضع قيود أكثر صرامة على صناديق المخاطر. لا أحد منهم يثير التســاؤلات والشــكوك حــول المبدأ الذي قاد شــركة إنرون إلى الإفلاس: أعنــي إقدام مزيد من الشــركات (والمصارف أيضا) على تأسيس مئات، لا بل آلاف من الشركات ذات الأغــراض الخاصة، هذه الشــركات التي جرى تأسيســها من أجل تحميلها بالديون المترتبة على الشــركة الأم. وســواء تعلق الأمر بصناديق المخاطر أو بالشــركات ذات الأغراض الخاصــة، فالمبدأ هو واحد في كل الحالات: إذ يقوم بهلوانات المال بنقل جزء متزايد من النظام المالي العالمي إلى أقاليم لا توجد فيها رقابة حكومية، إلى واحات ضريبية نائية من قبيل جــزر الكيمن، هذه الجزر التي لا توجد فيها لا لجــان مكلفة بالرقابة

ولا مكاتب تجبي الضرائب. بدلا من هذا، هناك نحو ثمانية آلاف صندوق من صناديق المخاطر التي يبلغ عددها، في العالم أجمع، عشرة آلاف؛ ومن الناحية العملية، لا وجود لصناديق المخاطر هذه في جزر الكيمن، إن وجودها، هناك، يقتصر على امتلاكها صندوقا للبريد. ووفق ما قاله رئيس هيئة الرقابة المالية (BaFin) في ألمانيا يوخين سانيو (Jochen Sanio)، فإن صناديق المخاطر «ثقوب سوداء في النظام المالي»: فهذه «الشركات ذات الأغراض الخاصة (Specail Purpose Vehicles) أُنشئت لتحقيق هدف واحد، في المقام الأول، لنقل الأموال من النظام المالي الرسمي إلى شركات تكاد تكون متاهات لا قدرة للمرء على الدخول إليها ولا على الخروج منها. فما لا وجود له في الحساب الختامي، لا يمكن للمرء أن يفرض عليه الرقابة - ولا يمكن لأحد أن يحيط علما بمدى خطورته.

كما لا تعير الحكومات ولجان أو هيئات الرقابة اهتماما ذا بال كبير للمتاجرة المتنامية في المشتقات. فثمة نقص كبير في القواعد الضرورية لتوجيه هذه السوق، التي يقع الجزء الأعظم منها خارج نطاق البورصات: ففي الصفقات المسماة «Over-the-Counter» تتعامل المصارف فيما بينها بنحو مباشر(*)، فقد ارتفع حجم المتاجرة بالمشتقات التقليدية، أي حجم المقامرة على معدلات الفائدة ومؤشرات البورصات، بين العام 1986 والعام 2004، بنحو ثمانين ضعفا - ارتفع من 614 مليار دولار أمريكي إلى 46،6 تريليون دولار أمريكي. ومعنى هذا التطور هو أن تطور أسواق المال ما عادت له علاقة بتطور الاقتصاد الحقيقي، أي الاقتصاد الإنتاجي: ففي سابق الزمن كانت أسواق المال تزود الصناعة بما تحتاج إليه من قروض؛ أما في اليوم الحاضر، فإنها تهيمن على الاقتصاد العالمي وتجبر المشاريع على تنفيذ التغيرات التي تفرضها عليها.

وحين يتفكر غاري شينازي (Garry Schinasi)، الاقتصادي في قسم سوق رأس المال في صندوق النقد الدولي، بهذه البيانات والأرقام، ينتابه الشعور بأن ثمة عطبا في النظام المالي العالمي. وكان شينازي قد ألف في العام 2005 كتابا نشره صندوق النقد الدولي بعنوان: «حماية استقرار

(*) أي بمنأى عن البورصات الرسمية. [المترجم].

سوق المال». وكان شينازي قد قدم عرضا وافيا للتطور الذي حدث في العقدين الأخيرين من الزمن مستخلصا من هذا التطور نتيجة ذات معنيين: فمن ناحية، فإن النظام المالي الراهن يقدم «نفعا عظيما للأفراد وللمجتمع ككل». من ناحية أخرى، يعاني النظام المالي الراهن من «هشاشة بينة ومن حالات عدم الاستقرار»، فهو يتعرض باستمرار «لأزمات تكمن أسبابها في النظام نفسه ويعاني من مغبة النتائج الاقتصادية السلبية». ويستخلص شينازي من هذا التقييم نتيجة مفادها أن النظام المالي العالمي «بحاجة ماسة إلى إطار مؤسسي يؤمن له السلامة والاستقرار».

ويعني هذا أن النظام المالي العالمي بأمس الحاجة إلى إطار مؤسسي كان ينبغي لحكومات الدول الصناعية أن ترسي أركانه - لكنها لم تشرع، أبدا، في إنجاز هذه المهمة التي هي من صلب وظائفها. وعلى خلفية هذه الحقائق، لا مناص من أن يتعرض اقتصاد السوق المحررة من القيود لأزمة أخرى في الأيام المقبلة، لأزمة تفرز تداعيات أكبر تأثيرا وتصدعات أعظم خطرا.



7

الأزمة في فصلها الثالث: انفجار فقاعة السيولة زهيدة الثمن

«إن الأزمة يمكن أن تؤدي، على مدى عقود كثيرة من الزمن، إلى إلحاق أوخم الأضرار في اقتصادنا وعلاقاتنا الاجتماعية، أي في نمط حياتنا وفي الثقة والآمال التي يعقدها المواطنون على تكاتفنا وعلى ما لدينا من مؤسسات مشتركة».

روبرت شيلر، اقتصادي أمريكي 2008.

«الطامة الكبرى هي أن المضارب الذي يخسر المليارات، لا يلحق الضرر بنفسه فقط، بل بالمصارف والمشروعات، وبمجمل الاقتصاد الوطني في بعض الأحيان»

المؤلف

إن الفصل الثالث من فصول الأزمة لايزال يزعزع العالم. وكان العالم قد نظر إلى هذا الفصل، في بادئ الأمر على أدنى تقدير، على أنه عمل إرهابي ليس إلا: أعني هجمات الحادي عشر من سبتمبر العام 2001. بيد أن إرهابيي القاعدة لم يدمروا بنايتي مركز التجارة العالمي

فقط. لقد زعزعوا النموذج الغربي، نموذج اقتصاد السوق. ومهما كانت الحال، فإن رد فعل الدول الصناعية ركن إلى قوة تبين، فيما بعدُ، أنها الوبال بعينه. فمن أجل المحافظة على مستوى النشاطات الاقتصادية، خفضت المصارف المركزية معدلات أسعار الفائدة. وعلى خلفية هذا التطور، حصلت المصارف على السيولة النقدية بسعر مخفض وقامت، بدورها، في إقراض هذه السيولة بأسعار زهيدة. وكان التوسع الهائل في عمليات الإقراض قد خلق صناعة مالية عظيمة تفتقر إلى أبسط متطلبات الشفافية. وكان السعي الدءوب في التوسع بعمليات التمويل، قد دفع المصارف إلى نقل قروضها إلى شركات الأغراض الخاصة المقيمة في الواحات الضريبية وبيع هذه القروض، المرة تلو المرة وبلا انقطاع. وهكذا، ما عاد أحد يعرف، في نهاية المطاف، ماهية المخاطر التي تحف بهذه القروض. كما انتفعت ملايين العائلات الأمريكية من فيض السيولة النقدية: فمع أن هذه العائلات لم تدخر شيئا ذا بال، فإنها استطاعت أن تمتلك الدار الخاصة بها. وبهذا النحو نشأت فقاعة عظيمة في سوق العقارات. وبعد ست سنوات، من اندلاع هذه التطورات، انفجرت الفقاعة: فأصحاب العقارات السكنية عجزوا عن خدمة ما بذمتهم من قروض؛ وأدى هذا التطور، من ناحيته، إلى تعثر المصارف، وإلى أن تصبح البضائع المعقدة، التي استحدثتها الصناعة المالية، بلا قيمة. وسرعان ما انتقلت الأزمة من أمريكا إلى أوروبا وإلى آسيا وأمريكا اللاتينية أيضا. وكانت الحكومات والمصارف المركزية قد حاولت، بيأس بين، الحيلولة دون انهيار النظام المالي.

الهجوم على أمريكا - هجوم على الرأسمالية

ضربت الطائرة الأولى البرج الشمالي من مركز التجارة العالمي في تمام الساعة الثامنة وست وأربعين دقيقة صباحا. ففي هذه اللحظة صدمت طائرة البوينغ رقم 767 التابعة للخطوط الجوية الأمريكية (American Airlines)، والتي كان على متنها 96 راكبا، الثلث العلوي من البناية الرائعة. وصدمت الطائرة الثانية، طائرة البوينغ رقم 757

والتابعة لشركة United Airlines، البرج الجنوبي في تمام الساعة التاسعة وثلاث دقائق صباحا. وكان السماسرة ينتظرون أن تُعْلِن، بعد نصف ساعة لا غير، دقات الناقوس افتتاح التعامل في وول ستريت، كما هي العادة في صباح كل يوم. لكن التعامل في البورصة ظل معطلا في هذا اليوم. وهكذا، تجمهر ألوف من السماسرة في صالة البورصة ليشاهدوا على شاشات أجهزة التلفاز الجحيم الذي يصول ويجول بالقرب منهم.

لقد أصاب الإرهابيون الولايات المتحدة الأمريكية في قلبها. لقد دمروا رمز الرأسمالية: مركز التجارة العالمي. وانهار، في تمام الساعة التاسعة وتسع وخمسين دقيقة صباحا، البرج الجنوبي، البالغ ارتفاعه 411 مترا، وهوى، في تمام الساعة العاشرة وثمانية وعشرين دقيقة صباحا، البرج الشمالي، أيضا، وسط سحابة من الحطام والغبار والرماد. وإلى جانب شركات أخرى كثيرة، كان 3500 من موظفي مصرف الاستثمار مورغان ستانلي و400 من موظفي بنك أوف أميركا (Bank of America) و350 من موظفي المصرف الألماني «الدويتشه بنك»، يعملون في «البرجين التوأمين» («Twin Towers») وتساقط حطام البرجين المنهارين على بناية المركز المالي العالمي (World Financial Center)، التي تؤوي مقار شركات مختلفة من بينها مصارف الاستثمار ميريل لينش وليمان براذرز (Lehman Brothers) وشركة بطاقات الائتمان أميركان أكسبرس (American Express) وصحيفة وول ستريت جورنال (Wall Street Journal) ووكالة أنباء المال داو جونز (Dow Jones).

إن الهجوم على أمريكا أرهب البورصات، أثار الفزع لدى هذه المؤسسات التي هي بمنزلة أهم جهاز لتسجيل الهزات الزلزالية التي تعصف في الاقتصاد: ففي أوروبا وأمريكا اللاتينية انخفضت أسعار الأسهم إلى مستويات لا قرار لها. ففي فرانكفورت تراجع مؤشر الأسهم الألمانية الداكس بنسبة بلغت عشرة في المائة في غضون نصف ساعة فقط. وكان الفزع قد أحكم قبضته على كل ربوع المعمورة. وعلى خلفية هذه التطورات، أغلقت بورصات أمريكا الجنوب أبوابها وعلقت جميع

التعاملات. كما أغلقت بورصة لندن أبوابها بعد تلقيها تهديدا يشير إلى قرب تعرضها لهجوم بالقنابل. غير أن بضعة من العاملين في مختلف وزارات المالية في أوروبا لم يفقدوا أعصابهم. فبلا كلام مسهب، اتفق هؤلاء الموظفون مع المصارف المختلفة على إنقاذ النظام المالي العالمي من مغبة السقوط في الهاوية، من خلال تنفيذ برنامج إنقاذ لاتزال أبعاده غير معروفة حتى اليوم. واتخذ المسؤولون قرارا يقضي أن تواصل البورصات أعمالها بأبعد قدر ممكن، وعلى الرغم من اعتقاد البعض أن التعامل في البورصات، في هذا اليوم بالذات، عمل مُستنكر، مذموم. وقال وزير المالية الألماني هانس آيشل إلى الموظفين العاملين في وزارته متسائلا: «هل هذا القرار أمر لا بد منه فعلا؟». بيد أن الخبراء أقنعوه بضرورة أن تقوم فرانكفورت ولندن وطوكيو مقام وول ستريت؛ وإلا فستذهب مع الريح ملايين من صفقات لم تتم تسويتها بعدُ. ونقلت المصارف، وبلا أي تردد، المتاجرة بالبضائع المالية، من نيويورك إلى أوروبا – وبعد بضع ساعات إلى آسيا أيضا. «فظلال الهجمات الإرهابية سببت»، وفق ما قاله، وقتذاك، هنري بولسون، رئيس مصرف الاستثمار المالي غولدمان ساكس، «رجة قوية للعالم المتحضر». وواصل بولسون حديثه فقال إن رد الفعل القوي والسريع «حال دون تعرض المجتمع المالي برمته إلى مشاكل أكثر وخامة».

واختار المهاجمون من أعضاء تنظيم القاعدة أهدافهم بعد تفكير عميق. وكان مريدو أسامة بن لادن قد حاولوا تفجير مركز التجارة العالمي قبل ثمانية أعوام. بيد أن البرجين اجتازا المحاولة بلا ضرر ذي بال. واكتشف المحققون الأمريكيون في العام 2004 أن أعضاء القاعدة كانوا قد خططوا، وقت ذاك، لتصويب هجمات أخرى إلى قلب الرأسمالية: تصويب هجمات إلى مقر شركة المال Prudential الواقع في Newark، المدينة القريبة من نيويورك، وإلى بناية سيتي غروب (Citigroup) في مانهاتن، وإلى بورصة نيويورك وإلى مقري صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في واشنطن.

وكان الإرهابيون قد عقدوا العزم على تدمير ما لدى الولايات المتحدة الأمريكية من ثقة بالنفس – وثروة أيضا. عقدوا العزم على تسديد ضربة نجلاء تخلق لأكبر أمة اقتصادية، في العالم أجمع، كارثة سياسية

واقتصاديـــة عظيمة الآثار. فوفـــق وجهة نظرهم، فــإن الولايات المتحدة الأمريكية هي الإمبريالية الغربية بعينها، وقائدة الرأسمالية حقا وحقيقة. ومع أن أمريكا وحلفاءها قد وقفوا متكاتفين في مواجهة هذا الهجوم، فإن المعتدين نجحوا فعلا في زعزعة الاقتصـــاد الأمريكي، والاقتصاد العالمي أيضا. فهم تســـببوا، فعلا، في تحول النظام الرأســـمالي العالمي من حال إلى حال.

فحقبة الأســـواق المفتوحة تلاها، منذ الحادي عشر من سبتمبر العام 2001، عصر عادت الأمم فيه إلى التفكير بهوياتها الوطنية؛ عصر تصاعد فيه الانكفاء علـــى الذات وصارت الدولة فيه تمارس تأثيرا أكبر. فالدولة أمســـت تتدخل أكثـــر وتراقـــب مواطنيها بعين فاحصة - أمســـت تتدخل بالنشاطات الاقتصادية ثانية وبنحو أشد. بهذا المعنى، فإن عصر الحرية، الـــذي بزغ فجره مع انهيار جـــدار برلين العام 1989، تحـــول، بعد مرور اثني عشـــر عاما، إلى عصر الرقابة الحكوميـــة. وكانت مجلة بزنس ويك (Business Week) قـــد تنبأت بعد أســـبوع من الهجوم بأن «علينا التفكير باقتصاد جديد»، وأن العلاقة بين الدولة، أي الحكومة، والاقتصاد الخاص ســـيطرأ عليها تحول جذري - ســـيطرأ عليها تحول هو لمصلحة الحكومة في نهاية المطاف.

وكيفمـــا اتفق، فهذه التنبؤات كانـــت قد بدت جلية في ذلك اليوم ذاته، أعني في الحادي عشـــر من ســـبتمبر. ففي هذا اليوم نشـــرت الهجمات ظلالهـــا على كل ما يرمز إلى الرأســـمالية الأمريكيـــة تقريبا: فقد علقت اســـتوديوهات الأفلام في هوليوود أعمالها بالكامل، وأوصدت أبوابها في لوس أنجلس وفلوريدا حديقة الملاهي التابعة لشركة ديزني؛ وأغلقت أبوابها الفروع التجارية التابعة لشركة Mall of America، كبرى مراكز التبضع في البلاد. غير أن آثار الهجوم بدت أكثر وضوحا في الشهور التالية: فشركات النقل الجوي زادت بنحو صارم من التدابير الأمنية. وضاقت كثيرا مساحة الحرية التي كان المســـافرون يتمتعون بها في السابق. وعم البورصات فزع عظيم من اندلاع كســـاد اقتصادي. وحين باشـــرت وول ســـتريت أعمالها، بعد إجـــازة دامت أربعة أيام، خاطب نائب الرئيس الأمريكي ديك شـــيني

المتعاملين قائلا: «لن نسمح لهذه الهجمات بأن تنجح في تخريب النشاطات الاقتصادية». ولكن، وخلافا لهذا النداء المتفائل، شهدت البورصة في أول يوم تباشر فيه نشاطها متعاملين يبيعون ما بحوزتهم من أصول بأبخس الأثمان. وخلال بضعة أسابيع تبددت الثروات المستثمرة في الأسهم بما قيمته 2 تريليون دولار أمريكي. على صعيد آخر، راحت الآلاف من الشركات تحذر، في العالم أجمع، من أن أرباحها ستتراجع بنحو ملحوظ. من ناحية أخرى، أعلن العديد من شركات النقل الإفلاس. بالإضافة إلى هذا وذاك، ارتفع سعر برميل النفط بنحو متسارع.

وركن الغرب في رده على الصدمة إلى قوة تبين أنها الوبال بعينه. فالأمريكيون أنفقوا كثيرا من المال من أجل الحيلولة دون تدهور النشاطات الاقتصادية - أنفقوا أموالا ما كانوا يمتلكونها أصلا. فالكونغرس أجاز للحكومة الأمريكية، بسرعة البرق، خفض الضرائب بنحو عظيم. أجاز الكونغرس هذا التخفيض، وإن كان الرئيس جورج بوش [الابن] قد سبق له أن خفض الضرائب قبل بضعة أشهر بمقدار ما كانت له سابقة في كل التخفيضات التي نفذها الرؤساء السابقون عليه: فهو خفض العبء الضريبي المفروض على كاهل المواطنين الأمريكيين بمقدار يبلغ 1.35 تريليون دولار أمريكي حتى العام 2010. وهكذا، أي على خلفية الهجوم الذي تعرضت له البلاد، راحت الحكومة، الآن، تخفض عن كاهل المواطنين العبء الضريبي ثانية. وكان الرئيس ومستشاروه قد طبقوا الأيديولوجية الخطيرة ذاتها التي اهتدى بها دونالد ريغان في سابق الزمن: أعني الأيديولوجية الزاعمة أن الحكومة تدعم اقتصاد البلاد بنحو فعال حين تعمل على زيادة ثروة الفئات الغنية. وأعطى بوش، بهذا الصنيع، الطبقة الوسطى الشعور بأن الرأسمالية تدر النفع على تلك الفئات، في المقام الأول، التي هي غنية أصلا - أي أنه كان قد تسبب في خلق تذمر انتشر في أوروبا أيضا.

وبسياسته الزائفة هذه، تسبب بوش في وصول الدين الحكومي [أي الدين العام كما يسمى أيضا. المترجم]. إلى مستويات ما كانت تخطر على البال قط: ففي سنوات حكمه الثماني ارتفعت مديونية الحكومة

الأمريكية مـــن نحو 3 تريليونات إلى ما يزيد علـــى 6.2 تريليون دولار أمريكـــي. ومعنى هذا، أن الرئيس الثالـــث والأربعين كان قد راكم ديونا جديدة بلغت قيمتها قيمة مجمل الدين العام الذي تراكم في عهد الواحد والأربعين رئيســـا الذين حكموا البلاد، بدءا من جورج واشنطن وانتهاء بجورج بوش الأب. وتجدر الإشـــارة هنا إلى أن هذه السياســـة المتمادية لـــم تواجه اعتراضا ذا بال. وحتى الديموقراطيون أنفســـهم، لم يعربوا عن اعتراض ملموس على هذه السياســـة. فبوش يبـــرر التزايد الهائل فـــي الدين العام بالكفـــاح ضد الإرهاب، وبالحربـــين اللتين تخوضهما أمريكا بقيادته: الحرب على أفغانســـتان أولا وعلـــى العراق فيما بعدُ. فعلـــى خلفية هاتين الحربـــين، زادت وزارة الدفاع إنفاقها بنحو عظيم. فنحو نصف الديون الجديدة، التي اســـتدانها بوش حتى صيف 2008، يكمن سببها، في المحصلة النهائية، في الارتفاع الذي طرأ على الميزانية العسكرية الأمريكية.

وهكذا، وبســـرعة البرق، اختفى الفائض الذي حققه الرئيس السابق عليه في الســـنوات الأخيرة من سنوات حكمه، أعني الرئيس بيل كلينتون. ففي ذروة انتعاش الاقتصاد الجديد في العام 2000 سجلت الحكومة الأمريكية في ميزانيتها فائضا بلغ 236 مليار دولار أمريكي؛ وكان الخبراء، المختصون فـــي الكونغرس بتقدير الإيرادات الضريبية، قد تنبأوا بتحقيق فائض يبلغ 5.6 تريليون دولار في الســـنوات العشر المقبلة. وفي السنة الأولى من حكم الرئيس بـــوش [الابن]، أعني العام 2001، كانت الميزانية الحكومية لاتزال تســـجل فائضا؛ فقد بلغ الفائـــض المتحقق في هذا العام 128 مليار دولار أمريكي. بيد أن الميزانية الحكومية ســـرعان ما حققت، في العام 2004، عجزا بلغ 412 مليار دولار أمريكي. ولعل من نافلة القول الإشارة هنا، إلى أن هـــذا العجز في الميزانية الحكوميـــة الأمريكية يتنافى كليةً مع القواعد المعمـــول بها في الاتحاد النقدي الأوروبي: فعجز الميزانية الحكومية يعادل 3.6 فـــي المائة من قيمة إجمالي الناتج القومي الأمريكي، أي إنه زاد بكثير على الثلاثة في المائة التي تُجيزها معاهدة ماستريخ للدول المنضوية تحت راية الاتحاد النقدي الأوروبي.

وليس ثمة شك في أن بقية العالم ما كان سيأبه كثيرا بهذا العجز، لو كانت الولايات المتحدة الأمريكية قادرة على تمويله من مصادرها الوطنية. لكن الأمر البين هو أن الولايات المتحدة ليست قادرة على النهوض بهذه المهمة. فالأمريكيون، ينفقون، في حياتهم الخاصة، أيضا، مبالغ تفوق الدخول التي يحصلون عليها. بهذا المعنى، فإنهم لا يدخرون المال الذي يمكن للحكومة الأمريكية اقتراضه منهم لتمويل العجز في ميزانيتها. فبينما كانت حصة الادخار في التسعينيات لاتزال تبلغ 4 في المائة من الدخل القومي، تحولت هذه الحصة، من ثم، إلى السالب، ووصلت إلى أدنى مستوى لها منذ حقبة الكساد الكبير. من هنا، فلكي يمول الأمريكيون ديون الدولة، لا مندوحة لهم عن الاقتراض من العالم الخارجي.

وواظبت بقية العالم على إقراض الولايات المتحدة الأمريكية مئات مليارات الدولارات في كل عام. ففي كل بقاع المعمورة، دأب العديد من المصارف المركزية الأجنبية وصناديق الاستثمار والمصارف وشركات التأمين على شراء سندات الدين المصدرة من قبل الحكومة في واشنطن. ولأن المستثمرين الأجانب دأبوا على شراء أسهم الشركات الأمريكية، لذا فإنهم كانوا يغذون الاعتقاد بديمومة الازدهار الاقتصادي. بهذا المعنى، فإنهم كانوا، من ناحية، يمولون العجز العظيم في ميزانية الحكومية الأمريكية وفي ميزان الحساب الجاري الأمريكي، ومن ناحية أخرى، يمنحون الدولار - مادام الجميع واثقين بمتانة الاقتصاد الأمريكي - القوة لكي يحافظ على قيمته في أسواق الصرف الأجنبي. فالمصرف المركزي الصيني، بمفرده، يحتفظ في خزائنه برصيد يبلغ 1.8 تريليون دولار أمريكي، أي إن لديه احتياطيا أجنبيا لم يسبق له مثيل في العالم أبدا. وتحتفظ روسيا والدول العربية، أيضا، بسندات دين صادرة من الحكومة الأمريكية بقيمة تبلغ العديد من مليارات الدولارات الأمريكية. وتأسيسا على هذه المديونية، يمكن القول، بلا أدنى شك، إن الرفاهية التي يتنعم بها الأمريكيون، مرهونة باستعداد دول الاقتصاديات الناشئة لتمويل العجز الحكومي وعجز فائض الحساب الجاري الأمريكيين.

ومن أجل المحافظة على مستوى النشاط الاقتصادي عقب الهجمات التـــي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية، أخذت المصارف المركزية فـــي أمريكا وأوروبـــا تزيد من طبع النقود ومن خفض أســـعار الفائدة؛ فمعدل الفائدة جرى تخفيضه إلى واحد في المائة في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي ضوء هذا التطور، أمست المصارف تحصل على السيولة النقديـــة بتكلفة مواتية جدا، وصارت قادرة على منح القروض بأســـعار فائـــدة زهيـــدة. وكان المصـــرف المركزي الأوروبي قـــد خفض معدلات الفائـــدة أيضا. بيد أن هذا الخفض لم يكـــن بالمقادير التي نفذها بنك الاحتياطـــي الفدرالـــي، أي المصرف المركزي الأمريكـــي، خفض معدل الفائـــدة القيادي، بعد الهجمات المذكورة ســـابقا، مـــن 4.25 في المائة إلـــى 3.25 في المائة - وحتى العـــام 2003 إلى واحد في المائة. وكانت القـــروض زهيـــدة التكلفة قد صانت الاقتصاد فـــي أمريكا وأوروبا من الانهيار. بيد أن الســـيولة زهيدة التكلفة تســـببت، هي والجشع العظيم الذي ســـيطر على المستثمرين، في خلق فقاعة انفجرت بعد مضي ستة أعوام على الهجوم الذي تعرضت له الولايات المتحدة الأمريكية: فقاعة أسواق التمويل والعقارات.

سيولة نقدية زهيدة الثمن - أخطاء آلن غرينسبان

آلن غرينســـبان بطل غريب الأطوار. إنه يمد رأسه إلى الأمام كما لو كان سلحفاة؛ ودرج غرينسبان على إخفاء عينيه خلف نظارة سميكة وعلى نزعة غريبة رافقته منذ أيام صباه: خفض نظره في أغلب الأحيان. وكان في صباه قـــد اعتاد أن يتجول، برفقة ابن عم لـــه، في الأماكن القريبة مـــن شـــواطئ نيويورك علهم يعثـــرون على بضعة نقـــود معدنية. ويظل غرينســـبان إنســـانا غريب الأطوار في تصرفاته الأخـــرى أيضا. فمنذ إصابته بعرق النسا في العام 1971، واظب غرينسبان على قضاء ساعة كاملة في حوض الاســـتحمام المنزلي صبيحة كل يوم. وفي مياه الحوض الدافئة يقرأ غرينســـبان ويدون الملاحظـــات التي تدور في خلده ويمعن الفكر فيما إذا كان ينبغي للمصرف المركزي أن يجري تغييرا معينا على

معدلات الفائدة. وحين ينتهي غرينسبان من الاستحمام ويغادر منزله في واشنطن، يعير الناشطون في البورصة اهتماما كبيرا إلى ضخامة الحقيبة التي يحملها بيده. فالحقيبة الضخمة تشير، وفق اعتقادهم، إلى أن الاقتصاد في وضع لا تحمد عقباه وأن بنك الاحتياطي الفدرالي على وشك خفض معدلات الفائدة. فالحقيبة الضخمة دليل أكيد على أنه كان قد تعين عليه أن يطالع وثائق كثيرة، وفق ما يتصوره بعض الخبراء في شؤون البورصة. أما إذا كانت الحقيبة متواضعة الضخامة، فإن هذا مؤشر على أن الاقتصاد في وضع جيد، وأن بنك الاحتياطي الفدرالي لن يتخذ قرارا برفع معدلات الفائدة. ووفق ما رواه غرينسبان في وقت لاحق، فإن كل هذه التصورات ثرثرة لا طائل منها: الأمر الحاسم في ضخامة حقيبته هو ما إذا كان قد أخذ معه «رغيف خبز محشوا بالفطائر» أم لا.

ومهما كانت الحال، فقد هامت أسواق المال حبا بهذا الرجل الصلب المراس. فهي تنصت إلى كل كلمة تفيض عن شفتيه. إنها تتابع، مسترقة السمع، إلى ما تسمية «خطاب غرين» (Green-Speak) أي الخطاب غير الواضح النطق، والمملوء بعبارات مزوقة مثيرة للحيرة. وبخطاباته هذه كان غرينسبان يُسكر المتعاملين في البورصات. وكان قد خاطبهم، في مرة من المرات، قائلا: «إذا بدا لكم تصريحي واضح المعنى ويسير الفهم بنحو غير مألوف وبين المقصود، فإن هذا دليل أكيد على أنكم قد أسأتم فهم قصدي». وحين سأله أحد الأفراد على هامش أحد الاحتفالات عن صحته، رد غرينسبان قائلا: «للأسف لا أستطيع الرد على سؤالك هذا». فحتى الإشاعات عن تعرضه لمرض معين يمكن أن تثير الارتباك لدى المتعاملين في البورصات.

ودأب غرينسبان على توجيه إدارة المصرف المركزي الأمريكي وسعر صرف الدولار الأمريكي، سعر صرف العملة القيادية في العالم أجمع، على مدى سبعة عشر عاما. وحينما اختاره رونالد ريغان في العام 1987 رئيسا للمصرف المركزي الأمريكي، كان غرينسبان في الحادية والستين من العمر. واستقال غرينسبان من منصبه هذا العام

2006، أي بعدما بلغ من العمر 79 عاما. ترعرع غرينسبان في حي من أحياء واشنطن اسمه Heights، يقع إلى الشمال من مانهاتن على وجه التحديد. وكانت أسرة أبيه قد جاءت إلى الولايات المتحدة الأمريكية من رومانيا، أما أسرة الأم، فإنها جاءت من هنغاريا. وفي صباه، كان غرينسبان يتطلع إلى أن يكون موسيقيا. وتعلم، وقتذاك، العزف على الكلارينت وعمل، من ثم - ولقاء مبلغ من المال - عازفا للساكسفون في أوركسترا هنري جيروم (Henry Jerome) غير أنه سرعان ما تخلى عن عمله هذا. ففي الثامنة عشرة من العمر، بدأ غرينسبان يدرس علوم الاقتصاد وأسس، من ثم، شركة استشارية عملت في «وول ستريت». وكان الرئيس نيكسون قد اختاره للعمل في المحيط السياسي. إذ غدا غرينسبان كبير مستشاريه الاقتصاديين. ومنذ ذلك الحين، ظل غرينسبان يتقلد مناصب مختلفة كان الرؤساء اللاحقون بنيكسون قد اختاروه للنهوض بمسؤولياتها.

إن المعجبين بغرينسبان يزعمون أنه إنسان عبقري، ساحر، خارق القدرات، ويعتقدون أنه قد ساهم مساهمة عظيمة في تحقيق الازدهار الذي عاشته أمريكا في التسعينيات، هذا الازدهار الذي كان أطول ازدهار في التاريخ الأمريكي. فهو، في المقام الأول، صاحب الفضل في خفض معدلات الفائدة في الوقت المناسب، وهو الذي قاد أسواق المال إلى شاطئ الأمان عقب الانهيار الكبير الذي عصف بالبورصات في أكتوبر 1987 بفعل تداعيات الأزمات في المكسيك مرة وفي آسيا مرة أخرى. ويضيف هؤلاء المعجبون أن غرينسبان قد خفف كثيرا من وطأة انهيار شركات الإنترنت، وذلك حينما عكف على تمكين الاقتصاد من الحصول على السيولة النقدية بثمن زهيد. وخفض غرينسبان معدلات الفائدة بعد الحادي عشر من سبتمبر أيضا. وتأسيسا على هذه الخطوات، يرى الاقتصادي الأمريكي جون تايلور (John Taylor) أن غرينسبان أفضل رؤساء المصارف المركزية على مر العصور. كما يقول مارتين بايلي (Martin Baily)، الاقتصادي الذي كان، في زمن سابق، واحدا من المستشارين الاقتصاديين في إدارة الرئيس كلينتون إن: «غرينسبان

كاد يكون معصوما عن الخطأ في كل ما اتخذ من تدابير». وتزعم مجلة The New Republic أن إحدى شـركات الاسـتثمار قد أقامت هيكلا، فيه صورة فوتوغرافية لغرينسبان، يقف السماسرة أمامها إما شاكرين لغرينسبان صنيعه أو طالبين العون منه. ومع أن هذا الخبر عار عن الصحة جملة وتفصيلا، لكن الناشطين في وول ستريت لا يستغربون منه كثيرا. فبالنسبة إلى هؤلاء، فإن غرينسبان ليس واحدا من الرؤساء الكثيرين للمصارف المركزية، إنه فلتة من فلتات الزمان وفق وجهة نظر الكثيرين منهم.

غير أن قيام غرينسبان، بتزويد الاقتصاد بالسيولة النقدية زهيدة التكلفة، لم يتسبب في انتعاش النشاطات فقط، بل تسبب، أيضا، في خلق فقاعة عظيمة في أسـواق العقارات وأسواق التمويل الأمريكية. فبخطوات متسارعة، خفض غرينسبان، عقب انهيار الاقتصاد الجديد، معدل الفائدة القيادي. فهو خفض معدل الفائدة القيادي سبع مرات في الأشهر الثمانية الأولى من العام 2001؛ وعقب سقوط برجي مركز التجارة العالمي، خفض بنك الاحتياطي الفدرالي معدل الفائدة، الذي تدفعه المصارف على القروض التي تحصل عليها من المصارف الأخرى، أربع مرات أخرى حتى العام 2001. وهكذا، انخفض معدل الفائدة القيادي في الولايات المتحدة الأمريكية من 6.0 في المائة إلى 1.75 في المائة خلال عام واحد. وبعد عام ونصف العام من ذلك التاريخ، واصل بنك الاحتياطي الفدرالي تخفيضه لمعدل الفائدة وانتهى به إلى واحد في المائة؛ وظل يعمل بهذا المعدل حتى صيف العام 2004. وغني عن البيان، أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تشهد، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، هذه الحقبة الطويلة من حقب أسعار الفائدة المتدنية.

وكانت أسعار الفائدة المواتية قد أجازت للمصارف التوسع في عمليات الائتمان بنحو مفرط. فالمصارف ما عادت تعلم ما هي فاعلة بما لديها من دولارات أمريكية، وهكذا، راحت تغرق الاقتصاد بما تراكم لديها من دولارات. فسواء تعلق الأمر بالمشروعات أو بالمستثمرين الماليين أو بأصحاب

العقارات السكنية والمستهلكين - لقد كان الجميع في نهم للحصول على القروض الزهيدة التكلفة. وفي هذا كله، ظل غرينسبان عازفا عن وضع حد لتدفق السيولة. وبنهجه هذا، شجع غرينسبان اندلاع تلك «النشوة غير العقلانية»، التي كان قد أدانها هو نفسه في سابق الزمن، أعني في سياق خطاب ألقاه في معهد إدارة المشروعات الأمريكي American Enterprise Institute في الخامس من ديسمبر من العام 1996. وكان روبرت شيلر (Robert Shiller)، الأستاذ في جامعة ييل، قد حذر في العام 2000 من مغبة هذه النشوة، فقال مؤكدا: إنها ستخلق للعالم مشاكل غاية في الخطورة.

وارتكب غرينسبان ثلاثة أخطاء عظيمة. الخطأ الأول: أنه شجع، بما حقق من معدلات فائدة متدنية، الشطط الذي ساد في سوق العقارات وفي سوق الائتمان وفي البورصات التي يجري فيها تداول أسهم الشركات. فهو أغرى المصارف بأن تمنح القروض بأكثر مما هو ضروري. «فغرينسبان خلق، بسياسته القائمة على التوسع في السيولة زهيدة التكلفة، فقاعة عظيمة في النشاطات التي يمارسها المضاربون. من ناحية أخرى، تركت خطاباته وتصريحاته، لدى المواطنين، الاعتقاد أن الأفق المنظور لا يوحي بوجود خطر أبدا»، وفق تقييم وليم فليكنستاين (William Fleckenstein)، هذا الرجل الذي كان رئيسا لأحد صناديق المخاطر والذي حاسب، في كتاب له، بنك الاحتياطي الفدرالي حسابا عسيرا متهما إياه بأنه ظل يتجاهل الحقائق زمنا طويلا. وكما فعلت صحيفة New York Times، يطلق فليكنستاين، أيضا، على غرينسبان لقب «سيد الفقاعات» (Mr. Bubble) ويجري الهجوم على غرينسبان في شبكة الإنترنت أيضا: فمن بين الصفحات المخصصة للحديث عن الرئيس السابق للمصرف المركزي، ثمة صفحة يتحدث عنوانها عن: «الفوضى التي خلقها غرينسبان» (The Mess that Greenspan Made).

أما الخطأ الثاني الذي ارتكبه غرينسبان: فهو يكمن في اعتقاده أن أسواق المال قادرة على تدبير أمرها بنجاح، وأنها، بالتالي، ليست بحاجة إلى ضوابط صارمة. لا بل ذهب إلى ما هو أبعد من هذا، فقد اعتقد أن فرض

الضوابط على الأسواق ينطوي على أضرار فادحة. فوفق وجهة نظره، فإن فرض الضوابط على أســواق المال يحد من النشاطات الاقتصادية ويعيق نموها. الأمر الأفضل، وفق وجهة نظر غرينســبان، هو أن يترك المرء وول ســتريت تراقب نفسها بنفسها. ويشــير منتقدوه إلى أن وجهة نظره هذه غاية في السذاجة. فوفق ما قاله الاقتصادي الأمريكي باول كروغمان فإن غرينســبان «تجاهل كل التحذيرات التي أبانت عن المصير الذي يؤول إليه النظام المالي المحرر من الضوابط». ومهما كانت الحال، فالأمر البين هو أن الضوابط الهينة قد سهلت على المضاربين مواصلة صفقاتهم بحرية تامة. كما أصر غرينسبان على عدم فرض الضوابط على سوق المشتقات أيضا، هذه السوق التي لم يكن لها أي وجود قبل ثلاثين عاما والتي ازدهرت الآن فبلغ حجم صفقاتها 592 تريليون دولار أمريكي (*). ووقف غرينسبان في وجــه أولئك النواب في واشــنطن، الذين أرادوا فرض الضوابط على هذه الســوق، ونجح في مسعاه هذا، وذلك لأن الأكثرية وقفت إلى جانبه وأيدته تأييدا تاما. وجسد هذا الموقف خطأ فادحا، كما تبين فيما بعد: فالتعامل بالســندات المضمونة بالقــروض كان في مقدمة الأســباب التي أدت إلى الأزمة الراهنة. من هنا لا عجب أن يؤكد ستيفن روش (Stephen Roch)، كبير الاقتصاديين لدى مصرف الاســتثمار الأمريكي مورغان ستانلي، أن «غرينســبان قــد ترك بصماته فــي كل مكان، في أوخم أزمــة مالية منذ الكساد الكبير».

والخطأ الثالث، الذي ارتكبه غرينســبان: أنه قد دعم، بعد بضعة أشــهر مــن انتخاب جورج بوش [الابن]، مســاعي الجمهوريين الرامية إلى خفض الضرائــب. فالرئيس الجديد خفض العبء الضريبــي عن كاهل الأغنياء بنحو لم يســبق له مثيل في التاريخ الأمريكي. وانطوى تبرير غرينســبان علــى أمر غريب فعلا: فقد قال إن من ســيئات الأمور أن تحقق الحكومة باستمرار فوائض كبيرة على غرار الفوائض التي تحققت في آخر عام من أعوام إدارة بيل كلينتون. فلو نجحت الحكومة نجاحا تاما في تلافي حدوث عجز في ميزانيتها (وهو أمر كان المراقبون متأكدين من إمكانية الوفاء به)،

(*) يقف المرء على عظمة هذه السوق حين يأخذ بالاعتبار أن حجم الناتج الإجمالي للعالم كان قد بلغ عام 2007 نحو 60 تريليون دولار. [المترجم].

فإن المصرف المركزي لن يكون في المدى الطويل قادرا على تنفيذ سياسة نقدية فعالة، وفق منطق غرينسبان. فالحكومة، التي لا تقترض، لا تصدر سندات دين. فسندات الدين هذه تشكل ضمانات تقدمها المصارف إلى بنك الاحتياطي الفدرالي حينما تريد الاقتراض منه. بيد أن سبيرلينغ (Gene Sperling)، الرجل الذي عمل كبيرا للمستشارين الاقتصاديين في إدارة بيل كلينتون، يرى أن هذا التبرير ينطوي على مغالطة مكشوفة، فهو يشبهه «بمنطق رجل صار يؤكد أنه على وشك أن يكون جلدا وعظما، لا لشيء إلا لأنه طبق نظاما غذائيا معينا فنجح في خفض وزنه من 180 إلى 175 كيلوغراما». بيد أن بوش يأخذ بوجهة نظر غرينسبان. فخلال عامين لا غير، يحول بوش الفائض في الميزانية الحكومية إلى عجز عظيم الحجم - إلى عجز كان بمنزلة نقطة البداية لعصر تراكم فيه الدين العام بنحو متسارع ومتواصل.

من هنا، لا عجب من أن يرفض غرينسبان هذا النقد. إذ ينفي نفيا باتا أنه ارتكب خطأ. فهو بذل، وفق تأكيداته، كل ما في وسعه للحيلولة دون نشأة هذه الفقاعة أو تلك. ويستشهد غرينسبان في هذا السياق برفع المصرف المركزي في العام 2004 معدلات الفائدة، فهذا الإجراء كان يهدف إلى الحيلولة دون مواصلة الإفراط في المضاربة. ويأسف غرينسبان من أن المصرف المركزي لم يحقق النجاح المنشود. وهذا أمر ليس بالعجيب وفق وجهة نظره: «فحتى المصرف المركزي العظيم لا يمتلك القوة الضرورية للتحكم في القوى العالمية. لا أحد لديه القدرة على الوقوف في وجه هذه القوى، لا نحن ولا المصرف المركزي الأوروبي. لقد كنا مغلوبين على أمرنا، وذلك لأن الأسواق ما عادت تأبه كثيرا بقرارات المصرف المركزي. إن السلطات المكلفة، في القرن العشرين، بمراقبة أسواق المال العالمية أو توجيه هذه الأسواق، ما عادت قادرة على النهوض بالوظائف المكلفة بها، وذلك لأن هذه الأسواق قد بلغت من القوة والاتساع والسرعة مستويات لا تنفع معها كل الإجراءات والتدابير التي يمكننا اتخاذها». وليس ثمة شك في أن عبارات غرينسبان هذه إعلان يشهد على إفلاس هذا الرجل الذي كان يُعتبر أقوى رؤساء المصارف المركزية في العالم قاطبة.

وإذا كان الأمـــر على هذا النحو بالنســـبة إلى غرينســـبان، فليس ثمة شـــك في أن أســـواق المال قد بلغت من القوة والاتساع والسرعة مستويات لا قـــدرة للملايين من المواطنين الأمريكيين، على الإحاطة بها، أعني أولئك المواطنين الذين حفزتهم سياسة غرينسبان، القائمة على السيولة النقدية زهيـــدة التكلفة، إلى الحلم بالســـكنى في دار تعـــود ملكيتها إليهم: فهؤلاء المواطنـــون ما كانـــوا قادرين على إدراك حقيقة ما هـــم يفعلون - وماهية أولئك الأفراد الذين سيحققون أقصى الأرباح من القروض التي سيحصلون عليها منهم.

الحُلْمُ الأمريكي يُباع بالمزاد العلني

يعثر المرء على خريطة الانهيار في شـــبكة الإنترنت تحت عنوان مفاده www.foreclosureradr.com. فمَـــن يـــردْ معرفة الوضـــع الذي آلت إليه ســـتوكتون (Stockton)، هذه المدينة الصغيـــرة الواقعة في قلب كاليفورنيا، مَن يرد التعرف على مدى ما يعانيه الســـكان، البالغ عددهم 289 ألفا، من أزمـــة العقارات، يكفـــه الرجوع إلى خريطة الإفلاس هذه. فالمســـتثمر في العقارات ســـتين أوتول (Stean O'Toole) ينشر، هناك، كشفا يشتمل على كل المنـــازل المعروضة في كاليفورنيا للبيع، إكراها، أو التي تعود ملكيتها إلى المصارف. ففي هذه المدينة، التي تقع على مسافة 140 كيلومترا إلى الشرق من سان فرانسيسكو، وصل عدد المفلسين من أصحاب المنازل حدا لا مثيل لـــه في أي مدينة أمريكية أخرى. ففي الفترة الواقعة بين مارس ويونيو من 2008، فقط، تخلت 9000 أســـرة عن منازلها؛ أي صار يُباع بالمزاد العلني، وبنحو إجباري، منزلٌ من بين كل 25 منزلا في الأشهر الثلاثة المذكورة. من هنا، لا عجب من أن تكون هناك ضواح شـــبه مهجورة، ضواح أمست أبواب وشبابيك كثير من منازلها محصنة بألواح من الخشب، ضواح علق المرء على واجهة نصف أو ثلث منازلها لافتة مكتوب عليها «للبيـع» (For Sale).

وفـــي شـــبكـــة الإنتـــرنـــت، وتحـــت العنـــوان المذكـــور، أعنـــي www.foreclosureradr.com، يجـــد الراغب في شـــراء واحد من هذه المساكن كل ما هو بحاجة إليه: القيمة السوقية، رقم العقار، سنة التشييد،

المســاحة، عدد الغرف، اســم المالــك وقصة القرض الــذي مول تكاليف المنزل. ولكن، أهناك أحد يريد الســكنى في حي صار شبه مدينة أشباح؟ أيقدم أحد المستثمرين على إنفاق 359 ألف دولار على شراء دار تقع في شــارع ريفرتون (Riverton Way) المرمــوق وتوجد فيها أربع غرف للنوم وحمامــان، إذا كان يعلم علما أكيدا أن قيمتها تتضاءل من عام إلى آخر؟ ومَن هو ذا الذي يدفع 79900 دولار أمريكي لشــراء دار، تقع في 1424 South Sutter Street، وجرى تشــييدها العام 1928 ووُصِفَت محاسنُها بأنها «فيلا مناسبة لأسرة واحدة»، إذا كان سعرها في السوق قد بلغ، قبل عامــين فقط، 305 آلاف دولار أمريكي وتحيط بها مئات من المنازل التي استحوذت عليها المصارف وعرضتها، الآن، للبيع بالمزاد العلني؟

إن ســتوكتون موجودة في كل مكان. فالوضــع الذي تعاني منه هذه المدينــة، تعاني منه كثير مــن المدن الأمريكية. فقــد تعين على ملايين من العائــلات الأمريكية إخلاء منازلها وذلك لأنها ما عادت قادرة على خدمــة ما بذمتها من قروض. والبعــض منهم يُهجرون من منازلهم بكل معنى الكلمة، لا لشــيء إلا لأن المصــارف تتطلع بفارغ الصبر إلى رؤية المــال. فخلال الفترة الواقعة بــين أبريل ويونيو من العام 2008، فقط، جرى، في الولايات المتحدة الأمريكية - وفي نيفادا وكاليفورنيا وفلوريدا وأوهايو وأريزونا وميتشــغان على وجــه الخصوص - عرض 739714 دارا للبيع بالمزاد العلني. وزاد عدد حالات الإفلاس إلى أكثر من الضعف خلال عام واحد وإلى أربعة أضعاف خلال ثلاثة أعوام. فواحدة من كل 65 دارا ســكنية، جرى عرضها للبيع بالمزاد العلني في كاليفورنيا. وكان الوضع في نيفادا، الولاية التي تؤوي مدينة المقامرين Las Vegas، أشد وخامــة؛ فواحدة من كل 43 دارا ســكنية، جرى عرضهــا، في نيفادا، للبيــع بالمــزاد العلني. إن هذا التهجيــر ما كان له مثيــل ولا حتى في حقبة الكســاد الكبيــر الذي خيم على الولايــات المتحدة في ثلاثينيات القرن العشرين. وكانت صحيفة New York Times قد أكدت أن الحُلُمَ الأمريكــي يُباع بالمزاد العلنــي في اليوم الحاضــر («The American Dream Foreclosed»).

وتنقل الصحف، الصادرة في المنطقة الواقعة بين Riverside في كاليفورنيا وFarminton Hills في ميتشغان وFort Lauderdale في فلوريدا، وقائع مآس لا تعد ولا تحصى. إذ تتحدث فيها كثير من العائلات عن الظروف التي أجبرتها على إخلاء منازلها ونقل ما لديها من أمتعة إلى واحد من الواحد والخمسين ألف مخزن التي تخصصت في تخزين أمتعة العائلات المشردة من مساكنها. كما تتحدث هذه الصحف عن دوريات مسلحة تجوب، بتوكيل من المصارف، الشوارع بغية حماية المنازل من عمليات السلب والنهب. ففي حين يقوم البعض من الجناة بسرقة ما في المنازل من أبواب وشبابيك وأنابيب النحاس، يقوم ملاكها السابقون بتحطيم الحمامات وأحواض السباحة أو يلطخون الجدران بالأصباغ البشعة. وإذا كان غضب المهجرين من منازلهم عظيما حقا وحقيقة - فإن غضب الباقين في منازلهم أعظم منه، فقيمة منازلهم تنخفض انخفاضا كبيرا حين تصبح منازل الحي خرائب مهجورة.

وفي بادئ الأمر، كان هؤلاء المهجرون يتكونون، في المقام الأول، من عائلات فقيرة ما كانت مدخراتها تجيز لها شراء دار سكنية، كانت عائلات من تلك التي تسمى بالمقترضين مرتفعي المخاطر (subprime customers)، أي من تلك العائلات التي تندرج في خانة المقترضين ذوي السجل الائتماني الضعيف أو غير المعروف. وكانت المصارف وسماسرة القروض العقارية قد منحوا هذه العائلات القروض على الرغم من معرفة الجميع هذه الحقيقة. فممولو القروض العقارية بذلوا كل ما في وسعهم لإغراء هذه العائلات بالاستدانة منهم. فقد كلفوا جماعات من الماكرين أن تجوب الأحياء السكنية لحفز الفقراء، بكثير من الكلام المنمق، على أخذ القروض زهيدة التكلفة زعما. وانطلى المكر على الملايين من أصحاب العقارات السكنية، إذ راح هؤلاء يأخذون القروض، زهيدة التكلفة زعما، ليسددوا بها القروض التي كانت في ذمتهم حتى الآن. وخلافا للوضع الدارج في ألمانيا، يحق للمرء القيام بهذه العملية بيسر وبلا تعقيدات تذكر في الولايات المتحدة الأمريكية. ولم يلحظ الأكثرية من أصحاب المنازل أنهم وقعوا في الشرك وجازت عليهم حِيَلُ النصابين. فهم لم ينتبهوا إلى

أن القــرض الجديد ينطلق من معدلات فائدة متغيرة وأنه، بالتالي، أســوأ بكثير من القرض القديم الذي كان يقوم على شروط ثابتة، أي على معدل فائدة لا يتغير.

وكانــت جماعات الماكرين تلاحــق أولئك الملايين مــن المواطنين الذين يتطلعون، لأول مرة في حياتهم، إلى شراء دار سكنية من غير أن تكون لديهم الأموال الضرورية لعملية الشــراء هــذه. غير أن جماعات المكر تعهدت لهم بتمويل شــراء المسكن مائة في المائة - أو إن شاءت العائلة ذلك، فإنهم على اســتعداد لإقراض ما هو أكثر من المطلوب لشــراء الدار السكنية، فبالمبلغ الفائض تســتطيع العائلة شــراء بعض الحاجيات الأخرى أيضا. وفي أغلب الأحيــان لم يمعن الزبائن النظر في تلــك البنود من العقد المكتوب بحروف صغيرة وبجمل معقدة التركيب طويلة. فالزبائن غرتهم الأقســاط الميســرة التي ينبغي بهم تســديدها في السنتين أو ثلاث السنين الأولى، ولم يأخذوا في الحســبان أن الفوائد سترتفع ارتفاعا قويا فيما بعد: سترتفع من 7 في المائة إلى 12 في المائة، من 6 في المائة إلى 13 في المائة، أي من 2000 دولار أمريكي في الشــهر إلى 3500 دولار أمريكي. وطغت الفرحة على أصحاب المنازل وذلك لأنهم قد وجدوا، أخيرا، المصرف الذي يمول شــراء المنزل من غير أن يطلب منهم أي ضمانات. ولم يدر بخلد أولئك الأفراد، الذين صاروا يمتلكون دارا لأول مرة في حياتهم، أن ســعر منزلهم يمكن أن يتطور بعكس ما ينشــدون، أي بدلا من أن يرتفع، قد ينخفض مســتقبلا. ولم يدم الأمر طويــلا. فبعد ثلاثة أو أربعة أعوام لاحــظ هؤلاء الزبائن، بنحو مفاجئ، أن قيمة عقارهم أمست أدنى بكثير من قيمة الرهن العقاري، أي من قيمة المبلغ الذي رهن المرء به بيته نظير القرض الذي حصل عليه من المصرف.

بيــد أن العــادة جرت في أمريــكا على أن يرى بعــض رجال الأعمال الماهرين في الحالات المحرجة الفرصة المناســبة لأن يستغلوا الورطة التي تورط بهــا بعض المواطنين. فمــا أن طفت على الســطح مظاهر الورطة التي تورط بها هؤلاء المواطنون، ســرعان ما راح محامون، من طينة Chad Ruyle، يتخصصون في مســاعدة الأمريكيين المفلسين على التخلص من عواقب العقــود التي أبرموها مع مصارفهم. فرجــل الأعمال هذا، البالغ

من العمر ثلاثين عاما والمقيم في مدينة سان ديغو، أسس شركة اسمها «You Walk Away» (أنت تريد النجاة). وينصح رجل الأعمال هذا أصحاب العقارات السكنية المتخلفين عن خدمة ما بذمتهم من قروض، بأن يهجروا منازلهم ويرسلوا مفتاح الدار إلى المصرف المعني، أي ينصحهم بأن يتركوا للمصرف الديون والعقار. فالمنزل المرهون هو الضمانة الوحيدة التي تستطيع المصارف الاستحواذ عليها، وفق القوانين السائدة في أغلب الولايات الأمريكية؛ أي، وخلافا لما هو دارج في ألمانيا، لا يحق للمصارف الاستحواذ، لا على كامل ولا على جزء، من بقية الثروات التي يمتلكها الزبائن الذين يعجزون عن خدمة ما بذمتهم من ديون عقارية. ومقابل مبلغ، قيمته 995 دولارا أمريكيا، يقدم Ruyle لزبائنه حزمة متكاملة من التدابير التي يستطيعون اتخاذها للوقوف في وجه مصرفهم. ويغطي المبلغ المذكور تكاليف الاستشارة القانونية والضريبية والرسائل الواجب تبادلها مع المصرف المعني أيضا.

وفي العام 2008 اتسعت دائرة أزمة العقارات، ولم تعد مقتصرة على الضواحي الهامشية التي يسكنها أصحاب الدخول المتدنية، بل صارت تنشر ظلالها على أبناء الطبقة الوسطى أيضا. حقا يحصل أبناء هذه الطبقة على دخول أعلى ويمتلكون مساكن أكثر رحابة وتقع في أحياء سكنية أفضل، غير أن الطامة الكبرى هي أن ملايين الأمريكيين كانوا قد أساءوا استخدام دار سكناهم، وذلك لأنهم واصلوا، بنحو متصاعد، رهن مساكنهم نظير قروض يستخدمونها لتمويل تطلعات من قبيل شراء سيارة جديدة أو أثاث راق أو القيام بسفرة سياحية مكلفة. وفي كل مرة ترتفع فيها القيمة السوقية لمساكنهم، كان هؤلاء المواطنون يقترضون أكثر مقابل رهن عقاراتهم من جديد، أي كانوا ينفقون ويزيدون رفاهيتهم أكثر فأكثر من خلال عمليات الاقتراض المتصاعدة. إن تمويل الإنفاق من خلال القروض اتفق اتفاقا تاما مع الأسلوب الأمريكي للحياة، اتفق اتفاقا تماما مع ما يسمى «american way of life» وإذا كان هناك من يشك في هذه الحقيقة، فما عليه سوى الذهاب إلى واشنطن، إلى المدينة التي تقيم فيها حكومة كانت بمنزلة القدوة الحسنة لكل المسرفين في الإنفاق الممول من خلال القروض.

ولم يسبق، في أي يوم من الأيام الماضية، أن استدان الأمريكيون، بغير وجل أو حساب، ما استدانوه بعد الحادي عشر من سبتمبر. فقد بدا الأمر وكأنهم عقدوا العزم على التأكيد للإرهابيين: إنكم لن تفلحوا في فرض إرادتكم علينا! لقد أصبحنا الآن أكثر إصرارا على التمتع بحريتنا على أكمل وجه! وتعزز هذا الجنون من خلال سياسة المصرف المركزي القائمة على أسعار الفائدة المتدنية، ومن خلال صيغة جديدة ابتدعتها مصارف الاستثمار: تكوين رِزَم من مشتقات القروض، أي ابتدعوا طريقة تكوين حزم تضم كل واحدة منها مئات أو آلاف القروض العقارية التي منحتها المصارف، وذلك من أجل تحويل حزم القروض هذه، من ثم، إلى أوراق مالية تُسَوَّق بأسعار فائدة مفرطة في الارتفاع (*). وراحت مصارف الاستثمار، من ثم، تسوق هذه الأوراق المالية، التي أطلقوا عليها اسم Mortgage Backed Securitics (MBS)، أي سندات مضمونة بالعقار، إلى شركات التأمين وصناديق الاستثمار ومصارف أخرى. وبهذا النحو تخلصت المصارف العقارية، في الحال، من القروض الرديئة، المتعثرة، أي التي كانت المصارف قد منحتها إلى أفراد لا قدرة لهم على تسديدها. وبعدما تخلصت المصارف العقارية من هذه القروض، واظبت على دفع ما لديها من جماعات ماكرة إلى توريط المواطنين بقروض جديدة. أضف إلى هذا، أن وكالات التصنيف الائتماني (rating agency)، [أي الهيئات المالية التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية وتشجع المستثمرين على شراء الأوراق المالية. المترجم] أعطت هذه الأوراق المالية المسندة بالقروض المتعثرة تقييما جيدا في بعض الأحيان وجيدا جدا في أحيان أخرى، وهكذا بدت هذه الأوراق كأنها كانت مضمونة إلى حد بعيد. وبهذه الطريقة المثيرة للعجب، تحولت القروض المتعثرة إلى أوراق مالية من الدرجة الأولى، تحول النحاس إلى ذهب خالص، تحول القرض ذو المخاطر العالية (Subprime) إلى قرض ممتاز التقدير (Prime).

(*) تطلق الأدبيات الاقتصادية على هذا النشاط «التوريق» (Securitization). ويلمح التوريق المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية الفرصة لتقوم بتحويل الحقوق المالية غير القابلة للتداول والمضمونة بأصول معينة إلى شركة توريق بهدف إصدار أوراق مالية جديدة مقابل هذه الحقوق المالية تكون قابلة للتداول في أسواق الأوراق المالية. [المترجم].

ويسمي المصرفيون هذه المعاملات العجيبة «Slicing and Dicing» (تجزئة واختلاق). فبهــذه الطريقة تتوزع مخاطر القروض على العالم أجمع: فالعامــل في أحد مصانع مدينة كليفلانــد (Cleveland)، هذا العامــل الذي اقترض 200 ألف دولار أمريكي لشــراء منزل معين، قد يواصل دفع ما بذمته من أقســاط إلى مصرفه العقاري المحلي، غير أن الأمر الذي لا علم له به، هو أن هذا المصرف قد شطب هذا القرض من ميزانيته، بيسر وتكتم، وأنه ربما نقله من ولاية أوهايو إلى جزر الكيمن. ولا يكاد يصل القرض إلى جزر الكيمن، حتى ينتقل، من ثم، حيث يشاء في ربوع المعمورة: إلى صندوق اســتثمار يقيم في لندن ومن هناك إلى حســابات مصرف تمتلكه إحدى الولايات الألمانيــة (Landesbank) أو إلى شــركة تأمين إيطالية على سبيل المثال. إن مصارف الاستثمار هي الوسيط في هذه اللعبة. فهي تأخذ عمولة مقابل قيامها برزم القروض إلى حزم مختلفــة، أي مقابل قيامها بمعامــلات «التجزئة والاختلاق» (Scling and Dicing) ففــي العام 2006 وحــده، درت هذه المعاملات علــى كبرى مصــارف المــال العاملة فــي وول ســتريت، أرباحا بلغت مليــارات كثيرة من الدولارات الأمريكية. من هنا، لا غرو أن تتطلع هذه المصــارف بفارغ الصبر إلى وصول إمدادات جديدة من القروض. وكان الفنانون، المتخصصون في وول ســتريت بعمليات الرزم، واسعي الحيلة والقــدرة على ابتكار صيغ جديــدة للرزم. فلم يــدم الأمر طويلا حتى راح هؤلاء يســتحدثون من الحزم الصغيرة أوراقــا مالية أطلقوا عليها اســم Mortgage Backed Securitics (MBS)، أو اختصــارا MBSs، أي ســندات مضمونة بالعقار، ومن هذه الأوراق المالية حزم أكبر، حزم صاروا يطلقون عليها Collateralized Debt Obligation، أو اختصارا CDOs، أي سندات الدين المضمونة بضمانات إضافية، قاصدين بذلك سندات الدين المضمونة بالقروض المضمونة بالعقارات.

وفــي المحصلة النهائية، فإن المتاجرة بالقــروض المتعثرة ما كانت أكثر مــن معاملات غاية في الخبــث: معاملات يزود فيها فقــراءُ الأمريكيين، بــلا علم ولادرايــة بالموضوع، المــادة الأولية التي تعمل بها وول ســتريت.

فالمصارف تُطعم هذه القروض بما هو ضروري لتمكين أغنياء الأمريكيين من أن يصبحوا أكثر ثراء. فبمساعدة مصارف عقارية، لا ضمير لها ومصارف عقارية أخرى محنكة في السلب والنهب، جرى توزيع الرفاهية: من أصحاب منازل جهلة إلى مستثمرين دهاة، من العامة إلى المنعمين العاملين في وول ستريت. وظلت اللعبة تبشر بالربح الوفير، مادامت أسعار العقارات تتزايد بنحو متواصل. فكلما كانت البيوت الواقعة في الضواحي أكثر قيمة، كانت المصارف العقارية أكثر قدرة على تسليف زبائنها، وكان الفنانون في ابتكار البضائع المالية الجديدة أكثر قدرة على إحالة مزيد من حزم القروض إلى المستثمرين.

ولأن المصارف أمست تتخلص في الحال من الرهون العقارية المتعثرة، لذا فإنها ما عادت بحاجة إلى تقصي ماهية الجدارة الائتمانية التي يتمتع بها المقترضون. من هنا، لا غرو أن تنمو معاملاتها بمعدلات عظيمة. فإذا كانت هذه المصارف العقارية قد منحت في العام 2001 قروضا عالية المخاطر (Subprime) بلغت قيمتها 120 مليار دولار أمريكي، فإنها منحت، بعد أربعة أعوام من هذا التاريخ، قروضا عالية المخاطر، كانت قيمتها قد ارتفعت إلى خمسة أضعاف، أي إلى ما مجموعه 625 مليار دولار أمريكي. وكان المستثمرون يتقبلون، عن رضا وجشع كبير، حزم هذه القروض، متجاهلين ما تنطوي عليه من مخاطر، ومبهورين بما يدفعه أصحاب المنازل من فوائد مكونة من خانتين، أي تبلغ العشرة في المائة وأكثر. وهكذا، وفي نهاية المطاف، كان ما يزيد على خُمس كل الأوراق المالية، المتداولة في العالم بسعر فائدة ثابت، يرتبط ارتباطا مباشرا أو غير مباشر بسوق العقارات الأمريكية.

ويكاد المرء يساوره الاعتقاد أننا هاهنا إزاء صناعة مالية دائمة الحركة. لكن هذا الاعتقاد زائف حقا؛ فلا يمكن للمرء أن يواصل بيع بضائع مالية عالية المخاطر إلى الأبد. وهكذا انفجرت في خريف العام 2006 الفقاعة. فمع بدء أسعار العقارات بالانخفاض، بدأ أصحاب المنازل يتعثرون في تسديد ما بذمتهم من أقساط؛ فبين ليلة وضحاها أمست عقاراتهم السكنية أقل قيمة من القروض التي حصلوا عليها

مقابـــل رهـن منازلهـم الســكنيـة. وفي لمح البصــر مضى وانقضى، نهائيــا، ذلـك الزمــن الـذي كانوا فيـه قادريــن على خدمة ما بذمتهم من ديون.

وفي بادئ الأمر، ما كان المرء يصدق بأن هذا الكم الهائل من القروض قد أشــرف، الآن، علــى الانهيــار. وكان توماس زيمرمــان (Thomas Zimmerman) – الرائـد المتخصص في المصرف السويســري العملاق المسمى «الاتحاد السويســري للبنوك» (UBS) بابتداع حزم القروض – قــد كتب في ديســمبر 2006 فــي Wall Street Journal: «لقد أُخذنا على حين غرة حين شــاهدنا الســرعة التي تتطور بها الأحداث». غير أن التطور كان أســرع بكثير مما تصوره؛ فالفقاعة صارت تفقد ما فيها من هواء بســرعة تتزايد من يوم إلى آخر. ففي فبراير من العام 2007، تعين على مصرف «أتش أس بي سي» (HSBC)، هذا المصرف المقيم في لندن الذي هو ثالث أكبر المصارف في العالم، أن يضع جانبا العديد من مليارات الدولارات الأمريكية لمواجهــة المخاطر المقبلة، لمواجهة الخطر الناجم عن عجز عشــرات الآلاف من أصحاب العقارات الســكنية عن تســديد مــا بذمتهم من قــروض كان مصرف «أتش أس بي ســي» قد اشتراها فيما مضى من الزمن.

وانهار، في مارس العام 2007، ثاني أكبر مسوق للقروض المتعثرة: أعني المصــرف العقــاري New Century Financial. وغني عــن البيان أن هذا المصــرف العقاري، المقيم في إيرفــن Irvine الواقعة في ولاية كاليفورنيا، مثال نموذجي على مدى النشــوة التي أســبغتها القــروض عالية المخاطر على وول ســتريت برمتها. فكبرى مصارف الاستثمار واظبت على تسليف المصــرف العقاري New Century Financial المــال الوفير وذلك لتمكينه من منح مئات الآلاف من أصحاب المنازل القروض التي ينشدون الحصول عليها. على صعيد آخر، وقفت المصارف على أهبة الاســتعداد لتكوين رزم من القروض العقارية وبيعها، من ثم، إلى صناديق المخاطر وما ســوى ذلك من مســتثمرين آخرين. من ناحية أخرى، فإن صنــدوق المخاطر العملاق Greenlight Capital كان أحــد كبــار المســاهمين فــي New Century

Financial. وإلى ما قبل أسبوع واحد فقط من انهيار New Century Financial كان واحد من أكبر المصارف العاملة في وول ستريت قد أكد أن سعر أسهم بير ستيرنز (Bear Stearns) سيرتفع وأنه، بالتالي، ينصح المستثمرين بشراء أسهم هذا المصرف.

وآلت، في الأشهر التالية، عشرات المصارف إلى المصير نفسه. كما أخذ يتزايد باطراد عدد أصحاب المنازل، الذين أثقلت كواهلهم الديون. وكانت الحكومة قد عقدت النية على الوقوف في وجه الأزمة بكل ما لديها من إمكانات. وفي ديسمبر 2007، أرغمت وزارة الخزانة المصارف على تجميد تحصيل الفوائد من أصحاب المنازل الذين لم يتخلفوا، بعدُ، عن الوفاء بالتزاماتهم. وبعد شهر واحد فقط، راح الرئيس جورج بوش [الابن] يعلن تبني خطة بقيمة 150 مليار دولار أمريكي لتنشيط الاقتصاد. وللحيلولة دون تعرض الاقتصاد الأمريكي للركود. وفي يوليو العام 2008 شرع الكونغرس قانونا اسمه «Housing Bill» («قانون الإسكان»): فبموجب هذا القانون صار بإمكان واشنطن أن تخصص صندوقا بقيمة 300 مليار دولار أمريكي يتولى إغاثة أصحاب المساكن المفلسين. فقبل فترة وجيزة، كان الأمريكيون شهود عيان على أكبر حالة إفلاس عرفها تاريخهم: فقد انهارت Indymac، المؤسسة المقيمة في كاليفورنيا والتي كانت قد منحت كثيرا من القروض العقارية. وكما حدث في حقبة أزمة الكساد الكبير، أخذت تحتشد طوابير طويلة أمام فروع المصارف المختلفة؛ لكن أبواب هذه الفروع ظلت مقفلة.

وأخذت تترنح، في سبتمبر 2008، أكبر المؤسسات المختصة بإعادة تمويل التسليفات العقارية: «فاني ماي» («Fannie Mae») و«فريدي ماك» (Freddie Mac)، ومن حيث الوظيفة الموكلة إلى الشركتين «ماي» و«فريدي»، لا توجد في أوروبا قرينة مماثلة لهما. فبتكليف من الدولة، تشتري المؤسستان من المصارف العقارية ما لديها من قروض في ذمة الأطراف الأخرى وتؤمن على هذه القروض. بهذا النحو تساعد هاتان المؤسستان الأفراد على شراء العقارات بأسعار فائدة ميسرة. على صعيد آخر، واظبت «فاني» و«فريدي» على شراء جزء من حزم

القـــروض، أي مما كانت مصارف الاســـتثمار قد تكفلت بصرّه إلى حزم قد تتســـاوى وقد تختلـــف من حيث قيمة القـــروض المجمعة فيها. غير أن كثيـــرا من هذه القروض كان قد أمســـى بلا قيمة الآن. وعلى خلفية هـــذا التطـــور، تعرضت الشـــركتان «فاني» و«فريدي» لخســـائر معتبرة وأشـــرفت الســـيولة النقدية لديهما على النفاد في صيف العام 2008. وكان بيّنا أن تعرض الشركتين للإفلاس سيؤدي إلى انهيار النظام المالي العالمي: فمؤسســـتا إعادة تمويل التســـليفات العقارية كانتا قد اقترضتا من كل ربـــوع المعمورة أموالا بقيمة تبلغ العديد من تريليونات الدولارات الأمريكية، وذلـــك بغية النهوض بأعباء الوظيفـــة الموكلة إليهما. وكانت صناديق الادخار والاســـتثمار وشركات التأمين وبعض المصارف المركزية من جملة المصادر التي حصلت منها الشـــركتان ما تحتاجانه من أموال. وكانـــت بعض المصارف المركزية - المصرف المركزي الروســـي والمصرف المركزي الأوروبي على سبيل المثال لا الحصر - قد امتلكت في محافظها الاســـتثمارية سندات دين بقيمة تصل إلى تريليون دولار أمريكي تقريبا. وكانت سلطات الإصدار النقدي، أي المصارف المركزية المعنية، واثقة من أن هذه السندات لا تنطوي على أي خطر، فهي مضمونة بكفالة «فاني» و«فريدي»، أي أن هاتين الشـــركتين تتكفلان بدفع قيمة الســـندات في حالة تعرض الجهة، أو بعض الجهات، المصدرة لهذه السندات للإفلاس. بيد أن التطـــورات اللاحقة تؤكد أن المصـــارف المركزية، أيضا، عرضة لارتكاب أشنع الأخطاء.

وبتكتم شديد، كلف وزير الخزانة هنري باولسون هيئة مكونة من أربعين شـــخصا يعملون لدى مصرف الاستثمار مورغان ســـتانلي بدراسة السبل الكفيلة بإنقاذ «فاني» و«فريـــدي». وظل وزير الخزانة يتداول الموضوع مع موظفي مصرف الاســـتثمار على مدى بضعة أسابيع. وتفاقم الوضع حين هددت بعض الحكومات والمصارف المركزية الأجنبية بوقف شرائها سندات دين مضمونة بكفالة «فاني» و«فريدي» واستعدادها لترك الشركتين تعلنان الإفلاس. وعلى خلفية هذه التطورات، نصح موظفو مورغان ستانلي وزير الخزانة باولســـون بضـــرورة التدخل بنحو قوي وشـــديد الإصرار. وعملا

بهذه النصيحة، طلب وزير الخزانة في الخامس من سبتمبر من رئيسي الشركتين المختصتين بإعادة تمويل التسليفات العقارية بضرورة المجيء إلى واشنطن. وأبلغهم باولسون، في هذا اللقاء، بأنه لا خيار لهما: إن عليهما أن يتركا رئاسة الشركتين، ففاني وفريدي قد أصبحتا تحت وصاية الدولة، أي قد أممتا، وأن الحكومة ستأخذ على كاهلها قروضا بقيمة 5.2 تريليون دولار أمريكي. بهذا الإجراء كانت الأزمة في سوق العقارات قد بلغت الذروة مؤقتا.

ولكن، أما كان المرء قادرا على التنبؤ بهذا الانهيار؟ أما كان بوسع الجميع العلم بأن الأوراق المالية المتدنية الجودة لا يمكن أن تتحول، بين ليلة وضحاها، إلى أوراق مالية ممتازة الجودة؟ ومهما كانت الحال، إن الأمر الذي لا خلاف عليه هو أن أولئك، الذين كسبوا المال الوفير من الفقاعة، كانوا قد ضربوا بالتحذيرات عرض الحائط. كما ذهبت أدراج الرياح نداءات الاستغاثة التي كررها مايك جيارافينو (Micheal G. Ciaravino)، رئيس بلدية الضاحية المجاورة للمدينة الصناعية Cleveland، أعني بلدية Maple Heights. فهذه البلدية البالغ عدد سكانها 27 ألف نسمة، كانت قد شهدت نزوح آلاف السكان منها، بعدما استحوذت المصارف على بيوتهم. وهكذا، انخفضت بنحو كبير الإيرادات التي كانت البلدية تجنيها من ضريبة العقار. وعلى خلفية هذه التطورات، أصدر رئيس البلدية قرارا يقضي بإغلاق مسابح المدينة وبتسريح عديد من رجال الشرطة وبرفع تكاليف نقل القمامة. من ناحية أخرى، أعلنت فرق الإطفاء أنها أمست عاجزة عن مد يد العون إلى المواطنين وجرف الثلوج من أمام بيوتهم. ويعلق جيارافيتو على هذه التطورات قائلا بأن أزمة سوق العقارات قد أفرزت «نتائج اكتسحتنا كالشلال الهادر».

وكما يؤكد رئيس بلدية Maple Heights، فإن كثيرا من هذه النتائج كان بالإمكان تلافيها. ومهما كانت الحال، ففي مدينته أيضا كانت جماعات الماكرين من العاملين لدى المصارف العقارية، تجوب الشوارع وتغري المواطنين بالتوقيع على العقود الخبيثة، عقود القروض الظالمة.

وفي أغلب الأحيان، كانت هذه الجماعات تتكون من نماذج سافلة لا هم لها سوى كسب العمولة بأسرع وقت ممكن. ففي كثير من الأحيان، كان هؤلاء ينصحون زبائنهم بأن يدرجوا في الاستمارات المقدمة للحصول على القروض دخولا أعلى من الدخول التي يحصلون عليها فعلا. وإذا ما تردد الزبون، فإن السمسار لا يتهيب، من أن يعمد بنفسه، إلى تزوير المعلومات الواردة في استمارة الزبون. وبسرعة لاحظ السياسيون المحليون في ولاية أوهايو حقيقة الوقائع التي مرت بها مدنهم في نهاية الألفية المنصرمة ومطلع الألفية الجديدة. فهؤلاء السياسيون انتابهم غضب عارم من «النوايا الإجرامية التي تتصف بها عمليات الإقراض». ولكن، ما كان أحد مستعدا لاتخاذ إجراء يحد من هذه التصرفات الإجرامية: لا واشنطن ولا أوهايو. فسياسة الدولة كانت تسعى، بكل وعي وإصرار، إلى تمكين المواطنين القاطنين في الأحياء الفقيرة من السكنى في دُور تعود ملكيتها إليهم. فليس حكومة بيل كلينتون فقط، بل وإدارة جورج بوش [الابن] أيضا، كانت قد هدفت إلى تمكين المواطنين من ذوي الدخول المنخفضة والمتوسطة من السكن في دار تعود ملكيتها إليهم. على صعيد آخر، فإن المؤسستين شبه الحكوميتين المكلفتين بإعادة تمويل التسليفات العقارية، أعني «فاني» و«فريدي»، دأبتا، أيضا، على تشجيع القروض عالية المخاطر. من هنا، لا غرو أن تشرِّع، في العامين 2001 و2002، كل من Cleveland وToledo وDayton قوانين خاصة بها ترمي إلى وضع حد لتصرفات اللصوص من مسوقي القروض العقارية. بيد أن اللوبي العامل في خدمة صناعة القروض العقارية دفع برلمان ولاية أوهايو إلى تشريع قانون يحظر على المدن الوقوف في وجه اللصوص الذين درجوا على توريط المواطنين بقروض لا تحمد عقباها.

ويطلق السياسيون المحليون في أوهايو على أزمة القروض «إعصار كاترين» في إشارة منهم إلى الإعصار الذي دمر مدينة نيو أورلينز (New Orleans) ولكن، وخلافا لما حدث في نيو أورلينز، لم تحضر إلى هنا كتائب الحرس الوطني أو فرق من الجيش لإزالة الحطام. لقد

تعين على بلديات المدن والقرى أن تتعامل بنفسها مع الآثار التي خلفتها لهم جماعات الماكرين. «لقد حذرنا منذ سنوات من مغبة المشاكل»، يقول جيارافينو، «بيد أني لست أكثر من رئيس بلدية مدينة صغيرة». وكيفما اتفق، فإنه يشعر بالإحباط وذلك لأن الرأي العام قد تجاهل المشاكل على مدى سنوات كثيرة.

فلا أحد يريد تصديق الروايات التي تتحدث عن المآسي التي تعيشها بلديات المدن الصغيرة المحيطة بالمدن الكبيرة. من ناحية أخرى، لا أحد يريد الاعتراف بأن الأحياء التي يعيش فيها الأغنياء قد أمست تنتهج أسلوبا غاية في الخطورة: حقا لا ينفك كثير من الأغنياء يسكنون هناك ويتمتعون بنمط الحياة السائد في الولايات المتحدة الأمريكية أو في أوروبا، بيد أنهم قد هربوا ثرواتهم إلى خارج وطنهم الأم: إلى الواحات الضريبية التي تمنحهم الأمان الاقتصادي وتهدد، في الوقت ذاته، النظام الاقتصادي في وطنهم الأم.

الخارجون على القانون يلجأون إلى بحر الكاريبي

من وجهة نظر معينة، فإن الأخوين شارلز وسام ويلي (Charles and Sam Wyly) بَطلان. وهما - من وجهة نظر أخرى - شخصان خارجان على القانون.

إنهما بطلان، وذلك لأنهما يجسدان الحلم الأمريكي إلى حد بعيد. إن الاثنين تضرب جذورهما في قرية من قرى ولاية لويزيانا، وكانا قد مارسا لعبة كرة القدم وأتما تحصيلهما الجامعي ونجحا، في غضون أربعين عاما، في إنشاء شركة عملاقة. فقد صارا يمتلكان شركة لبرامج الكومبيوتر ومحال تجارية والعديد من صناديق المخاطر. ويندرج الأخوان في عداد أغنى الأغنياء في أمريكا، فثروة كل واحد منهما تقدر قيمتها بأكثر من مليار دولار أمريكي. وكانت الحفلات الخيرية التي يدعو إليها شارلز وزوجته دي (Dee) أسطورية فعلا. ففي مسكنهم في دالاس، البالغة قيمته 7.9 مليون دولار أمريكي، دأب شارلز وزوجته على تنظيم مآدب عشاء خيرية. أضف إلى هذا أن الأخوين كانا، في عقود الزمن الماضية، قد

تبرعا بما يزيد على مائة مليون دولار. وخصص الأخوان هذه المبالغ لدعم المتاحف والمسارح والسياسة أيضا: ففي العام 2000 دعم الأخوان حملة جورج بوش [الابن] الانتخابية بالعديد من ملايين الدولارات الأمريكية. والأخوان خارجان على القانون، وذلك لأنهما كانا قد هربا إلى خارج البلاد جزءا عظيما من ثروتهما، أي لأنهما كانا قد أخفيا هذا الجزء من ثروتهما عن أنظار مكاتب الضرائب. ففي الواحة الضريبية الواقعة في القنال البريطاني، أعني جزيرة Isle of Man، أودع الأخوان، في شبكة مؤسسات خيرية [زعما، المترجم]، ما يقرب من 190 مليون دولار أمريكي. وكانت هذه المؤسسات تقيم في الجزيرة بالاسم فقط، أي أنه لا يوجد لها هناك سوى صندوق بريد. وواظبت هذه المؤسسات على استثمار الأموال في صناديق المخاطر التي يمتلكها الأخوان، وفي العقارات أو في إحدى مؤسسات تربية الخيول. كما دأبت هذه المؤسسات على ابتياع لوحات رسمها مشاهير الرسامين وشراء المجوهرات الثمينة والسلع الأثرية وذلك بغية إعارتها، من ثم، إلى الأخوين. وهكذا، فإن لدى سام ويلي ساعة يدوية تبلغ قيمتها 41125 دولارا أمريكيا، امتلكها، في ماضي الزمن، الرئيس الأمريكي السابق فرانكلين روزفلت (Franklin Delano Roosevelt) وتعود ملكيتها، في اليوم الراهن، إلى Audubon Limited، الشركة الموجودة بالاسم فقط في الجزيرة المذكورة. وينطبق الأمر ذاته على صورة شخصية لبنيامين فرانكلين تبلغ قيمتها 937500 دولار ووثائق تخص أبراهام لينكولن تبلغ قيمتها 271 ألف دولار أمريكي. ويستطيع المرء الاطلاع على هذه الحيل الضريبية في التقرير الذي نشرته لجنة فرعية من لجان مجلس الشيوخ الأمريكي في العام 2006. وكان أحد مؤلفي هذا التقرير سناتورا من ولاية إيلينوي (Illinois) اسمه: باراك أوباما. وكان أوباما قد أكد على أهمية وضع حد لهذه التصرفات فقال: «علينا أن نضرب على أيدي هؤلاء القوم».

ويعتقد الأخوان أنهما بريئان لم يرتكبا عملا مخالفا للقوانين، وأنهما تصرفا بالنحو الذي نصحهما به المحامون والمدققون القانونيون والخبراء بالتشريعات الضريبية. فهؤلاء، جميعا، أكدوا لهما، وفق

مزاعم الأخوين، أن كل تصرفاتهم تتسم بالشرعية. غير أن أعضاء اللجنة الفرعية، لم يكونوا هم الوحيدين الذين رأوا الأمر بنحو مغاير. فلجنة الرقابة على البورصات (SEC) والسلطة المكلفة بشؤون الضريبة (IRS) والادعاء العام، هؤلاء جميعا ساورتهم، أيضا، الشكوك في أن الأخوين من تكساس قد خالفا منطوق القوانين وروحها. فالمحققون يطعنون بصدقية القصة التي يرويها الأخوان لإثبات براءتهما: القصة الزاعمة بأنهم براء من ملكية أي واحدة من الشركات الوهمية، الشركات الموجودة، اسميا فقط، في الواحات الضريبية، وأن أرباح هذه الشركات البالغ عددها ثمانية وخمسين لا يمكن، بالتالي، احتسابها ضمن «دخلهما العالي»، هذا الدخل الذي يتعين على كل مواطن أمريكي أن يدفع عنه ضرائب محددة.

وربما انطوت النشاطات الاقتصادية، التي يمارسها الأخوان، على شيء من الشرعية. غير أن هذا الظن لا يجوز أن يحجب عن أنظارنا أن نشاطاتهما مستنكرة، بكل تأكيد، من وجهة النظر الأخلاقية. فحين ينقل عشرات الآلاف من الأغنياء ثرواتهم إلى العالم الخارجي، حين يستخدم هؤلاء أفضل ما في البلاد من مصارف ومحامين وخبراء في الشؤون الضريبية بغية التعرف على أفضل السبل للاحتيال على الدائرة الحكومية المكلفة بتحصيل الضرائب، فإنهم، بأعمالهم هذه، يقوضون أركان الديموقراطية، وأسس الدولة التي يعيشون في كنفها. فحينما يهرب الأغنياء بثروتهم، فإن العبء الضريبي سيقع، عندئذ، على كاهل الطبقة الوسطى في المقام الأول، أي على كاهل أولئك المواطنين الذين يحصلون على دخولهم من خلال أموالهم وعملهم الجسماني، على كاهل أولئك المواطنين الذين لا يكسبون دخلهم من خلال توظيف ثرواتهم في المناحي المنافية للقوانين، ولا يستطيعون الاستعانة بخبراء يتقاضون آلاف الدولارات عن الساعة الواحدة من الساعات التي يقضونها في تقديم الإرشادات لهم.

وبقدر تعلق الأمر بالأغنياء، تحول التهرب الضريبي إلى ظاهرة عامة. فالأغنياء من الألمان هربوا إلى العالم الخارجي 500 مليار يورو، وفق تقديرات نقابة العاملين في المصالح الضريبية. وبهذا المعنى، فإن عُشر

مجموع الثروة الوطنية قد صار خارج البلاد. ففي سويســرا وليشتنشتاين يتكاتــف، بتكتم شــديد، العديد من السماســرة الحاذقين والمصارف ذات الشــهرة الفائقة، من أجل مســاعدة الزبائن في العثور على أنجح السبل للتهــرب من دفع ملايين من اليورو إلى الدوائر الضريبية. أضف إلى هذا أن هؤلاء الأعوان يتكفلون، بتكتم شــديد، بإخفاء الأموال المكتســبة، ليس من خلال الرشوة وما سوى ذلك من أساليب غير شرعية وحسب، بل ومن خلال العمليات الإجرامية أيضا. فهم يتكفلون بتســريب هذه الأموال إلى مؤسســات، خيرية زعما، وإلى شــركات تقيم في الواحات الضريبية وإلى حســابات مصرفية لا يُشــار إلى مالكها باسمه الصريح. وفيما يريد كثير مــن هؤلاء الزبائن الاحتيال على المصالح الضريبية، يســعى البعض منهم إلى التخلص من دفع الملايين من المبالغ إلى الزوجة المطلقة.

وتشــير بعض التقديرات إلى أن الأغنياء من الأمريكيين قد هرَّبوا إلى العالــم الخارجي ثروة تقدر بعدة بلايين من الــدولارات الأمريكية. ويودع العصــاة أموالهم في واحــات ضريبية من قبيل جزر الكيمن أو في فرجين أيلانــد (Virgin Islands) أو فــي جــزر البهاما أو برمــودا أو في بيليزة (Belize) وتتسبب هذه التصرفات، كل عام، في حرمان المصالح الضريبية من عوائــد ضريبية تقدر بمائة مليار دولار أمريكي، وفق تقديرات اللجنة الفرعية التابعة لمجلس الشــيوخ الأمريكي. وكانت المنظمة غير الحكومية المختصة بالكشف عن التهرب الضريبي، أعني المنظمة المسماة Tax Justice Network، قد أشارت إلى أن أغنياء العالم أخفوا في الواحات الضريبية، في العام 2005، ما قيمته 11,5 مليار دولار أمريكي تقريبا.

لكــن المتهربين من دفع الضرائــب ما عادوا ينعمــون بالحياة الهانئة. فموظف ســابق فــي المصرف المملوك مــن قبل العائلة المالكــة في إمارة ليشتنشــتاين، أعني المصرف المســمى اختصارا LGT، سرق من المصرف قرصا مرنا (CD) اشتمل على بيانات مصرفية تخص آلاف الزبائن. وكان هــذا الموظف قد باع هذا القرص المرن للســلطات فــي الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. ومنذ هذا الحين ما عاد كثير من الأغنياء يشعر بالأمان. فالمحققون العاملون في المصالــح الضريبية صارت بحوزتهم، الآن، الأداة

الضرورية للعثور على جزء من المليارات المُخفاة. وكان مكتب المدعي العام في مدينة بوخوم (Bochum) الألمانية قد رفع في ملف عنوانه Js 220/07 35 دعوى قضائية ضد 700 ألماني، كان من بينهم الرئيس السابق لشركة البريد كلاوس زومفينكل (Klaus Zumwinckel) وفي حين كان البعض منهم قد هَرَّب بضع مئات الآلاف من اليورو، هَرَّب البعضُ الآخرُ منهم عشرات ملايين اليورو.

وتسببت فضيحة ليشتنشتاين في البدء بمطاردة الواحات الضريبية. فهذه الأماكن أمست تجسد الدول الخارجة على القانون في الاقتصاد المعولم: فكما هو الأمر في حالة الدول النووية المريبة، تهدد الواحات الضريبية، أيضا، أمن العالم الغربي. إنها تجسد محور شر اقتصادي. فهي تحصل على مكاسب جمة من جذبها الأموال من جميع بقاع العالم، وذلك لأنها تكتفي بفرض ضريبة متدنية إلى أقصى حد - علما بأنها لا تفرض أي ضريبة على هذه الأموال أصلا في أغلب الحالات. وهكذا درجت الواحات الضريبية على استقطاب جزء عظيم من أموال الدول الصناعية مهددة بذلك الحياة الاقتصادية فيها.

ومنذ إزاحة الستار عن فضيحة مصرف LGT صعد وزراء المالية الأوروبيون الضغط على الواحات الضريبية: فقد طالبوها بضرورة إنهاء تمسكها بالسرية التي تتمتع بها الحسابات المصرفية، وبضرورة إعلان الدخول التي يحصل عليها الهاربون بأموالهم إليها لتفادي دفع الضريبة في أوطانهم الأم. وأخذت مكاتب الادعاء العام والمصالح الضريبية في أوروبا، وحتى في أستراليا أيضا، تطارد بنحو صارم، المتهربين من دفع الضرائب وأعوانهم عامة، والمصارف العملاقة على وجه الخصوص. وشنت السلطات القضائية في الولايات المتحدة الأمريكية هجوما ليس على مصرف LGT وحسب، بل، وفي المقام الأول على المصرف السويسري العملاق UBS، هذا المصرف الذي يعد أكبر مصارف العالم قاطبة في مجال إدارة استثمار الثروات الأجنبية. فهي تعتقد أن مصرف UBS (الاتحاد السويسري للبنوك) يدير، باسم 20 ألف مواطن أمريكي، ما لا يقل عن 20 مليار دولار أمريكي؛ وإذا

كانت الدائرة الأمريكية للضرائب IRS لم تحصل، حتى الآن، على شيء يذكر من عائد هذه الأموال، فإن البوادر الأولى تشير إلى أن هذا الوضع سيتغير عما قريب.

ففي قضية قضائية، نظرت فيها إحدى محاكم مدينة Fort Lauderdale، في فلوريدا، اعترف، في يونيو 2008، برادلي بيركينفيلد (Bradley Birnkenfeld)، أحد كبار موظفي مصرف UBS، بأنه ساعد بعض الأغنياء الأمريكيين على التهرب من دفع الضرائب - وذلك، وفق ما زعم، ليس بعلم رؤسائه فقط، بل وبموافقتهم وبتكليف منهم أيضا. ولأن بيركينفيلد، المواطن الأمريكي البالغ من العمر 43 عاما، قد عمل في السابق موظفا لدى مصرف الاستثمار البريطاني باركليز (Barclays)، لذا فإنه أخذ معه زبونا غنيا من زبائن المصرف البريطاني اسمه إيغور أولينيكوف (Igor Olenicoff)، الرجل المولود في روسيا والمقيم حاليا في فلوريدا والذي يُعتبر ملكا من ملوك العقارات. وساهم بيركينفيلد مساهمة كبيرة في تمكين أولينيكوف من إخفاء 200 مليون دولار أمريكي عن أنظار المصالح الحكومية المكلفة بتحصيل الضرائب. ومن الناحية الشكلية تعود ملكية هذه الثروة إلى شركة تقيم في جزر البهاما. لكن واقع الحال يشهد على أن الروسي أولينيكوف كان قادرا على التصرف بهذه الثروة بلا قيد أو شرط. وكانت السرية التي تتمتع بها الحسابات المصرفية في سويسرا قد حالت دون اطلاع أحد على أن هذا الروسي هو المالك الحقيقي لهذه الثروة. بيد أن أولينيكوف كان قد تمادى بجسارته. ففي يوم من الأيام تشكك مكتب الضريبة بصحة إقراره الضريبي، وذلك لأن هذا الإقرار أراد أن يعطي الانطباع بأن أولينيكوف فقير معدم لا يمتلك من حطام الدنيا شيئا ذا بال.

وراح بيركينفيلد يروي أمام المحكمة، بإسهاب كبير ودقيق، الطريقة التي يعمل وفقها موظفو مصرف UBS: فللمحافظة على سرية المعاملات، ما كان يجوز لهؤلاء العاملين التواصل مع زبائنهم بواسطة رسائل الإيميل أو أجهزة الهواتف الموجودة في مكاتبهم أو من خلال الرسائل البريدية العادية. وبتكليف من أحد الزبائن، احتال بريكينفيلد، في مرة من المرات،

علـى موظفي الجمـارك فهرب في علبة معجون الأسنان مجوهرات من الماس. وأجاب عن السؤال عما إذا كان أولينيكوف قد أخفى عن أنظار مصالح الضريبة حساباته المصرفية قائلا: «نعم، أخفى الإفصاح حتى عن أتفه الجزئيات». وكشفت المرافعات أمام القضاء عن الجرأة التي يتسم بها العديد من موظفي المصارف وزبائنهم. فعلى ما يبدو، لا يأبه هؤلاء كثيرا، بالقوانين عامة، ولا بالقوانين الضريبية على وجه الخصوص – إنهم يهتمون، أولا وأخيرا، بالعثور على المكان الآمن والكتوم لإدارة وتوظيف الملايين والمليارات من المال.

وبفضل سرية الحسابات المصرفية ارتقت جزر الكيمن إلى خامس أكبر أسواق المال في العالم. إن هذه الجزر، الواقعة إلى الجنوب من كوبا والتي تندرج ضمن الممتلكات البريطانية فيما وراء البحار، تشرع القوانين الضريبية من غير الرجوع إلى الوطن الأم. ولا توجد في جزر الكيمن، لا ضرائب على الدخول، ولا على عائد رأس المال ولا على الإرث ولا على العقارات. وعمليا، لا توجد في هذه الجزر أي قيود على تدفق الأموال. من هنا، لا غرو أن يصل عدد المصارف المسجلة في هذه الجزر الثلاث – التي يبلغ تعداد سكانها 50 ألف نسمة فقط – إلى 280 مصرفا، وأن يكون لدى 50 مصرفا من أكبر مصارف العالم أكثر من 40 فرعا. وكانت المصارف التابعة للولايات الألمانية المختلفة، أعني مصارف من قبيل BayernLB وWestLB وLandesbank Daden-Würtemberg، قد مارست، أيضا، من أراضي الواحات الضريبية نشاطاتها المختلفة. وفي حين أن هذه المؤسسات شبه الحكومية مكلفة، في الواقع، بجذب الأموال إلى الولايات المالكة لها، غير أنها لم تحجم، وبعون من فروعها في البحر الكاريبي، من مساعدة زبائنها على التهرب من دفع الضرائب الى السلطات الضريبية الألمانية.

ان المصرفيين وزبائنهم واثقون بسرية الحسابات المصرفية في جزر الكيمن ومتأكدون من أن أحدا لن يطالبهم، هاهنا، بدفع ضرائب. من هنا، لا غرو أن يتزايد، باستمرار، عدد صناديق المخاطر الراغبة في الاستفادة من هذه الميزة: فمن أصل صناديق المخاطر عشرة الآلاف

في العالم، اختار نحو ثمانية آلاف منها جزر الكيمن كمكان للإقامة من الناحية القانونية. أي أنها اختارت أن تكون مسجلة هناك من الناحية القانونية وليس الفعلية، فقادة هذه الصناديق يسكنون، في الواقع، في لندن أو نيويورك. وصندوق المخاطر LTCM، هذا الصندوق الذي كاد انهياره يؤدي إلى انهيار النظام المالي العالمي، يقيم، أيضا، في جزر الكيمن من الناحية القانونية. أضف إلى هذا أن نحو 70 ألف شركة من الشركات (Offshore) المقيمة خلف البحار، قد سُجلت في هذه الجزر، علما بأن هذه التسمية تنطوي على مجاملة تريد التمويه على حقيقة أن هذه الشركات لا تمتلك في هذه الجزر سوى عنوان بريدي لا غير.

وهكذا، أمست بناية واحدة من بنايات العاصمة جورج تاون، أعني البناية المسماة Ugland House، عنوانا بريديا لما يقرب من 19 ألف شركة، وفق المعلومات الواردة في الدراسة التي أعدها مكتب المحاسبة العامة الأمريكي بتكليف من الكونغرس. ومستأجر هذه البناية، المكونة من خمسة طوابق، هو المكتب الاستشاري الدولي المسمى Maples & Calder. ويتكفل هذا المكتب بإدارة معاملات زبائنه، الذين أغلبهم أمريكيون، بكل سرية وهدوء. ويقدم هؤلاء المحامون الهيكل القانوني لإنشاء صناديق مخاطر وشركات خاصة، يساهم فيها أفراد محدودو العدد (Private-Equity)؛ كما أنهم يساعدون المصارف، أيضا، لتأسيس شركات ذات أغراض خاصة يناط بها رزم القروض إلى حزم مختلفة لبيعها، من ثم، إلى مختلف المستثمرين. وكانت الشركة العملاقة الناشطة في مجال الطاقة إنرون (Enron) قد كلفت Maples & Calder بأن يؤسس لها إمبراطورية خفية مكونة من عديد من شركات مريبة، أي شركات ذات أغراض خاصة. كما قدم هذا المكتب خدماته الاستشارية إلى الأخوين شارلز وسام ويلي (Charles and Sam Wyly)، وفق ما ورد في تقرير الكونغرس الأمريكي.

وينفذ الأوروبيون المتهربون من دفع الضرائب حيلا مشابهة: فهؤلاء يتمتعون، أيضا، بالمساعدات التي يقدمها لهم جمهور من الاستشاريين. وفي شبكة الإنترنت، تعرض خدماتها على الشركات الألمانية الكثير من

الشركات المريبة. فتحت العنوان www.anonyme-limited.de تؤكد بعض الشركات على أنها تتكفل «بتأسيس شركة مجهولة الهوية» في البحر الكاريبي بلا أي عناء أو تعقيدات وأنها تضمن للمالك أن شركته ستتمتع، هناك، بمعدل ضريبي يبلغ الصفر تقريبا. وتؤكد هذه الشركات عبر الإنترنت على أن سرية الحسابات المصرفية تكاد تكون مضمونة مائة في المائة في البحر الكاريبي: «فأسواق المال، الكائنة في المناطق المسماة Offshore، تعطي الراغب الفرصة لأن يفتح فيها حسابا مصرفيا من خلال شبكة الإنترنت أيضا، وتضمن له السرية التامة وذلك لأنها، هي نفسها، تعيش من سمعتها الأسطورية، وبهذا المعنى، فإن المصارف هناك لن تجيز لأي طرف ثالث الاطلاع على حسابات زبائنها، فتصرف من هذا القبيل يؤدي، لا محالة، إلى تقويض سمعتها، وإلى تدمير ركن من أركان مزاياها بالتالي». ولا يفوت الشركة، التي تكسب الزبائن عبر شبكة الإنترنت، الإشادة بالمزايا التي تقدمها الشركة الإنجليزية Limited والشركة الإسبانية SL وبالمزايا التي ينطوي عليها تأسيس شركة في أرخبيل سيشيل (Seychellen).

بيد أن الواحات الضريبية رفضت، على طول الخط، إجراء تعديل على ما تنتهج من قواعد أو القيام بإلغاء السرية المفروضة على ما تؤوي من حسابات مصرفية. وكانت سويسرا قد وقعت على اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي تجيز لها مواصلة العمل بالقواعد السائدة حتى العام 2013. أما البلدان الأخرى، فإنها ترفض رفضا قاطعا التوقيع على أي اتفاقية تمس القواعد التي درجت على انتهاجها حتى الآن. لا بل ذهبت هذه الدول إلى ما هو أبعد من هذا، فهي قلبت الآية وراحت تشهر بالدول الصناعية التي تجيز للعديد من الواحات الضريبية العمل من أراضيها. فبسبب تدني معدلاتها الضريبية المفروضة على الشركات، تعتبر أرصفة ميناء دبلن (Dublin Docks) في إيرلندا موقعا مثاليا لتوطين الشركات العملاقة. وينطبق الأمر ذاته على هولندا أيضا. من ناحية أخرى، فإن الولاية الأمريكية ديلاوير (Delaware) تكتفي بالتقيد بأدنى القواعد الضريبية. وفي معرض دفاعه عن نفسه، احتج المكتب الاستشاري Maples & Calder بأنه قد جرى تسجيل نحو 200 ألف شركة في

بناية واحدة من بنايات عاصمة الولاية ويلمنغتون (Wilmington) وتتميز المعدلات الضريبية السائدة في ولاية ديلاوير بالانخفاض وذلك لأن الشركات تخضع هناك للضرائب الاتحادية فقط، أي أنها ليست بحاجة إلى دفع ضرائب لهذه الولاية. ولهذا السبب بالذات أمسى نحو نصف الشركات الأمريكية المساهمة تقيم في هذه الولاية الاتحادية - بدءا من شركة السيارات العملاقة جنرال موتورز (هذه الشركة التي تعتبر مدينة ديترويت هي موطنها الحقيقي) وانتهاء بالشركة العملاقة الناشطة في مجال الكيمياويات DuPont.

واختار مصرف ألماني، يقيم عادة في مدينة ديسلدورف، ولاية ديلاوير مكانا لصندوق استثماري ما كان ينبغي لأحد الإحاطة به علما. إن اسم هذا المصرف غير المشهور هو IKB؛ أما اسم ذلك الصندوق فهو «Rhineland Funding» وكما هي الحال مع باقي المصارف، أراد مصرف IKB، أيضا، الإقامة في الواحة الضريبية، وذلك لكسب مزيد من الأرباح: أي أراد أن يجني الربح الوفير من صندوق خفي لا يندرج ضمن الميزانية - ولا يخضع لرقابة الدولة.

خارج نطاق الميزانية - المصارف تؤسس إمبراطوريات خفية تعمل في خدمتها

_ لقد تمتع رئيس المصرف المركزي الألماني آكسل فيبر (Axel Weber) بالهدوء على مدى أسبوعين. فقد قضى عطلته السنوية في الولايات المتحدة الأمريكية، وتنعم، هو وأسرته، بجمال الحياة في غاباتها. ولكن، ولم تكد تطأ قدما فيبر، في الثامن والعشرين من يوليو، 2007، أرض المطار في ألمانيا، حتى اتصل به هاتفيا مساعدوه ليقولوا له: «لدينا مشكلة عويصة. هَلُمَّ إلى المصرف في الحال». وهكذا، غادر فيبر مطار فرانكفورت في الحال ليذهب، مباشرة، إلى المقر الرئيسي للمصرف المركزي. وكان ذلك اليوم هو يوم السبت. ولذا فقد خلت معظم مكاتب البناية من العاملين. غير أن الطوابق العلوية من البناية لم تخْلُ من العاملين؛ فهؤلاء اجتمعوا هنا لصياغة خطة طوارئ.

وفي الوقت ذاته تقريبا، وصل إلى سمع وزير المالية الألماني بير شتاينبروك (Peer Steinbrück)، أيضا، خبر مفاده أن أزمة العقارات الأمريكية قد نشرت ظلالها على ألمانيا أيضا. فقد أخبر وكيل وزارة المالية توماس ميروف

(Thomas Mirow) والمديـــر العام في الوزارة ذاتها يورغ آسموســـين (Jörg Asmussen) الوزير بأن مصرفا مغمورا، متواضع الأهمية، قد أشـــرف على الإفــلاس: IKB، المصرف الصناعي الألماني المقيم في مدينة ديســلدورف. وكان هـــذا المصرف قد قامر بأوراق مالية غاية في التعقيد وترتبط ارتباطا بنحو أو آخر بســوق العقارات الأمريكـــي. وكان هذا المصرف، الذي اعتبره الجميع، مصرفا مستقيم الطوية حتى ذلك الحين، قد أخفى هذه المعاملات العظيمة المخاطر في شـــركة تابعة له تقيم في الولايـــة الأمريكية ديلاوير، وتحمل اسما ينم عن براءة خالصة: Rhineland Funding.

وماذا في الأمر؟ تســاءل شـــتاينبروك: ما المانع من تـــرك IKB يعلن الإفلاس؟ ومن قبل أن يلتقيا رئيس المصرف المركزي آكسل فيبر، كان وكيل ومدير عام الوزارة قد ناقشـــا الموضوع مع يوخين سانيو (Jochen Sanio)، رئيس المؤسســـة الاتحادية المكلفة بالرقابة على المؤسســـات الناشطة في مجـــال الخدمات المالية (BaFin) ورد الموظفان على ســـؤال شـــتاينبروك: إننا لا نستطيع التكهن بالتداعيات التي ستترتب على إعلان هذا المصرف بالإفلاس؛ فهذا الإفلاس يمكن أن يســـبب أضرارا عظيمة بالنســـبة إلى سوق المال الألمانية. «من أين لكم هذا التكهن؟»، عقب وزير المالية متسائلا. «أنىَّ لهذا المصرف المتواضع أن يلحق أوخم الأضرار بسوق المال الألماني؟» وكان ميـــروف وآسموســـين قد حـــذرا من مغبة اندلاع سلســـلة من أفعال وردود أفعال متتالية. وراحا ينبهان شـــتاينبروك إلى أن هذا المصرف ليس متواضـــع الحجم وبلا أهمية. ففي دفاتر هذا المصـــرف توجد ودائع تبلغ قيمتهـــا نحو 24 مليار يـــورو، تعود 17 مليارا منها إلـــى مصارف أخرى، مصارف مـــن بينها العديد من صناديق الادخار (Sparkassen) والمصارف الشـــعبية (Volksbanken)؛ كما تعود ملكية 7 مليارات منها إلى الخواص من الزبائن. والأمر الذي يزيد الوضع تعقيدا هو أن هناك 4.6 مليار يورو، فقـــط، في الصندوق المخصص لضمانة حقوق المودعين: أي أقل من المبلغ الـــلازم بكثيـــر. ومعنى هذا أن ترك مصرف IKB ينهـــار ويعلن الإفلاس، يعنـــي، ضمنيا، الموافقة على ترك الجزء الأعظم من أموال المودعين يتبدد ويذهب مع الريـــح. على صعيد آخر، لا يتعامل هذا المصرف مع آلاف من

الشـــركات المتوســـطة الحجم فقط. فمن بين زبائنه هنـــاك، أيضا، بضعة من أكبر صناديق التأمين الصحي في ألمانيا؛ فهذه، أيضا، ســتكون مهددة بإعلان الإفلاس. وعلى خلفية وجهات النظر هذه، غير شتاينبروك موقفه وراح يعلن: لا مندوحة عن الوقوف في وجه هذا التطور المروع.

وفـــي اليوم الســـابق، أي يـــوم الجمعة، اتصل رئيـــس مصرف IKB شـــتيفان أورتسآيفن Stephan Ortseifen هاتفيا بإنغريد ماتويوس ماير (Ingrid Matthäus-Mair)، رئيسة مصرف KfW (مصرف تمويل إعادة الإعمار)، وذلك لأن هذا المصرف هو واحد من أهم الأطراف التي تعود إليها ملكية مصرف IKB. وكان مصرف KfW قد شارك بنحو ثلث قيمة مصرف IKB، لا لشـــيء إلا لأنه ما كان هناك أحد يرغب في المشـــاركة فـــي هذا المصرف. وكانـــت ماتويوس ماير تقوم بجولـــة في الجمهورية الروســـية تاتارســـتان حين اتصل بها أورتســـآيفن ليبلغها أن «الدويتشه بنك» قد أوقف إقراض المال إلـــى مصرفه. واتصلت ماتويوس ماير في الحال بيوســـف آكرمان، رئيس «الدويتشـــه بنك». فقـــد باتت واثقة بأن شـــيئا عظيم الخطر قد صار يلوح في الأفق، ليس بالنسبة إلى مصرف IKB فقـــط، بل لكل المصارف العاملة في ألمانيا. وشـــاركها آكرمان في هذا التقييم وراح يشـــرح لها أن مصرف «الدويتشـــه بنك» ما كان لديه خيار آخر؛ فبيانات مصرف IKB الحســـابية بلغت أســـوأ المســـتويات. ولذا الســـبب، تعين عليه تنبيه رئيس سلطة الرقابة المصرفية سانيو إلى الخطر المحدق بمصرف IKB.

وكان يوما الســـبت والأحد من هذا الأســـبوع يومـــين مثيرين للحيرة والقلـــق. فعلى خلفية هذه التطـــورات المفزعة، أجرى وزيـــر المالية عدة اتصـــالات هاتفية مـــع رئيس المصـــرف المركزي وأهم رؤســـاء مصارف المعاملات والاســـتثمار والسياسيين المعنيين بشؤون ســـوق المال للتداول معهم بشأن السبل الواجب انتهاجها للخروج من الأزمة. وعلى مدى سبع ســـاعات، أمعن الجميع الفكر بالإمكانات المتاحـــة لإنقاذ مصرف IKB وكان سانيو قد حذر قائلا: لو انهار مصرف IKB، ستتعرض ألمانيا لأكبر أزمة مصرفية منذ العام 1931. وما من شك في أن المتداولين كانوا على

بينة من المعاني التي تنطوي عليها هذه الأزمة. ففي يوليو من العام 1931 انهار ثاني أكبر المصارف الألمانية: مصرف دانات (Danat-Bank) وكان هذا المصرف قد انهار بعدما أعلن الإفلاس أحدُ أهم زبائنه. وتبددت سدى كل الجهود التي بذلتها الحكومة الألمانية لإنقاذ هذا المصرف، وذلك لأن بيوت التمويل التجارية أبت المشاركة في هذه الجهود. وكان إفلاس مصرف دانات قد زعزع الثقة بمجمل النظام المصرفي في ألمانيا. فقد سحبت جماهير الزبائن ودائعها من بيوت المال، الأمر الذي أدى إلى تعثر مصارف أخرى. أضف إلى هذا أن العديد من المولين الأجانب قد سحبوا رؤوس أموالهم اعتقادا منهم بأن ألمانيا قد صارت قاب قوسين أو أدنى من الإفلاس. وفي ضوء هذه التطورات، أصدر الرئيس الألماني باول فون هندنبورغ أمرا إداريا لمواجهة الوضع الطارئ يقضي بإغلاق أبواب كل المصارف في اليومين التاليين. ولدعم استقرار المؤسسات المالية وضعت الحكومة، على مدى أسابيع كثيرة، قيودا على حركة الأموال. فبمقتضى هذا الأمر الإداري صار يحق للمصارف صرف أجور العمال والمدفوعات التحويلية والضرائب فقط. على صعيد آخر، أممت الحكومة في الأشهر التالية، كليا أو جزئيا، كل المصارف الكبيرة، تقريبا. وهكذا، وإلى جانب مصارف أخرى، خضع لوصاية الدولة كل من Dresdner Bank والمصرف المكون من اتحاد Commerzbank وPrivatbank أيضا. ومع بدء العام 1933، أخذت الحكومة تعيد خصخصة هذه المصارف شيئا فشيئا. وكان انهيار المصارف في الثلاثينيات قد خلف تداعيات غاية في الخطورة: فهو تسبب في وصول ظلال أزمة الكساد الكبير إلى ألمانيا بصورة نهائية، أعني تلك الأزمة التي كان قد سبقها بعام ونصف العالم انهيار وول ستريت.

وما كان أحدٌ يعلم ما إذا كان سانيو قد بالغ في وصف المخاطر أم لا. ما كان أحدٌ يعلم بما سيحدث لو أعلن مصرف IKB الإفلاس فعلا. أكان سانيو محقا في تنبئه بأن هذا الإفلاس سيؤدي إلى انهيار سوق المال الألمانية برمتها؟ هل سيهجم جمهور المواطنين الألمان على فروع المصارف، فيما لو أفلست إحدى المؤسسات المالية؟ وانطلاقا من

هـــذه التصورات المفزعة، عقد الجميع، أعني الحكومة والمصرف المركزي وســـلطة الرقابة على ســـوق المال، العزم على إنقـــاذ المصرف المذكور من خلال أكبر إجراء مالي جرى تخصيصه، حتى ذلك الحين، لإنقاذ مصرف متعثر في جمهورية ألمانيا الاتحادية: فبموجب هذا الإجراء أعلن مصرف KfW بأنه يضمن مصرف IKB وصندوق Rhineland Funding التابع له بمبلـــغ يصل إلى 8.1 مليار يورو. على صعيد آخر، تكفل المصرف المركزي الألماني والمصارف التجارية بتقديم قرض تصل قيمته إلى 3.5 مليار يورو. من ناحية أخرى، أقيل أربعة مـــن أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين في المصرف المنكوب، كان من بينهم رئيس المصرف شـــتيفان أورتسآيفن. كما تولى الادعاء العام التدقيق في الأسباب التي جعلت المصرف المذكور قاب قوســـين من الإفلاس. وكيفما اتفق، فبموجب عملية الإنقاذ هذه، دعمت الحكومة هذا المصرف بأكثر مـــن 10 مليارات يورو كان قد جرى ضخها فـــي هذا المصرف. غير أن هذا الدعم لم يكـــن ذا نفع كبير؛ فبعد مضي عـــام واحد، تم بيع المصرف للمســـتثمر الأمريكي Lonestar - بنحو مائة مليون يورو فقط.

إن الأزمة التي عصفت بمصرف IKB تزيح الستار عن مخاطر العمليات التي انتهجها كثير من المصارف في نهاية التسعينيات. فقادة مصرف IKB أسســـوا مصرفا ثانيا، مصرفا خفيا، يعمل إلى جوار مصرفهم الأصلي ولا يظهر في ميزانيته، أي في ميزانية مصرف IKB. وما كان التقرير السنوي عن نشـــاطات المصرف يتضمن ما هو أكثر من تلميحات تشير، بنحو غاية فـــي الغموض، إلى أن ثمة مصرف IKB آخر في العالم الخارجي: أن ثمة مصرفا آخر يختلف عنه بالاســـم فقط: Rhineland Funding. وكان قادة مصرف IKB قد أسســـوا هذا الصندوق والشـــركتين التابعتين له، أعني المؤسســـتين Loreley Financing وDrachenfels Financing، فـــي العام 2002 وفـــي مكانـــين لا أحد فيهما يمـــارس رقابة ذات بـــال: في ديلاوير وفي الجزيرة البريطانية الواقعة فـــي القنال الإنجليزي جيرزي (Jersey) وإذا كان قادة المصرف قد تصرفوا بنحو مســـتقيم فيما ســـبق، غير أنهم أمسوا، فيما بعدُ، يتطلعون إلى مشاركة الآخرين في تلك اللعبة المريبة التي

باتت الأغلبية تمارسها بفعل تجاهلها من المسؤولين عن فرض الرقابة: أي اللعبة المريبة التي جرت ممارستها في الولايات المتحدة أولا وفي بريطانيا من بعد وفي القارة الأوروبية لاحقا. لقد أراد قادة هذا المصرف الألماني المشاركة في لعبة المؤسسات الخفية القابعة في الواحات الضريبية، في لعبة المؤسسات الغامضة التي تفتقت عن ذهن موظفين مصرفيين يتقنون عمليات الاحتيال والتمويه. ويطلق بيل غروس (Bill Gross) رئيس شركة Pimco – الشركة التي تندرج ضمن كبرى الشركات المختصة بإدارة الثروات في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعود ملكيتها إلى الشركة الألمانية العملاقة في مجال التأمين Allianz – على هذه المؤسسات مصطلح «نظام المصارف الخفية». ويواصل وصفه لهذا النظام فيؤكد قائلا: إننا هاهنا حيال نظام «ساحر وشديد الغموض»، حيال نظام «لا يخضع لأي ضوابط»، حيال إمبراطورية، «فيما عدا المحتالين من العاملين في وول ستريت، لا أحد يحيط بكنهها».

وتسيطر على هذه الإمبراطورية السحرية عشرات الآلاف من الشركات ذات الأغراض الخاصة، تسيطر عليها ما يسمى «Conduits» («قنوات») أو «Special Purpose Vehicles» (الأدوات المساعدة على تحقيق أغراض خاصة»). وفي أغلب الأحيان، تحمل هذه الشركات أسماء براقة حقا وحقيقة. وتشبه هذه الأدوات تلك الشركات ذات الأغراض الخاصة التي كانت قد أنشأتها شركة إنرون، هذه الشركة العملاقة التي نشطت في مجال الطاقة قبل انهيارها. والشركات ذات الأغراض الخاصة، التابعة للعمالقة الناشطين في الصناعة المالية، تقبع، أيضا، في جزر الكيمن أو جزر البرمودا أو في الجزر البريطانية الواقعة في القنال الإنجليزي أو في العاصمة الإيرلندية دبلن. وكانت المصارف قد نقلت إلى هذه الشركات الخفية جزءا معتبرا من معاملاتها. وانطلاقا من هذه المعاملات، تقوم الشركات الخفية برزم القروض التي سلفتها الشركة الأم إلى حزم يسهل تداولها في أسواق المال. وبمساعدة مصارف الاستثمار، تقوم الشركات ذات الأغراض الخاصة، من بعدُ، بتحويل هذه الحزم إلى أوراق مالية ذات معدلات فائدة مواتية وببيعها، من ثم، إلى المستثمرين الماليين.

علـــى صعيد آخر، تتكفــل وكالات التصنيــف الائتمانـــي بتقييم الجدارة الائتمانية لهذه الأوراق وإعطائها، من ثم، درجات ممتازة، أي درجات غالبا ما تتراوح بــين AAA [أي: مضمونة مائـة فـــي المائـة. المترجم] وA [أي: بلا خطر. المترجم]. وبهذا النحو تتحول القروض عالية المخاطر إلى أوراق مالية تبدو وكأنها مضمونة مائة في المائة. وليس ثمة شـــك في أن وكالات التصنيف الائتماني ما عادت قادرة على الوقوف بدقة على جدارة الأوراق المالية التي أمســت تتدفق عليها تدفق الســيل الجـــارف. وعلى ما يبدو، شـــعر بعض العاملين لدى هذه الوكالات بأن ليس كل ما يعتبرونه ذهبا هو ذهب فعلا. وعثرت السلطات الأمريكية المختصة بالرقابة على البورصات (SEC)، حينما ســلطت الضوء على وكالات التصنيف هذه، رســالة إيميل تفشـــي ســـرا عظيما، فقد كتب موظف من الموظفين العاملين لدى وكالات التصنيف الائتماني إلى زملائه قائلا: «إننا نربي هنا وحش المســتقبل. ويا حبــذا لو كنا، جميعا، أغنياء ومحالين إلى المعـــاش، من قبل أن ينهار هذا الصرح القائـــم على أركان من ورق الكارتـــون». واعترفت إحدى محللات البيانـــات فقالـــت: «لقد كنتُ قـــادرة على تقدير نصـــف المخاطر الحافة بالمعاملات». وكتب زميل لها: «إننـــا لا تتوافر لنا، بالمرة، الموارد الضرورية لأداء ما نحن مكلفون بأدائه».

لكن هـــذه الحقائق ما كانت تضير أحـــدا. فحتى صيف 2007، ظلت الخزعبــلات المالية، التي تمارســـها وكالات التصنيــف الائتماني، أفضل التقييمات والشـــهادات، وأحدث موضة في وول ســـتريت. من هنا، لا غرو أن تتســـابق صناديق المخاطر ومصارف الاستثمار وشـــركات التأمين في الحصـــول علـــى الأوراق المعقدة، ولكن المواتية من حيـــث ما تدر من عائد يتفـــوق بكثير علـــى معدلات الفائـــدة المتحققة في المجـــالات الاقتصادية الأخـــرى. وكان هؤلاء، جميعا، واثقين من أن المتاجرة بمشـــتقات القروض تجعل النظام المالي العالمي أكثر استقرارا. فمن خلال هذه المتاجرة، تتوزع تبعات المخاطـــر، وفق ما كانوا يرددون، على كواهـــل أطراف كثيرة. وكان مصـــرف IKB قد ضخ، أيضا، أموالا طائلة في هذه المعاملات. ففي بادئ الأمر اســـتثمر هذا المصرف – المكلف بدعم الصناعة الألمانية متوســـطة

الحجم - في صناديقه الخفية ما يزيد قليلا على 3 مليارات يورو. وبعد ثلاثة أعوام، ارتفع هذا المبلغ إلى 7 مليارات يورو، ومن ثم، في صيف العام 2007 على وجه التحديد، أي قبل الإفلاس بفترة وجيزة، ارتفع هذا المبلغ مرة أخرى، فوصل إلى 10 مليارات يورو. ووفق ما ترويه صحيفة Wall Street Journal، كان المشاهير من مصارف الاستثمار - وعلى وجه التحديد ليمان براذرز (Lehman Brothers) وجي بي مورغان (J. P. Morgan) والمصرف الألماني «دويتشه بنك» - قد بذلوا جهدا كبيرا لإغراء IKB بشراء أوراق المال المضمونة برهن العقار. وقبل ثمانية أشهر من انهيار مصرف IKB، أشادت وكالة التصنيف الائتماني موديز (Moody's) بقادة هذا المصرف زاعمة أنهم «نجحوا في تنويع معاملاتهم وتوظيف أموالهم في أنشطة مختلفة».

لكن الحقيقة تؤكد أن المصرف لم يحقق أي نجاح، تؤكد أنه كان قد أتخم نفسه بمخاطر لا تعد ولا تحصى. فمع مرور الأيام، تبين أن كثيرا من القروض العقارية الأمريكية، التي اشتراها المصرف، هي قروض معدومة، أي أنها ديون مشكوك في تحصيلها. على صعيد آخر، طلب المستثمرون من الصندوق التابع لمصرف IKB، أعني Rhineland Funding، أن يرد إليهم الأموال التي سبق له أن اقترضها منهم لكي يشتري بها القروض العقارية الأمريكية. وكان البعض من هؤلاء المستثمرين أمريكيين؛ أي كانت من بينهم صناديق تدير معاشات التقاعد أو حكومات محلية من ولاية كاليفورنيا أو مديريات مدارس تقيم في مينيابوليس (Minneapolis) بيد أن هؤلاء، جميعا، كانوا على بينة من أن كثيرا من القروض العقارية ما عادت لها قيمة تذكر. وعلى خلفية هذا اليقين، راح المستثمرون يسحبون أموالهم - ليس من صندوق Rhineland Funding فقط.

فبعد ثلاثة أسابيع على تعثر مصرف IKB، تعثر أيضا مصرف SachsenLB. وكان هذا المصرف، الذي تمتلكه ولاية سكسونيا الألمانية، قد خلق لنفسه، أيضا، إمبراطورية خفية: فقد أسس ثلاثة صناديق نادرا ما كان أحد في عاصمة الولاية دريسدن يحيط علما دقيقا بوجودها. وكانت هذه الصناديق المسماة Ormond Quay و Georges Quay

وSachsen Funding، تقيـــم في مكتــب SachsenLB Europe الكائن في إحدى البنايات الواقعة في ميناء دبلن. وكان رئيس المصرف في دريسدن قد أشاد بالفرع المسمى SachsenLB Europe معتبرا إياه «الكيس السحري»، المتكفل بتحقيق الربح الوفير. من ناحية أخرى، قال وزير مالية الولاية في إحدى جلســات مجلس الإدارة متسائلا «متى ستبدأ دبلن بتحقيق المنشود منها»، مشــيرا بذلك إلى أنه يريد من المصرف أن يستخرج من هناك أكبر ربــح ممكــن. غير أن هـــذه التصريحات لا يجوز أن تحجــب عن أنظارنا حقيقة أن التقارير السنوية الخاصة بمصرف SachsenLB، هذا المصرف الذي لا يزيد رأســماله الخاص على 1.5 مليار يورو، تخلو من أي إشـــارة إلى المعاملات التي تديرها المؤسســات الخفيــة. وكانت الصناديق الثلاثة قد اســتثمرت جزءا عظيما من أموالها في حزم قروض متخمة بالقروض العقارية الأمريكية. وكانت قيمة الاســتثمارات قــد بلغت، كلية، 65 مليار يــورو. ولكن لم يكد «الكيس الســحري» يتمزق إربــا حتى تعين على ولاية سكســونيا تقديم ضمانات مالية بقيمة تصل إلـــى 17.3 مليار يورو وبيع المصرف المتعثر إلى المصرف التابع لولاية Baden-Württemberg.

ويشـــرح بيل غروس خصائص لعبـــة رزم القروض إلـــى حزم مختلفة فيقـــول إن البـــادئ بها هو الذي يجني المـــال الوفير، وأن مَـــنْ يتأخر في المشاركة بها لن يكسب ربحا، بل سيدفع ما ربحه السابقون عليه في اللعبة. ولمست المصارف الألمانية الســليمــة الطويــة، أعنــي IKB وSachsenLB وBayernLB وWestLB، هـــذه الحقيقة من كثب وبنحو شــخصي. فهذه المصارف خســرت، في هذه اللعبة، كثيرا من مليــارات اليورو. لكن الأمر البين أيضا هو أن هذه المصارف لم تكن هي الوحيدة التي تكبدت خســائر عظيمـــة في هذه اللعبة: فما بــدا للوهلة الأولى مجرد إفرازات نتجت عن قصور كفـــاءة المصرفيين الألمان المحليين، أي الذيـــن اعتادوا العمل داخل حدود ولاياتهم في المقام الأول، تحول، بعد فترة وجيزة، إلى مشـــكلة ذات أبعـــاد عالمية. فقد تعين على أكبـــر مصارف العالم إطفـــاء ديون عظيمة القيمة، إطفاء ديون بلغـــت قيمتها، إجمالا، العديد من مليارات الدولارات الأمريكية، وذلك لأن هذه المصارف، أيضا، كانت قد خســـرت في المقامرة

بمشتقات القروض. وهكذا تعين على هذه المصارف إعادة منشآتها ذات الأغراض الخاصة إلى حظيرة ميزانياتها، أي تعين عليها أن تدرج هذه المنشآت ضمن ميزانياتها ودفاترها الحسابية. وهكذا، عادت إليهم، بنحو مفاجئ، مخاطر القروض، التي كانت قد بدت لهم وكأنها بعيدة عنهم كل البعد، في البحر الكاريبي في المقام الأول. ففي العقود المسهبة يوجد بين السطور شروط تقول إن المصرف الأم يتحمل تبعات المعاملات التي يجريها مصرف الظل.

ووفق تقييم رئيس شركة Pimco غروس، «فإن ما نعيشه هنا يعكس، في جوهره، تداعي أركان نظامنا المصرفي المنهك، هذا النظام الذي يكاد المرء يعجز عن تفسير إفراطه في منح القروض». وليس بالإمكان الوقوف، بدقة، على حجم إمبراطورية الظل التي خلقتها المصارف لأنفسها في الخفاء. فعلى سبيل المثال، رأى المحللون العاملون لدى Royal Bank of Scotland في نهاية العام 2007 أن مصارف الظل قد مولت ما يقرب من نصف إجمالي القروض التي جرى منحها في الولايات المتحدة الأمريكية في السنتين الماضيتين. ولم يختلف كثيرا الوضع القائم في أوروبا: فوفق دراسة أعدها «الدويتشه بنك» فإن قيمة ما باعه الأوروبيون في العام 2006 من أوراق مالية مُسنَدة بالقروض كانت تساوي قيمة ما باعوه من سندات دين عادية.

ويقر رئيس مصرف «الدويتشه بنك» يوسف آكرمان بأن أنشطة المصارف قد طرأ عليها تحول جذري. ففي سابق الزمن، فإن المصارف درجت على إدراج 90 في المائة من قروضها ضمن دفاترها الحسابية. أما اليوم، فإن المصارف دأبت على نقل 80 في المائة من قروضها إلى سوق رأس المال. ولهذا السبب ذاته، صار بوسع هذا المصرف أو ذاك تحقيق معدل ربحية يصل إلى 25 في المائة. ويؤكد آكرمان أننا هاهنا إزاء وضع «طبيعي». من هنا، صار الشعار المرفوع منذ التسعينيات: انقل القروض إلى خارج الميزانية بأسرع وقت ممكن، انقلها حالا وبلا توانٍ. وهكذا، فما أن تمنح المصارف القروض، فإنها تحاول، في الحال، التخلص من هذه القروض. فحالما تختفي الأصول المسندة بهذه القروض من الميزانية،

ستستطيع المصارف تمويل قروض جديدة. فبعمليات التحايل هذه تستطيع مؤسسات التمويل تفادي الضوابط التي تفرضها عليها سلطات الرقابة. فوفق هذه الضوابط فإن كل يورو تمنحه المصارف على شكل قرض، يجب أن يقابله رأسمال خاص، يجب أن يقابله احتياطي تبلغ قيمته 8 من سنتات اليورو؛ أي إن المصرف الذي يمنح مشروعا معينا قرضا تبلغ قيمته مليار يورو، يجب أن يضع مقابله احتياطيا من رأسماله الخاص تبلغ قيمته 80 مليون يورو. لكن سلطات الرقابة تستطيع أن تفرض على المصرف المعني ضرورة الالتزام بتكوين هذا الاحتياطي فقط في حالة ظهور القرض في ميزانية ذلك المصرف. وبهذا المعنى، فإذا «نقى» المصرف المعني ميزانيته من هذا القرض، وذلك من خلال نقله هذا القرض إلى شركة ذات أغراض خاصة تقيم في جزر الكيمن، فلا شك في أن سلطة الرقابة ستكون، عندئذ، بلا حول ولا قوة.

من ناحية أخرى، فإن المصرف الذي يتخلص، بأسرع وقت، من مخاطر القروض التي منحها، لن يكون، والحالة هذه، بحاجة إلى التدقيق في مدى تمتع المقترض بالجدارة الائتمانية، في مدى قدرته على خدمة الدين، وما إذا كان هذا المقترض على شفا الإفلاس أم لا. فهذه الأمور تصبح من المسائل التي لا يأبه بها المصرف كثيرا. ففي نهاية المطاف، فإن المخاطر ستُحال إلى أطراف أخرى، وسيُنقل عبؤها إلى خارج المصرف بأسرع وقت ممكن. فهذه القروض ستخضع لعملية توريق واسعة ومعقدة، أي ستصبح أوراقا مالية مضمونة بالقروض المضمونة بأصول معينة، أو أوراقا مالية مضمونة بالرهون المضمونة بالعقارات. وهكذا، باتت المصارف قادرة على منح القروض بلا حذر أو وجل؛ فمصارف الاستثمار تتطلع إلى الحصول على مزيد من رزم القروض الممكنة المتاجرة بها في سوق المال. ومن ناحيتها، فإن مصارف الاستثمار المالي لم تعد تأبه كثيرا بالمخاطر التي تنطوي عليها رزم أو حزم القروض. فالمصرفيون العاملون في وول ستريت سيبيعون، بدورهم، هذه القمامة السامة للأطراف الأخرى، فالمهم بالنسبة إليهم هو أنهم سيحصلون على العمولة المنشودة.

وحتى السلطات الرقابية نفسها ما كانت قادرة على التعرف على خصائص التحول العجيب الذي طرأ على العمل المصرفي في السنوات الأخيرة. وكان رئيس السلطة الألمانية المكلفة برقابة سوق المال يوخين سانيو قد كتب في التقرير السنوي الصادر عن السلطة التي يترأسها: «ما كان لدينا علم بماهية اللعبة الخبيثة التي لعبها البعض في الطرف الآخر من المحيط الأطلسي في السنوات المنصرمة». فالمصارف هناك ما كانت تريد التوقف عن المتاجرة «بهذه الأدوات الشيطانية» قط. وكان بنك التسويات الدولية (BIZ) في مدينة بازل السويسرية، أي المنظمة المركزية للمصارف المركزية، قد ذهب على مدى أبعد، فقد تساءل هذا البنك في تقريره الصادر العام 2008: «كيف، يا ترى، استطاع نظام مصارف الظل أن ينمو ويترعرع ويتخذ هذه الأبعاد العظيمة من غير أن يعبر واحد من المسؤولين الرسميين عن قلقه بعبارات واضحة بينة؟» غير أن مؤلفي التقرير لا يتركوننا حيارى، فهم يردون، بأنفسهم، على السؤال الذي طرحوه: «مادامت الأمور تسير على خير وجه، ما كان أحد يرى أن ثمة سببا يدعو إلى الإلحاح في طرح السؤال عن مصدر الأرباح». وكما هو معلوم، فبالنسبة إلى المضاربين سارت الأمور، فعلا، على خير وجه، لا بل سارت بنحو فاق كل آمالهم وتوقعاتهم. فأسواق المال بدت وكأنها صالة قمار فائقة الجودة، صالة قمار، يكسب مالا وفيرا كلُ من يشارك في المقامرة الدائرة في حلبتها.

قاعة قمار يراهن فيها المضاربون - العمالقة الناشطون في أسواق المال يبددون مليارات من الدولار واليورو

إن الأمر لا يختلف كثيرا عن التجارب التي يمر بها الإنسان المدمن على المخدرات. في بادئ الأمر تكفيه جرعة صغيرة وخفيفة من الحشيش أو القِنَّب. أما فيما بعدُ، فإنه يحتاج إلى مخدرات، أكثر كماً، وأقوى فاعلية، لبلوغ النشوة المنشودة وللاستغراق في عالم آخر، عالم الأحلام والصور الوهمية. وتطلع جيروم كيرفيل (Jérome Kerviel)، سمسار العملات الأجنبية المولود في القرية الساحلية الفرنسية Pont-Iábbé، إلى بلوغ

النشوة أيضا. وكانت وسيلته لدخول عالم الأحلام تتكون من جهاز كومبيوتر منصوب في قاعة المتاجرة المسماة «Delta One» في المصرف الباريسي العملاق Société Générale. وفي هذه القاعة الواقعة في الطابق السادس من العمارة الشاهقة، كان كيرفيل قد تحول إلى مقامر مسحور اللب، كان قد تحول إلى إنسان أدمن المضاربة. وكان قد قضى خمسة أعوام في المكتب الخلفي، في ذلك القسم الذي لم يكن سوى مكتب مساند «Back Office»، أي لم يكن سوى مكتب ممل مهمته مراقبة المعاملات اليومية. بيد أن كيرفيل ما كان قانعا بوظيفته هذه، فهو يريد ما هو أكثر؛ ما هو أكثر بكثير؛ إنه يتلهف للحصول على المال الوفير، يتلهف لكسب احترام الآخرين ونيل إعجابهم. ولم تكن المخدرات، التي توصله إلى النشوة التي يتطلع إليها، سوى المقامرة في البورصة؛ المقامرة بمبالغ متواضعة في بادئ الأمر، والمقامرة بعظيم الأموال فيما بعدُ.

وما كان كيرفيل يريد المتاجرة بملايين من الدولار أو اليورو، لا أبدا، إنه كان يريد المتاجرة بالمليارات. فهو، الشاب المتخرج في جامعة لا ميزة لها، من جامعة ليون فقط، عقد العزم على أن يُثبت للجميع أنه لا يقل كفاءة عن الشباب المغرورين بأنفسهم لا لشيء إلا لأنهم قد تخرجوا في المدارس المعدودة ضمن الصفوة الممتازة في البلاد. كما عقد العزم على تحدي المكارين من السماسرة المتاجرين بالمشتقات، عقد العزم على منازلة المتاجرين بالبضائع الجديدة في أسواق المال وعلى تحدي رئيسه الذي لا يعيره أهمية تذكر. وانطلاقا من هذه التطلعات، بدأ كيرفيل، في صيف 2005، يخترق القواعد السائدة ويقفز من فوقها. وكان كيرفيل مكلفا بإدارة العقود الآجلة، وذلك من خلال المراهنة على ارتفاع أو انخفاض أسهم الشركات أو مؤشرات البورصات المختلفة. أي المراهنة على ارتفاع أو انخفاض مؤشر بورصة فرانكفورت «الداكس»، ومؤشر «داو جونز» Dow Jones أو أسهم شركة مايكروسوفت. وبهذا المعنى، وتأسيسا على الضوابط الدارجة في المصرف، فإذا كان قد راهن على ارتفاع السهم، فإن عليه أن يتخذ الإجراءات الضرورية للتأمين ضد انخفاض الأسهم. ويتحدد الربح المتحقق في هذه المراهنات من خلال الفارق بين عمليتي المراهنة. وفيما

كان المصرف الفرنسي قانعا بهذا الفارق، كان كيرفيل يضيق به ذرعا، ولا يرى فيه قيمة تستحق الجهد. وهكذا، قرر كيرفيل، في يوم من الأيام، التغاضي عن التأمين ضد تطور الأمور بنحو معاكس للتطورات التي راهن عليها. من ناحية أخرى، كان قد راهن بمجمل ما بحوزته من مال على أن الأمور ستتطور باتجاه واحد. وبما أن المراهنات من هذا القبيل من الأمور المحظورة في المصرف، لذا تستر كيرفيل على مراهناته هذه من خلال معاملات مختلقة، أي موجودة على الورق فقط، وليس في الواقع العملي. وكان قد دأب على الدخول إلى جهاز الكمبيوتر باسم مستعار؛ فهو أتقن هذه الألاعيب منذ كان يعمل رقيبا في المكتب المساند، وكان يوحي لرؤسائه بأن الأمور سائرة على خير ما يرام - وإن كان الواقع القائم يشير إلى أنه لا شيء على ما يرام. كما واصل التظاهر بأن المصرف لم يدخل في أي معاملات تنطوي على المخاطر، حتى بعدما بلغت المخاطر الحافة بمصرف Société Générale مستويات عظيمة.

وفي بادئ الأمر، أي في صيف العام 2005، جرت المراهنة على معاملات متواضعة الحجم. فكيرفيل راهن، حينذاك، على أن أسهم شركة التأمين الألمانية Allianz ستنخفض أسعارها، ولم يدم الأمر طويلا حتى انخفضت أسعارها فعلا من جراء الهجوم الذي شنه بعض الإرهابيين في لندن. وحقق هذا الرهان الناجح لكيرفيل ربحا بلغ 500 ألف يورو. وعلى خلفية هذا النجاح، راح كيرفيل يفتخر بأنه حقق للمصرف نصرا كبيرا. وبعد هذا النصر، أصاب الغرور السمسار الشاب وأغراه في الدخول بمراهنات أكبر. وفي فبراير نجح في تحويل خسارة أكيدة إلى ربح بلغ 28 مليون يورو. وكان قد قال فيما بعد إنه «شعر بالفخر والاعتزاز بالنفس» من جراء هذا النصر الكبير. وبين مارس ويوليو من العام 2007 زاد كيرفيل من كمية وفاعلية المخدر الذي أدمن الآن على تعاطيه. فقد راح يراهن بمبلغ يصل إلى 30 مليار يورو. وفي بادئ الأمر تكبد كيرفيل خسارة بلغت 2.2 مليار يورو، ولكن، بعد بضعة أسابيع، وحين سارت الأسواق بالاتجاه المعاكس، استطاع كيرفيل، بنحو مفاجئ، أن يسجل في دفاتر حساباته، ربحا بلغ 500 مليون يورو. ومع مرور الأيام، نما وتصاعد جشع

كيرفيل أيضا. وهكذا، راح يزيد المبلغ، الذي يراهن به، إلى 50 مليار يورو. وكان كيرفيل قد شـــرح المشاعر التي تقوده إلى تصعيد الرهان، فقال: «إن الإنسان، الذي يعمل في هذه المهنة، يضيع القدرة على تقدير قيمة الأموال التي يراهن بها. إن الإنســـان ينتشـــي ويفقد السيطرة على نفسه هاهنا». ومهما كانت الحـــال، فحتى نهاية ذلك العام، كانت أرباحه قد ارتفعت إلى 1.4 مليار يورو. بيد أن السمســـار الشـــاب ظل ملتزما بالتســـتر على هذا الريـــح العظيم. فتوجيه الأنظار صوبه، كان ســـيؤدي إلى افتضاح عمليات التحايل التي انتهجها، أي إحجامه عن التأمين ضد المخاطر.

غير أن الأمر انقلب رأسا على عقب في الزمن التالي. ففي الأسبوعين الأولـــين من يناير من العام 2008 تراكمت الخســـائر من جديد. وســـافر كيرفيل في الثامن عشر من يناير إلى دوفيل Deauville، المدينة الفرنسية الواقعة على شـــاطئ المحيط الأطلسي، مخلفا في دفاتر حساباته خسارة تبلـــغ 1.5 مليار يورو؛ خســـارة ما عـــاد بالإمكان التســـتر عليها بأي حال من الأحوال. وطلب رؤســـاؤه منه في اليـــوم التالي العودة إلى باريس. فهم يريـــدون أن يعرفوا منه حقيقة ما فعل لحـــد الآن. لكن كيرفيل، الذي آثر الصمت أولا، أخذ يروي أقاصيص تنم عن هوس وأفكار مضطربة. ولهذا السبب، اســـتدعى مديرو المصرف طبيبا ليفحص قواه العقلية والنفسية. وبعد بضع ســـاعات، روى كيرفيل القصة بحذافيرها. لقد أصيب رؤساؤه بصدمة عظيمة فعلا وقرروا تكليف سمسار آخر بتصفية معاملات كيرفيل بأســـرع وقت ممكن. وقضى هذا السمســـار ثلاثة أيـــام لتصفية صفقات كانـــت قيمتها قد بلغت 50 مليار يورو. وتبـــين، في نهاية المطاف، أن هذه المعاملات كبدت المصرف خســـارة بلغت 6.3 مليار يورو. ولم يســـبق، قط، أن خسر سمسار واحد مبلغا بهذه القيمة. فهذه الخسارة لم يكن لها مثيل، قط، لا في مصرف Société Générale ولا في أي مؤسسة أخرى.

وأخذ رئيـــس المصرف دانيل بوتون (Daniel Bouton) يكيل الشـــتائم ويصف كيرفيل بأنه «نصاب، محتال، وربما إرهابي أيضا». بيد أن النصاب لـــم يواجه صعابا ذات بال حينما كان يمارس الخـــداع والتمويه، فكيرفيل يزعم بأن بعض القوم كانوا يتسترون على أفعاله وأن رؤساءه كانوا قادرين

علـى التكهن بحقيقـة ما كان يفعله. ومهما كانت الحال، فإن المساهمين حملوا أعضاء مجلس الإدارة مسؤولية الخسارة العظيمة التي مني بها مصرف Société Générale وراحوا، على هامش الاجتماع العام في مايو، يتهمونهم بأنهم خلقوا المناخ المناسب لأن يصول ويجول في المصرف مغامرون من طينة كيرفيل. وهاجم أحد المساهمين رئيس المصرف دانيل بوتون قائلا: «لقد حولت مصرفنا إلى قاعة قمار». وقال مساهم آخر: «ليس كيرفيل، بل أنتم، أنفسكم، حاولتم المضاربة. ولكن، بعد برهة من الزمن، انتابكم الخوف واستولى عليكم الفزع».

وتزيح المصيبة التي انتابت مصرف Société Générale الستار عن اتساع الهوة بين أسواق المال والاقتصاد الحقيقي، الاقتصاد الإنتاجي. ففي الزمن السابق، كانت وظيفة البورصات تكمن، سواء عن طريق الأسهم أو عن طريق تداول سندات الدين المصدرة من قبل المشروعات، في تزويد القطاع الإنتاجي بالأموال التي يريد استثمارها؛ كانت وظيفتها تكمن في التسوية بين عرض الأسهم وسندات الدين والطلب على هذه أو تلك. أما في اليوم الراهن، فإن الترابط بين عالم البورصات وعالم الاقتصاد الحقيقي صار واهيا إلى حد بعيد. ففي بورصات الصرف الأجنبي بلغ حجم تداول العملات، في اليوم الراهن، أضعاف القيمة التي تحتاج إليها التجارة العالمية. من ناحية أخرى، أمست بورصات المعاملات الآجلة قاعات للمقامرة بالمشتقات، هذه البضائع المالية الغاية في التعقيد والتي صار كثير من المصرفيين لا يفقهون طريقة عملها إلا بالكاد. على صعيد آخر، أخذ المرء يضارب في بورصات السلع على كل ما تجود به الطبيعة: أخذ يضارب بالمستقبليات (Futures) الخاصة بالبترول والغاز والنحاس والقمح والذرة والأرز. من هنا، لا غرو ان يؤكد رئيس الجمهورية الألمانية هورست كوهلر (Horst Köhler) أن أسواق المال قد تحولت إلى «وحش كاسر» ما عاد بالإمكان السيطرة عليه إلا بالكاد.

غير أن قوة الجذب التي يمارسها هذا «الوحش الكاسر» لا تقل أهمية عن الفزع العظيم منه. فالجميع يريد المشاركة في خضم المضاربة الدائرة في قاعة القمار: المصارف وصناديق المخاطر، صغار المستثمرين وكبار

صناديق المعاشات التقاعدية. إن هؤلاء جميعا يتلهفون لكسب الربح بأسرع وقت، لكسب آلاف وملايين ومليارات الدولارات أو اليورو. ومن أجل تحقيق هذه التطلعات، أنشأت المصارف أقساما خاصة بها وظيفتها هي المشاركة في المضاربة المحتدمة. وهكذا تعين عليها أن تستقطب مزيدا من الشبيبة المتخرجين لفورهم في كليات إدارة الأعمال، تعين عليها أن تستقطب آلاف الشباب المتخصصين بالرياضيات وبالعلوم الطبيعية، وذلك على أمل أن ينجح هؤلاء في التنبؤ بتطور أسعار الأسهم انطلاقا من معادلات رياضية غاية في التعقيد. على صعيد آخر، تحولت، طواعية، مؤسسات تمويل مستقيمة النية، إلى «صناديق مخاطر تدير مصارف خاصة بها» وتتطلع إلى تحقيق معدل ربحية يبلغ 25 في المائة، كما قالت - بنبرة استهزائية - المجلة البريطانية المختصة بالشؤون الاقتصادية Economist.

ولم يسأل القوم أنفسهم عن ماهية الطريقة التي سينتهجها الاقتصاد النقدي ليحقق، على الدوام، أرباحا تفوق الربح المتحقق في الاقتصاد الإنتاجي. فقلة من الأفراد كانوا يتصفون، في هذا السياق، بالصدقية التي يتصف بها ألكسندر ديبيليوس (Alexander Dibelius)، الرجل الذي يدير معاملات مصرف الاستثمار غولدمان ساكس في ألمانيا والنمسا وروسيا. فهو يقول: «انطلاقا من المتوسط السائد على المستوى العالمي منذ عقود من الزمن، إني واثق من أن معدل ربحية رأس المال لن تتجاوز في المصارف معدل الربحية المتحقق في الصناعة أو في مجمل السوق». ويمضي ديبيليوس قائلا إن كل ما في الأمر هو أن معدل الربحية في المصارف يمكن أن يتفوق على معدل الربحية في القطاع الصناعي على مدى بضعة أعوام فقط. وعلى خلفية دراسته الطب البشري فيما مضى من الزمن، يشبه ديبيليوس الحال بالمختبر الذي تُزرع فيه البكتريا، فيقول: «لفترة معينة من الزمن تنمو البكتريا بمعدلات متزايدة، لكنها، بدءا من لحظة معينة، تتوقف عن التكاثر وتقضي نحبها، وذلك بسبب عدم نمو المادة المغذية لها بمعدل مناسب».

وعلى الرغم من هذه الحقيقة، يواصل الجميع الحلم بتحقيق معدلات ربحية متميزة، معدلات ربحية تتكون من خانتين. فصناديق المخاطر - هذه المؤسسات التي أمست اليوم أعظم سلطانا وأكثر عددا من أي

زمن مضى - تنطلق من هذه المعدلات في جهودها لجذب المســتثمرين. ويُعتبر مديرو هذه الصناديق من خير العارفين بشؤون الاستثمار المالي. مــن هنا، لا عجــب أن تتدفق على هذه الصناديــق أموال الخواص من الأفراد وأموال صناديق المعاشات التقاعدية وشركات التأمين المختلفة. وحتى المستثمر الصغير، ومن سواه من المستثمرين الذين يبتاعون سهما أو ســندا أو صندوقا لبضعة أيام أو بضعة شــهور أو سنوات، إنما هم جميعــا مضاربون. وحينما نؤكد هذه الحقيقة، فإننا لا نريد الزعم بأن المضاربة، بحد ذاتها، أمر مستنكر. لا بل هناك اقتصاديون لا يكلون عن التأكيد على أن الاقتصاد لن يعمل بالنحو المنشود من غير مضاربة. فمن غير المضاربة، ســتعاني كثير من الأســواق نقص السيولة. فالمضاربون يقدمــون على مخاطر لا يقدم عليها الآخرون أبــدا. إنهم يتكفلون بأن يوجد في اليوم الراهن رأس المال اللازم لتطوير أمور ســتكون بمتناول أيدينــا أو بعد غدٍ في الواقع. بيد أن واقع الحال يشــهد أيضا على أن المضاربين يخطئــون التقدير أيضا. على أنهم يخطئــون التقدير بنحو عظيم أيضا؛ فهم صاروا يســتدينون الأموال بنحو متزايد وبمقادير ما كان لها مثيل في الســابق وذلك بغية اســتثمارها في مناخ أشد خطرا. والطامــة الكبرى هنا هي أن المضارب الذي يخســر المليارات، لا يلحق الضرر بنفســه فقــط، بل بالمصــارف والمشروعات، وبمجمل الاقتصاد الوطني في بعض الأحيان.

وتتجلــى حقيقة التصدعات، التي يمكــن للمضاربة أن تفرزها، من خلال الصراع القوي، الذي خاضــه اثنان من المقامرين في البورصات بنحــو مــا كان له مثيل في التاريخ: ابن تكســاس جــون أرنولد (John Arnold) والكندي بريان هانتر (Brian Hunter) فالاثنان كانا يتاجران بالغاز، ولكن ليس بالمادة الأولية ذاتها، بل بالرهان على تطور سعرها. بهذا المعنى، فإنهما كانا يقامران بمادة أولية هي، بالنسبة إلى كل مشروعات العالم، المعنية بالأمر، سلعة حياتية حقا. غير أن هذه الحقيقة ما كانت تهم المضاربين بالمــواد الأولية لا من قريب ولا من بعيد؛ ما كان يهمهما ما إذا كانا سيتســببان في ارتفاع أو انخفاض سعر الغاز أو البترول إلى

مستويات مفرطة، وما سينجم عن هذه التطورات من صعاب ستواجهها الشـــركات الصناعية. فهما يهتمان بالمليارات فقط، التي يمكن لهما أن يكسباها من خلال معاملاتهما الطائشة.

ووقـــف هانتر وأرنولد فـــي صيف 2006 وجها لوجـــه؛ وكانت الصحيفة المتخصصة Trader Monthly، قد وصفت المنازلة بأنها «صراع بين عملاقين». وكان هانتر رئيس سماسرة صندوق المخاطر Amaranth Advisor. وقبل ذلك عمل هانتر لدى فرع «الدويتشـــه بنك» في نيويورك، وحقق للمصرف أرباحا طائلـــة من خـــلال عقود آجلة تتعلـــق بالغاز. وكان هانتر قـــد حقق لصندوق Amaranth أيضا، أرباحا طائلة بلغت، في العام 2005، مليار دولار أمريكي، ووصلت في العام 2006 إلى مليارين من الدولارات الأمريكية. ويقيم صندوق Amaranth فـــي غرينويتش Greenwich، المدينة الواقعة في ولاية كونكتيكت (Connecticut) والتي كانت في سابق الزمن المكان الذي آوى صندوق المخاطر المنهـــار «أل تـــي ســـي أم» (LTCM) وكانت هذه المدينة الواقعـــة بالقرب من نيويورك قد تحولت إلى كعبة تستقطب صناديق المخاطر المختلفة.

لكن الحظ ســـرعان ما أشـــاح بوجهه عن السمســـار البالغ من العمر 31 عاما. فالســـلطة المكلفة بالرقابة علـــى البورصات اتهمته بأنه يتلاعب بالأسعار. وأحال هانتر، من ناحيته، التهمة إلى الآخرين وراح يتهمهم لدى ســـلطات الرقابة على البورصات بأنهم يتلاعبون بالأسعار. وهكذا، خسر Amaranth فـــي يوم واحـــد بضع مئات من ملايين الـــدولارات الأمريكية وذلك لأن ســـعر الغاز كان قد سجل ارتفاعا كبيرا في نصف الساعة الذي ســـبق إغـــلاق التعامل في البورصـــة. وواصل هانتـــر مضارباته، فراهن، في الأســـابيع الأخيرة من صيف ذلك العام على أن ســـعر الغاز ســـيرتفع، وذلـــك لأن أعاصير هوجاء ســـتعصف في المناطـــق الجنوبية من الولايات المتحـــدة الأمريكية. غير أن مراصد الأنواء الجويـــة أعلنت، فيما بعدُ، أن الزوابع المتوقعة لن تهب على الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى خلفية هذا الإعلان، انخفض سعر الغاز وحقق صندوق Amaranth، بدلا من ربح يبلغ ملياري دولار أمريكي، خسارة بلغت 6 مليارات دولار. وكانت هذه الخسارة بمنزلة الضربة التي قصمت ظهر صندوق Amaranth.

وبنــاء على الوضــع المحرج، الذي وصـــل إليه صنـــدوق Amaranth، ســـأل مســاعدو هانتر، غريمهم جون آرنولد عما إذا كان قادرا على إنقاذ الصنـــدوق. لكن هذا رفض تقديم العون. فآرنولـــد أدرك، في وقت مبكر علـــى ما يبدو، حقيقـــة اللعبة التي كان غريمه يلعبهـــا. فهو يتقن المتاجرة بمســتقبليات الغــاز إتقانا جيـــدا أيضا وبنحو أفضل. من هنـــا، فإنه راح يراهن على أن الأســـعار ســـتتطور في الاتجاه المعاكـــس. وكان آرنولد قد تعلم أصول المهنة لدى إنرون، الشـــركة العملاقة في مجال الطاقة. وبعدما دفعت شـــركة إنرون إلى آرنولد مكافأة بلغت 8 ملايين دولار أمريكي، قرر السمسار الشاب، القادم من تكساس، في العام 2002 مزاولة العمل الحر. فأسس صندوق مخاطر باسم Centaurus وتمكن من زيادة ثروته إلى ثلاثة أضعـــاف في كل عام. وبفضـــل النهاية المروعة التي وصـــل إليها صندوق Amaranth، كســـب صندوقه في العام 2006 نحو 6 مليارات يورو. ووفق القواعـــد المعتمدة في الصندوق، حصل آرنولد على ما يقرب من ثلث هذا المبلغ. وبهذا الدخل البالغ ملياري دولار أمريكي، ارتقى الشـــاب البالغ 33 عاما، من إنســـان معدم إلى واحد من أولئك الذين يتصدرون قائمة أعلى الدخـــول في الولايات المتحدة الأمريكيـــة. لقد انتصر آرنولد أخيرا وتعين على غريمه الاستسلام والانسحاب من حلبة الصراع.

لقـــد تولى مضاربـــون آخرون رفع حطام صنـــدوق Amaranth. وكان كينيث غريفين (Kenneth Griffin)، مؤســـس صندوق المخاطر المســـمى Citadel، واحدا من هؤلاء المضاربين. وأســـلوب غريفين في العمل يشـــبه أســـلوب الطيور الجارحة. فهو موجود حيث توجد الفريسة. وكان غريفين يشـــتري، في أغلب الأحيان، الأوراق المالية التي يريد المضاربون الآخرون التخلص منها، وذلك لأنهم كانوا قد خســـروا الرهـــان عليها. ففي حقبة أزمـــة العقارات دأب غريفين على جمـــع ما لدى المصارف والصناديق من ســـندات رهون عقارية متعثرة، أي سندات مشـــروطة برهن البيوت التي صار أصحابها عاجزين عن خدمة ما بذمتهم من قروض. كما اســـتحوذ، هـــو ومصرف الاســـتثمار J. P. Morgan Chase معا، علـــى ما تبقى من صنـــدوق Amaranth. وبهـــذا النحو تحـــول صنـــدوق Citadel إلى أكبر

صندوق مخاطر في العالم قاطبة. فغريفين صار يدير ثروة تزيد على 20 مليار يورو، وأمسى يمتلك، وهو في الأربعين من العمر، ثروة تزيد على 3 مليارات يورو، أي إنه ارتقى إلى مصاف أغنى الأغنياء في الولايات المتحدة الأمريكية.

والعجيب في الأمر أن غريفين نفسه قد صار يشتكي من أن أسواق رأس المال تعمل بلا ضوابط. فغريفين - الرجل الذي لايزال وجهه تعلوه ملامح الأطفال والذي صار يمتلك أكبر صندوق مخاطر في العالم قاطبة، يتذمر من أن صبيانا لا تتجاوز أعمارهم التاسعة والعشرين قد أمسوا «يتحكمون بالأسواق» وأن رؤساء هؤلاء الصبيان «ما عادوا يفقهون سوى نزر يسير من مغزى المعاملات التي تتورط فيها مؤسساتهم». ويطالب غريفين بضرورة أن تعيد الصناعة المالية النظر في أساليبها وطرائق عملها، وأن تتقبل عن رضا وطيب خاطر حزمة مناسبة من القواعد والضوابط. فبهذا النحو فقط، سيكون بالإمكان «تحاشي وقوع وول ستريت في فخ الكساد الكبير»، وتفادي سقوط المصارف الكبرى في الهاوية. لكن تحذير غريفين جاء متأخرا. فالأزمة، التي اندلعت في قرى وضواحي المدن الأمريكية أولا، وصلت، الآن، إلى مركز الصناعة المالية.

مصارف تقف على حافة الهاوية

لقد بدأت الأزمة الراهنة، هذه الأزمة التي هي أكبر أزمة تتعرض لها المصارف منذ الكساد الكبير، في الثاني عشر من يونيو العام 2007، وذلك على خلفية خبر ورد في صحيفة Wall Street Journal، مفاده أن صندوقين من صناديق المخاطر العائدة إلى مصرف الأعمال الأمريكي بير ستيرنز (Bear Stearns) قد أخذا يتعثران وصارا في وضع محرج. واسم الصندوق الأول هو «High-Grade Structured Credit Strategies Enhanced Leverage Fund»؛ أما الصندوق الآخر فإن اسمه هو «High-Grade Structured Credit Strategies Fund» واشتمل الخبر، المنشور في الصحيفة في بضعة سطور ليس أكثر، على 90 كلمة فقط.

وحتى ذلك الحين، كان مصرف الاستثمار بير ستيرنز يحظى بثقة الجميع ويعتبر مصرفا ذا خبرة كبيرة ويتهم بالغرور بالنفس. فهذا المصرف كان لـه تاريخ حافل يصل إلى 85 عاما، وكان قد احتل المرتبة الخامسة في قائمة أكبر مؤسسات الاستثمار المالي. وقبل عام واحد فقط من نشر الخبر، كانت مجلة Fortune قد أدرجته ضمن قائمتها الخاصة بأفضل شركات البلاد. وجرى تأسيس المصرف في العام 1923 من قبل جوزيف بير (Joseph Bear) وروبرت بير (Robert Bear) وهارولد بير (Harold Bear) وأشرف على قيادته سيد وقور قضى ما يقرب من الأربعين عاما في العمل لدى بير ستيرنز: جيمس كاين (James Cayne). إن هذا الرجل، الذي بدأ سمسارا صغيرا وارتقى خطوة فخطوة حتى وصل، من ثم، إلى منصبه الرفيع، يأبى أن يحال إلى المعاش على الرغم من بلوغه الثالثة والسبعين من العمر. واعتاد هذا الرجل الالتزام بارتداء الملابس المحافظة وتدخين السيجار. وجرت العادة على أن يغادر كاين المصرف عصرا، وفق ما ترويه صحيفة Wall Street Journal. ودرج كاين على استخدام طائرة الهليكوبتر في كل يوم خميس وذلك للسفر إلى نيو جيرزي لقضاء نهاية الأسبوع في نادي هوليود لرياضة الغولف. واعتاد العاملون لدى بير ستيرنز أن ليس بوسعهم الاتصال برئيسهم على مدى بضع ساعات، وذلك لأن استخدام الهاتف المحمول في ساحة لعب الغولف من الأمور المستهجنة. ويمارس هذا السيد الوقور هواية أخرى: لعبة البريدج (Bridge) ويعتبر كاين واحدا من أحسن اللاعبين في البلاد: فهو كان بطل أمريكا الشمالية لمرات عديدة. ويقضي كاين ساعات المساء في مشاهدة ما تقدمه برامج الكمبيوتر من ألعاب البريدج. وحين يكون دوري مسابقات البريدج، يترك كاين العمل لبضعة أيام.

ولا توحي هيئة الرجل المتقدم بالسن، بأي حال من الأحول، بأنه يتواءم مع عالم المال الجديد، هذا العالم الذي يتعامل فيه السماسرة الشبان بمشتقات القروض بسرعة الضوء والذي يستخدم فيه الرياضيون معادلات رياضية غاية في التعقيد بغية التعرف على الأوراق المالية التي تدر معدلات ربحية عظيمة المستوى. وتمارس صناديق الاستثمار في هذا

العالـــم دور الآلة الســـحرية القادرة على خلق المال بـــلا انقطاع. لقد تغير هـــذا العالم كثيرا. ففي ســـابق الزمن كانت هـــذه الصناديق تدار من قبل شـــركات صغيرة، مستقلة، أما في السنوات الأخيرة، فإن المصارف الكبرى أسست، لنفسها، أيضا، العديد من مؤسسات الاستثمار. فالمصارف لم تعد تقنع بإدارة حســـابات ومحافظ الأوراق المالية الخاصة بصناديق المخاطر وتسليف هذه الصناديق المال الذي تحتاج إليه، بل أمست تتطلع، أيضا، إلى أن تشـــارك، بنفسها، في المقامرة. فما خلا حالات استثنائية، ما عاد أحد منهـــم يفكر في الانهيار الذي تعرض له أكبر صنـــدوق مخاطر في العالم قاطبة قبل تســـعة أعوام، أعني صندوق «أل تي سي أم» (LTCM). وحتى العاملين لدى بير ســـتيرنز، المصرف الذي كان الطرف الوحيد الذي رفض العام 1998 المشاركة في عملية إسعاف «أل تي سي أم»، ما عادوا يفكرون بذلك الانهيار.

وكان بيرس تيرنز قد واجه، في الأسابيع الأولى من صيف العام 2007، المخاطر ذاتها التي واجهها صندوق «أل تي سي أم» في ماضي الزمن، أعني المخاطر التي تنشأ حين تضارب صناديق المخاطر بالقليل من المال الخاص بها وبالكثير من المال المقترض. فمنذ تأسيسه قبل نحو عام واحد فقط، استثمر صنـــدوق المخاطر المســـمى «High-Grade Structured Credit Strategies Enhanced Leverage Fund»، حقـــا ما يقرب من 7 مليارات دولار أمريكي، غيـــر أن حقيقة الأمر تشـــهد، أيضا، على أن ســـتمائة مليون دولار أمريكي، فقط، كانت تعود إلى بير ستيرنز، وأن بقية المبلغ المستثمر تأتى من القروض. وجرى استثمار ســـبعة المليارات الدولار في أوراق مالية كانت قيمتها ترتبط ارتباطا وثيقا بســـوق العقارات في المقام الأول. ولكن، وبما أن هذه الســـوق قد شـــهدت توســـعا محمومـــا، لذا انخفضت أســـعار البيوت فـــي الولايات المتحدة الأمريكية منذ شـــتاء 2006/2007، وخسرت قيمتها، بالتالي، رزم الســـندات المضمونة برهون العقارات. وكان بير ستيرنز في مقدمة المصارف مـــن حيث المضاربة علـــى الأوراق المالية المضمونة برهـــون العقارات، أعني المضاربة على الســـندات المضمونة بالعقـــار Mortgage Backed Securities (MBSs) و Collatcralized Debt Obligation ســـندات الدين المضمونة

بضمانات إضافية (CDOs)، أي سندات الدين المضمونة بالقروض المضمونة بالعقارات، ودأب صندوقا المخاطر، أيضا، على استثمار ثروات زبائنهم في هذه المشتقات من القروض. وكيفما اتفق، فبفعل التطورات الجديدة خسر الصندوقان، وقتذاك، 1.5 مليار دولار أمريكي. لكن هذه النكبة لم تسبب القلق لرئيس المصرف كاين على ما يبدو. فبعد يوم من انهيار الصندوقين استقل كاين الطائرة وسافر إلى ناشفيل (Nashville) ليقضي أسبوعا في التمتع بدوري لعبة البريدج.

والبورصات، أيضا، لم تقلق من المشاكل المخيمة على بير ستيرنز. فقد واصل سعر السهم ارتفاعه. وفي منتصف يوليو العام 2007 كان مؤشر البورصة الألمانية الداكس قد بلغ الذروة، وظل، على مدى بضعة أسابيع، يتأرجح عند 8100 نقطة. وساورت البعض الظنون بأن حقبة الاقتصاد الجديد قد عادت بكل خيراتها. وهكذا، ما كان هناك أحد يريد، ولا حتى التكهن، بأن الأيام التالية ستشهد أزمة عظيمة حقا وحقيقة. وفي بادئ الأمر تصور المرء أننا إزاء أزمة محلية، إزاء مشكلة يعاني منها بضعة من عشرات آلاف أصحاب المنازل في الولايات المتحدة الأمريكية. غير أن هذه الأزمة المحلية سرعان ما قفزت من سوق العقارات إلى سوق التمويل، ومن هناك إلى المصارف، ومن ثم، إلى مجمل الاقتصاد الأمريكي أولا، والاقتصاد الأوروبي فيما بعدُ. إن هذه الأزمة هي أوخم أزمة تعصف في أسواق المال منذ حقبة الكساد الكبير.

واجتاحت الأزمة أوروبا في الثلاثين من يوليو العام 2007: ففي هذا اليوم انهار المصرف الألماني IKB. وبعد أسبوع ونصف الأسبوع، يوم الخميس المصادف التاسع من أغسطس، اندلعت صدمة أخرى. ففي هذا اليوم حدثت، في سوق لا يهتم بها أحدٌ عادة، أمورٌ غريبةٌ ونادرة الحدوث: أعني السوق النقدية (money market)، أي السوق المتاحة للمصارف لأن يستلف بعضها من البعض الآخر النقد المطلوب لزمن قصير (the market for interbank lending) ففي هذه السوق تتعاون المصارف فيما بينها وتتبادل تسليف الأموال لبرهة قصيرة من الزمن في أغلب الأحيان، ليوم واحد فقط وبلا ضمانات معينة. ولولا وجود عمليات التسليف هذه، لعجز

كثير من المصارف عن الوفاء بالتزامات المالية اليومية. بيد أن الأمر تغير في ذلك اليوم، أعني في التاسع من أغسطس، فعلى حين غرة لم تعد المصارف مستعدة لإمداد المصارف الأخرى بالقروض التي تحتاج إليها. فكل مصرف صار يرتاب بالمصرف الآخر ولا يثق بأنه سيسترد منه القرض، وذلك لأن المصرف المقترض قد يعلن الإفلاس في اليوم المقبل. من هنا، لا غرو أن يسجل معدل الفائدة الخاص بالقروض النقدية قصيرة الأجل (money at call and short notice) ارتفاعا كبيرا في منتصف اليوم المذكور. وعلى خلفية هذه التطورات، قرر المصرف المركزي الأوروبي، في الحال، تنفيذ خطة إغاثة: فقد ضخ في السوق، في عصر ذلك اليوم، 95 مليار يورو وذلك بغية إعطاء المصارف فرصة أكبر للحصول على قروض قصيرة المدى، أي قروض كان البعض منها ليوم واحد فقط، والبعض الآخر لثلاثة أشهر. لكن هذا الإجراء لم يمنع من تكرار هذه الظاهرة الدرامية في الأسابيع التالية، أعني ظاهرة انهيار عمليات الإقراض ما بين المصارف. ولهذا السبب، ظل المصرف المركزي الأوروبي مواظبا على مد يد العون للمصارف. كما أغرق المصرف المركزي الأمريكي (بنك الاحتياطي الفدرالي) والمصرف المركزي البريطاني والمصرف المركزي السويسري أسواق بلدانهم بالعديد من المليارات. غير أن هذه المصارف المركزية ظلت عاجزة عن طمأنة المصارف التجارية. فعدم الثقة ظل أمرا متبادلا بين هذه المصارف.

كما أمعن كبار موظفي بير ستيرنز الفكر في الطريقة القويمة للحصول على السيولة النقدية. وأخذوا يمسحون الساحة علهم يعثرون على مستثمر مالي يريد المساهمة في مصرفهم؛ فتداولوا، في هذا الشأن، مع مصرف صيني؛ لكن المداولات باءت بالفشل في نهاية المطاف. ورأى آرثر غرينبيرغ (Arthur Greenberg)، الرئيس السابق على كاين، أن على المصرف أن يتخذ إجراءات أكثر صرامة: فالرجل البالغ من العمر ثمانين عاما، والذي دأب على زيارة المصرف بنحو متواصل، طالب قيادة المصرف بضرورة التخلي عن المتاجرة بالأوراق المالية المسندة بالرهون العقارية، وناشدها قائلا: «We've got to cut» («علينا الانسحاب»). غير أن قيادة المصرف لم تأخذ بنصيحته. فهي لم تدرك، بعدُ، أن بير ستيرنز يسير نحو الهاوية بخطى حثيثة.

ومن قبل أن يسقط بير ستيرنز في الهاوية بنحو لا رجعة منه (*)، تعين، أولا، أن يسقط في الهاوية العديد من المصارف الصغيرة: ففي الفترة الوجيزة السابقة على انهيار بير ستيرنز، أعلنت الإفلاس عشرات المؤسسات الناشطة في مجال تمويل العقارات. وفي أغسطس من العام 2007، تعثر في ألمانيا مصرف SachsenLB. وفي سبتمبر 2007، ترنح في بريطانيا المصرف العقاري نوردزن روك (Northern Rock)، وحين أذاعت وسائل الإعلام الخبر، احتشدت جماهير الزبائن على أبواب المصرف بنحو لم تعرفه البلاد إلا في حقبة الأزمة التي عصفت بالاقتصاد العالمي في نهاية العشرينيات وبداية الثلاثينيات. وبعد بضعة أسابيع، أممت الحكومة البريطانية مصرف Northern Rock.

وضرب الإعصار الحقيقي وول ستريت، في خريف 2007. وكانت بيوت المال قد ساورها، على مدى شهور عديدة، الأمل في أن يمر الإعصار بسلام وأن تستعيد مشتقات القروض سابق ازدهارها. بيد أن السوق أصبحت جثة هامدة في الخريف: فما عاد أحدٌ يريد شراء الأوراق المالية المسندة بالعقارات أو برهون العقارات. فبين ليلة وضحاها أصبحت هذه الأوراق المالية قمامة سامة، بين ليلة وضحاها تحول الذهب الكامن في الأوراق المالية - التي أطلقوا عليها، اختصارا، MBSs، (سندات مضمونة بالعقار) وCDOs، (سندات الدين المضمونة بالقروض المضمونة بالعقارات)، إلى نحاس خالص ثانية. ولأن كثيرا من باعة هذه الأوراق كانوا قد اشتروها بأموال مقترضة، لذا فإنهم اكتشفوا، الآن، أن قيمة ما لديهم من أصول أضحت أدنى من قيمة ما بذمتهم من قروض. من هنا، فقد تعين على المصارف العملاقة أن تنقي محافظها المالية: فحتى يناير من العام 2008، تعين على ستي غروب (Citygroup)، هذا المصرف الذي يعد أكبر مصرف في الولايات المتحدة الأمريكية، أن يقوم بإطفاء (write-off) مبلغ وصل إلى أكثر من 24 مليار دولار أمريكي. من ناحية أخرى، سجل أكبر مصرف سويسري، أعني «الاتحاد السويسري للبنوك» (UBS)، خسارة بلغت 18 مليار دولار أمريكي. وعلى خلفية هذه

(*) ففي نهاية المطاف اشترى «جي. بي. مورغان تشيز» بير ستيرنز بسعرٍ متدنٍ ومع المساعدة المالية للاحتياطي الفدرالي. [المترجم].

التطــورات، تعين على بيوت المال أن تتخذ الإجراءات المناســبة لزيادة رؤوس أموالها. وكانت الصناديق الســيادية الآســيوية والعربية في مقدمة الأطراف القادرة على إمداد بيوت المال بالرأســمال المطلوب: فهذه الصناديق لم تنتظر كثيرا، بل انتهزت الضائقة التي تمر بها بيوت المال فراحت تشتري، لأنفسها، حصصا في أشهر مصارف العالم.

كما ترنح بير ســتيرنز أيضا. ففي ديســمبر من العام 2007، عم القلق الزبائن وراحوا يســحبون ودائعهم. وحينما أعلن المصرف، قبل بضعة أيام من الاحتفال بعيد ميلاد الســيد المسيح، تكبده خسائر مالية، لأول مرة في تاريخه البالغ 85 عاما، عم الاضطراب موظفي المصرف أيضا، ونجحوا في إكراه كاين على التخلي عن رئاســة المصرف لمصلحة ألن شــفارتس (Alan Schwartz) غير أن الرئيس الجديد لم يفلح، أيضا، في كســب ثقة الزبائن ثانية. وهكذا اخذ الزبائن ينسحبون الواحد تلو الآخر؛ وكان من بين هؤلاء الزبائن كثير من صناديق المخاطر. فصندوق S3 Partners، سحب، بمفرده، خلال شــهرين فقــط، 25 مليار دولار أمريكي. «إن المشــكلة تكمن في أن تمويل صناعة صناديق المخاطر تتركز في أيدي فئة ضئيلة العدد»، وفق ما يؤكده روبرت سلون Robert Sloan، مدير صندوق S3 Partners. «فإفلاس واحد من المصارف، يتسبب في تجميد نشاط آلاف من الصناديق».

ولم يبق انســحاب الزبائن ســرا خفيا عن الآخرين. ففي الأســبوع الثانــي مــن مارس 2008، جرى تداول إشــاعة تفيد بأن بير ســتيرنز قد صار قاب قوســين من الإفلاس. وأكد رئيس المصرف شــفارتس في برنامج شــبكة CNBC الصباحي أن: «الإشاعة عارية من الصحة جملة وتفصيلا». ودعا شــفارتس، في اليوم التالــي، أربعين من كبار موظفي المصرف إلى غداء عمل. ومع أن معنويات المجتمعين قد كانت ســوداوية فعلا، فإنها وصلت إلى مســتويات أدنى، حينما أعلن أحد كبار الموظفين أن صندوق المخاطر Renaissance Technoligies قد ســحب من فوره 5 مليارات دولار أمريكي. وفي عصر ذلك اليوم مر «بير ســتيرنز»، حقا وحقيقة، بما يسميه الاقتصاديون «bank run»، فقد هجم الزبائن على المصرف اعتقادا منهم أن تعرض المصرف للإفلاس يعني خســارة كل ما

لديهم من ودائع في المصرف. وفي الســـاعة الســـابعة مساء كاد الزبائن يســـتنزفون الاحتياطي، الذي كان قد بلغ قبل أسبوع، واحد فقط، 18.3 مليار دولار أمريكي.

وكان شـــفارتس يعـــي وعيا تاما معنـــى هذه التطـــورات: إنها تعني أن بير ســـتيرنز قد صار قاب قوســـين من إعلان الإفلاس رســـميا. واتصل شـــفارتس، هاتفيا، بجيمـــس دايمـــون (James Dimon)، رئيس مصرف «جي بي مورغان تشـــيز»، والذي كان، هو وأسرته، في طريقهم إلى مطعم يونانـــي يقع في مانهاتن Mannhatan، وذلك للاحتفال بعيد ميلاده الثاني والخمسين. و«جي بي مورغان» هو المصرف الذي يتعامل معه بير ستيرنز عـــادة. وكان دايمون يقف على رصيف الشـــارع رقـــم 48، حين وصل إلى ســـمعه أن عليـــه أن يخصص هذا المســـاء لما هو أهم مـــن الاحتفال بعيد ميلاده. وحث دايمون الخطى باتجاه مقر بير ســـتيرنز القريب منه والواقع في شـــارع Madison Avenue على وجه التحديد. واستدعى دايمون، في الحال، بعضا من العاملين في المصرف للتداول معهم. كما حث الخطى إلى هنـــاك موظفو فرع بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك والعشـــرات من المحامين. وفيما راح رجال القانون يعدون العدة لتنفيذ الإجراءات القانونية الخاصـــة بإعلان الإفلاس، قضى المصرفيون تلك الليلة ممعنين الفكر في الســـبل المتاحة لإسعاف خامس أكبر بيوت الاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكيـــة. فانهيـــار هذا المصرف يمكن أن يتســـبب في انهيار عشـــرات المصـــارف وصناديق المخاطر. بهذا المعنى، فإن الوضع ينذر بانهيار النظام المالي العالمي. واتصل الأمريكيون، في ساعة متأخرة من تلك الليلة، بألمانيا لإعلام وزير المالية ورئيس المصرف المركزي بحقيقة الوضع في بلادهم.

وكيفما اتفق، فحينما دار، في الساعة الخامسة من صباح اليوم التالي، حديث هاتفي شـــارك فيه كل مـــن وزير الخزانة هنري باولســـون ورئيس بنك الاحتياطي الفدرالي بيرنانكـــي (Bernanke) ورئيس فرع الاحتياطي الفدرالي في نيويورك تيموثـــي غايثنر (Timothy Geithner)، فإن الوضع كان قـــد بلغ ذروة الحرج. وبعدما ناقش القوم الموضوع من كل جوانبه قرابة نصف ساعة، اتفقوا على قرار يقضي بأن تقوم الدولة بإسعاف المصرف -

من خلال تخصيصها مبلغا مقداره 30 مليار دولار أمريكي. ويتكفل المصرف المركزي (بنك الاحتياطي الفدرالي) بموجب هذا الاتفاق، بتسليف المبلغ إلى بير ستيرنز مقابل قيامه برهن جزء مما لديه من أصول عالية المخاطر، أي أصول على علاقة وثيقة بالرهون العقارية. ولأول مرة في تاريخه، يمنح المصرف المركزي قرضا لمصرف استثماري؛ فالعادة جرت، حتى ذلك الحين، على أن يقصر المصرف المركزي قروضه على المصارف التجارية فقط. كما خرج المصرف المركزي الأمريكي، لأول مرة في تاريخه، على مبدئه الصارم القاضي بأنه لا يمنح القروض إلا مقابل ضمانات ممتازة، أي ضمانات لا تنطوي على أي مخاطر. وأبدى كبار موظفي المصرف الأمريكي استعدادهم لمنح قروض الإغاثة هذه لكل مصارف الاستثمار: فالدولة، تقف، وفق الشعار المرفوع، على أهبة الاستعداد لإغاثة المنكوبين.

وفي الساعة السابعة إلا الربع من صبيحة ذلك اليوم وصل إلى سمع قيادة بير ستيرنز خبر مفاده أن المصرف قد تم إنقاذه. تم إنقاذه إلى حين من الزمن على كل حال. وساورهم الاعتقاد أن لديهم، الآن، مهلة تصل إلى 28 يوما، ينبغي بهم انتهازها لإعادة هيكلة بير ستيرنز. غير أن هذا الاعتقاد كان زيفا لا غير. ففي مساء ذلك اليوم اتصل وزير الخزانة هنري باولسون، هاتفيا، بشفارتس، الرجل الذي كان قد أمضى اليومين الماضيين بلا نوم وراحة والذي كان، في هذه اللحظة، في طريقه إلى منزله الواقع في مدينة غرينويتش Greenwich القريبة من نيويورك. وطلب باولسون منه، في سياق هذه المكالمة، أن يبيع المصرف حتى مساء يوم الأحد المقبل. وما كان بمقدور شفارتس تصديق ما يطلبه باولسون منه. ففي سياق مثوله أمام إحدى لجان الكونغرس، اعترف، شفارتس، لاحقا، بأن هذا الطلب قد أخذه على حين غرة. غير أنه ما كان لديه خيار آخر. وفي يوم السبت، اتصل شفارتس ومساعدوه، على وجه السرعة، بكل الأطراف المحتمل أن يكون لديهم الاستعداد لشراء المصرف. وجرى الاتصال، في هذا الشأن، مع يوسف آكرمان، رئيس «الدويتشه بنك». وكان آكرمان، في تلك الساعة، موجودا، هو وزوجه، في نيويورك بهدف التسوق من هناك. بيد أن آكرمان رفض شراء بير ستيرنز. ومهما كانت الحال، ففي مساء يوم الأحد، وقبل

برهة من بدء التعامل في بورصات آسيا، تم الاتفاق على قرار يقضي: بأن يشتري «جي بي مورغان تشيز» غريمه المنهار بسعر بخس حقا وحقيقة، بمبلغ مقداره 236 مليون دولار أمريكي لا غير.

وبموجب هذا القرار، يحصل كبار العاملين لدى بير ستيرنز، أي أولئك الذين يمتلكون جزءا من قيمة المصرف، على دولارين، فقط، لقاء كل سهم تعود إليهم ملكيته. وأثار هذا القرار حنق هؤلاء الموظفين وغضبهم. فهو يعني أنهم قد خسروا الثروة التي كانوا يريدون منها أن تكون الاحتياطي الذي يعيشون منه عند التقاعد عن العمل. واعترض كاين، على وجه الخصوص، اعتراضا شديدا على هذا الإجراء. فبفضل ما لديه من خيارات الأسهم، كان كاين قد أمسى يمتلك 5 في المائة من قيمة بير ستيرنز. وفيما كانت قيمة الخمسة في المائة تساوي 1.5 مليار دولار أمريكي في يناير من العام 2007، فإنها بلغت، الآن، 13.4 مليون دولار أمريكي فقط. وكان وزير الخزانة باولسون في مقدمة الأطراف التي أصرت على بيع المصرف بهذا السعر البخس: فهو ما كان يريد إعطاء الانطباع بأن الدولة تحاول هاهنا إنقاذ ثروة أفراد أغنياء لا يزيد عددهم على عدد أصابع اليدين. وكيفما اتفق، فإن القرار كان قد أمسى على وشك الفشل. ولدرء هذا التطور، رفع «جي بي مورغان تشيز»، بعد بضعة أيام، سعر الشراء فدفع عن كل سهم عشرة دولارات أمريكية. وانتهز كاين هذه الفرصة: فقد باع كل ما لديه من أسهم لقاء نحو 60 مليون دولار أمريكي.

وتؤشر عملية إنقاذ بير ستيرنز إلى نقطة تحول في التاريخ الاقتصادي: فقد أبانت الولايات المتحدة الأمريكية بجلاء واضح أن ثمة مصارف قد صارت من الأهمية بمكان بحيث ما عاد يجوز تركها تعلن الإفلاس «too big to fail». ومعنى هذا أن المبدأ القائل، بأن الأسواق قادرة على تصحيح الشطط والاختلال بقواها الذاتية، قد صار من مخلفات الماضي. «ففي هذا اليوم، قضى نحبه»، وفق ما كتبه مارتين وولف (Martin Wolf)، كبير الاقتصاديين في صحيفة Financial Times، «الحلم بتحقيق الرأسمالية الحرة على مستوى المعمورة». وبعدما تطرق بالحديث إلى أن الدول الصناعية وبلدان الاقتصادات الناشئة قد مضت،

على مدى ثلاثة عقود من الزمن، في تحرير أســواقها المالية؛ وأن الولايات المتحدة الأمريكية قد فاقت الجميع في هذا المضمار، وأن البعض قد رأى في أمريكا المنارة التي ينبغي بالصين أو الهند أن تقتدي بها، يشــير فولف إلى أن إنقاذ بير ســتيرنز من التعرض للإفلاس أبان بوضوح أن الولايات المتحدة الأمريكية قد اعترفت، ضمنيا، وبصفتها أهم رمز لاقتصاد السوق الحــرة، أن هذا العصر قد بلغ نهايته، أي: «أن عملية التحرير الاقتصادي قد بلغت أقصى حدودها».

بيد أن ما تعرض له بير ستيرنز لم يكن سوى البداية: فبعد ستة أشهر، في ســبتمبر من العام 2008، ضرب وول ســتريت زلزالٌ كان أعظم بكثير مما حصل حتى ذلك الحين - زلزالٌ تسبب في اندلاع أكبر انهيار تتعرض لــه المصارف والبورصات منذ أزمة الكســاد الكبير، زلزال جعل الاقتصاد العالمــي يعاني من أوخم العواقب. وحاولــت الحكومات، بحيرة بينة، إنقاذ مــا في بلدانها من بيوت مــال والحيلولة دون تعرض المصارف إلى إفلاس جماعي. وشــاء القدر أن تبوء بالفشــل أُولَى هذه المحاولات - وأن تترتب على هذا الفشل عواقب وخيمة بكل معنى الكلمة.



8

الانهيار الكبير

«لقد لاحت، فــي الأفق، نذر الخطر. المطلــوب منا، الآن، تحصــين ألمانيا ضد هذا الخطر».

بير شتاينبروك، وزير المالية، 2008

«عندمــا يشــعر مزيــد من بنــي البشــر بــأن أســعار الأوراق الماليــة قد شــطت فــي الارتفاع، وعندما يخيم عليهــم الفزع مــن احتمال تبــدد أرباحهــم، يتســرب الهواء مــن الفقاعة ويصبح الازدهار في مهب الريح»

المؤلف

وعلــى مدى ما يقرب من العام ونصف العــام، اعتقد كثيــرون أن الأزمــة المالية هي مشــكلة أمريكية بحتة، وأن الولايات المتحدة الأمريكية هي المســؤولة عن حلها أولا وأخيرا. ولكــن، ما كاد يعلن الإفلاسَ ليمان بــراذرز (Lehman Brothers)، المصــرف الأمريكي الناشــط فــي مجال الاســتثمار المالي، في الخامس عشر من ســبتمبر من العــام 2008، حتــى اندلع إعصار عظيــم أحاط بالعالــم أجمع في غضون بضعة أســابيع. وترك الأمريكيون هــذا المصــرف يقضــي نحبه عــن وعي

وإصـــرار. فهم كانوا مصرين علـــى أن يثبتوا للمصرفيين العاملين في وول ستريت حقيقة مفادها: أن ليس كل مصرف يناشد الحكومة مد يد العون له، سيحصل على هذا العون بالضرورة.

غير أن العالم دفع ثمنا باهظا بسبب هذا الخطأ الفادح. ففي الأسابيع التاليـــة انهار مجمل النظام المالي. فالثقة بـــين المصارف تبددت بالكامل. فالإقراض ما بين المصارف توقـــف تماما، وصار يهدد الجميع بالإفلاس. فكل مصرف يسأل: على مَن ستدور الدائرة، ويعلن الإفلاس؟ وعلى خلفية هذا التطور، انهارت بالكامل المتاجرة بالمشـــتقات وبلغت أســـواق الأســـهم فـــي البورصات الحضيض. فبورصات العالم شـــهدت، فـــي خريف العام 2008، عمليات بيع للأســـهم لم تشـــهد مثيلا لها منذ الرابع والعشـــرين مـــن أكتوبر العام 1929. وحاولت الحكومـــات والمصارف المركزية، بحيرة واضحـــة، الوقوف في وجه الأزمة المتصاعدة خطرا. فقد أعد الأمريكيون والأوروبيون خطط إسعاف جبارة تبلغ قيمتها مئات مليارات من الدولارات الأمريكيـــة أو بالأحرى من اليورو، وذلك للحيلولـــة دون إفلاس المصارف الكبيـــرة. بيد أن ظلال الأزمة لم تعد مقصورة على المصارف والبورصات، بل أخـــذت عدواها تنتقل إلى مجمل الاقتصاد. كمـــا أخذت بعض الدول بالترنـــح، في بادئ الأمر أيســـلندا، ومن ثـــم، أوكرانيا والمجر وباكســـتان وروســـيا البيضاء. وبناء على هذه التطـــورات المفزعة، تعين على صندوق النقـــد الدولي أن ينتهج التصرف ذاته الذي انتهجه إبان الأزمة الآســـيوية قبل عقد من الزمن، أعني تعين عليه، في هذه المرة أيضا، أن يقدم قروضا تبلـــغ كثيـــرا من مليارات الـــدولارات من أجل إنقاذ هذه الـــدول من مغبة الإفلاس. وتعرضت روســـيا والصين والهند لدوامة الأزمة أيضا. واتسعت آثار الزلزال الـــذي ضرب في البورصات الأمريكيـــة والأوروبية، فوصلت حتـــى إلى البلدان المنتجة للبترول في الخليج العربي. بهذا المعنى، فما بدا للوهلة الأولى، أي في ربيع العام 2007، مجرد أزمة عمت ســـوق العقارات الأمريكية، تطور، من ثم، إلى أزمة عالمية الأبعاد، إلى أزمة اقتصادية عالمية تـــوازي، في بعض المناحي، الأزمة التـــي خيمت على الاقتصاد العالمي إبان حقبة الكساد الكبير.

ليمان براذرز - الأزمة التي أنجبت كل الهزائم

لقد كان الجو عالي الرطوبة في تلك الليلة. ومن شـــدة الحر، نضحت عرقا جباه القوم الذين كانوا يجولون في شـــوارع مانهاتن، في تلك الساعة المتأخرة من مســـاء ذلك اليوم. وشـــعر بحرارة الجو، أيضا، أولئك الرجال الذين اجتمعـــوا في البناية الضخمة الواقعة في شـــارع ليبرتي Liberty، أعني البناية التي يقيم فيهـــا فرع بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك. وكانت درجة الحرارة قد وصلت في مســـاء ذلك اليوم، مســـاء الرابع عشر من ســـبتمبر العام 2008، إلـــى 27 درجة مئوية. وكان رؤســـاء المصارف الرئيســـية في أمريكا يخوضون «أم المعارك». فهم يحاولون، في يوم الأحد هذا، إســـعاف وول ستريت، إسعاف قلب الرأســـمالية. فالأمر يدور حول مصيـــر ليمان براذرز، حول مصير مصرف اســـتثماري هو واحد من بيوت الاســـتثمار الخمســـة الكبرى في أمريكا، وحول مصيـــر جميع المصارف العملاقة ومستقبل النظام المالي العالمي أيضا.

فجميع المصارف، التي حضر ممثلوها في هذا المساء، للمشاركة في الاجتماع الملتئم شـــمله في فرع بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك، تعاملت مع ليمان برذرز، ولديها اســـتحقاقات مالية ســـتتبدد، كلية، في حال إفلاسه. كما كانت هذه المصارف قد قامرت بأوراق مالية، غامضة الخلفيات، وصفها المستثمر وارن بوفيت (Warren Buffett)، قبل بضع ســـنوات، بأنها «أسلحة مالية من أســـلحة الدمار الشامل»: فهي كانت قد قامرت بما يســـمى Credit Default Swaps، أي بمبادلات التأمين ضـــد مخاطر إفلاس هذه الشـــركة أو تلك والمســـماة اختصارا CDS. وكانـــت قيمة هـــذه «الأدوات المالية، التي لا يفقه كنهها إلا الراســـخون في العلم»، بحســـب الوصف الذي اســـتخدمه المضـــارب العالمي جورج ســـوروس (George Soros)، قد بلغت 62 تريليـــون دولار أمريكي في مطلع العام 2008، أي أن قيمتها زادت على إجمالي الناتج الذي يحققه العالم ســـنويا. وكانت مجموعة من العاملـــين لـــدى مصرف الاســـتثمار الأمريكـــي «جي بي مورغان»، قـــد اخترعـــت أوراق الإفلاس هذه في منتصف التسعينيات.

نعـــم، لقد بدأت كل هـــذه التطورات في أحد أيام عقد التســعينيات، فـــي يوم من أيام نهاية الأســـبوع. ففي ذلك اليـــوم، وتلبيةً لدعوة «جي بي مورغـــان»، حضر موظفو المصرف المختصون في السمســـرة بالمشـــتقات إلـــى فندق Boca Raton فـــي فلوريدا. وعن هذا الاجتمـــاع انبثقت فكرة استحداث مشـــتقات أخرى غير مشـــتقات الأســـهم والفوائد والعملات: استحداث مشـــتقات القروض أيضا. وكانت الفكرة غاية في البساطة في الوهلـــة الأولى: فلو تمكن «جي بي مورغان» من التأمين على مخاطر عدم اســـتعادته مليارات الدولارات التي منحها كقروض، فهو لن يكون، عندئذ، في حاجة إلى الاحتفاظ باحتياطي مقابل هذه القروض، وسيكون، بالتالي، قادرا على الإقراض من جديد. واكتسبت الفكرة زخما قويا خصوصا إبان الأزمة الآسيوية؛ ففي تلك الحقبة تكبد المصرف خسائر باهظة، وذلك لأنه لم يستطع استرداد القروض التي كان قد منحها لشركات آل مصيرها إلى الإفلاس. فعلى خلفية هذه الخســـائر طـــور موظفان من موظفيه – أعني بلايث ماسترز Blythe Masters، الفتاة البالغة من العمر خمسة وعشرين عاما والتي كانت قد درســـت الرياضيات في جامعة كمبردج، وزميلها بيل دمتشـــاك Bill Demchak، المواطـــن الأمريكـــي الذي لم يتخـــط، بكثير، الثلاثين من العمر – بضاعة مالية اســـمها «بيسترو» (Bistro)، طورا أول أســـلوب يجعل من التامين ضد التخلف عن تســـديد الدين بضاعة شائعة الاستعمال بين المستثمرين الماليين (Credit Default Swap).

وفي بادئ الأمر، اســـتخدم السماسرة العاملون لدى «جي بي مورغان» البضاعة الجديدة لتنظيف ميزانية مصرفهم من الأعباء المالية التي تترتب علـــى الإقراض. وراح هؤلاء السماســـرة، من ثم، يبيعون ســـندات التأمين على القروض إلى المصارف وشـــركات التأمـــين والصناديق المختلفة. وكان الإقبـــال عظيما، فعلا، علـــى الأوراق الجديدة. وإذا كانـــت قيمة المتاجرة بهذه الســـندات قد بلغت بضع عشـــرات مليارات الـــدولارات الأمريكية، فـــي بادئ الأمر، فإنها ســـرعان ما وصلت إلى مئات مليـــارات الدولارات الأمريكية في الأيام التالية. وهكذا صار السماســـرة الشبان، العاملون في أقســـام المشتقات، والذين كان أغلبهم قد أنهى دراسته الجامعية قبل بضع

ســـنوات فقط، يحصلون، فجأة، على مكافآت مالية تبلغ كثيرا من ملايين الدولارات الأمريكية، ويتمتعون بســطوة عظيمة وسلطان واسع. ومع بدء الألفيـــة الجديدة تعاظمت المتاجرة بالأوراق الغامضة بنحو انفجاري. فقد أخذت المصارف وصناديق المخاطر تستخدم سندات التأمين ضد مخاطر التخلف عن تســديد القروض (CDS) ليس من أجل التأمين على ما تنمح من قروض فقط، بل من أجل الدخول في مراهنات عظيمة الخطر أيضا: فهؤلاء أمســوا يســتخدمون أوراق الإفلاس هــذه للمضاربة على أن هذه الشركة أو تلك ستعلن الإفلاس عما قريب.

وكيفما اتفق، فقد صار الإفلاس يهدد، الآن، واحدا من أهم الناشطين في هذه الســوق الغريبة الأطوار: مصرف الاســتثمار ليمان براذرز، هذا المصرف الذي أُســس قبل 158 عاما، في بادئ الأمر، كمحل لبيع الســلع المختلفة في مدينة مونتغومري (Montgomery) الواقعة في ولاية الاباما. وأســس هذا المحل ثلاثة ألمان، هم هاينرش وإيمانــول وماير ليمان. وكان هــؤلاء الإخوان قد هاجروا، إلى الولايات المتحــدة الأمريكية، قادمين من المدينـــة الألمانية ريمبار (Rimpar). وكان هذا المصرف قد غدا، في القرن العشـــرين، مؤسســـة مرموقة المكانة في عالم المال. وبأساليبهم الشرسة في التعامل والمغامرة بجميع أنواع المشـــتقات، كان سماســـرة ليمان براذرز قد فاقوا زملائهم العاملين في أغلب بيوت الاســـتثمار الأخرى: فهم كانوا يقامرون بمبادلات الفوائد والموارد الطبيعية والعملات الأجنبية، وبمشتقات القروض العقارية والاستهلاكية أيضا. أضف إلى هذا أنهم كانوا قد دأبوا، على المقامرة بســندات التأمين ضد مخاطر عدم تسديد الديون (Credit Default Swaps) على وجه الخصوص.

وفي الأسابيع الســابقة، كان رئيس المصرف ريتشارد فولد (Richard Fuld) قــد حــاول انتهاز جميع الفــرص للحيلولـــة دون تعرض المصرف للإفــلاس. وكان «فولــد» يتربع على قمة مصرف ليمـــان براذرز منذ 15 عاما. وكان المتعاملون في الوول ســتريت يســمونه «الغوريلا». وسعيا منه إلـــى تفادي الإفلاس، طلب «فولد» العون من المصارف الحكومية في كوريا والصين وكذلك من كثير من المســتثمرين الماليين، غير أن الجميع رفضوا

مــد يد العون له. وهكذا، بدا جليا في يوم الجمعة المصادف الثاني عشــر من سبتمبر 2008، أن ليمان براذرز ما عاد قادرا على مواصلة الحياة ليوم واحــد من غير دعم يقدمه له طــرف أو أطراف أخرى. وعلى خلفية هذه الحقيقة، دعــا تيموثي غايثنر، رئيس فرع البنــك الفدرالي في نيويورك، في الحال، أهــم المصرفيين العاملين في وول ســتريت، إلى الحضور إلى مقر الفرع في تمام الســاعة السادسة مســاء. وكان الرجل البالغ السابعة والأربعين من العمر، أهم مســؤول حكومي في مجموعة الرجال المجتمعين لإسعاف المصرف المنكوب. ويقع مكتب غايثنر على بعد أمتار من البورصة، وعلى مســيرة دقائق عن مقرات أغلب مؤسســات المال العملاقة. ومع أن غايثنر رجل موهوب، فإنه كان، في التسعينيات، موظفا مغمورا من موظفي وزارة الخزانــة. وكان غايثنر قد تقلد منصــب رئيس فرع بنك الاحتياطي الفدرالي العام 2003. وبصفته هــذه، صار غايثنر الرجل الذي ينبغي به إنقاذ العالم من السقوط في الهاوية. وهكذا، راحت تتوجه إليه، في مساء ذلــك اليوم، أنظار ثلاثين مصرفيا، راحت تتوجه إليه أنظار رؤســاء أكبر بيوت المال في الولايات المتحدة الأمريكية. واجتمع هؤلاء المسؤولون الكبار في الطابق الأول وجلســوا حول طاولــة كان البعض منهم قد جلس حولها قبل عشــر سنوات، وذلك للتداول بشأن الســبل المتاحة لإسعاف صندوق المخاطر «أل تي ســي أم» (LTCM). وكان وزير الخزانة هنري باولســون ورئيــس المصرف المركزي بن بيرنانكي يعاضدان غايثنر في هذا الاجتماع ويقفان إلى جانبه. وكان غايثنر قد دخل في الموضوع على جناح الســرعة وراح يبــين للمصرفيــين أن ليمان بــراذرز وبير ســتيرنر حالتان لا مجال للمقارنــة بينهما: «ففي هذه المرة ليســت هناك أي إرادة سياســية لقيام الدولة بإنقاذ المصرف المنكوب».

وكان التوتر باديا على الجميع في هذا المساء. فقبل فترة وجيزة كان قد وصل إلى سمع غايثنر أن الشركة العملاقة الناشطة في مجال التأمين «أي آي جــي» (AIG) قد بدأت تتعثر وصــارت تواجه معضلات كبيرة. وكانت هذه الشــركة العملاقــة تتولى تأمين كل ما يخطر علــى البال في العالم، بدءا من معاشــات المعلمين التقاعدية وانتهاء بالتأمين على هذه البقرة أو

تلك. وحتى ذلك الحين تصور الجميع أن هذه الشـركة في وضع سـليم لا تشوبه شائبة. غير أن قسما فرعيا من أقسام «أي آي جي» في لندن تعامل بمبادلات التأمين ضد مخاطر عدم تسـديد القـروض (Credit Default Swaps) وما سـوى ذلك من المشتقات وأنه كبد «أي آي جي» خسائر بلغت 18 مليار دولار أمريكي خلال الشهور القليلة الماضية. فمنذ غدا عالم المال يخشـى من أن تتعرض مصارف أخرى للإفلاس، عم الهوس سوق التأمين ضد مخاطر التخلف عن تسديد الأموال المقترضة. وهكذا، انقلبت الفكرة الأساسـية التي تقوم عليها هـذه الأوراق المالية مـن أداة تثير الطمأنينة والثقة إلى أداة تثير عدم التأكد وتنشـر الفزع. فعدد الشركات المتعثرة في تزايد مستمر. وكان هذا التطور قد كسر ظهر «أي آي جي». فهذه الشركة العملاقة تحتفظ في دفاتر حسـاباتها بتأمينات ضد مخاطر عدم تسديد القروض تبلغ قيمتها 441 مليار دولار أمريكي. وكانت «أي آي جي» نفسها قد أصدرت جزءا من الأوراق المالية الخاصة بعمليات التأمين هذه وراحت تبيعها إلى كبرى المؤسسـات المالية الأخـرى، أي إلى ليمان براذرز أيضا. ومن نافلة القول الإشـارة هنا إلى أن هذه المعاملات سـتكون بلا أي قيمة في حالة إفلاس «أي آي جي». أضف إلى هذا، أن هذا الإفلاس، يؤدي، لا محالة، إلى اندلاع سلسـة متواصلة من عمليات الإفلاس، أي أنه يعرض، المصارف والمؤسسات المالية العملاقة إلى أقصى المخاطر في العالم أجمع. غير أن المصارف المجتمعة في فرع البنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك للتداول في مصير ليمان براذرز، ما كان أحد منها يعلم، حتى تلك اللحظة، بمقـدار المبلغ الضروري لإسـعاف «أي آي جي»، وفيمـا كانت التصورات تنطلـق من 20 مليـار دولار أمريكي، كانت الحقيقة تشـير إلى أن المبلغ المطلوب أكثر من هذا المبلغ بكثير.

واجتمع قادة وول سـتريت في اليوم التالي، يوم السـبت، ثانية، وكلهم أمل بأن تتدخـل الحكومة وتنقذ ليمان براذرز من السـقوط في الهاوية. بيد أن باولسـون ظل عند موقفه الرافض مد يد المساعدة. فوزير الخزانة يخشـى من أن تكون عملية الإنقاذ سـابقة تجبـر الحكومة على إنقاذ كل شركة تتعرض للتعثر. فتجارب الأزمنة المنصرمة أثبتت أن عمليات الإغاثة

السابقة كانت عبئا ثقيلا: فهي أعطت الانطباع الوخيم بأن المجازفة ليست بالخطر العظيم - فالدولة ستمد يد العون وتسعف الشركة المتعثرة بكل تأكيد. من هنا، ناشد غايثنر وباولسون المصرفيين أن يُعدوا، بأنفسهم، خطة لإسعاف المصرف المتعثر. غير أن السادة المصرفيين ظلوا على ترددهم. فقد سأل رئيس مصرف «مورغان ستانلي» جون ماك (John Mack): «لو استجبنا لهذا الطلب فعلا - أهناك حد أقصى لمد يد العون؟». وكان ماك يقصد بسؤاله هذا الإشارة إلى أن مصارف أخرى على وشك التعثر، وأن بيوت المال لا قدرة لها على إسعاف كل مصرف يتعثر. ووفق الوصف الذي أدلى به أحد المشاركين في الاجتماع كان الأمر «يدور حول أكبر لعبة قمار في العالم أجمع».

استسلام وول ستريت

وفي الوقت الذي اجتمع فيه هؤلاء الرجال للتداول بشأن مصير ليمان برادرز، كان مصرف آخر من مصارف الاستثمار يكافح من أجل البقاء: ميريل لينش (Merill Lynch). فقد جلس رئيسه جون ثاين (John Thain) في حجرة خلفية من حجرات فرع بنك الاحتياطي الفدرالي، وراح يتصل هاتفيا، عسى أن يعثر في الداخل أو الخارج على مؤسسة ترغب في شراء مصرفه. فهو كان يعلم جيدا أن إفلاس ليمان برادرز من شأنه أن يدفع المضاربين إلى أن يركزوا هجومهم على ميريل لينش من بعد. والأمر البيِّن هو أن المؤسسات المالية قد أمست مهددة باندلاع سلسلة من عمليات إفلاس واسعة: اندلاع الانهيار العظيم. غير أن السبت انقضى من غير التوصل إلى حل - لا بالنسبة إلى مشكلة ليمان برادرز ولا بالنسبة إلى ميريل لينش ولا بالنسبة إلى «أي آي جي»، وفي هذه الأثناء كانت حاجة «أي آي جي» إلى السيولة تزاد من ساعة إلى أخرى، فهذه الحاجة كانت قد بلغت، الآن، 40 مليار دولار أمريكي.

وفي يوم الأحد أيضا لا يحقق غايثنر وكبار العاملين في وول ستريت تقدما كبيرا على الرغم من الجهود التي بذلوها. ففي عصر ذلك اليوم انسحب من الحلبة آخر مَنْ كان يمكن أن تكون لديه الرغبة في شراء ليمان

برادزز، أعني المصرف البريطانـــي باركليز. وهكذا، أصبح الجميع، الآن، على بينة من إصرار الدولة على عدم مد يد المساعدة، يعني، والحالة هذه، أنه لا خيار لديهم ســوى ترك ليمان برادزز يعلن الإفلاس - هذا المصرف الــذي كان لديه 25 ألف موظف وفروع في مختلف ربوع المعمورة، أي في ألمانيا أيضا. وهكذا شـــهدت وول ستريت أول إفلاس يتعرض له مصرف اســتثمار منذ العام 1990؛ ففي هذا العام انهار دركسل بارنهام لامبيرت (Drexel Burnham Lambert). ومهما كانت الحال، فبعد ساعات وجيزة أُحيـــط العالم علما بأن ميريـــل لينش أيضا لم يعد قـــادرا على مواصلة الحياة بلا دعم ومساعدة: فقد ارتمى مصرف الاستثمار هذا في أحضان بنـــك أمريـــكا (Bank of America). ومن ثم، تســـرب من المداولات خبر يفيـــد بأن «أي آي جي» قد أخذت تترنح وأشـــرفت على الهاوية. فخلال الأيام الضئيلة ارتفعت حاجة شركة التأمين العملاقة إلى السيولة النقدية فبلغت، الآن، «60 مليار دولار زائدا مبلغا لا يمكن التكهن به بنحو دقيق»، وفق حســـابات الخبراء. وكان اللغز المحير هاهنـــا هو، طبعا، مقدار هذا المبلغ المجهول.

وخلال بضع ساعات انتشرت أخبار مفزعة حقا وحقيقة: أخبار أنذرت بأن وول ســـتريت لن تكون، من الآن فصاعدا، هي نفســـها وول ســـتريت التي عرفها العالم حتى الآن. فخلال ثلاثة أيام اختفت من الســـاحة ثلاثة من كبرى بيوت الاســـتثمار: ليمان برادزز أعلنـــت الإفلاس وميريل لينش بيعت وغولدمان ســـاكس ومورغان ســـتانلي تحولا إلى مصرفين قابضين متواضعين. لقد استســـلم مركز الرأســـمالية للمكتوب. استسلم للمكتوب هذا المركـــز المالي الذي كان حتى ذلك الحين مفخـــرة أمريكا، الذي كان، حتى ذلك الحين، المكان الذي يحدد للاقتصاد العالمي شروط اللعبة، المكان الذي كان، حتى ذلك الزمن، رمز العجرفة والغطرســـة، والإهمال والحياة المريحـــة الناعمة. فمصارف الاســـتثمار درت، على مـــدى عقود كثيرة من الزمـــن، مالا وفيرا علـــى أمريكا، كانت الآلة الســـحرية التي تكفلت بخلق المال بلا انقطاع. غير أن هذه الآلة السحرية توقفت عن العمل الآن. وشعر العالـــم برمته بآثار الصدمات التي نشـــأت عن هـــذه الأزمة: فقد انهارت

أسواق الأسهم في كل بقاع المعمورة، وهرب المستثمرون بأموالهم من بلدان الاقتصاديات الناشئة وصاروا يرتابون بأكبر المصارف. وتعين على روسيا أن تغلق أبواب البورصة وأن تضخ عشرات المليارات من الدولارات في سوق الأسهم، وذلك بغية تهدئة خاطر المستثمرين وللحيلولة دون تحقق الانهيار التام. على صعيد آخر، ترنح في بريطانيا وألمانيا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ عديد من المصارف.

غير أن استسلام وول ستريت هز، في الوهلة الأولى، أمريكا في المقام الأول، وذلك لأن الانتعاش الاقتصادي الذي مرت به البلاد كان، إلى حد كبير، حصيلة الوهم بأن المال يمكن زيادته بلا حدود وأنه متوافر بنحو وفير. غير أن هذا الوهم تجلى الآن على حقيقته وما عادت منه جدوى. فبعد مرور سبع سنوات على هجمات الحادي عشر من سبتمبر بات الأمريكيون يلمسون من كثب أن المخاطر ما عادت تحف بأمنهم العسكري فقط، بل وبأمنهم الاقتصادي أيضا. وبهذا المعنى، فقد تلت الحرب ضد الإرهاب الحرب على جبهات أسواق رأس المال. وكيفما اتفق، فقد تضعضعت ثقة الأمة الأمريكية بنفسها. «فأمريكا غدت»، كما يتنبأ عالم الاجتماع ريتشارد سينيت (Richard Sennet)، «بلدا في طور الانحطاط».

وتواصلت مسيرة الانحطاط في الأشهر التالية بسرعة مثيرة للفزع. فقبل يومين من إفلاس ليمان براذرز تعين على غايثنر وبيرنانكي وباولسون إدراك أنهم غير قادرين على مواصلة اتخاذ الموقف المتصلب الذي اتخذوه حتى الآن. فشعار «من الآن فصاعدا لا تكفل بإنقاذ أحد» - ربما كان التمسك به أمرا سليما في حالة مصرف الاستثمار ليمان براذرز، غير أن التمسك به ما عاد يصلح في حالة الأزمة الحقيقية بأكبر شركة تأمين في العالم. فشركة «أي آي جي» في أمس الحاجة إلى السيولة النقدية، في أمس الحاجة إليها الآن، وحالا! في أمس الحاجة إلى سيولة نقدية تبلغ 85 مليار دولار أمريكي. فعدم إسعاف هذه الشركة يهدد باندلاع كارثة عظيمة بكل تأكيد. وما كان لدى رئيس فرع بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك ورفاقه الوقت الكافي للتحقق من جديد وبنحو دقيق في صحة البيانات الحسابية الخاصة بشركة «أي آي جي». فهم تكفلوا بتقديم

قرض مستعجل بلغ، في بادئ الأمر 85 مليار دولار أمريكي، وارتفع، بعد أسبوعين، إلى 123 مليار دولار. وكان الثمن الذي طالبوا به، مقابل منح هذا القرض هو: تأمين الشركة المنكوبة. من ناحية أخرى، تعين على رئيس الشركة، الذي تقلد منصبه منذ ثلاثة شهور فقط ولم يكن له ضلع في الورطة التي واجهت الشركة، أن يتخلى عن عمله في الحال.

غير أن إنقاذ «أي آي جي» لم يهدئ خاطر المستثمرين. لا بل بالعكس، فالمأساة زادت من فزعهم بكل معنى الكلمة. فقد أخذوا يسحبون أموالهم حتى من تلك المجالات التي ما كانت تتسم بأي خطر. وحتى الصناديق العاملة في السوق النقدية (Money Market Funds)، وهي مجالات استثمارية كانت تعتبر، حتى ذلك الحين، سليمة مائة في المائة من أي خطر، أمست الآن عرضة للشبهات والريب: فقد حامت الظنون بأن هذا الصندوق أو ذاك قد ينهار في الأيام المقبلة. من هنا، ما عاد المستثمرون يثقون بأحد غير الدولة. ولذا فإنهم أخذوا يشترون سندات الدين الحكومي أو الذهب أو صاروا يحتفظون بأموالهم نقدا سائلا. وهكذا، بدا الآن واضحا: أن أزمة القروض الرديئة ما كانت سوى الفصل الأول من فصول الأزمة. فالزلزال الفعلي ضرب، في الواقع، في خريف العام 2008. وكانت مبادلات التأمين ضد مخاطر عدم استعادة الأموال المقرضة (Credit Default Swaps) هي الخطر الفعلي هاهنا.

فهذه الأوراق المالية تسببت في خلق أضرار كانت أوخم بكثير من الأضرار التي نتجت عن قيام مصارف الاستثمار برزم القروض وبيعها على هيئة حزم لأطراف أخرى، أعني: Asset Backed Securities (ABS) (سندات مضمونة بالأصول) وMortgage-Backed-Securities (MBS) (سندات مضمونة بالعقار) وCollateralized Debt Obligations (CDOs) (سندات الدين المضمونة بالقروض المضمونة بالعقارات). فمبادلات التأمين ضد مخاطر عدم استعادة الأموال المقرضة صار التعامل بها يتم في إمبراطوريات الظل، في خارج البورصة، في أسواق لا سلطات تراقبها، في إمبراطوريات ظل يقامر فيها المتعاملون بعضهم بعض بمنأى عن القيود والضوابط، يقامرون فيها من خلال شاشة الكمبيوتر أو من

خلال الهاتف. ويصول ويجول في إمبراطورية الظل هذه نفر ضئيل العدد: فتسعون في المائة من هذه المعاملات يتم بين أكبر بيوت المال، أي بين عشرة من بيوت المال المختلفة. إننا هاهنا إزاء سوق استحدثت من الأوراق المالية ما زاد على التخمة. فحينما أعلنت الإفلاسَ شركة ديلفي (Delphi)، الشركة المنتجة لبعض السلع الوسيطة في إنتاج السيارات، كان في دفاترها الحسابية دين تبلغ قيمته 5 مليارات دولار أمريكي. غير أن السماسرة من البارعين فيما يسمى Credit Default Swaps، أي بمبادلات التأمين ضد مخاطر إفلاس هذه الشركة أو تلك والمسماة CDS، كانوا قد راهنوا على إفلاسها بمبلغ زاد على 28 مليار دولار أمريكي.

لقد ازدهرت ازدهارا عظيما أوراق المبادلات (CDS)، أي الأوراق المالية الصادرة عن مؤسسات التأمين ضد عدم استرداد القرض ما مُنح من قروض، فهذه الأوراق كانت قد حظيت بمباركة خصها بها آلن غرينسبان: «فأوراق المبادلات هذه ربما تكون أهم الأدوات المالية المتداولة»، وفق وجهة نظره، «فهي تعطي المصارف الأمريكية الفرصة لأن توزع مخاطرها على مؤسسات أمريكية ودولية مستقرة». بيد أن واقع الحال يشهد على أن إفلاس إحدى الشركات يكبد الطرف، الذي أخذ على عاتقه التأمين ضد المخاطر، أموالا طائلة: فهو سيكون ملزما بتعويض الأضرار الناجمة فعلا أو بتعويض المبلغ الذي خسره المضاربون في المراهنة.

وكانت أيسلندا، الدولة الصغيرة الواقعة في شمال أوروبا، قد لمست، من كثب، في مارس من العام 2008، مخاطر الأدوات المالية المثيرة للعجب. فصناديق المخاطر المختلفة راهنت بمبادلات التأمين ضد مخاطر عدم استرداد القروض على أن أيسلندا لن تكون قادرة على خدمة ما في ذمتها من ديون. وتأسيسا على هذه المراهنات ارتفعت ارتفاعا عظيما أسعار الأوراق المالية الخاصة بالمبادلات التي تم من خلالها التأمين على ما في ذمة أكبر المصارف الأيسلندية من ديون. وبعد سبعة شهور، أي في أكتوبر العام 2008، كانت أيسلندا قد غدت في عداد المفلسين من الناحية العملية. فالبلد ما عاد قادرا على تسديد ديونه الخارجية. وكانت المصارف الألمانية، على وجه الخصوص، قد أقرضت البلد الصغير كثيرا من المال،

أقرضته ما مجموعه 16 مليار يورو، أي ما يعادل ثلث ديون أيسلندا على وجه التقريب. وزاد الطين بلة أن المستثمرين كانوا قد بدأوا يسحبون أموالهم من البلاد. من هنا لا عجب من أن تنهار عملة البلاد، الكرونة، إلى مستويات لا قرار لها.

وما كان لدى أحد الاستعداد لمد يد العون للأيسلنديين، ولا حتى بريطانيا، البلد الذي كانت له علاقات وثيقة جدا بأيسلندا. لا بل اقترفت الحكومة البريطانية ما هو أكثر شناعة، فقد استعانت بقانون مخصص لمحاربة الإرهاب لتحمي ثروة المدخرين البريطانيين المودعة لدى المصارف الأيسلندية. وكان اليأس قد دفع الحكومة الأيسلندية إلى أن تتوجه صوب روسيا راجية منها منحها قرضا يساعدها على مواجهة المحنة. فأيسلندا، مثلها في ذلك مثل مصارف وول ستريت، ورطت نفسها بديون عظيمة وصارت في أمس الحاجة إلى السيولة النقدية. وكانت مؤسسات التمويل الأيسلندية قد استقطبت أعدادا كبيرة من الزبائن الأجانب. وكان من بين هؤلاء الزبائن، الذين ما عادوا قادرين على سحب ودائعهم، 30 ألف مواطن ألماني. ولمواجهة هذا الوضع الحرج أجبرت الحكومة مؤسسات التمويل الأيسلندية على أن تكون تحت وصاية الدولة. على صعيد آخر، راحت أيسلندا تتوسل إلى صندوق النقد الدولي راجية منه منحها قرضا يساعدها على مواجهة الأزمة. بهذا المعنى، لقد أفلس إفلاسا مروعا البلد، الذي نفذ بالكامل النصائح التي قدمها له الاقتصاديون من أنصار الليبرالية المحدثة في الثمانينيات والتسعينيات.

بيد أن انهيار وول ستريت ترتبت عليه نتائج أكثر أهمية وتحولات أشد خطرا. فقد لاحت في الأفق بوادر احتراق الأخضر واليابس، بوادر سقوط أسواق المال في جحيم لا قرار له، جحيم يدمر المئات من المصارف وشركات المال العملاقة. وفي يوم الخميس المصادف الثامن عشر من سبتمبر، أدرك المسؤولون في واشنطن وفي فرع بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك أنهم لا يستطيعون التمهل في إطفاء الحرائق التي تتأجج يوما بعد آخر، بل عليهم القضاء على مصدر النيران قضاء تاما. وانطلاقا من هذا المنظور، هرول وزير الخزانة هنري باولسون، في عصر ذلك

اليوم، إلى مبنى الكونغرس ليشـــرح للنـــواب خطته القاضية بأن تخصص الدولة 700 مليار دولار أمريكي لإســـعاف وول ستريت. وترى هذه الخطة أن تؤســـس الدولة صندوقا يُناط به أن يشـــتري من المصارف كل ما لديها مـــن أصول هالكة مرتبطة بالرهون العقارية. وكان هنري باولســـون يعتقد اعتقادا أكيدا أن هذا الحل هو أفضل الخيارات المتاحة للقضاء على الوباء من جذوره، لاســـيما أن الأزمة بدأت، أصلا، مع بدء انهيار ســـندات الدين المضمونة بالرهون العقارية. وتأسيسا على هذه الحقيقة رأى باولسون أن على الحكومة أن تعالج الأزمة انطلاقا من الرهون العقارية عالية المخاطر (Subprime)، أي انطلاقا من القروض العقارية الرديئة، فهذا هو الإجراء القويم لتهدئة مجمل الأسواق.

إننا هاهنا إزاء فكرة خيرة ولكن غير صائبة. ففيروس القروض العقارية عالية المخاطر قد اتخذ صيغا جديدة. إنه تسلل إلى أوراق مالية أخرى لا علاقة لها، أبدا، بسوق العقارات. لقد تسلل هذا الفيروس إلى مناح كثيرة وصار يثير الفزع والشـــكوك عن حق وبلا حـــق. وهل يختفي الفزع فعلا، حينمـــا تقوم الحكومـــة الأمريكية بمعالجة طرف من أطراف ســـوق المال وتترك الطرف الآخر نهبا للظنون والريب؟ وما هي فاعلة ســـبعمائة مليارا دولارا الأمريكي هذه، إذا كانت حزم القروض الرديئة قد بلغت، في أمريكا وحدها، أضعاف هذا المبلغ؟

وكان النواب في الكونغرس، والجمهوريون منهم على وجه الخصوص، كثيري التردد فـــي الموافقة على هذه الخطة. لقد اتخذوا موقفا مناهضا لرئيســـهم. فهم يســـيئون الظن بالســـلطة التنفيذية التي تنثـــر مليارات الدولارات من حولها. كما أنهم شـــعروا بالضغوط التي يمارســـها عليهم الناخبون، المعلنون امتعاضَهم من خلال ما يرســـلون إلى نوابهم من رسائل بريدية أو إلكترونية أو من خلال الاتصالات الهاتفية. وكان أحد النواب قد سأل باولسون عما ســـيحدث لو رفض الكونغرس الموافقة على الصندوق المعنـــي: «لو حدث هذا فعلا، فإن نجاتنا من الكارثة ســـتكون معجزة حقا وحقيقـــة»، رد وزير الخزانة قائـــلا. بيد أن هذا التحذير ما كان له صدى يذكر لدى نواب الحزب الجمهوري، حزب جورج بوش (الابن) فقد رفضوا،

في التاسـع والعشـرين من سـبتمبر، الصيغة الأولى من مشروع الإنقاذ المعروض على الكونغرس. وعلى خلفية هذا الرفض انهارت أسعار الأسهم انهيـارا كبيرا. ففي هذا اليوم خسـر الداو جونز 777 نقطة، أي خسـر مقدارا ما كان له مثيل في سـابق الزمن. لقد تداعت أركان البورصة بكل معنى الكلمة.

وبعد أربعة أيام فقط، عرض بوش وباولسون مشروعهم على الكونغرس ثانية، مشـتملا، في هذه المرة، على ملحق يقضي بخفض العبء الضريبي عن كاهل العائلات وأصحـاب الدخول المنخفضة بمقدار يبلغ 150 مليار دولار أمريكي. وحالف النجاح بوش وباولسـون في هذه المرة. وبعد دقائق وجيزة من موافقة الكونغرس صادق بوش على القانون الجديد معلنا: «لقد تصرفنا بشـجاعة للحيلولة دون أن تنتقل عدوى الأزمة المخيمة على وول ستريت إلى مجمل البلاد».

غير أن من حق المرء أن يشـكك في توافـر الخطة على المتطلبات الكافية لمواجهة الأزمة. فعدوى الأزمة كانت، من قبل المصادقة على الخطة بكثير، قد انتقلـت إلى الاقتصاد الحقيقي، أي الاقتصاد العيني: فالمشـروعات، ليس في أمريكا فقط، بـل وفي أوروبا أيضا، كانت قد ألغت، فعلا، مئات الآلاف من فرص العمل. وتنبأ الاقتصاديون باندلاع كساد وخيم، [أي تنبأوا بـأن الوضع لا ينذر بتراجع معدلات نمو الإنتاج، بـل ينذر بتراجع الإنتاج بنحو مطلق. المترجـم]. وبينما كانت الأزمة تتصاعد وتزداد شـدة، كانت أمريكا وأوروبا قد بدأتا التفتيش عن الطرف المسـؤول عن المأسـاة، هذه المأسـاة التي أخذت الجميع على حين غرة. من هو، يا ترى، الطرف الذي يتحمل مسؤولية الكارثة؟

لقد تخاذل الجميع - التفتيش عن المذنبين

بوجهـه الأملـس، الصبياني التقاطيـع، وبملامحه البريئة، وبشـعره القصير المجعد، يبدو دافيد آينهورن (David Einhorn) كأنه إنسـان وديع قلبا وقالبا. بيد أن هذا الرجل، البالغ من العمر 39 عاما، مكروه في وول ستريت بنحو لا مثيل له. فهو المسؤول، أولا وأخيرا، وفق ما يزعم خصومه،

عن النكبة التي حلت بليمان بـــراذرز. فهذا الرجل، الذي يتولى إدارة أحد صناديق المخاطر، راهن على المصرف على مدى زمن طويل ولم يتوقف عن المراهنـــة عليه إلا بعدما اختفى ليمان بـــراذرز من الوجود. فوفق ما قاله، فيما بعدُ، رئيس ليمان براذرز «ريتشارد فولد» أمام إحدى لجان الكونغرس فإن آينهورن هو السبب في إفلاس هذا المصرف. ولكن، أيستطيع مضارب واحد دفع هذا المصرف العملاق إلى الهاوية؟ هل يحاول فولد بهذه التهمة تحويل الأنظار عن تخاذله هو شخصيا؟ أكان فولد على حق فيما زعم؟

يقـــود آينهورن صنـــدوق المخاطـــر Greenlight Capital، أي يقود واحدا من صناديق القمار التي اكتشـــفت، دائما وأبدا، الســـبيل المؤدية إلى كســـب المـــال الوفير - حتى وإن انخفضت أســـهم الشـــركات. وكان آينهورن قد دأب علـــى تنفيذ حيلة ينتهزها كثير من المضاربين: إنه يبيع أســـهما لا يمتلكها هو شخصيا، بل يستعيرها من الآخرين. ومعنى هذا هو أن أسهم هذه الشركة أو تلك ســـتنخفض أكثر، كلما زاد آينهورن من بيع أسهم الشركة المعنية - وبهذا النحو فعلا تسبب آينهورن في انخفاض أسهم ليمان براذرز. فبعدما انخفض سعر أسهم ليمان براذرز بالقدر المطلوب، راح آينهورن يشتري الأسهم بالسعر المتدني، وذلك بغية إعادة الأسهم إلى الأطراف التي استعارها منها - محققا ربحا وفيرا من الفرق بين الســـعرين. ويطلق المرء على هذه المضاربة مصطلح «البيع على المكشوف» أو «Short Selling» بالإنجليزية. وثمة صيغة أكثر شذوذا في عمليات المضاربة هذه، صيغة يطلق المرء عليها «Naked Short Selling». البيع على المكشوف المُعرَّى»: في هذه الحالة لا يستعير المضارب الأوراق المالية أبدا، بل هو يبيع أسهما لا يمتلكها بأي وجه من الوجوه.

وكان آينهورن قد جهز نفســـه بنحو مدروس للهجوم على ليمان براذرز. فقد أعد، في صيف العام 2007، قائمة اشـــتملت على 25 شركة عملاقة اعتقد آينهورن أن أســـعار أسهمها قد بلغت مستويات هي أعلى من قيمتها الحقيقيـــة بكثير. وانطلاقا مـــن هذا التقييم، راح صنـــدوق Greenlight Capital يراهن على أن أسعار هذه الأسهم ستنخفض إن عاجلا أو آجلا. ويرى آينهورن، في نفســـه، إنسانا خيرا، ويدين ما يقترفه موظفو مصارف الاستثمار من أعمال «غير أخلاقية». ومهما كانت الحال، لقد أخذ آينهورن

يكشف من قائمته - ووقع اختياره، أخيرا، على ليمان براذرز ليجعل منه هدفه الرئيسي. وخلافا لما هو دارج بين صناديق المخاطر، كان آينهورن، قد اعترف، علانية، بأنه عزم على المراهنة على ليمان براذرز، فقد قال صراحة: «إني لن أكف عن هذا الرهان إلا بعدما أثبت للجميع أني على حق». وبذل ليمان براذرز قصارى جهده لصد الهجوم. ففي أبريل قال رئيس المصرف «فولد»: «إني عقدت العزم على توجيه ضربة موجعة لهؤلاء الذين يبيعون على المكشوف». وتبين الرسائل الإلكترونية المتبادلة بين موظفي المصرف، أن الحقد على آينهورن كان عظيما فعلا: فقد كتب أحد كبار الموظفين رسالة إلى فولد يخبره فيها: أنه ينوي تخصيص مليارين من الدولارات الأمريكية «بغية توجيه ضربة قاصمة إلى آينهورن». ورد رئيس مصرف ليمان براذرز قائلا: «إني موافق على كل شيء». غير أن الخاتمة أبانت بوضوح أن آينهورن هو الذي كسب المعركة، وأن ليمان براذرز هو الذي جر أذيال الخيبة والخسران ومني بالضربة القاصمة.

ويرى بعض المصرفيين أن البيع على المكشوف هو المسؤول عن التصدعات التي عصفت بـ «وول ستريت». فوفق وجهة نظرهم كان المضاربون قد بذلوا كل ما بمستطاعهم من أجل تحريك أسعار الأسهم بالاتجاه الذي يحقق لهم الربح الوفير. فهم كانوا يتناقلون الإشاعات ويذيعون الأخبار الملفقة والبيانات الكاذبة. لقد تصرفوا تصرف تلك المشاريع التي لم تكد تصل إلى البورصة، حتى راحت تلفق، من وحي الخيال، قصة عن نجاح باهر حققته، وأنها ستواصل تحقيق هذا النجاح في المستقبل أيضا. وليس ثمة شك أبدا في أن عمليات البيع على المكشوف تنم عن سلوك غريب، شاذ. فكيف يستطيع المرء المقامرة بأوراق مالية هي ليست ملكه؟ ولماذا تسمح سلطات الرقابة للمضاربين بأن ينفذوا عمليات تتسبب في إفلاس مشاريع، سليمة، لم ترتكب أي خطأ يبرر إفلاسها؟ فحينما يبدأ سعر السهم بالانخفاض بنحو كبير وسريع، لا شك في أن ثقة المصارف بالمشروع المعني ستتراجع، وأن هذا المشروع سيواجه صعوبات كبيرة في الحصول على القروض من هذا المصرف أو ذاك. وعندما يتفاقم وضع هذا المشروع، يتحقق، بالتالي، ما راهن عليه «البائعون على المكشوف»: إفلاس ذلك المشروع.

وبعـــد ثلاثة أيام، فقط، من انهيار ليمان براذرز، اشـــتكى، أيضا، جون مـــاك (John Mack)، رئيـــس مورغان ســـتانلي، في مذكـــرة وزعها على العاملين في مصرف الاســـتثمار، من «أن عمليات البيع على المكشوف قد تســـببت في خفض سعر سهم المصرف إلى مســـتويات غاية في التدني». ومضى ماك يقول إنه سيناشـــد وزير الخزانة هنري باولســـون أن «يتخذ التدابيـــر الضرورية لوقف هذه الســـلوكيات المعِيبة». وهاجم المدعي العام في نيويـــورك Andrew Cuomo صناديق المخاطـــر بعبارات أكثر صرامة ووضوحـــا، فقد قال: «إنهم أشـــبه بالعصابات التي تنهـــب خيرات المنازل والأسواق التجارية بعد كل إعصار تتعرض له المدن». كما فتح هذا المدعي العام باب التحقيقات الجنائية ضد عمليات البيع على المكشوف. من ناحية أخرى، أعربت اللجنة الأمريكيـــة المختصة بالرقابة على البورصة (SEC) عـــن امتعاضها من عمليات البيع على المكشـــوف، وذلك أن هذه العمليات تتسبب «بنحو مصطنع وبلا مبرر» في انخفاض أسعار الأسهم إلى مستوى لن تصل إليه هذه الأسعار في الحالات العادية.

غير أن إدراك هذه الحقائق جاء متأخرا، جاء متأخرا جدا. فمادامت أسعار الأسهم في ارتفاع متواصل في البورصة، لا يعرب أحد عن امتعاضه من عمليات «البيع على المكشوف». فكما أن صناديق المخاطر قد دأبت منذ ســـنوات طويلة على ممارسة لعبة «البيع على المكشوف»، قامرت مصارف الاســـتثمار أيضا بهذه الأســـاليب، التي صارت مســـتهجنة الآن وأعارت، بالإضافـــة إلى قيامها هي نفســـها بالمقامرة، صناديـــقَ المخاطرَ المليارات التـــي تحتاج إليها هـــذه الصناديق في مراهناتهـــا العظيمة الخطر. ففي وقت مبكر، في مارس من العام 2008، سرت بين الناشطين في الأسواق إشـــاعة مفادهـــا أن المضاربين كانوا قد ســـرعوا من عمليـــة إفلاس بير ستيرنز. وتمضي هذه الإشاعة تقول إن ما قامت به صناديق المخاطر من عمليات بيع على المكشوف، قد تسببت في وصول سعر أسهم بير ستيرنز إلـــى أدنى المســـتويات. فقبل أيام من انهيار بير ســـتيرنز، كان المضاربون يبثون إشاعات مفادها أن المصرف قد أفلس من الناحية العملية. من هنا لا غرو أن يطالب المصرفي، الذي تكفل بإنقاذ بير ســـتيرنز، أعني رئيس

«جي بي مورغان» جيمس دايمون (James Dimon)، السلطات بأن تنزل بهؤلاء المصرفيين المريبين أقصى العقوبات: «ارموهم في السجن - لأطول مدة ممكنة».

غير أن السلطات ترددت في بادئ الأمر. ولكن، وبعد أخذ ورد، تغلبت على موقفها المتردد، فاتخذت، في ربيع العام 2008، قرارا متواضعا، لا أهمية كبيرة له، يقضي بحظر بيع أسهم سبع عشرة مؤسسة مالية، فقط، على المكشوف. بهذا المعنى، فإن اللجنة المكلفة بمراقبة البورصة لم توسع نطاق حظر البيع على المكشوف وتتخذ قرارا يحظر بيع أسهم مئات المؤسسات المالية على المكشوف إلا بعدما أعلن ليمان براذرز الإفلاس. على صعيد آخر، حظرت مؤسسات الرقابة على البورصات في ألمانيا (BaFin) وبريطانيا (FSA)، أيضا، عمليات البيع على المكشوف بالنسبة إلى أسهم شركات محددة. ولكن، لماذا لم يتم حظر هذه المراهنات فيما مضى من الزمن؟ لماذا لم تأبه سلطات الرقابة على البورصات بهذه المراهنات؟ فسلطات الرقابة تجاهلت، فعلا، أن عمليات البيع على المكشوف كانت قد تسببت في اندلاع الانهيار الذي عصف بالبورصات العام 1929، وأن كثيرا من عمليات البيع على المكشوف كان قد تم حظرها وقتذاك. وكما هو معروف، أُجيزت هذه المراهنات الخطرة بعد بضعة عقود من الزمن. فإبان الأزمة في آسيا استخدمت صناديق المخاطر عمليات البيع على المكشوف للمراهنة على عملات بلدان النمور.

ولا مراء أن من حق المرء أن يلوم سلطات الرقابة على أسواق المال على عدم اتخاذها أي إجراء للوقوف في وجه عمليات مبادلة التأمين على مخاطر عدم استرداد القروض (Credit Default Swaps). لماذا لم يأخذوا مأخذ الجد التحذيرات التي أطلقها كبار المضاربين، أعني جورج سوروس ووارن بافيت، بشأن «الأدوات المالية، التي لا يفقه كنهها إلا الراسخون في العلم»، والتي هي «أسلحة مالية من أسلحة الدمار الشامل». ولماذا جهدت هذه السلطات كل الجهد للحيلولة دون وضع ضوابط صارمة على المشتقات؟

إن رئيس اللجنة الأمريكية المكلفة بمراقبة البورصات كريستوفر كوكس (Christopher Cox) لم يعر اهتماما لهذه السوق إلا بعدما اندلعت الأزمة. لقد تجاهل كوكس هذه السوق تجاهلا يكاد يكون تاما على الرغم من أن

حجـــم معاملاتها قد تضاعف بين العامـــين 2006 و2007 فوصل إلى 596 تريليـــون دولار أمريكـــي. إن كوكس عقد العـــزم، الآن، أي بعدما حل الدمار وصارت الكارثة واقعا بينا للعيان، على وضع الضوابط لتلك المعاملات، أيضا، الخاصة بمبادلات التأمين ضد مخاطر عدم استرداد القروض الممنوحة، هذه المعاملات التي أمســت تشكل عشرة في المائة من قيمة سوق المشتقات. وفي حديث له في رحاب الكونغرس، اشتكى كوكس في واشنطن من أنه «لا اللجنة الأمريكيـــة المكلفة بمراقبة البورصات (SEC) ولا أي ســلطة رقابية أخرى، تستطيع الســيطرة على ســوق مبادلات التأمين ضد مخاطر عدم استرداد القروض». ألا ما أصدق ما يقوله كوكس! فهو حينما يقول الآن: «إن المشكلة يجــب بحثها وحلها في الحال، وليس مســتقبلا»، إنمــا يطالب، في الواقع، بمــا كان على لجنته أن تنجزه قبل كثير من الســنين. وفـــي الواقع، نادرا ما اعترف واحد من المســؤولين عن مراقبة البورصات بضعفه وقلة حوله بهذه الصراحة. نادرا ما أقر واحد منهم بفشل السياسيين بهذه الصراحة.

وفي الواقع، ما كان هناك أمر يحتم أن تتطور الأمور إلى هذه الدرجة من الخطورة. فبضعة من أعضـــاء الكونغرس حاولوا، في وقت مبكر، في التســـعينيات على وجه التحديد، فرض ضوابط حكومية على المشـــتقات؛ غيـــر أن محاولاتهم هذه باءت بالفشـــل، وذلك لأنهـــم اصطدموا، هاهنا، بخصم عظيم الســـلطان: اصطدموا بألن غرينســـبان. ففي كل مرة ناقش فيها الكونغرس موضوع المشـــتقات، كان غرينسبان يؤكد لنواب الشعب أنه لا يوافقهم ألبتة على الأفكار التي تدور في خلدهم.

وكان مكتب المحاســـبة العامة التابع للكونغرس قـــد حذّر في تقريره الصـــادر في العام 1994، أيضـــا، من مخاطر المشـــتقات: فانهيار أحد اللاعبين الرئيســـيين يمكن أن «يعرض التزود بالسيولة إلى مخاطر جمة وأن يسبب للآخرين، أي للمصارف الخاضعة للضوابط الحكومية وللنظام المالي برمته، مخاطر لا يستهان بها»، وفق ما قاله رئيس مكتب المحاسبة العامة تشـــارلز باوشـــر Charles Bowsher في ســـياق إحدى جلسات اللجنة المتخصصة التابعة للكونغرس. وكأنه رأى بأم عينيه ما ســـيحدث فـــي العام 2008 من تطورات مفزعة، قـــال Bowsher وقتذاك محذرا:

«في أسوأ الحالات سيتعين إسعاف هذا الطرف أو ذاك وسيتحمل دافعو الضرائب التكاليف أو الضمانات المالية الناجمة عن عملية الإسعاف». وفي المقابل، أكد غرينسبان في الجلسة نفسها أن وول ستريت قادرة على إصلاح الشطط في قواها الذاتية: «فلا يوجد أي دليل يشير إلى أن التضبيط (Regulation) الحكومي، في حد ذاته، أفضل من قوى التضبيط الذاتية الكامنة في الأفراد». وتأسيسا على هذا التقييم، رأى غرينسبان أن اندلاع أزمة في سوق المشتقات «أمر مستبعد جدا وبعيد عن الاحتمال للغاية».

ووفق ما كتبته صحيفة New York Times وقف غرينسبان في العام 1998 في وجه بروكسلي بورن (Brooksley Born) أيضا. فبصفتها رئيسة اللجنة المشرفة على المتاجرة بالمستقبليات (Commodity Futures Trading Commission)، كانت بورن قد عزمت على إخضاع المتاجرة بمشتقات معينة لرقابة أشد صرامة، لرقابة تفرض ضوابط صارمة على المتاجرة بالخيارات والمعاملات الآجلة. كما طالبت بورن بضرورة إجبار المصارف على أن تحتفظ باحتياطي مناسب مقابل أدواتها المالية عالية المخاطر، وذلك لكي تستطيع الرجوع إلى هذا الاحتياطي لتغطية ما قد تتكبد من خسائر. ووفق الروايات المتداولة، فإن غرينسبان، ووزير الخزانة روبرت روبين، والرئيس السابق للجنة الرقابة على البورصات، (لجنة الأوراق المالية والصرف الأجنبي) آرثر ليفيت (Arthur Levitt)، قد بذلوا قصارى جهودهم لإحباط تصورات بورن. ويقول ليفيت في هذه الأيام بأنه نادم جدا على ما اتخذ من موقف. على صعيد آخر، أقر غرينسبان في أكتوبر من العام 2008 أمام إحدى اللجان التابعة للكونغرس بأنه لم يكن، في ثقته التامة بالتحرير الاقتصادي، مصيبا «دائما وأبدا»، وأنه كان قد غالى كثيرا بقدرة المصارف على ضبط معاملاتها بنفسها. ومعنى هذا هو أن غرينسبان لا يشعر بأنه شريك في تحمل مسؤولية الصدمات التي تعرضت لها أسواق المال. بدلا من هذا يشير الرئيس السابق للمصرف المركزي الأمريكي إلى أن تشريع القوانين ليس من اختصاصه، بل من اختصاص السياسيين.

إن القانون المهم، الذي أجاز التعامل غير المحدود بمبادلات التأمين على مخاطر عدم استعادة القروض، وافق عليه الكونغرس الأمريكي في الخامس عشر من ديسمبر العام 2000، في غفلة من الرأي العام وفي غفلة من أكثرية نواب الشعب. والقانون المقصود هنا هو «Commodity Futures Modernizaton Act» (قانون تحديث المستقبليات)، أي ذلك القانون المعقد المكتوب على 261 صفحة والذي كان السناتور الجمهوري فيل غرام (Phil Gramm) قد ألحقه، في آخر لحظة، بقانون آخر لا أول ولا آخر لمواده، أعني قانون الموازنة الحكومية المشتمل على 11 ألف صفحة. وكانت الفرصة مناسبة جدا لتمرير القانون. فقبل خمسة أسابيع، فقط، كان الأمريكيون قد انتخبوا كونغرس جديدا ورئيسا جديدا أيضا: جورج بوش [الابن]، أي انتخبوا رئيسا جاء إليهم من الولاية نفسها التي جاء إليهم منها غرام: من تكساس. من هنا، فإن الكونغرس القديم، كان يزمع، في هذا اليوم المصادف الخامس عشر من ديسمبر، عقد آخر جلساته، فنواب الشعب يريدون السفر إلى أهاليهم لقضاء عطلة الاحتفال بعيد ميلاد السيد المسيح.

وهكذا أقر الكونغرس، في ساعة متأخرة ومن غير مناقشة تذكر، مشروع ذلك القانون، الذي أعطى وول ستريت الحرية الكاملة للمقامرة: فهذا القانون يضمن لمصارف الاستثمار وصناديق المخاطر أن عمليات المتاجرة بمبادلات التأمين ضد مخاطر عدم تسديد القروض (Credit Default Swaps) مستثناة من كل الضوابط. بهذا المعنى، وبفضل جهود غرام، ما عاد المضاربون في حاجة إلى الخشية من أي سلطة حكومية مكلفة بمراقبة البورصات. والأمر الذي تجدر ملاحظته هو أن السناتور الجمهوري انتقل، بعد انقضاء ما يسمى ب «عام الحياء ومراعاة الأصول»، إلى مصرف الاستثمار UBS (الاتحاد السويسري للبنوك) وراح يعمل فيه براتب كبير. وينطوي القانون على فقرة أخرى لا تقل عنه حساسية: على ما يسمى ب «منفذ إنرون» «Enron Loophole»، أي على منفذ للتهرب الضريبي كان مفصلا وفق مقاسات إنرون تفصيلا دقيقا، هذه الشركة العملاقة التي نشطت في مجال الطاقة والتي انهارت بالكامل بعد عام

من ذلك التاريخ. والغريب في الأمر هو أن ويندي (Wendy)، زوجة غرام، كانت أحد الأعضاء الجمهوريين في الكونغرس أيضا وأحد أعضاء مجلس الإدارة في شركة إنرون في التسعينيات.

وفي ألمانيا، أيضا، دأبت السياسة على دعم ازدهار المتاجرة بالأدوات المالية الغامضة. فعلى سبيل المثال، ساعدت وزارة المالية في العام 2003 المصارف الألمانية على تأسيس الشركة المسماة True Sale Initiative GmbH. وكان المطلوب من هذه الشركة هو أن تكون وسيلة لتسويق رزم القروض، في ألمانيا، وليس في العالم الخارجي أو من خلال شركة تابعة تقيم في جزر الكيمن أو جيرزي. من ناحية أخرى ساهمت مجموعة المصارف شبه الحكومية KfW، أيضا، في دعم المتاجرة بالمشتقات. فكبار العاملين لدى هذه المجموعة المصرفية، المقيمة في فرانكفورت، أيضا، لم يحجموا عن المتاجرة بمبادلات التأمين ضد مخاطر عدم استعادة القروض. وعلى ما يبدو، لم يجد مجلس الإدارة، المكون من 37 سياسيا، عيبا في هذه الممارسات. من ناحية أخرى، ألغى البرلمان الألماني الضرائب المحلية التي كانت مفروضة على المتاجرة برزم القروض. وأُلغيت هذه الضريبة من خلال قانون يصعب على المرء التكهن به: من خلال قانون دعم المشاريع الصغيرة. وكان البرلمان الألماني قد شرع هذا القانون في السابع من يوليو 2003 بالإجماع - أي من غير أن يعترض برلماني واحد عليه.

وملخص القول هو أن الجميع قد تخاذلوا وتقاعسوا: المصارف، وذلك لأنها كانت قد استحدثت الأدوات المالية الغامضة؛ ومصارف الاستثمار وصناديق المخاطر، وذلك لأنها شطت بالمضاربة شططا لا يعرف الحدود؛ والمسؤولون عن الرقابة، وذلك لأنهم غضوا الطرف عن الشطط المفرط والمراهنات الخطرة، والسياسيون أيضا، وذلك لأنهم تقاعسوا عن استحداث ضوابط صارمة وإقرار قواعد فعالة. ولتحويل الأنظار عن فشل النظام المالي برمته، حاول الأمريكيون ما حاولوه دائما: حاولوا العثور على كبش الفداء. وكما حدث عندما انفجرت فقاعة الاقتصاد الجديد (New Economy)، رأى الادعاء العام والمحققون في مكتب المباحث الاتحادي (FBI)، في هذه المرة أيضا، أن النظر في الموضوع من صلب

اختصاصهم. فكما فعلوا في حالة عملاق الطاقة إنرون، فتش هؤلاء في مكاتب المصارف وصناديق المخاطر عسى أن يعثروا على وثائق تثبت تصرفها بنحو مناف للقوانين المرعية. فهم كانوا يعتقدون أن البعض من قادة المصارف وصناديق المخاطر قد تلاعبوا بأسعار الأسهم والسندات، وغشوا الزبائن وأشاعوا الأخبار الكاذبة مساهمين بذلك في تقويض أركان هذا المصرف أو ذاك. وفي ألمانيا، أيضا، فتش المحققون مكاتب المصارف، فتشوا مكاتب المصرف المفلس IKB والمصرف الحكومي KfW ومصرف التمويل العقاري «هيبو ريل إستيت» (HRE). ومن نافلة القول الإشارة هنا إلى أن المحققين العدليين سيحتاجون إلى سنوات حتى ينتهوا من التحقيق في هذه المسائل المعقدة. والأمر البين هو أن هدف هؤلاء المحققين يكمن في إلقاء القبض على المسؤولين الذين لم يتسببوا في انهيار المصارف فقط، بل وطوروا ذلك الفيروس، أيضا، الذي تفشى في كل ربوع المعمورة: فيروس الخوف. ومهما كانت الحال، فقد وصل هذا الفيروس إلى ألمانيا يوم الخميس المصادف الخامس والعشرين من سبتمبر.

تفشي فيروس الخوف في ألمانيا

حاول شتاينبروك أن يبدو هادئ النفس مطمئن البال، حين تحدث، في تمام التاسعة من صباح هذا اليوم، من خلف منصة البرلمان الألماني. وكان قد أكد في حديثه هذا أن الأزمة في سوق المال «مشكلة أمريكية بحتة»، وأن «الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد القوة العظمى في النظام المالي العالمي». وأكد الوزير لنواب الشعب أن النظام المالي الألماني القائم على أكتاف المصارف الشاملة (Universal Banks) وصناديق الادخار (Savings Banks) في وضع متين نسبيا. ووفق تصريحه، فإن المؤسسات المالية تتوافر على سيولة نقدية تكفي «لتغطية الخسائر» وأن ودائع المدخرين لا خوف عليها أبدا.

ويا ليت الوضع كان وفق ما يقول! فلم يكد يحل المساء، حتى اجتمع شتاينبروك بقادة كبرى المصارف الألمانية. وفي الواقع، فإن هؤلاء المصرفيين ما كانت عندهم الأخبار السارة القادرة على طمأنة النفس.

وحضر هذا الاجتماع يوسف آكرمان، رئيس «دويتشه بنك» ومارتين بليزينغ (Martin Blessing)، رئيس مصرف Commerzbank، ورئيس اتحاد المصارف الألمانية كلاوس بيتر مولر (Klaus-Peter Müller) وأكسل فيبر، رئيس المصرف المركزي الألماني. وكان الجميع قد أكدوا لشتاينبروك أن الخطر صار يحف بالمصرف الألماني العملاق «هيبو ريل إستيت» (Hypo Real Estate, HRE)، هذا المصرف الناشط في مجال التمويل العقاري والذي كان يعتبر، حتى ذلك الحين، أحد أهم اللاعبين في سوق كانت تثير الملل عادة، أعني سوق سندات الرهون العقارية. فمنذ بضعة أيام يجهد مصرف «هيبو ريل إستيت»، بلا نجاح يذكر، للحصول على سيولة نقدية من المصارف الأخرى. غير أن نقص السيولة شكل معضلة محرجة بالنسبة إلى مصرف «Depfa» على وجه الخصوص، هذا المصرف التابع لمصرف أل «هيبو ريل إستيت»، والذي كان ينشط في تمويل مشاريع البناء الحكومية في مختلف بقاع المعمورة. وحتى منتصف التسعينيات، كان مصرف «Depfa» ملكا للحكومة الألمانية. وبعدما خُصخص، نقل هذا المصرف مقره إلى إيرلندا وذلك لتفادي دفع الضرائب في ألمانيا.

وكان مصرف «Depfa» أول الضحايا في المأساة التي اندلعت في أسواق المال العالمية عقب انهيار ليمان براذرز. فالسوق المتاحة للمصارف لأن يستلف بعضها من البعض الآخر النقد المطلوب لزمن قصير (the market for interbank lending)، كانت قد انهارت بالكامل. فلم تعد ثمة ثقة متبادلة بين المصارف، فالجميع يرفضون تسليف الآخرين ومد يد العون لهم. وكان سوء الظن عظيما بمصرف «Depfa» على وجه الخصوص؛ وذلك لأن هذا المصرف كان قد انتهج أساليب عالية المخاطر: فقادة المصرف في دبلن درجوا على منح قروض طويلة الأجل وعلى تمويل هذه القروض من خلال مصادر قصيرة الأجل. وبهذا المعنى، ارتكب هؤلاء المصرفيون الخطأ ذاته الذي كان خطير النتائج على المصارف الألمانية في حقبة الأزمة التي شهدها الاقتصاد العالمي إبان الكساد الكبير. ففي العام 1929 كانت مصارف برلين الكبرى قد مولت 97 في المائة من ديونها من مصادر قصيرة الأجل.

وسرعان ما بان لشتاينبروك وصحبه أنهم لا يواجهون مشكلة يسيرة الحل، بل يواجهون معضلة عظيمة فعلا. واتصل شتاينبروك، في الحال، بالمستشارة أنجيلا ميركل ليطلعها على الوضع الجديد. «فمصرف الهيبو ريل إستيت أمسى مهددا بالإفلاس حقا وحقيقة»، وفق ما قاله شتاينبروك فيما بعد. وكانت ميركل مشغولة، في تلك الأيام، بالانتخابات المزمع إجراؤها في ولاية بافاريا وباحتمال خسارة الحزب المتحالف مع حزبها الأغلبية البرلمانية. غير أن أخبار مصرف «هيبو ريل استيت» طغت على أخبار الانتخابات الإقليمية. فالزمن المتاح لتمكين المصرف المتعثر من التزود بالسيولة المطلوبة لا يتجاوز 48 ساعة. فإذا فشل المصرف في تجاوز محنته خلال هذا الزمن القصير، وإذا ظل المصرف عاجزا عن خدمة ما بذمته من قروض، فإن سلطة الرقابة على سوق المال BaFin ستكون مجبرة على إغلاق المصرف في تمام الساعة الثانية من فجر يوم الإثنين، أي قبل بدء التعامل في بورصة طوكيو.

وجرت في فرانكفورت، يوم الجمعة المصادف السادس والعشرين من سبتمبر، مداولات جديدة ترمي إلى العثور على مخرج من الأزمة. وناشد المصرفيون الحكومة الألمانية ضرورة أن تضع المصرف المنكوب تحت وصاية الدولة، أي أن تؤممه. غير أن هذا الحل لم يحظ بموافقة المستشارة ولا بموافقة وزير ماليتها. ولم يشارك الاثنان في المداولات عن رغبة كبيرة. فقد اكتفيا بأن يتدخلا من برلين وبين الحين والآخر فقط. وفي يوم الأحد ما كان لهما بد من إرسال وكيل وزارة المالية يورغ آسموسين (Jörg Asmussen) إلى فرانكفورت، ليتداول الأمر مع المصرفيين بنحو مباشر. غير أن هذه المداولات اتسمت بتعقيدات لا نهاية لها وأشرفت، في كثير من المرات، على الانتهاء من غير الاتفاق على نتيجة ذات بال. وكان آسموسين يتصل، هاتفيا، بشتاينبروك بنحو متكرر. وكان شتاينبروك يتصل بالمستشارة باستمرار لإطلاعها على مسيرة المداولات. كما اتصل وزير المالية بزملائه الأوروبيين وبرئيس المصرف المركزي الأوروبي تريشه (Jean-Claude Trichet). وكانت وسائل الإعلام تتناقل، في هذه الأثناء، أخبارا تفيد بأن المصرف الهولندي العملاق فورتيس (Fortis) قد بات في

أمس الحاجة إلى المساعدة الحكومية وأن الحكومة البريطانية قد أعدت العدة لتأميم المصرف الناشط في مجال تمويل العقارات «برادفورد أند بينغلي»(*) (Bradford and Bengley)، وذلك لإنقاذه من الإفلاس.

في هذه الليلة كانت الأزمة قد ضربت مصارف أوروبا في الصميم وبكل قوة. فالفزع الذي انتاب وول ستريت قبل أسبوعين، أي في الأيام التي دارت فيها النقاشات بشأن مستقبل ليمان براذرز وميريل لينش و«أي آي جي»، أصاب بعدواه القارة الأوروبية أيضا. فيروس الخوف يتفشى بسرعة كبيرة جدا. إنه ينتقل من مصرف إلى مصرف آخر، ومن بلد إلى بلد آخر. ففي الأسابيع التالية، لا يمضي يوم من غير أن تترنح واحدة من المؤسسات المالية هنا أو هناك. وفي الوقت ذاته، جرف تيار الأزمة بلدانا بأكملها، بلدانا من قبيل ايرلندا وأيسلندا والمجر، لا لشيء إلا لأن أسواق المال ما عادت تعمل بالنحو المنشود، أو لأن المضاربين قد ركزوا أنظارهم على هذه الاقتصاديات أيضا.

وفي بادئ الأمر، بدت المداولات الجارية في فرانكفورت وكأنها عويصة لن تفضي إلى الهدف المنشود منها. غير أن الصعاب تذللت، حينما جرى حديث هاتفي بين ميركل وآكرمان في منتصف تلك الليلة. وهكذا جرى، في الساعة الواحدة والنصف من صبيحة يوم الإثنين، أي قبل نصف ساعة فقط من بدء التداول في بورصة طوكيو، الاتفاق على إسعاف «الهيبو ريل إستيت». فبموجب هذه الخطة تعهدت كبرى المصارف التجارية الألمانية والمصرف المركزي الألماني بتزويد «الهيبو ريل إستيت» بسيولة نقدية تبلغ 35 مليار يورو، وعلى أن يكون خط الائتمان هذا بكفالة الحكومة الألمانية، أي أن تعوض الحكومة الألمانية المصارف المانحة عن الخسائر التي قد تتكبدها في حالة إفلاس المصرف المنكوب. وأثارت هذه الكفالة الفزع لدى ميركل. فلو أفلس المصرف فعلا، فإن هذا يعني أن الخطط المتفق عليها بشأن القضاء على العجز في الميزانية الحكومية ستكون بلا معنى وجدوى، فالحكومة ستكون مجبرة على تحمل أعباء مالية يفوق حجمها حجم الأعباء التي تخصصها كل عام للمدفوعات التحويلية التي يحصل عليها العاطلون

(*) حتى ذلك الحين، كان هذا المصرف هو المؤسسة البريطانية الرابعة التي تفقد استقلاليتها منذ بداية أزمة التسليف في الولايات المتحدة الأمريكية. [المترجم].

عن العمل بنحو مزمن. ويمكننا الاستعانة بمثال آخر للدلالة على عظمة المبلغ المذكور: فقبل تسعة أعوام كان المستشار غيرهارد شرودر قد تعهد للعاملين بدفع 250 مليون يورو، ليس أكثر، للحيلولة دون اضطرار شركة البناء هولتسمان (Holzmann) إلى إعلان الإفلاس.

إن المستشارة ووزير ماليتها أمسيا مكتوفي الأيدي، أمسيا ضحيتي عملية ابتزاز لا مثيل لها، عملية ابتزاز صارت فيها الحكومة، لا بل الأمة أجمع، رهينة بيد أسواق المال. وكان على ميركل وشتاينبروك أن يحاولا التغلب على أزمة لم تأخذها كتب العلوم السياسية في الحسبان، ولا وجود لها في أي خطة سياسية صاغها، نظريا، الموظفون الحكوميون المعنيون بوصف الحالات التي يمكن أن تتعرض لها البلاد مستقبلا. بهذا المعنى، كان ما واجهه الاثنان في تلك الأيام على شبه كبير بالأحداث التي تعرضت لها حكومة هلموت شمت في خريف العام 1977. ففي ذلك الخريف ابتز إرهابيو الألوية الحمراء (RAF) الحكومة بنحو لم يكن مأخوذا في الحسبان قط. أما في هذه المرة، فإن الحكومة لم يبتزها الإرهابيون، بل بعض الأطراف الناشطة في أسواق المال. أضف إلى هذا أن هذه الأطراف من الصعوبة بمكان القبض عليها. من ناحية أخرى ما كان أحد يستطيع التكهن بما سيحدث لو انهار الهيبو ريل إستيت فعلا. فهل سيسحب المواطنون ودائعهم من المصارف؟ أم أنهم سيكونون أكثر عقلانية من المواطنين الذين عايشوا الكساد الكبير وما نجم عنه من أزمة عصفت بالاقتصاد العالمي ودفعت المواطنين إلى أن يهجموا، دفعة واحدة، على المصارف ليسحبوا ودائعهم؟

ومهما كانت الحال، ففي تلك الأيام، تراءت للمصرف المركزي ولسلطة الرقابة على أسواق المال تصورات توحي بتحقق أسوأ الاحتمالات. فهاتان المؤسستان حذرتا، في رسالة وجهتاها إلى شتاينبروك، من مغبة «اندلاع سلسلة ردود أفعال في النظام المالي»، أي أن انهيار الهيبو ريل إستيت قد يؤدي إلى انهيار مصارف أخرى، وتعثر تلك المصارف على وجه الخصوص التي تعود ملكيتها إلى الولايات الألمانية المختلفة. كما أشارت المؤسستان إلى أن هذه الشركة أو تلك من شركات التأمين ستكون،

أيضــا، عرضة للإفلاس. فالمصرف التابع لولاية بافاريا، أعني المصرف المسمى BayerLB والذي أشــرف، هو نفسه، على التعثر، كانت له، هو وحده، مســتحقات على الهيبو ريل استيت تزيد قيمتها على المليار يورو. أضف إلى هذا أن إفلاس الهيبو ريل إستيت يثير لا محالة الارتباك في الســوق المتاحة للمصارف لأن يقترض بعضها مــن البعض الآخر النقد المطلوب لزمــن قصيــر (the market for interbank lending). وعلى خلفية هذا التقييم أشــار المصرف المركزي ومعه الســلطة المسؤولة عن مراقبة ســوق المال إلى «أن تحليلهم للوضع القائم يفيد بأن العزوف عن إســعاف مجموعة الهيبو ريل إســتيت يخلق نتائج خطرة تشــبه النتائج التــي ترتبت على عزوف الحكومة الأمريكية عن إنقاذ مجموعة التمويل الأمريكية ليمان براذرز».

نقد بلا غطاء - اضطراب النظام المالي

ليمان براذرز. إن هذا الاســم ستتحدث عنه كتب التاريخ باعتباره أحد أعظم الأخطــاء التي ارتكبتها الســلطات التي حكمــت الولايات المتحدة الأمريكية فيما مضى من الزمن. فإفلاس مصرف الاســتثمار هذا تسبب في اندلاع زلزال أمســى علامة بينة تشــير إلى بداية نهاية الرأســمالية المحررة مــن الضوابط والقيود. فعلى مر التاريخ، لم يســبق قط أن أعلن الإفلاسَ مصرف عملاق من وزن ليمان براذرز، لم يســبق قط أن صفت المؤسســات الماليــة، على جناح الســرعة، هذا الكم الهائــل من متاجرتها بــالأوراق المالية. فانهيــار ليمان براذرز كان قد خلق سلســلة ردود أفعال مــا كان أحد قادرا على التحكم فيها أو الســيطرة عليهــا، لا الحكومات ولا المصارف المركزية. وترنحت، في الوهلة الأولى، ســوق المبادلات عالية المخاطر، أعني سوق مبادلات التأمين ضد مخاطر عدم استرداد القروض. فخلال بضع ساعات ارتفعت أسعار التأمين ضد الإفلاس ارتفاعا عظيما. فالمســتثمرون أمسوا يراهنون على أن بيوت المال المتبقية في وول ستريت، أعني غولدمان ساكس ومورغان ستانلي، قد أشرفت، أيضا، على الانهيار. كما عمت الاضطرابات الســوق النقدية أيضا: فقد تضاعف، في أوروبا،

سعر فائدة الليبور «London Interbank Offer Rate»، الذي هو المؤشر المرجعي في تحديد معدلات الفائدة الخاصة بالقروض المتداولة بين المصارف. فخلال ساعات وجيزة، كان الليبور قد ارتفع من 3.11 في المائة إلى 6.44 في المائة. فالمصارف لم يعد لديها الاستعداد لتسليف بعضها بعضا ولا حتى ليلة واحدة.

لقد أمست السوق النقدية مقياسا لتفاقم عدم الثقة. فالمصارف أمست تعاني نقصا في السيولة النقدية في شتى ربوع المعمورة: في أيسلندا وإيرلندا، في كوريا الجنوبية وروسيا، وفي الصين أيضا. وكان الوضع متأزما جدا في بريطانيا على وجه الخصوص. ففي السابع عشر من سبتمبر أخذ يترنح المصرف العقاري «أتش. بي. أو. أس». (HBOS). وأنقذ وزير الخزانة آليستير دارلنغ Alistair Darling هذا المصرف من الإفلاس وذلك بأن أجبره على أن يبيع نفسه إلى منافسه مصرف «لويدز» (Llyods). وكانت المصارف تزداد إصرارا على الاحتفاظ بما لديها من سيولة نقدية، مع كل تصدع جديد يمر به النظام المالي العالمي. ووصف أحد خبراء المصرف الألماني Dresdner Bank الوضع فقال: «إن أسواق المال قد انهارت بالكامل. فبين المصارف ما عاد هناك أي تعامل».

وكان هذا الوضع قد أجبر المصارف المركزية على التدخل. فهي ضخت في السوق النقدية كثيرا من مليارات الدولار واليورو، أي أنها سلفت المصارف هذه الأموال لتلافي ما تعانيه هذه المصارف من نقص في السيولة. وبما أن المصارف أحجمت إلى حد بعيد عن منح الصناعات القروض التي تحتاج إليها، لذا مد المصرف المركزي الأمريكي، لأول مرة منذ أزمة الكساد الكبير، يد العون إلى المشاريع الصناعية، أيضا، بنحو مباشر وراح يمنحها القروض ثانية، متخليا بذلك عن المبدأ الذي التزم به سابقا والقاضي بمنح القروض لمؤسسات التمويل فقط. بيد أن تدفق السيولة النقدية، وهو تدفق يجسد بالنسبة إلى الاقتصاد، ما تجسده الدورة الدموية بالنسبة إلى جسم الإنسان، ظل على تعثره.

وتفصح كل هذه الوقائع والتداعيات عن مدى الهشاشة التي يتسم بها النظام المالي الحديث. فليس الدولار أو اليورو هو عملته القيادية، بل الثقة، الثقة التي أخذت تتبدد باستمرار. ففي هذا النظام، تثق المصارف بأنها تستطيع الاقتراض من المصارف الأخرى، ويثق الزبائن بأن ودائعهم مأمونة بالكامل، وأن المصارف قادرة على أن تدفع لهم المال حال الطلب. كما تثق المشاريع بأن المصرف، الذي يتعاملون معه، قادر، دائما وأبدا، على إنجاز جميع المعاملات النقدية التي يطلب المشروع منه إنجازها. وعلى هذا، فبلا توافر الثقة لا قدرة للنظام المالي على أداء وظيفته. فخلافا لعصور نظام قاعدة الفضة أو الذهب، لا تغطي النقدَ المتداول قيمٌ حقيقيةٌ(*). ففي خزائن المصارف المركزية ما عادت توجد معادن نفيسة تضمن قيمة النقد الورقي المتداول. فنظام قاعدة الذهب، هذا النظام الذي كان يقضي بأن المرء يستطيع، متى شاء، تحويل النقد الورقي إلى ذهب، ما عاد له وجود منذ انهيار نظام بريتون وودز (Bretton Woods) في العام 1971. فهذا النظام «قضى نحبه»، كما قال الرئيس الأسبق للمصرف المركزي الألماني، «ولن يعود إلى الوجود أبدا».

ويختلف عالم النقد غير المغطى اختلافا جذريا عن عالم نظام قاعدة الذهب، فالمصارف المركزية ما عادت في حاجة إلى أن تراعي وجود سبائك ذهبية مقابل ما تصدر من نقود ورقية. فهي تستطيع طبع الأوراق النقدية بالكمية التي تحلو لها. ويتحدث الاقتصاديون، في هذا السياق، عن «fiat money» (نقد فيات)، قاصدين بذلك النقد الذي لا تغطيه معادن نفيسة. و«فيات» كلمة لاتينية معناها: «ليكُنْ» (**) وكان فعلا ما أُريد له أن يكون، فالنقد غير المغطى أمسى ينشط الاقتصاد منذ ما يقرب

(*) منعا للالتباس نود الإشارة إلى أن النقد الورقي مغطى من ثلاثة وجوه: قانونيا أولا، وذلك لأنه وسيلة الدفع الرسمية، ومحاسبيا وذلك لأن الكمية النقدية المتداولة تظهر في جانب الخصوم في ميزانية المصرف المركزي، وبالتالي فإن جانب الأصول هو الذي يغطيها، واقتصاديا، وهذا هو الأهم: لأن الناتج الوطني هو الغطاء السلعي للنقد المصدر. [المترجم].

(**) عبارة «Fiat» مستقاة من النسخة اللاتينية من كتاب العهد القديم «التكوين»، الإصحاح الأول، 1-3، فقد ورد هناك: «fiat lux»، ومعناها وفق ما ورد في الترجمة العربية: «وقال الله ليكن نورٌ فكان نورٌ». والمراد من هذه الاستعارة الإشارة إلى أن الدولة أرادت للورق أن يكون نقدا فكان نقدا فعلا. [المترجم].

من أربعة عقود من الزمن. بيد أن هذا النقد أشاع الاضطراب في النظام المالي أيضا. فعندما تحل الريبة مكان الثقة، لا تتوافر، أبدا، للمصارف السيولة المناسبة لكي تعيد إلى زبائنها الأموال التي أودعوها لديها. وكان غرينسبان قد اعترف أمام إحدى لجان الكونغرس في العام 1999 بأن تفشي عدم الثقة بالمصارف يؤدي إلى مشكلة غاية في الخطورة: «في حالات استثنائية، قد يرفض الأفراد التعامل بنقد فيات، أما الذهب، فإنهم يواصلون التعامل به دائما وأبدا».

وكنا، في خريف العام 2008، قاب قوسين أو أدنى من هذه الحالة الاستثنائية، فالفزع لم يخيم على المصارف فقط، بل خيم، أيضا، على ملايين الأفراد من زبائن المصارف، فهؤلاء ساورتهم الريبة بأن مدخراتهم صارت في خطر أكيد. ففي الهند هاجم عشرات الآلاف من المواطنين ثاني أكبر مصرف في البلاد، لا لشيء إلا لأنهم سمعوا بإشاعة تقول إن هذا المصرف قد أشرف على الإفلاس. وفي بريطانيا، أصر جمهور من زبائن قلقين، منفعلين، على تصفية حساباتهم وتحويل ما لديهم من ثروة نقدية إلى ذهب خالص. وفي ألمانيا أيضا، سحب كثير من المواطنين ودائعهم المصرفية خوفا من تبددها. ولاحظت المصارف المركزية في الحال أن الزبائن يتطلعون إلى تحويل مدخراتهم إلى نقدا سائلا. فالبعض يسحب مليون يورو دفعة واحدة. وراح البعض من المواطنين يتصلون هاتفيا بوسائل الإعلام للاستفسار من هيئات التحرير عما إذا كان ينبغي لهم سحب كل ما لديهم من مدخرات في المصارف. على صعيد آخر، ما كان منتجو الخزائن الفولاذية قادرين على إشباع الطلب إلا بالكاد، فأعداد متزايدة من المواطنين كانت تريد الاحتفاظ بثروتها في منازلها. من ناحية أخرى، كادت سوق الذهب تكون قد خلت من الذهب تماما. وعلق المستثمر الأمريكي وارن بافيت على هذه التطورات فقال إن «الناس يرتاعون، الآن، من الوضع الاقتصادي ارتياعا ما رأينا له مثيلا في الستين عاما المنصرمة».

وعلى خلفية هذه التطورات المفزعة رأت الحكومات أن الواجب يقتضي منها إعلان ضمانات واسعة النطاق، فالحكومات أكدت لمواطنيها أنها تضمن كل ما في حساباتهم المصرفية من مدخرات

وأرصدة جارية. وكانت إيرلندا هي البادئة باتخاذ هذه الخطوة. وفي بادئ الأمر أثار اتخاذها هذه الخطوة الامتعاض لدى بقية دول الاتحاد الأوروبي. بيد أن هذا الغضب لم يدم طويلا، فبعد ثلاثة أيام فقط، في الخامس من أكتوبر على وجه التحديد، أعلنت الحكومة الألمانية أيضا أنها تضمن جميع الأرصدة الموجودة في حسابات الادخار وفي الحسابات الجارية، أي أنها تضمن ما قيمته أكثر من تريليون يورو. فالصندوق الضامن للمدخرات والحسابات الجارية، هذا الصندوق الذي تساهم فيه المصارف التجارية لحماية زبائنها من خسارة ودائعهم في حالة إفلاس هذا المصرف أو ذاك من المصارف التي يتعاملون معها، لا قدرة له على الوفاء بهذه الضمانة، لا بل هو سيعلن عجزه في أول حالة إفلاس يعلنها واحد من المصارف العملاقة. فالمصارف تحتفظ فيه بمبلغ مقداره 4.6 مليار يورو فقط. وللوقوف على تواضع هذا المبلغ، يكفي المرء أن يأخذ في الاعتبار أن قيمة الودائع الادخارية والحسابات الجارية تبلغ في ميزانية مصرف «دويتشه بنك» 440 مليار يورو، وفي ميزانية مصرف Postbank 110 مليارات يورو، وفي ميزانية المصرفين المتحدين Commerzbank وDresdener Bank 350 مليار يورو. وتأسيسا على هذه البيانات الإحصائية، لا عجب أن ترتعد فرائص ميركل وشتاينبروك من أن يهجم المواطنون على المصارف فعلا، لاسيما أن البوادر أخذت تشير، في ذلك اليوم، إلى احتمال فشل خطة إسعاف مجموعة مصارف «هيبو ريل إستيت»، بيد أن الفشل المحتمل جرى تفاديه في آخر لحظة، وذلك من خلال قرض إضافي بلغت قيمته 15 مليار يورو.

واقتفت، في الأيام التالية، كثير من بلدان الاتحاد الأوروبي خطى الحكومة الألمانية. فهذه الدول، أيضا، تريد تحصين بلدانها من استمرار تفشي الخوف. فالخوف هو الخطر الأعظم بالنسبة إلى نظام المال العالمي، فاستمرار تفشي الخوف، يعني أن الحيرة المسيطرة على أقلية من المواطنين، يمكن أن تتحول، بين لحظة وأخرى، إلى فزع يعم الجميع، وإلى ضربة تمس الصميم في نهاية المطاف.

الخطة باء - العالم يقاوم الأزمة

لقد تسارع تفشي الذعر في أسواق المال العالمية في صبيحة السادس من أكتوبر، أي تفشى في الوقت ذاته الذي ذهب فيه بير شتاينبروك إلى الفراش ليخلد إلى الراحة بضع ساعات. فمن بعد عملية الإسعاف الأخيرة لمصرف «هيبو ريل إستيت»، اجتمع وزير المالية بمساعديه وأهم المصرفيين في ألمانيا حتى الساعة الثانية من صبيحة ذلك اليوم. وكان الوزير ومساعدوه يكيلون الشتائم إلى قادة الهيبو ريل إستيت؛ وذلك اعتقادا منهم أن قادة هذا المصرف قد كذبوا عليهم وأخفوا الحقائق عنهم. وراح مساعدو شتاينبروك يرسلون أخبارا عبر الهاتف النقال تفيد بأن على قيادة الهيبو ريل إستيت أن تستقيل فورا. وفي لحظة من اللحظات تحدث رئيس المصرف المركزي فقال: لا يمكن أن يجري الأمر على هذا المنوال، لا يمكن لنا أن ننقذ مصرفا في كل أسبوع، إن هذا الأسلوب يزيد من الفزع. وأيد قادةُ المؤسسات المالية، المشاركون في الاجتماع، وجهة النظر هذه، أعني أيدها كل من رئيس مصرف «دويتشه بنك» يوسف آكرمان، ورئيس مصرف Commerzbank مارتين بليزينغ، ورئيس اتحاد المصارف الألمانية كلاوس بيتر مولر، وباول آخلايتنر (Paul Achtleitner)، المسؤول عن الشؤون المالية في مجلس مديري شركة التأمين العملاقة Allianz. كما شارك في هذا الاجتماع كل من وكيل وزير المالية يورغ آسموسين ومستشار ميركل للشؤون الاقتصادية ينس فايدمان (Jens Weidmann). وتبلورت بسرعة في هذا الاجتماع فكرة تطوير خطة شاملة، الخطة باء، أي استحداث خطة مالية تتكفل بإسعاف كل المصارف. واستحسن شتاينبروك الخطة استحسانا كبيرا. وبعد أن احتسوا بضع قناني من النبيذ الأحمر، ودع الوزير والمصرفيون بعضهم بعضا متمنين للجميع ليلة سعيدة. وفي تمام الساعة الثالثة فجرا استلقى شتاينبروك في فراشه على أمل أن يقضي ليلة بلا أحلام مرعبة. بيد أن الليلة لم تكن سعيدة قط.

ففي تلك الساعة كان الانهيار يعصف ببورصة طوكيو. وأخذ السماسرة يبيعون كل ما يستطيعون بيعه. ولم يختلف الوضع في شنغهاي وسنغافورة وتايبيه عن الوضع الذي عم في طوكيو، فالأسهم المتداولة

في بورصة طوكيو سجلت في صبيحة هذا اليوم خسائر فادحة. وهكذا، فحين استيقظ شتاينبروك في الساعة السادسة من صبيحة ذلك اليوم، كانت أسعار الأسهم قد وصلت إلى الحضيض. وتحدث شتاينبروك إلى محطة الإذاعة الألمانية Deutschlandfunk في الساعة السابعة، فأكد أن الحكومة الألمانية تفكر في تنفيذ «الخطة باء». وكان هذا الإعلان يخالف منطوق التكتم الذي اتفقوا عليه، فالجميع كانوا قد تعاهدوا، في ليلة ذلك اليوم، على العمل طوال الأيام الخمسة المقبلة بصمت وبلا تصريحات علنية. وسرعان ما نفى المتحدث الرسمي باسم وزارة المالية وجود الخطة باء. وفي إحدى جلسات مجموعة الحزب الاشتراكي في البرلمان زعم شتاينبروك، أيضا، بأن الحديث عن الخطة باء موضوع لا أساس له من الصحة. وهذه الأخبار والتصريحات صادقة وكاذبة في آن واحد، إن كل ما في الأمر هو أن الخطة باء ليست مشروعا نافذا؛ إنها ستكون مشروعا مقرا في الأيام التالية، في الأسبوع المقبل بكل تأكيد.

وكما هي العادة، بدأ التعامل في بورصات فرانكفورت ولندن وباريس في تمام الساعة التاسعة من صبيحة ذلك اليوم، أعني يوم الإثنين. وما كاد التعامل في هذه البورصات، يبدأ حتى سجلت أسعار الأسهم تراجعات مثيرة للفزع. فقد خسر مؤشر داكس 7 في المائة، ومؤشر البورصة اللندنية FTSE 8 في المائة، ومؤشر بورصة باريس CAC 9 في المائة من قيمته. وتراجع مؤشر داو جونز أيضا، فانخفض إلى أقل من 10 آلاف نقطة. أي أنه سجل انخفاضا بلغ 800 نقطة. إن تراجع داو جونز بهذا المقدار في يوم واحد حدث ما كان له مثيل في تاريخ هذا المؤشر البالغ من العمر 112 عاما. وإزاء هذه التطورات الوخيمة خيمت الحيرة على الجميع. فمع أن الحكومات والمصارف المركزية منحت البورصات كل ما طلبته منها. لكن هذا كله لم يطمئن البورصات، ومع أن الحكومة الأمريكية قد أقرت، قبل بضعة أيام فقط، يوم الجمعة، خطة إنقاذ عظيمة فعلا، فإن هذا التدبير أيضا ما كان قادرا على إشباع نهم البورصات، فهي تريد المزيد والمزيد من الدعم المالي. إنها تريد المزيد من الدم الذي يعيد إليها الحياة.

واستمر الفزع، الذي خيم على البورصات في هذا الأسبوع، يعمل عمله في الأيام التالية أيضا. ففي يوم الثلاثاء التالي سجلت البورصات تراجعا عظيما، وسارعت المصارف المركزية، مرة أخرى، إلى إسعاف ما يمكن لها إسعافه. فقد تكاتفت كبرى المصارف المركزية في العالم وراحت تخفض أسعار الفائدة القيادية بمقدار بلغ نصف نقطة مئوية. وكان المصرف المركزي الصيني قد شارك المصارف المركزية الأخرى وحذا حذوها في هذا المضمار، وكانت هذه المشاركة خطوة تاريخية حقا وحقيقة. بيد أن كل هذه التدابير ما كانت قادرة على تهدئة الوضع في الأسواق. فمؤشر داو جونز واصل تراجعه فانخفض في هذا اليوم بمقدار بلغ 5 في المائة. وفي الأيام التالية انخفض، مرة أخرى، فوصل إلى أقل من 9 آلاف نقطة، وتفاقم انخفاضه، من ثم، فوصل إلى ما دون 8 آلاف نقطة. وإذا كان داو جونز قد تأرجح ارتفاعا وانخفاضا في الأيام التالية، فإن هذا التأرجح لم يغير شيئا من حقيقة أن الفزع قد عم مختلف بقاع المعمورة. فقد أغلقت روسيا وأيسلندا وإندونيسيا بورصاتها؛ وذلك للحيلولة دون تصاعد الفزع. وخلال هذه الأيام، واصلت الحكومة الألمانية وكبرى المصارف العمل على وضع الخطوط النهائية للخطة باء. وفي سياق هذه الجهود، استقل، يوم الأربعاء، وكيل وزارة المالية ومستشار ميركل للشؤون الاقتصادية، الطائرة متوجها إلى فرانكفورت. وعلى مدى يومين، تداول كل من آسموسين وفايدمان ورئيس المصرف المركزي الألماني آكسل فيبر ورئيس مصرف Commerzbank بليزينغ وعضو مجلس المديرين في شركة التأمين Allianz آختلايتنر بشأن السبل المناسبة لإسعاف المؤسسات المالية الألمانية. وكان المجتمعون يناقشون هاهنا موضوعات غاية في التخصص والتعقيد: يناقشون السبل المناسبة للتحايل على قانون أسهم الشركات، إذا ما تعين على الحكومة الألمانية أن تشتري، على جناح السرعة، أسهم المصارف. كما ناقشوا مسألة مَنْ سيتحمل التبعات؟ وماهية التبعات المحتملة؟ وما البنود التي يجب على المصارف الإذعان لها بلا قيد أو شرط؟ وبناء على هذا، استعانت الحكومة والمصارف بكثير من مكاتب المحاماة بغية تسليط الضوء على البنود المعقدة والدقيقة على وجه الخصوص.

وبينما كانت هذه المداولات جارية على قدم وساق، كان شتاينبروك وميركل يتحدثـــان عبر الهاتف بلا انقطـــاع مع البريطانيين والفرنســـيين والهولنديين والإســـبان والإيطاليين. وكان الجميع، أعني الأوروبيـــين والأمريكيين، يدركون إدراكا أكيدا أنهم يستطيعون مواجهة هذه الأزمة الكبرى بالعمل المشترك ليس إلا. وكان غوردن براون (Gordon Brown)، رئيس الوزراء البريطاني، الذي كان حزب العمل يرغب في تنحيته من منصبه وقتذاك، قد أرشدهم إلى الخطة التي ينبغي لهم السير على خطاها. وبينما واصل الخمسة المذكورون آنفا، اجتماعهم في مقر المصرف المركزي الألماني لأول مرة، راح براون، الوزير الســـابق للخزانة البريطانية، يذيع على الرأي العام خطة إنقاذ تتكون من 400 مليار جنيه. وكانت هذه الخطة تشـــتمل على مزيج من دعم مالـــي للمصارف وضمانات حكومية. وتبين فـــي الحال لدول الاتحاد الأوروبي ومجموعـــة الدول الصناعية الثماني الكبرى (G8) أن على الجميع أن يقتدوا بخطة الإنقاذ البريطانية.

وفي نهاية الأســـبوع المذكـــور، كانت بورصات العالم قد خســـرت نحو 20 في المائة من قيمتها. فقد خســـر داو جونـــز 21 في المائة، وداكس 22 في المائة، ونيكاي (Nikkei) 24 في المائة. لقد شـــهد العالم انهيارا عظيم الدمار، انهيارا حدث على شكل دفعات متعاقبة.

وكانت الحكومـــات والمصارف المركزيـــة قد وقفت إزاء هـــذا الانهيار مضطربـــة، حيرى. وواصل الجميع العمـــل، في الخفاء، على اتخاذ تدابير إســـعاف ما كان لها مثيل منذ الأزمة التـــي عصفت بالاقتصاد العالمي في نهاية العشـــرينيات ومطلع الثلاثينيات، فهم يريدون تأميم هذا المصرف أو ذاك وضـــخ أموال هائلة المقدار في الاقتصاد المالي. وفي هذه الأثناء، كان الناشـــطون في البورصات، هذا الجمع الجشـــع الخبيث، يواصلون بيع كل ما في اســـتطاعتهم بيعه من الأصول، وذلك لأن الخوف قد أخذ منهم كل مأخذ. الخوف من استمرار انخفاض أسعار الأوراق المالية، الخوف من فشل السياســـة في إيجاد الحلول الناجعة للأزمة، الخوف من تعرض الاقتصاد العالمـــي إلى أزمة شـــبيهة بالأزمة التي تعرض لها في نهاية العشـــرينيات ومطلـــع الثلاثينيات. وهكذا، فحينما اجتمـــع، يوم الجمعة، وزراء المال في الدول الصناعية الثماني الكبرى في واشنطن، فإنهم كانوا واثقين كل الثقة

بأن عليهم «التحرك اليوم وليس غدا»، فالانتظار إلى الغد يمكن أن يعرض الجميع لطامة كبرى. وانطلاقا من هذا المنظور، رمى المجتمعون جانبا البيان الختامي الذي كان مساعدوهم قد أعدوه سابقا، وراحوا يكتبون بيانا ختاميا آخر، راحوا يصوغون بيانا ختاميا يتضمن الخطوط العريضة لـ «الخطة باء»، الواجب تنفيذها على المستوى العالمي.

بيد أن الناشطين في البورصات لم يدركوا، للوهلة الأولى، مغزى هذه الخطة. فالبيان الختامي الذي أذاعه المجتمعون على الرأي العام في يوم الجمعة، لم يؤد إلى وقف انهيار وول ستريت. فصناديق المخاطر، على وجه الخصوص، ظلت متمسكة بتنفيذ إجراء واحد لا غير: بيع كل الأصول! التخلص من كل ما لديها من أوراق مالية! الخروج من السوق حالا وبلا أي تأخير!

تصفية صناديق المخاطر بالجملة

إنه أمر مثير للحزن فعلا: فقد اتصل به كثير من الزملاء هاتفيا وعيونهم تذرف الدموع، وفق ما قاله مدير أحد صناديق المخاطر، حين تطورت أسعار أسهم شركة الفولكس واغن بنحو جنوني في السابع والعشرين من أكتوبر من العام 2008. فسعر أسهم هذه الشركة المنتجة للسيارات ارتفع، في هذا اليوم، إلى مستويات جنونية. فعند بدء التعامل في البورصة كانت قيمة السهم الواحد تبلغ نحو 200 يورو، بيد أن هذه القيمة ارتفعت في الساعات الأولى إلى 400 أولا، ثم إلى 450 يورو، ثم إلى 480 يورو بعد بضع ساعات. وواصل سعر هذه الأسهم ارتفاعه فبلغ في الساعة الأخيرة من ساعات التعامل في بورصة فرانكفورت أكثر من 600 يورو، أي أنه ارتفع بنسبة مائتين في المائة خلال يوم واحد. بهذا فإن هذا السهم كان قد سجل ارتفاعا ما كان له مثيل أبدا بقدر تعلق الأمر بشركة مهمة من وزن شركة فولكس واغن. وفي اليوم السابق، أي يوم السادس والعشرين من الشهر المذكور، كانت شركة بورشه Porsche للسيارات قد أعلنت أنها أمست تمتلك جميع أسهم الفولكس واجن المعروضة للبيع، وأنها قد صارت تتمتع بخيارات شرائها مستقبلا. من هنا، فقد راحت صناديق المخاطر تتسابق في الحصول على ما تبقى من أسهم هذه الشركة. فهذه الصناديق كانت قد

راهنت، في السابق، على أن سعر أسهم الفولكس واغن سينخفض إن عاجلا أو آجلا، واستدانت، بناء على هذا التوقع، كثيرا من أسهم شركة فولكس واغن. والأمر المهم هاهنا هو أن هذه الصناديق قد تعين عليها الآن، أن تعيد هذه الأسهم إلى أصحابها على جناح السرعة. لقد دفع هؤلاء «الباعة على المكشوف» ثمنا باهظا لقاء رهانهم هذا. فقد خسروا في ذلك اليوم مبالغ تراوحت بين 10 و 15 مليار يورو. وخسروا في اليوم التالي، أي يوم ارتفع سعر السهم الواحد إلى 1000 يورو، مبلغا تراوح، أيضا، بين 10 و 15 مليار يورو. وقصمت هذه الخسائر ظهر عدد من صناديق المخاطر. لقد كان هذا اليوم يوم حزن ونحيب حقا وحقيقة بالنسبة إلى هذه الصناديق.

وعلى مدى زمن طويل، رأى البعض أن صناديق المخاطر لا تشكل خطرا كبيرا في الأزمة المالية. لا بل رأى البعض من الخبراء في هذه الصناديق قوة تستطيع تعزيز الاستقرار في أسواق المال. غير أن الواقع أثبت فيما بعد أن هذه التصورات لا أساس لها من الصحة، ففي خريف العام 2008 كانت هذه الصناديق قد ورطت أسواق رأس المال في فوضى عامة، فقد انهارت بالكامل رهاناتها القائمة على فروق طفيفة في أسعار الأوراق المالية. فبنحو مفاجئ ما عادت تعمل بالنحو المطلوب البرامج المكلفة، التي يستخدمونها فيما لديهم من أجهزة كمبيوتر، فهذه البرامج كانت قد صُممت لعالم آخر، لعالم تتسم فيه البورصات بالاستقرار. وحاولت صناديق المخاطر - مثلها في ذلك مثل صندوق LTCM - أن تنقذ ما في استطاعتها إنقاذه. فقد تخلت بنحو سريع عن تعاملاتها المعقدة، متسببة بذلك في إشاعة الاضطراب في أسعار الأوراق المالية.

كما تخلت صناديق المخاطر عن تعاملات كانت محببة إليها جدا، أعني تلك التعاملات التي دأبت فيها صناديق المخاطر على أن تشتري، في آن واحد، أسهم شركة معينة، ومبادلات التأمين ضد مخاطر عدم تسديد هذه الشركة لما في ذمتها من قروض. وظل هذا المزيج يُعتبر، لحقبة طويلة من الزمن، أمرا مضمونا: فإما أن ترتفع أسعار أسهم الشركة المعنية، وإما أن ترتفع مبادلات التأمين ضد مخاطر تعثر الشركة المعنية في خدمة ما بذمتها من قروض حينما تنخفض أسعار أسهمها، وذلك لأنها باتت تعاني

وضعـــا اقتصاديا حرجا. بيد أن ســـوق الأوراق الماليـــة الخاصة بمبادلات التأمين ضد مخاطر عدم استعادة القروض الممنوحة انهارت الآن بالكامل، والرهانات في هذه السوق لم تعد تلبي ما كان منشودا منها.

ولحصـــر الأضرار في أضيق نطاق، زادت صناديق المخاطر الطين بلة، وذلك لأنها صفَّت على جناح الســـرعة، المعاملات التي حصلت من خلالها على قروض كثيرة بأســـعار فائدة ميســـرة، أعني القروض العابرة للحدود (Carry Trades). فصناديق المخاطر كانت قد اســـتلفت كثيرا من المليارات من اليابان على وجه الخصوص، ومن سويســـرا أيضا، وذلك لأن أســـعار الفائـــدة في هذه البلدان كانـــت منخفضة بنحو متطرف. بيد أن الأمر قد تغير الآن. فقد تعين على صناديق الادخار أن تســـدد هذه القروض. وكان سعيها لتســـديدها قد أشـــاع اضطرابات وتصدعات عظيمة في أسواق الصرف الأجنبي: فبمســـاعيها هذه تســـببت الصناديق فـــي ارتفاع قيمة العملة اليابانية، عملات البلدان الأخرى.

وتداعـــت أركان عالم صناديق المخاطـــر بالكامل في خريف العام 2008، فزبائـــن هذه الصناديـــق - الذين هم أفراد أغنيـــاء وصناديق مختصة بإدارة معاشـــات التقاعد وشركات تأمين كثيرة - أخذوا يطالبون باستعادة أموالهم. ووفق العادة المتبعة، ما كان مســـموحا لهؤلاء بأن يســـترجعوا أموالهم إلا في مواعيـــد محددة بنحو دقيق: فـــي نهاية مارس ونهاية يونيو ونهاية ســـبتمبر ونهاية ديسمبر. وفي الثلاثين من سبتمبر من العام 2008، نعم في هذا اليوم وحده، سحب أغنياء المستثمرين 31 مليار دولار. ولهذا السبب، رأى عدد من مديـــري صناديق المخاطر أنه لا مندوحة لهم عن فرض ســـقف علوي للمبالغ التي يجوز للمســـتثمرين ســـحبها دفعة واحدة. وكان الهدف من هذا الإجراء هـــو الحيلولة دون التعـــرض لإفلاس محتمل. بيد أن الزبائن ظلوا ينشـــدون استرجاع أموالهم، استرجاعها في الحال وليس مستقبلا! وكان نوريل روبيني (Nouriel Roubini)، الاقتصادي الأمريكي والخبير الذي تنبأ بالأزمة المالية قبل اندلاعها بسنوات عديدة، قد وصف الوضع فقال محذرا في مؤتمر عقده مديرو صناديق المخاطر في لندن في أكتوبر: «لقد بلغنا مرحلة الفزع الكامل، وستتم تصفية كثير من الاستثمارات وستنهار المئات من صناديق المخاطر».

ورد المستثمرون الخواص، الذين لم يشاركوا في مؤسسات القمار، في الحال على انهيار صناديق المخاطر بالجملة، حيث ارتاعوا من خطر تبدد ثرواتهم وما ادخروه للعيش بكرامة في أيام الشيخوخة، فأخذوا يسحبون من صناديق المخاطر مئات مليارات الدولارات واليورو. كما أخذ هؤلاء يسترجعون استثماراتهم من الصناديق العقارية أيضا. لا بل صفى هؤلاء المستثمرون حتى ودائعهم المصرفية قصيرة الأجل وعالية السيولة، أي أنهم صفوا حتى تلك الودائع التي اعتبرها المرء، زمنا طويلا، مضمونة مائة في المائة. فحتى هذه الودائع لم تعد في مأمن من الخطر، لم تعد في مأمن من الخطر في هذه الأزمة الجنونية.

إن الانهيار، الذي عاشه العالم في خريف العام 2008، ينشأ في نهاية كل ازدهار يمر به العالم. هكذا كانت الحال في الأعوام 1929 و1987 و 2000. فجميع النظريات الجميلة المتحدثة عن السوق التامة الكمال زعما، جميع النظريات الاقتصادية التي انطلق الاقتصاديون منها، في ماضي الزمن، لشرح ما يدور في العالم من ظواهر ومعاملات اقتصادية، نعم كل هذه النظريات أمست، بين ليلة وضحاها، زيفا لا طائل منه. فالإنسان الاقتصادي (homo oeconomicus) - أي هذا الإنسان العادي الذي تفترض النماذج الاقتصادية النظرية أنه يتصرف تصرفا اقتصاديا رشيدا - ظهر، فجأة، أنه مخلوق لا يتصرف تصرفا رشيدا، ظهر، فجأة، أنه كائن تحركه مشاعر لم تؤخذ في الحسبان في المؤلفات الاقتصادية الكلاسيكية، مشاعر الجشع والنشوة، مشاعر الخوف والذعر. فهذه المشاعر تؤدي، لا محالة، إلى أن يخيم الجنون على أسواق المال المرة تلو المرة.

إن الجشع هو البداية التي ينطلق منها كل ازدهار اقتصادي. فلولاه، أعني هذا الجشع، لما كانت هناك حقبة «العشرينيات الصاخبة» (Roaring Twenties)، هذه الحقبة التي آلت، أخيرا، إلى أزمة طاحنة عصفت بالاقتصاد العالمي، ولولاه لما كان هناك الاقتصاد الجديد (New Economy)، أي لما كانت هناك حقبة ازدهار سوق التكنولوجيا ومؤسسات الإنترنت في أواخر تسعينيات القرن العشرين، هذا الازدهار الذي آل في العام 2000 إلى انهيار مروع، ولولا هذا

الجشع لما أفرطت مصارف الاستثمار وصناديق المخاطر في السنوات الأخيرة بهذا النحو الخطير في التوسع في استحداث سوق المشتقات، هذه السوق التي تقود الاقتصاد العالمي، الآن، إلى الهاوية. إن الجشع من خصائص كبار وصغار المستثمرين، ومن خصائص هذا المشروع الإنتاجي وذاك، ومن خصائص تلك المشروعات الإنتاجية أيضا، التي يحوز قياداتها لأنفسهم رواتب فوق المعتاد، رواتب لا قدرة للإنسان العادي على تصورها.

أما النشوة، فإنها تطفو على السطح حين تأخذ أسعار الأسهم في الارتفاع، وحين تبدأ وسائل الإعلام في رواية المزيد من القصص عن عظمة الازدهار ومتانته، وعن اندلاع عصر جديد. ومن نافلة القول التأكيد هنا أن هذه القصص تثبت صدقيتها بنفسها. فهذه القصص يتولى إشاعتها بين الرأي العام صحافيون خدعتهم، هم أنفسهم، نشوة الازدهار المزعوم، كما يتبناها بحماسة مفرطة، أولئك القراء الذين هم في كثير من الأحيان مستثمرون كذلك. (كما تأخذ النشوة لب أولئك السياسيين أيضا، الذين يتمنون أن يظهروا أمام الناخبين بمظهر السياسي المهتم بالازدهار الاقتصادي). وتدفع هذه القصص مزيدا من الأفراد إلى أن يشتروا الأسهم المختلفة، فالكل يتصور أن أسعارها ستواصل ارتفاعها بكل تأكيد. وغني عن البيان أن ارتفاع الطلب على الأسهم يؤدي إلى ارتفاع أسعارها فعلا، أي أنه يؤدي إلى ما يرى فيه الناشطون في الاقتصاد ووسائل الإعلام الدليل القاطع على صدقية القصص التي يذيعونها على الملأ.

أما الخوف، فإنه يتسبب في انفجار كل فقاعة. فعندما يشعر مزيد من بني البشر بأن أسعار الأوراق المالية قد شطت في الارتفاع، وعندما يخيم عليهم الفزع من احتمال تبدد أرباحهم، يتسرب الهواء من الفقاعة ويصبح الازدهار في مهب الريح. والذعر، أخيرا وليس آخرا، ينشأ حينما يتحول الخوف المخيم على بضعة من بني البشر إلى اضطراب يعم الجميع، فعندئذ يحل اليأس والقنوط مكان الجشع، وتتحول الحماسة اللاعقلانية إلى فتور وقنوط. وفي الأزمة المالية الراهنة، نشأ الذعر في الخامس عشر من سبتمبر من العام 2008، وذلك حينما انهار مصرف ليمان براذرز. فمنذ هذا الحين، يهرب المستثمرون بأموالهم من كل مناحي الاستثمار،

حتى من المناحي التي لا يكاد يكون فيها أي خطر ذي بال. فبحيرة عظيمة حاول المستثمرون النجاة بثرواتهم التي كدسوها عبر سنوات طويلة. إن انهيار البورصات بنحو عظيم ينشأ، في أغلب الأحيان، عقب النهاية التي يؤول إليها ازدهار اقتصادي معتاد. فأسعار الأسهم تظل تواصل الانخفاض حتى يستعيد المستثمرون الثقة بمتانة الوضع الاقتصادي. بيد أن الازدهار الذي عم الاقتصاد في السنوات الأخيرة لم يكن من النوع المعتاد. إن هذا الازدهار كان جنونيا بكل معنى الكلمة.

ولهذا السبب أيضا كان الانهيار بالشدة التي لاحظناها، ولهذا السبب أيضا، أمسى الاقتصاد، فجأة، في أمس الحاجة إلى منقذ لايزال، هو وحده، يتمتع بشيء من الثقة، وهو الحكومة. فكل البوادر تشير إلى الحكومة، إذ وحدها هي الطرف القادر على الوقوف في وجه الانهيار، هي وحدها الطرف القادر على تأمين الاستقرار. بيد أن الثمن، الذي يتعين على الحكومة أن تدفعه عن الجنون الذي خيم في السنوات الأخيرة، عظيم حقا وحقيقة، فقد تعين عليها أن تخصص مئات المليارات لإسعاف المصارف؛ لقد خصصت هذه الأموال الهائلة لأنها تعلم جيدا أن العزوف عن اتخاذ هذا التدبير يهدد بنشأة سلسلة ردود أفعال شبيهة بتلك التي نشأت إبان الأزمة التي تعرض لها الاقتصاد العالمي في نهاية العشرينيات ومطلع الثلاثينيات، ولأنها على دراية بأن التكاليف التي ستتحملها، عند عزوفها عن تقديم الدعم المطلوب، ستكون أكثر بكثير، إذ سيتعين عليها، عندئذ، تمويل الملايين من العاطلين عن العمل. وفي الواقع، ما كان أحد على دراية أكيدة بدقة هذه الحسابات. إن الحقيقة البينة هي أن الدولة ستكون مكتوفة اليدين في عقود الزمن المقبلة. فباستثناء أزمنة الحروب، فإن الدين العام وصل إلى مستويات لا مثيل لها في التاريخ أبدا.

خمسمائة مليار يورو للمصارف

وكان شتاينبروك وميركل واثقين كل الثقة بأنه ليس لديهما خيار آخر. أن عليهما التكفل بإنقاذ المصارف. فكما قال شتاينبروك فيما بعد، فقد كان «الوضع في خطر محدق»، في خطر قد يهدد البلاد برمتها. وحتى ذلك

الوقت، كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد خصصت ما يزيد على تريليون دولار أمريكـــي لمقاومة الأزمة. وخصص الأمريكيون هذا المبلغ، لخطة ترمي إلى إنعاش النشاط الاقتصادي ولمساعدة المواطنين غير القادرين على خدمة ما في ذمتهم من قروض عقارية ولإســعـاف المصارف المتعثرة. ولكن، ما هو المبلـــغ الذي ينبغي على الألمان أن يخصصوه للوقوف في وجه الأزمة؟ أيتعين عليهـــم تخصيص 200 مليار يــورو؟ أم 300 مليار يورو؟ أم ما هو أكثر من هذا المبلغ؟ ومن قبل اتخاذ قرار بهذا الشـــأن، أســـرعت ميركل بالسفر إلى باريس يوم الأحد، المصادف 12 أكتوبر، فقد كان نيكولا ســـاركوزي، الرئيس الفرنسي ورئيس المجلس الأوروبي حينذاك، قد دعا إلى ضرورة عقد مؤتمر قمة لدول منطقة اليورو. وتحدث، في هذا المؤتمر، رؤســـاء دول وحكومات منطقـــة اليورو عن الخطوات التي عـــزم كل واحد منهم على تنفيذها. وكان البعض منهم يصر على الإعلان عن الخطط المزمع تنفيذها في تلك الليلة، أي من قبل أن يبدأ التعامل في بورصات آســـيا. فهم كانوا يخشون أن تنهار هـــذه البورصات مرة أخرى وتســـجل انخفاضا يبلغ 8 أو 9 أو 10 في المائة مرة ثانية. فتعرض بورصات آسيا لهذا التراجع ثانية، يقلل كثيرا من فاعلية خططهم، بيد أنهم كانوا على علم أكيد بأن عليهم أن يأخذوا موافقة مجالس البرلـــان في بلدانهم، فالحكومات لا تســـتطيع أن تتصـــرف قبل أن توافق المجالـــس البرلمانية علـــى خططها. من هنا، لم يكن هنـــاك بد من الانتظار حتى ظهيرة ذلك اليوم. وكانت ميركل قد اتفقت مع ساركوزي على أن يجري إعلان خطط الإنقاذ في برلين وباريس بنحو متزامن.

واستقلت المستشارة الألمانية الطائرة متوجهة إلى برلين في تمام الساعة العاشرة من مساء ذلك اليوم. وفي الجناح العسكري من مطار تيغل Tegel اصطفت السيارات الداكنة اللون لنقل ميركل وفريقها إلى مكتب المستشارة، وكان في انتظارها توماس دي ميزير (Thomas de Maizière)، وزير شؤون مكتب المستشـــارة. وما كادت المستشـــارة تصل إلى مكتبها، حتى طلبت من وزيـــر الخارجية فرانك فالتـــر شـــتاينماير (Frank-Walter Steinmeier) ووزير المالية شتاينبروك الحضور إلى مكتبها، وكان شتاينبروك قد عاد في ظهيرة ذلك اليوم من واشنطن، حيث كان قد شارك في اجتماعات صندوق

النقد الدولي. وبعد أن استراح بضع ساعات في منزله الواقع في مدينة بون، واصل شتاينبروك رحلته فاستقل الطائرة إلى برلين، حيث انكب في مكتبه منذ الساعة السادسة والنصف مساء على دراسة نصوص القانون الذي أعده، على جناح السرعة، الموظفون العاملون في وزارته.

وفيما كانت المصابيح تضيء عددا من مكاتب وزارة المالية في ساعات متأخرة من تلك الليلة، ناقشت رئيسة الحكومة الألمانية مع وزير شؤون مكتب المستشارة ووزيري الخارجية والمالية عناصر خطة الإنقاذ حتى الساعة الواحدة والنصف صباحا. وتعددت الآراء حول قيمة خطة الإنقاذ: أهي 400 مليار يورو؟ أم 450 مليار يورو؟ أم 470 مليار يورو؟ فالأمر يدور هنا حول المغزى السياسي الذي تنطوي عليه خطة الإنقاذ. فالمطلوب من هذه الخطة أن تكون، أيضا، رسالة رمزية تنشر الطمأنينة بين المصارف والناشطين في البورصات. ففي الواقع، لم يكن أحد من الثلة المجتمعة في هذه الساعة المتأخرة في مكتب المستشارة، على علم دقيق بمقدار المبلغ الذي تحتاج إليه مؤسسات التمويل. لا بل حتى هذه المؤسسات نفسها ما كان لها علم بمقدار المبلغ الذي هي في أمس الحاجة إليه. وهكذا قررت ميركل في نهاية المطاف المبلغ الضروري: 500 مليار يورو، أي نصف تريليون يورو، وذلك لأن لهذا المبلغ رنينا مدويا في الأسماع.

وفي خلال أسبوع واحد فقط، مررت الحكومة خطة الإنقاذ في المجلسين التشريعيين. وكما حدث إبان الأزمة التي عصفت بالاقتصاد العالمي إبان حقبة الكساد الكبير، ينبغي، الآن أيضا، فرض التأميم، الجزئي، على أكثر بيوت المال أهمية، كما تعين، بموجب هذه الخطة، أن يتنازل كبار المصرفيين عن جزء من رواتبهم وعن جميع المكافآت التي دأبوا على الحصول عليها فيما مضى من الزمن، وعلى ألا يزيد الراتب السنوي، الذي يحصل عليه العاملون في المصارف، على نصف مليون يورو. كما ارتأت هذه الخطة أن تمتنع المصارف عن توزيع الأرباح على المساهمين فيها. وترددت المصارف الألمانية في قبول الخطة على مدى أسبوعين. وكان BayernLB هو المصرف الوحيد الذي اعترف، صراحة، بأن بقاءه على قيد الحياة مرهون بالحصول على المساعدة الحكومية. بيد أن الوضع

تغير في مطلع نوفمبر، فمن الآن فصاعدا أخذ المصرف تلو الآخر يحتمي بمظلـــة الإنقاذ الحكومية، وذهبت الحكومة إلى أبعد من هذا، فقد فكرت، حينا من الزمن، في إجبار المصارف على الاســتعانة بخطة الإنقاذ، وذلك للحيلولـــة دون انهيار النظــام المالي. وكان الأمريكيــون والبريطانيون قد ســبقوا الألمان في هـــذا المضمار، إذ إن هؤلاء كانوا قد أمموا مؤسســات ذائعة الشــهرة من قبيل غولدمان ساكس وسيتي غروب (Citygroup)، أو من قبيل رويل بنك أوف سكوتلاند (Royal Bank of Scotland) وأجبروها على الإذعان لوصاية الدولة.

ومـــن خلال خطة الإنقاذ هذه تدخلت الحكومة في شـــؤون المشـــاريع والشـــركات بنحو لم يســـبق له مثيل في تاريخ ألمانيا الاتحادية. فباستثناء خـــلا حقبة إعادة توحيد ألمانيا، لم يســـبق قـــط أن ضخت الحكومة هذه المبالغ الهائلة من أجل تنشـــيط الحياة الاقتصادية. وهذا أمر لا غرو فيه، فثالثـــة كبـــرى الأمم الصناعية كانت معرضة لخطـــر وخيم حقا وحقيقة. وكانت المستشارة الألمانية قد حذرت قائلة: «إن الخطر صار يحدق بمجمل نظامنا الاجتماعي».



9

المجتمع السقيم

«إن تزايد النمو كان في مصلحة الفئات ذات الدخول العالية في المقام الأول، أما العمال الذين يحصلون على دخول لا تزيد على المتوسط المتعارف عليه فإنهم في وضع لا يحسدون عليه أبدا. إن هذه الظاهرة يمكن أن تؤدي إلى توترات اجتماعية عظيمة، لا بل يمكن أن تفضي إلى انقلابات اقتصادية جذرية».

الن غرينسبان
(الرئيس السابق للمصرف المركزي الأمريكي، 2007).

«إننا في أمس الحاجة إلى الدخول في نقاش حول الأجر العادل، ولا أعني بالأجر العادل هنا ذلك الأجر، فقط، الذي يتقاضاه أولئك الذين يقفون في أدنى سلم الأجور، بل الذي يتقاضاه أولئك، أيضا، الذين يتربعون على قمة هذا السلم»

أنجيلا ميركل

لقد دهمت الأزمة المالية مجتمعا متداعي الأسس. فالأواصر التي توحد فئاته المختلفة أمست قاب قوسين من التفتت؛ لقد ضاعت القوة التي تشد هذه الفئات بعضها إلى بعض. فالتباين بين الواقفين في أعلى السلم الاجتماعي

والواقفين في أدناه في تزايد متواصل. ففي حين يفر الأغنياء بأموالهم بلا انقطاع، تضمُر الطبقة الوسطى على نحو متواصل، ويعجز الفقراء عن اللحاق بركب المجتمع. فأولئك الأفراد، على وجه الخصوص، الذين يمتلكون المال والثروة أصلا، انتهزوا جنون أسواق المال وازدادوا غنى، أكثر فأكثر، فهم كانوا قد دأبوا على استثمار أموالهم في أسهم الشركات وما سوى ذلك من الأوراق المالية. وكانوا قد كسبوا الربح الوفير من ارتفاع أسعار العقارات ارتفاعا عظيما. أي، وبعبارة واحدة: بينما دأب هؤلاء الأفراد على تنمية أرباحهم، دأبت حصة الأجور من الدخل القومي، منذ سنوات كثيرة، على مواصلة انخفاضها في كل دول الاتحاد الأوروبي تقريبا، وفي الولايات المتحدة الأمريكية أيضا.

وتصاعد، في ذات الوقت، فزع كثير من المواطنين العاديين من مغبة السقوط في الهاوية. فهم يقارنون الرفاهية التي ينعم بها الآخرون بالفاقة التي يعانون وطأتها. إنهم يكافحون من أجل المحافظة على فرص عملهم، ومن أجل نجاة ما لديهم من مدخرات متواضعة. من هنا، لا عجب أن يزداد، في الدول الصناعية، عدد المواطنين الذين يرتابون من اقتصاد السوق. ويزداد ريبهم تعزيزا من خلال الشطط المخيم على كثير من المشاريع؛ من خلال المصرفيين الذين لا يوجد لديهم أي إحساس بالمسؤولية؛ من خلال رؤساء شركات يحوزون لأنفسهم أعلى الرواتب وأضخم المكافآت، ومن خلال أغنياء استقلوا بأنفسهم عن بقية المجتمع، وراحوا يعيشون في عالم خاص بهم. وغني عن البيان أن العالم قد مر بهذه الظواهر في ماضي الزمن: أعني قبل اندلاع الأزمة التي عصفت بالاقتصاد العالمي في نهاية العشرينيات ومطلع الثلاثينيات من القرن العشرين.

إياكم أن تنسوا العام 1929!

قدم جون كينيث غالبريث (John Kenneth Galbraith) المشورة لخمسة من رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية. وكان جون كنيدي أول هؤلاء الرؤساء. فغالبريث كان قد تعرف على كنيدي منذ أيام الدراسة في جامعة هارفارد. ونشر عشرات الكتب، من بينها «مجتمع الوفرة»

The Affluent Society و«اقتصـــاد الاحتيال البريء» The Economics of Innocent Fraud. أضـــف إلى هذا، أنه أشـــرف مدة خمس ســـنوات على إصدار المجلـــة الاقتصادية Fortune، وكان قد ألّف كتبا عن الحدث الـــذي اندلع في العام 1929 والذي كان بمنزلة بداية الأزمة التي عصفت بالاقتصاد العالمي. فمؤلفه الموسوم «الانهيار الكبير» (The Great Crash) خصـــص مائتين وخمس صفحـــات للحديث عن الوقائـــع التي قادت إلى تلـــك الأزمة. ويحدد غالبريث العوامل التـــي أفضت إلى الكارثة ويذكرها بالاســـم، وهي: المضاربة الجنونية، وهشاشـــة النظام المصرفي، والوضع المزري الذي اتصف به الميزان التجاري الأمريكي.

ويذكر غالبريث سببا آخر: «رداءة توزيع الدخل القومي». فهذه أسهمت، وفق وجهة نظره، في اندلاع الكارثة وفي التســـريع من اندلاعها. ويواصل غالبريـــث تحليله فيقول: «فالأغنياء كانوا، فـــي العام 1929، أغنياء على نحو مفرط. حقا لا توجد بيانات إحصائية دقيقة، لكن الدلائل تشـــير إلى أن 5 في المائة من الأفراد كانوا يســـتحوذون على 30 في المائة من مجموع الدخل المتاح. (...) وهكذا، وبناء على هذا التوزيع المسرف في التباين، كان مصير الاقتصاد مرهونا بعاملين: استثمار مقادير كبيرة من الأموال وإنفاق مزيد من الأموال على السلع الكمالية أو بالتوسع في تنفيذ كلا العاملين في آن واحد. (...). والأمر الـــذي تجدر ملاحظته هو أن رغبة الفئات الغنية في الإنفاق على السلع الكمالية قد تأثرت تأثرا كبيرا بالوضع السيئ الذي خيم على البورصة في نهاية أكتوبر من العام 1929.

ومن تحليل غالبريث، يحق للمرء أن يستخلص نتيجة مفادها أن انهيار البورصـــة يفرز، في المجتمع المنقســـم على نفســـه، نتائج عظيمة الخطر. فالأغنياء (وكثير من أصحاب الدخول ذات المستوى فوق المتوسط) يعيشون في المقام الأول من ثرواتهم. وبالتالي فإن هؤلاء ينفقون أكثر، كلما كانوا أكثر ثقة بتزايد ثرواتهم. غيـــر أن الأمر يختلف حينما تتراجع قيمة محافظهم الماليـــة، فعندئذ يقلـــص الأغنياء إنفاقهم بكل تأكيد، متســـببين بذلك في اندلاع نتائج وخيمة بالنســـبة إلى النشاط الاقتصادي. إن اقتصادا يتصف بالتباين الشديد بين الفقراء والأغنياء، بين العاملين بأجر وقادة الشركات

والمشاريع، ليس في وضع سليم، وفق وجهة نظر غالبريث، إن هذا الاقتصاد «مريض حتى العظم وسقيم من جذوره». ويضيف غالبريث قائلا: «إياكم أن تنسوا العام 1929».

إن أعراض المرض، التي شخصها غالبريث، وقتذاك، أصبحت، في اليوم الراهن، واقعا ملموسا في كل الدول الصناعية تقريبا، وفي كثير من بلدان الاقتصادات الناشئة أيضا. فالاقتصاد والمجتمع أصابتهما عدوى فيروس غاية في الخطر: فيروس الانقسام على النفس. ففي اليوم الحاضر، يتصف توزيع الدخول في الولايات المتحدة الأمريكية بالتباين نفسه الذي اتصف به توزيع الدخول قبل ثمانين عاما. أضف إلى هذا، أن فئة ضئيلة العدد تستحوذ على ثروات البلاد: فأغنى الأغنياء، أي واحد في المائة فقط من سكان الولايات المتحدة الأمريكية، يمتلكون أكثر من نصف الأسهم المتداولة في البورصات الأمريكية. وفي ألمانيا، أيضا، تزداد رقعة التباين بين الفئات الاجتماعية المختلفة. فالأغنياء وقادة الشركات والمشاريع اعتزلوا المجتمع. أي أن الطليعة أخذت تبدو كأنها تعيش في عالم آخر، في عالم خاص بها فقط.

الطليعة المنتشية بأجواء العالم الخاص بها

إن المحققين الذين ألقوا القبض على كلاوس زومفينكل (Klaus Zumwinkel) في الرابع عشر من فبراير في العام 2008، طرقوا على باب المنزل عند الساعة السابعة من صبيحة ذلك اليوم. وكان لديهم أمر قضائي باعتقاله. كما كانت لديهم الأوراق التي تدينه. وكان الظلام لايزال يخيم على الأجواء، عندما طرقت على باب الدار الناصعة البياض وكيلة الادعاء العام في مدينة كولون مارغريت ليشتنغهاغين (Margrit Lichtinghagen)، ومعها عدد من رجال الشرطة. وراحت هيئة من الصحافيين العاملين في البرنامج الثاني من التلفزيون الألماني (ZDF)، تصور من أمام المنزل وقائع تفتيش المنزل وإلقاء القبض على رجل أعمال كان يُعتبر من أكثر رجال الأعمال الألمان نزاهة وتنقل الصور في بث حي إلى مشاهدي فقرات الصباح. ويا للعجب! كلاوس زومفينكل، بالذات،

يُتهم بأنه أخفى عن دوائر الضريبة مليون يورو؛ هذا الرجل، بالذات، الذي قاد شركة عملاقة على مدى ثمانية عشر عاما، يُتهم الآن بأنه هرَّب جزءا من ثروته إلى ليشتنشتاين ووضعه هناك في حساب يزعم أنه يعود إلى مؤسسة خيرية.

وكان الرجل، الذي عمل في السابق مديرا في شركة McKinsey، قد ترأس مؤسسة البريد الألمانية ومجالس الإدارة في مصرف Postbank وفي شركة التلكوم الألمانية، وكان عضوا في مجالس إدارة شركة لوفتهانزا وآركانودر. كما كانت له صلات متينة بالسياسة والسياسيين. وكان الرجل ينوي التقاعد عن العمل والتمتع بحياة هادئة بعد أشهر قليلة من إلقاء القبض عليه.

لكن هذا الأمل ذهب مع الريح الآن. فعلى مدى خمس ساعات فتش محققو الادعاء العام في مدينة بوخوم وموظفو مكتب التحقيقات الجنائية الاتحادي ومكتب الضريبة منزل زومفينكل. وراح، في الوقت ذاته، أربعون آخرون من موظفي الادعاء العام وجهاز الشرطة ومكتب الضرائب يفتشون مقر شركة البريد العملاقة في بون ومكتب زومفينكل الواقع في الطابق الأربعين، كما صادر هؤلاء المحققون كثيرا من الأضابير وأجهزة الكمبيوتر. وكان الألمان شهود عيان على عملية الضبط هذه، فالمحطة التلفزيونية بثت الوقائع بثا حيا. كما شاهد المتفرجون على التلفزيون خروج زومفينكل من منزله في الظهيرة واقتياده في سيارة مرسيدس رصاصية اللون إلى بوخوم للتحقيق معه واستجوابه. وعلى خلفية هذه الأحداث، أعلن، في اليوم التالي، الرجل، البالغ من العمر 64 عاما، استقالته من منصب رئيس شركة البريد، ومن رئاسته لمجلس إدارة التلكوم.

لقد سبب هذا الحدث رجة قوية للمجتمع الألماني. فلم يسبق أبدا أن انحدر أحد قادة الشركات العملاقة إلى هذا المنحدر. أضف إلى هذا أن زومفينكل كان يُعتبر رجلا نزيها لا مطعن في استقامته. فما هي الدوافع التي أجبرت هذا الرجل على إخفاء جزء كبير من ثروته عن مكتب الضريبة؟ أكان بوسع هذا الرجل، الذي قاد آنذاك شركة حكومية عملاقة، الاعتقاد بأنه فوق القانون؟ ومهما كانت الحال، فبعد مضي ثلاثة أشهر، توجهت

أصابع الاتهام إلى زومفينكل ثانية. فقد اعتقد المحققون أن الرجل أمر، حينما كان يعمل رئيسا لمجلس إدارة شركة التلكوم، بتنفيذ عملية تجسس لم يسبق لها مثيل في تاريخ الشركات الألمانية. فوفق هذا الاتهام الجديد، فإن بعض المحققين في التلكوم وبعض شركات الأمن الاقتصادي قد تجسسوا على بعض أعضاء مجلس الإدارة وعلى بعض الصحافيين أيضا، وذلك للعثور على الطرف الذي يسرب بعضا من المعلومات الخاصة بالشركة.

وفي الواقع، فإن استقامة زومفينكل كانت قد تعرضت للطعن، من قبل، في ديسمبر من العام 2007، ففي ذلك الوقت، أي في وقت مثير للاستغراب، باع زومفينكل كمية من خيارات الأسهم بلغت قيمتها 4.7 مليون يورو، خيارات كان قد حصل عليها بصفته رئيس شركة البريد. فقبل إتمام صفقة البيع ببضعة أيام شرَّعت الحكومة الألمانية، تنفيذا لإلحاح زومفينكل، قانونا يفرض حدا أدنى للأجور التي يتقاضاها موزعو البريد العاملون في شركات البريد الخاصة، أي في الشركات التي تنافس الشركة الحكومية من خلال تدني أجور عمالها. وعلى خلفية هذا التطور، سجل سعر أسهم شركة البريد ارتفاعا معتبرا - ارتفاعا حقق لزومفينكل الربح الوفير. وكان زومفينكل قد اعتذر عن صنيعه هذا فزعم قائلا بأنه «ما كان يعي جسامة قراره هذا».

وعلى ما يبدو، لم يكن زومفينكل يعي جسامة تهربه من دفع الضرائب. ومهما كانت الحال، فقد أشاح السياسيون وجوههم عنه وقطعوا صلاتهم به. وكان رئيس اتحاد الصناعات الألمانية يورغين تومان (Jürgen Thumann) قد قال من غير أن يذكر اسم زومفينكل بصريح العبارة: «مَنْ يخترق القانون ويتهرب من دفع الضريبة نتخلى عنه ونقطع صلتنا به». غير أن واقع الحال يشهد على أن هناك زومفينكل آخرين؛ وعلى أن هناك مئات من شاكلته. فممثلو الادعاء يحققون ضد 700 مواطن ألماني كانوا قد هرَّبوا أموالهم إلى خارج البلاد تهربا من دفع الضرائب، 700 ألماني من بينهم أناس معروفون في طول البلاد وعرضها، وآخرون أقل منهم شهرة. فهؤلاء جميعا متهمون بأنهم هرَّبوا أموالهم إلى إمارة ليشتنشتاين، وأنهم استعانوا بالمصارف والسماسرة للتحايل على مكاتب الضريبة. واكتشف المحققون

عمليات التهرب الضريبي من خلال قرص مرن كان أحد موظفي مصرف LGT في ليشتنشتاين قد نسخ عليه، خفية، البيانات المصرفية الخاصة بهؤلاء الأفراد. وتأسيسا على هذه المعلومات راح المحققون يفتشون مئات المنازل والمكاتب المرة تلو المرة.

إننا هنا إزاء فضيحة لا مثيل لها. فضيحة تبين أن بعضا من أبناء الفئات الواقعة في أعلى السلم الاجتماعي يعتقدون أن القوانين تسري على المواطن العادي فقط، وليس على أصحاب الدخول العالية. إن زومفينكل، ومَنْ هم على شاكلته، يتصرفون، على ما يبدو، وفق الشعار الذي أعربت عنه في نيويورك وريثة شركة الفنادق ليونا هيلمسلي (Leona Helmsley) حين قالت: «إن الضرائب يدفعها أصحاب الدخول المتدنية فقط». ومع إن هذه الفئات الواقعة في أعلى السلم الاجتماعي تعيش في ألمانيا، لكنها لا تريد أن تدفع لألمانيا ضرائب تذكر. إن القوم اعتزلوا المجتمع الذي مكنهم من الارتقاء وجمع الثروات. وهاجم السياسيون والنقابيون والعاملون في وسائل الإعلام هؤلاء الذين «يتربعون على قمة السلم الاجتماعي»، متجاهلين أن كثيرا من المواطنين العاديين يحتالون أيضا على الدولة. فالملايين منهم يغشون مكاتب الرعاية الاجتماعية ويلفقون البيانات الكاذبة فيما يقدمون من إقرارات ضريبية، ويعملون في السوق السوداء خفية تهربا من دفع الضريبة. ويبرر القوم أفعالهم قائلين: إن المتربعين على قمة السلم الاجتماعي يمارسون هذه الأفعال المعيبة أيضا. ومعنى هذا هو أن التضامن الاجتماعي «يتوقف، أيضا، على مدى التزام الطليعة بأن تكون القدوة الحسنة»، ووفق ما قاله وزير المالية بير شتاينبروك. فخطر تراجع تأييد النظام الاقتصادي والاجتماعي «لا يتأتى من هذا المعتوه اليساري أو من ذاك المخبول اليميني، بل يتأتى من القادة الناشطين في اقتصاد السوق المتكفل بالرعاية الاجتماعية».

وليس هؤلاء القادة سوى أولئك الأفراد الذين هم من طينة عضو مجلس المديرين في شركة فولكس واغن، أعني بيتر هارتس (Peter Hartz)، هذا الخبير الذي كان قد قدم، بتكليف من المستشار الألماني، الخطوط العريضة لأكبر إصلاح شهدته سوق العمل في ألمانيا الاتحادية. وكانت قد سُميت

باسمه أربعة قوانين، كان أحدها القانون المسمى «هارتس أربعة»، أي ذلك القانون الذي خفض معاشات العاطلين عن العمل بنحو مزمن إلى مستوى المساعدات التي تقدمها مكاتب الرعاية الاجتماعية للفقراء، والذي بات عنوانا صارخا للسياسة الليبرالية المزعومة، أي تلك التي نفذها المستشار غيرهارد شرودر. ومهما كانت الحال، فبعد برهة قصيرة من الزمن، ظهر أن هارتس كان عنصرا فاعلا في نظام دنيء جرى العمل به في شركة فولكس واغن، نظام اعتاد على شراء ضمير ممثلي النقابات العمالية من خلال رحلات إلى بلدان أجنبية، وتعويضهم وتعويض كبار مديري الشركة العملاقة عن المبالغ التي ينفقونها، هناك، على بائعات الهوى.

ليس هؤلاء القادة سوى أولئك الأفراد الذين هم من طينة كبار موظفي شركة سيمنز. فهؤلاء دأبوا - على مدى عقود كثيرة من الزمن - على إخفاء أموال عظيمة المقدار لتقديمها رشوة إلى الزبائن والسياسيين في كل ربوع المعمورة. ووفق ما يُقال، جرى إنفاق ما يزيد على مليار يورو على هذه التعاملات المعيبة. ومع أن كبار المديرين كانوا على علم أكيد بتقديم الرشوة، فإنهم لم يقاوموها أبدا، حتى بعدما سنت الحكومة الألمانية في العام 1999 قانونا يمنع منعا باتا تقديم الرشوة إلى مواطني البلدان الأجنبية أيضا.

كما شوه أولئك القادة، أيضا، الذين يستحوذون لأنفسهم على رواتب خيالية سمعة اقتصاد السوق. ويبرر هؤلاء القادة صنيعهم هذا بحجة مفادها أن المنافسة في السوق الدولية هي التي تفرض هذه الرواتب الخيالية، وأن الرواتب الدارجة في العالم الخارجي هي المعيار الأساسي لتحديد الرواتب، فعلى سبيل المثال زعم رئيس «دويتشه بنك» يوسف آكرمان أنه «يحصل على راتب لا يصل، على أكثر تقدير، إلى ثلث الرواتب التي يحصل عليها زملاؤه العاملون في المصارف الأجنبية». ويمضي آكرمان قائلا: «عندما بدأت العمل في مصرف «دويتشه بنك» كنت أتقاضى راتبا يبلغ مليوني مارك ألماني. فلو كنت أحصل الآن على ما يضاهي هذه القيمة، لكنت الآن قد خسرت احترام الآخرين، ولقالوا عني: إن هذا الرجل لا قيمة له في السوق». ويقر آكرمان طواعية بأن المواطن العادي يصعب

عليه تقبل هذا المنطق. ولهذا السبب، أيضا، تنازل آكرمان عن مكافآته آخذا بالاعتبار تزايد الضغط عليه من جراء الأزمة المالية الراهنة. لكن القادة الآخرين أكثر تمسكا بمصلحتهم الخاصة. فلا أحد منهم يبدي الاستعداد للتنازل عن جزء من المكافآت. فهم يرون فيها حقا مشروعا لا غبار عليه أبدا. وباسم المنافسة الدولية يحاول هؤلاء القادة تخفيض أجور العاملين في شركاتهم إلى أدنى مستوى ممكن. فما يصلح لتحقيق زيادة هائلة في رواتب المتربعين على القمة، يصلح، أيضا، لرفض أي زيادة في أجور أولئك الموجودين في أدنى السلم الاجتماعي. فكثير من أرباب العمل يبتزون العاملين في شركاتهم بحجة مفادها أن بمستطاعهم نقل الإنتاج إلى أوروبا الشرقية أو آسيا، فالأجور هناك أدنى بكثير. وهكذا، وفي حين يرضخ البعض من بسطاء العاملين لخفض أجورهم، يستحوذ قادة الشركات لأنفسهم على حزمة من المنافع: فهم يحصلون على أجر ثابت لا يقبل الانخفاض، وعلى مكافآت سنوية، وعلى خيارات الأسهم، وعلى سيارة مخصصة لكل واحد منهم وعلى الفيللا السكنية. كما تتخذ الشركة كل التدابير الضرورية لأن يحصل القوم على معاشات تقاعدية تناسب وضعهم الاجتماعي.

من هنا، لا غرو أن تتسع، على نحو متواصل، رقعة التباين العريض بين رواتب قادة الشركات وأجور العمال. فالدخل السنوي، الذي حصل عليه رئيس شركة بورشه (Porsche) فينديلين فيديكينغ (Wendelin Wiedeking)، بلغ نحو 60 مليون يورو في العام 2007. وبفضل الأرباح الضخمة يمكن أن يرتفع هذا الدخل إلى 100 مليون يورو في العام 2008 - أي إلى ما يعادل ألفي ضعف من الأجر الذي يحصل عليه العامل العادي. ويبرر قادة المشاريع رواتبهم السخية بحجة أن ما يحصلون عليه مرهون بالأرباح المُحقَّقة، وأن رواتبهم ترتفع فقط في حال ارتفاع الأرباح. غير أن هذا التبرير مردود عليهم، فهم يرفضونه رفضا قاطعا عند التفاوض مع نقابات العمال على زيادة أجور العاملين: فقادة المشاريع يشيرون هنا - بلا انقطاع - إلى أن الأرباح المتحققة في هذا العام ليست بالأمر المهم في هذا السياق، وذلك لأن الركود يهدد هذه الأرباح في العام المقبل، وبالتالي

لا يمكن، بأي حال من الأحوال، زيادة أجور العاملين. وكان وزير المالية بير شتاينبروك قد لخص الموضوع على نحو معبر فعلا عندما قال: «كثير من قادة المشاريع يطيب لهم أن تكون الشمبانيا لهم وحدهم، أما حينما يتعلق الأمر بالعاملين لديهم، فإن أحب شيء لهم هو أن يدفعوا إلى هؤلاء العمال الأجر المتعارف عليه في الصين».

ولهذا السبب بالذات يحتل الشطط الذي يمارسه قادة الشركات العناوين التي تنشرها الصحف بالخط العريض. ويحتج قادة المشاريع بأنهم يقبلون بالقليل أيضا في الظروف العصيبة، وبالتالي يتعين على العاملين لديهم الرضا بالقليل أيضا. غير أن إمعان النظر في الواقع القائم يبين بجلاء أن هؤلاء القادة نادرا ما رضوا بالقليل. فعلى سبيل المثال، ارتفعت دخول أعضاء مجالس المديرين في الشركات المسجلة في مؤشر الداكس، أي الشركات البالغ عددها 30 شركة، إلى أكثر من الضعف خلال الأعوام الستة الأخيرة. من ناحية أخرى، ارتفعت هذه الدخول خلال العشرين عاما الأخيرة بنسبة بلغت 650 في المائة: فدخول هذه الفئة ارتفعت، في المتوسط، من 445800 يورو في العام 1987 إلى 3,3 مليون يورو في العام 2007.

إن العامل المهم في تفسير الارتفاعات العظيمة التي طرأت على دخول أعضاء مجالس المديرين يكمن في أن نحو ثلثي هذه الدخول يتحدد من خلال الأرباح وأسعار الأسهم، فدخول قادة الشركات ارتفعت ارتفاعا انفجاريا في السنوات التي ازدهرت في البورصات بشكل ملموس: فعلى سبيل المثال، سجلت دخولهم ارتفاعا بلغ، في المتوسط، 42 في المائة في العام 2000، وبلغ نحو 38 في المائة في العام 2005. وفق البيانات التي نشرتها الشركة الاستشارية كينباوم (Kienbaum). كما ارتفعت دخول المديرين العاملين في الشركات متوسطة الحجم ارتفاعا كبيرا في العشرين عاما الأخيرة، فدخل رئيس شركة غير مسجلة في البورصة يصل، في اليوم الراهن، إلى 268 ألفا في المتوسط، أي أنه قد تضاعف مقارنة بعام 1987. وبينما سجلت دخول كبار الموظفين العاملين في الشركات زيادة بلغت، في نفس الفترة الزمنية المذكورة آنفا، نحو 80 في المائة في المتوسط، ارتفعت أجور العاملين

والمستخدمين بنسبة بلغت 37 في المائة فقط. وكانت الزيادات التي طرأت على دخول بسطاء العاملين غاية في التواضع، علما بأن معدلات التضخم قد التهمت جزءا معتبرا من هذه الزيادات الطفيفة. يحصل قادة المشاريع الألمان على أعلى الدخول، مقارنة بالمعايير الدولية، لكن الأمريكيين، هم فقط، الذين يتفوقون عليهم في هذا المضمار. وكما هو بيِّن من الحقيقة السائدة على أرض الواقع، لم يدفع هذا التفوق قادة المشاريع الألمان إلى أن ينزحوا بالجملة إلى الولايات المتحدة الأمريكية. أضف إلى هذا أن بلدانا أخرى مثل السويد وإسبانيا أو اليابان تمكنت أيضا من الإبقاء على كبار مديري شركاتها في داخل البلاد. فعلى سبيل المثال، يحصل كبار موظفي شركة تويوتا، هذه الشركة التي تعد أكبر منتج للسيارات في العالم قاطبة، على نحو نصف مليون دولار أمريكي في العام، ويحصل كبار موظفي سوني، الشركة العملاقة في مجال إنتاج الأجهزة الإلكترونية، في المتوسط، على دخل يبلغ 650 ألف دولار أمريكي. بهذا المعنى فإن هؤلاء المديرين يبقون في ديارهم حتى إن كانت الدخول التي يحصلون عليها في كل عام تعادل الدخل الذي يحصل عليه نظيرهم الأمريكي في الشهر الواحد.

ومهما كانت الحال، فإن الأمر البين هو أن الشطط في الاستحواذ على الدخول العالية في تزايد متصاعد. «إننا في أمس الحاجة إلى الدخول في نقاش حول الأجر العادل، ولا أعني بالأجر العادل هنا ذلك الأجر، فقط، الذي يتقاضاه أولئك الذين يقفون في أدنى سلم الأجور، بل الذي يتقاضاه أولئك، أيضا، الذين يتربعون على قمة هذا السلم»، وفق ما قالته المستشارة أنجيلا ميركل. كما عبر وزير المالية بير شتاينبروك عن غضبه من كبار موظفي الشركات الذين «يبددون مليارات اليورو وآلافا من فرص العمل. ويرفضون، في الوقت ذاته - بأسلوب لا يتسم بالروح الديموقراطية - تدخل السياسة بحجة مفادها، أن هذا التدخل يعيق تحقيق الأرباح المطلوبة، وأنه لا يتصف بمقومات الكفاءة». ويمضي شتاينروك فيقول مؤكدا: «إن الأمر هاهنا يدور حول ضبط النفس، حول تحول في طرائق التفكير، حول الشعور بالمسؤولية، حول سيادة ثقافة القناعة والتعفف، في مكاتب كبار موظفي الشركات».

ولكن، ماذا تعمل النخبة الموبَّخة؟ إنها تشـيح بوجهها. إنها تصمت ولا تنبس ببنت شفة. إنها لا تستطيع تفهم النقد الموجه إليها. فواحد وثمانون في المائة من كبار موظفي الشـركات يعتقدون، بكل جدية، أن رواتبهم، ما خلا حالات اسـتثنائية، «لم ترتفع ارتفاعا مفرطا في السنوات الأخيرة». غيـر أن أغلبية المواطنين لها رأي آخر في هذا الشـأن. ففي الوقت الذي كشـف فيه استطلاع للرأي نشرته مجلة Capital على أن ثمانين في المائة من رؤساء الشركات يؤكدون أن الأمور تتسم بالعدالة في ألمانيا، يرى ثلاثة أرباع المواطنين أن الأوضاع السـائدة لا تتسـم بالعدالة أبدا. ويرى واحد مـن ممثلي «مراكز الرأي» (Think-Tanks) فـي برلين ما يراه المواطنون. ويبني هذا الشـخص، الذي أصر على عدم ذكر اسـمه، وجهة نظره هذه علـى الأحاديث الكثيرة التـي أجراها مع كبار موظفي الشـركات. فوفق وجهة نظره، فإن كثيرا من هؤلاء الموظفين فقدوا الروح الضرورية لمشاركة المجتمع في أحاسيسـه. فهدف هؤلاء الرؤسـاء يتمحور حول الربح - في المقـام الأول - ونادرا ما يدور حول المسـؤولية الاجتماعية. وحين يلومهم المرء علـى طرائق تفكيرهم هذه، فإنهم يبررون موقفهم بزعم مفاده أنهم: مجبرون على الانصياع لحركة أسواق رأس المال.

وقبل ثلاثة عقود من الزمن، كان قادة الاقتصاد يتخذون موقفا مغايرا بالكامل: فهم كانوا يرون أن واجبهم يقتضي منهم أن يكونوا خداما للمواطنين وليس السـادة الذين يتحكمـون في البلاد على نحو خفـي. وإن «تحقيق الربـح أمر جيد، غير أنـه ليس الكل في الكل»، وفق ما ورد في مقالة كان رئيس مصرف دويتشه بنك - سـابقا - هيرمان يوسف آبس (Hermann Josef Abs) قد نشـرها في العام 1973 بعنوان Selbstverständnis des Unternehmens (نظرة المشـروع إلى ذاته). وواصـل آبس حديثه فكتب أن الربح «شـرط ضروري لبقاء المشـروع على قيد الحيـاة، وأن أهميته بالنسبة إلى المشـروع كأهمية الهواء الذي يستنشقه الإنسان. ولكن، وكما أن الإنسان لا يعيش من أجل استنشاق الهواء فقط، كذلك لا يعمل المشروع مـن أجل تحقيق الربح فقط». فوظيفة المشـاريع تكمن، وفق ما كتب، في تزويد المجتمع بالسلع والخدمات التي يحتاج إليها، وفي خلق فرص العمل،

وليس في تحقيق ارتفاع في أسعار الأسهم، على سبيل المثال. إن من الأهمية بمكان أن يكون لدى رجل الأعمال «شعور حي حيال ما في المجتمع من خلجات وأمزجة وأن يراعي في كل ما يتخذ من قرارات مسؤوليته الاجتماعية».

إن هذا الصنف من رؤساء الشركات صار عملة نادرة بقدر تعلق الأمر بالشركات المسجلة في البورصة. إن هذا الصنف أكثر حضورا في الشركات التي لاتزال ملكيتها في يد هذه العائلة أو تلك. ففي هذه الشركات كثيرا ما يكون الرئيس على صلة متينة بالعاملين، وكثيرا ما يبدي اهتماما كبيرا بمصيرهم ومسؤولية صادقة حيال مستقبلهم. إنهم من طينة نوربرت غاير (Norbert Geyer)، هذا الرجل الذي يدير في برلين شركة متوسطة الحجم تشغل 350 عاملا، أعني الشركة المسماة Geyer-Gruppe Industrieholding GmbH. يقول الرجل البالغ من العمر 62 عاما: «إن رجال الأعمال لا يحظون بسمعة جيدة في المجتمع. من هنا، فإن علينا أن نعيد النظر في تصرفاتنا الشخصية بلا انقطاع». وانطلاقا من هذا المنظور، تقدم شركة غاير المساعدات للمدارس الواقعة في تلك الأحياء من برلين، التي تسودها توترات اجتماعية مختلفة. كما تشارك الشركة المعلمين في تقديم العون للطلبة الذين يتحدرون من أسر تتسم حياتها بالتعقيد والإشكاليات. ويواصل غاير حديثه مؤكدا أنه لا يجوز للاقتصاد أن يتصور أن واجبه يكمن في «تراكم الأموال والاستحواذ والمشاركة في الشركات الأخرى، وفي التسلط على الآخرين». فالمجتمع، الذي يزداد فيه التفاوت في توزيع الرفاهية، تتداعى أركانه، إن عاجلا أو آجلا. فعندما تزداد رقعة التفاوت بين المتربعين على قمة السلم الاجتماعي وبين الموجودين في أدنى أو في وسط هذا السلم، تتمزق وحدة المجتمع بكل تأكيد. وإذا ما حدث هذا التطور، عندئذ يزداد غضب أولئك الذي يكافحون من أجل البقاء في وسط السلم، وتتصاعد نقمة أولئك الذين يقفون في أدنى السلم بلا أمل في تحقيق متطلبات العيش الكريم، وبلا فرصة لبلوغ الحياة الأفضل. إن هذا المنظور هو الحقيقة بعينها التي كانت النخبة

الألمانية قد طوت روحها عليها في ماضي الزمن، وهو، أيضا، الحقيقة بعينها التي فقدت أهميتها، على ما يبدو، في الرأسمالية المحررة من القيود والضوابط.

أنتم، أيها المتربعون على القمة، ونحن، الموجودون في الدرك الأسفل - التفاوت العظيم

إن مَنْ صار مقتدرا على تسجيل أطفاله في «مدرسة ميونخ الدولية» (Munich internatioal School)، هو شخص فاز بالنجاح بكل تأكيد. وسيفوز أطفاله أيضا بالنجاح. إن هذه المدرسة الخاصة تقع في قصر قديم يبعد، بالنسبة إلى المسافر بالسيارة، خمس دقائق فقط من بحيرة شتانبيرغر وهي، وفق الكراس الذي تصدره عن نفسها، «واحدة من أنجح وأفضل المدارس في أوربا قاطبة». إن «مدرسة ميونخ الدولية» تربي نخبة الغد. فنخبة اليوم الحاضر، فقط، هي القادرة على تحمل تكاليف التعلم في هذه المدرسة. فتلميذ الصف الأول الابتدائي يدفع، عن العام الواحد، تكاليف تبلغ 12490 يورو بالتمام. وترتفع هذه التكاليف بالنسبة إلى تلميذ السنة الأولى من المرحلة المتوسطة، لتبلغ 15500 يورو في العام الواحد. وعلى الرغم من هذه التكاليف الباهظة، لا تعاني «مدرسة ميونخ الدولية» أي مصاعب في العثور على الآباء القادرين على إرسال أطفالهم إليها ليتعلموا فيها وفق الأسلوب الدارج في مدارس النخبة في البلدان الأنجلوسكسونية.

ففي ألمانيا قاطبة، لا يستطيع أي مكان آخر مضاهاة ميونخ وضواحيها من حيث عدد الأغنياء الذين يقطنون فيها. وتتركز سكنى كثير من هؤلاء الأغنياء حول بحيرة شتانبيرغر. من هنا لا عجب أن تكون فمحافظة شتارنبيرغ أغنى محافظة في ألمانيا كلها. فكل مواطن في هذه المدينة، سواء كان بالغا أو طفلا، لديه، في المتوسط، دخل سنوي يبلغ في الصافي 27283 يورو. ولا يختلف الأمر كثيرا في المناطق المحيطة بهذه المحافظة. بهذا المعنى فأن شتانبيرغر سبقت، في هذا المضمار، محافظة تاونس العليا ومحافظة ماينتاونس، أي أنها سبقت هاتين المحافظتين اللتين يسكن فيها المصرفيون العاملون في فرانكفورت. فهناك، في شتانبيرغر، يمتلك

عديد من قادة الشركات المسجلة في مؤشر الداكس والكثير من المصرفيين وسماسرة الثروات وقادة الشركات الخاصة دارا للسكنى. فهم يعيشون، هناك، في أجواء أكثر نظافة وأوطد سلاما وخلف أسوار عالية وأبواب لا تُخترق، أضف إلى هذا أنهم يمتعون نظرهم، بما في البحيرة من مياه صافية صفاء الكريستال، وبما في جبال الألب من روعة وجمال خلاب. بالإضافة إلى هذا وذاك، تقف سفنهم الشراعية في مرساة البحيرة في انتظار تسليتهم والترفيه عنهم.

وكانت صحيفة Die Zeit قد أطلقت على هذا العالم لقب «جمهورية شتانبيرغر»، في إشارة منها إلى أن هذه «الجمهورية» تشير بجلاء إلى المدى الكبير الذي اتسعت فيه رقعة التفاوت الاجتماعي في ألمانيا، المدى الذي اتسعت فيه رقعة التفاوت بين الغنى والفقر، بين المتربعين على القمة والواقفين في الدرك الأسفل. إن «جمهورية شتانبيرغر» بعيدة كل البعد عن المدن الكبيرة، عن بؤر التوترات الاجتماعية، بعيدة كل البعد عن أحياء سكنية من قبيل حي Neukölln في برلين وMümmelmannsberg في هامبورغ أو حي Nordstadt في دورتموند. نعم، إنها بعيدة كل البعد عن هذه الأحياء التي لا تعرف ماهية الفيللا، بل تعرف خصائص المساكن التي تأوي الفقراء الذين يعيشون على المساعدات التي تقدمها إليهم مؤسسات الرعاية الاجتماعية، والتي يكاد يكون جميع ساكنيها بلا عمل، والتي تساوي نسبة الأجانب فيها نسبة الأغنياء الذين يسكنون في شتانبيرغر وضواحيها.

حقا، كان هذا التفاوت الاجتماعي موجودا دائما وأبدا في جمهورية ألمانيا الاتحادية؛ غير أن هذه الحقيقة لا يجوز أن تحجب عن أنظارنا أن رقعة هذا التفاوت قد ازدادت اتساعا بشكل مذهل منذ العام 2000. فالمجتمع الألماني يتحول تدريجيا إلى مجتمع الطبقات الثلاث: في القمة يوجد أولئك الذين يستطيعون تحقيق زيادات مذهلة في دخولهم، كبار موظفي الشركات وأصحاب الثروات والذين يرثون التركات العظيمة. أولئك الذين سيكونون نخبة المستقبل: أي أولئك الذين حصلوا على التعليم الفاخر والذين هم على دراية بالطريقة المناسبة للتحرك في العالم وامتلكوا ناصية تكنولوجيا التسلط والاستثمار. فهؤلاء يعزلون أنفسهم عن بقية المجتمع حيثما استطاعوا

إلى ذلك سـبيلا: فهم يرسلون أطفالهم إلى المدارس الخاصة، ويؤمّنون على صحتهم لدى شـركات التأمين الخاص ويضمنون معاشاتهم التقاعدية لدى صناديـق خاصة. بهذا المعنى، فإن هؤلاء الفائزين، المحظوظين، ليسـوا في حاجة إلى الدولة. إنهم يخلقون لأنفسـهم عالمهم الخاص. فألمانيا لا تجسد، بالنسبة إليهم، سوى دار إقامة لا مغزى معينا لها.

هـذا العالم (الطبقة) يرتفع الدخل والثروة بسـرعة أكبر من السـرعة المتعارف عليها عند بقية السـكان. فبعـد طرح ما في ذمتهم من ديون، فإن الألمـان، إجمالا، يمتلكون ثـروة عظيمة مقدارها 5،4 تريليـون يورو، وفق البيانـات الإحصائيـة التي نشـرها «المعهد الألماني للبحـوث الاقتصادية» (DIW). ويعـادل هـذا المبلغ قيمة كل ما ينتجـه المجتمع الألماني على مدى عامين. ويسـتحوذ عشرة في المائة من السـكان على نحو 60 في المائة من قيمـة هذه الثروة. من ناحية أخرى، يسـتحوذ واحد فـي المائة، فقط، من السـكان على 20 في المائة من قيمة هذه الثروة. على صعيد آخر، فإن نحو عشـرة في المائة من الثروة هي من حصة أولئـك الأفراد الثلاثمائة، الذين هم في عداد أغنى الأغنياء وفق تسلسـل أسمائهم في القائمة التي تنشرها سنويا مجلة Manager Magazin. وبلغت الثروة التي امتلكها هؤلاء الأفراد فـي العام 2008 أكثر من 450 مليار يـورو، أي ما يعادل 12 في المائة من مجموع الثروة في ألمانيا. وتشـتمل قائمة أغنى الأغنياء على 122 مليارديرا وعلـى 178 فردا ممن يمتلكون أكثر من مليون يورو، أي ممن تقدر ثرواتهم الإجمالية بما لا يقل عن 300 مليون يورو. ويتصدر قائمة أصحاب المليارات الأخوان المؤسسان لشـركة (Aldi)، أعني كارل آلبرشت (17.5 مليار يورو) وتيو آلبرشـت (17 مليار يورو). ثم تأتي في القائمة، أسـماء عائلة بورشه (15.5 مليار يورو) وصاحب شـركة ليدل (Lidl) ديتر شفارتس (11 مليار يـورو)، وملاك شـركة Otto Versandhaus (8.1 مليار يورو) وعائلة رايمان التي تمتلك، علاوة على شـركات أخرى، شركة العطور Coty (7.95 مليار دولار)، والمسـاهمة في شركة «بي. إم. دبليو»، سـوزانا كلاتين (7.8 مليار يورو). ويقف في خاتمة سلم الثروة أولئك الذين لا يمتلكون من حطام الدنيا شـيئا: أولئك الذين لا فرصة عمل لهم، والذين لا يملكون شـيئا من الثروة،

وأولئك الذين لايكاد يكون لهم أي أمل في حياة أفضل. فواحد من كل ثمانية مواطنين هو في عداد الفقراء. ولولا المساعدات الاجتماعية لكان كل واحد مـن أربعة مواطنين في عداد الفقراء، بنـاء على التقرير الحكومي الخاص بالفقـر والغنى في ألمانيا. فالأعزب الذي يحصل على دخل هو في الصافي أقـل من 781 يورو في الشـهر، يعيـش دون خط الفقر. ومـن يعيل زوجة وطفلين بدخل يبلغ 1640 يورو في الشـهر، يتأرجح بين «الفقر التام» و«ما هو قريب من الفقر». إن المفلسين في المجتمع هم أولئك الذين نادرا ما جرت تهيئتهم لمتطلبات الاقتصاد العولمي. فهم يمارسون الأعمال البسيطة أو أنهم تخصصوا في مهنة انعدمت الحاجة إليها، في ألمانيا، على أدنى تقدير. إنهم أولئك الذين تركوا المدرسة في وقت مبكر، أو أولئك الذين لا يتقنون أوليات القـراءة والكتابة والحسـاب. إنهم أولئك الذين عـاش أكثرهم من الرعاية الحكومية إلى الآن. بيد أن الدولة تكاد تعجز عن مواصلة مساعدتهم، وذلك لأنها أمست تئن تحت وطأة ديون عظيمة المقدار.

وبـين هاتين الطبقتين، هناك الطبقة الوسـطى، هذه الطبقة التي يضمر حجمهـا بلا انقطاع. فهذه الطبقة تعاني وطأة الضرائب والرسـوم المتزايدة. أضف إلى هذا أن هذه الطبقة تئن تحت وطأة العولمة التي تهدد فرص عملها تهديدا ملموسـا. وتتكون هذه الطبقة الوسـطى، وفق بيانات المعهد الألماني للبحوث الاقتصادية، مـن كل الأفراد الذين يتراوح دخلهم بين 70 و150 في المائة من متوسط الدخل السائد في ألمانيا. ومنذ مطلع الألفية الجديدة نجح جزء من هذه الفئة في الارتقاء إلى مصاف أعلى، إلى مصاف تلك المجموعة التـي تحصل على دخول تزيد على متوسـط الدخل بمائتـين في المائة. لكن الجزء الأعظم من هذه الطبقة انحدر نحو الأسـفل. فأكثر من ربع المواطنين الألمان يحصلون على دخل لا يسـاوي حتى 70 في المائة من متوسـط الدخل السائد في ألمانيا.

إن تصاعـد رقعـة التفاوت يظهـر بجلاء من خلال رقـم واحد: معامل جيني Gini-Coefficient. ويُستخدم هذا المعامل، الذي استحدثه الإحصائي الإيطالي كورادو جيني، كمعيار لقياس التفاوت في التوزيع. فإذا كانت قيمته تسـاوي الصفر، كان الدخل القومي مُوزعا في البلاد المعنية توزيعا متساويا؛

وإذا كانت قيمته تساوي الواحد، فإن التوزيع غير متساوٍ بالكامل (*)، وعقب إعـــادة توحيد ألمانيا بفترة وجيزة، كانت قيمـــة معامل جيني أقل من 0.26، غير أن الأمر تغير من بعد. فقد ارتفعت قيمة هذا المعامل إلى 0.32 وأخذت تقترب أكثر فأكثر من القيمة السائدة في الولايات المتحدة الأمريكية والبالغة 0.40 (**). ويبين رقم آخر المدى الذي اتســـعت فيـــه رقعة التفاوت: حصة

(*) أي إن الدخل سيكون من حصة فرد واحد أو فئة واحدة. [المترجم].

(**) للاســـتزادة نود أن ننبه إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد أشـــار. أيضا، إلى تفاقم التفاوت. فقد ورد في تقريره السنوي عن التنمية البشرية: «يحصل ذلك المليار من البشر، الذي يعـــد مـــن أغنى الأغنياء، على دخل يزيد على الدخل الذي يحصل عليه المليار من البشـــر، الذي يعد من أفقر الفقراء، بمقدار يبلغ 60 ضعفا (Menschliche Entwicklung, 1997, 2)؛ وفي البلدان الصناعية زاد عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر من حيث مستوى الدخل على 100 مليون... فعالم اليوم أشـــد تناقضا، والتفاوت بين الفقراء والأغنياء أمســـى يتزايد باطراد. فالدول الصناعية حصلت من الناتج المحلي الإجمالي العالمي البالغ 23 ألف مليار دولار على ما قيمته 18 ألف مليار دولار، على حين حصلت البلدان النامية على 5 آلاف مليار دولار فقط، وإن كان 80 في المائة من سكان العالم يقطنون هناك. لقد عاش ذلك الخمس من سكان العالم الذي يعـــد من أفقر الفقراء تحـــت تراجع حصتهم من الدخل القومي فـــي الأعوام الثلاثين المنصرمة مـــن 2.3 في المائة إلى 1.4 في المائة، ومقارنة بذلـــك فقد ارتفعت حصة الخمس الذي يعد من أغنى الأغنياء من 70 في المائة إلى 85 في المائة... وكانت الثروة التي يمتلكها 358 مليارديرا في العالم قد فاقت مجمل الدخل الســـنوي المتحقق في بلدان يقطنها 45 في المائة من سكان العالم (Menschliche Entwicklung, 1996, 2). ومن التقرير الصادر في العام 2000 يتبين بجلاء أن هذا التطور الســـلبي ازداد تفاقما منذ اندلاع العولمة. فقد ورد فيه: «إن التفاوت بين الدخول بلغ في القرن العشـــرين مقدارا ما كان له مثيل في الســـابق. ففي العام 1820 كان التفاوت في دخـــول أغنى الدول وأفقرها يبلغ (3) إلى (1)، وفي العام 1950 كان هذا التفاوت قد بلغ (35) إلى (1)، أما في العام 1973 فإنه كان قد بلغ (44) إلى (1)، وواصلت الفجوة اتســـاعها فبلغت في العام 1992 (72) إلى (1). وتبين دراسة نُشرت منذ عهد غير بعيد عن توزيع الدخول على العائلات، على مســـتوى العالم ككل، أن التفاوت قد زاد على نحو عظيم: فمعامل جيني... ازداد ســـوءا في الفترة الواقعة بين 1988 و1999 [أي في سياق ذلك العقد من السنين الذي اندلعت فيه العولمة]. فقد ارتفع من 0.63 إلى 0.66. كما ارتفع معامل جيني في الكثير من بلدان العالم: في روسيا كان معامل جيني قد ارتفع في الفترة الواقعة بين العام 1987 والعام 1995 من 0.24 إلـــى 0.48؛ وفي بريطانيا العظمى وفي الولايات المتحـــدة الأمريكية كان معامل جيني قد ارتفع في سياق الثمانينيات والتسعينيات بنسبة بلغت 16 في المائة... وفي الوقت ذاته كفت اقتصادات كثير من البلدان النامية عن النمو منذ أمد ليس بالقصير. وفي الفترة الواقعة بين 1990 و1998 كان متوسط النمو السنوي لدخل الفرد الواحد سالبا في 50 بلدا، علما بأن واحدا فقط من هذه البلدان كان عضوا في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية [أي كان من مجموعة الدول الصناعية التقليدية والـــدول الصناعية الجديدة المنضوية تحت راية هذه المنظمة التي مقرها في باريس]» (Menschliche Entwicklung, 2000, 7). [المترجم].

الأجور والرواتب من الدخل القومي؛ فهذه الحصة انخفضت، منذ مطلع الألفية الجديدة، من 72 في المائة إلى 67 في المائة، أي أنها سجلت أدنى مستوى لها منذ الستينيات. وفي المقابل، سجلت، في هذه الأثناء، أرباح الشركات وعوائد أصحاب رأس المال ارتفاعا عظيما، فقد ارتفعت حصتهم من 28 في المائة إلى 33 في المائة.

وثمة أكثر من سبب لهذا التطور. وغني عن البيان أن هذه الأسباب هي من تداعيات العولمة، أي من تداعيات الظاهرة التي دفعت المشاريع إلى نقل فرص العمل إلى العالم الخارجي. كما أنها، أعني هذه الأسباب، على صلة وثيقة بالتقدم التكنولوجي، فهذا التقدم حتم على المشاريع الاستغناء عن الأعمال البسيطة، أي التي لا تحتاج إلى تخصص ذي بال، ودفعها إلى أن تصعد طلبها على ذوي التعليم المتقدم، أي أولئك الذين يحصلون على أجور ورواتب معتبرة. كما ترتبط هذه الأسباب بالتحولات التي طرأت على عالم العمل المأجور، فهذه التحولات فرضت على العمال مرونة كبيرة. فقد ولى وانقضى ذلك الزمن الذي كان فيه العامل المتخصص يبقى في المشروع نفسه حتى بلوغه سن التقاعد. فعامل اليوم أمسى يتنقل بين المصانع وفرص العمل المختلفة. أضف إلى هذا أن البطالة قد نشرت ظلالها على أعداد متزايدة من العمال، وأن الملايين منهم قد صاروا يمارسون العمل بضعة أشهر فقط أو بضع سنوات من حين إلى آخر. لقد تراجع تراجعا كبيرا عدد فرص العمل الدائمة. من ناحية أخرى أصبح عدد من العمال يكسبون رزقهم من خلال العمل بضع ساعات في اليوم. إن عدد العاملين، الذين يمارسون هذه الأصناف من العمل غير المعتاد، ارتفع بين العامين 1997 و2007 من 5.1 مليون إلى 7.7 مليون عامل. ويعاني الشبان والشابات والأجانب والعمال غير المتخصصين على وجه الخصوص وطأة هذا الصنف من الأعمال. وإلى حد ما، يعكس هذا التحول الإصلاحات التي جرى تنفيذها في سوق العمل، والتغيرات التي طرأت على تصورات المشاريع: فكثير من المصانع أخذ يجزئ فرصة العمل الباهظة التكلفة إلى فرص عمل مؤقتة وقليلة التكلفة.

على صعيد آخـــر، دأب أرباب العمل والاقتصاديون والسياســـيون في الســـنوات الأخيرة على المطالبة بضرورة أن تتحفظ النقابات العمالية عن المطالبة بزيـــادة الأجور، وذلك لكي تحافظ ألمانيا على قوتها التنافســـية. ورضخـــت النقابات العمالية لهذا المطلب - عن اقتناع من ناحية، ومرغمة من ناحية أخرى. وعلى خلفية هذا الموقف، أيضا، لم ترتفع أجور العاملين ورواتب المســـتخدمين إلا بصعوبة منذ تسعينيات القرن العشرين. وتشهد البيانـــات الإحصائية الصادرة عن المؤسســـة الخيريـــة - والقريبة الصلة بالنقابـــات العمالية - Hans-Böckler-Stiftung على أن الأجور الحقيقية - أي بعد طرح معدل التضخم منها - لم ترتفع منذ منتصف التســـعينيات - لم ترتفع بالنســـبة إلى مجمل السكان على أدنى تقدير. لا بل تعين على الألماني أن يرضى صاغرا بانخفاض دخله بنحو 11 في المائة في المتوسط، بين العامين 1995 و2004، هذا في حين تمكن البريطانيون والإيرلنديون والفرنســـيون من زيادة دخولهم بما مقداره 25 في المائة و19 في المائة و8 في المائة على التوالي.

وحدثت تحولات كبيرة داخل الفئات المختلفة. فوفق ما تظهره البيانات الإحصائية الصادرة عن المعهد الألماني للبحوث الاقتصادية، استطاع أولئك العشـــرة في المائة من الســـكان، أي الأغنياء من السكان، أن يحققوا زيادة فـــي دخولهم الحقيقية بلغت، منـــذ العام 1992، 31 في المائة. أما الدخل الحقيقي، الذي حصل عليه العُشـــر الفقير من الســـكان، فإنه سجل، بعد طـــرح معدل التضخم، انخفاضا بلغ 13 فـــي المائة. من ناحية أخرى يجد الأفـــراد الموجودون في مراتب متواضعة من الســـلم الاجتماعي صعوبات أكثر عند محاولتهم الارتقاء إلى مصاف أعلى. فبينما اســـتطاع، في نهاية التســـعينيات، نحو نصف أصحاب الدخول المتواضعـــة الارتقاء إلى فئات الدخول الأعلى، لم ينجح، في الســـنوات الأولى من الألفية الجديدة، سوى الثلث فقط في تحقيق هذا الارتقاء.

ويـــكاد هذا التفـــاوت الاجتماعي يكون ظاهرة ســـائدة فـــي كل البلدان الصناعيـــة. وكان تفاقم الوضع فـــي الولايات المتحدة الأمريكية قد أفزع حتى بنك الاحتياطي الفدرالي. فقد حذر رئيس سلطة الإصدار النقدي

بن بيرنانكي من أن أعدادا متزايدة من السكان قد أمست تتخلف عن مسايرة المجتمع في رفاهيته. حقا ارتفعت الدخول في عقود الزمن المنصرمة، ومضى بيرنانكي قائلا «إن نمو الرفاهية الاقتصادية تزامن معه تزايد التفاوت في توزيع الدخل القومي». وكان الرئيس السابق لبنك الاحتياطي الفدرالي آلن غرينسبان، قد اعترف على نحو مشابه بحقيقة هذا التطور، إذ كان قد قال: «منذ العشرينيات، لم تشهد الولايات المتحدة تفاوتا بهذه الشدة في توزيع الدخل القومي. حدث هذا، وإن كنا نعتقد إلى الآن، أن مجتمع الطبقتين [أي المجتمع الخالي من طبقة وسطى. المترجم] من خصائص الدول النامية فقط.

غير أن في أمريكا أيضا صار على أصحاب الدخول العالية أن يبرروا هذه الظاهرة، فعدد المواطنين والسياسيين، المناهضين لاتساع رقعة التفاوت، في تزايد مستمر. إنهم يتمردون على هذه الظاهرة، وذلك لأن الأغنياء يفرون بأموالهم إلى خارج البلاد، ولأن كثيرا من مديري المشاريع ما عادوا يعرفون حدا للشطط والإسراف في كسب المال.

الأغنياء يرفلون في نعيم فردوسي

إن عضو الكونغرس الأمريكي هنري واكسمان (Henry Waxman) إنسان ذو مبادئ حميدة وصفات نزيهة. وينتمي هذا السياسي إلى الحزب الديموقراطي ويترأس لجنة الرقابة في مجلس النواب. إنه إنسان ورع يؤمن بالله وبما تحلم به أمريكا من مثل عليا، وبضرورة تنفيذ ما تأمر به العدالة. من هنا، فإن واكسمان لم يلف ويدور في صبيحة ذلك اليوم المصادف السابع من مارس من العام 2008، بل دخل في الموضوع مباشرة. وكانت لجنته قد باشرت، في ذلك اليوم، العمل باستجواب الأطراف ذات الصلة بالرواتب الخيالية التي يحصل عليها رؤساء وكبار موظفي الشركات. وكان واكسمان قد قال في سياق عملية الاستجواب: «على ما يبدو، توجد في بلادنا حقيقتان مختلفتان: فأغلب الأمريكيين يعيشون في عالم لا يبشرهم بمستقبل اقتصادي مأمون ولا

ينطوي، بالنسبة إليهم، على بوادر تمن بالغبطة، بل على إحباط وخيبة أمل. أما قادة مشاريع وشركات بلادنا، فإنهم يعيشون في ظل قواعد وشروط تختلف اختلافا تاما على ما يبدو».

وقال واكسمان هذه العبارات، محدقا في عيون ثلاثة رجال كانوا قد قادوا كبرى ما في البلاد من مؤسسات مال، محدقا في عيون ثلاثة رجال كانوا قد تقاضوا دخولا لا يحلم بها حتى الملوك. فكل واحد من هؤلاء الثلاثة كان قد كسب، في كل عام، دخلا يزيد بكثير على ما يكسبه أغلب المواطنين الأمريكيين طوال حياتهم. أضف إلى هذا، أنهم حصلوا على مكافآت مالية بلغت ملايين الدولارات، على الرغم من أنهم كانوا قد قادوا شركاتهم إلى حافة الهاوية في الأزمة المالية الراهنة. وخاطب واكسمان الرجال الثلاثة قائلا: «إنكم متورطون في خلق كارثة. وعلى ما يبدو، فقد تحمل الجميع وطأة هذه الكارثة؛ فلم ينج من هذه الكارثة أحد غيركم، فأنتم، وحدكم، خرجتم منها سالمين».

وكان الأول في هذه الزمرة، أعني ستانلي أونيل (Stanley O'Neal)، قد طُرد من «ميريل لينش» وحصل، تعويضا عن طرده، على مبلغ لا يصدق، على 161 مليون دولار أمريكي، حصل على هذه المكافأة على الرغم من أن مصرف الاستثمار هذا كان قد سجل في العام 2007 خسارة بلغت 10 مليارات دولار، وأن سعر الأسهم كان قد انخفض بنسبة بلغت 45 في المائة. ولا يفوتنا أن نذكر أن أونيل كان قد حصل في السنوات الأربع الماضية على مكافأة أخرى بلغت قيمتها 70 مليون دولار.

وحصل الثاني، أعني تشك برينس Chuck Prince، عند توديعه، على مبلغ قدره 68 مليون دولار ومعاشا تقاعديا يبلغ في السنة 1،5 مليون دولار زائدا مكتبا ومساعدا وسيارة مع سائقها. حصل على هذا كله على الرغم من أن الـ «سيتي غروب» (Citygroup) – المؤسسة المالية التي كانت تعد أكبر المصارف الأمريكية قاطبة – قد حققت إبان رئاسته خسارة بلغت 10 مليارات دولار، وعلى الرغم من أن سعر أسهم المصرف قد انخفضت في أثناء رئاسته بنسبة بلغت 48 في المائة.

أمـــا الثالث، أنجيلو موزيلـــو (Angelo Mozilo)، الذي حصل على ما يقـــرب من 120 مليـــون دولار، حصل على هذا المبلغ علـــى الرغم من أن Countrywide، المؤسســـة التي كانت أكبر ممولي العقارات، قد خســـرت 1.6 مليار دولار وســـجلت، في البورصـــة، انخفاضا في قيمتها بلغ 80 في المائة. وكان موزيلو قد حصل خلال السنوات الثماني، التي قضاها في قيادة Countrywide، على مبلغ إجمالي قدره 410 ملايين دولار أمريكي.

وجســـد الرجال الثلاثة الحلـــم الأمريكي بأن فرصـــة الارتقاء متاحة للجميـــع. فهم ارتقـــوا من أناس فقراء، معدمين، إلى أناس تســـلموا أعلى المراتب. فبينما كان جد أونيل رقا يُباع ويشـــترى في سوق النخاسة، تعين على والديه أن يمارســـا مختلف المهن لتوفير متطلبات العيش للأسرة. أما برنس، فإنه كان أول فرد في الأسرة، يستطيع الحصول على تعليم جامعي. وهناك، أخيـــرا وليس آخرا، موزيلو، الذي كان أبوه قصابا، والذي بدأ في تأسيس شـــركة Countrywide من على الطاولة الموجودة في مطبخ شقة متواضعـــة في نيويورك. وعلى الرغم مـــن أن الثلاثة يتحدرون من أصول متواضعـــة، فإنهم فقـــدوا الصلة بالعالم الواقعي. ففـــي يوم من الأيام، ما عـــاد الثلاثة قادرين على تبرير ســـبب تقاضيهم هذه المبالغ، ولا حتى من خلال أدائهم المتميز وكفاءتهم الاســـتثنائية. وعلى أرجح الظن، أن الثلاثة اقتدوا في هذا المضمار بقادة الشـــركات الأخرى، فهؤلاء يحصلون، أيضا، ليس على رواتـــب خيالية فقط، بل يحصلون، بالإضافة إلى هذه الرواتب، على خيارات الأســـهم زائدا الفيللا الراقية وطيارة تضعها الشـــركة تحت تصرفهم إضافة إلى معاش تقاعدي طوال الحياة.

إن رواتـــب قادة الشـــركات لم ترتفـــع، في العالم قاطبـــة، على النحو المفرط الذي تشـــهده الولايـــات المتحدة الأمريكية؛ ولم تتســـع، في العالم قاطبـــة، رقعة التفاوت بين دخـــول النخبة ودخـــول العمـــال العاديين على النحو الســـائد في الولايـــات المتحدة الأمريكيـــة. إن الحد الأدنى للأجور ظل ثابتا تقريبا في السنوات الأخيرة. فهو لا يتعدى 6.55 دولار أمريكي. من ناحية أخرى، اســـتطاع قادة كبرى الشركات الخمسمائة أن يرفعوا من مســـتوى دخولهم بمقادير عظيمة. فمتوســـط دخلهم بلغ 15 مليون دولار

في العام 2006، أي أنه سجل ارتفاعا بلغ 38 في المائة خلال عام واحد فقط. وللتعرف على السرعة التي تنمو بها دخول هذه الفئة من الناس، يكفي المرء أن يلقي نظرة على مجلة Fortune، وعلى تقريرها السنوي عن مراتب الغنى في العالم، فعلى سبيل المثال، حصل «راي إيراني» (Ray Irani)، الرجل الذي يدير شركة Occidental Petroleum، على دخل بلغ 320 مليون دولار أمريكي في العام 2007. وعلى الصعيد نفسه، بلغت دخول أصحاب ومديري صناديق المخاطر والصناديق المغامرة بما لديها من رأسمال، المؤسسات المسماة Private-Equity، في المتوسط 657 مليون دولار أمريكي. وينتمي إلى هذه المجموعة ستيفين شفارتسمان (Stephen Schwarzman) من بلاكستون Blackstone، وكينيث غريفين (Kenneth Grifin)، مؤسس صندوق المخاطر Citadel، جورج سورس. ولكي يحصل العامل العادي على هذا الدخل الخيالي، لا مندوحة له من العمل 22255 عاما. وبعد عام من التاريخ المذكور، حصل مدير صندوق المخاطر جون باولسون (John Paulson) على مبلغ كان أكثر من خيالي، حصل على دخل بلغ 3،7 مليار دولار أمريكي.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية لايزال هناك سياسيون يدافعون عن هذا التفاوت العظيم في الدخول. وينتمي أغلب هؤلاء السياسيين إلى كتلة المحافظين. فهم يؤكدون أن هذه الرواتب الخيالية جزء من الاقتصاد الحر، هذا الاقتصاد الذي ينطوي على المخاطر والفرص الكبيرة؛ فمن يستطيع انتهاز هذه الفرصة، لا مندوحة من مكافأته. غير أن الجدل أخذ يزداد حدة في الولايات المتحدة الأمريكية، أيضا، اليوم، حول مدى التفاوت الذي يمكن للمجتمع أن يرضى عنه. فعلى سبيل المثال، تعلق الاقتصادية لورا تايسون (Laura Tyson) على هذا التفاوت فتقول: «لا يشك أحد منا في أن العولمة قد حققت أمورا جيدة. ولكن، ما قيمة حسنات العولمة، إذا كان من الصعوبة بمكان إقناع الأمريكيين من أبناء الطبقة الوسطى، الذين تنخفض دخولهم الحقيقية منذ سنوات، بأهمية هذه الحسنات». وفي سياق الندوات التلفزيونية، وعبر صفحات الإنترنت والكتب يتجادل الأمريكيون فيما إذا كان تصاعد التفاوت في توزيع الدخول والثروات

ينطـــوي على خير للبلاد، كما يزعم ذلك الاقتصاديـــون الليبراليون. وكان الرئيس الأمريكـــي (الجديد) باراك أوباما قد أعلـــن أنه عقد العزم على فرض ضرائب أعلى على دخول وثروات الأغنياء.

وبقـــدر تعلق الأمـــر بالولايات المتحدة الأمريكية، فـــإن الحقيقة التي لا خـــلاف عليها هـــي أن التفاوت بين الغنى والفقر لم يبلغ في العشـــرين عامـــا الماضية الدرجة التي بلغهـــا اليوم. ففي العام 2005، على ســـبيل المثـــال، اســـتحوذ واحد في المائة مـــن المواطنين على أكثـــر من خمس كل الدخـــول المتحققة، أي أن تركز الدخول في يد فئة ضئيلة العدد بلغ وضعا شـــبيها بالوضع الذي أشار إليه كينيث غالبريث في سياق حديثه عن تركز الدخـــول في يد شـــريحة صغيرة الحجم قبل انهيـــار العام 1929. ومهما كانـــت الحال، فخلال ربع قرن من الزمـــن، بين العام 1979 والعام 2005 علـــى وجه التحديد، نجح أغنى الأغنياء مـــن الأمريكيين في زيادة صافي دخولهم الحقيقية، أي بعد طرح كل الضرائب والرســـوم ومعدل التضخم، إلى 1.07 مليون دولار في المتوسط، أي أنهم حققوا، خلال الفترة المذكورة، زيادة بلغت، في المتوسط، نحو 745 ألف دولار. وفي المقابل، فإن الخمس الكائن في وسط الســـلم الاجتماعي نجح في زيادة صافي دخله الحقيقي إلى 50200 دولار، أي أنه نجح في تحقيق زيادة بلغت، في الفترة الزمنية نفسها، 8700 دولار فقط. من ناحية أخرى، ظل ذلك الخمس من السكان، الذي يعتبر من أفقر الفقراء الأمريكيين، على فقره المعهود منذ القدم: فقد حقق زيادة في دخله الحقيقي السنوي بلغت 900 دولار فقط.

لقد صار الأغنياء أغنى من أي وقت مضى، وتســـامى أغنى الأغنياء إلى أجـــواء الفردوس. وأطلقت صحيفة وول ســـتريت جورنال (Wall Street Journal) علـــى أغنى الأغنياء لقب «الأربعمائة المحظوظون». والمقصود هنا هم هؤلاء الأربعمائة من دافعي الضرائب الذين يحصلون علـــى أعلى الدخول قاطبـــة: أي القادة الصناعيين ورؤســـاء المصارف وصناديق الادخار ورؤســـاء الصناديق المغامرة بما لديها من رأس المال. ويعلق أستاذ الاقتصاد في جامعة شيكاغو جوشوا راو (Joshua Rau) على ارتقاء هذه الفئة قائلا: «لا مندوحة للمرء من أن يعترف بأن ارتقاء

أغنــى الأغنياء يعود إلى حد بعيد إلى الصناعة المالية ووول ســتريت».
وحصــل «الأربعمائــة المحظوظون» في العــام 2005 على دخل بلغ في المتوســط 213,9 مليون دولار أمريكي، أي أن متوسط دخلهم قد ارتفع بمقــدار الثلث خلال عــام واحد فقط. وعلى ما يبــدو، كان هذا المبلغ عظيمــا وخياليا حتى بالنســبة إلى أغلب قراء صحيفة وول ســتريت جورنال Wall Street Journal. ولهذا السبب ارتأت الصحيفة أن تناشد قراءها قائلة: «لا تنســوا أن الأمر هاهنا لا يدور حول مجمل الثروة أو الدخــول التي يحصل عليها المرء طوال حياته، بل هو يدور حول مجمل الثروة أو الدخول التي يحصل عليها المرء خلال عام واحد فقط». ووفق بيانــات مصلحة الضرائب (IRS)، يتأتــى أكثر من نصف هذه الدخول من عوائد رأس المال. على صعيد آخر، لا شــك في أن المرء الغني أعلم من غيره بسبل التحايل على القانون. فـ «الأربعمائة المحظوظون» دفعوا في العام 2005 ضرائــب بلغت 18,23 في المائة فقط من دخولهم، أي أنهم دفعوا نسبة لا تزيد كثيرا على النسبة البالغة 12,6 في المائة، التي تعــين على العائلات العادية أن تدفعها من دخولها إلى مكاتب الضريبة في المتوسط.

وحتــى أربعة عقود مضت مــن الزمن، ما كانت رقعــة التفاوت في أمريكا أكثر اتســاعا عما كان سائدا في بقية دول العالم، وفق ما يتبين من دراسة نشــرها الاقتصاديان إيمانويل ســائز (Emmanuel Saez) وتومــاس بيكيتــي (Thomas Piketty). فخــلال أزمة الكســاد الكبير والحرب العالمية الثانية، خسر الأغنياء مقادير كبيرة من ثرواتهم. وظل التفــاوت بين الفئات المختلفة مســتقرا حتى الســبعينيات؛ بل كان قد تقلص في بعض الأحيان. فالنقابات العمالية، التي كانت لاتزال عنصرا مؤثرا، اســتطاعت، وقتــذاك، أن تفرض على أربــاب العمل أن يرفعوا مســتوى الأجور. أضف إلى هذا، أولا، أن مجالس الإدارة في الشركات كانت تنفر مــن صرف دخول مفرطة في الارتفــاع إلى كبار الموظفين؛ وثانيا، أن المعــدلات الضريبية كانت تصل إلى نحو 70 في المائة، وأنها تكفلت، بالتالي، بإعادة توزيع الدخول المفرطة في الارتفاع.

لقد تغيرت الحال بالكامل في الثمانينيات من القرن الماضي: فالرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغان جرد النقابات العمالية من قوتها وخفض المعدل الضريبي الأقصى إلى 28 في المائة، وحرر كثيرا من القطاعات الاقتصادية وكذلك المصارف و«وول ستريت» من الضوابط الحكومية. وكانت هذه الإجراءات بمنزلة لحظة انطلاقة ثورة الأغنياء. فمن الآن فصاعدا دأبت الشركات على التوسع في زيادة دخول كبار موظفيها. ولأن الجميع اندفعوا نحو البورصات، صار معيار تقييم مجالس المديرين يتوقف، فجأة، على مدى نجاح المديرين في زيادة سعر أسهم المشروع المعني. وبفضل خيارات الأسهم واصلت دخولهم الارتفاع بنحو خيالي.

وفي التسعينيات، اقترب الأغنياء، بعض الشيء، من المواطنين العاديين ثانية. فالرئيسان جورج بوش [الأب] وبيل كلينتون كانا قد فرضا عليهم ضرائب أعلى بين الآونة والأخرى. غير أن المجتمع سرعان ما عاد إلى التفاوت المعهود. فجورج بوش [الابن] غمر الأغنياء بالنفحات الضريبية. فقد خفف العبء الضريبي عن كاهل المواطنين، وعن كاهل أصحاب الدخول العالية، على وجه الخصوص، بمبلغ وصل، خلال تسع سنوات، إلى أكثر من 1.3 تريليون دولار أمريكي. وكان بوش قد نفى أن يكون اتساع التفاوت مشكلة ذات بال. وبرر بوش وجهة نظره بأن «التفاوت كان موجودا في أمريكا دائما وأبدا». وانطلاقا من هذا التقييم، نظر بوش بعين الرضا، أيضا، إلى جهود أصدقائه الحزبيين في الكونغرس الراغبين في إلغاء الضريبة الأساسية المفروضة على الإرث العقاري. فقد أمست هذه الضريبة تُفرض على العقارات التي تزيد قيمتها على 3.5 مليون دولار. وبهذا النحو أمست هذه الضريبة تسري على حفنة قليلة من العقارات؛ ومع أن عدد العقارات التي تفي بهذا المعيار في كل سنة ما كان يزيد على 12 ألف عقار، لكن هذه الحقيقة لم تثبط من إصرار الجمهوريين على مواصلة الكفاح ضد الضريبة التي كانوا يطلقون عليها «ضريبة الموت».

وأرجح الظن هو أن الجدل حول انقسام المجتمع الأمريكي على نفسه سيكون أشد لهجة في عهد الرئيس الأمريكي باراك أوباما. فهو سيواجه صعوبات جمة في حكم البلاد، إذا لم تسانده طبقة وسطى قوية. وكان وارن

بافيت، هذا الرجل الذي يعتبر أغنى أغنياء العالم، قد أشار إلى أنه يرى أن عرى العقد الاجتماعي الأمريكي قد صارت قاب قوسين من التفكك: «لقد افتخرت البلاد في ماضي الزمن بأن فرص الارتقاء الاجتماعي متاحة للجميع. غير أن هذه الفرص لا تتحقق في بلاد تتسع فيها، بلا انقطاع، رقعة التفاوت بين أغنى الأغنياء والفئات الوسطى من المجتمع». ويتذمر بافيت تذمرا شديدا من أن المواطن الأمريكي العادي قد أمسى يُسحق بلا هوادة، هذا في حين «يرفل أغنى الأغنياء بنعيم فردوسي».

وما عاد التمتع بحياة الفردوس مقصورا على أغنى أغنياء أمريكا فقط، فأغنياء البلدان الأخر، أعني أغنياء روسيا والصين والهند، على سبيل المثال لا الحصر، يسيرون بخطى سريعة لمجاراة الوضع السائد في الولايات المتحدة الأمريكية. فليس ثمة شك في أن هذه البلدان، أيضا، تواجه المشكلات نفسها التي تواجهها الدول الصناعية. ومهما كانت الحال، فإن الأمر البين هو أن هذه البلدان قد تسببت في زعزعة بنية الاقتصاد العالمي: فمنذ مطلع التسعينيات زاد العرض المتاح في سوق العمل العالمية بأكثر من ملياري عامل زهيد الأجر. من هنا، فإن هذه الدول أمست تثير الفزع لمواطني العالم الغربي: فهؤلاء فزعون من ضياع فرص عملهم، ويخشون من تبدد رفاهيتهم.



10

العالم يعيش حقبة تحولات مهمة

«إن العالم العولمي ليس للانبساط وراحة البال. حقا صار في وسع المواطن أن يشتري، من الأسواق الحديثة، سلعا إلكترونية رائعة وزهيدة الثمن. وهذا أمر جيد ومستحسن طبعا. غير أن الواجب يقتضي منا أن نقول لهذا المواطن بصريح العبارة: إن حياتك مثقلة بالهموم ورهن، في الواقع، بقسمتك ونصيبك».

باول سامولسون - الاقتصادي الأمريكي الحائز جائزة نوبل، 2005

«بينما تلحق دول الاقتصاديات الناشئة بركب التقدم الاقتصادي باطراد، تنقسم مجتمعاتها على نفسها بلا هوادة»

المؤلف

إن أزمة الرأسمالية تعصف بعالم أمسى يعيش حقبة انقلاب جذري. فالدول الصناعية تخسر أكثر فأكثر هيمنتها، هذا في حين تبذل دول الاقتصاديات الناشئة الجهود لاحتلال المراتب المتقدمة. إنها عقدت العزم على إجبار العمالقة القدماء

علـى التنحي جانبا، إنها تتطلع إلى الاستحواذ على ما في حوزتهم من فرص عمل، وعلى السيطرة على مصانعهم وأسواقهم أيضا. وتغتنم الأمم الصاعدة الفرص التي تتيحها لها العولمة. تغتنمها بالطريقة التي تحلو لها وتناسبها: من خلال رأسمالية ذات طابع استبدادي، من خلال شركات وصناديق تمتلكها الدولة. وفيما تغلق هذه الأمم اقتصادياتها في وجه المنافسة الأجنبية، فإنها تزداد توغلا في أسواق الغرب المحررة من القيود والحواجز. وتقوض هذه الأمم رفاهية الدول الصناعية بأساليب تزخر بالتفنن والمهارة. بيد أن رفاهية هذه الأمم أمست، في هذا العالم المعولم، عرضة، أيضا، لمختلف المخاطر ولأن تخسر أسباب نموها السريع. لقد انتاب الوهن تلك البلدان، أيضا، التي كانت في السنوات الأخيرة، القوة الدافعة للنمو الاقتصادي العالمي. وهذا ليس بالأمر المستغرب، فازدهار كثير من الاقتصاديات الناشئة قام على أسس مشابهة للأسس التي قام عليها ازدهار دول النمور في التسعينيات: قام، إلى حد بعيد، على رؤوس الأموال المقترضة. ففي خريف العام 2008 سحب المستثمرون الأجانب أموالهم، فجأة. لقد سحبوا المليارات الكثيرة التي كانوا قد ضخوها، من قبل، في «الأسواق الناشئة» (Emerging Markets)، في الاقتصاديات المزدهرة في آسيا وأمريكا اللاتينية وأواسط وشرق أوروبا. وحينما لا يتوقف النمو في أغلب الدول الصناعية فقط، بل وفي كثير من الدول الصاعدة أيضا، عندئذ لن تكون هناك مندوحة عن أن يخسر الاقتصاد العالمي قوة الدفع الضرورية للنمو الذي كان قد بلغ، على مستوى العالم ككل، نحو 4 في المائة في المتوسط في السنوات الماضية. لا بل يمكن أن يحدث ما هو أشد وخامة، فالاقتصاد العالمي يمكن - وفق تنبؤات صندوق النقد الدولي - أن يسجل، لأول مرة منذ العام 1945، تراجعا مطلقا في حجم الناتج العالمي. وغني عن البيان أن تراجعا من هذا القبيل يمكن أن يتسبب في عودة الدول إلى انتهاج سياسة تجارية حمائية. فالدول الصاعدة تتلهف، بجشع كبير، للاستحواذ على ما تحتاج إليه الدول الصناعية لإنعاش اقتصادياتها. فالشعوب ذات المليار نسمة في أمس الحاجة إلى البترول والغاز، والنحاس والحديد، والحبوب واللحوم. بيد أن الاحتياطي

من المـــوارد الأحفورية للطاقة (fossil) عرضـــة للتضوب في بضعة عقود مقبلة. ويعني انكماش عرض البترول والفحم الحجري والغاز انكماش مادة «التزييت» الضرورية لعمل الرأســمالية. وليس في الإمكان، أيضا، التوسع وفـــق الطلب في إنتاج المواد الغذائية. وعما قريب ســتؤوي الكرة الأرضية تســعة مليارات نســمة. علما أن كثيرين منهم لا تتوافر لهم المواد الغذائية الضروريـــة لمواصلة الحياة. من ناحية أخـــرى، لا تكفي الأراضي الزراعية المتاحة لإشباع الطلب على هذه المواد. ومعنى هذا هو أن الاقتصاد العالمي عرضـــة لاندلاع حرب تدور حـــول توزيع هذه الموارد. لهذا الســبب يزداد تفاقما خطر أن تقوم البلدان المختلفة بسد الطريق في وجه التجارة الحرة، وأن تفرض الحماية على الصادرات أو الواردات.

إغلاق الحدود - الرعب من التجارة العالمية

لقـــد حاولوا بكل ما في اســتطاعتهم. لقد كافحـــوا من أجل كل جملة وكلمة خلال أســابيع وأشــهر وأعوام عديدة. واجتمعوا، ثانية، في جنيف، في المقر الرئيســي لمنظمة التجارة العالمية (WTO) على مدى تســعة أيام على أمل أن يتوصلوا إلى حل وســط يرضى عنه الجميع. غير أن الجميع كانـــوا، فـــي نهاية المطاف، متفقـــين على أنهم غير متفقين. ففي التاســع والعشـــرين من يوليو في العـــام 2008 أعلن مندوبـــو 153 دولة أنهم قد فشـــلوا في الاتفاق على معاهـــدة جديدة للتجارة العالميـــة. ووفق ما قيل، تمحور الخلاف، في نهاية المطاف، حول فقرة واحدة، حول قيمة واحدة لا غيـــر. فقد أصرت الصين والهند علـــى أن يتمتعا بحق فرض العوائق أمام انسياب التجارة حينما يشـــعران بأن العالم الخارجي قد صار على وشك أن يُغـــرق ســـوقيهما بالمنتجات الزراعية. ومن خلال هذا الشـــرط أرادت الدولتـــان حماية 1.4 مليار مزارع آســـيوي صغير مـــن مغبة الدعم المالي الـــذي تغدقه أمريـــكا وأوروبا على منتجاتها الوطنيـــة. وكان وزير التجارة الهنـــدي كمال نـــات (Kamal Nath) قد تقمـــص دور المدافع عن مصالح أفقر الفقراء، فأكـــد قائلا: «أمريكا تدافع عن مصالح اقتصادية، أما أنا، فإنـــي أصون حياة المزارعين من مغبة خطر داهم». وفي الواقع، لم يرفض

المفاوضون الغربيون رفضا تاما منح حق استثنائي. إن كل ما في الأمر هو أن المتفاوضين لم يتوصلوا إلى اتفاق بشأن الظروف التي تجيز للهنود أو للصينيين فرض الحماية: هل يحق لهم فرض هذه الحماية حينما ترتفع الواردات بنسبة تبلغ 10 في المائة فقط، كما تطالب بذلك دول الاقتصاديات الناشئة؟ أم يجوز لهما فرض الحماية فقط عندما ترتفع الواردات بنسبة تبلغ 40 في المائة، كما تريد ذلك الدول الصناعية؟

وكان كبير المفاوضين المندوبين عن الاتحاد الأوروبي بيتر مندلسون (Peter Mendelson) قد علق على فشل المفاوضات بسبب الاختلاف على رقم واحد فقال: «إن قلبه يكاد يتمزق» حينما يأخذ في الاعتبار أن المفاوضات قد فشلت بسبب الاختلاف على هذا الرقم. كما أعرب كمال نات، أيضا، عن حزنه على فشل المفاوضات. فقد تفاوض أعضاء منظمة التجارة العالمية على مدى سبع سنوات من أجل التوصل إلى قواعد جديدة وعادلة للتجارة العالمية. فهم كانوا قد شرعوا في التفاوض على هذه المسائل في العاصمة القطرية الدوحة، وذلك بعد أسابيع قليلة من هجمات الحادي عشر من سبتمبر من العام 2001. من هنا، دخلت هذه المفاوضات التاريخ باسم «جولة الدوحة». وبعد عامين من هذا التاريخ، عقد المفاوضون اجتماع قمة في المدينة المكسيكية كانكون (Cancun) - غير أنهم لم يتوصلوا هنا أيضا إلى نتيجة ذات بال. وبعد عامين آخرين، بذل المتفاوضون في هونغ كونغ قصارى جهدهم للتوصل إلى حل وسط - لكن أملهم خاب في هذه المرة أيضا. وكاد دبلوماسيو الدول يتفاوضون بلا انقطاع أو استراحة في جنيف، في مقر منظمة التجارة العالمية - بيد أن وجهات نظرهم تآلفت بنحو بطيء جدا وبصورة مرهقة، مضنية.

إن فشل المفاوضات يعكس الصورة الجديدة للعالم. فمن ناحية، حدث تحول ملموس في بنية الهيمنة العالمية: ففي سابق الزمن، كان الأوروبيون والأمريكيون يتفاوضون بعضهم مع بعض فقط بشأن القواعد المتحكمة في التجارة السلعية. أما الأمم الأخرى، فما كان من حقها غير التوقيع على ما تفرضه عليها الدول الصناعية. من ناحية ثانية، ولأسباب معقولة، أمست دول الاقتصاديات الناشئة تصر، الآن، على ضرورة مراعاة وجهات

نظرها ومصالحها، لاسيما أنها قد تفوقت، الآن، على الدول الصناعية من حيث مساهمتها في النمو الاقتصادي العالمي. ومن ناحية أخرى، تبدد في الدول الصناعية الإيمان المطلق بالتجارة الحرة. فمواطنو هذه الدول صاروا يخشون من أن تقوض دول الاقتصاديات الناشئة أسس رفاهيتهم. على صعيد آخر، يتبنى السياسيون مشاعر الفزع هذه ويعلنون إصرارهم على الدفاع عن المنجزات المتحققة. من هنا، فإنهم يقدمون الحماية للصناعات الرئيسية في بلدانهم. لا بل ذهب الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي إلى أبعد من هذا، فهو أعلن استعداده لتأميم هذه الصناعات تأميما جزئيا - إن تطلب الأمر ذلك. فساركوزي ومن سواه من السياسيين الغربيين يريدون صد المشاريع الأجنبية من مغبة منافسة شركاتهم العملاقة. من هنا، فإنهم يدافعون عن التجارة الحرة بتردد بيِّن وعزيمة فاترة. وكان باراك أوباما قد تكفل في سياق حملته الانتخابية بالتخلي عن حرية التجارة الخارجية: فبنحو منسجم بالكامل مع مواطنيه، طالب أوباما بضرورة التفاوض مجددا بشأن منطقة التجارة الحرة (النافتا) (NAFTA)، النافذة المفعول منذ العام 1994 والتي تشارك فيها المكسيك وكندا والولايات المتحدة الأمريكية. فالأمريكيون والأوروبيون والآسيويون، هؤلاء جميعا صاروا، بنحو متزايد، يفضلون إبرام اتفاقيات تجارية ثنائية، وذلك لأن المفاوضات متعددة الأطراف، المفاوضات التي تشارك فيها 153 دولة، هي مفاوضات غير عملية، ونادرا ما تؤدي إلى الاتفاق المنشود. وعلى خلفية هذا التقييم، أُبرمت 250 اتفاقية تجارية ثنائية منذ العام 1995، أي أُبرم ضعف الاتفاقيات التي أُبرمت قبل أربعة عقود من الزمن.

إن العودة إلى سياسة الحماية سبيل خطيرة العواقب. فالحرية، التي تتمتع بها التجارة الخارجية منذ العام 1945، حققت لأغلب الدول ارتفاعا مشهودا في رفاهيتها. فالدول التي فتحت حدودها في وجه التجارة الحرة استطاعت أن تنمو بأسرع من الدول التي أبقت حدودها مغلقة. وبفضل هذه الحرية، ارتقت ألمانيا إلى أكبر أمة في العالم في مجال الصادرات. كما تمكنت الصين من أن تصدر أكثر مما تستورد - محققة بذلك زيادة مطردة في رفاهيتها. إن التجارة مكنت كثيرا من دول الاقتصاديات الناشئة

من أن ترتقي على درب التقدم وأنقذت مئات الملايين من بني البشـــر من براثن الفقر: فكثير من الدول في جنوب شرقي آسيا وفي أمريكا اللاتينية وأفريقيـــا نفضت عن كاهلها غبار التبعية ونجحت في تحقيق معدلات نمو معتبرة في السنوات الماضية.

واتخذت السياســـة، على وجـــه الخصوص، التدابيـــر الضرورية لنمو التجـــارة: فمنذ العـــام 1947 دأبت الحكومات على تخفيـــض التعريفات الجمركيـــة، وذلـــك تنفيذا لاتفاقية الجـــات، الاتفاقية العامـــة للتعريفات والتجـــارة. كما أنها ألغـــت كثيرا من الحواجز المانعة لتنقل الســـلع، أعني حواجـــز من قبيل نســـب الـــواردات، واتفقت على إنشـــاء منظمة التجارة العالميـــة بوصفهـــا مؤسســـة مناطا بها حـــل النزاعات بين الـــدول. ومنذ ذلـــك الحين تمكنت التجارة من أن تنمو بمعدلات أســـرع من معدلات نمو الاقتصاد العالمي: فبدءا من منتصف التســـعينيات سجلت التجارة الدولية نموا بلغت نسبته نحو 7 في المائة، هذا في حين ارتفع مجمل الإنتاج العالمي بمعـــدل بلغ نحو 4 في المائة فقط. فخلال الفترة الواقعة بين العام 2000 والعام 2007، فقط، تضاعفت الصادرات على مستوى العالم أجمع. بهذا المعنـــى، فإن الاقتصـــاد العالمي تطور فعلا بالصورة التـــي تنبأ بها الكاتب والديبلوماســـي الفرنسي فرانسوا رينيه دو شـــاتوبريان (Francois-René de Chateaubriand) حـــين أكـــد قائـــلا: «عندما تتطور القـــوة البخارية تطورا تاما، وعندما تقلص الســـكك الحديد وشـــبكة التلغراف المسافات بين بقاع العالم، عندئذ لن تتنقل الســـلع فقط، بل ســـتتنقل الأفكار أيضا. فالأفكار، أيضا، ســـيكون لها جناحان. وإذا ما أُلغيت الضرائب الجمركية وأُزيلت العوائق التجارية الأخرى وتدانت الشعوب من بعضها، فهل سيكون بمستطاعنا الإبقاء على العزلة القديمة بين الأمم؟».

وما من شـــك في أن ثمة أمثلة حية تشـــير إلـــى أن التجارة العالمية لم تكن في مصلحـــة الجميع. فالأمر البيِّن هو أن أوروبـــا وأمريكا تواجهان، منذ ســـقوط جدار برلين وانفتاح الصـــين اقتصاديا على العالم الخارجي، المخاطـــر المتأتية من قيام مليارات من الأيـــدي العاملة زهيدة الثمن بغزو الســـوق العالمية: فمن ناحية أخذت فرص العمـــل تنتقل إلى الخارج، ومن

ناحية ثانية اختفى كثير من الصناعات، لا بل اختفت قطاعات اقتصادية بالكامل. لكن، أتتعين، لهذا السبب، العودة ثانية إلى سياسة حرمان الدول العازمة على السير في الركب من المشاركة في التجارة العالمية؟ أيتعين حرمانها من فرص التقدم والارتقاء؟ أيتعين العمل على توسيع رقعة التفاوت بينها وبين الدول الصناعية الغنية؟ إن إجراءات من هذا القبيل ليست كفيلة بأن يكون العالم أكثر عدالة، إن العكس هو الصحيح. أضف إلى هذا أن العالم سيكون، أكثر عرضة لاندلاع حروب تهدف إلى تحقيق توزيع عادل للرفاهية.

وفي الدول النامية والدول ذات الاقتصاديات الناشئة تضرر، أيضا، أناس كثيرون من العولمة. بيد أن سبب هذه الأضرار نادرا ما يكمن في إسراف تلك الدول في تنفيذ عملية التحرير الاقتصادي، بل هو يكمن، في أغلب الأحيان، في ضيق سعة السوق. ولعل المتاجرة بمعجون الطماطم واحد من الأمثلة المعبرة عن هذه المعضلة. فمنذ بضع سنوات يغرق المنتجون الأوروبيون دولا من قبيل غانا بما ينتجون من علب معجون الطماطم، متسببين بذلك في تجويع آلاف المزارعين. فالشركات العملاقة تبيع عُلبها بـ 29 سنتا للعلبة الواحدة، هذا في حين أن صغار المزارعين الغانيين مجبرون على بيع العلبة الواحدة بـ 35 سنتا، إذا ما أرادوا العيش من المورد المالي الذي يدره عليهم هذا الإنتاج. ويستطيع الأوروبيون تصريف بضاعتهم بالسعر الأدنى، وذلك لأن منتجي معجون الطماطم يحصلون في كل العام على 380 مليون يورو من موارد الميزانية التي يخصصها الاتحاد الأوروبي لدعم القطاع الزراعي. أضف إلى هذا أن المنتجين الذين لا يستطيعون تصريف إنتاجهم من الطماطم في أوروبا، يحصلون على دعم مالي يبلغ 15 سنتا عن الكيلوغرام الواحد. وهكذا، ومن خلال الدعم الحكومي، يقوض الأوروبيون أسباب عيش المزارع الغيني. وكانت بعض المنظمات المعنية بالتنمية الاقتصادية قد ذكرت في تقاريرها أن الحيرة واليأس قد دفعا بعض المزارعين إلى الانتحار. وعلى مدى زمن طويل، لم تتخذ حكومة غانا أي إجراء ضد عمليات الإغراق هذه، وذلك لأنها انصاعت صاغرة

للضغوط التي مارستها عليها الدول الصناعية. ولم تتغير الحال، إلا بعدما تصاعدت احتجاجات صغار المزارعين، فقد أصدرت الحكومة قرارا يمنع الاستيراد على مدى مائتي يوم.

ولأن الأدلة الكثيرة تبين أن من الأصلح التوسع في عملية انفتاح أسواق السلع، لذا فإن المطلوب هو أن تبدأ الدول الصناعية بالتخلي عن منح الدعم الحكومي للصادرات. وأن عليها أن تخفف كثيرا من الضرائب الجمركية المفروضة على منتجات الدول النامية وأن تمنح هذه الدول تيسيرات جمركية معتبرة، وذلك لكي يكون في وسع هذه الدول تصريف منتجاتها في الدول الصناعية واللحاق بركب التقدم الاقتصادي. من ناحية أخرى، ينبغي على الدول النامية أن تخفض ضرائبها الجمركية شيئا فشيئا - إن كانت هذه الضرائب لاتزال موجودة. ينبغي عليها أن تخفضها بالقدر الذي يتماشى مع قدرتها على الصمود في وجه المنافسة العالمية. وإذا ظلت أسواق أفقر الدول، مع هذا، عرضة للإغراق، بالمنتجات الزراعية على وجه الخصوص، عندئذ لا تكون هناك مندوحة من السماح لها برفع معدلات ضرائبها الجمركية ثانية ولزمن محدد. وما خلا هذه الحالة، ينبغي إلغاء الضرائب الجمركية وما سوى ذلك من العوائق التجارية. ومهما كانت الحال، فإن الواقع السائد يشير إلى وجود ميل ينطوي على مخاطر جسيمة، أعني الميل إلى انتهاج سياسة الحماية التجارية. «فنحن نواجه خطر إلغاء الإصلاحات التي جرى تنفيذها في الثمانينيات والتسعينيات والعودة ثانية إلى الوضع المأساوي الذي ساد في السبعينيات»، وفق ما قالته راسين سالي (Razeen Sally)، رئيسة المركز الأوروبي للسياسة الاقتصادية الدولية في بروكسل (European Centre for International Political Economy). وثمة سبب واحد لسياسة الحماية التجارية الجديدة: الصين. فجمهورية الصين الشعبية على وشك أن تتفوق صادراتها على صادرات ألمانيا، البلد الذي لايزال حتى هذا الحين، عملاق العالم في مجال التصدير. فالصينيون باتوا لا يصدرون السلع الزهيدة الثمن كالملابس وأحذية الرياضة أو لعب الأطفال فقط، بل وأمسوا، أيضا، يغرقون أسواق العالم بأجهزة الكمبيوتر والكاميرات أو رقائق الذاكرة

المستخدمة في أجهزة الكمبيوتر. ونجح الصينيون في غزو أسواق العالم بفضل سعيهم الدءوب لتقويم قيمة عملتهم بأدنى من حقيقتها الفعلية: فسعر صرف عملتهم الوطنية يتسم بالتدني ويمنح البضائع الصينية قوة تنافسية كبيرة. من هنا، تلح مجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى (G8) على المصرف المركزي في بكين بضرورة رفع قيمة العملة الصينية. غير أن هذا الإلحاح لم يثمر حتى الآن.

وما من شك أبدا في أننا سنواجه خطرا عظيما لو انقسم العالم ثانية إلى تكتلات مختلفة شبيهة بالتكتلات التي تبلورت إبان الأزمة التي عصفت بالاقتصاد العالمي على خلفية أزمة الركود الكبير، وفيما لو تقطعت أوصال الروابط التجارية والإنتاجية التي نشأت في عقود الزمن الماضية. فقبل ثمانين عاما اندلعت هذه الظواهر السلبية بنحو فظ حقا وحقيقة: ففي السابع عشر من يونيو من العام 1930 نجح النائبان الجمهوريان ريد سموت (Reed Smoot) وويليز هاولي (Willis Hawley) في الحصول على موافقة الكونغرس على مشروع القانون الذي صار يسمى باسمهم «قانون سموت - هاولي». فهذا القانون حتم زيادة الضرائب الجمركية بنسبة عظيمة تزيد على 20 ألف سلعة. وعلى خلفية هذه الزيادة انخفضت التجارة الخارجية بنحو خمسين في المائة في غضون فترة وجيزة.

وستجلب الدول الصناعية الضرر لنفسها، فيما لو أقدمت على وضع قيود صارمة على التجارة الخارجية. فلولا استيراد السلع الأجنبية، من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية على وجه الخصوص، لكانت أسعار السلع أعلى بكثير ولكانت الحياة أقل رفاهية في العالم الغربي. ولو اتسعت، فعلا، دائرة سياسة الحماية التجارية، فإن ذلك سيؤدي، وفق التحذير الذي أعرب عنه الاقتصادي الخبير بمسائل التجارة الخارجية ياغديش باغواتي (Jagdish Bhagwati) إلى نتائج وخيمة: «سيؤدي في الدول الصناعية إلى زيادة معاناة الفئات الفقيرة على وجه الخصوص، وذلك لأن هذه الفئة تستهلك بنحو فوق المتوسط السلع الزهيدة الثمن المنتجة بكثافة عمل أكبر».

غير أن الأضرار التي ستلحق بالدول ذات الاقتصاديات الناشئة ستكون أكثر وخامة. فهذه الدول أمست، منذ أمد ليس بالطويل - أي في عقود الزمن الأخيرة على وجه التحديد - جزءا من الاقتصاد العالمي. حقا استطاعت هذه الدول أن تنمو بنحو متسارع، غير أنها أمست الآن عرضة لخطر السقوط في هاوية الأزمة العالمية بالسرعة نفسها التي نمت فيها وارتقت.

اقتصاديات ناشئة على حافة الهاوية

عندما يتحدث رئيس وزراء الصين وين جياباو (Wen Jiabao) عن المستقبل، فإنه يتحدث بالأسلوب الذي تحدث به لودفيغ أرهارد في ماضي الزمن - لكنه مترجم إلى الصينية بكلمات كثيرة التزويق. فقد قال رئيس الحكومة الشيوعية: «إن من حق الجميع أن يتمتعوا بروعة الرفاهية المشتركة». وإن من حق الجميع أن يشعروا بأن ازدهار البلاد هو لمصلحتهم أيضا، وليس فقط لمصلحة رجال أعمال دهاة، ولبضعة شباب يملكون المليارات، ولأصحاب المشاريع والشركات الجدد. وأعلن رئيس الدولة والحزب هو جينتاو (Hu Jintao)، أيضا، اندلاع عصر ذهبي يمن بنعمته على الشعب كافة. وتعهد القائد الشيوعي للصينيين بتحقيق «المجتمع المنسجم مع نفسه المتوائم مع ذاته».

غير أن الواقع القائم يشهد على أن المجتمع الصيني ليس منسجما مع نفسه وليس متوائما مع ذاته. فالازدهار، الذي تحقق حتى الآن، أعني معدلات النمو البالغة 10 في المائة، لم تدر بنعمها على الجميع أبدا. فملايين كثيرة من الصينيين تخطاهم النمو الاقتصادي ولم يمن عليهم بشيء يذكر: أعني المزارعين الذي سُلبت منهم الأراضي، وأبناء المدن العاطلين عن العمل، والأطفال الذين لا قدرة لآبائهم على تدبير مصاريف مدارسهم، والمرضى الذين لا يستطيعون دفع تكلفة الطبيب. أضف إلى هذا أن هذا النمو الاقتصادي قد أخذ يتباطأ الآن بفعل الأزمة العالمية. إن الرفاهية الجديدة كانت من حصة أقلية من الأغنياء في المقام الأول، كانت من حصة أغنياء جدد يسكنون في بكين أو شنغهاي، في تيانجينغ أو في المدن الكبرى الأخرى. فهؤلاء يمتعون أنفسهم بالسيارات الغربية الفارهة وبالخدمات

الطبيــة الخاصة وأغلى العقاقير الطبية وبأرقى العقارات الســكنية. من ناحيـة أخـرى، اكتســب الأغنيـاء الجـدد تعليمـا أرقـى بكثيـر من التعليم المتاح للعامة. إنهــم يتحدثـون بالإنجليزيـة أو بالفرنسيـة و/أو بالروسية. وبينمــا أتم البعض منهم تعليمهم في الخارج، ما كان للملايين من العاملين بأجــر غير الانتقال من الريف إلى المــدن الكبرى، أملا في الحصول على فرصة عمل. وغالبا ما يتجاهلهم الحظ فلا يحصلون على عمل يدر عليهم أجرا يسدون به الرمق. فالصناعة الصينية ليست في حاجة إلى هذا الكم الهائل من العمال غير المدربين.

وتتســع رقعة التفاوت الاجتماعي في الصين بأسرع مما هو سائد في الولايــات المتحدة الأمريكيــة. فأبناء المدن يحصلون علــى دخل يبلغ، في المتوســط، أكثر من ثلاثة أضعاف الدخل الذي يحصل عليه سكان الريف (3.2 ضعف على وجه التحديد). ويحصل العُشــر المتربع على قمة السلم الاجتماعي على دخل يبلغ أكثر من تســعة أضعــاف الدخل الذي يحصل عليه العُشــر الفقير من أبنــاء المدن (9.2 ضعف بالتحديد). كما ســجل معامــل جيني ارتفاعا عظيما فعلا. فعندما بدأ رئيس الدولة والحزب دنغ إكســياوبنغ (Deng Xiaoping) في مطلع الثمانينيــات بتنفيذ أول برامج الإصلاح، كانت قيمة معامل جيني لا تزيد على 0.2، أما الآن فإن قيمته قد ارتفعت 0.46، أي أن رقعة التفاوت اتسعت بنحو ينذر بأوخم العواقب.

ويشهد المرء هذه التطورات في روسيا والبرازيل وإندونيسيا والهند والدول العربية على ســبيل المثال لا الحصر. فـ «الأســواق الناشــئة» اقتربت بإنتاجها القومي شــيئا فشــيئا من الــدول الصناعية. فخلال عشــر سنوات ارتفع متوسط دخل الفرد الواحد إلى أكثر من الضعف، وفي الهند ارتفع هذا المتوســط بنحو الثلثين. وهكذا، نجا الملايين من سكان بلدان الاقتصاديات الناشئة من براثين الفقر. إن هذا هو الجانب المشرق في العولمة.

غير أن ثمة جانبا مظلما أيضا: فبينما تلحق دول الاقتصاديات الناشــئة بركب التقدم الاقتصادي باطراد، تتقســم مجتمعاتها على نفسها بلا هوادة. فمنذ انهيار جدار برلين في العام 1989، نشــأت في الأمم الصاعدة فئات

غنية بنحو لا يقبل التصديق. فأبناء هذه الفئات ازدادوا غنى ورفاهية بأسرع من نظرائهم في أوروبا أو أمريكا، ازدادوا غنى ليس خلال بضعة أجيال، بل خلال عشر أو خمس عشرة سنة. فبضعة من الدهاة ومعدومي الضمير جمعوا، من لا شيء، ثروات تبلغ المليارات. فقد اغتنموا الانطلاقة المجنونة تجاه اقتصاد السوق لينشئوا مجموعات من شركات لا قدرة لأحد على الإحاطة بأبعادها وتشابكاتها. ولا يحجم البعض منهم عن التباهي بثروته، فهم يستخدمون أغلى السيارات ويعمّرون لأنفسهم – تماما كما يفعل أصحاب المليارات من الصينيين – قصورا على طراز قصور ملوك فرنسا. والطبقة الوسطى أيضا، تغتنم محاسن السوق العالمية. ويدخل في عداد هذه الطبقة أبناء المدن الساحلية والمراكز الصناعية، وأولئك المواطنون أيضا الذين حصلوا على تعليم أفضل وصاروا على دراية بكيفية الصمود في مواجهة المنافسة العالمية. بيد أن هذه الطبقة الوسطى لم تتبلور، بعد، بالصيغة الموجودة في الدول الصناعية، ولم تتمكن، حتى الآن، من توطيد أسس رفاهيتها.

وتتكون، في الوقت ذاته، طبقة فقيرة محرومة من ثمار الازدهار الاقتصادي. ويحصل هؤلاء الأفراد، الموجودون في أدنى السلم الاجتماعي، على قوتهم من خلال الأعمال المتواضعة، أعني من خلال خدمة المرفهين الذين يستغلونهم كأنهم من الرقيق. ويسكن هؤلاء الأفراد في شقق ضيقة، متداعية، أو في الأكواخ والجحور. ويجمع البعض منهم قوته من القمامة أو من فضلات المطاعم. إن الفقراء نادرا ما تكون لديهم فرصة لتحسين أوضاعهم المعيشية. فهم ينقصهم أهم شرط للنجاح في القرن الحادي والعشرين: التعليم المناسب.

على صعيد آخر، فإن هذه المجتمعات مريضة شأنها في ذلك شأن الدول الصناعية، وأنها مهددة بخطر السقوط في الهاوية، وذلك لأن ثرواتها قد تركزت في أيدي فئة ضئيلة العدد، ولأن اقتصادها يمول من خلال القروض في المقام الأول. وعلى هذه الدول، أيضا، يسري ما قاله كينيث غالبريث في مؤلفه الموسوم «الانهيار الكبير» (The Great Crash)، أعني قوله: إن التفاوت المفرط في التوزيع يسرع في انتشار الركود، وإن الازدهار الاقتصادي لا يجوز أن يقام على المضاربة الجنونية في المقام الأول.

وتبين روسيا، على وجه الخصوص، النتائج التي تترتب على الأمرين. فالبورصة في روسيا عاشت في السنوات الماضية ازدهارا جنونيا فعلا، وشهدت تبلور حكم الأقلية (الأوليغاركية)، شهدت ارتقاء حفنة من صناعيين عرفوا كيف ينتهزون لأنفسهم فرص الانتقال الجنوني صوب اقتصاد السوق. فحينما تفككت عرى الاتحاد السوفييتي، سارعت هذه الحفنة إلى الاستحواذ على كبرى المشاريع والشركات الحكومية. ولأن البلاد أمست، وقتذاك، في فوضى عارمة وبلا حكومة تتقيد بدستور وقوانين البلاد، لذا استطاعت هذه الحفنة أن تفعل ما يحلو لها ويطيب لخاطرها. وكان رجل الأعمال أوليغ ديريباسكا (Oleg Deripaska) واحدا من هذه الحفنة. فهذا الرجل، ذو الوجه الشبيه بوجه صبي يافع، جمع، وهو لايزال في الأربعين من العمر، ثروة بلغت 28 مليار دولار أمريكي. ويهيمن ديريباسكا على مجموعة شركات متشابكة من جملتها شركة البناء الألمانية Hochtief. لقد ارتقى هذا الرجل إلى ثاني أغنى الأغنياء في أوروبا قاطبة، إنه يأتي، من حيث الغنى، بعد مؤسس شركة إيكيا (Ikea) مباشرة، أعني إنغفار كامبراد (Ingvar Kamprad). وبثروته البالغة 23.5 مليار دولار أمريكي، لا يبعد عنه كثيرا في قائمة الأغنياء رومان أبراموفيتش (Roman Abramowitsch)، المالك لنادي كرة القدم في لندن FC Chelsea. إن هذه الحفنة تمتع نفسها في سكنى القصور العظيمة والنزهة بسفنها وطائراتها الخاصة، وتؤمن سلامتها من خلال ما لديها من جهاز أمني. وبالمقابل، يعيش ملايين من مواطني الاتحاد السوفييتي (سابقا) عيشة الكفاف. ففي حقبة التحول، في حقبة اختفاء الاقتصاد المخطط، انخفضت دخول الروس العاديين بنحو الثلثين. ففي اليوم الحالي، فإن نحو ثلاثة أرباع الروس يحصلون، في الأسبوع، على دخل هو أقل من خمسين دولارا.

والجزء الأعظم من الأرباح التي تحققها هذه الحفنة من الأغنياء، لا يدر بنفعه على روسيا، بل هو يذهب إلى الحسابات الكائنة في ليشتنشتاين أو في قبرص. ففي هذه البقاع من العالم تقيم شركات لا تعد ولا تحصى بالاسم فقط، أي من خلال ما لديها هناك من صندوق بريد لا غير. إن الحفنة الأوليغاركية دأبت على تنمية ثروتها بلا عبء ضريبي يذكر.

وكانت هذه الحفنة، في العام 2008، أكثر غنى من أغنى الأغنياء الألمان. وكانت مجلة Forbes قد ذكرت 85 مليارديرا، وأدرجت 35 منهم لأول مرة في إحصائياتها. غير أن جزءا معتبرا من ثروتهم يمكن أن يكون قد تبدد من جراء الأزمة المالية الراهنة. فمن ناحية، كانت ثروتهم مستثمرة، في أغلب الأحيان، في أسهم الشركات وما سوى ذلك من أوراق مالية، ومن ناحية أخرى، شهدت روسيا انهيارا مروعا في بورصاتها، انهيارا فاق، بكثير، الانهيار الذي عصف بأغلب بورصات الدول الصناعية. ففي الفترة الواقعة بين صيف وخريف العام 2008 خسرت الأسهم المتداولة في بورصة موسكو ثلثي قيمتها. من ناحية أخرى، كانت حفنة الأوليغاركيين قد دأبت على تمويل إمبراطوريتها المالية والصناعية من خلال قروض عظيمة الحجم، من خلال قروض تريد المصارف الآن استرجاعها لمواجهة الأزمة التي تمر بها. وهكذا أخذ جزء معتبر من هذه الثروات يتبدد بالسرعة نفسها التي تراكمت فيها هذه الثروات. فديريباسكا أمسى الآن مجبرا على بيع جزء من إمبراطوريته الصناعية والمالية. كما تعين عليه، شأنه في ذلك شأن الأوليغاركيين الآخرين، طلب المساعدة من الدولة لخدمة ما في ذمته من قروض. غير أن هذا كله لا يجوز أن يحجب عن أنظارنا حقيقة أن هؤلاء الأوليغاركيين لايزالون يتمتعون بمستويات غنى لا قدرة للمواطن العادي في روسيا ولا حتى على تصورها.

ومقارنة بالأغنياء الروس، زاد الأغنياء من الهنود ثرواتهم بسرعة أكبر: فمالك مصانع الصلب والحديد لاكشمي ميتال (Lakshmi Mittal) استطاع أن يزيد ثروته إلى 45 مليار دولار ونجح العام 2008 في أن يحتل المرتبة الرابعة في قائمة Forbes. ويأتي من بعده مباشرة الأخوان موكيش أمباني (Mukesh Ambani) البالغة ثروته 43 مليار دولار أمريكي وأنيل أمباني البالغة ثروته 42 مليار دولار أمريكي. وكان هذان الأخوان قد تقاسما إمبراطورية الصناعة Reliance، التي كانا قد ورثاها من والدهما. ويشهد ارتقاء الأخوين موكيش وأنيل أمباني على صدق مقولة مفادها أن أولئك الذين يمتلكون الكثير، يستطيعون تنمية ثروتهم بسرعة فائقة. لقد أفلح الأخوان أمباني في تنمية ثرواتهما في بلد يكسب فيه ملايين من بني

البشـــر قوتهم اليومي من خلال عملهم خدما أو كَنّاسين للشوارع، في بلد يسوده الفقر المدقع على بعد بضعة كيلومترات فقط من مراكزه الصناعية والتجارية. إن الهند، التي نعرفها منتجا مهما في مجال البرمجيات وبلادا تضاهي هوليوود من حيث إنتاج الأفلام الســينمائية، هي ذاتها الهند التي نعرفها موطنا للمتسولين والشحاذين، موطنا للجياع والمعدمين. وليس ثمة شــك أبدا في أن المدينة الكبرى، مدينـــة بومباي، تعكس هاتين الصورتين للهنـــد على أتم الوجوه. فهذه المدينة، التي لا تزيد مســاحتها على نصف مساحة مدينة برلين، تكتظ بسكان يبلغ تعدادهم 12 مليون نسمة. ويسكن في شـــمال المدينة الأغنياء، يســكن أصحاب المليارات والملايين، أصحاب الهليكوبترات والقصور الشـــامخة، يســكن أولئك الذين توفر لهم جيوش جرارة من الخدم والحرس ســبل الراحـــة والطمأنينة. وعلى بعد خطوات من هذه الأحياء الســكنية الفاخرة، يسكن ستة ملايين مواطن في الأكواخ، يســكن ستة ملايين يتطلعون بفارغ الصبر إلى الحصول على فرصة للعمل وروبية واحدة يسدون بها الرمق.

لكـــن، إلى أي مـــدى يمكن لبلد من هـــذا القبيل تحمّل هـــذا التفاوت الاجتماعي؟ متى ســيطالب الفقراء بما هو أكثر من الصدقة أو الحسنة؟ ففي الصين، أمست الدوائر الحكومية، تواجه، فعلا، آلافا من الاحتجاجات الهادئـــة تارة والغاضبة تارة أخـــرى. فالمدن الكبرى، على وجه الخصوص، أمســت في البلدان النامية، المرتع الخصب لاندلاع أعمال العنف ولتنامي التطـــرف وتعاظـــم التوتـــرات الاجتماعية. وتحـــاول الأمم الصاعدة قمع الغضب. كما تحاول هذه الأمم تعزيز النمو الاقتصادي وتســريع مسيرته، وذلك على أمل أن يمن النمو السريع بشيء من خيراته على الموجودين على هامش المجتمع أيضا. من هنا، فإن هذه الأمم تخشـــى أكثر ما تخشـــى أن ينهار نموها الاقتصادي بنحو مفاجئ بفعل تداعيات تتأتى من رأســمالية وول ســتريت، هذه الرأســمالية التي لاتزال، حتى اليـــوم الحالي، تصول وتجول بـــلا ضوابط حكومية ذات بال. من هنا، تخشـــى هذه الأمم، أكثر ما تخشـــى، ثورة الجياع والمحرومين. لهذه الأســباب مجتمعة، لا غرو أن تتمسك هذه الأمم، في سياق الأزمة المالية أيضا، بذلك النموذج الاقتصادي

والاجتماعي، الذي هو، من ناحية، نموذج مستنسخ من النموذج الغربي، ومن ناحية أخرى، نموذج يختلف عن النموذج الغربي بنحو جذري: نموذج الرأسمالية الاستبدادية.

السوق الموجهة والأزمة

عندما استقل وزير الخارجية الألماني فرانك فالتر شتاينماير الطائرة مسافرا في يونيو العام 2008 إلى شونغكينغ (Chongqing)، ما كان أحد في أوروبا يعرف شيئا عن هذه المدينة الكبرى التي يسكنها الملايين من الصينيين: فشونغكينغ تبعد كثيرا عن بكين وشنغهاي، وعن هونغ كونغ وماكاو، وتقع على بعد بضع عشرات الكيلومترات فقط من خزان مياه محصور بين ثلاثة وديان. ويسكن في هذه المدينة الكبرى الواقعة على ضفاف نهر يانغ تسه (النهر الأزرق)، أعظم نهر في الصين، 5.8 مليون نسمة، وإذا أخذ المرء في الاعتبار الأقاليم التابعة لها إداريا، فإن عدد سكانها يصل إلى 32 مليون نسمة، وتبلغ مساحتها، عندئذ، 82400 كيلومتر مربع. وبهذا العدد الكبير من السكان وبهذه المساحة الهائلة تفتخر شونغكينغ بأنها كبرى مدن العالم قاطبة. وما يبدو حاليا مجرد ترابط رخو بين مدن صغيرة وكبيرة، سيزداد تلاحما في السنوات المقبلة وفق الخطة الحكومية: فلا يمر يوم من غير أن تشيد ناطحات سحاب وفنادق ومراكز تجارية وشوارع جديدة، كما تُشق الأنفاق في التلال المحيطة بالمدينة، وذلك لكي يكون بمستطاع المدينة التوسع. أضف إلى هذا أن العمل جار على قدم وساق لبناء ميناء جديد للحاويات يقع على ضفاف نهر اليانغ تسه. من ناحية أخرى يجري تزويد المطار بمدرج ثالث لإقلاع الطائرات. وهكذا، فبينما يستغرق تنفيذ هذه الإجراءات عقودا من الزمن في فرانكفورت، وذلك لأنه يتعين إقناع عشرات الآلاف من السكان بصوابها وانتظار تدخل المحاكم لحل الاختلافات بشأنها، تُنفذ هذه الإجراءات بسرعة فائقة في الصين. فكل ثلاث سنوات يجري العمل بتخطيط جديد للمدينة.

ويريد رئيس الدولة هو جينتاو (Hu Jintao) أن يجعل من شونغكينغ صرحا يخلد ذكراه، تماما كما فعل، في الثمانينيات، الرئيس السابق دنغ إكسياوبنغ (Deng Xiaoping) حينما حوَّل مدينة شينزهين (Shenzhen)

إلى منطقة استثنائية للتجارة الحرة وكما فعل جيانغ زمين (Jiang Zemin) في التسعينيات حينما حوَّل مدينة شنغهاي إلى صرح يخلد ذكراه. وكيفما اتفق، فإن شونغكينغ أمست تتمتع برعاية بكين. فالحكومة الشيوعية تضخ فـــي كل عام مليــارات ومليارات من الأموال في شـــونغكينغ، وفي المناطق المتخلفـــة الواقعة في غرب البلاد، وذلك بغية أن يعم الازدهار الاقتصادي هذا الإقليم أيضا الذي يبعد 1400 كيلومتر عن المناطق الساحلية. من هنا، لا غرو أن تقول الصحيفة الألمانية Süddeutsche Zeitung إن شـــونغكينغ «هي أسرع مدن الكوكب الأرضي نموا واتساعا».

وشونغكينغ ليست حالة فريدة في الصين. ففي العام 2010 ستكون في الصين 109 مدن كبرى، أي تؤوي أكثر من مليون نسمة. وإذا صدق تكهن مؤسسة كارنغي Carnegie الخيرية، فإن الصين، وليس الولايات المتحدة الأمريكية، هي التي ستكون في العام 2041 الأمة الاقتصادية العظمــى في العالم، لا بل يعتقد مصرف غولدمان ســاكس أن الصين ستتفوق، اقتصاديا، على الولايات المتحدة الأمريكية في العام 2035. غيـــر أن هـــذه التكهنات لا يجـــوز أن تحجب عن أنظارنـــا حقيقة أن متوســـط دخل الفرد الصيني سيظل أدنى من متوسط دخل الأمريكي والأوروبـــي ردحا طويلا من الزمـــن. وغني عن البيان أن المواطنين في الغرب يشـــعرون بالحيرة حينما يحيطـــون علما بحقيقة هذا الارتقاء: فهم مبهورون - ومرتاعون في الوقت نفســـه. إنهم مفتونون - وفزعون في الوقت عينه. إنهم يثمنون عاليا إنجازات البلاد - ويخشـــون كثيرا أن ينافســـهم الصينيون على رفاهيتهم.

إن الصين وطن أكثر من مليار نسمة، وأمة شقت طريقها إلى الاقتصاد العالمـــي بكل قوة وإصرار. علـــى صعيد آخر، تراكم فـــي خزائن المصرف المركـــزي الصيني احتياطـــي أجنبي يبلغ 1.8 تريليـــون دولار أمريكي، أي تراكـــم في خزائنه ما يزيد على مجمل العملـــة الورقية والنقدية المتداولة في الولايات المتحـــدة الأمريكية. إن قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على تمويل إنفاقها صار مرهونا بإرادة الصين أيضا. فالأمريكيون يســـتطيعون اقتراض ما يحتاجون إليه من أموال عظيمة الحجم، فقط في حالة مواصلة

المصرف المركزي الصيني شراء سندات الدين الحكومية الأمريكية. من هنا، فلو غيَّر الصينيون موقفهم، ستكون الولايات المتحدة الأمريكية على حافة الإفلاس.

ولم يسبق قط أن ارتقى بلد من البلدان بهذه السرعة الفائقة، لم يكن الفزع بهذا النحو قط. وينقل عن نابليون أنه كان قد قال «عندما تنهض الصين من كبوتها، سيرتعد العالم كله». وحينما بدأ دنغ إكسياوبنغ في العام 1978 بتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، كان الاقتصاد المخطط متعفنا، متداعي الأركان. فـ «الطفرة الكبيرة»، التي أعلنها ماو تسي تونغ في عقود الزمن السابقة على هذا التاريخ، كانت، في واقع الحال، طفرة فاشلة حقا وحقيقة. وبعد ثلاثين عاما من هذا الإعلان، جمعت الصين بين كل الضروب المتعارف عليها في الاقتصاد الحديث: شركات حكومية تخضع لتوجيه صارم وسوق جنونية للأسهم ونشاطات اقتصادية تكاد تكون بلا قيد أو ضابط. بيد أن الصين أبعد ما تكون عن خصائص نظام اقتصاد السوق المعمول به في الغرب. فالبلاد تنقصها البنية السياسية المكملة للسوق: الديموقراطية. فالحزب الشيوعي يحكم البلاد بيد قوية وإرادة صارمة. من ناحية أخرى، لا تبدي الدولة أي استعداد حقيقي للانسحاب من الحياة الاقتصادية. فالدولة توجه الحياة الاقتصادية وتخطط تطورها، إنها تتحكم في أهم مشاريع وشركات البلاد وتسهر على توجيهها. وبهذه التدابير والإجراءات صاغ الصينيون النموذج المضاد لما في الغرب من رأسمالية محررة من القيود والضوابط: صاغوا نموذج الرأسمالية الاستبدادية.

ويحظى هذا النموذج المضاد، أعني النموذج الصيني، بقبول متزايد في مختلف ربوع العالم. على صعيد آخر، أقامت روسيا في السنوات الماضية، أيضا، الدليل على أن الديموقراطية واقتصاد السوق لا يرتبط الواحد منهما بالآخر بالضرورة. فخمسمائة مشروع تتولى في روسيا تحقيق نحو 80 في المائة من مجموع الناتج الوطني الإجمالي، علما أن أهم هذه المشاريع تخضع، في أغلب الأحيان، إلى مشيئة الدولة أو أنها مسيرة من قبل الفئة الأوليغاركية المقربة من الرئيس ديمتري ميدفيديف (Dmitri Medwedjew)

ورئيس الحكومة فلاديمير بوتين. ومَنْ يتجرأ ويعترض على هذا القرار الحكومي أو ذاك، فإن هذا مصيره مصير ميخائيل خودوركوفسكي (Michail Chodorkowski)، مؤسس الشركة العملاقة الناشطة في مجال الطاقة Yukos: إما أن يُعزل من وظيفته أو يُودّع السجن. ومنذ مطلع الألفية الجديدة، صار ازدهار روسيا يتوقف، في المقام الأول، على إنتاج البترول والغاز، فالكرملين خلق ديكتاتورية تتحكم في مجال الطاقة. كما اختفت أو كادت تختفي من الوجود حرية الصحافة، أي اختفى ركن من أركان ثورة «الشفافية» التي قادها غورباتشوف. فالصحافة المقربة من الكرملين تسيطر على البلاد، والمعارضة والمنظمات غير الحكومية أمست تخضع لوصاية الدولة.

إن الروس والصينيين يتحدون الغرب برأسماليتهم الاستبدادية: فعلى الرغم من أنهم يغتنمون المنافع التي تسبغها عليهم المنافسة العالمية ويغزون الأسواق الأجنبية بما لديهم من موارد أولية وسلع منتجة، فإنهم يغلقون أسواقهم، في الوقت ذاته، ويشيدون حواجز متينة أمام المشاريع الأجنبية. بهذا المعنى، فإن الرأسماليين المستبدين يجمعون بين منافع اقتصاد السوق وهيمنة الدولة على الحياة الاقتصادية. إنهم يريدون تمكين مواطنيهم من زيادة رفاهيتهم، لكنهم يحجبون عن المواطنين الحرية المتعارف عليها في الأنظمة الديموقراطية. وبهذا النحو، تقيم الدول المسيرة بنحو صارم، الدليل الساطع على زيف أفكار فرانسيس فوكوياما: فالتاريخ لا نهاية له. غير أن هذا الدليل الصائب لا يمكن للمرء أن يستشف منه ما إذا كان النصر سيكون حليف الرأسمالية الغربية المحررة من القيود والضوابط أو حليف اقتصاد السوق المسيَّر من قبل الحكومات الاستبدادية المهيمنة على مقدرات بلدان الاقتصاديات الناشئة. وكان المؤرخ عزار غات (Azar Gat) قد تحدث في مجلة Foreign Affairs عن «العالم الثاني غير الديموقراطي، باعتبار أن هذا العالم يمكن أن يغدو خيارا جيدا وبديلا ناجحا من الديموقراطية الليبرالية».

فالدول المحكومة بنحو استبدادي حققت في السنوات الأخيرة من عقد التسعينيات معدلات نمو بلغت أربعة أضعاف المعدلات التي حققتها الدول الصناعية. من هنا، لا غرو أن تتبنى بلدان من قبيل فيتنام وكازاخستان أو

الكويت أو دولة الإمارات العربية المتحدة، أيضا، النموذج الرأسمالي الدارج في روسيا والصين. فهذه الدول لا تعير أهمية كبيرة للأخذ بالمبدأ الذي يضع، في أمريكا وأوروبا، مصلحة الفرد فوق كل اعتبار (Individualism). إن هذه الدول تضع المجتمع والاقتصاد تحت وصاية حكم صارم. وليس ثمة شك في أن هذه الدول قد نجحت، في ظل هذه السياسة، نجاحا بينا حتى اندلاع الأزمة التي عصفت بأسواق المال العالمية في الأيام الراهنة. ففي خريف العام 2008 تعرضت هذه البلدان، أيضا، للصدمات التي نشأت عن الزلزال الذي ضرب أسواق المال. فقد تراجع نموها الاقتصادي وانهارت بورصاتها وسحب المستثمرون الأجانب أموالهم منها، وذلك لأنهم أدركوا أن سندات الدين المصدرة من الحكومات في أمريكا وأوروبا أكثر أمنا. وكان هذا التطور قد ترك عملات كثير من البلدان تترنح: أعني على سبيل المثال لا الحصر، الريال البرازيلي والفورنت المجري والروبل الروسي والزلوتي البولوني والروبية الباكستانية - فكل هذه العملات تعرضت لصدمات عارمة وانخفض سعر صرفها انخفاضا عظيما.

وتعين على المجر، بالذات، هذه الدولة التي كانت، في يوم من الأيام، القدوة الحسنة في أوروبا الشرقية، أن تستجدي في نهاية أكتوبر العام 2008 صندوق النقد الدولي طالبة منه مد يد العون لها. وعلى الرغم من أن حكومة بودابست كانت قد استدانت من المصرف المركزي الأوروبي من قبل، أي في مطلع الشهر المذكور، مبلغا مقداره 5 مليارات يورو، فإنها احتاجت، بعد ثلاثة أسابيع فقط، إلى مال أكثر - إلى مال بلغ مجموعه 25 مليار دولار أمريكي. وكما هو الوضع في كثير من دول وسط وشرقي أوروبا، موَّل المجريون، أيضا، ازدهارهم من خلال الأموال المقترضة من الخارج في المقام الأول. غير أن عملية التمويل هذه كانت نقمة عليهم. فالمستثمرون الأجانب سحبوا أموالهم حالما بانت في الأفق بوادر الأزمة المالية، وتسببوا في خلق أزمة نادرة المثيل في «الأسواق الناشئة». وعلى خلفية هذه التطورات اصطفت هذه الدول على أبواب صندوق النقد الدولي وذلك لأنها لم تعد قادرة على خدمة ما في ذمتها من ديون أجنبية. وحصلت أوكرانيا، أيضا، من صندوق النقد الدولي على قرض طارئ بلغت

قيمتــه 16.5 مليار دولار أمريكي. ومن ناحيته، راح صندوق النقد الدولي يجبر الحكومات في بودابســت وكييف على رفـع معدلات الفائـدة وزيـادة الضرائـب وخفض الإنفاق الحكومــي - أي أنه أجبر هذه الحكومات على تنفيــذ الإجــراءات ذاتهـا التــي كـان قـد فرضهـا علــى دول النمور في ماضــي الزمن. «إننا نعيش الأزمة الآســيوية ثانية»، وفق مــا قالـه أحد موظفي صنــدوق النقد الدولــي. الاختلاف الوحيـد بـين الأزمتـين هـو أن أزمة العام 2008 أشــد عنفا، وأنها تتصاعد بســرعة أكبر في بلدان الاقتصاديات الناشئة.

ونشر الفزع العالمي ظلاله حتى على دول الخليج العربي البترولية. فقد مدت حكومات الكويت والســعودية يد العون لإســعاف المصارف المتعثرة. على صعيد آخر، أعلن الســعوديون والإماراتيــون تكفلهم بضمانة حقوق المودعين، أي أنهم قدموا ضمانات شبيهة بالضمانات التي قدمتها الحكومة الألمانية إلى المواطنين بشأن ودائعهم وحساباتهم الجارية. على صعيد آخر، شــكا المســتثمرون في دبي وأبو ظبي من أنهم يواجهون صعوبات جمة في العثور على مستأجرين راغبين في استئجار عماراتهم ومكاتبهم. فالمدينتان الإماراتيتان تحولتا في العشرين عاما المنصرمة إلى مدن كبرى براقة، إلى مدن ما عاد ثراؤها يحتســب بعدد براميل البترول، بل بعدد الطوابق التي تتكون منها ناطحات الســحاب. فالإماراتيون يشيدون، حاليا، أعلى عمارة فــي العالم، أعني برج دبي البالغ ارتفاعه 900 متر. كما يشــيدون أعظم مينــاء جوي في العالم وأكبر جزيرة اصطناعية في المعمورة وأعظم فندق: قصر الإمارات (Emirates Palace)، هذا القصر العظيم الذي اســتخدم المرء فيه الذهب والمرمر ببذخ كبير. غير أن التقارير الواردة من سماســرة العقارات تشير إلى أن بعض المستثمرين قد غادروا البلاد على حين غرة - غادر البلاد أولئك المضاربون على وجه الخصوص، الذين استدانوا الأموال من أجل تمويل شراء الفيللات والعمارات السكنية والتجارية.

ومع هذا، لا مندوحة لنا عن أن نشــير إلى أن الرأسمالية الاستبدادية يمكن أن تتطور إلى خطر يتهدد الغرب. فمنذ أن أخذت بلدان الاقتصاديات الناشئة تخصص المال الوفير لشراء المشاريع والشركات في العالم الغربي،

بات المرء في أوروبا وأمريكا يرى في عمليات التسوق هذه خطرا يتهدد رفاهيته. فالبلدان التي لديها احتياطي كبير من البترول والغاز والموارد الأولية الأخرى، جمعت احتياطيا أجنبيا عظيما وأمست في أشد الحاجة إلى استثمار احتياطيها من العملات الأجنبية. من هنا، فإن هذه البلدان عقدت العزم على الاستحواذ على أشهر شركات ومشاريع العالم الغربي. فثروات الصناديق السيادية بلغت نحو 3.2 تريليون دولار أمريكي. ويمكن أن ترتفع ثروة هذه الصناديق الحكومية البالغ عددها نحو أربعين صندوقا إلى 12 تريليون دولار أمريكي. وتعادل هذه الثروة مجمل الإنتاج السنوي في اليابان وألمانيا وفرنسا وبريطانيا معا.

وتتصرف هذه الصناديق بحكمة كبيرة وتغتنم الأزمة لتشتري المصارف بثمن بخس. وكان الصندوق الحكومي الصيني China Investment Corportion أول الصناديق التي اغتنمت في خريف العام 2007 الفرصة لتصبح شريكا في مصرف مورغان ستانلي، ولتشتري 10 في المائة من قيمة المستثمر الأمريكي «بلاكستون» (Blackston). واقتفت الصناديق السيادية الأخرى خطى الصندوق الصيني: فقد اشترى المستثمرون القادمون من سنغافورة ودبي وأبو ظبي وكوريا الجنوبية حصصا كبيرة في أشهر بيوت المال الغربية، أعني سيتي غروب والاتحاد السويسري للبنوك وباركليز وميريل لينش والمصرف الألماني «دويتشه بنك». وكانت هذه الصناديق السيادية قد ضخت في بيوت المال الغربية نحو 70 مليار دولار أمريكي خلال الفترة الواقعة بين مارس العام 2007 ويناير العام 2008 فقط. كما اشترت بعض الصناديق العربية أعظم «سيرك» في العالم، أعني سيرك Cirque de Soleil، ونادي كرة القدم في مانشستر والشركة الألمانية للخدمات الصناعية Ferrostaal.

وعلى خلفية هذه الغارة، تسيطر الحيرة على الدول الصناعية: فمن ناحية، فإن مشاريعها وشركاتها في أمس الحاجة إلى رأسمال جديد، ومن ناحية أخرى، تخشى الحكومات في هذه الدولة من استحواذ الأجانب على أفضل شركاتها وأرقى مشاريعها بأثمان بخسة. ولهذا السبب بالذات شرع كثير من الدول، وألمانيا واحدة منها، قوانين تتكفل بصد المهاجمين

غيـــر المرغوب فيهم. وتعتقد هذه الحكومات أن عملية الاســـتحواذ لاتزال في بداياتها الأولى، أي أن البوادر الأولى تنذر بأن هذه العملية ستتصاعد مستقبلا. بيد أن الدول الصناعية لا مندوحة لها عن أن تتخلى عن موقفها الدفاعي في الأيام المقبلة - فمن غير أموال الصينيين والعرب، ســـيصعب كثيرا على هذه الدول اجتياز الأزمة المالية بسلام.

وتســـاور فرانسيس فوكوياما، في الآونة الأخيرة، الشكوك فيما إذا كنا قد بلغنا فعلا نهاية التاريخ، أم أننا صرنا شهودا على اندلاع تسابق جديد ومثير بين نظام الرأسمالية المحررة من القيود ونظام الرأسمالية الاستبدادية. ويقر أســـتاذ العلوم السياسية أن ثمة دلائل عديدة تشير إلى أن «الأنظمة الاستبدادية ستواصل مسيرتها وستزداد قوة وحيوية». فهذه الأنظمة ســـتنافس الغرب على رفاهيته - وســـتتصارع مع الدول الصناعية على تلك الســـلع، التي شـــح عرضها في السنوات الماضية: ســـتنافس الغـــرب على الحليب والميـــاه، وعلـــى الأرز والحبوب، وعلى البنزيـــن والغاز. فكلما نمت دول الاقتصاديات الناشـــئة بنحو أســـرع، كانـــت أكثر حاجة إلى مـــا في الطبيعة من موارد. فمـــا في العالم من موارد لإنتاج الطاقة والمواد الغذائية لن يكاد يســـد ما يحتاج إليه منها بنو البشر الذين سيبلغ تعدادهم في بضعة عقود مقبلة تسعة أو عشرة مليارات نسمة.

في البداية انحسار الأسعار.. ومن ثم التضخم

بعدما فشـــلت كل الســـبل، بعدما ترجى المرء وتوسل وناشد بلا نتيجة، أغلق رئيس الوزراء الهندي مامو هان ســـينغ (Mammohan Singh) حدود بـــلاده، فما عاد مســـموحا لأحد بأن يصدر الأرز إلى خـــارج البلاد، وفق القرار الذي اتخذه رئيس الوزراء. فعرض الأرز شـــح في ربيع العام 2008 بنحـــو كبير، وكان ســـعره قد ارتفع إلى مســـتويات تنـــذر بعواقب وخيمة. فمقارنة بالســـعر الذي ساد قبل ثلاثة أعوام، ارتفع سعر الأرز الآن بنسبة بلغت 300 في المائة. من هنا، ما عاد الفقراء يستطيعون شراء هذه السلعة الضرورية إلا بصعوبة.

كما ارتفعت أسعار السلع الأخرى. فسواء تعلق الأمر بالحليب أو بالسمن أو بالزيوت الغذائية، فإن أسعار السلع ترتفع ارتفاعا انفجاريا، ليس في الهند فقط، بل في جميع أنحاء العالم. فخلال ثلاثة أعوام فقط ارتفع سعر الحبوب بنسبة بلغت 294 في المائة، وارتفع سعر الفول بنسبة بلغت 202 في المائة. من ناحية أخرى، ارتفع سعر السلع المشتقة من الحليب خلال اثني عشر شهرا بنحو 80 في المائة، وبلغ سعر البترول في صيف العام 2008 ستة أضعاف السعر الذي كان سائدا في العام 2001، فقد بلغ سعر البرميل الواحد نحو 150 دولارا أمريكيا. وفي حين تعاني دول الاقتصاديات الناشئة من ظمأ شديد إلى الذهب الأسود، يزيد المضاربون الطين بلةً، ويفعلون كل ما في وسعهم حتى يرتفع سعر البترول أكثر فأكثر، فالجميع يعون وعيا تاما أن الاحتياطي البترولي محدود، وأن الطلب عليه سينمو في السنوات المقبلة بنحو متسارع.

وتسبب ارتفاع أسعار السلع المختلفة في اندلاع انتفاضات سياسية عارمة، ففي المكسيك خرج عشرات الآلاف من المواطنين إلى الشوارع متظاهرين ضد ارتفاع سعر طبق غذائهم الوطني، رغيف الخبز المصنوع من الذرة. وفي مصر أضرب عمال المصانع عن العمل؛ وذلك لأن دخلهم ما عاد يسمح لهم بشراء رغيف الخبز. وقتل خمسة أفراد في هايتي إثر معارك دارت بين جموع المواطنين والشرطة، وفي الكاميرون لقي أربعون متظاهرا حتفهم. كما نقلت وسائل الإعلام أنباء تفيد بأن الاضطرابات عمت بوركينا فاسو وإندونيسيا وموريتانيا وموزمبيق والسنغال. وسادت عمليات التمرد في أكثر من 30 بلدا. من هنا، رأت كثير من الدول أنها ملزمة بوضع حد لشح المواد الغذائية، فقد حظرت تصدير المواد الغذائية المهمة لقوت المواطنين، وخفضت الضرائب والرسوم الجمركية على المواد الغذائية المستوردة. بيد أن هذه الإجراءات خففت من وطأة أزمة الغذاء لحين قصير من الزمن، فلم تكن الحل الجذري لهذه الأزمة المستفحلة.

فأزمة المواد الغذائية - وهي أزمة صاحبت ارتفاع أسعار البترول والغاز والنحاس والنيكل وما سوى ذلك كله من موارد طبيعية - أبانت بوضوح أن الاقتصاد العالمي لا يمكن أن يواصل نموه لأمد طويل بالنحو الذي نما

فيه في العشرين عاما الأخيرة. فمنذ مطلع الألفية الجديدة نما الاقتصاد العالمـي بأكثـر من 4 في المائة في المتوسـط. من هنـا، لا عجب أن يعلن الإحصائيون تحقيق أرقام قياسـية في هذا المضمار. بيد أن العام 2008 كان شاهدا على أن النمو الاقتصادي قد أوشك على بلوغ حدوده القصوى، وذلك لسـبب غاية في البساطة: ففي حين يوجد رأس المال والعمل بوفرة كبيـرة فـي الاقتصاد العالمي، يشـح من يوم إلى آخر عـرض موارد غاية في الأهمية، تشـح المـوارد الطبيعية. فالكوكب الأرضي لا يسـتطيع، في الأمد الطويل، تلبية حاجات البشرية المتزايدة العدد، لا يستطيع المن عليها بالغذاء الكافي، وبما يسـد حاجتها من البتـرول والغاز والصلب والحديد والنحـاس والنيكل، وما سـوى ذلك من موارد أخـرى طبيعية، فضلا عن الحديث عن المياه، عن هذا المورد الطبيعي الذي يزداد شـحا من يوم إلى آخـر. فالكوكب الأرضي يُـؤوي حاليا (أي في العام 2009) نحو سـبعة مليارات من بني البشـر، علما أن هذه البشـرية تـزداد عددا في كل عام بنحو 75 مليون نسمة. وإذا صدقت تنبؤات خبراء الإحصاء، فسيكون عدد سـكان الكوكب الأرضي في العام 2050 أكثر من تسـعة مليارات نسمة. علما أن هذه البشـرية تتطلع إلى أن تتغذى بنحو أكثر وأفضل، تتطلع إلى الحصول على السـلع بكميات أكبر وبجودة أفضل. بيد أن هذه التطلعات سـتواجه صعابا جمة على الرغم من ارتفاع الجدارة الاقتصادية بمعدلات كبيرة، وعلى الرغم من ارتفاع الإنتاجية بمعدلات عظيمة مستقبلا.

وتظهر هذه الصعاب بجلاء في مجال المواد الغذائية، فمسـاحة الأراضي الزراعية المتاحة في العالم تكاد في يومنا هذا تعجز عن سد حاجة بني البشر إلى الغذاء. فتزايد المساحات الحضرية، تزايد المدن مساحة وعددا، يؤدي في كثير من دول الاقتصاديات الناشئة إلى تقلص مساحة الأراضي الزراعية. من ناحية أخرى، لا يرغب بنو البشر في الحصول على الحبوب والبقوليات فقط: فكلمـا كان الصينيون أو الهنود أو البرازيليـون أو الفلبينيون أكثر غنى، كانوا أكثر طلبا للمواد الغذائية الغنية بالبروتينات، كانوا أكثر طلبا للحوم على وجه الخصـوص. بيد أن الحيوانات، أيضا، في حاجـة إلى العلف، في حاجة إلى الحبوب، في حاجة إلى الذرة على سـبيل المثـال. فمنذ الثمانينيات تضاعف

استهلاك اللحوم في البرازيل وارتفع إلى ثلاثة أضعاف قيمته في الصين. «فالكل يريد التغذي كالمواطن الأمريكي»، وفق ما يقوله دانيل باس (Daniel Basse) من الشركة الاستشارية الأمريكية AgResource، «بيد أن تطلع بني البشر للتغذي بهذا النحو، يعني أننا سنكون في حاجة إلى كوكبين أو ثلاثة كواكب أرضية». ومهما كانت الحال، فإن الأمر الذي لا خلاف عليه هو أن المواطن الأمريكي يستهلك في العام الواحد ستة أضعاف كمية اللحوم التي يستهلكها الفرد الصيني حاليا، علما أن سعة الفجوة في تقلص مستمر.

أضف إلى هذا، أن المزارعين ما عادوا ينتجون لتغذية بني البشر فقط، بل أمسوا ينتجون، أيضا، ما تحتاج إليه السيارات من طاقة. فهم يفضلون إنتاج الذرة على إنتاج الحبوب المخصصة للغذاء البشري؛ وذلك لأن شركات البترول تناشدهم تزويدها بالذرة الصالحة لإنتاج الكحول الإثيلي (Ethanol). فالدول الغربية صارت مهووسة بإمكان الاستعاضة عن بترول العرب ببنزين تستخرجه من الموارد النباتية. وهكذا، عقدت الحكومة الأمريكية العزم على رفع نسبة البنزين المستخرج من المصادر النباتية إلى 20 في المائة حتى العام 2017، وينوي الاتحاد الأوروبي رفع هذه النسبة إلى 10 في المائة. وخلال عام واحد زاد مزارعو الذرة الأمريكيون إنتاجهم بنسبة بلغت، في العام الواحد، 80 في المائة. وغني عن البيان أن الجزء الأكبر من هذا الإنتاج ما كان مخصصا للغذاء البشري، بل لإنتاج الكحول الإثيلي. وتدعم الحكومة هذا الإنتاج بكثير من مليارات الدولارات، كما أنها تحدد لشركات البترول نسبة البنزين المستخرج من النباتات في البنزين التقليدي.

وفي ضوء هذه التطورات، يعلق رئيس البنك العالمي روبرت زوليك (Robert Zoelick) فيقول: «إننا نعتقد أن تداعيات أزمة الغذاء تعكس خيبة جهود متواصلة بُذلت على مدى سبعة أعوام من أجل خفض الفقر». ويواصل حديثه مؤكدا أن الأمر لا يدور هاهنا حول حرمان بعض بني البشر من مواد غذائية متميزة، بل هو «يدور حول حرمان الصغار والكبار من التعليم، وحول تزايد التشوهات الفكرية والجسمية أيضا». وفي السياق نفسه، أكد رئيس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أنغل غويرا (Angel Guirra) أننا نواجه «أعظم مأساة تحدق بالفقراء».

ونشر ارتفاع الأسعار ظلاله على الدول الصناعية أيضا، فسعر رغيف الخبز، وأسعار ما سوى ذلك من سلع غذائية أو بنزين سجلت ارتفاعا كبيرا مقارنة بالمستويات التي سادت قبل بضع سنوات وجيزة. ففي ألمانيا ارتفع معدل التضخم في العام 2007 فبلغ 2.7 في المائة، أي أنه وصل إلى أعلى مستوى سجله منذ العام 1994. لا بل وصل بعد عام واحد فقط إلى أكثر من 3 في المائة، وفق البيانات التي أعلنها المكتب الاتحادي للإحصاء. ومع أن أجور العمال ورواتب المستخدمين قد ارتفعت بنسبة بلغت، في المتوسط، 2.8 في المائة، أي حققت ارتفاعا قويا ما كان له مثيل منذ سنوات طويلة، فإن الدخول انخفضت في نهاية المطاف. وفي الولايات المتحدة الأمريكية كان ارتفاع الأسعار أكثر وخامة. فمستوى الأسعار ارتفع هناك بنحو 6 في المائة. وتفوقت معدلات التضخم في دول الاقتصاديات الناشئة على معدلات التضخم في الدول الصناعية في المتوسط بكثير، فهذه المعدلات بلغت في الصين 8.5 في المائة، وفي الهند 11 في المائة، وفي روسيا 14 في المائة، وفي البرازيل 25 في المائة.

وكانت ارتفاعات مستويات الأسعار قد أخذت الحكومات والمصارف المركزية على غرة، فالجميع دأبوا، منذ التسعينيات، على التغني بمحاسن العولمة، زاعمين أنها وسيلة ناجحة للحفاظ على استقرار الأسعار، وذلك بزعم أنها تضغط على المنتجين لتسويق منتجاتهم بأدنى سعر ممكن، وتجبر النقابات العمالية على التحفظ في تطلعاتها لزيادة الأجور، وأنها تفتح الأبواب على مصاريعها لاستيراد بضائع زهيدة الثمن من دول الاقتصاديات الناشئة. أي أن العولمة تؤدي، بهذه السبل مجتمعة، إلى خفض الأسعار. بيد أن واقع الحال السائد في اليوم الحاضر يشير بجلاء إلى أن التضخم لم يهزم قَط، وأنه لايزال خطرا حيا. وعلى خلفية هذه الحقيقة كتبت مجلة Economist «عدو لدود يرفع رأسه ثانية».

نعم أطل علينا العدو ليس في سياق حقبة ازدهار، كما كانت العادة، أي ليس في سياق حقبة تشغل فيها المصانع كل ما لديها من طاقات إنتاجية، بل في سياق الركود الاقتصادي، أي في سياق حقبة تنخفض فيها الأسعار عادة، وذلك لأن المشاريع تتعثر في تصريف منتجاتها في

زمـن الركود. ويطلـق الاقتصاديون على هذه الظاهـرة مصطلح «الركود التضخمي» (Stagflation)، فمع أن الاقتصاد يتصف بالركود، فإن الأسعار ترتفع على الرغم من الركود المخيم على الاقتصاد. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا قد شهدتا مرحلة هذا الوباء التعس، مرحلة تزامن الركود والتضخم، في السـبعينيات في آخر مـرة. فقد تعرضت الولايات المتحدة وأوروبـا، في ذلك الزمن، إلى صدمتـين بتروليتين وإلى حقبتين من حقب الركـود الاقتصادي ارتفعت فيها معدلات البطالـة ارتفاعا عظيما فعلا. وفي ضوء هـذه الحقائق، أيتهددنا خطر مشـابه؟ أم يتهددنا خطر آخر، خطر انخفاض الأسعار؛ وذلك لأن المواطنين والمشاريع لم تعد لديهم القوة الشرائية الضرورية لخلق الطلب السلعي المناسب؟

بيد أن الواقع يشـير إلى احتمال تحقق الأمرين: انحسـار الأسـعار أولا، وذلـك بسـبب تراجع الطلب السـلعي، واندلاع التضخـم من بعدُ، أي بعـد التغلب على صدمة تراجع الطلب السـلعي وعودة الأسـعار إلى الارتفـاع على خلفية كميـات الأموال الضخمة التـي ضختها المصارف المركزية في الاقتصاد، فبنـك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، على وجه الخصوص، خفض أسـعار الفائدة بمقاديـر عظيمة منذ صيف 2007، وذلـك بغية الحيلولة دون انهيار النظام المالي، ومنعا لسـقوط البلاد في هاوية الكسـاد، أي منعا لانخفاض الناتج القومي بنحو مطلق. فأسـعار الفائـدة وصلت إلى أدنى مسـتوى عرفته البلاد منذ الحادي عشـر من سـبتمبر. من ناحية أخرى، ينتهج رئيـس المصرف المركزي الأمريكي بن بيرنانكي وزملاؤه منذ اندلاع الأزمة المالية مختلف الطرق لضخ مليارات لا تعـد ولا تحصى من الدولارات أملا في أن تعيـد هذه الأموال الروح إلى النشاط الاقتصادي. وهكذا لم يعد بنك الاحتياطي الفدرالي يفرض علـى المصارف، التي تقترض منه، أن تقدم سـندات ديون حكومية جيدة النوعيـة كضمان للقـروض التي تحصل عليها منه، بـل صار يقبل منها الأوراق المالية المسـندة بالقروض العقارية أيضا، أي الأوراق المالية التي قامرت بها المصارف المختلفة في الأيام الماضية. ويسلف بنك الاحتياطي الفدرالي، لأول مرة منذ قديم الزمن، المشاريع الصناعية أيضا - يسلفها

بنحو مباشـــر، أي من غير أن تمارس المصارف التجارية دور الوسيط في عملية التســـليف. فهذا الإجراء انتهجه بنـــك الاحتياطي الفدرالي، آخر مرة، إبان أزمة الكساد الكبير.

ويُنحى باللائمة على المصرف المركزي الأمريكي رئيسُـــه السابق، أعني باول فولكير. فوفق رأيه فإن المصرف تخلى عن كل المبادئ التي ســـار في ضوئها حتى الآن. وينتقد بعض الاقتصاديين المصرف، مؤكدين أنه أمسى ألعوبة بيد الأسواق، وأنه يزرع، بسلوكه هذا، بذور الفقاعة المقبلة. ويحذر رئيس معهد الاقتصاد العالمي في هامبورغ توماس شـــتراوبهار (Thomas Straubhaar) فيقول إن المصرف صار يرتكب الأخطاء نفسها التي ارتكبها بعـــد انهيار الاقتصاد الجديد، «مع فرق بســـيط، هو أن الفقاعة الجديدة ســـتتعاظم بنحو أسرع». فكلما كانت الســـيولة المتداولة أكثر، وكلما كانت أســـعار الفائدة أدنى، ارتفعت الأســـعار بنحو أكثر ســـرعة، أسعار السلع، وأسعار الثروات المالية أيضا.

لكن، ومن قبل أن تندلع هذه التطورات، يمكن أن تنخفض الأسعار لحين من الزمن، فالمواطنون والمشاريع سيتحفظون في إنفاق ما لديهم من سيولة نقدية فـــي حالة تدهور الأوضاع في الاقتصـــاد العالمي. وفي هذه الحالة ســـيكنز الأفراد والمشـــاريع الســـيولة النقدية، ويجبرون التجار والمحلات التجارية على خفض أســـعار البضائع. بيد أن تدهور الأسعار المحتمل لن يحفز بني البشر على التوسع في الإنفاق، فهؤلاء سيفضلون الادخار فزعا من أن يتردى الوضع الاقتصادي بنحو أكثر. وسيؤدي تطور من هذا القبيل إلى تراجع الأســـعار بنحو أكبر. بهذا المعنـــى، فإن التضخم الذي يلوح في الأفـــق في الوقت الحالي، يمكن أن يكون ســـرابا لا وجود له، أي يمكن أن تحل محلـــه مرحلة انكماش مروع. وكانت بـــوادر الانكماش قد لاحت في الأفق في خريف العام 2008، فقد انخفض سعر البترول إلى النصف في غضون بضعة أســـابيع. وانخفضت تكاليف الشحن البحري بنحو 90 في المائـــة في غضون نصف عام. على صعيد آخر، خفض منتجو الســـيارات الأسعار على أمل أن يتمكنوا من تصريف السيارات المتراكمة في المخازن. ويعتقد الاقتصادي الأمريكي نوريل روبيني (Nouriel Roubini) أن العالم

سـيعيش، في الثمانية عشـر شـهرا المقبلة، حقبة انخفاض في الأسعار، وحقبة ركود مسـتفحل، أي إنه يعتقد أن العالم سيمر بمرحلة يتزامن فيها الانكماش مع الركود. ويطلـق روبيني على هذه الظاهرة مصطلح «الركود الانكماشي» (Stag-Deflation).

وفي يوم من الأيام، سـينفق المواطنون والمشـاريع السـيولة الهائلة التـي ضخها الدولة في الاقتصاد. سـيبتاع هؤلاء المزيد من السـلع، سـيبتاعون المزيد من البترول والغـاز والمواد الغذائية أيضا. وغني عن البيـان أن هذا الإنفاق المتزايد لا بد أن يؤدي إلى ارتفاع الأسـعار في الأمد المتوسط.



11

برنامج مضاد للسقوط في الهاوية

«إن الليبرالية الجديدة، التي ندعو إليها في اليوم الحاضر، تستلزم وجود دولة قوية، وجود دولة تعلو على الاقتصاد وعلى المصالح الخاصة، تستلزم وجود دولة تؤدي الوظائف التي هي من صلب اختصاصها».

ألكسندر روستوف، اقتصادي ألماني، 1932

«تماما كما يخضع النقل البحري والجوي بين الدول لقواعد وضمانات تلبي سلامته، كذلك تحتاج حركة رأس المال إلى ضوابط تضمن عدم تسببها في اندلاع الاضطرابات والأزمات. إن وجود هذه الضوابط أمر يقتضيه التدبير العقلاني، وحسن السلوك، ومبادئ الأخلاق أيضا».

هلموت شمت، مستشار ألمانيا، سابقا، 2007

«الدولة فقط هي الضمانة الأكيدة لأن يتصف الاقتصاد بالإنصاف والعدالة اجتماعيا. إنها هي وحدها الطرف القادر على إسعاف المشاريع والمصارف والأخذ بيدها في أيام الشدة وعلى إسباغ مشاعر الطمأنينة والأمان على المواطنين»

المؤلف

لقد انتشرت أزمة الرأسمالية انتشار الوباء: انتشرت من أمريكا إلى أوروبا، ومن هناك إلى آسيا. وانتقلت العدوى من الزبائن

المقترضين إلى المصارف، ومن هناك إلى كبرى الصناعات، وإلى الصناعات متوسطة الحجم. لقد تكاثر فيروس الفزع بسرعة متصاعدة. لقد أخذ فيروس الفزع يتحول من صنف إلى آخر ومن هيئة إلى أخرى بنحو دءوب. وعلى ما يبدو ما كانت هناك وسيلة قادرة على شل نموه ووقف فاعليته. فمنذ صيف 2007 دأب المتفائلون على الزعم أن الأزمة على وشك بلوغ النهاية. واغتنم هؤلاء كل انتعاش محدود للتأكيد على أن الأزمة قد بلغت نهايتها فعلا. بيد أن هذه النهاية المرتقبة كانت سرابا لا غير، كانت أمنية عارية من الصحة.

لقد بانت آثار المرض في كل أرجاء المعمورة. فأسعار العقارات لم تنخفض في أمريكا فقط، بل، وعلى سبيل المثال لا الحصر، في أستراليا وبريطانيا وإسبانيا وإيرلندا كذلك. ففي هذه البلدان أيضا أسرف أصحاب العقارات وشركات المال العملاقة في الاقتراض والتسليف وأمسوا، الآن، يقفون على حافة الهاوية. واهتزت البورصات ليس في مراكز المال الغربية فقط، بل وفي الصين وسنغافورة وإندونيسيا والبرازيل وروسيا أيضا. وتعثرت المصارف ليس في أمريكا فقط، بل وفي أوروبا أيضا وفي بلدان الخليج العربي البترولية. لقد خيم الذعر على أسواق رأس المال وعلى مجمل الاقتصاد. ففي خريف 2008 أشرف العالم، بنحو ما كان له مثيل في سابق الزمن، على التعرض لأزمة ثانية شبيهة بالأزمة التي تعرض لها الاقتصاد العالمي في نهاية العشرينيات ومطلع الثلاثينيات من القرن العشرين. ومنذ العام 1929، لم يسبق أبدا أن تصرفت أسواق المال بالنحو الجنوني الذي شاهدناه في الزمن الراهن: ففيما نرى المضاربين يتسببون، في بادئ الأمر، في انخفاض الأسعار، نراهم يتسببون، من بعدُ، في ارتفاع الأسعار. وإذا كان سعر برميل البترول قد ارتفع إلى ما يقرب من 150 دولارا أمريكيا في بادئ الأمر، نراه ينخفض، من ثم، ثانية فيصل إلى 64 دولارا أمريكيا. وفيما نرى الدولار الأمريكي، العملة التي هي رمز قوة أمريكا، يسجل، في الوهلة الأولى تراجعا معتبرا في قيمته مقابل العملات الأخرى، وذلك لأن العالم قاطبة كان قد أخذ يتشكك في متانة القوة الاقتصادية العظمى، نراه، من ثم، أي في خريف العام 2008، يسجل ارتفاعا معتبرا في قيمته، وذلك لأن أوروبا أيضا صارت على شفا ركود مروع وتراجع مطلق في قيمة إنتاجها.

إن الأزمة التي بدأت في ضواحي مدن كاليفورنيا ونيفادا وأوهايو، سرعان ما نشرت ظلالها على كل الدول الصناعية؛ لا بل كادت تتسبب في دفع أيسلندا إلى إعلان الإفلاس. من ناحية أخرى، أدت الأزمة إلى ترنح بعض الدول ذات الاقتصاديات الناشئة وتعثرها في خدمة ديونها، أعني دولا من قبيل الأرجنتين وباكستان وأوكرانيا والمجر وروسيا البيضاء. وعلى خلفية هذه التطورات، لا عجب أن يفقد الجميع الشعور بالأمان. فكلما كان عدد المواطنين المكتوين بنارها أكبر، أي كلما كان عدد المواطنين الخاسرين فرص عملهم وثرواتهم ومنازلهم أعظم، كانت ثقتهم باقتصاد السوق أكثر عرضة للتبدد. وكان رئيس منظمة العمل الدولية (ILO) قد حذر من أن الأزمة المالية تهدد بضياع 20 مليون فرصة عمل في العالم. ومعنى هذا هو أن الأزمة ستدفع عشرين مليونا من بني البشر إلى أن يفقدوا ثقتهم بالرأسمالية المحررة من القيود والضوابط. فهؤلاء ليسوا سوى ضحايا أزمة ما كانت لهم يد في نشأتها.

وبغض النظر عن المراحل المختلفة والصيغ المتعددة التي ستتخذها الأزمة مستقبلا - الأمر الذي لا يخالطه الشك هو أن أزمة الرأسمالية ستفرز نتائج عظيمة الشأن، فالرأسمالية إما أن تنجح في تجديد نفسها من الجذور، وإما أنها ستتهار وتصبح من مخلفات التاريخ. فبعد ثلاثة عقود، سيطر فيها الاقتصاد المحرر من القيود على العالم، أمسينا بأمس الحاجة إلى إحياء الدولة إحياء متزنا. فالدول لا مندوحة لها عن أن تستعيد المجالات التي خسرتها، المجالات التي تخلت عنها منذ مطلع السبعينيات. إن الدولة ملزمة برسم الحدود للأسواق، من غير أن تشل قواها. إن الواجب يقتضي من الدولة أن تمنح مواطنيها الشعور بالأمان والثقة، من غير أن تمارس الوصاية عليهم. إن عليها أن تتكفل ثانية بأن تكون الراعي الأكيد للمنافسة العادلة والعدالة الاجتماعية. ولكي تستطيع الدولة النهوض بهذه الوظائف، فإنها بأمس الحاجة إلى ممارسة دورها بثقة أكبر وإصرار أشد؛ فلا سبب يدعوها إلى أن تستسلم لما تفرضه عليها السوق. فالحكومات وسلطات الرقابة أكثر سلطانا من الشركات العملاقة والمصارف المختلفة حتى في عصر العولمة. إن الحكومات وسلطات الرقابة مطالبة بأن تمارس سلطانها بإصرار أشد.

إن الأمر المطلوب هو أن يظهر بجلاء أن الدولة هي التي ترسم الإطار العام، الذي يجوز للاقتصاد أن ينشط في حدوده - وليس العكس، أي ليس أن يحدد الاقتصاد للدولة الإطار العام الذي يجوز لها أن تنشط في داخله.

لكن الدولة، بمفردها، لن تستطيع استعادة الثقة باقتصاد السوق. فحقبة الجشع، يجب أن يتبعها عصر الاعتدال في تحقيق المصالح الخاصة، وحقبة الإسراف الأهوج يجب أن يتبعها عصر الواقعية والتصرف الحصيف. وحقبة تعظيم قيمة الأسهم (Shareholder-Value) والتطلع المسرف وغير المسؤول في جني الأرباح، يجب أن يتبعها عصر المبادئ الأخلاقية وعصر الشعور بالمسؤولية. فالمشاريع ورؤساؤها يجب أن يتخلوا عن معدلات الربحية الجنونية، وأن يسترشدوا ثانية بواجباتهم الاجتماعية ومسؤولياتهم الأخلاقية. أي إن عليهم أن يدركوا أنهم جزء من المجتمع، وأنهم خدم هذا المجتمع بالمعنى الذي كان يوسف آبس قد أشار إليه قبل بضعة عقود من الزمن. إن هؤلاء لا يجوز لهم أبدا أن يروا في الدولة والسياسة مجرد عوائق مثيرة للانزعاج ومثبطة للعزائم، بل عليهم أن يخضعوا للدولة والسياسة باعتبار أنها الضامن الأكيد للمنافسة والمساواة الاجتماعية. فاقتصاد السوق الخاضع للضوابط هو فقط النظام القادر على مواصلة الحياة في الأمد الطويل؛ أما الرأسمالية المحررة من الضوابط والقيود فإنها تدمر نفسها بنفسها.

الفزع من تعرض الاقتصاد العالمي إلى أزمة جديدة شبيهة بالأزمة التي عصفت به في نهاية العشرينيات ومطلع الثلاثينيات

تحدث الرجل، الجالس في بار فندق Steigenberger Belvedere في مدينة دافوس، برقة وبصوت خفيض. والرجل هو واحد من أشهر المصرفيين في العالم. وسبق له أن عمل في لندن ونيويورك. أما الآن، فإنه يعمل لواحد من أكبر بيوت المال في العالم. ويشارك الرجل كل عام تقريبا في المنتدى الاقتصادي العالمي الذي يعقد اجتماعاته في الجبال السويسرية، وذلك لأنه يرى في هذا المنتدى فرصة مناسبة للالتقاء بأصحاب السلطة والسلطان في السياسة والاقتصاد. ويتحدث الرجل

بهـــدوء ملحوظ، لا بل يتحـــدث بصوت مهموس. غير أن الرســـالة، التي يذيعها في هذا اليوم، المصادف الرابع والعشرين من يناير 2008، ما كانت مدعاة لنشـــر الهدوء قط. ولهذا السبب، بالذات، لا يريد الرجل أن يشار إلى اسمه أبدا.

ماذا سيحدث يا ترى، يقول الرجل متسائلا، ماذا سيحدث لو أراد، فجأة، الملايين من زبائن المصارف المنتشـــرة في العالم أجمع سحب ودائعهم؟ ماذا ســـيحدث لو تجمهرت حشود المواطنين أمام فروع المصارف في فرانكفورت ولندن، وفي باريس ونيويورك، وفي روما وطوكيو؟ ماذا سيحدث في أسواق المال لو حل بالعديد من المصارف، دفعة واحدة، ما حل بمصرف نورثرن روك (Northern Rock). فهذا المصرف البريطاني ما كان، في ســـبتمبر 2007، قادرا على تلبية طلبات الزبائن وصرف ودائعهم لهم. من هنا احتشد الزبائن أمـــام أبواب مقفلة، أي ما كانوا قادرين على ســـحب أموالهم من المصرف. وتذكرنا الصور المنقولة عن هـــذا الحدث، بالأزمة التي عصفت بالاقتصاد العالمـــي في العام 1929. ويواصل الرجل حديثـــه قائلا: «ليس أمامنا غير الأمل ألا يحدث على المســـتوى العالمي ما حدث للمصرف البريطاني». نعم ليس بوسعنا سوى الأمل فقط.

فالجزء الأعظم من النقد المتداول في عالم المال الحديث هو نقد مسجل علـــى الورق فقط، هو نقد مســـجل فيمـــا لدى الزبائن مـــن ودائع ادخارية وحســـابات جارية. حقا تُثبت المصارف هذه الودائع في دفاتر حســـاباتها، لكنهـــا لا تتوافر لها في خزائنها على أوراق نقدية ومعدنية تقابل قيمة هذه الودائع؛ فما لدى المصارف من نقد ســـائل يعادل جزءا يسيرا جدا من قيمة الأمـــوال المودعة لديها. فخلافا لقاعدة الذهب لا يوجد غطاء ذهبي لما هو متداول من نقـــد ورقي ومعدني. من هنا، فإن إقدام الزبائن، بالجملة، على ســـحب ودائعهم ســـيجبر المصارف، لا محالة، على إعلان الإفلاس. وعلى خلفية هذا الخطر، مضى المصرفي قائلا: «لنتضرع إلى الله أن يرحمنا وألا يتركنا على حافة وضع من هذا القبيل مســـتقبلا». غير أننا كنا، بعد تسعة شـــهور، قاب قوسين من هذا الوضع. كنا قاب قوسين منه فعلا على الرغم من كل تضرعاتنا إلى رب الخلق.

إن المصرفي القاطن في فندق Steigenberger Belvedere ما كان الشخص الوحيد الذي نشر، في يوم الخميس هذا، الصورة المفزعة لما يمكن أن يحدث. فقبل ثلاثة أيام لا غير، يوم الاثنين، تعرضت البورصات لانهيارات مثيرة للفزع، ففي هذا اليوم فقدت الأسهم المتداولة في البورصات 8 في المائة، لا بل 9 في المائة من قيمتها دفعة واحدة. وشاع في يوم الخميس، تحديدا، خبر مفاده أن سمسارا من سماسرة المصرف الفرنسي Société Générale قد بدد 4.9 مليار يورو في سياق المغامرات والمقامرات التي قام بها. وعزز هذا الخبر التشاؤم السائد وزاد من عدد المنذرين «باقتراب يوم الحساب» في الفندق ذي النجوم الخمسة والذي يشكل على مدى خمسة أيام المقر الرئيسي للاقتصاد العالمي في كل عام. واتخذت كبرى الشركات من هذا الفندق مكتبا تدير منه نشاطاتها: الدويتشه بنك وسيتي غروب وAllianz وInfosys وDeloitte. ويرى المرء، في صبيحة كل يوم، الناشر الألماني هوبيرت بوردا أو رئيس شركة رينو (Renault) كارلوس غصن (Carlos Ghosn) يتناولان طعام الإفطار. أما في المساء، فإن المرء يرى مؤسس مايكروسوف بيل غيتس واقفا في صالة الفندق يتداول الأحاديث مع الآخرين. وبمستطاع الشخص، الذي يشعر بالملل من هذا الحديث أو ذاك، الذهاب إلى الحفل الذي ينظمه غولدمان ساكس، هذا المصرف الذي كان، حتى ذلك الحين، يعتبر بحق مصرفا استثماريا، أو المشاركة في الحفل الذي تقيمه غوغل (Google)، الشركة العملاقة الناشطة في مجال خدمات الإنترنت. فالاحتفالات تقام في فندق Belvedere، بالجملة، في مساء كل يوم من هذه الأيام. ودأب البعض من الشركات العملاقة على إضاءة واجهة الفندق بألوان شركته. إنه عالم براق حقا وحقيقة، عالم استخدمته، في يناير العام 2008، الشركات العملاقة لتفتخر بنفسها. وظاهريا، ما كان هناك مؤشر يشير إلى أن الاقتصاد العالمي قد أمسى عرضة لخطر جسيم. ما كان هناك، ظاهريا على أدنى تقدير، مؤشر يشير إلى وجود خطر يتهدد العالم تهديدا ما كان له مثيل في سابق الزمن.

ففي يناير من العام 2008، ساورت الجميع الثقة بأنهم في مأمن من كل خطر. بأنهم في مأمن من كل خطر على الرغم من أزمة العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية وعلى الرغم من خسارة المصارف المليارات

مـــن الدولارات. أتتكــرر أزمة العام 1929؟ أيقــف الاقتصاد العالمي على حافة أزمة جديدة شــبيهة بالأزمة التي عصفت به في نهاية العشرينيات والثلاثينيــات من القرن العشـــرين؟ الجميع يرفض هـــذه المخاوف ويقول مؤكدا: لا، هذا الخطر ما عاد له وجود قط. ألا ما أعظم هذه الغطرســـة! ألا ما أعظم هذه الخيلاء!

وما من شـــك فـــي أن الاقتصاديين والمؤرخين قد حللـوا بدقةٍ الأخطاء التي ارتكبها السياسيون ورؤساء المصارف المركزية. فالاقتصاديون والمؤرخون كانوا قد درســـوا أسباب انهيار الاقتصاد العالمي عقب انهيار البورصات في العام 1929 - ومســـاهمة السياسة، وقتذاك، في تعزيز الانهيار وليس في الحيلولة دون اتخاذه أبعادا أوســـع. ويزعم المتفائلون من قادة الاقتصاد ومن أصحاب النفوذ السياسي أن الجميع قد أمسوا، الآن، أكثر حنكة وحصافة. وأن أخطاء الماضي قد جرى تحديدها والكشف عنها بدقة كبيرة وأن تكرارها قد صار من مستحيلات الأمور. ولكن، أينطوي هذا الزعم على المصداقية؟ ألاتزال النشـــوة تســـيطر على أســـواق المال بالنحو الذي سيطرت عليه في الأيام الغابرة؟ ألا يســـيطر على عالم اليوم الإســـراف نفسه في التطلعات الذي سيطر على عالم تلك الأيام؟ وعلاوة على هذا وذاك، ألم يصبح نظام المال، الســـائد في يومنا الحالي، أشد تعقيدا وأكثر عرضة للتصدع؟ وبهذا المعنـــى، ألا ينطوي الانهيار، في هذه الأيـــام، على نتائج أكثر وخامة بكثير؟ وفي العام 1929 ما كان بمســـتطاع أحد التكهن بأن الازدهار سيبلغ نهايته في يوم من الأيام المقبلة. ففي ذلك الزمن أيضا، تحدثت المشـــاريع ووسائل الإعلام، بحماســـة لا مثيل لها، عن اندلاع حقبة جديدة من حقب الرفاهية والازدهار. وشرب بنو البشر حتى الثمالة نخب العشرينيات الذهبية، نخب ذلـــك العقد الرائع الذي تلا عقد الحرب العالميـــة الأولى الحافل بالكوارث والمحن. كما شـــغف بنو البشـــر بالتكنولوجيا الجديدة: بالسيارات والمذياع والطائرة والناقل الآلي الذي باتت المصانع تســـتخدمه في عمليات الإنتاج. وقبل عامين من اندلاع الأزمة، أي العام 1927 تحديدا، كان شارلز ليندبرغ (Charles Lindbergh)، قد قام بالطيران، منفردا، عبر المحيط الأطلســـي. علـــى صعيد آخر، كان الرئيس الأمريكي هربرت هوفر (Herbert Hoover)

قـــد أعرب، بعـــد فترة وجيزة من انتخابه، عن تطلعـــات عظيمة حينما أكد قائلا: «لقد اقترينا اليوم، أكثر من أي يوم سابق، من الانتصار على الفقر». وبحماسة مماثله كتبت المجلة الأمريكية Forbes في يوليو من العام 1929: «في السنوات الخمس الأخيرة، عبرنا عتبة عصر صناعي جديد. فصناعتنا لا تسير بخطوات صغيرة، بل هي تقفز بخطوات بطولية».

غير أن البورصات شهدت، فجأة، انهيارا مروعا في أكتوبر العام 1929. وما خـــلا الحقيقة القائلة بأن لكل فقاعة نهاية، ما كان هناك ســـبب خاص يفســـر هذا الانهيار. إن الفقاعة التي انفجـــرت في تلك الأيام كانت عظيمة فعلا. ففي السنوات السابقة على انفجارها كان العالم قد أمسى مصابا بهوس اســـمه البورصة. فكل واحد امتلك بضع ماركات ألمانية أو جنيهات إسترلينية أو دولارات أمريكية، فائضـــة عن حاجته اليومية، أصر على أن يجرب حظه في البورصة؛ فالجميع صار يتطلع إلى المضاربة في البورصة؛ حتى الخادمات في المنازل والعاملات في محال الحلاقة وســـائقي التاكسي. من هنا لا غرو أن يرتفع سعر أســـهم Radio Corportion of America إلى خمسة أضعاف قيمته في الفترة الواقعة بين العام 1924 والعام 1929. واســـتحدث ســـوق المال بضاعة مالية جديدة اسمها الائتمان الاستثماري (Investment-Trust)، وكانت هذه البضاعة المالية صرعة العصر حقا، فهي خلبت لب كل المتعاملين في البورصات. وكانت شـــركات «الائتمان الاستثماري» هذه تضارب بالأموال المقترضة في المقام الأول، تماما كما تفعل صناديق الادخار في يومنا الراهن. بيد أن شركات الائتمان الاستثماري لم تستقطب أموال حفنة من الأغنياء فقط، بل كانت تفتح أذرعها لاســـتقبال أموال الجمهور العام، أموال الناس البسطاء أيضـــا. وفي العام 1927 كان عدد «أنديـــة القمار» هذه قد بلغ 160 «ناديا». وبعد عام واحد من هذا التاريخ ارتفع عدد هذه «الأندية» إلى 300، وإلى 750 بعد سنتين. ودأبت هذه «الأندية» على توظيف أموالها في شركات ما كان لدى مؤسســـيها المحتالين منهج آخر غير انتهاج أساليب تتسم بمخاطر ومغامرات عظيمة. وكانت العلاقات بين ما يسمى بشركات الائتمان الاستثماري شديدة التداخـــل، وذات نســـيج ما كان يمكن للمرء أن يحيـــط علما بطبيعته. ومهما كانت الحال، فقد كان عدد المســـتثمرين الذين يمولون استثمارهم من خلال

الاقتراض في تزايد مطرد، وذلك لأنهم كانوا يعتقدون أن الارتفاعات العظيمة بأسعار الأوراق المالية ستسمح لهم بتسديد هذه القروض بسرعة فائقة. وقبل أسبوعين من اندلاع الأزمة، أذاع واحد من أشهر الاقتصاديين في الولايات المتحدة الأمريكية، أعني إرفينغ فيشر (Irving Fisher) أستاذ الاقتصاد في جامعة ييل (Yale)، زعما مفاده «أن كل الأمور توحي، بأن أسعار الأسهم ستظل عند مستواها العالي في الأمد الطويل».

غير أن الأمر انقلب رأسا على عقب يوم الخميس، يوم الرابع والعشرين من أكتوبر، فقد استفاق الجميع من نشوتهم: فما عاد هناك أحد يريد شراء الأوراق المالية، ما عاد أحد يريد شراء أسهم الشركات. «وبحدود الساعة الحادية عشرة»، كتب كينيث غالبريث في مؤلفه الموسوم «الانهيار الكبير»: «كانت السوق قد تحولت إلى شد وجذب بكل معنى الكلمة، فالكل يريد بيع ما بحوزته من أوراق مالية. وكانت حالة عدم التأكد هذه قد دفعت مزيدا من الناس إلى بيع الأوراق المالية. وفي الساعة الحادية عشرة والنصف خيم على السوق فزع عارم، فزع ألقى الرعب في النفوس وجعل الناس بلا أمل أو طمأنينة. لقد أصبح الذعر حقيقة واقعة». واحتشدت في الشارع الذي تقع فيه البورصة جماهير لا تعد ولا تحصى؛ واصطفت قوات الشرطة وانتشرت إشاعات تفيد بأن أحد عشر مضاربا لقوا حتفهم منتحرين. وفي تمام الساعة الثانية عشرة والنصف طلب المسؤولون في البورصة من الزوار ضرورة مغادرة شرفة الضيوف. وكان ونستون تشرشل (وزير الخزانة البريطاني بين العامين 1924 و1929 ورئيس وزراء البلاد فيما بعد) واحدا من الزوار الذين أمرهم المسؤولون في البورصة بضرورة مغادرة البورصة والخروج إلى الشارع. وكان تشرشل قد كتب في مذكراته أن السماسرة بدوا «وكأنهم كومة نَمْلٍ مذعور، فقد راح كل واحد منهم يعرض على الآخر كومة أوراق مالية بثلث قيمتها السابقة. غير أنهم ما كانوا يجدون سمسارا لديه الشجاعة لاغتنام الفرصة الفريدة الواعدة بالمال الوفير».

إن الخميس الأسود، هذا اليوم الذي أصبح في اليوم التالي الجمعة السوداء بالنسبة إلى أوروبا، كان بداية الأزمة التي عصفت بالاقتصاد العالمي: ففي الأسابيع التالية سجلت البورصات تدهورا عاما. وخلال ثلاث سنوات

كان مؤشر داو جونز قد خسر 90 نقطة من قيمته. ففي الثامن من يوليو العام 1932 كان المؤشر القيادي للبورصة الأمريكية قد بلغ أدنى مستوى له، كان قد بلغ يوم ذاك 40.65 نقطة لا غير. ولم يرجع مؤشر داو جونز إلى مستواه القديم إلا بعد مضي ربع قرن من الزمن. وبعد يوم واحد من انهيار البورصة، زعم الرئيس الأمريكي هربرت هوفر «أن النشاط الأساسي في بلادنا - أعني الإنتاج والتسويق - يتمتع بالعافية والنمو المستديم». بيد أن هذا الزعم سرعان ما بان زيفا لا أساس له من الصحة. فانهيار البورصة كان قد دفع المواطنين إلى خفض إنفاقهم. وبالتالي فقد تراجعت النشاطات الاقتصادية تراجعا عظيما. وكان المصرف المركزي قد زاد الطين بلة، وذلك لأنه قلص السيولة المتداولة ورفع الفوائد على القروض، أي إنه فعل عكس ما كان مطلوبا منه، أعني خفض الفوائد على القروض. بهذا التصرف كان البنك المركزي قد ارتكب خطأ وخيم العواقب فعلا.

وخارت قوى عشرات الآلاف من المشاريع والمصارف في السنتين التاليتين. وحتى العام 1932 كان الإنتاج الوطني قد خسر ثلث قيمته. كما تراجعت قيمة العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية فخسرت ثلث قيمتها. وعلى خلفية هذه التطورات خسر ملايين الأمريكيين منازلهم. وكان الناس في حيرة لا توصف، فكثير منهم صاروا في ضائقة مالية غاية في الحرج. ورمى بعض السماسرة الناشطين في «وول ستريت» وبعض أصحاب المشاريع أنفسهم من الشبابيك للموت انتحارا. من ناحية أخرى أصابت الأزمات القلبية كثيرا من المتعاملين في البورصة، وأودت بحياة البعض منهم. وخسر الملايين من المواطنين ثرواتهم وفرص عملهم. فالبطالة ارتفعت في الولايات المتحدة الأمريكية من 1.5 مليون في العام 1929 إلى 13 مليونا في العام 1933، وارتفعت في ألمانيا من 1.4 مليون إلى 5.6 مليون. وتجمهرت حشود الفقراء في أمريكا وأوروبا أمام المطابخ المخصصة لإسعافهم. ففي حقبة الركود الكبير عانى الناس من رزية ما كانوا قد عانوا منها إلا في عصور الحروب: رزية الجوع.

وتسببت الحكومة في ألمانيا في تصعيد الركود. فقد خفض المستشار الألماني هاينرش برونينغ (Heinrich Brüning) الإنفاق وألغى مساعدات الرعاية الاجتماعية وعمل على خفض الأجور. وانهال المواطنون عليه

بالشتائم، وأطلقوا عليه لقب «مستشـــار الجوع». وكان برونينغ يخشى أكثر ما يخشـــى من أن تعجز ألمانيا عن دفع تعويضات الحــرب إلى القوى التي انتصرت عليها في الحرب العالمية الأولى. بيد أن سياسته المتطرفة في دعم الادخار، وما أصدره من مراســيم تقيد الإنفاق بنحو فظ، دفعت ألمانيا إلى الهاويـــة حينما خيمت تداعيات الأزمة التي عصفت بالاقتصاد العالمي على ألمانيا في ربيع العام 1931. وهكذا تعين، في يوليو، أن تغلق جميع المصارف الكبرى أبوابها وتعلق نشاطاتها، فالحكومة أمرت بتقليص صرف الأموال إلى الزبائن. وعلى خلفية هذا الإجراء، خارت قوى كثير من المشـــاريع الصناعية العملاقة وأعلن الإفلاس عديد منها. وخسر فرص عملهم نحو 90 في المائة من العاملين في قطاع البناء والتشـــييد وما سوى ذلك من قطاعات أخرى. ولم يتمكن خليفة برونينغ فـــي الحكم، أعني فرانس فون بابن (Franz von Papen)، من وقف الانهيار والحيلولة دون تصاعد الأزمة. وكان هذا الفشل المريع قد أعطى أدولف هتلر وحزبه النازي الفرصة لأن يتسلم مقاليد الحكم في ألمانيا. فهتلر عرف كيف ينتفع من الكارثة الاقتصادية ومن فزع المواطنين وغضبهم العارم على البطالة، كما استفاد من ضعف الأحزاب الأخرى.

ولـــم تكن الحكومة الألمانية هي الحكومة الوحيدة التي أخطأت في هذا المضمـــار. فالأمريكيـــون أيضا صعدوا من فاعلية الركـــود: إذ إنهم فرضوا رســـوما جمركية تبلغ 60 في المائة، وذلك رغبة منهم في حماية صناعاتهم. وعلى خلفية هذا الإجراء، تحول العالم برمته نحو سياسة الحماية التجارية. وســـرعان ما خســـرت التجارة الدولية ثلثي قيمتها. وبهـــذا النحو تقطعت صلات الوصل التي كانت تشـــد الاقتصاديات المختلفة إلى بعضها. وتجاهل دعاة سياسة الحماية الفكرة البسيطة المؤكدة في أن التجارة الخارجية تلبي مصلحة الجميع: تلبي مصلحة المصدرين والمستوردين.

على صعيد آخر، أزاحت الأزمة الرئيس المتردد هربرت هوفر من منصبه. وكان خليفتـــه فـــي الحكم فرانكلـــين ديلانو روزفلت قـــد تعهد للأمريكيين بانتهاج سياسة اقتصادية جديدة، «سياسة النيوديل». وتنفيذا لهذه السياسة الجديدة ضخ روزفلت المليارات في الاقتصاد الأمريكي ســـعيا منه للوقوف في وجه الركود. كما اســـتحدث عديدا من مؤسســـات جديدة تتكفل بمنح

أسواق المال أمانا أكبر. فعلى سبيل المثال تعاونت الحكومة مع الكونغرس فاستحدثا في العام 1934 سلطة رقابية شديدة الصرامة، أعني اللجنة الأمريكية للأوراق المالية والتحويل الأجنبي (Securities and Exchange Commission, SEC). كما استحدثا صندوقا لضمانة حقوق المودعين (FDIC)، أي الصندوق الذي يدفع للمدخرين جزءا كبيرا من ودائعهم في حال إفلاس المصرف الذي تعاملوا معه. أضف إلى هذا، أن واشنطن قد أنشأت عديدا من المصالح الحكومية والمؤسسات، وذلك بغية أن تتكفل هذه المصالح والمؤسسات بإضفاء الاستقرار على سوق العقارات السكنية. وكانت شركة «فاني ماي» (Fannie Mae) من جملة هذه المؤسسات الجديدة.

إن الأزمة الاقتصادية الراهنة لم تصل بعدُ إلى الوضع الوخيم الذي بلغه الركود الكبير في ماضي الزمن - غير أن هذه الحقيقة لا يجوز أن تحجب عن أنظارنا حقيقة أن الأزمة الراهنة يمكن أن تتطور إلى الوضع الوخيم الذي اتسمت به حقبة الركود الكبير. فالحكومات والمصارف المركزية ليست معصومة من ارتكاب الأخطاء في اليوم الراهن أيضا. وحتى إذا افترضنا أن الحكومات والمصارف المركزية لن ترتكب الأخطاء نفسها التي ارتكبتها وقتذاك، فإن هذه الفرضية لا تمنع من أن ترتكب الحكومات والمصارف المركزية أخطاء أخرى. من ناحية أخرى، ما من شك في أن الفزع والرعب ينتشران في العالم الراهن بأسرع من انتشارهما فيما مضى من الزمن، وذلك لأن السماسرة يستطيعون في عالمنا الحاضر، عالمنا المتين التشابك، تحريك آلاف المليارات من اليورو والدولارات في بضع ثوان. كما ازداد تشابك أسواق المال وغدت الأدوات المتاجر فيها حاليا أكثر تعقيدا وشمولية. وأكد نوريل روبيني، في هذا السياق، أن «اختلاط المواد السامة بالمواد الانفجارية» يمكن أن يؤدي إلى نشأة مادة «تهدد بانهيار مالي وخيم العواقب».

وما من شك في أن لكل أزمة خصائصها المميزة لها. ما من شك في أن لكل أزمة مسارا خاصا بها وديناميكية تميزها عمن سواها من الأزمات. والأهم من هذا وذاك، هو أن لكل أزمة أسبابها الخاصة بها وحدها. والأمر الأكيد هو أن أسباب الأزمة الراهنة غاية في الشر والخبث. فخلافا لأزمة العام 1929، لم تبدأ هذه الأزمة في أسواق الأسهم. لقد انطلقت من مكان

فـــي نظام المال العالمي ما كان في الحســـبان قط: أســـواق التمويل، أي في تلك الأســـواق التي كانت لا تعتبر أســـواقا تثير الملل فقـــط، بل كانت تعتبر أسواقا مستقرة أيضا. فالأزمة قوضت في الولايات المتحدة الأمريكية أركان مصارف عقارية اشـــتهرت بالاســـتقامة والثقة، وأركان أشهر ما في البلاد من مصارف اســـتثمار. فلا واحد من هذه المصـــارف ظل على قيد الحياة. وفـــي ألمانيا عصفت الأزمة في أول الأمـــر بالمصارف التي تمتلكها الولايات الألمانية المختلفة، ومن ثم، بمصرف متخصص بتمويل الشـــركات والمشاريع متوســـطة الحجم. أما في فرنسا وسويســـرا فإن الأزمة عصفت، في بادئ الأمر، بكبرى المصارف. وهكذا، تعين على كل هذه المصارف أن تتخذ قرارا بإطفاء (write-off) كثير من المليارات وذلك لأنها كانت قد استثمرت أموالها في ســـوق عقارات تنطوي على مخاطر عظيمة العواقب. وفي خريف العام 2008 كادت تترنح كل المصارف الكبرى في أوروبا وأمريكا. كما انهارت قوى اقتصاديات الدول الصناعية والبلدان الصاعدة حديثا.

وخلافا للأزمة التي عصفت بالاقتصاد العالمي إبان الثلاثينيات، لم تبدأ الأزمة الراهنة دفعة واحدة، بل نشـــأت على شـــكل مراحـــل: الأزمة الأولى اندلعـــت في صيف العـــام 2007، وتبعتها المرحلـــة الثانية في خريف العام 2007، واندلعـــت الثالثة فـــي ربيع العام 2008، والرابعـــة في خريف العام 2008. ولكن، أهناك مرحلة خامســـة؟ أو سادســـة؟ أو ســـابعة؟ إن اندلاع هـــذه المراحل أمر متوقع فعلا. وتبقى هـــذه الحقيقة قائمة، حتى إن أخذنا بالاعتبار أن المصارف المركزية تبذل قصارى جهودها للحيلولة دون ذلك. كما أخذت الحكومات تصعد من جهودها لإسعاف الاقتصاد العالمي. فالحكومات أنقذت، في بادئ الأمر، المصارف وشـــركات التأمين، وراحت، من ثم، تؤمم هذا المصرف أو ذاك وهذه الشركة أو تلك. وكانت تدير عملياتها هذه بأموال تتزايد بســـرعة فائقة. ففي خريـــف 2008، أي عقب انهيار مصرف ليمان بـــرادرز، خصص الأمريكيون والأوروبيون أكثر من تريليوني يورو لإســـعاف مصارفهم واقتصادياتهم. ولكن، ماذا سيحدث لو اندلعت مرحلة جديدة؟ لو تصاعدت شدة الأزمة؟ ماذا سيحدث لو انهار الاقتصاد الحقيقي، الاقتصاد العيني، أيضا؟ هل ســـتتدخل المصـــارف المركزية والحكومات ثانية؟ وكم هو

المـــال اللازم للتعامل مع المراحل المحتملة للأزمة؟ هل يتعين على الحكومات عندئذ أن تبدد في ســياق مواجهتها للأزمة، ليس بضعة آلاف من مليارات اليورو أو الدولار، بل أن تبدد عشرات الآلاف من مليارات اليورو أو الدولار؟ ومن أين ستأتي الحكومات بهذه المبالغ الخيالية؟ في خضم الجهود المبذولة لصد الأزمة، لم يلحظ أحد أن المنقذين يؤجلون المشــكلة لا غير: فالديون، التي مولت المضاربة الجنونية في الســنوات الأخيرة، لا تختفي أبدا، بل هي تنتقل من المصارف إلى الدولة فقط. وما من شــك في أن الدولة ســتبذل قصارى جهدها للعثور على أطراف تحملها عبء هذه الديون. من هنا، فمن هي هذه الأطرف يا ترى؟ أهذه الأطراف هي المصارف، التي أمســت خاوية الخزانة؟ أم هي صناديق الاستثمار، التي كفت عن الاستثمار رهبة وخشية؟ أم هي المواطنون، الذين وطدوا أنفســهم، أصلا، على ارتفاع الضرائب؟ في نهايــة المطاف، لا مندوحة عن أن يمــد الأمريكيون والأوروبيون أياديهم إلى الــدول التي تمتلك المال الوفير، إلــى الدول التي تراكمت لديها مبالغ هائلة مــن الاحتياطي الأجنبي. أي إلى الصــين والدول العربية البترولية، وكذلك اليابان، هي الدول التي ستتحمل وزر هذه الديون في نهاية المطاف. بيد أن هذه الدول، نفسها، تصارع الأزمة وتداعياتها عليها. ولذا، فهل سيكون لدى هذه الدول الاســتعداد لإســعاف بقية العالم؟ أم أنها لن تهتم إلا بمصيرها هي نفسها؟

في أســوأ حــال، أي في حال امتنــاع الــدول ذات الاحتياطي الأجنبي العظيم عن تســليف الــدول المنكوبة، يمكن أن يتعرض العالم لسلســلة من الأفعال وردود الأفعال: في بادئ الأمر تنهار بعض المصارف، ومن ثم، تقلص مؤسســات التمويل نشــاطاتها، وتصر على الحد من نســبة القروض التي تمنحها للمشــاريع والمواطنين. ولأن تطورا من هذا القبيل سيدفع المشاريع والمواطنــين إلى تقليص إنفاقهم الاســتثماري والاســتهلاكي، لذا قد تتعثر المشــاريع العملاقة أولا، والاقتصاديــات المعنية برمتها من بعدُ. بهذا النحو ســتتراجع معدلات النمو في الاقتصــاد العالمي. في نهاية المطاف، لا بد أن يتكبد النظام المالي خسائر فادحة في الأموال. وما من شك في أن المصارف المركزية ستخفض معدلات الفائدة المرة تلو المرة، وبربع نقطة مئوية أو نصف

نقطة مئوية أملا منها في أن يعيد هذا التخفيض الاستقرار والطمأنينة في أسواق المال والاقتصاد. بيد أن معدلات سعر الفائدة لا بد أن تصل، في يوم من الأيام، إلى مستوى لا يمكن تخطيه. فالمصرف المركزي الأمريكي خفض معـــدل الفائدة في أكتوبر 2008 في بادئ الأمر إلى 1.5 في المائة، ومن ثم، إلى واحد في المائة. ومعنى هذا، هو أن المصرف المركزي الأمريكي ما عادت لديه مســـاحة ذات بال للحركة. وكان المصـــرف المركزي الياباني قد أحاط، في التســـعينيات، علمـــا، بمعنى فقدان القدرة على التحـــرك: فهو كان قد خفض فوائده إلى الصفر إبان تعرض البلاد لحالة ركود دامت عشر سنوات بالكامل - غير أن المشاريع امتنعت عن التوسع بالاستثمار حتى في ظل هذا المعدل العظيم التدني. فما كان هناك أحد يرغب في الحصول على القروض الممنوحة بلا فائدة، فالبلاد كانت في خضم ركود مستفحل، في خضم وضع خطير، كان كينز قد لاحظه إبان الأزمة التي عصفت بالاقتصاد العالمي في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين: السقوط في فخ السيولة.

ويمكن أن تسقط الدول الصناعية في فخ السيولة في اليوم الراهن أيضا: فحينما يتصاعد الفزع، وعندما يخيم على المســـتثمرين والمشاريع الاعتقاد أن المســـتقبل ينطوي على المخاطر في المقـــام الأول، وأن الواجب يحتم عليهم أن يحافظوا على ما لديهم من سيولة نقدية تحسبا للشدائد والنوازل، عندئذ قد ينزلق العالم إلى هذا الوضع الحرج، وقد تتطور الأزمة التي بدأت في الســـوق الأمريكية للعقارات، إلى كارثة عالمية الأبعاد. المهم هو أن تتخذ الحكومات، الآن، التدابير والإجراءات الصائبة. إن عليها أن تضفي الاســـتقرار على الاقتصاد، وأن تجرد الرأسمالية من خصائصها المدمرة. إن عليها أن تضع للسوق القواعد الواضحة والضوابط الصارمة، أي أن تشـــرع الإطار العام لعمل السوق بالنحو السليم. إن عليها أن تروض اقتصاد السوق المحررة من القيود والضوابط.

مزيد من التدخل الحكومي وتحرير أقل للأسواق - نموذج جديد

إن المضارب الشـــهير جورج ســـوروس موجود في دافوس في كل مكان. ففي يناير 2008، كان بوســـع المـــرء الإصغاء إلى أحاديثـــه ووجهات نظره فـــي الصباح الباكر وفي قاعة المؤتمرات تحديـــدا، وفي عديد من اللقاءات

التلفزيونيـــة، وفي أثناء تناوله الغداء في فنـــدق «فالدهوس» (Waldhuus). وضارب ســـوروس في العام 1992 على الجنيه البريطاني وسجل انتصارا عظيما على المصرف المركزي البريطاني. وكان سوروس قد نال شهرة واسعة باعتباره مضاربا عديم الضمير وإنسانا جشعا لا يعرف للجشع حدودا. أما اليوم، فإنه يجســـد المعاني العقلانية التي جـــاء القوم إلى دافوس للإعراب عنها وتأكيد أهميتها. ويشـــكك ســـوروس بذلك النظام على وجه التحديد، الذي كان قد حقق المال الوفير للألفين من رجال الأعمال المشـــاركين اليوم في أعمال المنتدى الاقتصادي العالمي: يشـــكك باقتصاد السوق المحررة من القيود والضوابط.

ومع أن ســـوروس قد بلغ السبعين من العمر، فإن بريقا أخاذا ينبعث من عينيه عندما يتحدث في فندق فالدهوس بصوت خافت، وبأسلوب جازم، عن نهاية عصر الدولار الأمريكي وعصر الأسواق المحررة من القيود والضوابط. وترد على لسان سوروس عبارات لا ترد، أبدا، على لسان أغلب قادة الشركات والمشاريع، أعني عبارات من قبيل: «إن ما ساد في العقود الأخيرة من الزمن من إيمان أصولي بالأسواق كان خطأ جسيما». أو: «إن الأزمة الحالية تختلف عن كل الأزمات التي عشـــناها في الستين عاما المنصرمة اختلافا عظيما، فهي أشـــد هذه الأزمـــات خطرا!». إن الرجل، الذي غـــدا مليارديرا بفضل المضاربة في الأسواق، لا يطالب بأكثر من وضع ضوابط للرأسمالية: «إننا»، يؤكد سورس قائلا، «في أمس الحاجة إلى نموذج جديد وأفكار جديدة».

إن هذا النموذج أخذ يتبلور، فعلا، شـــيئا فشيئا. ومغزى هذا النموذج الجديد هـــو أننا بأمس الحاجة إلـــى أن تمارس الدولـــة دورها، بالمعنى الســـليم، ثانية. إننا بحاجة ماسة إلى دولة أكثر قوة وفاعلية. إننا بحاجة ماسة إلى دولة تعلو على الاقتصاد، إلى دولة تؤدي الوظائف التي هي من صلب اختصاصها.

وعلى مدى زمن طويل رأى البعض أن الدولة هي العدو اللدود للاقتصاد، رأى أن الدولة هي المشـــكلة الحقيقية، وفق العبـــارات التي تفوه بها رونالد ريغان. من هنا، تركت السياســـة، في الخمسة عشر عاما الماضية، الساحة للســـوق واكتفت بأداء دور المتفرج. بيد أن الأزمة العالمية تبين بجلاء أن هذا

التوزيـع للأدوار لا جدوى منه. فالدولة لا يجوز لها أبدا أن تترك للأطراف الأخـرى وضع القواعد لعمل اقتصاد السـوق؛ لا يجوز لها، أبدا، أن تكتفي بـدور المتفرج، بل عليها أن تتدخـل: عليها أن تنزل إلى الميـدان وأن تكون الحَكَمَ صاحب القول الفصل. فالدولة فقط هي الضمانة الأكيدة لأن يتصف الاقتصـاد بالإنصاف والعدالة اجتماعيا. إنها هـي وحدها الطرف القادر على إسـعاف المشاريع والمصارف والأخذ بيدها في أيام الشدة وعلى إسباغ مشاعر الطمأنينة والأمان على المواطنين.

إن التأكيد على ضرورة استعادة الدولة دورها يتأتى، حاليا، من سياسيين واقتصاديـين ووسـائل إعلام كانوا، فـي ماضي الزمن، مـن أوثق مؤيدي الرأسـمالية المحررة من القيود والضوابط. فكمـا كانت الحال إبان الأزمة التـي عصفت بالاقتصاد العالمي في الثلاثينيـات، يتبلور، حاليا، وعي يفيد بأن السـوق، بمفردها، ليست قادرة على حل كل المشاكل والمعضلات. وكان الاقتصادي الحائز جائزة نوبل جوزيف ستيغلتس (Joseph Stiglitz) قد علق على هذا التطور فقال: «إن ما نشـاهده حاليا ليس سوى العودة إلى الأفكار العقلانيـة. ففي الزمن الماضي كان هناك إفـراط عظيم في اللاعقلانية. فالجميع اعتقد أن اقتصاد السـوق يعمل على أتم الوجوه وأسـلم الطرائق، وأنه قادر، من تلقاء نفسـه، على التكيف مع المعضلات المسـتجدة». ويرى هذا الرأي وزير المالية بير شتاينبروك، فهو، أيضا، يقول: «إن الأيديولوجية الزاعمة بأن الأسـواق قادرة، دائما وأبدا، على حل مشاكلها بنفسها، أمست من مخلفات الماضي بناء على تجارب السنوات الماضية».

ولا يدور الجدل حول ما إذا كان ينبغي على الدول أن تتدخل على نحو أكثـر قوة، بل هو يدور حول درجة ومقـدار هذا التدخل. فالدولة تدخلت أصـلا كما هو بيِّن من حقائق الأمر الواقع، تدخلت في الحياة الاقتصادية في أمريكا وفي أوروبا أيضا. وكانت صحيفة Financial Times قد أقرت بهذا التدخل فكتبت قائلة: بأن الحكومة «عادت فاحتلت مكانا يقع في قلب الاقتصـاد». وبلا لف ودوران، اعترفت صحيفة Wall Street Journal بأن تراث الليبرالية المحدثة الذي خلفه كل من رونالد ريغان ومارغريت تاتشر قـد نُحي جانبا ولم يعد له دور يذكر. ومهما كانت الحال، فإن الأمر البيِّن

هــو أن عصر التطرف في التحرير الاقتصادي وفي خصخصة المشــاريع الحكومية قد ولّى وانقضى، وأن عصرا جديدا قد حل مكانه: عصر الدولة الأكثر قوة وفاعلية.

ومن خلال التطورات الثلاثة التالية يستطيع المرء الوقوف عن كثب على هذا التحول، التحول من الســوق التي تنظم نفسها بنفسها إلى الدولة التي تتدخل في الحياة الاقتصادية. فهذه التطورات تســيطر على فحوى الجدل الدائر حاليا.

الدولة تسـعف مؤسســات المال العملاقــة. فالحكومات في أوروبا وفي الولايات المتحدة الأمريكية، وفي آســيا أيضا، صانت في الشــهور القليلة الماضيــة بضع عشــرات من المصارف من التعرض للإفــلاس، إنها أقرت برامج إســعاف تكلف دافعي الضرائب مئات مليارات الدولارات الأمريكية واليــورو. ولكن، ما معنــى هذا التحول؟ أيعني هذا الأســلوب الجديد أن الدولة أمســت ملزَمة بإنقاذ كل مصرف وكل مؤسسة مالية مهمة؟ أيعني هذا الأسلوب الجديد أن الحكومات صارت ملزَمة بتقديم الإسعاف مهما كانــت التكاليف؟ ومــن هي الأطراف التي ينبغي على الدولة أن تســعفها وتمد إليها يد العون دائما وأبدا؟ أهي فئة المســتثمرين؟ أم هي فئة زبائن المصــارف، أم أن الأمر يــدور حول الحفاظ على النظــام المالي من مغبة التعرض للانهيار؟

الدولــة توجـه النمو الاقتصادي. في يناير مــن العام 2008، أي قبل انــدلاع الأزمة بأقل من عام واحد، أقر الأمريكيون، على جناح الســرعة، برنامجا لإنعاش الاقتصاد. وضخت الحكومة 150 مليار دولار في جيوب المواطنين، وذلك بغية الحيلولة دون تعرض البلاد للركود الاقتصادي. وما كان هــذا الصنيع أمرا جديدا. فالأمريكيون تصرفوا على هذا النحو في الســنين الســابقة أيضا، أي في السنين التي كانت البلاد فيها على حافة الســقوط في هاوية الركود الاقتصادي. وبهذا أصبح الأمريكيون القدوة الحســنة التي يقتدي بهــا الأوروبيون. ولكن، ما معنى هــذا؟ أيعني هذا الإجــراء أن الدولة الآخذة بتعاليم كينز قد غدت مجبرة على الوقوف في وجه كل تراجع في النشاطات الاقتصادية؟ وإذا كانت الحال كذلك، فما هو

الأسلوب المناسب، وما هو الأفق الزمني المتاح للدولة لأن تسدد ما بذمتها من ديون استدانتها لتمويل نشاطاتها الرامية إلى الحيلولة دون تعرض البلاد للركود؟

الدولة تسعى إلى توجيه أسواق المال. تسعى المصارف المركزية والسلطات الرقابية إلى صياغة قواعد صارمة للمضاربة. إنهم يريدون إخضاع المصارف والصناديق المختلفة لرقابة أكثر صرامة. ومن ناحية أخرى، تتطلع الحكومات إلى الاتفاق على بريتون وودز ثانٍ، إلى عقد مؤتمر يشارك فيه رجال ونساء حصيفون، قادرون، تماما - كما حدث العام 1944 - على إعادة ترتيب النظام المالي من الجذور. ولكن، ما هي خصائص هذه القواعد الجديدة؟ أيتعين على الدولة حظر التعامل بالبضائع المالية عالية المخاطر؟ أيتعين على الدولة أن تختبر كل الأدوات المالية التي تستحدثها المصارف وألا تسمح بتداولها قبل أن تختبرها وتتأكد من صلاحيتها لتحقيق خير المجتمع؟ وهل تشل الرقابة الصارمة تلك القطاعات على وجه الخصوص، التي تزود الاقتصاد بالمال الذي يحتاج إليه وتمده بعصير الحياة في الأزمنة العادية؟

ويحذر بعض الاقتصاديين، أعني من أمثال أستاذ الاقتصاد في جامعة ستانفورد الأمريكية «شولز» (Myron Scholes)، من تغيير القواعد المتحكمة في النظام الرأسمالي تغييرا عنيفا. فشولز، الرجل حاز جائزة نوبل للعلوم الاقتصادية في العام 1997، زعم في يوليو 2008: «أن معلوماتنا عن الأسباب الفعلية لاندلاع الأزمة لاتزال غير دقيقة». وبقوله هذا يراهن شولز على الزمن بلا أدنى شك. فهو جزء من ذلك النظام الذي أمسى اليوم عرضة للانهيار، وهو، أيضا، ذلك الاقتصادي الذي طور المعادلة الرياضية التي يمكن من خلالها احتساب أسعار خيارات الأسهم، أي أنه قدم، من خلال معادلته هذه، الشروط الرياضية التي تتبغي مراعاتها عند تطوير مشتقات مركبة، ومعقدة بالتالي. كما كان شولز، في التسعينيات، أحد العاملين في صندوق المخاطر المسمى اختصارا «إل. تي. سي. إم». (LTCM)، أي في ذلك الصندوق الذي كان يعد أكبر صندوق مخاطر في العالم قاطبة، والذي انهار بسرعة فاقت قدرة محاولات المصرف المركزي الأمريكي لإسعافه. أما في اليوم الراهن، فإن شولز يدير، بمعية رجل

سبق أن عمل، أيضا، لدى «إل. تي. سي. إم»، صندوق مخاطر تقدر أمواله بخمسة مليارات دولار أمريكي، أعني الصندوق المسمى Platinum Grove Asset Management.

من هنا، لا عجب أن يعتقد أستاذ الاقتصاد في كاليفورنيا أن الأسواق لا تخرب أو تبدد، بل هي تبتكر وتجدد. ولا يكل شولز عن الزعم بأن السوق هي المكان المناسب «للتدمير الخلاق»، مرددا بذلك الفكرة التي طورها الاقتصادي النمساوي الكبير يوسف شومبيتر (Joseph Schumpeter). ويتجاهل شولز هاهنا مدى الدمار الذي خلفته الأزمة الراهنة. كما يرفض بشدة اتهام صناديق المخاطر بأنها ليست سوى أطراف لاعبة في كازينو كبير للقمار، وأن عملها لا يدر نفعا يذكر على المجتمع. «إن صناديق المخاطر تعمل»، وفق وجهة نظر شولز، «على استقرار الأسواق. فهي تتكفل بأن تتوافر الأسواق على السيولة بالمقدار الذي تحتاج إليه». من هنا، فإن شولز ومن كان من طينته، لا يرون أي جدوى من وضع القيود على التعامل بمشتقات القروض. «إن علينا الحذر»، وفق ما يقوله شولز، «من ألا نذهب بعيدا في خلق قيود وضوابط، مكلفة كثيرا ومعيقة للتجديدات والابتكارات مستقبلا».

بيد أن واقع الحال يشهد على أن الاتجاه العام أمسى على النقيض من مزاعم شولز ومن كان على شاكلته. ففي كل مكان، سواء في المنتدى الاقتصادي العالمي في «دافوس»، أو في اجتماعات صندوق النقد الدولي، أو في لقاء الاقتصاديين الحائزين جائزة نوبل للعلوم الاقتصادية في مدينة ليندا و (Lindau) الواقعة على بحيرة بودنزيه (Bodensee)، نعم في كل مكان تزداد الشكوك بصواب تحرير اقتصاد السوق من الضوابط والقيود. وفي حملة الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الأمريكية سيطر سؤال على الساحة، أيضا، عن مدى تدخل الحكومة في الشأن الاقتصادي. ووفق أحد استطلاعات الرأي العام طالب 53 في المائة من الأمريكيين بأن «تمارس الحكومة دورا أكبر في حل المعضلات الاقتصادية»؛ علما بأن ثلثي الأمريكيين كانوا، قبل عشر سنوات، يرفضون تدخل الحكومة في الاقتصاد. غير أن استعادة الدولة قوتها لا تعني، بأي حال من الأحوال، أن السياسة ينبغي أن تمسك برقبة الاقتصاد وأن تكون وصية عليه. وباستثناء إسعافها المؤقت

للمصارف إبان الشدائد، لا يعني هذا، أبدا، أن على الدولة تأميم المصارف على نحو دائم. فالاقتصاد المقود حكوميا طواه النسيان بحق قبل عشرين عاما مضت. لكن الرأسمالية المحررة من الضوابط ليست أقل خطرا من الاقتصاد المقود حكوميا. وإذا كانت هذه الحقيقة قد اتضحت للعالم بجلاء إبان الأزمة التي عصفت بالاقتصاد العالمي في الثلاثينيات، من القرن الماضي، فإنها تتضح له بجلاء للمرة الثانية، تتضح له بجلاء في هيئة الأزمة الراهنة.

إن الدرس المستفاد من الأخطاء التي ارتُكِبت في العام 1929 يمكن إيجازه على النحو التالي: إن على الدولة أن تمارس، ثانية، تأثيرا أكبر، لكن لا يجوز لها أن تخنق الاقتصاد. المطلوب هو أن يكون هناك طريق وسط - طريق لا يهتدي بالتحرير الكامل للاقتصاد، ولا يأخذ بتلابيب الاقتصاد المقود حكوميا. وينبغي أن يكون واضحا أن اقتصاد السوق لا بديل ناجحا له، وأن كل ما في الأمر هو أن اقتصاد السوق بحاجة إلى قواعد أخرى. فمن ناحية، تزداد الأزمات عددا، ومن ناحية ثانية، يزداد اتساعا الخراب الذي تخلفه هذه الأزمات. من هنا، لا مندوحة للدولة من أن تكبت جماح أسواق المال على وجه الخصوص. كما ينبغي على الدولة أن تتخذ كل الإجراءات لمنع وصول الإمدادات المالية إلى الواحات الضريبية، هذه الواحات التي أمست المكان الذي تدير منه الصناعة المالية معاملاتها الخفية. والمطلوب من الدولة أن تنفذ الإصلاحات المناسبة لتحقيق معدلات نمو اقتصادي أكبر؛ وأن تتخذ، في الوقت ذاته، التدابير الضرورية لإنعاش النشاطات الاقتصادية. على صعيد آخر، يجب على الدولة أن تهتم على نحو أكثر بتقليص رقعة التفاوت الاجتماعي. وغني عن البيان أن هذا الاهتمام يتطلب من الدولة أن تخصص أموالا أكثر لدعم التعليم. كما أن عليها أن تتخذ كل التدابير لمنح الخاسرين في العولمة الفرصة التي تمكنهم من تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال تشريع حد أدنى للأجور، ومن خلال رفع مستوياتهم التعليمية والمهنية. وغني عن البيان أن هذه الإجراءات والتدابير تزيد من مستوى الإنفاق الحكومي. من هنا، فإن على الدولة أن ترفع ضريبة الدخل بالقدر المعقول، وأن ترفع ضريبة التركات إلى نسب أعلى بكثير مما هو سائد حاليا؛ وذلك لتقليص رقعة التفاوت الاجتماعي أيضا.

بهــذا المعنى، لا مندوحة من أن تنشــأ، في نهايــة المطاف، دولة تفرض ضرائب أعلى مما هو ســائد حاليا وتحد من ســلطان الشركات والمشاريع المختلفة، دولة تتخذ التدابير الضرورية لخلق منافسة منصفة، وتتبوأ المكان الــذي يفترض بهــا أن تتبوأه في اقتصاد الســوق: أن تكون فوق الاقتصاد. وللوصول إلى هذا كله، ينبغي على الدولة أن تسترشد باثنين وعشرين مبدأ أساسيا، غالبا ما جرى تجاهلها من السياسيين وقادة الاقتصاد والاقتصاديين في الزمن المنصرم. إن التمســك بهذه المبادئ الجوهرية كفيل بخلق اقتصاد سوق مستقر، وبالقضاء على خطر التعرض لانهيار آخر.

اكبحوا جماح أسواق المال!

في مساء الحادي عشــر من أبريل 2008 هبت على واشنطن رياح ربيع جميل. وأزهرت أشجار الكرز اليابانية في العاصمة الأمريكية. بيد أن السادة والســيدات المجتمعين في بناية وزارة الخزانة الضخمة، الكائنة بجوار البيت الأبيض مباشــرة، لم يلحظوا بشائر الربيع. فهم مهتمون بأمور أكثر خطرا. وكان هنري باولسون قد دعاهم إلى «مأدبة عشاء» تتزامن مع اجتماع الربيع الذي يعقده صندوق النقد الدولي. فوزير الخزانة الأمريكي يريد التحدث مع نظرائه في الدول الصناعية السبع الكبرى(*)، ومع بعض المصرفيين الناشطين في الـ «وول ستريت»، بشأن الأزمة المالية الراهنة. وكان باولسون قد عمل، في وقت سابق، رئيسا لأشهر مصرف استثمار في العالم، أعني غولدمان ساكس. وما ســمعه الوزراء، في ســياق مأدبة العشــاء، كان أمرا مثيرا للفزع ويشير إلى مســتقبل مظلم. فالمصرفيون عرضوا الأمر بلا تزويق أو هوادة. تحدثوا بصراحة لا يتحدثون بها عادة أمام الرأي العام. من هنا، فإنهم طالبوا الدولة بضرورة التدخل الســريع والحازم. طالبوا بأن تفرض الدولة الضوابط على أسواق المال، وعلى صناديق المخاطر على وجه الخصوص. فعلى الرغم من أن هذه الصناديق أمســت تتصرف كأنها مصارف، فإنها لا تخضع لأي ضوابط أبدا. بهذا المعنى، كان المصرفيون يطالبون الدولة بأن تعيد إلى القارورة البعبع الذي أطلق السحرة المهيمنون على الصناعة المالية سراحه.

(*) تضم هذه المجموعة كلا من ألمانيا وفرنســا وإيطاليا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان [المترجم].

وقبـــل ثلاثة أيام من اجتماع وزراء المـــال، كان صندوق النقد الدولي قد نشـــر تنبؤا أفزع العالم: نشر تنبؤا يفيد بأن الأزمة ستكلف الصناعة المالية 945 مليـــار دولار أمريكـــي. أي ما يقـــرب من تريليـــون دولار، أي ما يقرب من رقم يشـــتمل على اثني عشـــر صفرا. ووجد التنبؤ الصدى المناسب، إذ أعلن وزراء مال الدول الســـبع الكبرى (G7) بعد يوم من مأدبة العشاء أنهم عقدوا العزم على فرض ضوابط أكثر شدة وأقوى صرامة على أسواق المال. وأقروا، بالتالي، خطة عمل كان قد قدمها إليهم منتدى الاستقرار المالي، أي المنتدى الذي يضم مجموعة من كبار موظفي وزارات المال والمصارف المركزية والسلطات الرقابية. ووفق ما قاله رئيس هذا المنتدى رئيس المصرف المركزي الإيطالي ماريو دراجي (Mario Draghi)، كان «الهدف يكمن في خلق نظام لا توجد فيه حوافز شاذة ولا عوامل تدعو إلى انتهاج السلوك المنحرف».

بيد أن نجاح الخطة في تحقيق الهدف المنشـــود يظل أمرا مشكوكا فيه. فبين الكلمات الخطابية، الإنشـــائية، وبين التنفيـــذ الفعلي ثمة هوة كبيرة. ومع أنه لا يوجد أمر يدعو إلى التشكيك في حسن نوايا الخطط المعدة من قبل المنتدى، فإن واقع الحال يشـــهد على أن الحكومات والمصارف المركزية خُيِّم عليهـــا، حتى ربيع العام 2008، الخوف مـــن اتخاذ الخطوات الفعلية الضرورية لترويض أســـواق رأس المال وكبح جماحها. فهم يريدون الاكتفاء بفرض تصحيح هين هنا وتعديل بسيط هناك. أي أنهم يريدون ترك النظام على ما هو عليه في الواقع. يريدون منح الســـلطات الرقابية ســـلطانا أكبر بعض الشـــيء من السلطان الذي تتمتع به حاليا، ومطالبة المصارف بتكوين احتياطي مالي يزيد بعض الشـــيء على الاحتياطـــي الملزَمة بالاحتفاظ به حاليـــا. وغني عن البيان أن الحكومات والمصـــارف المركزية لن تنجح، بهذه الإجراءات، في ترويض الأســـواق المحررة من القيـــود والضوابط بأي حال مـــن الأحوال. لكن الأهم من هـــذا كله، هو أن الدول الســـبع الكبرى، على وجـــه الخصوص، قد واجهت اعتراضا لا يعـــرف الهوادة. فأغلب المصارف واتحادات المصارف تعمل كل ما في مســـتطاعها لإحباط الخطة التي يزمع وزراء المال وســـلطات الرقابة والمصارف المركزية تنفيذها. وبينما يقر قادة المصارف، في الخفاء، بأن الأمور لا يمكن أن تجري على المنوال نفسه، فإنهم

يقولون في الوقت ذاته، وأمام الرأي العام، أن لا مندوحة عن أن تجري الأمور على المنوال نفسه. إنهم يقولون هذا لا لشيء سوى أنهم يجنون المال الوفير منه. وإذا خرج أحدهم عن الخط المتفق عليه ضمنيا، إذا خرج عن هذا الخط بلا وعي وعن غير قصد، فإنه سرعان ما يصلح خطأه. ولعل يوسف أكرمان خير مثال على ما نقول.

فرئيس «دويتشه بنك» صرح بعد يوم واحد من إنقاذ «بير ستيرنز» بقوله: «إني ما عدت أؤمن بصلاحية القوى الذاتية الكامنة في الأسواق». وكان لهذا التصريح صدى واسع جدا. فأكرمان، على وجه الخصوص، هذا المصرفي الذي فاق الجميع في ألمانيا في دعوته إلى تحرير أسواق المال تحريرا تاما - والذي سرح من العمل 6400 مستخدم في اليوم ذاته الذي أعلن فيه أن مصرفه عقد العزم على تحقيق ربحية تبلغ 25 في المائة - يناشد الدولة التدخل؛ ويطالب الحكومات والمصارف المركزية والمصارف التجارية بضرورة إسعاف النظام المالي. لكن أكرمان تراجع عن مطالبته الدولة بالتدخل بعد ثلاثة أسابيع فقط. فبصفته رئيس الاتحاد الدولي للمصارف (IIF) عاد أكرمان ليستخلص من الأزمة دروسا تفيد بعدم تدخل الدولة، وليؤكد أنه، هو شخصيا، يفضل أن تزيد المصارف مقدار ما لديها من احتياطي من تلقاء نفسها وبالقدر الذي يناسب المخاطر التي تحيق بمعاملاتها، وأنها قادرة على الخروج من المرحلة الصعبة بقواها الذاتية، فقد قال: «إننا عقدنا العزم على إثبات أنه ليست هناك حاجة إلى المزيد من الضوابط، فنحن قادرون على مواجهة التحديات بلا عون من الدولة».

وكان كبار الموظفين في وزارة المال قد لمسوا، من كثب، العداء الشديد الذي يضمره اللوبي المصرفي. فعلى سبيل المثال، لم يرق لهؤلاء اقتراح منتدى الاستقرار المالي القاضي بضرورة احتفاظ المصارف باحتياطي مالي أكبر لمواجهة المخاطر التي تحف بمعاملاتها، وكاف لمواجهة الحالات الحرجة. وغني عن البيان أن هذا الاقتراح ما كان يريد أكثر من ارتفاع هين في مقدار رأس المال الاحتياطي. بيد أن أغلب مؤسسات التمويل واجهت هذا الاقتراح البسيط بامتعاض قوي. فهي تريد الاحتفاظ بما لديها من نظام تصول وتجول فيه مصارف الظل كما تشاء، مصارف ظِل لا تخضع لأي ضوابط

أو قيود حكومية، ولا تلتزم بأي شــروط تجبرها على الاحتفاظ برأس مال احتياطي. من هنا، راحت المصارف تغمر وزارة المال ونواب الشـعب برسائل تشير إلى احتجاجها، وتحذر من رفع نسبة الاحتياطي زاعمة بأن رفع نسبة الاحتياطي يشكل خطرا على معاملاتها، وذلك لأنه يجبرها على تقليص ما تمنح من قروض، أي أنه يساهم في نشر الركود وفي تقليص فرص العمل. ووفــق وجهة نظر اتحاد المصارف الألمانية فإن هذه الخطط «غير مناسـبة بالكامل وغير عملية بكل تأكيد».

كما رفضت الــوكالات الماليــة المختصة في إصدار شـهادات الجدارة الائتمانية (Rating) – والتي تشـجع المسـتثمرين على الإقبال على الأوراق المالية – إجـراء تغيير جذري على طريقة عملها، رفضت إجراء تغيير يمنع ارتكابها الخطأ نفسه الذي ارتكبته عند تقييم سلامة الأوراق المالية المسندة بالقـروض العقارية. فالمنتدى كان قد اقترح، على سـبيل المثال، ضرورة أن تعتمد الوكالات المالية، أو مؤسسـات التصنيف كما تسـمى أيضا، سُـلَّما تسـتخدمه لمنح الأدوات المالية عالية المخاطر الدرجة المناسـبة، أي اعتماد سُلَّم يستطيع المستثمر من خلاله الوقوف على مدى الخطر الذي يحف بهذه الورقـة المالية أو تلك. وتزعم وكالات التصنيف أن هذا الإجراء لا مبرر له، وأن الواجب لا يقتضي منها أكثر من أن تتكفل بإعادة النظر فيما تسـتخدم من برامج كمبيوتر، وأن تسبغ شفافية أكبر على التصنيفات التي تصدرها.

إن مؤسسـات المال العملاقة تريد أن تعيش في عالم من نسـج الخيال، تريد أن تستحوذ لنفسها على المليارات من الأرباح، وأن يتكفل المجتمع بتحمل الخسـائر المالية التي تُمنى بها. إنها تريد أن يتركها المرء وشـأنها، مادامت أرباحها بنسب خيالية، وأن يمد إليها يد العون وينقذها في الأيام العصيبة. فالمصارف ترفع في أيام الشدة شعارا يفيد بأن حجمها لا يسمح أبدا بتركها تسقط في الهاوية (We are too big to fail)، أما في أيام الرخاء فإن شعارها يفيـد «نحـن مـن الأهميـة بحيـث لا يجوز إخضاعنا للتوجيه الحكومي» (We are too important to be regulated). إن الدولـة التي تسـتكين لهذا الأسلوب من أسـاليب الابتزاز تعلن الإفلاس السياسي بلا أدنى شك. إنها تصبـح ألعوبة في يد الصناعة المالية، إنها تشـجع المصـارف على مزاولة

مراهنــات أكثــر خطــرا مســتقبلا، وذلك لأنها، أعني المصارف، ســتكون واثقــة بأن الدولة ســتنقذها بكل تأكيد من الكارثة التي ورطت نفســها بهــا. ويطلـق الاقتصاديون على هذا المنظــور مصطلح «المخاطر المعنوية» (Moral hazard). وينطوي ســعي الدولة لإنقاذ شركات المال العملاقة على أعظم الخطر، وذلك لأن صنيعها هذا يشــجع المصارف على الإسراف في ارتكاب المخاطر، وعلــى إكراه الدولة، بالتالي، على تخصيص مبالغ أعظم، مستقبلا، لإنقاذ المصارف المتعثرة. ونستخلص من هذه الحقائق ما يلي:

المبدأ رقم 1: يجوز للدولة إسعاف المصارف، فقط، في حالة إصرارها على إخضاع هذه المصــارف، لاحقا، لتوجيه حكومي أكثر صرامة. فقبول الحكومات والمصارف المركزية بالنهوض بمتطلبات الإسعاف يجب أن يكون مشــروطا: أي يجب أن تحصل الحكومات والمصارف المركزية على مقابل نظير إســعافها المصرف المتعثر. فالدولة تجعل نفسها عرضة للاستغلال، حين تتكفل بتحميل المجتمع الخســائر التي تتكبدها الصناعة المالية. من هنا، فإن الدولة لا يجوز لها، أبدا، أن تسمح لبيوت المال بأن تجني الأرباح على حســاب بقية الاقتصاد حالما تنتهي الأزمة. وبهذا المعنى، لا مندوحة عــن أن تفرض الدولة ضوابط صارمة على المصارف والصناديق المختلفة، وذلك بغية منعها من مواصلة الإسراف الذي انتهجته في الأعوام الخمسة عشر الأخيرة.

إن المســتثمرين وكبار الموظفين العاملين فــي الصناعة المالية «يأخذون المخاطــر مأخذ الجد»، فقط، عندما تظهر لهم هــذه العلاقة بجلاء، وفق ما يقوله أســتاذ الاقتصــاد في جامعة هارفرد كينيــث روغوف (Kenneth Rogoff) فالسياسة لا يجوز لها، أبدا، أن تسمح للمصارف بأن «تأخذ الدول رهينــة». ويؤكد الموضوع ذاته مارتين وولــف (Martin Wolf)، أيضا. فكبير الاقتصاديين لدى صحيفة فايننشال تايمز (Financial Times) يرى أيضا: «أن على أهم المؤسسات المالية أن تدفع ثمنا مقابل الدعم الذي تحصل عليه مــن المجتمع. فقدرتها، من ناحية، على جنــي الأرباح من معاملاتها العالية المخاطر، ومن ناحية أخرى، على تحميل المجتمع الخسائر الناجمة من هذه المعاملات، أمر يجب أن توضع له حدود».

ولكـــن، ما هي صورة التوجيه الحكومي المطلــوب؟ ما هي الحدود التي ينبغي على الدولة أن تفرضها على أسواق المال؟ للإجابة عن هذين السؤالين يجـــب أن يظهـــر بجلاء أن اتخاذ التدابير الهينـــة لا يجدي نفعا. من ناحية أخرى، فإن من أعظم الخطر أن تفرض الدولة على الأسواق إجراءات تشلها عن الحركة. إن الحل القويم يكمن في الحل الوسط. «فالأمر لا يدور حول ما إذا كنا قد أفرطنا في التوجيه أو أننا قد مارسنا التوجيه بقدر ضئيل. الأمر الأهم هو أن نمارس التوجيه على النحو الصائب»، وفق ما يقوله روبرت سولو (Robert Solow)، الاقتصـــادي الحائز جائزة نوبل. فالدولة لا مندوحة لها من كبح جماح الأسواق، ومن أن تأخذ بالاعتبار، في الوقت ذاته، أن المصارف والبورصات هي المؤسســـات التي تزود الاقتصاد بالأموال التي يحتاج إليها. وفي هذا كله، لا يجوز للدولة أن تقنع بتعهد الصناعة المالية بالالتزام الطوعي بتنفيذ الإجراءات الضرورية لكبح الجماح، بل عليها أن تتخذ هذه الإجراءات بنفســـها. «فالتوجيه الذاتي» وفق ما يقوله وكيـــل وزارة المالية الألمانية يورغ آسموســـين، «لا يكفي بقدر تعلق الأمر بهدف إشـــاعة الاستقرار في أسواق المال. إننا بحاجة ماسة إلى الدولة باعتبارها الطرف القادر على خلق النظام المطلوب، وعلى فرض القواعد المناسبة لهذا النظام».

وثمة ستة عوامل ضرورية للحد من القوة المدمرة الكامنة في المضاربة.

المبـدأ رقـم 2: يجب القضاء كلية علـــى نظام مصارف الظل. فالمصارف أنشـــأت عالم الظل هذا؛ وذلك لتفادي القيود والضوابط الحكومية. ونقلت المصارف القروض إلى شركات خفية، وذلك للتخلص من الضوابط الحكومية التـــي تحدد، في الوطن الأم، مقدار الاحتياطـــي الذي يجب على المصارف التوافـــر عليه مقابل ما تمنح من قروض. إن المعايير الدولية القديمة، أعني معايير «بازل واحد» (Basel I)، أســـهمت في تعزيز هذا التطور بكل تأكيد: فهـــذه المعايير تفرض على المصارف أن تكون احتياطيا يبلغ 8 في المائة من قيمـــة القرض الذي تمنحـــه، أي من قيمة القروض المدرجة في حســـابات المصرف. وهكذا شـــجع هذا المعيار بعـــض المصرفيين، الدهاة البارعين في خلق الخزعبلات، على نقل القروض إلى مؤسســـات لا يســـري عليها هذا المعيار. ويحاول معيار «بازل اثنين» (Basel II) الجديد – وهو معيار أمســـى

ســاري المفعول في أوروبا وآســيا منذ مطلع العام 2008، لكنه لايزال غير ســاري المفعول في الولايات المتحدة الأمريكية - حــل هذه المعضلة: فوفق هذا المعيــار الجديد، حقا، يجب على المصارف الاحتفاظ باحتياطي مقابل جــزء من القروض التي نُقِلــت إلى مصارف الظل - غير أن الاحتفاظ بهذا الاحتياطي يســري على نســبة ضئيلة جدا من هذه القروض. بهذا المعنى، فإن المصارف ستواصل نقل القروض والمخاطر إلى خارج حساباتها وتزويق ميزانياتهــا. وإذا كانت الحكومات جادة في منع هذه الممارســات، فإن ثمة خيــارا لا بديل عنه: أن تمنع الحكومات المصارف من إجراء معاملات خارج نطاق الميزانية. والوســيلة الضرورية لتنفيذ هذا الحظر غاية في البساطة: أن تفرض الحكومات على كل القروض، أي بغض عن النظر عن المكان الذي سُــجلت فيه هذه القروض، نســبةً موحدة من الاحتياطي الذي يجب على المصــارف أن تحتفظ به. وغني عن البيان أن فرض النســبة الموحدة يحتم وجود اتفاق دولي، يحتم مصادقة الولايات المتحدة أيضا عليه.

المبدأ رقم 3: يجب فرض ضوابط صارمة على صناديق المخاطر. إن أنصار الرأسمالية المحررة من القيود دأبوا، حتى أكتوبر من العام 2008، على الزعم بــأن الأزمة لم تكن ذات خطر يذكر بالنســبة إلى تلك الصناديق، على وجه التحديــد، التي كثيرا ما يقال عنها إنها غاية في الخطر: صناديق المخاطر. غير أن هذا الزعم عارٍ من الصحة. فالصندوقان التابعان لبير ستيرنز انهارا في المرحلة الأولى من اندلاع الأزمة، أي في يونيو من العام 2007 وجاء، من ثــم، دور الصناديق الأخرى. فكثيــر من أندية القمار ترنحت بعد عام واحد فقط، وأسهمت في تراجع مؤشرات الأسهم، وذلك لأن هذه الصناديق باعت كثيرا مما لديها من أوراق مالية لمواجهة الأزمة. من ناحية أخرى، كانت هذه الصناديق قد أفرطت في الاستدانة وراحت تخصص القروض التي تحصل عليهــا لتمويل معاملات تحقق لها الربح الوفير من ناحية، والمخاطر العالية مــن ناحية أخرى؛ ففي مرحلة الركــود تتحول هذه القروض إلى عبء ثقيل جدا. ومهما كانت الحال، فمنذ انهيار صندوق «إل. تي. سي. إم». في العام 1998 فشــلت كل المحاولات الرامية إلى إخضاع الصناديق لضوابط أشــد صرامة، أو إلى الحصول منها على تعهد شفوي بالالتزام بالمعايير المناسبة.

وتسـري هذه الحقيقة على الجهود التي بذلتهـا الحكومة الألمانية في هذا المجال إبان ترؤسها اجتماعات الدول السبع الكبرى في العام 2007. ومع أن الأمريكيين والبريطانيين رفضوا هذه التوجهات بكل حزم وإصرار، وقتذاك، فإنهـم صاروا الآن يقرون، في أحاديثهم الخاصة، بخطأ موقفهم السـابق. وتكمن المعضلـة في أن صناديق المخاطر تُقيم، مـن الناحية القانونية، في الواحات الضريبية المختلفة، أي في أماكن لا تعير فيها السـلطات اهتماما يذكـر لفرض الرقابة على صناديق المخاطر. أمـا من الناحية الفعلية، فإن واقع الحال يشـهد على أن قادة هذه الصناديق يديرون معاملاتهم من لندن أو نيويـورك. من هنا، فإن الراغب في مراقبـة هذه الصناديق، لا مندوحة لـه من أن يفرض الرقابة المصرفية على مجمل المعاملات التي ينفذها قادة هذه الصناديق. ويهدف مشروع القانون المعروض على البرلمان الأوروبي إلى منع كبار موظفي صناديق المخاطر من ممارسـة أي نشاط من غير تصريح رسمي، وبلا تقديم تقارير دورية عن طبيعة هذه النشاطات.

المبـدأ رقـم 4: يجب منع المتاجرة بالبضائع الماليـة العالية المخاطر. إن الواقع السـائد يسمح لمن يسـتحدث بضاعة مالية معينة، أن يعرض على زبائنه هذه البضاعة متى ما يشـاء؛ فالطرف، الذي يسـتحدث المشتقات، غير ملزم بأن يسـجل هـذه الأدوات المالية لدى لجنة رقابيـة معينة. إنه يسـتطيع تصريف هذه الأدوات بلا قيد أو شـرط. ويزعم أنصار الأسواق الحرة أن الأسـواق قادرة على توجيه نفسـها بنفسها، وعلى عزل البضائع الماليـة الرديئة. لكن هذا الزعم هـو الضلال بعينه. فالمصارف والصناديق غمرت الأسواق بـ «أوراق مالية سامة» تبلغ قيمتها تريليونات من الدولارات أو اليـورو، وأعطت الانطباع بأن في المسـتطاع تحويـل كميات كبيرة من الاسـتثمارات المالية، المشكوك في جودتها، أوراقا مالية فائقة الجودة، وأن عمليات التحويل هذه لا تتطلب سوى استحداث تركيبات جديدة تطوي في أحشـائها الأوراق الرديئة. وبهذا المعنى، إذا كانت السـوق غير عازمة على تحمل المسـؤولية، فإنه لا مندوحة عندئذ، عن أن تمارس الدولة المسؤولية. فعلى الدولة أن تحظر على المؤسسات المالية تصريف أي بضاعة مالية من غير الحصول على تصريح رسـمي بذلك، أي أن تفرض عليها القيود ذاتها

المفروضة على الصناعة المنتجة للعقاقير الطبية. ويتطلب هذا الإجراء وجود مؤسســـة حكومية تتكفل بفحص الأدوات المالية قبل أن تعرضها المصارف في الأســـواق، وتتعهد بحظـــر الأدوات المالية المتســـمة بالمخاطر. ويطالب باســـتحداث هذه المؤسســـة الحكومية الاقتصاديان الحائزان جائزة نوبل دافيـــد مكفادين (David McFadden) وجوزيف ســـتيغليتس والاقتصادي الألماني هانس فيرنر تسن (Hans-Werner Zinn) والمستشار الألماني السابق هلموت شـــمت. من ناحية أخرى، يجب أن تتخذ الدولة التدابير الضرورية لأن تباع وتشترى المشتقات في رحاب البورصات فقط؛ أي في رحاب سوق علنية. ففي اليوم الراهن، فإن 84 في المائة من المشتقات يجري التعامل بها فـــي خارج نطاق البورصات؛ ولهذا الســـبب لم يعد في إمكان أحد التعرف على خصائص هذه الســـوق. فالأسعار لا تتحدد من خلال العرض والطلب قط، بل تتحدد على نحو اعتباطي في أغلب الحالات.

المبدأ رقم 5: تجب تجزئة وكالات التصنيف. إن كبرى وكالات التصنيف، البالغ عددها ثلاثا لا غير، أعطت، من خلال ما تمنح من درجات تصنيف، المســـتثمرين الشـــعور بأن في الإمكان تجاوز المخاطر بقـــدرة قادر. فهذه الـــوكالات دأبت علـــى منح رزم القـــروض أفضل درجـــات التصنيف على الرغـــم من احتواء هذه الرزم على قروض عالية المخاطر. إن هذه الوكالات تحصل من المصارف على مكافآت مالية ســـخية نظيـــر قيامها بتصنيف، الأوراق المالية. وتقدم إلى المصارف، في الوقت ذاته، المشـــورة بشأن أفضل الطرق لرزم القروض في حزم من قبيل حزم القروض المســـماة Mortgage Backed Securities (MBS)، أي سندات مضمونة بالعقار، وحزم سندات الدين المضمونة بالقـــروض المضمونة بالعقـــارات (Collateralized Debt Obligation)، والمســـماة اختصارا CDOs. ومعنى هـــذا أن هذه الوكالات تصرفت كأنها مدرس رياضيات يرشـــد التلميذ إلى الجواب الصحيح في قاعـــة الامتحان. وإذا تصـــرف المدرس على هذا النحـــو، هل من حقه أن يتعجب عندما يعجز التلميذ عن حل أبســـط المعادلات الرياضية؟ من هنا، فإن الواجب يقتضي من السلطات الرقابية أن تتخذ كل الإجراءات الكفيلة بتجزئـــة وكالات التصنيف المالي: إلى جزء يختص بعملية التصنيف فقط،

وجزء آخر يتكفل بتقديم المشــورة للمصارف. على صعيد آخر، يجب على طالبي التصنيف أن يقدموا كل المعلومات والبيانات المهمة لعملية التصنيف. فتحقق هذا الأمر يعني أنه ســيكون بمســتطاع وكالات التصنيف الأخرى التحقق من صحة التصنيف الممنوح، وستكون قادرة على نشر وجهة نظرها على الملأ عند شعورها بخطأ التصنيف الذي منحته تلك الوكالة.

المبدأ رقم 6: لا مندوحة من وضع ســقف علوي للرواتب التي يتقاضاها كبار موظفي المصارف. إن الموظف المصرفي الناشــط في مجال الاستثمار المالــي يربح دائما وأبدا: فإذا ارتفعت أربــاح المصرف، فإن راتبه يرتفع إلى مصاف عالية وتتصاعد المكافآت التي يحصل عليها إلى 20 أو 30 أو حتى 40 مليــون يــورو. علما بأن هــؤلاء الموظفين غير ملزمين، في أيام الشــدة وانخفاض الأرباح، بأن يعيدوا إلى المصرف المكافآت التي صرفها لهم، لا بل هم يواصلون تســلم رواتبهم حتى إن تكبد المصرف خسائر فادحة. من هنا، يحاول المصرفيون العاملون في مجال الاستثمار المالي أن يجنوا لأنفسهم أكبر مبلغ ممكن في أسرع زمن متاح، ولهذا السبب فإنهم لا يتهيبون، كثيرا، الإقدام على المعاملات عالية المخاطر. وهذه الحقيقة هي التي تفســر مطالبة وزير المالية وســلطات الرقابة المصارف بضرورة إجراء تعديل على نظام الرواتب والمكافــآت. وأعلن الاتحاد الدولي للمصارف (IIF) أن بيوت المال ســتتخذ هذا الإجراء بمحض إرادتها ومن تلقاء نفسها. وغني عن البيان أن المصارف تكــون عملت صالحا لو أنها أوفــت بهذا التعهد؛ فإذا لم تف به، فإن الدولة سترى نفسها مضطرة إلى وضع سقف لرواتب موظفي المصارف. فالمصارف تمارس وظيفة اجتماعية بكل تأكيد: تزويد الاقتصاد بالسيولة النقدية. أي أنها تمارس وظيفة شبيهة بالوظيفة التي تمارسها المصارف المركزية. وهكذا، وبما أن الدولة تضع ســقفا لرواتب كبار العاملين في المصارف المركزية، لذا فــإن من حقها أن تفرض ســقفا للرواتب التي يتقاضهــا كبار العاملين في المصارف التجارية ومصارف الاستثمار أيضا.

المبدأ رقم 7: أسواق المال في أمس الحاجة إلى سلطة رقابة عالمية الأبعاد. فــي الوقت الحاضر تمارس، في كل واحدة مــن الدول الصناعية، أكثر من ســلطة واحدة وظيفة الرقابة على أسواق المال. أضف إلى هذه أن لكل بلد

منهجه الخاص في طريقة ممارسة الرقابة. وعلى المستوى الدولي أيضا، هناك عدد من المؤسسات المختصة بمراقبة عمل أسواق المال: فهناك منتدى الاستقرار المالي، وبنك التسويات الدولية، ومجموعة الدول السبع الكبرى (G7)، وصندوق النقد الدولي. إن العالم في أمس الحاجة إلى مؤسسة واسعة الصلاحيات وذات سلطان كبير، إلى مؤسسة تتولى النهوض بكل الوظائف - أي إلى «شرطي دولي يراقب أسواق المال الدولية ويردعها عن المغامرة وتجاهل المخاطر»، وفق ما ورد على لسان جورج سوروس. ولممارسة هذا الدور، ليس ثمة شك في أن العالم غير ملزم باستحداث مؤسسة جديدة. فصندوق النقد الدولي يمكن أن يمارس الرقابة المنشودة لو وسَّع المرء من صلاحياته على النحو المناسب.

إن هذه التطلعات لا تناسب مؤسسات المال العملاقة بكل تأكيد. فهذه المؤسسات ستحاول إحباط كل جهد يبذل لوضع قواعد تتحكم في طرائق عملها. إنها ستحاول إحباط القوانين المعدة من السياسيين وذلك من خلال العمل على استثناء كثير من المناحي من دائرة سريان مفعول هذا القانون أو ذاك. فالربح الذي تحصل عليه الصناعة المالية سيكون في النظام المالي الخاضع للتوجيه الحكومي أدنى بكثير من الربح المتحقق في النظام المالي المحرَّر من التوجيه الحكومي. بيد أن على الدولة أن تظل مصرة على وجهة نظرها، إن عليها أن ترفض رفضا قاطعا طلبات المدافعين عن المصالح الخاصة، طلبات اللوبي العامل في خدمة مصالح أنانية. فالنظام المالي المستقر ينفع الجميع ويلبي مصالح المجتمع ككل ومتطلبات مجمل الاقتصاد. من هنا، فإن الدولة يجب ألا تستكين لمزاعم الصناعة المالية بأنها عقدت العزم على مراقبة نفسها بنفسها. فالدولة لا تمنح قُطَّاع الطرق ومن سواهم من الجناة والمجرمين الحق في إبداء الرأي في شكل العقوبة التي يستحقونها.

ضعوا حدا لممارسات الدول الخارجة على القانون!

إن السناتور الديموقراطي كارل ليفين (Carl Levin) يدافع عن الولايات المتحدة الأمريكية بكل جهد وعزيمة. ويترأس هذا الأمريكي، المتحدر من ولاية ميتشغان، لجنة الدفاع في الكونغرس، أي أنه أحد كبار المسؤولين

المتخصصين في مسائل الحرب ضد الإرهاب. ويقدم ليفين منذ العام 2000 دعمـــا أكيدا للجنة المكلفة بمحاربة التهـــرب الضريبي، أي المكلفة بمحاربة المصارف التي تســـاعد أصحاب الملايين والمليارات على تهريب أموالهم إلى خـــارج البلاد. ففي عدد من التقارير المســـهبة، أوضح ليفين ورفاقه طريقة عمل صناعة التهرب الضريبي والأســـاليب التـــي تنتهجها المصارف لحفز أغنيـــاء الأمريكيين على تهريب أموالهم إلى إحدى الجزر الواقعة في البحر الكاريبي أو إلى إحدى الواحات الضريبية في أوروبا. فمشـــاهير الشركات العاملـــة في مجال التدقيق المالي، أعني شـــركات من قبيل KPMG، تجني من هذه العمليات، وفق ما تقوله هذه التقارير، المال الوفير شـــأنها في ذلك شأن مصارف الـ «وول ستريت»، و«مورغان ستانلي» و«ميريل لينش». وشأن مؤسسات أجنبية مثل «دويتشه بنك» و«مصرف الاتحاد السويسري للبنوك» (UBS)، كما دأب عدد من كبار الموظفين العاملين في المصارف على تهريب ما يحصلون عليه من خيارات الأسهم إلى خارج البلاد، وذلك تهربا من دفع الضرائب التي تســـتحق عليهم عند بيع الخيـــارات. وأعلن ليفين امتعاضه فقال بألم بيِّن: «إن الواحات الضريبية أعلنت الحرب على كل المســـتقيمين والنزيهين من دافعي الضرائب. ولهذا الســـبب لا مندوحة لنا من أن نواجه الواحات الضريبية مواجهة قوية، ومن أن نستخدم، في هذه المواجهة، كل ما لدينا من قوة قانونية وسلطان سياسي».

وبالاشـــتراك مع باراك أوباما والســـناتور الجمهوري نورمان كولمان قدم ليفين في العام 2006 مشـــروع قانـــون يضع في يد أمريكا القوة الضرورية للرد على هجوم الواحات الضريبية: قانون «Stop Tax Haven Abuse Act»، قانون ضد إساءة استخدام الواحات الضريبية. وفي سياق حملته الانتخابية، كان أوباما قد أعلن عزمه العمل بمنطوق مشروع هذا القانون عند انتخابه لمنصب الرئيس. ولو حصل هذا المشروع على موافقة الكونغرس، فإنه سيكون أكبر هجوم يواجهه المتهربون من دفع الضرائب. فمشروع القانون يحدد 34 واحة ضريبية تتعهد بصيانة السرية المصرفية إلى أبعد الحدود، ولا توجد، في كثير منها، سلطات رقابية ذات شأن. وتندرج ضمن قائمة الدول الخارجة علـــى القانون الضريبـــي جُزُر تقع في البحر الكاريبي مثـــل أروبا (Aruba)

وغرينادا (Grenada)، وكذلك ليشتنشتاين وسويسرا وقبرص. والأمر المثير للعجب هو أن مشـــروع القانون قد ذكر صراحة، في هذا الســـياق، واحات ضريبية تقع تحت هيمنة المملكة المتحدة: Guernsey و Jersey و Isle of Man في القنال الإنجليزي وكذلك British Virgin Islands و Cayman Islands. لقـــد أعلن أوباما الحرب على هذه الجزر وما ســـواها من مناطق أمســـت ملاجئ يلوذ بها المتهربون من دفع الضرائب.

ويريد أوباما قلب قواعد القانون الضريبي رأسا على عقب: فعندما ينقل مواطن أمريكي شـــيئا من أمواله إلى إحـــدى الواحات الضريبية، فإن من حق الســـلطات الضريبية مســـتقبلا أن تفترض أن عملية النقل هـــذه كانت بدافع التهرب من دفع الضريبة. ومعنى هذا أن الســـلطات الضريبية لـــن يكون من واجبها إقامة الدليل على أن المواطن المعني قد اخترق القوانين، بل سيكون على هذا المواطن تقديم البيانات والأدلة التي تثبت براءته. وفي حال المصادقة على هذا القانون، ستكون كل مؤسسة خيرية وكل شركة، موجودة في الواحات الضريبية بالاسم فقط، تصميما غير شرعي للوهلة الأولى. فالقانون سيجيز، عندئذ، لوزارة الخزانة أن تفرض العقوبات على المصارف والشركات الاستشارية التي أسهمت في اســـتحداث هذه التصميمات غير الشرعية. ووفق مشروع القانون، فإن هذه الأطراف، أعني المصارف والشـــركات الاستشارية، يمكن أن تُمنع من العمل في الولايات المتحدة الأمريكية منعا باتا أو جزئيا. كما يفرض مشـــروع القانون على المصارف أن تُبلغ ســـلطات الضرائب حالما تفتح حســـابا لمواطن أمريكي في واحدة من المناطق الأربع والثلاثين المدرجة في مشـــروع القانون. أضف إلى هذا، أن مشروع القانون، الذي اقترحه ليفين وكولمـــان وأوباما يعتزم فرض عقوبات علـــى الواحات الضريبية، عندما تتلكأ في التعاون، وعندما لا تُبَلِّغ عن العوائد التي يحصل عليها الهاربون من وجه السلطات الضريبية.

وينطوي مشـــروع القانون على مناح شـــبيهة بالمقترحات التي تقدمت بها منظمات غيـــر حكومية من قبيل المنظمة المعنية بعدالة الضرائب Tax Justice Network أو منظمـــة أتـــاك (Attac). فهـــذه المنظمات تطالب،

أيضـــا، بضرورة معاقبـــة التهرب الضريبي وكل من يقـــدم العون لعمليات التهرب هذه. وكان مدير المنظمة المعنية بعدالة الضرائب جون كريستينسن (John Christensen) قد أكد قائلا: «إن الواجب يقتضي أن تتبادل الدول المعلومات الخاصة بالضرائب بنحو تلقائي». وغني عن البيان أن التشـــدد في محاربة التهرب الضريبي لن يكون في مصلحة الدول الصناعية فقط، بل ســـيكون في مصلحة الدول النامية ودول الاقتصادات الصاعدة أيضا. فوفـــق تقديرات البنك العالمي، فإن مرتكبـــي الأعمال الجنائية والمحتالين والهاربـــين من دفع الضرائب يُهرِّبون في كل عام ثروات تتراوح قيمتها بين 650 مليـــار دولار و1050 مليار دولار أمريكـــي. ويتكهن البنك العالمي بأن ما يقرب من نصف هذه الثروات يأتي من الدول شـــديدة الفقر. وللوقوف على أهمية هذا المبلغ، تكفي الإشـــارة إلى أن مســـاعدات التنمية لا تزيد على 100 مليار دولار أمريكي. ويؤكد كريستينســـن أن «الضرائب أهم من مساعدات التنمية بكثير، بالنسبة إلى الدول النامية. فالواحات الضريبية قوضت إمكانات الدول النامية في تنمية نفســـها بنفسها». ولهذه الأسباب مجتمعة لا مندوحة من التمسك بالمبادئ الثلاثة التالية:

المبـدأ رقـم 8: الواحات الضريبية يجـــب أن تختفي من الوجود. إن معامـــلات الواحات الضريبية تكمن، في نهايـــة المطاف، في امتصاص المال من الدول الصناعية. وتستقطب هذه الواحات الثروات من خلال ما لديها من معدلات ضريبية متدنية على نحو متطرف. من ناحية أخرى، تتعهد هذه الواحات للمستثمرين بالسرية التامة، وبعدم مراقبة ما تقوم به مؤسســـات المال العملاقة من معاملات. مـــن هنا، يجب على الدول الصناعيـــة أن تجبر الواحات الضريبية على إلغاء الســـرية التي تتمتع بها الحســـابات المصرفية هناك، وأن تبلغ سلطات الضرائب في العالم الخارجي بكل الدخول التي يحصل عليها مواطنو البلدان المختلفة. كما يتعين على الواحات الضريبية أن ترفع معدلاتها الضريبية إلى مستويات مقبولة دوليا. ولأن الواحات الضريبية لن تنفذ هذه الإجراءات طواعية، لـــذا لا مفر من اســـتخدام العقوبات الاقتصاديـــة لإجبارها على تنفيذ المطلوب منها.

المبدأ رقم 9: إن الدول الصناعية أيضا، ملزمة بأن تفرض الحظر على الواحات الضريبية الواقعة تحت سيادتها. إن دولا مثل إيرلندا أو بلاد التشيك أو إستونيا يحتملها الاتحاد الأوروبي على مضض. من ناحية أخرى، تتمتع ولاية ديلاوير بوضع خاص في الولايات المتحدة الأمريكية. أضف إلى هذا أن بريطانيا قد حوَّلت بعض جزرها الواقعة في القنال الإنجليزي، وبعض ممتلكاتها في ما وراء البحار، أعني على سبيل المثال لا الحصر، جزر الكيمن أو جزر الفيرجين (Virgin)، واحات ضريبية. ومادامت الدول الصناعية امتنعت عن التخلي عن هذه الواحات الضريبية، فلا معنى للكفاح ضد الواحات الأخرى، فهذا الكفاح سيبدو عندئذ تمويها رخيصا ليس إلا.

المبدأ رقم 10: على جميع البلدان أن تتخلى عن سرية الحسابات المصرفية. إن سرية الحسابات المصرفية تدر النفع على الأغنياء في المقام الأول، من هنا لا غرو أن يقف الأغنياء في مقدمة الأطراف التي تدافع عن هذه السرية بكل أساليب الخداع والتمويه. فالسرية الدارجة في المصارف تُسهِّل إخفاء الثروات أو نقل هذه الثروات إلى الواحات الضريبية. ولهذا السبب لا بد من التخلي عن سرية الحسابات المصرفية في الدول الصناعية أيضا. ولا يعني هذا المطلب أن على المصارف التعهد بإبلاغ الدولة بكل التحركات التي تطرأ على الحسابات المصرفية. إن الأمر المطلوب هو أن تكون الدولة على علم أكيد بمقدار الضرائب المستحقة بناء على هذه التحركات.

إن الكفاح ضد الواحات الضريبية يشكل، بالنسبة إلى جوزيف ستيغليتس، الاقتصادي الحائز جائزة نوبل، شرطا ضروريا لكبح جماح أسواق المال: «إن الواجب يقتضي منا أن نغلق أبواب كل الواحات الضريبية، نعم أن نغلق أبوابها جميعا، بلا أي استثناء. فنحن نسيطر على هذه المعضلة فقط عندما ننجح في سد كل المنافذ». وإذا بقي هناك منفذ واحد، فإن مؤسسات المال العملاقة ستهرب إلى الواحات الضريبية بكل تأكيد حالما تبدأ الدول فرض توجيه أشد حزما على أسواق المال.

ويستخلص ستيغليتس من هذه الحقيقة نتيجة أخرى: فإذا كانت الدولة تريد من الأغنياء أن يساهموا بقسط أكبر في تمويل إنفاقها، عندئذ لا مندوحة لها عن أن تفرض معدلات ضريبية أعلى في عقر دارها. ويقول

ستيغليتس في هذا السياق بأن زميله الأمريكي روبرت شيلر (Robert Shiller) قد قدم اقتراحا ذكيا جدا: اقترح تشريع ضريبة ترتفع بارتفاع التفاوت بين فئات المجتمع المختلفة (The Rising Tide Tax).

غيِّروا توزيع الدخول ولكن على الوجه الصحيح!

إن روبرت شيلر ليس اشتراكيا بأي حال من الأحوال. فهذا الرجل، الذي يمارس التدريس في الجامعة المرموقة ييل Yale، يعتبر واحدا من أشهر الاقتصاديين على مستوى العالم أجمع. فهو يقدم الاستشارات إلى المصارف وكبرى مؤسسات المال، وكان قد طور معيارا لقياس أسعار العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية. وصار هذا المعيار يسمى باسمه. ولدى شيلر إحساس مسبق بالتحولات التي تطرأ على عصور التاريخ الاقتصادي. ففي ديسمبر من العام 1996 حذَّر شيلر الرئيس السابق للمصرف المركزي الأمريكي آلن غرينسبان من مغبة الإفراط السائد في أسواق الأسهم؛ وبعد ثلاثة أيام مضت على هذا التحذير، نصح غرينسبان المستثمرين بضرورة أن يأخذوا الحذر من مغبة الإفراط في تعاملاتهم. وفي مارس من العام 2000 تنبأ شيلر، في أحد مؤلفاته، بأن الفقاعة السائدة في الاقتصاد الجديد قد أمست على وشك الانفجار؛ وكان مؤلفه هذا قد صدر في الشهر نفسه الذي بلغ فيه مؤشر بورصة الشركات المختصة بالتكنولوجيا المتقدمة، مؤشر النازداك (Nasdaq)، أعلى مستوياته.

وبعد ثمانية أعوام من ذلك التاريخ، حذر شيلر من جديد. ورأى أن العولمة برمتها قد أمست في أشد خطر. فقد حذر من أن الانتكاسة آتية بكل تأكيد، فيما لو أهملت الدول الصناعية اتخاذ التدابير الضرورية لوقف تزايد رقعة التفاوت بين الأغنياء والفقراء. فوفق وجهة نظره فإن الدول الغربية تشهد نشأة طبقة اجتماعية تزداد غنى من يوم إلى آخر، وطبقة اجتماعية تزداد فقرا بلا انقطاع. والأغنياء: هم أبناء «الطبقة التي مسرحها العالم برمته». فأبناء هذه الطبقة يقفون في أعلى السلم الاجتماعي ويصولون ويجولون في مختلف بقاع المعمورة، وأغنياء غاية في الغنى ويحصلون على أفضل تعليم ويستحوذون على أعلى الدخول. أما

الواقفون على الدرجات الأدنى على السلم الاجتماعية، فإنهم أبناء «الطبقة المحلية». أبناء الطبقتين الوسطى والفقيرة. فدخولهم الحقيقية تكاد تكون عند المستوى نفسه الذي كانت عليه قبل عشرين عاما. من ناحية أخرى، فإن هؤلاء الأفراد محظوظون فعلا لو نجحوا في الاحتفاظ بفرصة عملهم. إن هذا التفاوت المتزايد يشكل، وفق التحذيرات التي أطلقها شيلر، «أكبر مشكلة اقتصادية في القرن الحادي والعشرين». ويؤكد شيلر أن المسؤولين استهانوا بهذه المشكلة استهانة تامة حتى الآن، وبالتالي فإن الواجب يحتم علينا، «نحن، أبناء الدول الكبرى، أن نناقش ماهية الأساليب، الواجب انتهاجها، للحيلولة دون تصاعد هذه المشكلة».

وبتحليله الدقيق والصريح للمشكلة صدم شيلر في يناير من العام 2007 المشاركين في أعمال المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس. فقادة الشركات والسياسيون ما كانوا يتوقعون صدور هذه الأفكار المتطرفة عن اقتصادي معروف بنزعته الليبرالية. بيد أن شيلر لم يكن الشخص الوحيد الذي عبَّر عن وجهة النظر هذه في دافوس. فقد أشار الاقتصادي نوريل روبيني إلى أن العولمة تخلق في الغرب «أعدادا لا تحصى من الفقراء». وواصل روبيني حديثه فأكد أن «العقد الاجتماعي الذي ساد في ماضي الزمن» قد طواه النسيان. من هنا فإن الواجب يقتضي من الحكومة أن تتخذ التدابير اللازمة الآن وليس غدا. وتؤيد الأستاذة في مدرسة لندن للعلوم الاقتصادية لورا تيسون (Laura Tyson) هذه التصورات فتقول: «عندما يفقد المواطنون الثقة بأن العولمة كفيلة بتحقيق الخير لهم، عندئذ يقتضي الواجب منا أن نتحرك ونأخذ الأمر مأخذ الجد».

ولكن، ما التدبير المطلوب من السياسة أن تتخذه؟ وما الإجراءات المطلوب من الحكومات النهوض بها للحيلولة دون ثورة أولئك الذين خابت ظنونهم وآمالهم والذين ظلوا يقفون على هامش المجتمع؟ بالنسبة إلى شيلر ثمة جواب واحد لا غير: «لا مندوحة لنا من فرض ضرائب أعلى على الأغنياء». وبوجهة نظره هذه، يقلب شيلر النظرية السائدة في السياسة الضريبية رأسا على عقب. فمنذ عهد رولاند ريغان تسعى كل الدول الصناعية تقريبا إلى خفض الضرائب وتخفيف عبئها عن كاهل المشاريع والأغنياء ووارثي

الأغنياء، وعن كاهل أصحاب الدخول العالية أيضا. وينشد بعض السياسيين فــرض معدل ضريبي موحد، (flat tax)، على الجميع، معدل ضريبي موحد يســري على عامل المصنع وعلى المصرفي أيضا. فعلى ســبيل المثال، طالب عضو المحكمة الدســتورية في ألمانيا باول كيرشــهوف (Paul Kirschhof) بضــرورة فرض معدل موحد، تبلغ قيمته 25 في المائة، على جميع الأفراد: ســواء كان هذا الفرد ممرضة تعمل في المستشفى بأجر غاية في التدني أو كان مليونيرا يزداد غنى يوما بعد يوم.

علــى خلفيــة وجهات النظر هــذه، لا عجب أن تثير تصريحات شــيلر الحيرة والارتباك لدى القوم. فهو لا يطالب بتخفيض الضرائب، بل يناشــد الحكومات بضرورة رفع المعدلات الضريبية، يطالب برفعها في تلك الظروف على أدنى تقدير، التي يهدد فيها اتساع رقعة التفاوت بين الفقر والغنى السلم الاجتماعــي. ولتلافي هذا التهديد، طور شــيلر نظاما ضريبيا ثوريا حقا. فالمعدلات الضريبية، الســائدة في النظام الضريبي الذي يدعو إليه شيلر، تتغير بالسرعة نفسها التي يتغير بها المجتمع، أي تتغير وفق معادلة رياضية تأخذ في الحســبان البيانــات الإحصائية الخاصة بالتفــاوت الاجتماعي. فبارتفاع درجة التفــاوت، ترتفع المعدلات الضريبية المفروضة على الدخول العالية، وتنخفض المعدلات المفروضة على الدخول المتدنية؛ على صعيد آخر، فإذا صادف أن تقلصت رقعة التفاوت، فسيكون من واجب الدولة أن تخفض الضرائب عن كاهل الأغنياء وأن تزيد الضرائب على الفقراء.

ويطلق شــيلر على هــذا النظام عنوانــا مفــاده «Rising Tide Tax System»، أي النظام الضريبي الذي يعمل وفق مبدأ الســيل، أو الطوفان المتزايــد. ويعيد هذا العنوان إلــى أذهاننا تأكيد جون أف كنيدي أن موجة السيل الكامنة في اقتصاد السوق ستحمل كل القوارب على كتفها، وستدفع بهــا إلى مرفــأ الأمان. ولكن، ولأن واقع الحال يشــهد علــى أن المياه قد تســربت إلى كثير من القوارب وصارت تهددها بالغرق، لذا يطالب شــيلر الدولة بالتدخل وإعادة التوزيع، إعادة التوزيع ليس على نحو اعتباطي، بل وفق آليات محددة. فالشــخص الذي يكسب دخلا متدنيا، لا مندوحة من أن يحصل على مســاعدة مالية من الخزانة الحكومية، أي أن يحصل على

ما يسمى «ضريبة الدخل السالبة». أما الشخص الذي يكسب كثيرا، فإن هذا يجب أن يخضع، انطلاقا من حسابات شيلر، إلى معدل ضريبي يبلغ 90 في المائة. إن أستاذ الاقتصاد في جامعة Yale يعلم جيدا أن المعدلات الضريبية العالية لا تحصل على تأييد الأغلبية السياسية، وأن أصحاب الشأن لا يستطيعون تطبيق نموذجه النظري بالكامل، بل جزئي، فقط. غير أن شيلر يرى، على الرغم من هذا، أن من الخطأ جدا الانتظار طويلا في تنفيذ هذا الإجراء أو ذاك. فإعادة التوزيع تكون أكثر صعوبة، كلما كان التوزيع أكثر تفاوتا، كما يؤكد شيلر محذرا. وللحيلولة دون وصول التوزيع إلى هذا المستوى، ينبغي في ألمانيا أن تنفذ التدابير الثلاثة التالية:

المبدأ رقم 11: زيادة العبء الضريبي على الأغنياء وتخفيف هذا العبء عن كاهل الطبقة الوسطى. ففي اليوم الراهن، يبلغ أعلى معدل ضريبي في ألمانيا 42 في المائة. وعلاوة على هذا المعدل، تفرض الدولة ضريبة استثنائية على دخول الأغنياء: فهي تفرض على الأعزب الذي يبلغ دخله 250 ألف يورو وعلى المتزوج الذي بلغ دخله 500 ألف يورو ضريبة إضافية تبلغ 3 في المائة. بهذا المعنى، فإن أعلى معدل ضريبي يبلغ في ألمانيا 45 في المائة. وفي الوقت الراهن، فإن عشرة الآلاف فرد تقريبا، من أصحاب الدخول الزائدة على مليون يورو، يحصلون على دخل يبلغ في المتوسط 2.7 مليون يورو ويدفعون، مقابل ذلك، ضريبة تبلغ نحو مليون يورو، أي أنهم يدفعون ضريبة يبلغ مجموعها 10 مليارات يورو. وهكذا، وبفضل الخبراء في مسائل الإقرار الضريبي، يبلغ هذا المعدل 36 في المائة فقط من الناحية الفعلية. إن هذا المعدل لا يناسب أهداف السياسة المنشودة أبدا. فالمعدل الأقصى للضريبة يجب أن يتراوح بين 47 و48 في المائة في المنظور العام. علما أن هذا المعدل يظل أدنى بكثير من المعدل الذي كان سائدا قبل عشرة أعوام، فهذا المعدل كان يساوي 53 في المائة. وخلافا لما هو سائد حاليا، ينبغي ألا يطبق المعدل الضريبي الأقصى على أفراد الطبقة الوسطى. فوفق التشريعات الضريبية المعمول بها اليوم، يسري هذا المعدل على الدخل البالغ 104304 يورو بالنسبة إلى المتزوج، وعلى الدخل البالغ 52152 بالنسبة إلى الأعزب. وعلى خلفية ما سبق الحديث

عنه، ينبغـــي على الحكومة أن تخفف العبء الضريبـــي عن كاهل الطبقة الوسطى، لاسيما أن هذا العبء يرتفع مع كل يورو ترتفع به دخول الطبقة الوســطى على نحو أشد من العبء الذي يتحمله أصحاب الدخول الواقعة فـــي أعلى الســلم. على صعيد آخر، يجب على الدولـــة أن تزيد من حجم المساعدات المقدمة إلى أصحاب الدخول المتدنية.

المبـدأ رقـم 12: يجب فرض معدل أعلى بكثيـــر على ضريبة التركات. فـــي كل عـــام، يحصل الورثة في ألمانيا على أكثر مـــن 200 مليار يورو في المتوســـط. غيـــر أن الدولة لا تحصـــل على إيراد ضريبـــي يذكر من هذه التركات. فالورثة يدفعون إلـــى خزانة الدولة ما مجموعه 4 مليارات يورو علـــى وجه التقريب. على خلفية هذه الحقيقة فإننا هاهنا إزاء وضع يدعو إلى الســـخرية فعلا، لاسيما عندما نأخذ في الاعتبار أن الورثة يحصلون علـــى هـــذه المبالغ العظيمـــة مـــن دون أن يبذلوا جهدا يذكـــر. وتضاعف متوســـط قيمة التركة، منذ العام 1990، فوصل إلى 240 ألف يورو. بيد أن الدولة تتظاهر كأن موضوع التركات مســـألة خاصة لا علاقة لها بها. فهـــي تحابي الورثة من خلال زيادة مقدار المبالغ المعفاة من الضريبة، ومن خلال المعـــدلات الضريبية المتدنية. فمن مجمـــل التركة لا تحصل الدولة الألمانية على أكثر من 2 في المائة – أي أنها تحصل على نســـبة تدعو إلى الاعتقاد بأن الدولة تســـتخف بالعامة مـــن المواطنين. فضريبة الإرث تكاد تتحـــول إلى صغائر الأمور حقا وحقيقة، تـــكاد أهميتها تتحول إلى أهمية الضريبة على الشـــمبانيا أو الضريبة على الخل، «ففي بريطانيا والولايات المتحـــدة الأمريكية تبلغ قيمة الضرائـــب المفروضة على التركات والثروات ثلاثة أضعاف» القيمة السائدة في ألمانيا، وفق ما توصل إليه غيرت فاغنر (Gert Wagner)، الخبير المتخصص في مســـائل توزيع الدخول والثروات في المعهد الألماني للبحوث الاقتصادية. وباءت بالفشـــل، في ألمانيا، جميع الجهود التي بذلت لفرض ضريبة أعلى على الورثة. فكل الأحزاب تخشـــى نقمة الوارثين وغضبهم، وينطبق الأمر حتى على الحزب الاشـــتراكي ذاته. إن الجميـــع يتجاهل ما أعرب عنه الاقتصادي البريطاني جون ســـتيوارت مل (John Stuart Mill)، في القرن التاســـع عشر، من أن الواجب يقتضي

من الدولة أن تفرض الضريبة على التركات قبل أن تفرضها على دخول العاملين: فالوارث يحصل على ثروة لم يبذل جهدا في خلقها، وتُتاح له فرص هي أفضل بكثير من الفرص المتاحة للشخص الذي لم يستطع السلف ترك ثروة له. من هنا، ينبغي على الدولة أن تنفذ التدابير الثلاثة التالية: ينبغي بها، أولا، أن ترفع معدل الضريبة على التركات. وهي مطالبة، ثانيا، بألا تسمح بأي إعفاء ضريبي في هذا الشأن. وهي مطالبة، ثالثا، بأن تفرض ضريبة موحدة على الوعاء الضريبي، أي بغض النظر فيما إذا كان الوارثون أطفالا أم بالغي الرشد، وسواء كانوا أقرباء من الدرجة الأولى أو من درجات أخرى.

المبدأ رقم 13: لا مندوحة من فرض ضريبة على قيمة التعاملات في البورصة. إن المعاملات الكبيرة في البورصة يديرها أولئك الأفراد على وجه الخصوص، الذين يمتلكون المال الوفير: المستثمرون الخواص، من أصحاب المحافظ الاستثمارية الحاوية كثيرا من الأسهم، والمصارف وشركات التأمين وصناديق الاستثمار وصناديق المخاطر، التي تحرك، بالنيابة عن زبائنها، كثيرا من تريليونات اليورو في كل يوم. وخلافا لضريبة توبين (Tobin)، هذه الضريبة التي يريد أنصارها فرضها على المعاملات الخاصة بالصرف الأجنبي، حقا لن تكبح الضريبة المفروضة على مجمل معاملات البورصات جماح المضاربة على نحو مؤثر، غير أنها يمكن أن تدر المال على خزانة الدولة، أي يمكن أن تدر الأموال التي تستطيع الدولة تخصيصها لتخفيف العبء الضريبي عن كاهل الطبقة الوسطى، وعن كاهل أولئك الأفراد الذين يحصلون على دخول متواضعة. فبريطانيا تفرض، منذ العام 1694، ضريبة تبلغ واحدا في المائة على مجمل صفقات بيع الأسهم. وغني عن البيان أن هذه الضريبة المسماة «Stamp duty» لم تتسبب قطعا في الحيلولة دون أن تصبح لندن حلبة يصول ويجول فيها المضاربون. بيد أن وزارة الخزانة البريطانية تحصل في كل عام على إيرادات تبلغ كثيرا من مليارات الجنيهات. وفرضت ألمانيا أيضا، في سابق الزمن، ضريبة على قيمة المعاملات في البورصة. وكانت هذه الضريبة سارية المفعول بين العامين 1881 و1991. ولو عاد المشرعون وفرضوا

هذه الضريبة ثانية، وعلى كل التعاملات بالأوراق المالية، فإن هذا الإجراء سيحقق لخزانة الدولة موردا ماليا جيدا. فضريبة لا تتجاوز نصف الواحد في المائة، تحقق إيرادا ضريبيا يتراوح، على أدنى تقدير، بين 20 و30 مليار يورو.

ويؤكد شيلر أن «الضريبة الرامية إلى تقليص رقعة التفاوت الاجتماعي لا تريد معاقبة الأغنياء، بل هي تدبير للتعامل مع المخاطر الاجتماعية، وبهذا المعنى فإنها لخير الجميع». ولو عقد السياسيون العزم على تنفيذ إصلاح من هذا القبيل للنظام الضريبي، فليس ثمة شك في أن أغلبية المواطنين ستناصرهم وتشد من عزمهم. فوفق استطلاع للرأي العام أجرته الصحيفة الاقتصادية Financial Times، يعتقد 87 في المائة من الألمان و85 في المائة من الفرنسيين و78 في المائة من الأمريكيين أن التفاوت الاجتماعي في بلادهم قد زاد اتساعا وبلغ مستويات لا يمكن قبولها. وتخيم وجهة النظر هذه على بريطانيا وإيطاليا وإسبانيا والصين أيضا. وعلى الصعيد نفسه، يعتقد 60 في المائة من اليابانيين أن الوضع السائد في بلادهم لا يتسم بالعدالة أبدا. من هنا، فإن الأغلبية تؤيد في البلدان الثمانية ضرورة زيادة الضرائب المفروضة على الأغنياء: فهذه الزيادة تحظى بتأييد 64 في المائة من المواطنين الألمان، و62 في المائة من المواطنين الأمريكيين، و59 في المائة من المواطنين الإيطاليين، و56 في المائة من المواطنين البريطانيين.

ويعتقد شيلر أن من الخطأ الانتظار لتنفيذ إصلاح النظام الضريبي. فالضريبة التي ترتفع بارتفاع التفاوت بين فئات المجتمع المختلفة (The Rising Tide Tax)، يجب تشريعها الآن وليس بعد بضع سنوات. يجب تشريعها الآن، أي في عصر بات فيه المجتمع عرضة لمخاطر التفكك وأمسى فيه كثير من المواطنين يخشون من السقوط في هاوية التدهور الاقتصادي والاجتماعي. فالمجتمع كالمنزل، وفق الصورة المجازية التي استخدمها شيلر: فعندما تبدأ النيران في التهام العمارة، عندئذ لا يمكن أبدا، التأمين على العمارة بأثر رجعي. وقال شيلر في السياق نفسه، «أنريد الانتظار إلى أن يؤدي التفاوت الاجتماعي إلى اندلاع حرب أهلية؟».

بيد أن الحقيقة تبين أن نظاما ضريبيا من هذا القبيل، أعني النظام الضريبي الذي يحابي أصحاب الدخول المنخفضة على حساب أصحاب الدخول العالية، لا يكفي لتهدئة فزع المواطنين من مخاطر العولمة. ففزعهم من خسارة فرصة العمل والتدهور اقتصاديا واجتماعيا عظيم فعلا. إن هذا الفزع يشل إرادة العمل لديهم والحياة الاقتصادية أيضا. من هنا، لا مندوحة للدولة عن خلق شبكة أمان إضافية، شبكة أمان شبيهة بالشبكة التي استحدثتها الدنمارك.

اخلقوا ضمانة ضد الفزع!

إن رئيس وزراء الدنمارك [سابقا، والأمين العالم لحلف الناتو حاليا، المترجم] أندريس راسموسين (Anders Rasmussen)، سياسي ليبرالي بكل تأكيد. غير أنه، على الرغم من هذا، يعترف، طواعية، بأهمية منجزات دولة الرعاية الاجتماعية. وفي العام 1993 نشر راسموسين كتابا بعنوان: «من دولة الرعاية الاجتماعية إلى الدولة الصغرى» (Fra socialstat till minimalstat). وكان هذا الكتاب دليلا على أن راسموسين يؤمن باقتصاد السوق على نحو متطرف. فالكتاب يطالب بالتخلي كلية عن النظام الاجتماعي الذي ساد وقتذاك في الدنمارك. وبعد خمسة عشر عاما اعترف راسموسين بأنه قد تعلم أمورا أخرى وصار يعي أنه لا يجوز ترك كل الأمور للسوق وحدها. وهكذا، لم يجر راسموسين تغييرا يذكر على دولة الرعاية الاجتماعية عندما أصبح رئيسا للوزراء في العام 2001. حقا عدَّل هنا وهناك، غير أنه أبقى الأمور على حالها في المنظور العام. كما لم يسعَ إلى إجراء تغيير على أعلى معدل ضريبي في البلاد، أعني المعدل البالغ 63 في المائة؛ فخلافا لما هو سائد في ألمانيا، لا تنطوي المعدلات الضريبية العالية على مشكلة كبيرة الشأن في البلدان الإسكندنافية.

وعموما يمكن القول، بأن راسموسين ملتزم بالنموذج الذي تمسكت به الدنمارك منذ منتصف التسعينيات، والذي جعل من الدنمارك قدوة حسنة: النموذج المسمى «المرونة الآمنة» «Flexicurity». ويتكون هذا المصطلح من «flexiblity» (المرونة) ومن «security» (الأمان). ومعنى هذا أن هذا

المصطلح يجمع بين عقيدتين متناقضتين: العقيدة الأمريكية والعقيدة الأوروبية. فالاعتقاد السائد في الولايات المتحدة الأمريكية، منذ قديم الزمان، هو أن للمشاريع الحق في تسريح العاملين لديها متى ما تشاء، بين ليلة وضحاها. فالمشاريع ليست في حاجة إلى تبرير طرد العاملين. ولأن المشاريع لا تستطيع العمل بلا أيدٍ عاملة، لذا يساور الأمريكيين، بالمقابل، الاعتقاد بأن الواحد منهم يستطيع بسرعة الحصول، ثانية، على فرصة العمل. والتزم الدنماركيون، أيضا، بالعمل وفق مبدأ «hire and fire» (استأجر العامل وسرحه وفق الحاجة)، لكنهم طعموه بمبدأ الأمان، أي بمبدأ الرعاية الاجتماعية. فالمواطنون في الدول الأوروبية يعيرون اهتماما كبيرا للحماية الاجتماعية، لتكفل الدولة رعايتهم. إنهم يريدون من الدولة أن تكون الملاذ الذي يلجأ إليه كل المواطنين الذين يتعرضون فجأة - ولأسباب خارجة عن إرادتهم في أغلب الأحيان - للشدائد وللفاقة والحرمان. وتأسيسا على هذه الحقيقة، لا يترك الدنماركيون العاطلين عن العمل يواجهون مصيرهم بلا عون: فهؤلاء يحصلون على مخصصات نقدية، مجزية جدا نسبيا، في زمن البطالة: يحصلون على مدى أربع سنوات على نحو 70 في المائة من الدخل الذي كانوا يحصلون عليه سابقا. ومعنى هذا أن الدنمارك تتفوق على الدول الأوروبية، وعلى الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، من حيث طول المدة الزمنية التي تدفع فيها الحكومة المخصصات النقدية للعاطلين عن العمل.

غير أن هذه المخصصات النقدية هي ليست الأمر الوحيد الذي يحصل عليه العاطلون عن العمل. فكل دنماركي، يعاني البطالة لزمن طويل، يحق له التمتع بما يسمى «برنامج تنشيط الفاعلية»: فمكاتب العمل تقدم للعامل العاطل عن العمل إما فرصة عمل مدعومة نقديا من قبل الدولة، وإما تدفع عنه تكاليف تعلم مهنة جديدة تناسب متطلبات سوق العمل. وهكذا يتحول، في سياق هذه البرامج، معلم المدرسة إلى خبير مختص بالكمبيوتر، أي وبعبارة واحدة، هكذا يتحول الشخص الذي لم يبق له أي أمل في سوق العمل إلى إنسان كله أمل في أن البطالة حالة طارئة، وأنه صار يتمتع بالمعارف الضرورية لممارسة واحدة من المهن المطلوبة في سوق العمل.

أضف إلى هذا أن الدولة تفرض على الشخص العاطل عن العمل أن يرضى بكل فرصة عمل تُعرض عليه، وأن يقنع بالأجر الذي يحصل عليه في فرصة العمل الجديدة، حتى إن كان هذا الأجر أدنى من الأجر الذي كان يحصل عليه سابقا. وإذا رفض هذا العامل فرصة العمل المعروضة عليه، فإنه يعاقب ولا يحصل على المخصصات النقدية لبضعة أسابيع.

إن مبدأ «Flexicurity» (المرونة الآمنة) قد حقق معجزة في البلد الصغير الدنمارك: ففي مطلع التسعينيات كان واحد من بين كل عشرة دنماركيين عاطلا عن العمل. أما اليوم، فإن واحدا من بين كل أربعين دنماركيا عاطل عن العمل. واعتاد الدنماركيون أن يصبح الواحد منهم عاطلا عن العمل؛ فالبطالة، والعيش من «صندوق الرعاية الاجتماعية» لبضعة أسابيع أمست وضعا طبيعيا بالنسبة إليهم، وذلك لأن الواحد منهم صار متأكدا أنه سيحصل على فرصة العمل المنشودة بسرعة. كما صار وضعا طبيعيا أن يتنقل المرء من فرصة عمل إلى فرصة عمل أخرى بلا انقطاع: فكل واحد من أربعة عاملين يغيرون فرص عملهم مرة واحدة في كل عام؛ وكل واحد من ثلاثة عاملين يحصل على مخصصات البطالة لمرة واحدة أو لمرات عديدة في العام الواحد. وعلق رئيس الوزراء راسموسين على هذه التطورات فقال: «إننا، في الدنمارك، لا نحمي ولا ندعم فرصة عمل الفرد الواحد، بل دخله». ويؤكد راسموسين «أن هذه الخلطة من العمل الجماعي والسياسة الليبرالية تضفي على مجتمعنا مرونة كبيرة».

المبدأ رقم 14: المرونة بالنسبة إلى المشاريع وحد أدنى بالنسبة إلى أجر العامل: إن النموذج الدنماركي يناسب الرأسمالية المعولمة على أتم وجه: فهي تمنح بني البشر ذلك الحد الأدنى من متطلبات الشعور بالأمن، الذي يحتاجون إليه في عالم تتغير ملامحه على نحو سريع. فالعامل الذي يدري أنه لن يتعرض إلى الفاقة والحرمان، يعمل ويحيا محررا من فزع السقوط في الهاوية. من ناحية أخرى، تتوافر المشاريع، في ظل النظام الدنماركي، على تلك المرونة التي هي في أمس الحاجة إليها. فلا أحد من أصحاب المشاريع يستطيع الجزم بأنه سيكون قادرا، بعد عامين أو ثلاثة أعوام، على المحافظة على فرص العمل الموجودة لديه في اليوم الحاضر.

إن إنجازات الدنمارك مثيرة للعجب فعلا: فهذا البلد يندرج في قائمة أفضل بلدان العالم من حيث قوته على المنافسة في السوق العالمية، على الرغم من أنه يتمتع برعاية اجتماعية باهظة التكلفة، وأنه يفرض ضرائب دخل ومبيعات عالية. فوفق القائمة الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي تحتل الدنمارك المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا. من ناحية أخرى، ففي الدنمارك تفوق نسبة العاملين الذين لديهم فرصة عمل النسبة المتعارف عليها في كل دول الاتحاد الأوروبي تقريبا: فنسبتهم من مجموع قوة العمل تساوي 80 في المائة، هذا في حين أن هذه النسبة تبلغ 70 في المائة فقط في ألمانيا، و64 في المائة فقط، في المتوسط، في دول الاتحاد الأوروبي. ومنذ سنوات يزور سياسيون من مختلف أرجاء العالم ووفود ألمانية عديدة الدنمارك، وذلك بغية التعرف على النموذج الدنماركي.

غير أن النموذج الدنماركي ليس سوى جزء من برنامج أوسع ضد الخوف من خسارة فرصة العمل. فالعامل الذي لديه فرصة عمل في حاجة، أيضا، إلى تدبير يضمن له أجرا مجزيا. فلا أحد يستطيع العيش من الأجر البالغ 3 أو 4 يورو عن ساعة العمل التي تتقاضاها في ألمانيا مجموعة من العاملين الموجودين على الدرجات الدنيا من السلم الاجتماعي، أعني العاملة في صالون الحلاقة أو البستاني أو الشخص الذي يعمل حارسا للعمارات. وفي الولايات المتحدة الأمريكية يطلق المرء على هذه الفئة من أصحاب الأجور المتدنية مصطلح «working poor» (العاملون الفقراء). أما في ألمانيا، فإن المرء يزين الأمور فيطلق على هذه الفئة الاجتماعية مصطلح أصحاب الأجور المتدنية. ويبلغ عدد هؤلاء (العاملين الفقراء) في ألمانيا 7.7 مليون، أي يبلغ ربع مجمل العاملين، وضعف العدد الذي كان سائدا قبل خمسة عشر عاما. وبهذا، تسود في ألمانيا الظروف نفسها السائدة في الولايات المتحدة الأمريكية: ففي الولايات المتحدة أيضا تبلغ نسبة «العاملين الفقراء» 25 في المائة من مجمل العاملين. على صعيد آخر، يحول، في الولايات المتحدة الأمريكية، الحد الأدنى للأجور دون تدهور الأجور على نحو متزايد. فالحد الأدنى

لأجر الساعة الواحدة يبلغ هناك 6.55 دولار. وطالب، في العام 2006 350 اقتصاديا أمريكيا، من بينهم الاقتصاديون الحائزون جائزة نوبل: كينيث أرو (Kenneth Arrow) وجوزيف ستيغليتس (Joseph Stiglitz) وروبرت سولو (Robert Solow)، بضرورة رفع الحد الأدنى للأجر إلى 7.25 دولار. فقد أشاروا إلى أن هذا الإجراء «يمكن أن يسهم في تحسين معيشة أصحاب الدخول المتدنية على نحو جوهري، من غير أن يتسبب في خلق النتائج السلبية التي يشير إليها المعارضون لزيادة الحد الأدنى». ونستخلص من هذه الحقائق:

المبدأ رقم 15: من المؤكد ضرورة فرض حد أدنى لأجور جميع العاملين. فبالنسبة إلى بني البشر، فإن العمل يستحق الجهد، فقط، في حالة حصول العامل على الأجر المجزي. فالشخص الذي يشعر بأن رب العمل يستغله، يحجم عن العمل ويفضل العيش من المساعدات الحكومية. أضف إلى هذا أن العولمة تؤدي إلى تصعيد الضغوط على الأجور، وعلى أجور الأعمال التي لا تتطلب مهارة كبيرة. من هنا، لا مندوحة للدولة [الألمانية، المترجم] من أن تشرع حدا أدنى لعموم الأجور. فهذا هو التشريع الدارج في الولايات المتحدة الأمريكية وفي أغلب دول الاتحاد الأوروبي.

وهناك أكثر من حجة يسوقها البعض للاعتراض على الحد الأدنى للأجور. فهو يزيد من التكاليف التي تتحملها المشاريع ويقلص فرص العمل، وفق إحدى الحجج الدارجة. غير أن الاقتصادي الحائز جائزة نوبل روبرت سولو يشكك في صواب هذه الحجة. ففي مؤتمر عقده، في صيف العام 2008، الاقتصاديون الحائزون جائزة نوبل في مدينة لينداو (Lindau) الواقعة على ضفاف بحيرة Bodensee الألمانية، قدم سولو دراسة مسهبة: فعلى مدى سنوات كثيرة درس هو وبعض العاملين معه مناحي الاختلاف بين ألمانيا والولايات المتحدة وهولندا والدنمارك وفرنسا وبريطانيا من حيث فرص العمل الزهيدة الأجر، وتأثير الحد الأدنى للأجور. وجاءت النتيجة لتؤكد أن الحد الأدنى للأجور لا يقلص فرص العمل أبدا، وأن العكس هو الصحيح. فالمشاريع تبذل عندئذ جهودا أكبر لزيادة مهارات العاملين، وتستخدم معدات أكثر لزيادة الإنتاجية. وبهذه النتيجة أثار سولو

الشـــكوك بشأن صواب البحوث التقليدية الدارجة في دراسة سوق العمل، وبشأن صواب الحجج الكثيرة التي تسوقها المشاريع واتحاداتها ضد الحد الأدنى للأجور.

ومن بين 27 دولة مشـاركة في الاتحاد الأوروبي، شـــرعت 25 دولة حدا أدنى للأجور. وفاق الحد الأدنى المعمول به في لوكسمبورغ الحدود المعمول بها في دول الاتحاد الأوروبي. فالحد الأدنى يبلغ في لوكسمبورغ 9.30 يورو. من ناحية أخرى، احتلت آخر المراتب في تسلسل معدل الحد الأدنى للأجور كل من ليتونيا (1.34 يورو) ورومانيا (0.79 يورو) وبلغاريا (0.65). ومهمـــا كانت الحال، فـــإن كثيرا من دول الاتحاد الأوروبي يعيد النظر في مقدار الحد الأدنى باســـتمرار. فبلجيكا وهولندا رفعتا الحد الأدنـــى مرتين في العام 2008. فالعمال يحصلون في بلجيكا على 8.41 يـــورو، وفي هولندا على 8.33 يورو عن ســـاعة العمـــل الواحدة. ويكمن الأمر المهم، وفق وجهة نظر ســـولو، في مستوى الحد الأدنى. فإذا ارتفع هذا الحد إلى أكثر من المســـتوى المعقول، فإنه يتســـبب، بلا شـــك، في ضياع فـــرص العمل. من هنا يطالب الاقتصـــادي، البالغ من العمر 84 عاما، بضرورة تشـــريع حد معقول، حد يخفض إلى أدنى مستوى ممكن المخاطر الحافة بفرص العمل زهيدة الأجور، ولا يخلق للمشاريع تكاليف لا طاقة لها على تحملها. ويعلق ســـولو على الأوضاع السائدة في ألمانيا قائلا: «يصعب عليَّ كثيرا تفهم ســـبب الذعر الذي يثيره في ألمانيا الحد الأدنى للأجور».

بيد أن الحد الأدنى للأجور لا يكفي، في الأمد الطويل، للمحافظة على فـــرص العمل المجزية. حقا يحمي الحـــد الأدنى للأجور العمال الألمان من قيـــام الأجانب من ذوي الأجـــور المتدنيـــة بإغـــراق أســـواق العمـل الألمانية بـــلا رحمـــة أو هوادة، غير أنه لا يســـتطيع تغيير شـــيء ذي بـــال من قوة الاقتصـــاد الوطني. فهذه القوة تتوقف في القرن الحادي والعشـــرين على نسبة المواطنين المتعلمين في المقام الأول. فالأمم التي تتميز بكثرة مواطنيها المتعلمين، تســـتطيع الوقوف بثبات في المنافســـة العالمية، وتستطيع، بنحو أفضل، الحيلولة دون تصاعد التفاوت في المجتمع.

استثمروا المزيد في التعليم!

يزعـــم الكاتب الأمريكي توماس فريدمــــان أن الكوكب الأرضي كوكب مســـتو، أي يتخذ هيئة قرص، من وجهة النظر الاقتصادية. وكانت مقولته «The World is flat» (العالم قرص مســـتوٍ) قد أكســـبته شـــهرة واسعة. والمقصود بهذه العبارة هو أن المنافســـة العالمية قد سَـــوَّت الاختلافات بين الأمم. فتكنولوجيا الاتصالات جعلت في اســـتطاعة كل فرد المشــــاركة في الســـوق العالمية، فكثير من المهمات يــكاد يكون في الإمكان إنجازها بغض النظر عن المكان الذي يســـكن فيه هذا المرء. فالخبراء الهنود يســـتطيعون الآن الانتفاع من صور الأشعة المأخوذة في المستشفيات الأمريكية، أو إنجاز الأعمال المحاســـبية الخاصة بهذه الشـــركة أو بتلك من شركات الطيران الأوروبية وهم مقيمون في الهند. من ناحية أخرى، صار في الإمكان إنتاج أحذيـــة الرياضة في الصـــين أو في فيتنام أو في لاووس. بيد أن فريدمان علـــى ثقة تامة بأن لدى الغرب القدرة على الخروج من هذا الموقف الحرج والانتصار على المنافسين الجدد. ويكمن هذا المخرج في الارتقاء بمستوى التعليم أولا وأخيرا. «ففـــرص العمل الجيدة في المصانع قد يكون عددها محدودا، غيـــر أن فـــــرص العمل القائمة على الأفكار والابتكارات الجيدة لا حد يحد من عددها».

نعـــم، إن الأفكار والابتكارات الجيدة هي أهـــم الموارد الاقتصادية في القرن الحادي والعشـــرين، إنهـــا أهم من البترول والغـــاز، وأهم من المياه والحبـــوب. فالأمم القادرة على إنتاج الأفكار والابتكارات الجيدة هي التي سيكون في استطاعتها المحافظة على رفاهيتها الاقتصادية والارتقاء بهذه الرفاهية إلى مستويات أعلى. ففرص العمل الصناعي ستحل مكانها فرص العمل القائمة على العلـــوم الحديثة. من هنا، لا مندوحة للدول الصناعية عن أن تســـتثمر المال الوفير في رياض الأطفال وفي المدارس والجامعات؛ لا مندوحـــة لهـــذه الدول عن أن تحفـــز مواطنيها على أن ينشـــدوا التعلم ويطلبوا العلم طوال الحياة. فكلما كان الأوروبيون والأمريكيون أكثر نجاحا في التعلم وفي التزود بالعلوم الحديثة، كانوا أكثر قدرة، في المستقبل، على الهيمنة على الاقتصاد العالمي. أما إذا فشـــلوا في هذا المضمار، فإن دول

الاقتصادات الناشئة ستفوز بقصبة السبق وستنافس الغرب على فرص العمل القائمة على المعارف الحديثة. على صعيد آخر، فإن التعليم والتعلم يشكلان، في الوقت نفسه، أهم وسيلة لتقليص رقعة التفاوت القائمة بين الرابحين والخاسرين من العولمة. ويلخص فريدمان هذا كله بعبارة موجزة فيؤكد قائلا: «بالنسبة إلى كل واحد من بني البشر، يكمن أهم أسلوب للارتقاء بمستوى الرفاهية الاقتصادية، في العالم المستوي، في القدرة على تعلم الأسلوب الناجح لاكتساب العلم والمعارف. ولا يكمن الأمر هنا في المعارف التي تعرفها، إنما يكمن الأمر هنا في الكيفية التي تتعلم بها، فما تتعلمه في اليوم الراهن، سيتحول إلى علم أكل الدهر عليه وشرب بأسرع مما كان سائدا في ماضي الزمن».

وتنظر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى الأمور على نحو مشابه: «إن الدول الصناعية تبقى في وضع تنافسي جيد، عندما يكون مواطنوها قد حازوا مستويات تعليمة راقية فقط»، وفق ما قاله مدير التعليم في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أندرياس شلايشر (Andreas Schleicher). ودأبت هذه المنظمة، التي تضم أكبر 25 دولة صناعية، على تسليط الضوء على نظم التعليم في الدول الأعضاء. وكانت دراستها المقدمة في العام 2001، أعني الدراسة المسماة Pisa، قد صدمت ألمانيا بقوة، فهذه الدراسة أبانت للألمان على نحو لا يقبل الشك أنهم على وشك أن يضيعوا مستقبلهم، ومستقبل أطفالهم بصورة خاصة. ففي هذه الدراسة جاء ترتيب الأطفال الألمان في المراتب الأخيرة فيما يتعلق بالرياضيات والعلوم الطبيعية والقراءة والكتابة، ولم يأت بعدهم إلا أطفال لكسمبورغ والمكسيك والبرازيل. أما الدول الإسكندنافية، فإنها أبانت للجميع أن البلدان الصغيرة قادرة على إحراز قصب السبق حين تنتهج سياسة تعليمية حكيمة.

ومع أن ألمانيا قد بذلت شيئا من الجهد لتلافي هذا القصور، فإن المشكلة الأساسية ظلت على ما هي عليه، فألمانيا تكاد تكون حالة فريدة من حيث العلاقة المتينة القائمة بين التعليم والانتماء الاجتماعي، فالطفل المتحدر من أسرة متقدمة من حيث المكانة الاجتماعية لديه فرصة لبلوغ

مرحلة التعليم الثانوي تبلغ ثلاثة أضعاف الفرصة المتاحة للطفل المتحدر من أسرة تنتمي إلى الشرائح الدنيا على السلم الاجتماعي. إن المكانة الاجتماعية هي أحد أهم العوامل الحاسمة في تحديد ما إذا سيكون النجاح حليف الطفل أم لا. فمن بين كل 100 من أبناء الشرائح الدنيا، يصل 12 واحدا منهم فقط إلى مرحلة التعليم الجامعي، أي أن نسبتهم قد بلغت نصف النسبة التي كانت سائدة في العام 1982. أما أبناء الشرائح الواقعة في أعلى السلم الاجتماعي، فإن 37 في المائة منهم يصلون إلى مرحلة التعليم الجامعي، أي أن نسبتهم قد زادت على ضعف النسبة التي سادت في العام 1982. إن هذا النظام الطبقي ينشر ظلاله على مجمل الوضع في ألمانيا، فمن بين كل عشرة مديرين، يقودون أكبر مائة شركة صناعية في ألمانيا، يتحدر ثمانية مديرين من الطبقة العليا. علما أن آباء هؤلاء المديرين المحظوظين إما كانوا مديري شركات أيضا وإما كانوا موظفين كبارا أو من النبلاء وعلية القوم. «إننا ها هنا إزاء مجتمع مغلق على نفسه حقا وحقيقة»، وفق ما يقوله، عالم الاجتماع في دارمشتات، ميشائيل هارتمان (Michael Hartmann).

أما في فنلندا، فإن الوضع يختلف اختلافا تاما، ففي هذا البلد الفائز بالترتيب الأول في الدراسة المسماة Pisa، لا يحدث أي تمييز بين الطلبة، ففي المدارس الشاملة يخضع الطلبة، من السنة الأولى بالمرحلة الابتدائية إلى آخر سنة من سنوات الدراسة الثانوية، لنظام تعليمي واحد. وبفضل هذا النظام التعليمي تبوأت فنلندا المرتبة الأولى. وفي الوقت نفسه، لا تزداد اتساعا رقعة التفاوت بين الفقر والغنى في فنلندا بالمقدار الذي تزداد به اتساعا هذه الرقعة في ألمانيا. وتسري هذه الحقيقة على البلدان الأخرى أيضا التي تبذل قصارى جهدها لتمكين جميع شرائح المجتمع من الحصول على التعليم المناسب. من هنا، لا غرو أن يؤكد الاقتصادي البريطاني ستيفن نيكدل (Stephen Nickdell) في إحدى دراساته أن توزيع الرفاهية يتسم بعدالة كبيرة نسبيا في الدول ذات الفرص التعليمية المتكافئة، وأن الدخول تتفاوت تفاوتا كبيرا في الدول ذات النظم التعليمية الشديدة الانتقائية. ومن كل هذه الحقائق نستخلص:

المبدأ رقم 16: القاضي بضرورة تقديم تعليم أفضل للشرائح الدنيا من المجتمع. فالتعليم هو العامل الحاسم في كسر طوق الفقر والارتقاء إلى مكانة اجتماعية أعلى، لذا على الدولة أن تبذل قصارى جهدها، سواء في رياض الأطفال أو في المدارس الابتدائية، للأخذ بيد الأطفال المتحدرين من عائلات تعيش في ظل ظروف اجتماعية حرجة. كما أن عليها أن تقدم يد العون للطلبة المتحدرين من أسر لا تستطيع تمويل دراسة أبنائها الجامعية. إن السياسة التعليمية الذكية لا يجوز أن تكتفي بالتركيز على النخبة فقط، بل عليها أن تهتم بأضعف شرائح المجتمع في المقام الأول.

إن استثمار الأموال العامة في تعليم المواطنين، لا يذهب هباء أبدا، بل يحقق عائدا كبيرا جدا. فكلما كان عدد القوى العاملة المتعلمة تعليما جيدا أكبر، كان الإنتاج أكبر، وكانت البضائع المنتجة أفضل جودة. وفي حين تخصص ألمانيا، في اليوم الراهن، 5.2 في المائة من إجمالي الناتج القومي للاستثمار في قطاع التعليم، تخصص الدول المنضوية تحت راية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 6.2 في المائة في المتوسط. ووفق ما توصل إليه الباحث الاقتصادي لدى معهد Ifo، لوديغير فوسمان (Ludger Wößmann)، «فلو أنفقت ألمانيا على التعليم ما تنفقه فنلندا، لطرأت زيادة على معدل النمو الاقتصادي تتراوح بين 0.5 و0.8 نقطة مئوية في كل عام. ومقارنة بمعدل النمو الاقتصادي السنوي البالغ 1.26 في المائة فقط، أي مقارنة بالمعدل الذي حققته ألمانيا في المتوسط خلال الأعوام العشرة المنصرمة، فإن هذه الزيادة تعني أن معدل النمو السنوي سيرتفع بنحو خمسين في المائة».

ولو استمر الوضع الراهن في ألمانيا على المنوال نفسه السائد حاليا، فستواجه ألمانيا، بلا أدنى ريب، مأزقا عظيم التداعيات. ففي السنوات المقبلة سيكون عدد المهندسين المتخرجين في الجامعات أقل من عدد المهندسين المحالين إلى المعاش بكثير. وتتنبأ الاتحادات الناشطة في المجال الاقتصادي بأن ألمانيا ستواجه في العام 2020 نقصا في عدد المهندسين يبلغ نحو 240 ألف مهندس. ويؤكد معهد الاقتصاد الألماني (Institut der deutschen Wirtschaft) أن الاقتصاد سيتحمل تكاليف

إضافية تبلغ 18 مليار يورو على أدنى تقدير، إذا عجزت ألمانيا عن سد حاجة الاقتصاد الوطني من المهندسين. وفي حين تعاني ألمانيا هذا العجز، تواصل دول العالم الأخرى تحديث أنظمتها التعليمية بما يتفق مع حاجات اقتصادياتها الوطنية. ففي روسيا، على سبيل المثال لا الحصر، يتخرج في الجامعات عاما بعد عام أكثر من 200 ألف مهندس. ويبلغ عدد الخريجين من المهندسين في الصين والهند أكثر من 300 ألف، وفي الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من 400 ألف في كل عام. كما يتسم بالضعف عدد الخريجين الأكاديميين المتخصصين في كثير من الفروع الأخرى، فعشرون في المائة فقط يحصلون في ألمانيا على شهادة جامعية، علما أن نسبة الجامعيين في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تبلغ، في المتوسط، 37 في المائة، أي أنها ارتفعت إلى الضعف مقارنة بالعام 1995.

وإذا أرادت ألمانيا أن تصل إلى مستوى ما تنفقه دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على التعليم في المتوسط، فإنها ملزمة بأن تزيد استثمارها في التعليم بنحو 25 مليار يورو. وإذا أرادت أن تكون مهيأة لأن تلبي المتطلبات العلمية التي يفرضها القرن الواحد والعشرون، فإن الواجب يحتم عليها أن تستثمر في قطاع التعليم مبالغ تزيد بكثير على ما تخصصه لقطاع التعليم في الوقت الراهن:

المبدأ رقم 17 : التعليم يجب أن يحظى بالأهمية نفسها التي يحظى بها نظام الرعاية الاجتماعية. إن ما تنفقه الدولة من أموال على رياض الأطفال والمدارس والجامعات يقرر مستوى الرفاهية الاقتصادية الذي سيتحقق في العشر أو العشرين سنة المقبلة. ومن نافلة القول تأكيد أن زيادة الإنفاق على التعليم في اليوم الراهن، يمن على الدولة بمزيد من النفع مستقبلا، إذ سيرتفع عدد المواطنين الذين لديهم فرص عمل جيدة وسيتراجع عدد الأفراد الذين هم، حاليا، في حاجة ماسة إلى الإعانات الحكومية. إن الدول الصناعية مطالبة بأن تخصص 10 في المائة من إنتاجها القومي لأغراض التعليم. على صعيد آخر، لا مندوحة لألمانيا من أن تضاعف إنفاقها على التعليم.

إن المطلـوب هــو أن تتكاتف الجهود القوميــة، وألا تتبدد هذه الجهود في ســياق الجدل حول مــا إذا كان من حق الحكومــة الاتحادية التدخل فــي القطاع التعليمي الذي هو من اختصــاص حكومات الولايات الألمانية المختلفة. إن الواجب يقتضي من الحكومة الاتحادية أن تتدخل في شــؤون التعليــم، فالتعليم هو العامل الحاســم في عقود الزمــن التالية، وبالتالي فــلا يجوز تركه مجالا للجدل العقيــم الدائر حاليا حول خصائص النظام الفدرالــي الألماني. فعلى ألمانيا أن تختار بين مزيد من التعليم ومســتقبل زاهر من ناحية، وإنفاق مزيد من الأموال على الرعاية الاجتماعية وتعرض الاقتصاد الوطني للكساد من ناحية أخرى. وحذر عضو الفريق الذي أعد الدراسة المســماة Pisa، شلايشر (Schleicher) قائلا: «لو أحجمت ألمانيا عن حشــد ما لديها من طاقات وإمكانات، فإنها ســتدفع ثمنا باهظا عن تقاعســها هذا، ســتدفع ثمنا يتجلى من خلال إنفــاق المزيد من المعونات للعاطلين عــن العمل، والمزيد مــن المدفوعات التحويليــة للمحتاجين إلى الرعاية الاجتماعية».

إن تخصيــص المزيد مــن الأموال للتعليم، يحقق مــردودا كبيرا خلال بضع سنوات. بيد أن الدولة مطالبة، أيضا، بأن تنعش الاقتصاد في الأمد القصير، لاسيما حينما يمر الاقتصاد الوطني بأزمة عنيفة من طراز الأزمة المخيمة على البلاد في الوقت الراهن.

تذكروا كينز.. وفريدمان أيضا!

لقد صار الكساد واقعا ملموسا، واقعا ينشر ظلاله على الجميع، فحينما انهــارت البورصات في خريــف العام 2008، خيم الذعر على المشــاريع والشركات. وكانت الشركة العملاقة الناشطة في مجال البرمجيات، أعني شــركة SAP المقيمة في مدينة فالدورف (Walldorf) الألمانية، واحدة من هذه الشــركات المذعورة. ففي التاســع من أكتوبر من العام 2008 أرسل رئيســا مجلس المديرين هينينغ كاغرمــان (Henning Kagermann) وليو أبوتيكــر (Léo Apotheker) إلــى جميــع العاملين لدى الشــركة والبالغ عددهم 51400 مستخدم رسالة إيميل توحي بأن الشركة قد صارت قاب

قوسين أو أدنى من إعلان الإفلاس. فقد ورد فيها: «يمنع، من الآن وحتى إشعار آخر، تعيين موظفين جدد، ويحظر التعامل مع جميع مكاتب العمل الخاصة، ويمنع منعا باتا السفر لأغراض أخرى غير أغراض الاتصال بالزبائن». أضف إلى هذا أن مجلس المديرين قد حظر على المستخدمين شراء أجهزة كمبيوتر جديدة، وما شابه ذلك من آلات ومعدات إلكترونية وبرمجيات. كما تحتم على العاملين أن يضحوا بجزء من إجازاتهم السنوية. وكان رئيسا مجلس المديرين قد أشارا في رسالتهما إلى «أن ما بدأ على شكل أزمة مالية، قد تحول في الأسابيع الأخيرة إلى أزمة اقتصادية نشرت ظلالها على مجمل الاقتصاد العالمي».

إن الذعر، الذي خيم على شركة SAP، خيم على أغلب الشركات الأخرى أيضا. فتجار المفرد لم يعودوا قادرين على تصريف ما لديهم من بضائع كمالية، والمطاعم صارت تواجه زبائن يتناقص عددهم بلا انقطاع، وشركات الطيران أضحت تئن تحت وطأة تراجع عدد المسافرين على متن طائراتها. كما عجزت شركات السيارات عن تصريف منتجاتها. ولهذا السبب تعين على أوبل و«بي. إم. دبليو». ومرسيدس أن تغلق أبواب مصانعها على مدى أسابيع طويلة. وكان الوضع في جنرال موتورز أشد وطأة بكثير، فأسهم هذه الشركة، التي كانت أكبر منتج للسيارات في العالم قاطبة، وصلت الآن إلى أدنى مستوى بلغته منذ أزمة الكساد الكبير الذي عصف بالاقتصاد العالمي في نهاية عشرينيات ومطلع ثلاثينيات القرن العشرين. وكانت الصحف قد أشارت إلى أن هذه الشركة تواجه معضلات مالية مصيرية. فقد ذكرت هذه الصحف أن الرصيد المالي المتاح لجنرال موتورز سيصل إلى الصفر في العام 2009. فالمواطنون، الفزعون من أن تلحق بهم تداعيات الانهيار الاقتصادي، لم يعودوا مستعدين لإنفاق عشرات الآلاف من اليورو على شراء السيارات وما سوى ذلك من بضائع كمالية.

وكان الانهيار الاقتصادي قد نشر ظلاله بسرعة خاطفة، ففي الصيف اعتقد أغلب الاقتصاديين أن أمريكا فقط هي التي ستئن تحت وطأة الأزمة، بيد أن هذا الاعتقاد سرعان ما ظهر زيفا لا أساس يدعمه،

فالعالم كله أصبح مهددا باندلاع أزمة اقتصادية تحرق الأخضر واليابس. وكان صندوق النقد الدولي قد أذاع على العالم في السابع من أكتوبر وجهة نظر مثيرة للفزع بلا رحمة أو تزويق، فوفق تصورات الصندوق فإن الاقتصاد الأوروبي لن يحقق أي نمو في العام 2009، وأشار الصندوق إلى أن هذا التنبؤ ينطبق على الاقتصاد الأمريكي أيضا. لا بل كان الوضع في بعض البلدان الأوروبية أشد وخامة، فإلى جانب بلدان أوروبية أخرى، سجلت إيطاليا وإسبانيا وبريطانيا تراجعا مطلقا في حجم النشاطات الاقتصادية، وكان عدد العاطلين عن العمل قد ارتفع بنحو مثير للفزع فعلا، كما أعلن كثير من الشركات الإفلاس. «إن الوضع ينذر بخطر كبير»، كما حذر رئيس صندوق النقد الدولي دومينيك شتراوس خان (Dominique Strauss-Kahn).

ولكن، ماذا تعمل الحكومة الألمانية في هذا الصدد؟ إنها لا تفعل أكثر من أن تعيد النظر في معدل النمو الذي كانت قد تنبأت به، وتؤكد أن المعدل المتوقع سيكون أدنى. وماذا عن البرنامج الضروري لإنعاش النشاطات الاقتصادية؟ من ناحية، يزعم كثير من أعضاء الحكومة الائتلافية، «أننا لسنا في حاجة إلى هذا البرنامج»، ومن ناحية أخرى، يتخاصم أعضاؤها الآخرون حول الإجراءات التي يمكن اتخاذها لمواجهة الموقف المتأزم. وفي مطلع نوفمبر من العام 2008 اتفق الحزبان المشاركان في الحكم، أعني حزب الاتحاد المسيحي وحزب الاشتراكيين الديموقراطيين، على تنفيذ برنامج لا يزيد على بضعة مليارات من اليورو، ولا يجدي نفعا كبيرا في مواجهة الكساد الذي يهدد الاقتصاد الوطني. وهكذا، أحجم الساسة الألمان ثانية عن تنفيذ سياسة اقتصادية تناسب الخطر المطل برأسه على البلاد. لقد أحجمت ألمانيا عن تنفيذ السياسة الاقتصادية التي انتهجتها بقية الدول، فحكومة الولايات المتحدة الأمريكية دأبت، في كل مرة تتراجع فيها النشاطات الاقتصادية، على تنفيذ برامج تعزز هذه النشاطات، ودأبت اليابان أيضا على إنعاش الاقتصاد حالما تتكس النشاطات الاقتصادية. من ناحية أخرى، أعلنت الصين أيضا عزمها على تنفيذ برامج اقتصادية لمواجهة الأزمة المالية، وراحت تخصص 460 مليار

يــورو لضخها في الاقتصاد الوطنــي حتى العــام 2010، «إن أغلب دول العالم أمســت تنفذ السياســة الكينزية، وألمانيا بمفردهــا لاتزال ترفض تنفيذ هذه السياسة»، وفق ما قاله هاينر فلاسبك (Heiner Flassbeck)، كبير الاقتصاديــين لدى مؤتمر الأمم المتحدة للتجــارة والتنمية والمعروف اختصارا باســم UNICTAD. ولكن إلى أي مدى تستطيع ألمانيا الإصرار على موقفها الرافض؟

لقد آن الأوانَ ليتخلى السياســيون عن تصوراتهم البالية، وأن تتكاتف دول الاتحاد الأوروبي وتنفذ برامج مشــتركة لتعزيز النشاط الاقتصادي. فالمصارف المركزية، وحدها، غير قادرة على وضع حد للتراجع الاقتصادي. فالظرف الحرج، السائد حاليا، يقرر مستوى الرفاهية التي سننعم بها في عقــود الزمن التالية. من هنا، فإن الاكتفاء باتخــاذ الإجراءات الضرورية لاســتقرار أســواق المال لا يجدي نفعا كبيرا لمواجهة هذا الظرف الحرج. إن المســؤولين عن السياسة النقدية في أمس الحاجة إلى أن تتكاتف معهم السياســة المالية. ومنذ شهور كثيرة يطالب صندوق النقد الدولي بضرورة انتهاج السياســة الاقتصادية التي وضع كينز أسسها. وفي يناير من العام 2008، قــال رئيــس صنــدوق النقد الدولي شــتراوس خان فــي المنتدى الاقتصــادي العالمي في دافوس إن البلدان ذات المديونية الهينة لا مندوحة لها «عن أن تستخدم سياستها المالية» لمواجهة الأزمة الراهنة. وبهذا النداء، أقر الفرنســي شــتراوس خان بضرورة اتخاذ تحول جذري في السياســة الاقتصادية. «إننا أمسينا شــهودا على وقائع تاريخية»، وفق ما قاله وزير الخزانة الأمريكية ســابقا لورنس سامرز (Lawrence Summers)، «ومنذ عقــود كثيرة من الزمن، فإن هذه هي المــرة الأولى التي تطالب فيها قيادة صنــدوق النقد الدولي الدول المختلفة بضرورة انتهاج سياســة مالية تعزز النشاطات الاقتصادية».

في بادئ الأمر، تجاهل أصحاب الشــأن في أوروبا هذا النداء، فجون مايــنــارد كينز كان على مدى زمن طويل شــخصا غيــر مرغوب فيه، ففي الســنوات العشــرين المنصرمة نادرا ما كان اسمه يتردد على الشفاه. لقد أسدلت أوروبا الســتار على هذا الاقتصادي البريطاني، وأرادت أن تمحو

ذكراه بالكامل، فأفكار كينز بشـــأن الدولـــة «التدخلية» جرى تجاهلها عن عمـــد، وعداؤه للمضاربة لم يُؤخذ مأخذ الجـــد قط. حدث هذا كله، وإن كانـــت ألمانيا قد نفذت في كثير من المرات، ومن غير الإشـــارة إلى اســـم كينز مطلقا، كثيرا من البرامج الكينزية، أي الرامية إلى إنعاش النشاطات الاقتصادية، فبعد ســـقوط جدار برلين ضخـــت الحكومة الاتحادية مئات المليارات من الماركات الألمانية في ألمانيا الديموقراطية ســـابقا، وشـــرَّعت تســـهيلات ضريبيـــة كثيرة ومنحت كثيـــرا من الدعم المالـــي. وكانت هذه السياســـة قد خلقت ذلك الازدهار الكبير الذي عاشته ألمانيا عقب توحيد الجمهوريتين الألمانيتين. وفي العام 2003، قررت حكومة المستشار شرودر التعجيـــل بتنفيذ المرحلة الثالثة مـــن خطة الإصلاح الضريبي، وذلك رغبة منهـــا في الوقوف في وجه الركود الذي أمســـى يهـــدد الاقتصاد الوطني، كما نفذت حكومة شـــرودر في العام 2005 «برنامجا لإنعاش النشـــاطات الاقتصاديـــة» كان يقضـــي بضخ 25 مليار يورو فـــي الاقتصاد، فقد كانت الحكومـــة قد منحت كثيرا من التســـهيلات عند احتســـاب نســـبة اندثار رأس المال العيني، وســـاعدت الخواص من الراغبين في تشـــييد المســـاكن والعمارات من خلال منحهم قروضا بفوائد ميســـرة، واستثمرت كثيرا من الأموال في تحديث شـــبكة الطرق والمواصلات. من ناحية أخرى، رفضت المستشـــارة ميركل ووزير المالية شتاينبروك تنفيذ سياسة مالية تسعى إلى تقليص عجز الموازنة الحكومية من غير أخذ الحالة الاقتصادية الســـائدة في الاعتبار، وهكذا سجل الاقتصاد في العام التالي نموا بلغ 3 في المائة، وازدادت الموارد الضريبية بنحو كبير بفضل تحقق الازدهار الاقتصادي من ناحيـــة، وبفضل ارتفاع الضريبة على المبيعات من ناحية أخرى. وفي نهاية المطاف، حققت الموازنة الحكومية في نهاية ذلك العام فائضا وليس عجزا كما كان كثيرون يتوقعون.

والآن لا مندوحة لنا عن أن نســـأل: هل كان كينز مصيبا؟ هل أرشدَنا كينز إلى خصائص السياســـة المطلوب منا تنفيذها عند تعرض الاقتصاد الوطنـــي للركود؟ في اليوم الراهن، يعيـــد الاقتصاديون الألمان النظر في تصوراتهـــم، فقد ولى وانقضى الزمن الذي كانت فيه أغلبية الاقتصاديين

الألمـــان يلعنـــون السياســـة الحكوميـــة الرامية إلـــى إنعاش النشـــاطات الاقتصاديـــة. فحيثما يولِ المرء وجـــه، يلاحظ أن وجهة النظر - الدارجة منـــذ زمن طويل عند الاقتصاديين الأمريكيين - قد أخذت تســـيطر على الساحة الألمانية تدريجيا وبشكل قوي. ولعل بيرت رووروب (Bert Rürup) خير اقتصادي يســـتطيع تفسير هذا التحول، فهذا الاقتصادي هو رئيس المجلس الاستشـــاري لتقويم التطور الاقتصادي العام (مجلس الحكماء). وكان رووروب قـــد أخـــذ العلوم الاقتصادية عن ألفريـــد مولر أرماك، هذا الاقتصـــادي الذي كان بمنزلة المُنظِّر الرئيســـي لاقتصاد الســـوق المتكفل بالرعايـــة الاجتماعية. وكان رووروب ينوي الســـفر في المســـاء إلى بوركين (Borken)، المدينـــة التـــي عاش فيهـــا مولر أرماك بـــين العامين 1943 و1947، وطور فيها مصطلح اقتصاد السوق المتكفل بالرعاية الاجتماعية، فرووروب كان مكلفا بأن يلقي هناك كلمة إطراء بحق هذا الاقتصادي الذي أشرف على رسالته لنيل شهادة الدكتوراه.

ويؤكد رووروب أن آراء مولر أرماك تختلف اختلافا جذريا عن التصورات التي أعرب عنها المفكرون الليبراليون المحدثون الذين هم من طينة ميلتون فريدمـــان وفريـــدرش فون هايك؛ فهـــؤلاء اعتقدوا، وفـــق تأكيد رووروب، أن الســـوق «تعمـــل بآلية عفوية وتؤدي وظيفتها علـــى خير وجه بلا تدخل حكومي، وأنها تضمن تحقيق حالة الاســـتخدام الشـــامل لعناصر الإنتاج، وتعزز النمو الاقتصادي، وتزيد رفاهية المجتمع من تلقاء نفسها». ويواصل رووروب حديثـــه قائلا إن مولـــر أرماك وغيره مـــن الاقتصاديين الآخذين بآراء الأوردوليبرالية (Ordoliberale)، كانوا واثقين بأن الســـوق «لا تعمل بالعفويـــة المنشـــودة، وأنها بالتالي في حاجة إلـــى أن تتدخل الدولة وتقوم بإصلاح النتائج التي تفرزها الســـوق، أي أن تعيد الدولة، على سبيل المثال لا الحصر، توزيـــع الدخل القومي وأن تتخذ التدابيـــر اللازمة للمحافظة على سلامة البيئة وانتهاج سياسة ترمي إلى تنشيط المنافسة».

وحتى الســـنوات الأولى من الألفية الجديـــدة كان أغلب الاقتصاديين الألمـــان لايزالـــون يعتنقون المذهـــب الليبرالي المحدث. وخلافـــا للولايات المتحـــدة الأمريكية لم يكن في ألمانيا تباين كبيـــر في الآراء والمواقف. بيد

أن الوضع تغير في السنتين أو السنوات الثلاث الأخيرة، وفق اعتقاد رورروب. «فنحن نرى الآن صحوة بخصوص دور الدولة، فثمة ميل أكبر صوب ضرورة تدخل الدولة»، فالاقتصاديون الألمان تذكروا كينز ثانية. «ففي السنوات الأخيرة فرضت نفسها، في ألمانيا أيضا، وجهة نظر عملية تنادي بضرورة اتخاذ الإجراءات الضرورية لإنعاش جانب الطلب السلعي»، كما يقول رورروب. فبرامج إنعاش النشاطات الاقتصادية لم يعد يُنظر إليها على أنها من عمل الشيطان، ولم يعد المرء يصغي إلى المزاعم التي تقول إن المساعدات الحكومية تذهب أدراج الريح، أو أن نتائجها تأتي بعد انتفاء الحاجة إليها، أو أن مفعولها غالبا ما يكون لمصلحة الاقتصادات الأجنبية في الدرجة الأولى، «فالاقتصاديون المستنيرون يعلمون جيدا أن السياسة الكينزية الذكية ليست جهدا بلا جدوى، أو أنها مجرد قش يلتهب سريعا ويخمد سريعا، فالسياسة القائمة على أسس النظرية الكينزية تستطيع فعلا التخفيف من شدة تقلبات النشاطات الاقتصادية، وتفلح بكل تأكيد في توسيع طاقات الإنتاج، أي أنها تنجح فعلا في الارتقاء بمستوى نمو الاقتصاد المعني»، كما يقول رورروب.

ويستنكر هانس فيرنر سين (Hans-Werner Sinn)، أيضا، لعن كينز ورفض آرائه جملة وتفصيلا. وسين واحد من الذين كان لهم الباع الطويل في توجيه النقاش الدائر في ألمانيا بشأن السياسة الاقتصادية النيرة. وكان المرء يرى فيه إصلاحيا لا يُحكِّم إلا عقله، واقتصاديا لا هم له، وفق المزاعم الدارجة، سوى تقويض أركان التكافل الاجتماعي. وكان سين قد ألَّف كتبا تحمل عناوين مثيرة للفزع والتشاؤم، أعني عناوين من قبيل: «هل لايزال في المستطاع إنقاذ ألمانيا؟» «Ist Deutschland noch zu retten?». على صعيد آخر لا يشعر سين بوجود مشكلة تمنعه من الدفاع عن آراء كينز، فالباحثون في معهد Ifo، أي العاملين في المعهد الذي يترأسه سين، يستخدمون أساسا النماذج الكينزية في دراستهم للتطور الاقتصادي. ويواصل سين حديثه فيقول: «إن الأمر المهم يكمن في تطبيق آراء كينز على نحو ذكي وليس بصورة متعصبة كما يفعل البعض من الاقتصاديين». فكينز لم يدعُ إلى زيادة الإنفاق الحكومي

فقط، بل طالب أيضا بضرورة أن تخفض الحكومة إنفاقها عندما يتسم الوضع الاقتصادي بالازدهار، «وهذه وجهة نظر غاية في الأهمية، بيد أن البعض من أنصار الكينزية يتجاهلونها عن طيب خاطر». ويؤكد سين أن الحكومة الألمانية اتخذت الإجراء الصائب إبان الازدهار الذي عم الاقتصاد في العامين 2006 و2007، أعني عندما قلصت الحكومة في هذه الفترة الزمنية مديونيتها وراحت تحقق فائضا في موازنتها. ويعلق سين على محاسن هذه السياسة فيقول: «إن سياسة من هذا القبيل تمنح الحكومة الحرية في التحرك في حقبة الركود الاقتصادي».

وما المطلوب من الحكومة عمله في حقبة الركود؟ إن «أشهر الاقتصاديين الألمان»، من وجهة نظر الصحيفة الجماهيرية Bild-Zeitung، يطالب بتنفيذ سياسة متدرجة، فإذا كان الركود هين الشدة ولا يزيد على المعتاد، عندئذ ينبغي على الحكومة أن تترك «وسائل الاستقرار العفوية» (automatic stabilizers)، تعمل عملها لعودة الاقتصاد إلى الوضع التوازني، أي أن على الحكومة أن تنتظر حتى يتسبب الركود، بنحو عفوي، في خفض إيراداتها من الضرائب، وفي زيادة إنفاقها على مجالات الرعاية الاجتماعية. فلا يجوز للحكومة، كما يؤكد سين، أن ترتكب الخطأ نفسه الذي ارتكبته في السابق عندما واجهت حقبة الركود من خلال سعيها إلى الادخار، فعندما تخفض المشاريع استثماراتها ويتراجع إنفاق الأفراد على الأغراض الاستهلاكية، فإن الدولة ستعزز الركود في حال خفّضت إنفاقها. أما إذا اتسم الوضع الاقتصادي بركود عنيف، فإن سين يرى أن تنفيذ برامج لإنعاش النشاطات الاقتصادية أمر لا مناص منه، «فلو تعرضنا لأزمة شبيهة بالأزمة التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية، فلا مندوحة لي عن أن أناشد الحكومة الألمانية أن تحذو حذو أمريكا، وأن تنفذ برامج من هذا القبيل أيضا». وعلى الرغم من تأكيده هذا، فلا يفوت سين أن ينبه إلى أن على ألمانيا أن تكون حذرة في التوسع في الاستدانة؛ وذلك لأن الدين العام قد بلغ مستوى سيثقل كاهل الأجيال المقبلة بكل تأكيد.

ومن نافلة القول أن نؤكد هنا أن برامج الإنعاش الاقتصادي يجب أن تُصاغ على نحو مختلف مقارنة بالبرامج المطبقة في الولايات المتحدة الأمريكية. فبينما يمارس الإنفاق الاستهلاكي دورا أكبر في الاقتصاد الأمريكي، تمارس الصادرات والاستثمارات الدور الأكبر في الاقتصاد الألماني. من هنا، لا غرو أن يراهن الأمريكيون، في كل مرة يخيم فيها الوهن على اقتصادهم، على إنعاش الإنفاق الاستهلاكي، ويوزعون، كما حدث في ربيع العام 2008، الأموال على المواطنين، وذلك من خلال إعفاءات ضريبية تهدف إلى حفز الإنفاق الاستهلاكي. بيد أن خفض الضرائب لا يجدي كثيرا في ألمانيا، وذلك لأن الاستهلاك في وضع مستقر منذ كثير من السنوات. من هنا، فإن الأمر المطلوب هو أن تركز الحكومة الألمانية جهودها على إنعاش الإنفاق الاستثماري، فلو زادت المشاريع من استثماراتها، فإنها ستخلق فرص عمل جديدة، وستنتج البضائع بتكلفة أقل، وسيؤدي تطور من هذا القبيل إلى حفز التصدير أيضا. من هنا، فإن على الدولة أن تنفذ ثلاثة إجراءات لمواجهة الركود الذي يتهدد اقتصادنا الوطني:

المبدأ رقم 18: يجب على الحكومة أن تمن على الاستثمار بتسهيلات ضريبية مختلفة، فالحكومة مطالبة بالسماح للمشاريع بأن تنطلق من معدلات اندثار أعلى عند تقديمها إقراراتها الضريبية، أي أنها مطالبة بانتهاج ما انتهجته حكومة غيرهارد شرودر في العامين 2006 و2007. فكلما كانت تكاليف الإنتاج المحتسبة من قبل المكاتب الضريبية أعلى، كانت التسهيلات الضريبية أعلى، وكان الاستثمار أكثر ربحا بالنسبة إلى المشاريع.

المبدأ رقم 19: المشاريع في حاجة إلى قروض ميسرة الفوائد. في سابق الزمن كان في مستطاع حكومات الدول التي لا تحظى فيها المصارف المركزية بالاستقلالية - التي حظي بها المصرف المركزي الألماني - أن تجبر المصارف المركزية على خفض معدلات الفوائد ومنح المشاريع قروضا بفوائد ميسرة. بيد أن هذه السياسة لم تعد ممكنة التحقيق في أوروبا؛ وذلك لأن المصارف المركزية الوطنية قد اختفت من الوجود وحل مكانها

المصرف المركزي الأوروبي الذي يتمتع باستقلالية تامة ولا يخضع لأوامر الحكومة البتة. وعلى الرغم من هذه الحقيقة، فإن ثمة مخرجا من هذا الوضع: فمن خلال ما لديها من مصارف مخصصة لدعم تنمية الاقتصاد الوطني، تستطيع الحكومة أن تمنح المشاريع قروضا بفوائد ميسرة، فالمشاريع مجبرة، في حقبة الركود على وجه الخصوص، على مراعاة تكاليف الإنتاج والسعي إلى خفضها إلى أدنى مستوى ممكن. ففي حقبة الركود تأخذ المشاريع كل فلس في الاعتبار، في سياق احتساب الفوائد وأقساط القروض أيضا.

المبدأ رقم 20: يجب التوسع في الإنفاق عندما يتعرض الاقتصاد الوطني لركود عنيف. في حقبة الركود العنيف، لا مندوحة للحكومة من أن تتوسع في الإنفاق. وينبغي لهذا الإنفاق المتزايد أن يركز على تلك المجالات التي تؤدي إلى نتائج سريعة: على تشييد الشوارع والطرقات وعلى سكك الحديد ومصانع توليد الطاقة الكهربائية وغير ذلك من الأشغال العامة. وكانت برامج الإنعاش هذه هي الأسلوب الناجح الذي انتهجه الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت بغية إعادة النشاط والحيوية إلى الاقتصاد الأمريكي في الثلاثينيات، أعني البرنامج الذي أُطلق عليه «النيوديل». وإلى حد ما، ففي ألمانيا أيضا، عملت الحكومة، عقب توحيد الدولتين الألمانيتين، على حفز الازدهار، وذلك من خلال تشييد طرقات السير السريع ومحطات القطارات والموانئ الجوية. ومن نافلة القول أن نؤكد أن زيادة الإنفاق الحكومي تفرز نتائج سريعة، وفي الحال، فمليارات الأموال المنفقة تصل مباشرة إلى قطاع البناء أو إلى القطاع المنتج للسلع الاستثمارية.

وملخص ما نريد قوله هو أن على الدولة أن تكون أكثر إصرارا وأسرع أداء، كلما كان الركود أشد عنفا. فلو تأخر تنفيذ برامج الإنعاش، فثمة احتمال أن تترتب على هذا التأخير واحدة من النتيجتين التاليتين: فإما أن يكون الوضع الاقتصادي قد انهار على نحو شديد، ولم تعد برامج الإنعاش قادرة على تحقيق المنشود منها، وإما أن الوضع الاقتصادي قد استعاد عافيته، وأن الأموال التي ضختها الحكومة في وقت متأخر ستتسبب في

تنشـــيط الاقتصاد بأكثر مما هو مطلوب، وفـــي تعريض الاقتصاد لوضع تضخمـــي. من هنا، فإن المطلوب هو أن تنفذ الحكومة البرامج «في الوقت المناســب وعلى النحو الذي يتفق مع الأهداف المنشودة ولزمن محدد» كما يؤكد روروب. والمقصود بالزمن المحدد: هو ألا تواصل الحكومة الاقتراض وضخ الأموال المقترضة في الاقتصاد عقب استعادة الاقتصاد عافيته.

المبـدأ رقـم 21: في أيام الرخـــاء على الدولة أن تدخـــر لا أن تواصل الاقتراض. إن الدولة غير المدينة بمقادير كبيرة تســتطيع التحرك بحرية كبيرة في حقبة الركود. بهذا المعنى، فإن ما تنفقه الدول في حقبة الركود، يجــب أن تدخره إبان الازدهار، فالقــروض التي تأخذها الدولة في حقبة الركود يجب تســـديدها في زمن الازدهار، وذلك من خلال تحقيق فائض في الموازنة الحكومية. وتســـري هذه الحقيقة على الأزمة الراهنة بصورة خاصة. ففي هذه الأزمة توســعت الحكومة في الاقتراض توسعا عظيما. فتجاهــل هذه الحقيقة يعرض الدولة للإفــلاس عند اتخاذها الإجراءات اللازمة لمواجهة أزمة مستقبلية.

عــلاوة على هذا وذاك، فإن الأمـــر الذي لا خلاف عليه هو أن برنامج الإنعاش الاقتصادي يكون أشـــد فاعلية، كلمـــا كان الاقتصاد الوطني أكثر مرونة. فبرامج الإنعاش، التي نفذتها اليابان قبل بضع ســـنوات، لم تحقق، علـــى كثرتها، الهدف المتوخى منها؛ وذلك لأن الاقتصاد الياباني كان يعاني بنية شـــديدة التحجر والجمود. أما في الولايـــات المتحدة الأمريكية، فإن الوضـــع يختلف اختلافا جذريا، فحفز هين يكفي هنا لكســـر طوق الوضع الاقتصادي المتردي. ويشـــرح الاقتصادي - الكينـــزي حتى العظم - جون كينيـــث غالبريث هذه الحقيقة من خلال مثال بـــيِّن: على المرء أن يتصور الاقتصـــاد كعنق قنينة، فكلما كان هذا العنـــق أكثر ضيقا، كانت كمية الماء المتســـربة إلى القنينة أقل، حتـــى إن زادت الحكومة مـــن كمية الماء الذي تضخه. وبقدر تعلق الأمر بألمانيا، تعني هذه الصورة الرمزية:

المبـدأ رقـم 22: إن الاقتصاد يجـــب أن يكون مرنا إلى أبعد حد ممكن، فحينما تتسبب القوانين السارية المفعول في تحجر البنية الاقتصادية، وفي شل النشاطات الاقتصادية، فإن برامج الإنعاش لا تحقق النفع المنشود منها

بكل تأكيد. من هنا، فإن على ألمانيا أن تتخذ التدابير الضرورية للتخفيف من شدة القواعد الدارجة في سوق العمل. إن ألمانيا في أمس الحاجة إلى تحديث القوانين المنظمة لتسريح الأيدي العاملة والمحددة لشروط التأمين الاجتماعي. ولهذا السبب أيضا، ستعمل ألمانيا حسنا إذا طبقت النموذج الدنماركي المسمى «المرونة الآمنة» (Flexicurity): فالمشاريع والشركات الدنماركية تستطيع تسريح العامل بلا تعقيدات كبيرة. وفي المقابل، فإنها تزيد من تشغيل الأيدي العاملة حالما تتحسن الأوضاع الاقتصادية.

ومعنى هذا أن الاقتصاد الناجح في حاجة إلى الأمرين: في حاجة إلى دولة لا تتدخل بقوة وصرامة في حقب الأزمة فقط، بل تراعي أيضا أهمية أن ينمو الاقتصاد ويتطور في حدود بينة المعالم وبأوسع مدى معقول من الحرية. وما من شك في أن هذا المنظور العملي الجديد يجب أن يكون المنارة التي تسترشد بها السياسة، لاسيما أن هذا المنظور قد بات وجهة نظر دارجة بين الاقتصاديين منذ أمد ليس بالقصير. المطلوب منا هو أن نعثر على اتجاه عام جديد، أن نعثر على منظور عام يقع خارج نطاق المواقف المتطرفة السائدة لدى فريدمان وكينز، كما يقول رئيس معهد الاقتصاد العالمي دنيس سنووير (Dennis Snower)، فوصفات العلاج القديمة لم تعد ذات نفع، «فهذه الوصفات ديناصورات أكل الدهر عليها وشرب»، وفق ما يقوله سنووير. وبدلا من هذه الديناصورات البالية على الاقتصاديين والسياسيين أن يمعنوا النظر في التحولات التي طرأت على الاقتصادات، وأن يتخذوا التدابير المناسبة للتعامل مع هذه التحولات. «فعند اندلاع أزمة معينة، لا مندوحة لنا»، كما يقول سنووير، «من أن نتخذ تدابير قد نرفضها جملة وتفصيلا في أزمنة أخرى».



12

الأزمة الحالية ستليها أزمة أخرى بكل تأكيد

«إن انهيار المصارف العملاقة يبين لنا أن المال من متاع الدنيا الزائل - أن المال لا شيء، وهكذا، فإن الشخص الذي يؤسس حياته على هذا الواقع، على الأشياء المادية، وعلى النجاح في تراكمها، إن هذا الشخص يشيد منزله على رمال متحركة».

البابا بنيديكت السادس عشر 2008.

«عندما تتبدد الثقة في الاقتصاد، تتبدد أيضا الثقة بأولئك الذي وقفوا حتى الآن على رأس الدولة»

المؤلف

إن الأزمة التي عصفت بالنظام الرأسمالي أخيرا ستترك تداعيات طويلة المدى، ستترك تداعيات قد تمتد إلى خمسة أو عشرة أعوام، وقد تدوم خمسة عشر أو عشرين عاما. إنها ستترك آثارا عميقة الغور في المجتمع وستغير عديدا من مناحي حياتنا. ستواصل الرأسمالية مسيرتها كأنها إنسان أصيب بحادث مروع وهو في غمرة السكر، وفقد وعيه منذ

أسـابيع كثيرة وسـيعود إلى وعيه ثانية في يوم من الأيام بلا أدنى شك. وقد يواصل هذا الإنسـان تعاطي المسـكرات ثانية وقد يكف عنها ويغير أسلوب حياته تغييرا جذريا.

بهـذا المعنى، قد تعيش البلدان الرأسـمالية، التي عصف بها الانهيار العظيم في خريف 2008، حقبة نشوة جديدة وجشع مهلك ثانية، قد تعيش ثانية حقبة يسـود فيها الاعتقاد أن اقتصاد السوق ليس بحاجة إلى تغيير ذي بال. عندئذ سيخدع الجميع أنفسهم وسيعتقدون أن في الإمكان إبطال مفعول قوانين تقلب الاقتصاد بين المد والجزر وبين الرخاء والكساد. وبهذا النحو قد تنشأ الفقاعة المقبلة. غير أن انفجار هذه الفقاعة الأكيد، سيفرز آثارا أشـد دمارا. وأرجح الظن هو أن العالم سـيعيش فـي الأيام المقبلة حقبة تتسـم بمعدلات نمو سلبية، أي بتراجع مستويات الإنتاج بنحو مطلق وعنيـف. فالمخاطر التي تحف بالاقتصاد العالمـي فاقت كل المخاطر التي خيمت عليه في سابق الزمن. وهناك أكثر من سيناريو لما قد يحدث:

السـيناريو الأول: الأزمة تخيم فجأة علـى القطاع الصناعي، أي إن الإنتاج الصناعي ينهار بالسـرعة نفسها التي انهار بها النظام المالي. فلو قلصت المصارف المتعثرة حجم القروض التي يحتاج إليها الاقتصاد، فإن هذا التطور يؤدي إلى نقص السيولة في الاقتصاديات المختلفة وسيتسبب في إفلاس عشـرات الآلاف من الشركات والمشـاريع في أسوأ الأحوال. وقد يتسـبب هذا التطور في تعثر الشـركات والمشاريع العملاقة نفسها ويجبرها في أوروبا وأمريكا على تسـريح ملايين الأيدي العاملة. وإذا ما تحقق هذا التطور فسـيكون على الحكومة التفكير فيما إذا كان الواجب يقتضي منهـا أن تمد يد العون إلى المشـاريع الصناعية أيضا، فيما إذا كان واجبها يقتضي منها، أيضا، أن تسـعف الشـركات العملاقة المنتجة للسيارات وأن تنقذ المشاريع العظيمة المنتجة للسلع الكيميائية على سبيل المثـال لا الحصر. فمنـذ تقديمها العون للمصارف، أمسـت الحكومات عرضة للابتـزاز. فالقطاعات الأخرى قد تطالب الحكومة بمسـاواتها بالمصـارف التي حصلت علـى مليارات من المال العـام. ومعنى هذا هو أن الحكومـات قد تتعرض لإغراءات تدفعها إلـى توزيع المال العام على قطاعات الاقتصاد الأخرى.

السيناريو الثاني: الهروب من الدولار الأمريكي. أي أن المستثمرين قد يفقدون الثقة بمتانة الاقتصاد الأمريكي كلية، وبالدولار الأمريكي بصفته العملة القيادية والمأوى الذي يمنح الأمان ويلوذ به المرء في أيام الشدائد والأزمات. وبالتالي، قد يساورهم الاعتقاد أن المليارات التي أودعوها في الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد بمنأى عن الخطر، وذلك لأن الاقتصاد الأمريكي مـا عاد يتصف بالمتانة التي كانوا يتصورونها. ومن مسـلمات الأمور أن ازدهار الاقتصاد الأمريكي ما كان سيبلغ المستوى الذي بلغه في السابق من غير الأموال الضخمة التي ضخها العالم الأجنبي في الاقتصاد الأمريكي لتمويل العجـز الأمريكي العظيم. فحجم الديون الأمريكية قد بلغ - إذا مـا أخذ المرء حجم الاقتصاد الأمريكي معيارا لقياس ضخامة هذه المديونية - مستوى فاق بكثير المستوى الذي كان سائدا في آسيا في تسـعينيات القرن العشـرين. إن الهروب من الدولار الأمريكي يزيد، بلا أدنى شـك، من وخامة الفوضى السائدة في أسواق الصرف الأجنبي من جراء الزلزال الذي ضرب في البورصات في خريف العام 2008. ومعنى هذا كله، أن ضيـاع الثقة بالدولار الأمريكي وتراجع قيمته تراجعا كبيرا في أسواق الصرف الأجنبي يؤدي لا محالة إلى ارتفاع قيمة اليورو، وإلى زيادة تراجع مستوى الأداء الاقتصادي في أوروبا تراجعا عنيفا.

السيناريو الثالث: إفلاس الدولة. في حال عدم تحقيق الهدف المنشود من برامج الإسـعاف، أي لـو واصلت المصارف تعثرهـا على الرغم من المساعدات التي حصلت عليها حتى الآن، سيتعين على الحكومة الألمانية والحكومة البريطانية، في أسـوأ الحالات، أن تحشد كل واحدة منهما ما لا يقل عن 500 مليار يورو وسيتعين على الحكومة الفرنسية أن تخصص 360 مليـار يورو. على صعيـد آخر، تعهدت الحكومـة الألمانية بضمانة حقوق المودعـين بمبلغ يقدر بمليـار يورو. إن تعـرض الدولة للإفلاس يبـدو احتمالا ضعيفا بـكل تأكيد. غير أن الأمر الـذي يجب أن نأخذه في الاعتبار هـو أن الدول تعرضت في كثير من الأحيان للإفلاس. فقد أفلست الدولة البروسـية العام 1806، أي عقب حربها مع فرنسا. وفي العام 1932 عجزت ألمانيا عن تسـديد تعويضـات الحرب. على صعيد آخر، أفلسـت، في منتصف تسعينيات القرن العشرين، العديد من بلدان

الاقتصاديات الناشـئة؛ علما بأن المكسـيك وبلدان النمور قد كانت من جملة هذه البلدان. وفي الأزمــة الراهنة، تعرض كثير من البلدان لحالة الإفلاس. وكان إفلاس هــذه الدول قد أجبر صندوق النقد الدولي على إسعاف العديد من بلدان الاقتصاديات الناشئة – علما بأن أيسلندا كانت أول دولة صناعية تتعرض للإفلاس منذ 1976. إن الأزمة الراهنة يمكن أن تتسـبب في تعثر دول صناعية كبرى أيضـا – وتلك الدول على وجه الخصوص التي في ذمتها ديون عظيمة أصلا.

إن تحقــق هــذا السـيناريو أو ذاك يتوقــف علــى العديــد من المســائل. وتدور هذه المسـائل حول ما إذا كانت أسواق المال ستظل على ما هــي عليه حاليا، وحول مدى التخفيض الذي سـيطرأ على الإنفاق الاستهلاكي والاسـتثماري ومدى الضعف الذي سيخيم على النشــاطات الاقتصادية. وهل سـتنجح الدول في التخفيف من شدة الأزمة؟ أم أنها سترتكب أخطاء شنيعة شبيهة بالأخطاء التي ارتكبتها الدول في الثلاثينيات من القرن المنصرم؟ دامت الأزمة التي عصفت بالاقتصــاد العالمي آنذاك أربعة أعوام، دامت من العام 1929 وحتى العام 1933. بيد أن تداعياتها نشــرت ظلالها على مدى عقدين من الزمــن تقريبا. فالاقتصاد العالمي لم يتعــافَ كلية إلا بعد مرور نحو عشــرين عاما على اندلاعها.

واندلعت، آنذاك، تحولات سياسية غاية في الخطورة. وهكذا، فإن من حق المرء أن يسأل عما إذا كانت الأزمة الراهنة ستفرز تحولات سياسية مشــابهة. فأرجح الظن هو أن آثار الأزمة ستنعكس على السياسيين في أيــام الانتخابات العامة. فعندما تتبــدد الثقة في الاقتصاد، تتبدد أيضا الثقــة بأولئــك الذي وقفوا حتــى الآن على رأس الدولــة. وعلى خلفية التداخل الواســع بين الأحزاب السياسية والطلائع الاقتصادية، ستخسر الأحزاب التقليدية نســبة كبيرة جدا من أصوات الناخبين. وستنشأ على أنقاض الأزمة أحزاب يمينية ويسارية جديدة يقودها مشعوذون يجيدون التلاعب بمشــاعر العامة، ويتقنون إقناع البسطاء من الناس بأن الطريق للخروج من الأزمة غاية في البســاطة، مع علمهم بأن كســر طوق الأزمة ليس بالأمر الهين، وأنه يتطلب جهودا شاقة.

إن الساسة الراغبين بجعل اقتصاد السوق أكثر عدالة، مطالبون بالتحرك فورا. ومن يرد تفادي اندلاع ركود طويل المدى، فلا مندوحة له عن أن يتخذ فورا الإجراءات الضرورية لمواجهة بوادر هذا الركود. ومن يرد الحيلولة دون أن يتمرد الخاسرون على النظام ويثوروا بنحو لا يبقي ولا يذر، فليس لديه كثير من الوقت. إن الجميع مطالبون بالتحرك: السياسة والاقتصاد وكل المواطنين أيضا. فبصفتهم مستهلكين ومدخرين وأيديا عاملة، يظل المواطنون جزءا من الاقتصاد الوطني. فمن خلال تصرفهم المباشر أو من خلال تركهم الآخرين ينفذون ما يطيب لهم، يتحمل المواطنون، أيضا، قسطا من روح الجشع وانعدام الشعور بالمسؤولية اللذين سادا قبل اندلاع الأزمة.

إن مستقبل النظام الرأسمالي يتوقف على مدى التغير الذي سيطرأ على الأخلاقية السائدة في المجتمع وعلى إدراك الجميع أن مبدأ المسؤولية الاجتماعية لا يقل أهمية عن مبدأ السوق الحرة. أما إذا تجاهل المجتمع هذه الحقيقة، فإن اقتصاد السوق معرض للمصير نفسه الذي تعرضت له الاشتراكية: الانهيار والاختفاء عن الوجود.



المراجع

Beise, Marc: Deutschland-falsch regiert: Das Elend der kleinen Schritte Hanser, 2006.

Erhard, Ludwig: Wohlstand für Alle. Econ, 1997.

Fleckenstein, William A.; **Sheehan, Fred**: Mr. Bubble: wie Alan Greenspan die Welt an denAbgrund führte. Finanzbuch-Verlag, 2008.

Friedman, Milton; **Friedman, Rose**: Capitalism and Freedom. Chicago University Press, 1997.

Friedman, Milton; **Schwartz, Anna**: A Monetary History of the United States 1867-1960. Princeton University Press. 1971.

Friedman, Thomas: Die Welt ist flach. Eine kurze Geschichte des 21. Jahrhunderts. Suhrkamp, 2007.

Fukuyama, Francis: Das Ende der Geschichte. Kindler, 1992.

Galbraith, John Kenneth: Der Grosse Crash - Ursachen, Verlauf, Folgen. Finanzbuch-Verlag, 2005.

Grefe, Christiane; Schumann, Harald: Der globale Countdown: Gerechtigkeit oder Selbstzerstörung - Die Zukunft der Globalisierung. Kiepenheuer & Witsch, 2008.

Greenspan, Alan: Mein Leben für die Wirtschaft. Campus, 2007.

Hanke, Thomas: Der neue deutsche Kapitalismus. Campus, 2006.

Hayek, Friedrich August von: Der Weg zur Knechtschaft. Olzog, 2003.

Keynes, John Maynard: Allgemeine Theorie der Beschäftigung, des Zinses und des Geldes. Duncker & Humbolt, Berlin, 2006.

Keynes, John Maynard: Ein Traktat über Währungsreform. Duncker & Humbolt, Berlin, 1997.

Keynes, John Maynard: Freund und Feind. Zwei Erinnerungen. Berenberger, Berlin, 2004.

Krugman,Paul: Der grosse Ausverkauf: Wie die Busch-Regierung Amerika ruiniert. Campus, 2004

Krugman, Paul: Nach Busch: Das Ende der Neokonservativen und die Stunde der Demokraten. Campus, 2008

Lowenstein, Roger: When Genius Failed - The Rise and Fall of Long-Term Capital Management. Random House, 2000.

Martin, Hans-Peter; Schuman Harald: Die GLoblisicrungsfalle. Wowohlt,1995.

Münchau, Wolfgang: Vorbeben - Was die globale Finanzkrise für uns bedeutet und wie wir uns retten können. Hanser, 2008.

Otte, Max: Der Crash kommt - Die neue Weltwirtschaftskrise und wie Sie sich darauf vorbereiten. Ullstein, 2008.

Plickert, Philip: Wandlungen des Neoliberalismus, eine Studie zu Entwicklung und Ausstrahlung der Mont Pèlerin Society. Lucius + Lucius, 2008.

Prollius, Michael von (Hg.) Herrschaft oder Freiheit. Ein Alexander Rüstow Brevier. Ott Verlag, 2007.

Rothkopf, David: Superclass. The Global Power Elite and the World They Are Making. Farrar, Straus and Giroux, 2008.

Rüstow, Alexander: Das Versagen des Wirtschaftsliberalismus. Metropolis: 2001.

Sachs, Jeffrey: Das Ende der Armut: Ein ökonomisches Programm für eine gerechtere Welt. Siedler, 2005

Schinasi, Garry J: Safeguarding Financial Stability: Theory and Practice. International Monetary Fund, 2005.

Schiller, Robert: Irrationaler Überschwang: Warum einer lange Baisse an der Börse unvermeidlich ist. Campus 2000.

Schiller, Robert: The Subprime Solution - How Today's Global Financial Crisis Happened, and What to Do About it. Princeton University Press, 2008.

Skidelsky, Robert: John Maynard Keynes 1883-1946, Economist, Philosopher, Statesman. Macmillan, 2003

Smith, Adam: An Inquiry into the Nature and Cause of the Wealth of Nations. Oxford University Press, 2008.

Soros, George: Das Ende der Finanzmärkte - und deren Zukunft. Finanzbuch-Verlag, 2008.

Steingart, Gabor: Deutschland: Der Abstieg eines Superstars. Piper, 2005.

Steingart, Gabor: Weltkrieg und Wohlstand: Wie Macht und Wohlstand neu verteilt werden. Piper, 2006.

Stiglitz, Joseph: Die Schatten der Globalisierung. Siedler, 2002.

Stockman, David: Was sollen wir mit dieserm Dinosaurier? C. Bertels- mann, 1986.

Wolfe, Tom: Fegefeuer der Eitelkeiten.Rowohlt, 2005.

الفصل الأول

Deggerich, Markus u.a.: «Der grosse Graben», Der Spiegel, 17. Dezember 2007.

Giles, Chris: «Globalisation Backlash in Rich Nations», Financial Times, 22. Juli 2007.

Grabka, Markus; Frick, Joachim: «Schrumpfende Mittelschicht - Anzeichen einer dauerhaften Polarisierung der ferfügbaren Einkommen?, DIW-Wochenbericht 10/2008.

Grabka, Markus:Frick, Joachim:Vermögen in Deutschland wesentlich un- gleicher verteilt als Einkommen, DIW-Wochenbericht 45/2007.

Kroll, Luisa: «The World's Billionaires», Forbes, www.forbes.com/ lists, 3.Mai 2008.

Manager Magazin, «Die 300 reichsten Deutschen», October 2008.

Plickert, Philip: «Die Unzufriedenheit nimmt zu», Frankfurter Allgemeine Zeitung, 11.Dezember 2007.

Schrenker, Markus, Range, Thomas: «Was ist gerecht?», Geo, 1. October 2007.

The Harris Poll: Adults Worldwide Say: «Tax the Rich», www. harris interactive.com, 22 Mai 2008.

الفصل الثاني

Krugman, Paul: «Auf eine Reformation folgt eine Gegenreformation: Über Milton Friedman», Merkur, 1 Juni 2007.

Hayek, Friedrich August von: «Die Ursachen der ständigen Gefährdung der Freiheit», in: Ordo, Band 12, 1961.

Müller von Blumencron, Mathias: Schäfer, Ulrich: «Alle Steuern sind zu hoch», Interfiew mit Milton Friedman, Der Spiegel, 9.Oct.2000.

Piper, Nikolaus: «Der Weltökonom, der Millionen machte», Süddeutsche Zeitung, 26. Februar 2008.

Plickert, Philip: «Der Neoliberalismus wird siebzig», Frankfurter Allgemeine Zeitung, 31. August 2008.

Prollius, Michael: «Der Neoliberalismus der 30er Jahre: Wurzel der Sozialen Marktwirtschaft», Rede von der Konrad-Adenauer Stiftung, 28. Februar 2007.

الفصل الثالث

Das, Dilip, «Globalization in the World of Finance: An Analytical History», Global Economy Journal, Vol. 6, Issue 1,2006.

Der Spiegel: «Dollar-Krise. Der Offenbarungseid», 23. August 1971.

Der Spiegel: «Wer die Reichen bestraft, knebelt die Armen» 30.November 1981.

Der Spiegel: «Der Regierung den Stecker rausgezogen»,10. october 1988.

Der Spiegel: «England: Kampf bis aufs Messer», 16. Juli 1984.

Der Spiegel: "Scargill wurde an die Wand genagelt», 4. März 1985.

Der Spiegel: «Ende einer Industrienation?», 12. August 1991.

Fried, Nico: «Ein Kurswechsel und seine Wirkung», Süddeutsche Zeitung 13. März 2008.

Jungclaussen, John: «Das neue Impire», Die Zeit, 27. September 2007.

Laffer, Arthur: «The four Pillars of Reaganomics», The Heritage Foundation, 16. Januar 2007.

Moore, Stephen; Niskanen, William: «Supply-Side Tax Cuts and the Truth about the Reagan Economic Record», in: Cato-Institute, Policy Analysis Nr. 261, 22 October 1996.

Neus, Werner: «Grundlagen der Bankenregulierung in Deutschland», 13. März 2007.

Niskanen, William: «Reaganomics, in: The Concise Encyclopedia of Economics», www.econlib.org, 1988.

Nixon, Richard Milhous, Rede vom 15. August 1971, United States Government Printing Office, 1972.

Piper, Nikolaus: «Verhandlungen der Vernunft», Süddeutsche Zeitung, 20. Juli 2004.

Reuter, Wolfgang; Sauga, Michael; Schäfer, Ulrich: «Eichels Revolution», Der Spiegel, 3. Januer 2000.

Schröder, Gerhard: «Das Land muss zu einem Zentrum der Zuversicht werden», Auszüge aus der Regierungserklärung zur Agenda 2010, Süddeutsche Zeitung, 15. März 2003.

Volcker, Paul: Rede vor dem Economic Club of New York, 8. April 2008.

الفصل الرابع

Balzer, Arno; Döle, Patricia; Nölting, Andreas: «Alles oder nichts», Manager Magazin, 1. Juli 2000.

Bredow, Rafaela: «Das Tal der Millionäre», Der Spiegel, 19. October 1998.

Claassen, Dieter: «Eine Million Pfund im Jahr und noch unterbezahlt», Süddeutsche Zeitung, 7. Juni 1996.

Collins, James; «High States Winners», Time, 19. Februar 1996.

Der Spiegel: «Mister Shareholder-Value», 7. April 1997.

Der Spiegel: Die unbedarften elfer, 14. September 1998 HelHelfer Helfer, 14. September 1998.

Döhle, Patricia; Horn, Wolfgang: Papendick, Ulric: «Das Wall-Street- Kartell», Manager Magazin, 1. März 2001.

Farrell, Christopher u.a.: «The Boom in IPOs», Business Week, 18. Dez. 1995.

Fleischhauer, Jan; Pauly, Christoph: «Die Abzocker der Wall Street», Der Spiegel, 25. Juni 2001.

Follath, Erich: «Der Hai und die Nadelstreifen», Der Spiegel, 17. Juli 2000

Gottwalt, Christian: «Und nu, Eco Nomy?», Süddeutsche Zeitung Magazin, 26. October 2001.

Haacke, Brigitte von: «Heimliche Herrscher», Wirtschaftswoche, 2 July 2007.

Heintze, Alexander: «Ein internetter Typ», Finanzen 5/2001.

Hetzer, Jonas u.a.: «Falsche Propheten», Manager Magazin, 1. November 2002.

Heuser, Uwe Jean: «Die Wandlung des Jeffrey Sachs», Die Zeit, 11. Sept. 2003.

Hof, Robert: «Netspeed at Netscape», Business Week, 10. Februar 1997.

Luber, Thomas: «Die High-Tech-Dealer», Capital, 22. Februar 2001.

Mahler, Armin; **Martens, Heiko**: «Die Sucht nach Grosse», Der Spiegel, 14. August 2000.

Malik, Fredmund: «Muss der Kapitalismus vor den Kapitalisten gerettet werden?», manager-magazin.de, 27. April 2005.

Müller von Blumencron, Mathias; Schäfer, Ulrich: «Sie müssen Extremist sein, Interview mit Jack Welch», Der Spiegel, 14. Juli 1997.

Okrent, Daniel: «Happily Ever After?», Time, 24. Januar 2000.

Oldag, Andreas. «Neutronen-Jack und die neue Missgunst», Süddeutsche Zeitung, 24. Januar 2003.

Roth, Martin: «Abschied von den Königsmachern der Deutschland AG» Frankfurter Allgemeine Zeitung, 11. Mai 2002.

Schiessl, Michaela: «Guten Morgen, New York», Der Spiegel, 5. August 1998.

Shepard, Steven: «The New Economy» Business Week, 31. Januar 2000.

Siklos, Richard; Yang, Catherine: «Welcome to the 21st Century», Business Week, 24. Januar 2000.

Weber, Stefan: «Zerlegt und verkauft - vor einem Jahr kapitulierte Mannesmann vor Vodafone», Süddeutsche Zeitung, 3, Februar 2001.

الفصل الخامس

Clinton, William: Address by the President of the United States to the 53. Annual Meeting of the Board of Governors, 6. Okt. 1998.

Coy, Peter u.a.: «Failed Wizards of Wall Street», Business Week, 21.Sept. 1998.

Der Spiegel: «Schockwellen aus Fernost», 19. Januar 1998.

Dowd, Kevin: «Too Big to Fail? Long Term-Capital Management and the Federal Reserve», Cato Institute Briefing Papers, 23. Sept. 1999.

Eichel, Hans u.a.: «Stärkung der internationalen Finanzarchitektur», Bericht der G7-Finanzminister an den Wirtschaftsgipfel in Köln, 18. - 20. Juni 1999.

Greenwald, John: «Don't Panic - Here comes Bailout Bill», Time Magazine, 13. February 1995.

Henriques, Diana: «Billions Upon Billions - Fault Lines of Risk Appear, As Market Hero Stumbles», New York Times, 27. September 1998.

IWF-Stab: Erholung von der Asienkrise und die Rolle des IWF, Jun 2000.

Katz, Stanley: «The Asian Crisis, the IMF and the Critics», Eastern Economic Journal, Herbst 1999.

Kristof, Nicolas; **Wyatt, Edward**: «Who Went Under in the World's Sea of Cash», New York Times, 15. February 1999.

Muehring, Kevin: «John Meriwether by the Numbers», Institutional Investor, November 1996.

Müller von Blumencron, Mathias; Wagner, Wieland: «Blut im Haifischbecken», Der Spiegel, 25. Mai1998.

President's Working Group on Financial Markets: Hedge Funds, Leverage and the Lessons of Long-Term Capital Management, April 1999.

Rushe, Dominic: «LTCM's John Meriwether in Trouble Again», The Sunday Times, 25. May 2008.

Sanger, David: «The Education of Robert Rubin», New York Times, 5. February 1995.

Serrill, Michael: «A Case of Nerves», Time, 6. February 1995.

Whitt, Joseph: «The Mexican Peso Crisis», Economic Review, Federal Reserve Bank of Atlanta, January/February 1996.

Wolf, Martin: «Asia's Revenge», Financial Times, 9. October 2008.

الفصل السادس

Bumiller, Elisabeth: «Bush Sings Bill Aimed at Fraud in Corporations», New York Times, 31. Juli 2002.

Chaffin, Joshua; **Fidler, Stephen**: «Enron Revealed to be Rotten to the Core», Financial Times, 9 April 2002.

Economist: «Corporate America's Woes, Continued», 30 November 2002.

Elliott, Larry; Vidal, John: «Week of Division On and Off Streets», The Guardian, 4. Dezember 1000.

Fischermann, Thomas; **Kleine-Brockhoff, Thomas**: «Der Totalausfall», Die Zeit, 7. February 2002.

Fleischhauer, Jan u.a.: «Es regiert die Gier», Der Spiegel, 13 März 2000.

Jakobs, Hans-Jürgen: «Stoff, Stoff, Stoff», Süddeutsche Zeitung, 31. October 2002.

Klee, Kenneth u.a.: «The Siege of Seattle», Newsweek, 13. December 1999.

Reiermann; Christian; **Schiessl, Michaela**: «Die missbrauchen meinen Namen», Interview mit James Tobin, Der Spiegel, 3. September 2001.

Saporito, Bill: «How Fastow Helped Enron Fall», Time, 10. Februar 2002.

Special Investigation Committee of the Board of Directors of Enron Corp.: Report of Investigation, 1. February 2002.

Steingart, Gabor: «Das Lotterie-Prinzip», Der Spiegel, 31. January 2000.

الفصل السابع

Anderson, Jenny; **Bajaj, Vikas**: «A Wall Street Domino Theory». New York Times, 15. März 2008.

Case, Brendan: «Selling Secret Accounts Draws Scrutiny», The Dallas Morning News, 13. August 2006.

Davis, Ann u.a.: «Amid Amaranth's Crisis, Other Players Profited», Wall Street Journal, 30. Januar 2007.

Fairbank, Katie; **Reddy, Sudeep**: «Billionaire Brothers Under a Microscope», The Dallas Morning News, 27. August 2006.

Fessenden, Ford: «The American Dream Foreclosed», New York Times, 14. October 2007.

Gauthier-Villars, David: **Mollenkamp, Carrick**: «How to Lose $7,2Billion:ATrader'sTale»,WallStreetJournal,4.February2008.

Gloger,Katja; Höfler, Norbert: «In der Badewanne hatte ich viele gute Ideen», Interview mit Alan Greenspan, Stern, 20. September 2007.

Goergen, Marc u.a.: «Die Finanzmärkte sind zu einem Monster geworden» Interview mit Horst Köhler, Stern, 15. May 2008

Gross, Bill: «Beware Our Shadow Banking System», Fortune, 28. November 2007.

Gross, Bill: «Pyramids Crumbling», www.pimco.com, Januar 2008.

Hagerty, James u.a.: «At a Mortgage Lender, Rapid Rise, Faster Fall», Wall Street Journal, 12. März 2007.

Hesse, Martin; Schäfer, Ulrich: «Ich glaube noch an die Selbstheilungskräfte der Märkte», Interview mit Alexander Dibelius, Süddeutsche Zeitunbg, 7. April 2008.

Ip, Greg: «Greenspan to His Critics: I Don't Regret a Single Call», Wall Street Journal, 8. April 2008.

Kelley, Kate: «Bear CEO's Handling of Crisis Raises Question», Wall Street Journal, 1. November 2008

Kelley, Kate: «The Fall of Bear Stearns, Part 1-3», Wall Street Journal, 27-29. May 2008.

Mandel, Michael: «Rethinking the Economy», Business Week, 1 October 2001

Mollenkamp, Carrick u.a.: «Subprime Mess Jars German Bank», Wall Street Journal, 10. August 2007.

Pauly, Christoph; **Reuter, Wolfgang**: «Den Sieg vereiteln» Interview mit dem Chef der US-Investmentbank Goldman Sachs, Henry Paulson, Der Spiegel, 1.October 2001

Piper, Nikolaus: «Doppelter Milliardär mit 33», Süddeutsche Zeitung, 20 April 2007

Piper, Nikolaus: «Der Streit um die Sphinx», Süddeutsche Zeitung, 9 April 2008.

Piper, Nikolaus: «Einfach davonlaufen», Süddeutsche Zeitung, 10. April 2008.

Powell, Bill u.a.: «Target America», Time, 16. August 2004.

Realty Trac: «Foreclosure Activity Up 14 Percent in Second Quarter», www.realtytrac.com, 25 July 2008

Schwartz, Nelson: «Can The Mortgage Crisis Swallow a Town?», New York Times, 2. September 2007.

Simon, Ruth; **Hagerty, James R.**: «More Borrowers With Risky Loans Are Falling Behind», Wall Street Journal, 5. December 2006.

Simpson, Glenn R.: «How Tax Shelters Brought Trouble to Billionaire Clan», Wall Street Journal, 31. Juli 2006.

Sorkin, Andreas: «Kenneth Griffin, Founder of Citadel Investment. Bashes His Peers», International Herald Tribune, 13.Mai 2008.

U.S. Government Accountability Office: Cayman Islands: Business Advantages and Tax Minimization Attract U.S. Persons and Enforcement Challenges Exist, 24. Juli 2008.

U.S. Securities and Exchange Commission: Summary Report of Issues Identified in the Commission Staff's Examination of Selected Credit Rating Agencies, www.sec.gov, Juli 2008.

U.S. Senate Permanent Subcommittee on Investigation: Tax HavenAbuses:TheEnablers,TheTools&Secrecy,1August2006.

U.S. Senate Permanent Subcommittee on Investigation: Tax Haven, Banks and U.S. Tax Compliance, 17. Juli 2008.

Tigges, Claus: «Geisterstadt im Postbezirk 44105», Frankfurter Allgemeine Zeitung, 5. April 2008.

Uhlmann, Steffen: «Eine Wundertüte ist geplatzt», Süddeutsche Zeitung, 25. August 2007.

Wolf, Martin: «The Rescue of Bear Stearns Marks Liberalisation's Limit», Financial Times, 26. März 2008.

الفصل الثامن

Balzli, Beat u.a.: «Angst vor der Apokalypse», Der Spiegel, 6. October 2008.

Barrett, Wayne: «Andrew Cuomo And Fannie And Freddie», Village Voice, 5. August 2008.

Bohsem, Guido u.a.: «Die Nacht der Abrechnung», Süddeutsche Zeitung, 30 September 2008.

Buchter,Heike:«DasGiftderSpekulanten»,DieZeit,19.Juni2008.

Eisinger, Jesse: «The $ 58 Trillion Elephant in the Room», Portfolio, October 2008.

Goodman, Peter: «Taking Hard New Look At Greenspan Legacy», New York Times, 9. October 2008.

Hesse, Martin: «Herr Wiedeking dressiert den Dax», Süddeutsche Zeitung, 30. October 2008.

Ibison, David; Osman, Yasmin: «Tief über Island», Financial Times Deutschland, 10 April 2008.

Langley, Monica u.a.: «A Wave Engulfing Wall Street Swamps the World'sLargestInsurer»,WallStreetJournal,19.September2008.

Mackintosh, James: «Short Shrift», Financial Times, 6. October 2008.

Mollenkamp, Carrik: «How Letting Lehman Fail Sparked a Chain Reaction», Wall Street Journal, 29. August 2008.

Piper, Nikolaus: «Das Geld, die Gier und die Angst», Süddeutsche Zeitung, 16. September 2008.

Sanio, Jochen; Weber, Axel: Brief an Bundesfinanzminister Peer Steibrück zur Hypo Real Estate, 20. September 2008.

Sender, Henny u.a.: «Brocken Brothers. How Brinkmanship Was not Enough to Save Lehman», Financial Times, 16. September 2008.

Solomon, Deborah u.a.: «Ultimatum By Paulson Sparked Frantic End», Wall Street Journal, 15. September 2008.

Solomon, Deborah u.a.: «Black Wednesday in Credit Markets Forced Paulson's Hand», Wall Street Journal, 22. September 2008.

Steinbrück,Peer: Regierungserklärung «ZurLage derFinanzmärkte», www.bmf.bund.de, 25. September 2008.

Tett, Gillian: «The Dream Machine», Financial Times, 24. März 2006.

U.S. House of Representatives, Committee on Oversight and Government Reform: The Financial Crisis and the Role of Federal Regulators, Preliminary Transcript, 23. October 2008.

Walker,David: «Hedge Funds Slam `gates'on Their Edgy Investors», Wall Street Journal, 27 October 2008.

الفصل التاسع

Abs, Hermann Josef: «Gewinn ist gut, aber nicht alles», Handelsblatt, 16 February 1973.

Anderson, Sarah u.a.: Executive Excess 2007, IPS/United for a Fair Economy, 29. August 2007.

Bach, Stefan; **Steiner, Viktor**: Zunehmende Ungleich der Markteinkommen: Reale Zuwächse nut für Reiche, DIW-Wochenbericht 13/2007.

Baethge, Henning: «Die Rückkehr der Klassengesellschaft», Capital, 15. März 2007.

Braunberger, Gerald: «Die Elite greift zu», Frankfurter Allgemeine Zeitung, 22 April 2007.

Büschemann, Karl-Heinz u.a.: «Manager-Gehälter - Umverteilung in der Chefetage», Süddeutsche Zeitung, 4 April 2008.

Buss, Eugen: «Man überlebt nicht, wenn man die Moral hochhält», Frankfurter Allgemeine Zeitung, 26 February 2008.

Frank, Robert: «Focus is on Income Cap, Even as it Narrows», Wall Street Journal, 27 October 2008.

Frankfurter Allgemeine Zeitung: «650 Prozent mehr Gehalt in 20 Jahren», 30 Juni 2008.

Herman, Tom: «There's Rich, and There's `Fortunate 400>», Wall Street Journal, 5 März 2008.

Hildebrandt, Tina; **Nass, Matthias**: «Ich halte nicht viel vom Heiligenschein», Interview mit Josef Ackermann, Zeit Magazin Leben, 24 May 2007.

Ip, Greg: «Income-Inequality Gap Widens» Wall Street Journal, 12 October 2007.

Knop, Carsten: «Ein Freund, ein guter Freund», Frankfurter Allgemeine Zeitung, 16 February 2008.

Köcher, Renate: «Skepsis gegenüber den Führungseliten», Frankfurter Allgemeine Zeitung, 23 April 2008.

Polan, Dieter: «Das Gesetz der gro>en Zahl», Manager Magazin, 1 Jun 2008.

Piketty, Thomas; Saez, Emmanuel: «Income Inequality in the United States 1913-1988», Quarterly Journal of Economics, Nr. 118, 2003.

Plickert, Philip: «Die Umverteilung der Einkommen funktioniert», Frankfurter Allgemeine Zeitung, 18 December 2007.

Shermann, Arloc: «Income Inequality Hits Record Levels», New CBO Data Show, Center on Budget and Policy Priorities, 14 Dezember 2007.

Tigges, Claus: «Ein Notelbanker wirbt für Chancengleichheit», Frankfurter Allgemeine Zeitung,14 February 2007.

U .S .House of Representatives, Committee on Oversight and Government Reform: CEO Pay and the Mortgage Crisis, Preliminary Hearing Transcript, www.oversight.gov, 7 März 2008

الفصل العاشر

Buchsteiner, Jochen: «Der Preis für Reis ist heiss», Frankfurter Allgemeine Zeitung, 11 April 2008.

Coker, Margaret; **Cummins, Chip**: «Financial Pain Spreads Across the Persian Gulf, Wall Street Journal, 27 October 2008.

Fehr, Benedikt: «Mehr Hunger durch besseres Essen», Frankfurter Allgemeine Zeitung, 1 April 2008.

Fischermann, Thomas u.a.: «Das Ende der Globalisierung», Die Zeit, 31. Juli 2008.

Follath, Erich: «Die Wut des Drachen», Spiegel Spezial, 27 May 2008.

Gat, Azar: «The Return of Authoritarian Great Powers», Foreign Affairs, July/August 2007.

Hammerstein, Konstantin von: «Der Boom der Diktatoren», Der Spiegel, 23/2008.

Herrmann, Ulrike; **Zeiner, Christine**: «Preis des Hungers», TAZ, 24 April 2008.

Hilsenrath, Jon; **Guliapalli, Diya**: «Fed Will Lend to Companies», Wall Street Journal, 8. October 2008.

Giles, Chris: «Shifting Down Gears» Financial Times, 6 August 2008.

Inacker, Michael u.a.: «Kampf um Wohlstand», Wirtschaftwoche, 18 February 2008

Joffe, Josef: «Schneller, besser, reicher», Die Zeit, 31.May 2007.

Kathenberger, Paul: «Ein Boom, der hungrig macht», sueddeutsche.de, 7 April 2008.

Piper, Nikolaus u.a.: «Die Finazkrise erreicht die Wachstumsstaaten» Süddeutsche Zeitung, 28 October 2008.

Rachmann, Gideon: «Illiberal Capitalism», Financial Times, 8 January 2005.

Raupp, Judith: «Tödliche Tomaten», Süddeutsche Zeitung, 18 April 2008.

Roubini, Nouriel: «The Coming Global Stag-Deflation», www.rgemonitor.com, 25 October 2008.

Steingart, Gabor: «Im Schatten der Globalisierung», Der Spiegel, 7 Januar 2008.

Stolzmann, Uwe: «Das Gespenst einer totgeglaubten Ideologie», Neue Zürcher Zeitung, 16 February 2008.

Storn, Arne: «Die neuen Finanziers» Die Zeit, 13 März 2008.

Walker, Marcus: «Eastern Europe Fears Chill As Foreign Credit Dries Up», Wall Street Journal, 23 October 2008.

الفصل الحادي عشر

Beattie, Alan: «Washington's Waning Way. How Bail-Puts Poison a Free Market Recipe for the World», Financial Times, 29 September 2008.

Berthold, Norbert: «Die neue Ungleichheit», Frankfurter Allgemeine Zeitung, 1 September 2007.

Christensen, John; **Spencer, David**: «Stop This Timidity in Ending Tax Haven Abuse», Financial Times, 5 März 2008.

Coleman, Norm; **Levin, Carl**: Obama, Barack: Stop Tax Haven Abuse Act, 17 Februar 2007.

Davis, Bob; **Paletta, Damian; Smith, Rebecca**: «Unraveling Reagan - Amid Turmoil, U.S. Turns Away From Decades of Deregulation» Wall Street Journal, 25. July 2008.

Dullien, Sebastian: «Mindestlohn als Wahlschlager», Financial Times Deutschland, 2 November 2006.

Duncan, Gary: «Globalisation Risks Western Blacklash», Times, 24 January 2007.

Fack, Fritz Ullrich: «Die Furcht vor dem Börsenkrach», Frankfurter Allgemeine Zeitung, 24 März 2001.

Financial Stability Forum: FSF Report on Enhancing Market and Institutional Resilience, April 2008.

Fricke, Thoma: «Davos will die Reichensteuer», Financial Times Deutschland, 26 Januar 2007.

Geithner, Timothy: «We Can Reduce Risk in the Financial System» Financial Times, 9 Jun 2008.

Kinkel,Klaus: «Bildungsfernes Land», Handelsblatt, 25. März 2008.

Ladeur, Karl-Heinz: «Von Finnland lernen?», Merkur, 1 December 2007.

Internationaler Währungfonds: Global Financial Stability Report, 8 April 2008.

International Institute of Finance: Interim Report of the IIF Committee on Market Best Practice, April 2008.

James, Harold: «Das amerikanische Trauma», Die Zeit, 3 April 2008.

Jung, Alexander: «Sturz in den Ruin», Spiegel Spezial, 29 January 2008.

Mussler, Hanno: «Der Börsenkrach von 1929 beendet abrupt die goldenen Zwanziger», Frankfurter Allgemeine Zeitung, 26 März 2008.

Rogoff, Kenneth: «The World Can Not Grow Out of this Slowdown», Financial Times, 30. Juli 2008.

Roth, Eva: «Niedriglohn-Alarm in Deutschland» Frankfurter Rundschau, 18 April 2008.

Rudzio, Kolja: «Keiner ist faul im Staate Dänemark», Die Zeit, 30 September 2004.

Schlecht, Michael: «Drohzenarien ohne Substanz», Financial Times Deutschland, 29 August 2008.

Schmit, Helmut: «Baufsichtigt die neuen Grossspekulanten», Die Zeit,1 February 2007.

Schiller, Robert J.: Inequality-Indexing of the Tax-System, The Tobin Project Discussion Paper, 6 May 2007.

Solow Robert: Low-wage Work in Europe and America, Lindau Nobel Lecture, 22 August 2008.

Summers, Larry: «Six Principles for a New Regulatory Order», Financial Times, 2 Jun 2008.

Thielbeer, Siegfried: «Mit Flexisicherheit in die Vollbeschäftigung», Frankfurter Allgemeine Zeitung, 9 October 2007.

Watts, William: «Income Inequality Fosters Unease», Marketwatch, 24 January 2007.

Wolf, Martin: «Preventing A Global Slump Should be the Priority», Financial Times, 29 October 2008.

Wüllenweber, Walter: «Die Schcksalsfrage der Nation», Stern, 20 December 2007.



المؤلف في سطور

أولريش شيفر

* من مواليد العام 1967.
* درس الاقتصاد في جامعة مونستر - ألمانيا.
* درس الصحافة في جامعة واشنطن - العاصمة، وفي مدرسة هنري نانن للصحافة في هامبورغ - ألمانيا.
* عمل محررا اقتصاديا لدى مجلة دير شبيغل الألمانية.
* يشرف حاليا على تحرير الصفحة الاقتصادية في الصحيفة الألمانية Süddeutsche Zeitung.

المترجم في سطور

عدنان عباس علي

* من مواليد العام 1942 في الهندية - العراق.
* دكتوراه في العلوم الاقتصادية من جامعة فرانكفورت وجامعة دارمشتاد في العام 1975.
* عمل بدرجة أستاذ في عدد من الجامعات العربية.
* له مجموعة كتب ودراسات منشورة منها: تاريخ الفكر الاقتصادي، الأسس العامة لنظرية النمو الاقتصادي، السياسة الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، التحليل الاقتصادي بين الكينزيين والنقديين، وجهة نظر نقدية في التضخم الاقتصادي، المنهج النقدي في القوى المتحكمة في سعر الصرف الأجنبي، دور المحافظ الاستثمارية في تحديد سعر الصرف الأجنبي (نموذج برانسون)، الأساس النظري لبرامج التصحيح الاقتصادي المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي، مخاطر التكامل المالي الدولي في البلدان النامية.

* ترجم لسلسلة عالم المعرفة: «غوته والعالم العربي»، العدد 194، فبراير 1995، «فخ العولمة» العدد 238، أكتوبر 1998، «نهاية عصر البترول» العدد 307، سبتمبر 2004، «اقتصاد يغدق فقراً» العدد 335، يناير 2007.
* ونشر ضمن إصدارات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية الترجمات التالية: «الإمبراطوريات - منطق الهيمنة العالمية من روما القديمة إلى الولايات المتحدة الأمريكية»، «الرخاء المفقر»، «التدخل العسكري والأسلحة النووية - حول المبدأ الأمريكي الجديد بشأن استخدام السلاح النووي»، العقوبات الاقتصادية في السياسة الدولية»، «الدولار واليورو»، «اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية في منطقة آسيا - المحيط الهادي»، «النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية».



سلسلة عالَم المعرفة

«عالم المعرفة» سلسلة كتب ثقافية تصدر في مطلع كل شهر ميلادي عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - دولة الكويت - وقد صدر العدد الأول منها في شهر يناير العام 1978.

تهدف هذه السلسلة إلى تزويد القارئ بمادة جيدة من الثقافة تغطي جميع فروع المعرفة، وكذلك ربطه بأحدث التيارات الفكرية والثقافية المعاصرة. ومن الموضوعات التي تعالجها تأليفا وترجمة:

1 - الدراسات الإنسانية: تاريخ ـ فلسفة - أدب الرحلات - الدراسات الحضارية - تاريخ الأفكار.

2 - العلوم الاجتماعية: اجتماع - اقتصاد - سياسة - علم نفس - جغرافيا - تخطيط - دراسات استراتيجية - مستقبليات.

3 - الدراسات الأدبية واللغوية : الأدب العربي - الآداب العالمية - علم اللغة.

4 - الدراسات الفنية: علم الجمال وفلسفة الفن - المسرح - الموسيقى - الفنون التشكيلية والفنون الشعبية.

5 - الدراسات العلمية: تاريخ العلم وفلسفته، تبسيط العلوم الطبيعية (فيزياء، كيمياء، علم الحياة، فلك) ـ الرياضيات التطبيقية (مع الاهتمام بالجوانب الإنسانية لهذه العلوم)، والدراسات التكنولوجية.

أما بالنسبة إلى نشر الأعمال الإبداعية ـ المترجمة أو المؤلفة ـ من شعر وقصة ومسرحية، وكذلك الأعمال المتعلقة بشخصية واحدة بعينها فهذا أمر غير وارد في الوقت الحالي.

وتحرص سلسلة «عالم المعرفة» على أن تكون الأعمال المترجمة حديثة النشر.

وترحب السلسلة باقتراحات التأليف والترجمة المقدمة من المتخصصين، على ألا يزيد حجمها على 350 صفحة من القطع المتوسط، وأن تكون مصحوبة بنبذة وافية عن الكتاب وموضوعاته